تقرير التنمية البشرية 2014

المضي في التقدم:
بناء المنعة لدرء المخاطر

تقرير التنمية البشرية 2014 هو آخر تقرير من سلسلة تقارير تصدر سنويًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 1990. وهي تقارير موضوعية تتضمن تحاليل مدعّمة بالوقائع وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية.

الموارد الإضافية لتقرير التنمية البشرية 2014 متاحة على الموقع التالي: hdr.undp.org. ويتضمّن هذا الموقع النصوص الكاملة للتقرير والملخصات في أكثر من 20 لغة، إضافة إلى سلسلة من أوراق البحث حول التنمية البشرية المعدّة لتقرير عام 2014، ومجموعة من الخرائط المتحركة، وقواعد بيانات مؤشرات التنمية البشرية في البلدان، وشروح حول المصادر والمنهجيات المعتمدة في حساب أدلة التنمية البشرية، والملامح القطرية، وغيرها من المواد المرجعية. ويتضمن الموقع أيضًا التقارير السابقة العالمية والإقليمية والوطنية.

تقرير التنمية البشرية 2014

المضي في التقدّم:

بناء المنعة لدرء المخاطر

صادر عن
برنامج الأمم
المتحدة
الإنمائي

في قوّة الأفراد.
منعة الأمم.

تقارير التنمية البشرية 1990-2014

1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتّت
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008/2007	محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع
2014	المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر

التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: صدرت، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، تقارير إقليمية عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمنت هذه التقارير تحاليل جريئة وقدّمت توصيات على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

التقارير الوطنية للتنمية البشرية: صدر أول تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في 140 بلدًا، تعدّها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها 700 تقرير حتى اليوم، تتناول شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تجرى على الصعيد المحلي. وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق معيّن.

حقوق الطبع © 2014
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

ISBN 978-92-1-626020-0
eISBN 978-92-1-056666-7

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية في PBM Graphics، التابعة لشركة RR Donnelley، على ورق خالٍ من الكلورين، وفقًا لمعايير مجلس حماية الغابات، واستُخدم في طباعة التقرير حبر مستخرج من النبات.

التحرير والإنتاج: Communications Development Incorporated, Washington DC, USA
تصميم المعلومات وتصوير البيانات: Accurat s.r.l., Milan, Italy

للحصول على قائمة بأي أخطاء اكتُشفت بعد عملية الطباعة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://hdr.undp.org

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية 2014

المدير والمؤلف الرئيسي
خالد مالك

نائبة المدير
إيفا جسبرسن

الأبحاث والإحصاءات
موريس كوغلر (مدير الأبحاث)، وميلوراد كوفاسفيك (مدير الإحصاءات)، وصوبرا باتاشارجي، وأسترا بونيني، وسيسيليا كالديرون، وألان فوكس، وإيمي غي، وساسا لوسيك، وآرتور مينسات، وشيفاني نيار، وبيدرو مارتينز، وتاني موخوباديای، وخوسي بينادا

الاتصالات والنشر
ويليام أورم (مدير الاتصالات)، وبوتاغوز أبرييفا، وإليونور فورنيي-تومبس، وآنا أورتوبيا، وأدمير جاهيك، وبريجيت ستارك-مركلين، وسامنتا ووشوب، وغرايس سايلز

تقارير التنمية البشرية الوطنية
جون هال (رئيس الفريق)، وكريستينا هاكمان، وماري آن موانغي

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مديرة العمليات)، وماماي غيبريتساديك، وفي هواريز-شاناهان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدارة وإشراف عهد سبول

تمهيد

يتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2014 *المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر* مفهومين مترابطين، ولكل منهما أهمية بالغة لتحصين التقدّم في التنمية البشرية.

ومنذ أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *تقرير التنمية البشرية* العالمي الأول في عام 1990، تُحقق معظم البلدان تقدّمًا في التنمية. ويبيّن تقرير هذا العام أن الاتجاهات العالمية إيجابية، والتقدّم مستمر. لكنّ هدر الأرواح لم يتوقف، وسُبل المعيشة لا تزال معرضة للخطر، ومسارات التنمية عرضة للتعثّر، إما بفعل كوارث تسبّبها الطبيعة، أو بفعل أزمات يصنعها الإنسان.

وليس تدارك هذه الانتكاسات بالمستحيل. فجميع المجتمعات معرضة للمخاطر، ولو تباينت درجات التأثر بالضرر وسرعة التعافي منه بين مجتمع وآخر. ويتوقف هذا التقرير عند أسباب هذا التباين، ويتناول، لأول مرة منذ بدء صدور *تقرير التنمية البشرية*، قضيتي درء المخاطر وبناء المنعة من منظور التنمية البشرية.

ومعظم الأبحاث في هذا الموضوع تتناول تعرّض الأفراد لمخاطر محددة في قطاعات معيّنة. أما هذا التقرير، فيعتمد نهجًا مختلفًا، أكثر شمولاً، فينظر في العوامل التي تعرّض التنمية البشرية لمخاطر ثم يناقش سبل بناء المنعة إزاء هذه المخاطر.

ولهذا النهج أهمية بالغة في عالم يزداد ترابطًا. فالعولمة، التي عادت بفوائد على الكثيرين، أتت بمصاعب جديدة، تظهر أحيانًا في أحداث تقع في مكان من العالم، وسرعان ما يهزّ وقعها مكانًا آخر ولو بعيدًا. ولتحصين المواطنين من مخاطر المستقبل لا بدّ من بناء منعة المجتمعات والبلدان. وفي هذا التقرير ما يمهد لذلك.

وعملاً بنموذج التنمية البشرية، يعتمد التقرير نهجًا محوره الإنسان. فيولي اهتمامًا خاصًا للفوارق داخل البلدان وفي ما بينها، ويحدد المجموعات الأكثر عرضة من غيرها لمخاطر جذورها إما في الماضي، أو في عدم مساواة في المعاملة من سائر فئات المجتمع. وكثيرًا ما تتفاقم هذه المخاطر، وتدوم طويلاً، وترتبط بعوامل كالجنس والعرق والأصل والموقع الجغرافي. ويواجه الأفراد الأكثر ضعفًا، وكذلك المجموعات، عوائق عديدة ومتداخلة تكبّل القدرة على التصدّي للانتكاسات. فالفقراء الذين ينتمون إلى أقلية معيّنة، أو النساء اللواتي يعانين من إعاقة، يواجهون عقبات تتداخل فتزداد حدة.

ويبيّن التقرير كيفية تغيّر المخاطر في حياتنا باعتماده "نهج دورة الحياة". وخلافًا للنماذج الأخرى، يشير في تحليله إلى أن الأطفال والمراهقين وكبار السن يواجهون أشكالاً مختلفة من المخاطر تتطلب معالجة موجهة. فبعض مراحل الحياة مصيرية كالأيام الألف الأولى من حياة الطفل، أو الانتقال من الدراسة إلى العمل، أو من العمل إلى التقاعد. والانتكاسات في هذه المراحل يصعب تجاوزها، وقد تترك آثارًا تدوم مدى الحياة.

ويحلل التقرير الأدلة المتاحة، فيخلص إلى عدد من التوصيات من أجل عالم قادر على مواجهة المخاطر وبناء المنعة إزاء الصدمات في المستقبل. ويدعو إلى تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية على الجميع، ولا سيما في الصحة والتعليم، وإلى تعزيز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعويضات البطالة والمعاشات التقاعدية، وإلى الالتزام بالتشغيل الكامل، انطلاقًا من مبدأ القيمة الجوهرية للعمل التي لا تنحصر بما يؤمنه من دخل. ويتوقف التقرير عند أهمية المؤسسات العادلة التي تلبي احتياجات السكان، وأهمية التماسك الاجتماعي في بناء منعة المجتمع ودرء النزاعات.

ويؤكد التقرير أن أكثر السياسات فعالية في درء المخاطر لن تمنع حدوث الأزمات ولن تتجنب آثارها المدمرة أحيانًا. فلا بد من بناء الجهوزية في حال الكوارث والقدرة على التعافي لتمكين المجتمعات من التصدّي للصدمات والنهوض منها. وعلى الصعيد العالمي، ينبّه التقرير إلى أن المخاطر العابرة للحدود بطبيعتها تتطلب عملاً جماعيًا، ويدعو إلى التزام عالمي بمواجهتها، وإلى تحسين نظام الحكم الدولي.

وهذه التوصيات الهامة تأتي في أوانها. فمع استعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاختتام المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وإطلاق مجموعة أهداف التنمية المستدامة، تتخذ الأدلة التي يتضمّنها التقرير ويحلّلها، ومنظور التنمية البشرية الذي يستند إليه، بعدًا قيّمًا وفريدًا. فالقضاء على الفقر سيكون هدفًا أساسيًا في الخطة الجديدة. لكن التقدّم في التنمية لن يكون بمنأى عن الخطر ما دام الأفراد معرّضين للانزلاق مجددًا في الفقر بسبب عدد من العوامل الهيكلية والمخاطر الدائمة. فالقضاء

على الفقر لا يعني مجرد الخروج من دوامة الفقر بل البقاء في مأمن عنها.

ولتحقيق رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أي مساعدة البلدان على القضاء على الفقر وكذلك الحد من عدم المساواة والإقصاء وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، لا بد من التعمّق في مفهومي درء المخاطر وبناء المنعة. فالتقدّم على صعيد التنمية لن يكون منصفًا ولا مستدامًا إلا عند مواجهة المخاطر بفعالية وإتاحة الفرص للجميع ووضع ثمار التقدّم في متناول كل فرد.

والهدف من هذا التقرير هو مساعدة صانعي القرار والجهات المعنية بالتنمية في السعي إلى تحقيق فوائد إنمائية باعتماد سياسات تركز على درء المخاطر وبناء المنعة. وها أنا أضع رسالته في عهدة كل من أراد المضي في تنمية منيعة لجميع سكان العالم ولا سيما أكثرهم تعرضًا للمخاطر.

هلن كلارك
مديرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كلمة شكر

تقرير التنمية البشرية 2014 هو ثمرة جهود تضافرت بقيادة مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وبمساهمة قيّمة من باحثين ومستشارين. وما يتضمنه هذا التقرير من استنتاجات وتحاليل وتوصيات بشأن السياسات هو، كما في التقارير السابقة، حصيلة آراء المؤلفين، ولا يعبّر عن وجهة النظر الرسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مجلسه التنفيذي. وقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن *تقرير التنمية البشرية* هو "عملية فكرية مستقلة" "ووسيلة هامة لنشر مفهوم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم"[1].

ومن دواعي الفخر أن يحتوي هذا التقرير على مساهمات خاصّة من كل من فخامة رئيسة جمهورية ليبريا السيدة إلين جونسون سيرليف، وبيل غيتس، وجوزيف ستيغليتز، وجايمز هاكمان، وخوان سومافيا، وراجندرا باتشوري، وستيفن هاوكينغ، وم.س. سوامينتان.

ونودّ أن نخصّ بالشكر معدّي الأبحاث الذين ساهموا في تقرير عام 2014 وهم: آبي هاردغروف، وآدم روز، وإريك ستريسنغ، وأشغر زيدي، وإلك لويشنغر، وإنج كول، وأندرو فيشر، وبول دورنن، وتل فون فاختر، وتوماس هيل، وجو بويدن، وخليل حمداني، ودس غاسبر، وأوسكار غوميز، ورايا موتارق، ورحمن سبحان، وسمير ك.س.، وكوني بايودان، وكيريللي بلز، وماري إ. يونغ، ونائلة كبير، وولفغانغ لوتز، ووليليام كنسي.

وخلال إعداد هذا التقرير، استعان الفريق برؤية ومشورة مجموعة من الاستشاريين الذين اختارهم مكتب تقرير التنمية البشرية، وخصوصًا: إدوارد أينسو، وأكيهيكو تاناكا، وباتريك غيومون، وثانديكا مكندويري، وجيمس ألكسندر مرليز، وحنان عشراوي، وخوسي أنطونيو أوكامبو، وراجندرا باتشوري، ورزال رملي، وروان زونغزي، وريكاردو هوسمان، وريما خلف، وسمير رضوان، وغوستاف رانيس، وفرانسس ستيوارت، وكريستوفام ريكاردو كفلكانتي بوارك، ومايكل إليوت، ونانا هفيدت، ونورا لوستغ.

ونود أيضًا تقديم الشكر للخبراء الإحصائيين في مكتب تقرير التنمية البشرية، الذين قدّموا المشورة فيما يتعلّق بالطرق المتبعة لحساب المؤشرات وانتقاء البيانات، وهم: إدواردو سويو غارزا-ألدابي، وأنتوني أتكينسون، وأنريكو جيوفانيني، وبيتر هاربر، وبيرول أيدمير، وخوسي رامون ألبرت، ود.س.أ. غوناوردينا، ورشيد بن مختار بن عبد الله، وغرانت كاميرون، ونيلين فنغ، وهندريك فان دير بول، ووسماليا بيفار، ويمي كايل.

وأدلّة التقرير المركبة ومصادره الإحصائية الأخرى تعتمد على خبرات متخصصة عريقة، معروفة في العالم، لتأمين البيانات. ونودّ أن نشكر ذوي الخبرة على تعاونهم الدائم في مشروع تقرير التنمية البشرية. وقد ساهم في مراجعة أدلة التقرير المركبة كل من جيمس فوستر، وستيفان كلايسن، وكونشيتا دامبروزيو. ومن أجل التحقق من دقّة البيانات ووضوحها، تولّى فريق من المستشارين من الخارج مراجعة النتائج الإحصائية، وهم: أتيكا باشا، وأدريانا كنكوني، وجاكي بيتونغ، وسابينا ألكاير، وكلاوديو مونتنغرو، وكينيث هارتغن، وماريا إيما سانتوس، وهيرواكي متسورا.

أمّا العمليات الاستشارية التي نُظّمت في مختلف أنحاء العالم لإعداد التقرير، فاستفادت من دعم سخي من منظمات وأفراد يضيق المجال لذكرهم في هذا السياق. وقد أجريت هذه العمليات الاستشارية بين نيسان/أبريل 2012 وشباط/فبراير 2014 في أديس أبابا، وإسلام أباد، وألماتي، وبروكسل، وجنيف، وطوكيو، وماناغوا، ونيويورك[2]. ونحن نشكر بامتنان كبير دعم المنظمات المشاركة، بما فيها المكاتب الوطنية والإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترد قائمة كاملة بها على الموقع http://hdr.undp.org/en/2014-report/consultations. وقد مكننا مؤتمر مكتب تقرير التنمية البشرية السنوي حول قياس التقدّم البشري من مواصلة الحوار بانتظام مع الشركاء الرئيسيين من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني حول مؤشراتنا وسبل تحسينها.

والعديد من زملائنا العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء أكانوا من مجموعة قرّاء مكتب تقرير التنمية البشرية أم من المجموعة التنفيذية، قدّموا أفكارًا ووجهات نظر قيّمة أثناء إعداد التقرير ووضعه في صيغته النهائية. ونخصّ بالشكر أنتونيو فيجيلانتي، وبن سلاي، وبيدرو كونسيساو، وتورهان صالح، وثانغافال بالانيفيل، وجورج رونالد غراي مولينا، وجوردن راين، وساموبل دو، وستان نكوين، وسليم جاهان، وعادل عبد اللطيف، وعبدولاي مار دايي، ومجدي مارتينيز سوليمان،

ومراد وهبه، ومنير تابت، ونتاليا لينو، وهيرالدو مونوز.

ونشكر الزملاء من الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية على آرائهم وملاحظاتهم، ولوران توماس ونيل مارسلند من منظمة الأغذية والزراعة على المشاركة بتجاربهم.

ونخص بالشكر أيضًا الحكومة الألمانية (الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية) والحكومة الفرنسية (الوكالة الفرنسية للتنمية) على مساهمتهما المالية في التقرير، وحكومة اليابان (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) للدعم الذي قدمته في إطار المشاورات الإقليمية لشرق آسيا.

ونشكر بامتنان فريق المستشارين الذين قاموا بالتحقق من دقّة البيانات ووضوحها، وهم: أكمل عبدورازاكوف، وأنييس زبسونري، وسيمونا زمبينو، ومليسا مهوني.

والشكر للمتدربين على مساهمتهم وعملهم الدؤوب، وهم: إليزي مينغو، وبوبا حسيني، وبيتروس تسفازيون، وجي يون سول، ورويجي تشنغ، وكاترينا ألاسفيتش، ولين يانغ، ويو ريم لي. وقد استفاد التقرير من مبادرة أصدقاء كثيرين، لم يدّخروا جهدًا لإثراء مضمونه وتعزيز وقعه. ونشكر في هذا الإطار بيتر ستالكر، وجيمس هاينتز، وشيفا كومار، وفرانسيس ستيوارت، على قراءتهم النقدية لمسودة التقرير ومساهمتهم فيه. ونشكر أيضًا أمارتيا سين وجوزيف ستيغليتز على مراجعتهما وملاحظاتهما.

ونشكر أيضًا فريق المحررين في Communications Development Incorporated ورئيسه بروس روس-لارسون، ومعه جو كابونيو، وكريستوفر تروت، وإيلين ويلسون، والمصممات فدريكا فرغبان، وميشال غرافييتي، وغابريال روسي من Accurat Design.

وللسنة الرابعة، تولّى ترجمة التقرير وتنسيق النسخة العربية للطباعة فريق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف عهد سبول مديرة قسم المؤتمرات.

وأشكر بامتنان كبير هلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إشرافها ورؤيتها، وفريق مكتب تقرير التنمية البشرية على العمل المتفاني في إصدار هذا التقرير الذي يهدف إلى دفع عجلة التقدّم في مسيرة التنمية البشرية.

خالد مالك
مدير
مكتب تقرير التنمية البشرية

1 قرار الأمم المتحدة 264/57 المؤرّخ 30 كانون الثاني/يناير 2003.
2 قائمة المشاركين متاحة على الموقع http://hdr.undp.org/en/2014-report/consultations.

المحتويات

تمهيد iv

كلمة شكر vi

لمحة عامة 1

الفصل 1

التعرّض للمخاطر والتنمية البشرية 15

من منظور التنمية البشرية 16

في المخاطر على الأفراد مخاطر على العالم 18

الخيارات والإمكانات 23

السياسات والتحرك الجماعي 24

الفصل 2

حالة التنمية البشرية 31

تقدّم الأفراد 31

مخاطر عالمية على التنمية البشرية 44

الفصل 3

في المخاطر على الأفراد مخاطر على العالم 53

الإمكانات الحياتية والمخاطر خلال دورة الحياة—ترابط وتراكم 54

المخاطر الهيكلية 68

العنف ضد المجموعات والحياة غير الآمنة 76

الفصل 4

بناء المنعة: رحابة الحريات وصون الخيارات 81

تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع 83

مواجهة المخاطر في مختلف مراحل الحياة—عامل التوقيت 88

تحقيق التشغيل الكامل 90

تأمين الحماية الاجتماعية 95

الاحتواء الاجتماعي 99

بناء قدرات الجهوزية للأزمات والتعافي منها 105

الفصل 5

تعميق التقدّم: السلع العالمية والعمل الجماعي 109

المخاطر عبر الوطنية والعوامل المشتركة 109

إعطاء الأولوية للإنسان في عصر العولمة 115

عمل جماعي من أجل عالم آمن 127

الحواشي 131

المراجع 136

الملحق الإحصائي

دليل القارئ 153

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2013 157

الجداول الإحصائية

1. دليل التنمية البشرية وعناصره 158
2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2013 162
3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 166
4. دليل الفوارق بين الجنسين 170
5. دليل التنمية حسب الجنس 174
6. دليل الفقر المتعدّد الأبعاد 178
- 6أ. دليل الفقر المتعدّد الأبعاد: التغيّرات مع الوقت في بلدان محددة 180
7. الصحّة: الأطفال والشباب 182
8. صحّة البالغين والإنفاق على الصحة 186
9. التعليم 190
10. التحكّم بالموارد وتخصيصها 194
11. الكفاءات الاجتماعية 198
12. انعدام الأمن الشخصي 202
13. التكامل الدولي 206
14. البيئة 210
15. اتجاهات السكان 214
16. مؤشرات تكميلية: الشعور بالرفاه 218

المناطق 222

المراجع الإحصائية 223

المساهمات الخاصة

قياس التقدّم البشري– بيل غيتس 45

بلوغ هدف القضاء على الجوع– البروفيسور سواميناتان 47

التعامل مع تغيّر المناخ– راجندرا باتشوري 50

التنمية البشرية في الطفولة المبكرة– جايمز هاكمان 56

احترام كرامة العمل– الدكتور خوان سومافيا 65

الإعاقة والتعرض للمخاطر– ستيفن هاوكينغ 75

التوسّع في مفهومنا للتعرض للمخاطر– جوزيف ستيغليتز 82

الأطر

1.1 نحو بناء المنعة البشرية: مفاهيم وتحديدات 16

2.1 الصدمات والتهديدات التي تعوق التنمية البشرية 21

3.1 قياس التعرض للمخاطر 28

1.2 الدخل المتاح للأسر 40

2.2 الاقتصاد الكلي والتقشف 42

1.3 اختلاف ذو مغزى: 30 مليون كلمة إضافية 59

2.3 الصومال: النزاع وإقصاء الشباب 63

3.3 العنف ضد المرأة 73

4.3 بناء المنعة لمواجهة الكوارث–تجربة اليابان 76

1.4 سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التشغيل الكامل 93

2.4 نجاح السياسات في شرق آسيا 94

3.4 درء المخاطر من خلال مؤسسات مسؤولة 100

1.5 سلاسل القيمة العالمية–إيجابيات وسلبيات 111

2.5 الهجرة الدولية 112

3.5 حواجز مستحكمة تعوق العمل الجماعي 114

4.5 مأزق في ضبط الأمن العالمي 115

5.5 هل يمكن توسيع نطاق المسؤولية عن الحماية؟ 118

6.5 من الذي يتعرض لمخاطر تغيّر المناخ؟ 125

7.5 أربع خطط عمل عالمية أساسية 126

الأشكال

1.1 من هم المعرّضون، لأي مخاطر، لماذا؟ 19

2.1 سياسات درء المخاطر وبناء المنعة 26

1.2 تسجل المناطق كافة تحسنًا في دليل التنمية البشرية، وقد بدأت بوادر التباطؤ تلوح في الأفق 32

2.2 شهدت مجموعات التنمية البشرية الأربع تباطؤًا في نمو دليل التنمية البشرية 33

3.2 الانتقال إلى مجموعات أعلى في التنمية البشرية منذ عام 1990 34

4.2 انخفاض متوسط الخسائر في دليل التنمية البشرية جراء عدم المساواة في معظم المناطق 36

5.2 قد يخسر الأداء الاقتصادي لأي بلد من صورته اللامعة عندما يدخل في الحسابات عامل توزيع الدخل 38

6.2 في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة أو متفاقمة من عدم المساواة، كان نمو الاستهلاك في الشريحة الأشد فقرًا أبطأ من نمو استهلاك مجموع السكان 39

7.2 سجلت بلدان عديدة انخفاضًا في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل في الفترة من 2005 إلى 2012، ولكن معدل التقدّم اختلف بين بلد وآخر 41

8.2 البصمة الإيكولوجية العالمية للاستهلاك أكبر من إجمالي القدرة البيولوجية 44

9.2 بعد تحرير تدفقات رأس المال وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، باتت الأزمات المصرفية تتكرر وتتعاقب 45

10.2 أسعار المواد الغذائية تشهد تقلبات حادة غير متوقعة منذ عام 2007 46

11.2 تسجيل 82 كارثة طبيعية في الفترة من 1901 إلى 1910 وأكثر من 4,000 في الفترة من 2003 إلى 2012 48

12.2 النزاعات المسلحة في العالم هي في معظمها نزاعات داخلية وبين جماعات وليس بين دول 49

1.3 عندما تحدث الاستثمارات في الإمكانات في مرحلة مبكرة تتسع آفاق المستقبل 55

2.3 المناطق التي تضمّ أعلى نسب من الأطفال دون سن الخامسة هي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والدول العربية وجنوب آسيا 56

3.3 الكفاءات المعرفية والاجتماعية والعاطفية واللغوية مترابطة، تتكوّن جميعًا بفعل التجارب في سن مبكرة وتساهم في تكوين الإمكانات مدى الحياة 57

4.3 نقص في المفردات لدى الأطفال الفقراء حتى سن السادسة، حالة إكوادور 58

5.3 السياسات السريعة في التعليم والإسراع في النمو الاقتصادي تزيل الفجوة بين المعروض من القوى العاملة من الشباب والمطلوب منها في جنوب آسيا وتقلّصها في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بين عامي 2010 و2050 62

6.3 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ترتفع معدلات جرائم القتل في صفوف الرجال من الفئة العمرية 15-29 سنة لتنخفض بعد هذه المرحلة، بينما هي أقل في صفوف النساء ولا تتغيّر مدى الحياة 64

7.3 ازدياد التشغيل غير الخاضع للمعايير في معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات بين عامي 2007 و2010، وانخفاض مجموع معدل التشغيل 66

8.3 يتوقع أن تزداد نسبة المسنين من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق من مجموع سكان العالم لتصل إلى 15.5 في المائة بحلول عام 2050، وأن تكون لشرق آسيا والمحيط الهادئ الحصة الكبرى من هذه الزيادة 67

9.3 في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتجاوز معدل الفقر بين المسنين متوسط الفقر العام بين السكان، وهو بين النساء أعلى منه بين الرجال 69

10.3 يعيش قرابة 1.2 مليار شخص على أقل من 1.25 دولار في اليوم، و1.5 مليار في الفقر المتعدد الأبعاد 70

11.3 في العديد من البلدان قوانين تكرّس التمييز ضد المرأة في الأسرة والنشاط الاقتصادي، وتعرّضها للعنف 72

12.3 في عام 2011 كانت معدلات الفقر في أسر الروما أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسر الأخرى 74

1.4 بلدان عديدة بدأت تدابير التأمين الاجتماعي وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل مما هو عليه في معظم بلدان جنوب آسيا اليوم 86

2.4 تطوّر التغطية الصحية بالنسبة المئوية للسكان في بلدان مختارة 87

3.4 زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية مع التقدّم في السن لا يدعم بناء القدرات في المرحلة المبكرة التي هي الأساس للمراحل الأخرى 89

4.4 الاستثمار في الطفولة المبكرة: نموذج السويد 90

5.4 جودة التفاعل بين الطفل والأهل أو مقدمي الرعاية ودرجته من العوامل التي تؤثر على سلوك الطفل في مراحل لاحقة، كما على قدراته المعرفية، ونموه العاطفي 91

6.4 عقب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، كانت معدّلات البطالة في بلدان الشمال أقل منها في سائر بلدان أوروبا 96

7.4 المجتمعات المتماسكة أفضل أداءً من المجتمعات التي ينقصها التماسك 101

1.5 تباعد بين التحديات العالمية وآليات الحكم العالمي 119

2.5 تزايد حركة رؤوس الأموال إلى البلدان النامية على مدى الأعوام 1980–2012 يضع الاقتصادات والأفراد في مهب المخاطر 120

3.5 في الأعوام الأخيرة أصبحت البلدان في جميع المناطق أكثر اعتمادًا على الواردات والصادرات 122

الخريطة

1.3 يُتوقع أن تنخفض نسبة الشباب من مجموع عدد السكان في معظم المناطق بين عامي 2010 و2050 60

الجداول

1.2 دليل التنمية البشرية وعناصره، 2010 و2013 32

2.2 الفوارق الإيجابية بين الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية لكل مجموعة من مجموعات التنمية البشرية لعام 2013 35

3.2 اتساع الفوارق في الدخل وتراجعها حسب المناطق، 1990-2012 36

4.2 التشغيل غير المستقر والعاملون الفقراء، 2010 و2012 41

1.3 فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق 71

"التقدم البشري ليس تلقائيًا
ولا هو حتمي، التقدم
البشري عمل متعمد"

مارتن لوثر كينغ جونيور

لمحة عامة

في الرواية الكلاسيكية لشارلز ديكنز، *قصة مدينتين* صورة عن الواقع وتناقضاته في مدينتي باريس ولندن "في أفضل الأوقات، وأسوأ الأوقات"، في القرن الثامن عشر. واليوم وإن كان العالم المعاصر مكانًا مختلفًا، فهو يحمل التناقضات نفسها، وبعضها أكثر حدة، لا بل أكثر تعقيدًا.

أظهرت *تقارير التنمية البشرية* المتتالية في الأعوام الماضية أن حياة معظم السكان في معظم البلدان في تقدّم مستمر على مسار التنمية البشرية. والتطوّرات في التكنولوجيا والتعليم والدخل تحمل بشائر في حياة أمدّ عمرًا، وأفضل صحة، وأكثر أمانًا[1]. وقد عادت العولمة في الحصيلة بالكثير من المكاسب على التنمية البشرية، ولا سيما في بلدان الجنوب. ولكن هذه الصورة الإيجابية لا تنفي الشعور بخطر يتهدّد العالم، في سبل العيش، في الأمن الشخصي، في سلامة البيئة، في السياسة العالمية[2]. فالإنجازات الكبيرة التي تحققت في أوجه مصيرية في التنمية البشرية، مثل الصحة والتغذية، يمكن أن تتبدّد بسرعة البرق بفعل كارثة طبيعية أو انتكاسة اقتصادية. وأعمال النهب والسلب يمكن أن تترك الأفراد في حالة فقر مادي ونفسي. والفساد وعدم وجود مؤسسات مسؤولة يمكن أن يدفعا من هم بحاجة إلى مساعدة في طريق مسدود. والمخاطر السياسية، والتوترات المجتمعية، وأعمال العنف، وإهمال الصحة العامة، والمخاطر البيئية والجريمة والتمييز، جميعها عوامل تزيد من تعريض الأفراد والمجتمعات للمخاطر.

والتقدّم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان. إنما هو في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية. وتبقى حصيلة التقدّم ناقصة من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تقوّض الإنجازات، وتقييمها.

ويستخدم مفهوم المخاطر عادة لوصف التعرّض للمخاطر المادية والتصدّي لها، بما في ذلك التأمين ضد الصدمات وتنويع الأصول والمداخيل[3]. ويتناول هذا التقرير المفهوم باعتماد نهج أوسع، إذ يركّز على علاقة الترابط بين الحد من المخاطر والمضي في التقدّم في التنمية البشرية. كما يتناول مفهوم *تعرّض البشر للمخاطر* من منطلق وصف احتمالات تقويض خيارات الأفراد وتقييد حرياتهم. ونحن، إذ نبحث في مفهوم المخاطر من منظور التنمية البشرية، نوجّه الاهتمام إلى المخاطر التي قد تصيب ظروف الأفراد والمجتمعات والبلدان وإنجازاتهم في المستقبل، ونقترح سياسات وتدابير لتحصين التقدّم في التنمية البشرية والمضي فيه.

ونركز على مصادر المخاطر المستحكمة والدائمة. نسأل لماذا تصيب فئات أكثر من أخرى، لماذا الأمن الشخصي للمرأة، مثلاً، معرّض للخطر أكثر من أمن الرجل. نسأل أيضًا ما هي الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى تعرض فئات دون أخرى للمخاطر. فالأفراد يتعرضون بدرجات متفاوتة لمخاطر تهدد أمنهم، ولأنواع مختلفة من المخاطر على مدى مراحل حياتهم. وأكثر الفئات تعرضًا للمخاطر هم الأطفال والمراهقون وكبار السن بحكم طبيعة الظروف التي تحيط بحياتهم، والسؤال هو حول أنواع الاستثمارات والإجراءات التي يمكن أن تحد من المخاطر خلال المراحل الانتقالية المصيرية في دورة الحياة.

ويوضح هذا التقرير دواعي تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات للتمكن من التصدي للمخاطر، والكثير منها هيكلي والكثير منها أيضًا مرتبط بدورة الحياة. والتقدّم يجب أن يتمحور حول بناء المنعة في التنمية البشرية. واليوم، إذ يكثر النقاش حول المقصود بالمنعة، نوضح أن ما نقصده في هذا التقرير هو *المنعة البشرية*، أي تمتع البشر بخيارات صلبة، يستطيعون ممارستها اليوم وفي المستقبل، بحيث يمتلكون القدرة على التصدي للعواقب والتكيّف معها (الفصل 1).

وبإمكان المؤسسات والهياكل والأعراف إما أن تسهم في بناء المنعة أو أن تؤدي إلى تدميرها. وباستطاعة سياسات الدولة وشبكات الدعم من المجتمع المحلي تمكين الأفراد من تجاوز المخاطر في أي مكان وزمان، لأن التغاضي عن عدم المساواة الأفقية في المجتمع الواحد يمكن أن يضعف قدرات فئات معينة على التصدّي للمخاطر.

ويبحث هذا التقرير في أنواع السياسات والإصلاحات المؤسسية التي يمكن أن تساهم في بناء منعة المجتمع ونسيجه، ولا سيما الفئات المعرّضة للإقصاء، وفي الأوقات المصيرية في دورة الحياة.

ويتناول التدابير العامة التي يمكن اتخاذها لمعالجة التمييز، ويركز على ضرورة العمل الجماعي للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير في المؤسسات الوطنية أو نقص في مقوّمات الحكم العالمي.

لم التحدث عن المخاطر اليوم؟

المخاطر التي يتعرض لها البشر ليست بالجديدة، ولكنها تتفاقم اليوم بسبب عدم الاستقرار المالي وتصاعد الضغوط البيئية، مثل تغيّر المناخ، وغيره من العوامل التي يُحتمل أن تقوّض التقدّم في التنمية البشرية. والواقع أن التقدّم يتباطأ منذ عام 2008 في المكوّنات الثلاثة لدليل التنمية البشرية في معظم بلدان العالم (الفصل 2). ومن الأهمية بمكان التصدّي لعوامل الخطر، وتحصين المكاسب، وتجنب حصول تعثر في مسيرة التنمية البشرية.

فالعالم يتغيّر بسرعة. أجزاؤه من الترابط والتواصل ما يضاعف من آثار عدم الاستقرار المتداخلة، وينشر خطر العدوى والإصابة بتداعيات الكوارث الطبيعية وأعمال العنف. ويضيق الحيّز المتاح للسياسات الوطنية لتعزيز القدرة على التصدي في ظل عولمة باتت عميقة الجذور. وفي عالم مترابط، ما كان بالأمس محليًا أصبح اليوم عالميًا بفعل التجارة الدولية، وحركة السفر، وسهولة الاتصال. فسلاسل الإمداد العالمية المتكاملة، مثلاً، حققت مكاسب في الكفاءة. لكنّ أي انقطاع في السلسلة في أي مكان يمكن أن ينقل المشاكل المحلية بمخاطرها إلى أي مكان في العالم. وأنواع السلع والخدمات العامة، المحلية والعالمية، اللازمة لبناء القدرة على التصدي، وبناء المجتمعات المنيعة، غير متوفرة بالمقدار الكافي. وفي مختلف أنحاء العالم، يشعر الناس بعدم الأمن.

يضيق الحيّز المتاح للسياسات الوطنية لتعزيز القدرة على التصدي في ظل عولمة باتت عميقة الجذور

واليوم، بينما المجتمع الدولي منشغل في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015 ووضع مجموعة أهداف للتنمية المستدامة، تبدو الفرص سانحة للتغيّر والتغيير، واعتماد أساليب جديدة في التعاون على مستوى العالم. وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في خطابه إلى الجمعية العامة في تموز/يوليو 2013 "أن العالم يجب أن يولي عناية خاصة لحاجات الفئات الضعيفة المعرضة للإقصاء"[4]. ودعا إلى رؤية جديدة تضم مختلف تطلّعات البشر "من أجل حياة كريمة للجميع". وهذا التقرير الذي يتناول المخاطر التي تتهدد البشر يهدف إلى توجيه النقاش وتقديم توصيات بشأن تحقيق أهداف جديدة وبناء مجتمعات منيعة.

فالحد من الفقر ومن تعرّض الأفراد له، كلاهما هدفان أساسيان في خطة التنمية لما بعد عام 2015. والقضاء على الفقر المدقع لا يعني مجرد الخروج من دوامة الفقر بل البقاء في مأمن عنها. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتجديد التركيز على مفهوم تحصين التنمية البشرية من المخاطر. ويتطلب تأمين الدعم العام اللازم للمنتشلين من حالة الحرمان، لبناء منعتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص جميع عوامل الخطر التي تهدد بتدهور وضعهم.

وهنا لا تخلو الصورة من ملامح إيجابية. ويبيّن التقرير (الفصل 2) أن متوسط الخسائر في التنمية البشرية بفعل عدم المساواة انخفض في معظم البلدان، في تحسّن يعود جُلّه إلى المكاسب المحققة على نطاق واسع في القطاع الصحي. لكن الفوارق في الدخل اتسعت في مناطق عديدة، والفوارق في التعليم لم تشهد تغيّرًا يذكر. ولا شك في أن التراجع في عدم المساواة إنجازٌ لا يمكن نكرانه، لكن تحسّن الصحة يبقى غير كافٍ مع استمرار الفوارق في الدخل. ولمعالجة المخاطر، ولا سيما تلك التي تتهدّد الفئات المهمشة، وتحصين الإنجازات المحققة مؤخرًا، لا بدّ من الحد من عدم المساواة في جميع أبعاد التنمية البشرية.

وما لم يحظَ المعرّضون للخطر، أفرادًا ومجموعات، بالاهتمام اللازم على مستوى السياسة العامة، وما لم يحصلوا على الموارد الكافية في جميع أبعاد التنمية البشرية، سيبقى خطر بقائهم خارج مسيرة التنمية داهمًا مهما بلغ مستوى التقدّم في معظم البلدان والمجتمعات. وما لم تتوفر سياسات ومؤسسات عالمية ومحلية تُعنى بتقليص عناصر الخطر الدائمة والمستحكمة في مختلف مراحل الحياة، ستبقى خطة التنمية لما بعد عام 2015 قاصرة عن التصدي لتحديات المستقبل بما هي عليه من تشعب وجسامة.

من هم المعرّضون للمخاطر ولماذا؟

تبدو بعض الفئات أكثر عرضة للمخاطر من غيرها. وفي الكثير من الحالات تتفاقم هذه المخاطر بفعل أعراف اجتماعية مجحفة ونواقص تعتري المؤسسات، فتبقى بعض الفئات مجردة من الدعم اللازم لبناء القدرة على الصمود، سواء أكان هذا الدعم من الأسرة أم من المجتمع أم من الدولة. وهذه الفئات، والأعراف والمؤسسات التي تضعف قدراتها وتضيّق خياراتها، هي موضوع هذا التقرير.

والذين يعيشون في فقر مدقع أو في حرمان هم من أكثر الفئات تعرضًا للمخاطر. وعلى الرغم من التقدّم الذي أُحرز مؤخرًا في الحد من الفقر، لا يزال في العالم أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه. وهذا يعني أن أكثر من 15 في المائة من سكان العالم معرّضون للفقر المتعدد الأبعاد. وفي الوقت نفسه، تفتقر نسبة 80 في المائة من سكان العالم إلى الحماية الاجتماعية الشاملة[5]. ويعاني حوالى 12 في المائة من سكان العالم (842 مليون شخص) من الجوع المزمن[6]، ويعمل نصف العمال، أي أكثر من 1.5 مليار عامل في القطاع غير النظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة[7].

والفقراء هم في الكثير من الحالات، وكذلك النساء والمهاجرون، والسكان الأصليون، من الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر الهيكلية. فحالة عدم الاستقرار التي تعيشها هذه الفئات تعمّقت وتفاقمت على مدى فترات طويلة، فأنشأت انقسامات على أساس الجنس، والانتماء الإثني، والانتماء العرقي، والوضع الوظيفي، والوضع الاجتماعي، انقسامات بات من المتعذر تجاوزها. والأشخاص الذين يتعرضون للمخاطر الهيكلية، قد لا يكونون أقل قدرة من غيرهم، لكنهم يواجهون عوائق إضافية في محاولاتهم لتجاوز الظروف العصيبة. فكثيرًا ما يفتقر ذوو الإعاقة، مثلاً، إلى إمكانات الوصول إلى وسائل النقل العام، والمكاتب الحكومية، وغيرها من الأماكن العامة كالمستشفيات، فيواجهون صعوبات لا يواجهها غيرهم في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي طلب المساعدة عندما يواجهون مخاطر تهدد سلامتهم الجسدية.

ويواجه الكثيرون قيودًا هيكلية متداخلة تحد من قدرتهم على التصدي للمخاطر، كالأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر من أقلية معيّنة، أو النساء من ذوي الإعاقة. ويعيش ثلاثة أرباع الفقراء في العالم في المناطق الريفية حيث ينتشر الفقر بمعدّلات مرتفعة بين العاملين في القطاع الزراعي. وهؤلاء عالقون في دوامة انخفاض الإنتاجية، والبطالة الموسمية، وانخفاض الأجور، ومعرّضون بشدة لأثر أي تغيّر في أحوال الطقس. أما الأقليات الإثنية والدينية المجردة من حقوقها، فمعرضة دائمًا لممارسات التمييز، وتواجه عوائق في سبل التماس العدالة، وتتحمّل أعباء إرث ثقيل من القمع والاضطهاد. أما السكان الأصليون، الذين لا تتجاوز نسبتهم 5 في المائة من مجموع سكان العالم، فيشكلون 15 في المائة من مجموع الفقراء، ويعيش ثلثهم تقريبًا في فقر مدقع في المناطق الريفية[8]. ويعاني من الإعاقة في مختلف أنحاء العالم حوالى 46 في المائة من الأشخاص من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق. وهؤلاء يواجهون صعوبات كبيرة في المشاركة الكاملة في المجتمع، ويزيد وضعهم صعوبة بفعل ممارسات التمييز والمواقف الاجتماعية المتحيّزة حيالهم[9].

ويضع تغيّر المناخ جميع بلدان العالم وسكانه أمام مخاطر جسيمة، يتعرضون لها بدرجات متفاوتة. وبين عامي 2000 و2012، وقعت أضرار الكوارث الطبيعية، ولا سيما الفيضانات وموجات الجفاف، على أكثر من 200 مليون شخص في كل عام، معظمهم من البلدان النامية[10]. وقد بيّن تقرير التنمية البشرية لعام 2011 جسامة الأضرار التي يمكن أن تصيب جهود القضاء على الفقر في حال عدم التمكن من إبطاء ارتفاع درجات الحرارة في العالم، لأن المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تعرّضًا لأضرار ارتفاع درجات الحرارة، ولارتفاع منسوب البحار، ولتداعيات أخرى قد تنتج من تغيّر المناخ[11].

ويولي هذا التقرير اهتماما خاصًا للتعرض للمخاطر بفعل دورة الحياة. فالقدرات التي تتراكم في الفرد مدى الحياة تحتاج إلى تغذية وتطوير، حتى لا تركد وتضمر. وهذه القدرات تُبنى نتيجة للاستثمارات التي يجريها الفرد في مراحل سابقة من حياته، كما يمكن أن تصاب بعطل دائم نتيجة لصدمة عابرة أو قصيرة الأجل. فأي انتكاسة يتعرض لها الفرد في الطفولة، مثلاً، يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة ترافقه مدى حياته، فتؤثر على حظوظه في الثبات في العمل، وتزيد من عناصر عدم اليقين مع التقدّم في العمر، ومن احتمالات نقل عناصر الضعف إلى الأجيال المقبلة. ويشير التقرير إلى الطبيعة التراكمية لحالة الضعف ويؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات التدخل في إطار السياسة العامة في حينها وعلى مدار دورة الحياة. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص للفترات الحساسة في حياة الإنسان، فالاستثمار في التعليم المبكر، وإيجاد فرص العمل للشباب، ودعم المسنين، كلها إجراءات يمكن أن تعزز القدرات الحياتية.

والتحدي ليس فقط في حماية السكان المعرضين من الانزلاق من جديد في دوامة الضيق والحرمان، بل في إيجاد بيئة مؤازرة لهم لمواصلة التقدّم في التنمية البشرية في العقود المقبلة. وهذا يتطلب النظر إلى الفقر والحرمان باعتبارهما ظاهرة متعددة الأبعاد، تتطلب مواجهتها سياسات عامة وشاملة، تضمن الحقوق والخدمات للجميع، وتركز على تكافؤ

على الرغم من التقدّم الذي أُحرز مؤخرًا في الحد من الفقر، لا يزال في العالم أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه

التحدي ليس فقط في حماية السكان المعرضين من الانزلاق من جديد في دوامة الضيق والحرمان، بل في إيجاد بيئة مؤازرة لهم لمواصلة التقدّم في التنمية البشرية في العقود المقبلة

الفرص، وتعزيز القدرات مدى الحياة، واحتواء الجميع بدون استثناء. وهذه الإجراءات المترابطة والمتآزرة تسهم في بناء منعة المجتمع وقدرة الإنسان. وأكثر المبادرات نجاحًا في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية هي المبادرات التي اتخذت نهجًا متعدد الأبعاد، يجمع بين دعم الدخل، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الرعاية الصحية، وتوسيع فرص التعليم، إضافة إلى إجراءات أخرى لتنمية المجتمعات المحلية.

ومن الضروري اتخاذ خطوات على مستوى السياسة العامة لإزالة الفوارق بين الأفراد وبين البلدان، وبناء منعة المجتمعات وقدرات الأفراد في فئات معينة، وانتشالها من حالة الضعف المزمن. والسياسات التي تقي من الأضرار في حال المخاطر، وتضمن توزيع فوائد الرخاء بحيث تشمل الجميع، وتساهم في بناء منعة المجتمع، تبني القدرة الجماعية على حماية التقدّم في التنمية البشرية. لكن أيًا من هذه النتائج لا يأتي تلقائيًا، بل هي ثمرة عمل جماعي دؤوب، وإجراءات فعالة ومنصفة تتخذ على مستوى المؤسسات، وقيادة حازمة على المستوى المحلي والوطني والعالمي. ففي تكافؤ الفرص فوائد للمجتمع بكامله. وما لم تُرصد مواطن الضعف المتداخلة والمتعددة الأبعاد وتعالَج على نحو منهجي، ستكون مسيرة التنمية البشرية رهن التعثر لا بل التراجع.

الأمن البشري والتنمية البشرية

اعتمد *تقرير التنمية البشرية* قبل عشرين عامًا مفهوم الأمن البشري، باعتباره بعدًا من أبعاد التنمية البشرية. ويلتقي هذا التقرير مع نهج الأمن البشري، ولكنه يركز على المخاطر وآثارها التي يُحتمل أن تقوّض الإنجازات في التنمية البشرية. وفي هذا السياق، يركز التقرير على ضرورة تقليص الفوارق وبناء التماسك الاجتماعي من خلال إجراءات تعالج العنف الاجتماعي والتمييز.

فواقع النزاع والشعور بعدم الأمان يحدثان آثارًا ضارة على التنمية البشرية، ويأسران مليارات السكان في ظروف عسيرة تفتقر إلى الأمان والاستقرار. وتحلّ في الشريحة الأخيرة لدليل التنمية البشرية بلدان عديدة، خارجة من فترات طويلة من النزاع أو لا تزال تواجه العنف المسلح. ويعيش أكثر من 1.5 مليار شخص، أي خمس سكان العالم، في بلدان متأثرة بالنزاعات[12]. وقد كانت لحالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت مؤخرًا تكاليف إنسانية باهظة. ففي أواخر عام 2012، بلغ عدد النازحين قسرًا بفعل النزاع أو الاضطهاد 45 مليون شخص، وهو الرقم الأعلى في غضون 18 عامًا، أكثر من 15 مليون منهم لاجئون[13]. وفي بعض المناطق في أفريقيا الغربية والوسطى، لا تزال حالات الخروج على القانون والنزاع المسلح تشكل خطرًا على التقدّم في التنمية البشرية، ستكون له تداعيات طويلة الأجل على تقدّم البلدان. وفي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي أحرزت إنجازات كبيرة في التنمية البشرية، يشعر عدد كبير من السكان بأنهم مهددون بفعل ارتفاع معدّلات جرائم القتل وغيرها من أعمال العنف.

وتتعرض النساء في كل مكان لمخاطر تهدّد أمنهن الشخصي. إذ تنتهك حقوقهن في حالات العنف، ويعشن ظروفًا من عدم الأمان، تحد من قدراتهن في الحياة العامة والخاصة. فتعزيز الحرية والأمن البشري يتطلب اتخاذ تدابير تحقق تغييرًا على مستوى المؤسسات والأعراف، يحدّ من التمييز والعنف بين الأفراد. فلتعزيز الأمن البشري أثر عميق على حالة الضعف التي يعيشها أو يخشاها الأفراد والمجتمعات، وعلى شعورهم بالأمان، وعلى تمكينهم وبناء قدراتهم.

ولا يكفي الدخل وحده لدرء مخاطر النزاع، أو تعزيز الشعور بالأمان. فالشعور المزمن بالتعرض للمخاطر يتطلب وقتًا طويلاً للتخلص منه، وذلك بإجراءات تتخذ على مستوى السياسة العامة وتغييرات في الأعراف ترسّخ ثقافة التسامح وتعمّق التماسك الاجتماعي.

بناء المنعة

لا يكون رفاه الأفراد بمعزل عن فسحة الحرية التي يعيشون في كنفها، ومدى القدرة التي يملكونها للتصدي للأحداث المؤذية والتعافي منها، سواء أكانت كوارث بفعل من الطبيعة أم أزمات بفعل من الإنسان. والمنعة يجب أن تكون في صلب أي نهج لحماية مسيرة التنمية البشرية والمضي فيها. والمنعة، هي في الأصل، نتيجة لعمل الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية على تمكين الأفراد وحمايتهم. وتعني التنمية البشرية إزالة العوائق التي تحول بالأفراد دون التصرف بملء الحرية. وتعني تمكين المحرومين والمعرضين للإقصاء من الاستمتاع بحقوقهم، والتعبير عن شواغلهم، وإعلاء صوتهم، والمشاركة بفعالية في تقرير مصيرهم. وتعني حرية الفرد في عيش الحياة التي ينشدها والتصرف في شؤونه. ويتناول التقرير بعض السياسات والمبادئ

والتدابير التي يمكن العمل بها لبناء المنعة، أي لتوسيع الخيارات، وتعزيز قدرة الفرد على التغيير، وبناء الكفاءات الاجتماعية. ويشير التقرير إلى أن تحقيق التقدّم في التنمية البشرية والمضي فيه، يتوقف على الجهوزية والفعالية للتصدّي للصدمات حال حدوثها.

الالتزام بالجميع

يشكل الالتزام على المستويين الوطني والعالمي، بتأمين الخدمات الاجتماعية للجميع، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتأمين العمل اللائق للجميع، قرارًا اجتماعيًا وسياسيًا حازمًا يضع الأساس الصلب لبناء منعة البلدان ومواطنيها على المدى الطويل. وهذا الالتزام يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدّي للانتكاسات والتعافي منها، بينما يعترف بأن بعض الفئات هي أكثر تعرضًا للمخاطر من غيرها، وتحتاج إلى دعم إضافي.

تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع، يسهم تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع من تعليم ورعاية صحية ومياه وصرف صحي وأمان عام، في بناء المنعة. وهذا ليس في حيّز المرغوب فحسب، بل في حيّز الممكن وفي مراحل مبكرة من التنمية البشرية. وتظهر تجارب شهدها العالم مؤخرًا، ولا سيما في رواندا والصين وفييت نام، أن ذلك يمكن تحقيقه بسرعة وفي أقل من عقد.

فتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع يسهم في بناء كفاءات المجتمع والحد من المخاطر الهيكلية. والحصول على الخدمات الأساسية هو قوة فاعلة لتكافؤ الفرص والنتائج. فتأمين التعليم العالي الجودة للجميع من القطاع العام، مثلاً، يحدّ من الفوارق في التعليم بين أطفال الأسر الغنية وأطفال الأسر الفقيرة. ونقل القدرات عبر الأجيال، كمستوى التعليم في الأسرة، يمكن أن يسهم في إدامة الفوائد المحققة. والسياسات العامة التي تُعنى بالجميع تعزز التعاضد العام، إذ تساعد في تجنب مساوئ السياسات الموجهة، من تصنيف للمستفيدين وتجزئة في نوعية الخدمات، وكذلك تجنّب التقصير في الوصول إلى الفئات الضعيفة[14].

والشائع أن القدرة على تأمين الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع تقتصر على البلدان الغنية. لكن التقرير يقدّم من الأدلة ما يشير إلى عكس ذلك. فباستثناء المجتمعات التي تشهد أعمال عنف أو اضطرابات، تستطيع جميع المجتمعات تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتأمين الحماية الاجتماعية لجميع أفرادها، وهذا ما فعله العديد منها في الواقع. وقد اتضح أن استثمارًا أوليًا بنسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي يحقق من الفوائد ما يتجاوز بكثير قيمة الاستثمار.

ففي جنوب أفريقيا، بلغت كلفة منحة دعم الأطفال 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008–2009، وأسهمت في خفض معدل الفقر بين الأطفال من 43 في المائة إلى 34 في المائة. وفي البرازيل بلغت كلفة برنامج دعم الأسرة (Bolsa Familia programme) 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008–2009، وتراوحت نسبة مساهمته في الحد من عدم المساواة بين 20 و25 في المائة[15]. وقد استفادت البلدان التي شهدت تقدّمًا اقتصاديًا سريعًا من توسيع تغطية خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والاستثمار المنتج لفرص العمل. وقد فعلت ذلك بقدر قليل من الإيرادات والموارد.

فمبرر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع هو أولاً وأخيرًا في وجوب تمكين كل فرد، فيعيش الحياة التي ينشدها، ويحصل على المقوّمات الأساسية للحياة الكريمة، أيًا تكن قدراته الماديّة. وبينما تختلف أساليب تقديم الخدمات حسب ظروف البلدان وخصوصياتها، تبقى فكرة وحيدة أساس التجارب الناجحة في كل مكان: الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان، بمقتضى عقد اجتماعي أساسي بينها وبين المواطنين.

تعزيز الحماية الاجتماعية. تشكل الحماية الاجتماعية، بما فيها التأمينات ضد البطالة، وبرامج المعاشات التقاعدية، وأنظمة سوق العمل، الغطاء الواقي للأفراد من المخاطر والصدمات مدى الحياة، ولا سيما في المراحل الحرجة. وبرامج الحماية الاجتماعية، إذ تقدّم غطاءً إضافيًا ومحدّدًا من الدعم، يمكن أن تجنب الأسر بيع ما تملكه من أصول، أو إخراج الأطفال من المدارس، أو تأجيل العناية الطبية، وغيرها من الخيارات الضارة بسلامة الأفراد ورفاههم على المدى الطويل. كما يمكن استخدام شبكات وآليات التوزيع في إدارة برامج الحماية الاجتماعية، لتقديم الخدمات والمساعدات العاجلة أثناء الأزمات كالكوارث الطبيعية وموجات الجفاف.

وللكثير من إجراءات الحماية الاجتماعية آثار إيجابية غير مباشرة. فتعويضات البطالة تسهم في تحسين آلية سوق العمل، إذ تسمح للعاطلين عن العمل بالتأني في اختيار العمل الذي يناسب مهاراتهم وخبراتهم، بدلاً من القبول بأي عمل يعثرون عليه.

المنعة يجب أن تكون في صلب أي نهج لحماية مسيرة التنمية البشرية والمضي فيها. والمنعة، هي في الأصل، نتيجة لعمل الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية على تمكين الأفراد وحمايتهم

في البلدان النامية التي تواجه نقصًا في التشغيل لا يكفي اعتماد سياسات سوق العمل النشطة، لأن معظم فرص العمل هي في الاقتصاد غير النظامي

ودعم دخل الأسر يشجع المشاركة في سوق العمل، إذ يؤمن للأفراد الموارد اللازمة للبحث عن فرص عمل بطرق قد تشمل الهجرة بحثًا عن عمل. ويرى البعض أن هذا الدعم قد يضعف في الفرد دافع العودة إلى العمل. ولتصميم السياسة أهمية بالغة في معالجة هذا الوضع. والأدلة كثيرة على أن تنظيم سوق العمل يحقق الكثير من الفوائد ويسهم في الحد من عدم المساواة.

ويمكن تأمين الحماية الاجتماعية في المراحل المبكرة من التنمية، وهذه الحماية تحقق فوائد كتشجيع الإنفاق والحد من الفقر. والحماية الاجتماعية تحدّ من تقلّبات الناتج على الدخل المتاح. وسياسات الحماية الاجتماعية للجميع لا تسهم في بناء الأفراد فقط، بل تسهم في تعزيز منعة الاقتصاد ككل.

تأمين التشغيل الكامل. يظهر هذا التقرير أن القيمة الاجتماعية للتشغيل الكامل لا تقتصر على الأجر. وحصول الجميع على عمل لائق هو شرط أساسي لبناء منعة المجتمع بأكمله. فالعمل وسيلة لكسب العيش، وهو أداة لتعزيز قدرة الإنسان، وتعميق الأواصر الاجتماعية، وبمعنى أوسع هو مصدر أمن للأسر والمجتمعات. وتؤدي البطالة إلى انتشار الجريمة، والانتحار، والعنف، واستخدام المخدرات، وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تخلّ بأمن الأفراد وسلامتهم. والعمل يعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، والعمل اللائق يبني قدرة الفرد على التحكم بالصدمات وعوامل عدم اليقين. وقليلة هي البلدان، متقدّمة كانت أم نامية، التي تتخذ من التشغيل الكامل هدفًا في طليعة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تكون زيادة فرص العمل المبدأ الذي يوجّه السياسة العامة. ومن الضروري وضع سياسات لفرص العمل تساعد العمال على استعادة فرص عملهم بطرق مثل برامج التشغيل المؤقت أو بناء المهارات لإيجاد عمل جديد. ويمكن أن تكون برامج توليد فرص العمل ضمن أهداف سياسة أوسع نطاقًا تتضمن برامج لتشييد البنية التحتية وشبكة الاتصالات، وبرامج الأشغال العامة، التي تشمل دفع الأجر نقدًا لقاء العمل للفقراء والعاطلين عن العمل.

وفي البلدان النامية التي تواجه نقصًا في التشغيل لا يكفي اعتماد سياسات سوق العمل النشطة، لأن معظم فرص العمل هي في الاقتصاد غير النظامي، حيث تتجاوز نسبتها 40 في المائة، في ثلثين من 46 بلدًا ناميًا وناشئًا تتوفر عنها البيانات[16]. ففي هذه البلدان، يتطلب هدف التشغيل الكامل وحمايته من المخاطر سياسات تعزز النمو المنتج لفرص العمل وتوسّع إطار الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العاملين في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي.

والتحوّل الهيكلي المطلوب في الاقتصاد هدفه تأمين المزيد من فرص العمل باعتماد سياسات موجهة تدعم تنمية القطاعات والأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية. وهذا يتطلب اعتماد سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي لا تكتفي بالتركيز على استقرار الأسعار وإدارة الديون. ويمكن أن يكون التعاون الدولي وسيلة فاعلة لتجنب الانجراف في المنافسة العالمية الشرسة إلى "سباق نحو الأسفل" في معايير العمل، بل التوصل إلى اتفاق لتكريس مبدأ التشغيل الكامل والعمل اللائق للجميع.

المؤسسات المسؤولة والمجتمعات المتماسكة

يتطلب بناء المنعة البشرية مؤسسات مسؤولة. ومن الضروري اعتماد السياسات الفاعلة وتأمين الموارد الكافية لتوفير ما يكفي من فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، ولا سيما للفئات الفقيرة والضعيفة. والدول التي تعترف بمشكلة عدم المساواة، وتتخذ الإجراءات اللازمة للحد منها بين مختلف الفئات (عدم المساواة الأفقية)، هي أكثر قدرة على العمل بمبدأ الالتزام بالجميع، وبناء التماسك الاجتماعي، ودرء الأزمات، والتعافي منها.

وتتجذر المخاطر الدائمة في حالات الإقصاء المزمن، وضحيتها النساء في المجتمعات الأبوية، والسود في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وجماعة الداليت في الهند، وجميعها فئات تعيش التمييز والإقصاء في ظل ممارسات وأعراف ثقافية عميقة الجذور. وللمؤسسات المسؤولة والخاضعة للمساءلة دور فاعل في تجاوز شعور الإجحاف، والإقصاء، والضعف الذي يثير الاستياء في المجتمع. ومن الضروري أيضًا تشجيع مشاركة المواطنين والتعبئة الجماعية لضمان اعتراف الدولة بمصالح الفئات الضعيفة وحقوقها.

وبإمكان الدول أن تتدخل للحد من عدم المساواة الأفقية باتخاذ مزيج من الإجراءات على مستوى السياسة العامة. فالإجراءات المباشرة التي تندرج ضمن إجراءات العمل الإيجابي يمكن أن تكون فاعلة في معالجة الإجحاف المزمن، لكن مفعولها غير واضح على المدى الطويل. ولا تنجح دائمًا في معالجة العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى استمرار عدم المساواة. ومن الضروري اعتماد سياسات تؤمن

الحلول المؤقتة، وتضمن الحلول الدائمة لحصول الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعية، وفرص العمل، وسبل الحماية الاجتماعية. وهذه السياسات يمكن أن تشمل حوافز وروادع نظامية مثل القوانين الوقائية. فالقوانين المبنية على الحقوق، مثلاً، يمكن أن تؤدي إلى تحسين وضع الفئات الضعيفة، بتمكينها من اللجوء إلى سبل التماس العدالة عبر القضاء، والمطالبة بالتحقيق في أسباب الفشل عندما تخذلها المؤسسات.

وتغيير الأعراف لبناء ثقافة التسامح وتعميق التماسك الاجتماعي هو أيضًا ضرورة كثيرًا ما تُهمل في جهود بناء منعة المجتمعات. فالمجتمعات المتماسكة هي أكثر قدرة على حماية الأفراد من الصدمات، وأكثر استعدادًا للقبول بالسياسات التي تبنى على مبدأ الالتزام بالجميع. ويرتبط ضعف التماسك الاجتماعي في الغالب بحالات النزاع والعنف، ولا سيما في حالات عدم المساواة في الاستفادة من الموارد والمكاسب المحققة من الثروات الطبيعية وعدم القدرة للتصدّي بفعالية لأي تغيّر اقتصادي أو اجتماعي مفاجئ، أو لأثر الصدمات الاقتصادية أو المتعلقة بتغيّر المناخ. والواقع أن السعي إلى أهداف الإنصاف والاحتواء والعدالة يقوّي المؤسسات الاجتماعية ويعمّق التماسك الاجتماعي.

والحملات والرسائل التي تُطلق لتغيير انطباعات الأفراد ضرورية لتحقيق التغيير الاجتماعي. وتأتي القوانين والسياسات والتدابير المعيارية والتربوية بالمفاعيل المرجوة منها، عندما تتوفر آليات لمساءلة المؤسسات يشارك فيها المواطنون. وبهذا المعنى، يتطلب العمل بمبدأ الدولة المسؤولة الانفتاح والشفافية والمساءلة أمام الفقراء والمعرضين للإقصاء، وإرساء محركات التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الحكم والمواطنين.

درء الأزمات والتصدّي لها

لا يمكن تجنّب الكوارث، سواء أكانت بفعل من الطبيعة أم بفعل من الإنسان، ولكن يمكن بذل الجهود للتخفيف من آثارها والإسراع في التعافي منها. ويمكن الاستفادة من الفرص "لتحصين البناء". فقد أدّى تسونامي المحيط الهندي في عام 2004 إلى بناء نظام الإنذار للمحيط الهندي. لكن بناء المنعة يتطلب اتباع نهج المنظومة في تصميم أطر الجهوزية لمواجهة الكوارث والتصدي لها، وهو لا يكتفي بمعالجة المخاطر والصدمات المباشرة، بل يركز على معالجة الأسباب الجذرية والآثار على المدى الطويل.

ففي حالات الكوارث الطبيعية، يمكن أن تشمل أطر الوقاية والتصدي، وفقًا لما ينص عليه إطار عمل هيوغو، تحسين المعلومات حول المخاطر، ببناء وتطوير نظم الإنذار المبكر، ودمج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط والسياسات الإنمائية، وتعزيز المؤسسات وآليات التصدّي. ويمكن تخطيط القدرة على الجهوزية والتعافي على مختلف المستويات، العالمية والإقليمية والوطنية والمجتمعية، ويمكن تعزيزها بتبادل المعلومات والتضامن في العمل. ويسهل ذلك عندما تكون الحكومات والمجتمعات على استعداد. وعندما تتجه السياسات نحو التصدّي في حالات الطوارئ، تغيب عن الاهتمام ضرورة التخفيف من المخاطر، وسرعان ما تعود الصدمات، وتحدث آثارًا كبيرة يترتب عليها المزيد من التكاليف للحماية. وجهود التصدّي في حالات الطوارئ مهمة وضرورية، لكن بناء المنعة يتطلب جهودًا شاملة لبناء الجهوزية والقدرة على التصدّي.

فالنزاعات بين الدول وكذلك الاضطرابات الأهلية المحلية تفرض تكاليف هائلة على التنمية في البلدان المتضررة. وتعزى هذه الأنواع من النزاعات إلى مجموعة من الأسباب. وإذا كان من سمة مشتركة لهذه الأسباب، من سياسات الإقصاء، إلى انحسار الريع في أيدي قلة من النخب، وعدم معالجة المظالم الاجتماعية، فهي أن جميعها يؤدي إلى الشقاق الاجتماعي، ويحول دون تحقيق الحد الأدنى من التماسك والوئام الاجتماعي، الضروري لتحصين نتائج التنمية. وهذا ما سيتناوله الفصلان 3 و4. وفي البلدان والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات وأعمال العنف، تستطيع البرامج التي تبني التماسك الاجتماعي دعم جهود درء المخاطر والتعافي منها.

فالسياسات والمؤسسات التي تكافح الإقصاء والتهميش، وتخلق الشعور بالانتماء، وتعزز الثقة، وتتيح فرصًا للارتقاء في المجتمع، تحد من أسباب النزاع. وبتعزيز الوعي العام وإتاحة الحصول على المعلومات، يمكن توفير الدعم العام للسلام والحد من السياسات التي تزرع الشقاق. وبالاستعانة بالوساطات الموضوعية وذات المصداقية، يمكن بناء الثقة بين الفئات المتصارعة والمنقسمة، وبناء التوافق حول القضايا ذات الأهمية الوطنية، من الانتخابات إلى عناصر الدستور الجديد. وباستطاعة اللجان المحلية ومجموعات المواطنين المساهمة في بناء الثقة وبناء السلام على أسس متينة. والاستثمار في فرص العمل وسبل العيش يساعد المجتمعات المحلية والأفراد على التعافي من الأزمات على المدى القصير وبناء المنعة للتصدي لتحديات الأزمات في المستقبل.

للمؤسسات المسؤولة والخاضعة للمساءلة دور فاعل في تجاوز شعور الإجحاف، والإقصاء، والضعف الذي يثير الاستياء في المجتمع

تحرّك عالمي "من أجل العالم الذي نريد"

قصّرت العولمة المسافات بين البلدان وأتاحت المزيد من الفرص الجديدة. لكنها فتحت الطرق أمام انتقال تداعيات الأزمات وانتشارها. وقد كشفت الأحداث التي شهدها العالم مؤخرًا النواقص التي تعتري إدارة عملية العولمة، في الأمن الغذائي كما في الحصول على الطاقة، في النظام المالي كما في تغيّر المناخ. وهذه التحديات العابرة للحدود مرشحة للاستمرار في العقود المقبلة، بينما يفتقر بنيان الحكم العالمي إلى القدرة اللازمة لدرء الصدمات أو لتخفيف أثرها. وقد يجد صانعو السياسات والقادة نفسهم على غير استعداد لمواجهة هذه التغيّرات بما هي عليه من سرعة فائقة ومن سعة نطاق.

وتتطلب المخاطر الجديدة والناشئة إجراءات وطنية وعالمية عابرة للحدود وموارد وقيادات للتصدّي. والعمل الجماعي هو ضرورة لتحديد الأولويات؛ وتوسيع نطاق التعاون إلى خارج الصوامع المقفلة على مشاكل معيّنة؛ وجمع الدول والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص لتوفير الدعم المشترك لبناء أنظمة عالمية أكثر منعة. ومن الضروري أن يتخذ العمل الجماعي شكل التزام عالمي بالجميع، لتسهيل تأمين السلع والخدمات العالمية العامة، والحد من نطاق الصدمات العابرة ومن احتمال وقوعها بمعالجة القصور في بنيان نظام الحكم العالمي.

من الضروري أن يتخذ العمل الجماعي شكل التزام عالمي بالجميع، لتسهيل تأمين السلع والخدمات العالمية العامة

التزام عالمي بالجميع

يسهّل الالتزام العالمي والدعم العالمي إنفاذ التدابير الوطنية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الحماية الاجتماعية، وضمان التشغيل الكامل للجميع. وهذا الالتزام يجب أن يكون جزءًا من خطة التنمية لما بعد عام 2015. فتضمين هذه الخطة عناصر العقد الاجتماعي العالمي يوسّع حيّز السياسة الوطنية المتاح للدول لتحديد النهج حسب ظروفها لضمان التشغيل الكامل، وتأمين الخدمات الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية. لكنّ الاتفاقات العالمية ضرورية لأنها تحفز العمل العالمي، وتضمن الالتزام، وتوفر الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم.

ومعايير السياسات التي تعتبر تقديم الحماية الاجتماعية من الأدوات الإيجابية تمكن الدول من اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج التي تحمي السكان ضمن أراضيها. ومن مجموعة المعايير التي تؤكد مبدأ الالتزام بالجميع، تستمد الدول الزخم للالتزام بتقديم الحماية لجميع العمال من ظروف العمل المجحفة ومن الاستغلال، ولتقديم الحد الأدنى من الحماية للعاملين، وكذلك لغير القادرين على العمل.

واليوم، يحظى حوالى 20 في المائة من سكان العالم بتغطية كافية من الضمان الاجتماعي، بينما يفتقر أكثر من 50 في المائة إلى أي نوع من أنواع الضمان الاجتماعي[17]. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة للمجتمع الدولي وفرادى الدول لوضع رؤية إيجابية للمجال العام ودعم العمل بمبدأ الالتزام بالجميع في تأمين الخدمات الاجتماعية والحد الأدنى من الرعاية الصحية والتعليم والتشغيل الكامل والحماية الاجتماعية. وهذه العناصر جميعها أساسية وضرورية لتنمية أكثر استدامة وأكثر منعة.

تسهيل تأمين السلع العالمية العامة

للكثير من السلع والخدمات العالمية العامة قيمة اجتماعية، وتسهم في بناء الحصانة إزاء المخاطر، ولكن الأسواق تنتقص من قيمتها. وعدم توفر هذه السلع العالمية بالقدر المطلوب، من مكافحة الأمراض المعدية إلى فرض الضوابط الفاعلة على الأسواق العالمية، يؤدي إلى صدمات ذات تداعيات إقليمية وعالمية. وفي ظل الترابط الوثيق الذي يسير إليه العالم، تزداد المخاطر الناجمة عن النقص في توفير السلع العالمية العامة.

وتبدو الجهود المتعددة الأطراف، الهادفة إلى تسهيل التعاون وتأمين بعض من هذه السلع، ضعيفة إزاء ما يعتري العالم من تحديات ومخاطر. كما إن هذه الجهود تبدو ضعيفة أمام زخم الأسواق، وسرعة التحوّل والتغيير، وقوة المصالح الخاصة. وكثيرًا ما تغلب على القواعد والأعراف الدولية المصالح الخاصة، بدلاً من أن تعطي الأولوية لتأمين السلع العامة وحماية المصالح الاجتماعية[18]. وتبقى السلع العالمية والسلع الاجتماعية العامة التي تصحح الشوائب في الأسواق وتسد النقص فيها من أجل نمو مستدام وشامل للجميع غير مؤمنة بالقدر الكافي.

فالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للجميع هو من السلع العامة الهامة التي يمكن إدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة لتعزيز قدرات الأفراد على التصدّي للصدمات الشديدة. ومن السلع العالمية العامة ما هو ضروري للحد من احتمالات وقوع الأزمات، كالعمل من أجل تأمين العوامل اللازمة لاستقرار المناخ أو تقليص احتمالات وقوع أزمة مالية جديدة. وقد تحقق تقدّم على هذا

الصعيد في الماضي، كما في حالة مكافحة الجدري. والمطلوب اليوم هو توسيع نطاق هذا النوع من الجهود الجماعية لتأمين السلع العامة التي تحدّ من المخاطر.

سد النواقص في نظام الحكم العالمي

يبدو ما يشهده العالم من تعقيدات ومخاطر خارج متناول آليات الحكم العالمي. فالكثير من المؤسسات الدولية أنشئ في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يخضع لإصلاحات تواكب التغيّر في ميزان القوى. وفي الوقت نفسه، نشأت أنظمة جديدة، كنظام حقوق الملكية الفكرية، لصالح قلة من النخب على حساب الآخرين. وتقصير نظم الحكم لا ينحصر في عدم التمكن من تقديم الحماية وتعزيز القدرات، بل يسهم في بعض الحالات في إنتاج المخاطر. والقصور في نظام الحكم العالمي في الحد من المخاطر هو في الكثير من الحالات نتيجة لخلل في ميزان القوة والصوت والنفوذ. والخطط والسياسات لا تمثل بالمستوى المطلوب حاجات أقل البلدان نموًا ومصالحها، ولا مصالح الفئات الضعيفة، مثل العمال غير المهرة، والمهاجرين، والمسنين. والفئات الأقل قدرة على التصدّي للصدمات والتكيّف مع سرعة التغيير، هي الأقل حظًا في المشاركة في وضع أنظمة ومعايير وأهداف نظام الحكم العالمي.

وتبدو قائمة التحديات العالمية طويلة، وأحيانًا تبدو إجراءات التصدي بعيدة المنال، ولكننا نعلم أن في المتناول وسائل أفضل لتنظيم الأسواق، وتعديل النظام المالي والنظام التجاري، والحد من المخاطر البيئية. وبالإمكان إجراء بعض التعديلات لتعزيز احتمالات العمل الجماعي بين الدول، وتحقيق التماسك ضمن نظام الحكم العالمي. ومن التغييرات ما هو ضروري لترجيح التقدّم على مستوى السياسة والمؤسسات نحو حل مشاكل معيّنة.

أولاً، لا بدّ من ضمان المشاركة المنصفة للبلدان النامية في نظام الحكم العالمي لضمان عدم تهميش حاجات تلك البلدان ومصالحها، ولا سيما أقل البلدان نموًا والدول النامية الجزرية الصغيرة. ثانيًا، يمكن توسيع نطاق المشاركة حتى تشمل توجهات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تزويد العمل المشترك بين الدول بالزخم اللازم. ثالثًا، لا بدّ من اتخاذ القرارات في مؤسسات تمثل الجميع وليس ضمن مجموعات من البلدان كمجموعة العشرين، وضمن اجتماعات مقفلة تفتقر إلى الشفافية، وذلك حتى يأتي العمل المشترك بالفعالية المطلوبة. وأخيرًا، لا بدّ من توسيع نطاق التعاون والتنسيق بين مؤسسات الحكم العالمي حول مختلف القضايا بهدف تخفيف التداعيات السلبية والتوافق حول الأهداف.

ويركز التقرير على إمكانات العمل الجماعي لإعادة هيكلة نظام الحكم العالمي، على نحو يزرع في الأفراد قدرات جديدة، بدلا من زرع بذور الضعف وعدم الأمان. فالتعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أمر ممكن. وعلى أنظمة الحكم العالمي فك الارتباط بين العولمة والخطر، وهذا ما يمكن أن يحدث عندما تكون السياسات العالمية وعملية اتخاذ القرارات شاملة للجميع، وخاضعة للمساءلة، وقابلة للتنسيق.

رسائل أساسية

يهدف هذا التقرير إلى توضيح مدى أهمية درء المخاطر وبناء المنعة في التنمية البشرية. وهو يركز في هذا السياق على النقاط التالية:

- *مواطن الضعف خطر على التنمية المستدامة، وما لم تعالج بتغيير السياسات والمعايير الاجتماعية لن يكون التقدّم منصفًا ولا مستدامًا.*

  لقد حققت معظم البلدان تحسنًا في مستوى التنمية البشرية على مدى العقود الماضية، لكن تحقيق الإنجازات لم يكن سهلاً في الآونة الأخيرة. فالتقدّم حدث في ظل حالة من عدم اليقين وسط تفاقم الصدمات وتزايد وتيرتها. وبين عدم الاستقرار المالي وتقلّب أسعار السلع الأساسية، وتكرار الكوارث الطبيعية، وانتشار الاستياء الاجتماعي والسياسي، تبدو إنجازات التنمية البشرية عرضة للمزيد من الصدمات.

  ويبقى مئات ملايين الفقراء والمهمشين والمحرومين معرضين للتأثر بالصدمات الاقتصادية، ولانتهاك الحقوق، ولأضرار الكوارث الطبيعية، والأمراض، والنزاعات، والمخاطر البيئية. وما لم يجرِ رصد هذه المخاطر والعمل على الحد منها بأسلوب منهجي، ستبقى خطرًا على استدامة التقدّم في التنمية البشرية في العقود المقبلة. فالصدمات الناجمة عن أسباب متعددة لا يمكن تجنبها كما لا يمكن التنبؤ بها، ولكن تحصين البشر إزاءها ممكن في كنف دول مسؤولة، وبفعل سياسات عامة فاعلة، وإجراء تغييرات في الأعراف الاجتماعية.

- *المخاطر التي تتخلل دورة الحياة، والمخاطر الهيكلية، وعناصر عدم الأمان في الحياة جميعها*

تقصير نظم الحكم لا ينحصر في عدم التمكن من تقديم الحماية وتعزيز القدرات، بل يسهم في بعض الحالات في إنتاج المخاطر

مصدر للحرمان المستمر، ويجب معالجتها لحماية مسيرة التنمية البشرية والمضي فيها.

يمكن أن تتداخل مخاطر مختلفة وتسهم في استمرار الحرمان. فالمخاطر التي تتخلل دورة الحياة، من الطفولة، إلى الشباب، إلى سن البلوغ، إلى السن المتقدّمة، يمكن أن تؤثر على تكوين القدرات. وعدم كفاية الاستثمار في مراحل مصيرية من الحياة يمكن أن يكون مصدر مخاطر في مراحل لاحقة. وكذلك تؤدي المخاطر المتجذرة في الظروف الاجتماعية إلى سلوكيات تنطوي على التمييز وتنشئ عوائق هيكلية تمنع الأفراد والمجموعات من التمتع بحقوقهم وممارسة خياراتهم، فيستمر الحرمان. وللخوف على الأمن الجسدي في الحياة اليومية تداعيات كبيرة على حماية التقدّم والمضي فيه.

وتسهم المخاطر المتداخلة والمتشابكة الناجمة عن عناصر عدم الأمان التي تمس الاقتصاد والبيئة والصحة، في تفاقم الآثار التي تخلّ بالحريات والوظائف. وهذا يزيد من الصعوبات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات في التعافي من الصدمات. ويجب أن تشمل مسارات التعافي والسياسات العامة تدابير لبناء المنعة وتثبيت الاستقرار بهدف التمكن من التصدّي للتحديات المستقبلية والصمود حيالها.

تسهم المخاطر المتداخلة والمتشابكة الناجمة عن عناصر عدم الأمان التي تمس الاقتصاد والبيئة والصحة، في تفاقم الآثار التي تخلّ بالحريات والوظائف

- *إجراءات التصدّي على صعيد السياسة العامة يجب أن تركز على درء المخاطر، وتعزيز القدرات، وحماية الأفراد ولا سيما الضعفاء.*

معظم المخاطر تستمر بفعل التهميش الاجتماعي، وعدم كفاية الخدمات العامة، ووجود نواقص في السياسة العامة. ودوام المخاطر هو نتيجة لقصور في السياسات والمؤسسات العامة، وفي الأعراف الاجتماعية، وفي الخدمات العامة، بما في ذلك التمييز في الماضي والحاضر ضد فئات معيّنة على أساس الانتماء الإثني، أو المعتقد الديني، أو الجنس، أو أي هوية أخرى. كما تكشف هذه المخاطر عدم قدرة أو عدم إرادة لدى الدولة والمجتمع، لاستباقها وحماية الفئات الضعيفة من الصدمات الخارجية الشديدة، ومعظمها يمكن توقع طبيعته إن لم يكن بالإمكان توقع توقيته وأثره بدقة.

ولذلك يتطلب بناء المنعة بناء قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدي للانتكاسات. والأشخاص الذين لا يملكون ما يكفي من القدرات الأساسية، من التعليم والرعاية الصحية، هم الأقل قدرة على ممارسة حقهم في عيش الحياة التي ينشدونها. كما يمكن أن تصطدم خياراتهم بقيود اجتماعية وممارسات إقصائية، ترسّخ التمييز الاجتماعي في المؤسسات والسياسات العامة. وبوجود المؤسسات المسؤولة والتدخلات الفاعلة على مستوى السياسة العامة، يمكن إيجاد محرك مستدام لتعزيز القدرات الفردية والظروف الاجتماعية، التي تعزز قدرة الإنسان على التغيير، وتبني منعة الأفراد والمجتمعات.

- *لكل فرد الحق في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. ويتطلب العمل بمبدأ الالتزام بالجميع توجيه الاهتمام اللازم والموارد الكافية للفقراء والفئات الضعيفة.*

مبدأ الالتزام بالجميع هو المبدأ الذي تعمل بموجبه جميع السياسات الوطنية، لضمان حق جميع الفئات والشرائح في المجتمع في تكافؤ الفرص. وهذا يتطلب توجيه معاملة تفضيلية للفئات التي عانت من عدم المساواة والحرمان في الماضي، وذلك بتقديم قدر أكبر من الخدمات والموارد للفقراء وضحايا الإقصاء والتهميش لبناء قدرات كل فرد وتعزيز خياراته في الحياة.

فالالتزام بالجميع هو طريقة فاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر. وإذا كانت السياسات الاجتماعية تُعنى بالجميع، فهذا لا يعني أنها تُعنى فقط بحماية الذين يعانون من الفقر، ومن المشاكل الصحية، ومن البطالة، بل تُعنى أيضًا بحماية الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون في ظروف جيدة حاليًا، ويحتمل أن يواجهوا شدائد في حال ساءت الأوضاع. كما تُعنى بتأمين حد أدنى من القدرات للأجيال المقبلة.

- *الحماية الاجتماعية للجميع لا تبني منعة الأفراد فحسب، بل تسهم في تعزيز منعة الاقتصاد ككل.*

تستطيع جميع البلدان تقريبًا، أيًا كان مستواها الإنمائي، تأمين حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع. ويمكن تطوير مستوى هذه الحماية قدر ما يسمح به الحيّز المالي. فباستطاعة أي بلد من فئة الدخل المنخفض أن يبدأ بحد أدنى من التعليم والرعاية الصحية، ثم يوسّع نطاق الخدمات لتشمل التحويلات النقدية والحد الأدنى من الحماية للعمال. وباستطاعة أي بلد من فئة الدخل المرتفع، حيث يتوفر الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية والتحويلات النقدية المشروطة، التوسّع في برامج التأمين ضد

فخامة السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبريا

خطة التنمية لما بعد عام 2015: درء المخاطر وبناء المنعة

في الفترة المتبقية على انقضاء المهلة المحددة في عام 2015، لا يزال التقدّم نحو الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتًا في أفريقيا. فقد تحقق تقدّم كبير في بعض المجالات مثل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتمثيل المرأة في مواقع القرار، وبعض التقدّم في الحد من الفقر، وتوسيع التغطية بالتحصين، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وباستثناء هذا التقدّم، لا يزال المجال مفتوحًا للمزيد من الأخبار الجيدة. وقد كان الإهمال نصيب بعض المجالات التي كان من الأجدر أن توضع في المقدمة. فالملاريا لا تزال السبب الأول في قتل الأطفال في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وفي أماكن أخرى في العالم. أما هدف زيادة الالتحاق بالمدارس، فلم يشمل تحسين نوعية التعليم.

وخلال العقد الماضي، خطت أفريقيا خطوات هامة على طريق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بدأت اليوم تعطي ثمارها. غير أنّ الإنجازات المستقبلية معرّضة للخطر بفعل عوامل عديدة خارجة عن سيطرة أفريقيا، ولكن يمكن معالجتها بالالتزام الجماعي، وفي إطار شراكة جديدة من أجل التنمية. ومع أن بعض أجزاء القارة لا تزال تتخبط في عدم الاستقرار السياسي، فهذه باتت استثناءً، وليست القاعدة. والخطة العالمية الجديدة للتنمية التي سيجري الاتفاق عليها لما بعد عام 2015، هي فرصة لأفريقيا للوقوف على التحديات وتحديد موقعها في المشهد العالمي الجديد.

والتحوّل الاقتصادي هو أولوية في القارة الأفريقية. فهو يساعدنا على درء مخاطر الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكنه ليس أولوية لأفريقيا وحدها. فالانهيار الاقتصادي الذي أغرق العالم فيما يشبه الركود، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وما يرافقها من عدم المساواة وتصاعد الاضطرابات الاجتماعية، وتفاقم مشكلة بطالة الشباب، والمخاطر التي هي نتيجة للسياسات الاقتصادية السلبية، كلّها وقائع تدلّ على أن التحوّل ضرورة في كل مكان في العالم وليس فقط في أفريقيا.

وعندما اجتمع الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 في ليبريا حول عنوان "التحوّل الاقتصادي"، حدّدنا ستة مجالات رئيسية نعتقد أنها يجب أن تشكل جزءًا من خطة التحوّل وهي: النمو الشامل الذي يحد من عدم المساواة؛ والتنوّع الاقتصادي والقيمة المضافة؛ وتهيئة بيئة مستقرة ومؤازرة للقطاع الخاص وريادة المشاريع؛ وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لحماية النظم الإيكولوجية؛ وإنشاء المؤسسات العادلة والشفافة وتعزيزها؛ وإتاحة الفرص المتساوية للجميع.

واليوم الفرصة سانحة لا بل مشجعة لتحقيق التحوّل. نحن نعيش في عصر سرعة التطوّر التكنولوجي. وهو تطوّر تدعمه ثورة المعلومات، ويسهم في دمج الاقتصاد العالمي، ويغيّر طبيعة العمل، ويتيح فرصًا جديدة لجميع البلدان، لتعزيز النمو الأخضر، وتمكين العديد من البلدان المنخفضة الدخل من النهوض عبر التحوّل الاقتصادي.

نحن نملك الوسائل والقدرات لتحقيق التغيير. والمشاورات الجارية حاليًا بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 هي فرصة لبزوغ عالم جديد من رؤية مشتركة، حيث الفرص والمسؤوليات المشتركة. وستساهم أفريقيا في بناء عالم يتساوى فيه الجميع، في فرص الرخاء والازدهار، عالم يحترم البيئة.

البطالة لتغطي فئات لم تشملها من قبل، كالعاملين في الزراعة والعاملين في المنازل، وتوسيع نطاق سياسات إجازة الأمومة لتشمل الأب.

- *التشغيل الكامل يجب أن يكون هدفًا لجميع المجتمعات أيا يكن مستواها الإنمائي.*

عندما يكون العمل بعيد المنال أو متدني الأجر يكون مصدرًا لمخاطر ذات تداعيات طويلة الأثر على الأسر والمجتمعات. وقد آن الأوان للاعتراف بأن فرصة العمل اللائق هي أساس لبناء القدرات البشرية، والتسليم بأن التشغيل الكامل سياسة اجتماعية فعالة وحكيمة. ويجب أن يكون تأمين التشغيل الكامل لجميع البالغين الباحثين عن عمل هدفًا عامًا يعني الجميع، تمامًا كالتعليم والرعاية الصحية. والتشغيل الكامل يجب أن يكون هدفًا اجتماعيًا، ليس فقط كقضية عدالة اجتماعية وإنتاجية اقتصادية، بل كعنصر أساسي من عناصر التماسك الاجتماعي والكرامة الإنسانية.

والعمل اللائق والمجزي بموجب عقود نظامية تمنع الصرف التعسفي وتضمن للعاملين حقوقهم في الضمان الاجتماعي، يحصّن العاملين من المخاطر الاقتصادية، ولو لم يكن ذلك بنفس الفعالية في فترات الركود. والحد من المخاطر في التشغيل يكتسب أهمية بالغة في درء المخاطر التي يتعرض لها البشر عامة. ولا شك في أن ذلك صعب للغاية. فأهمية تحقيق التشغيل الكامل والعمل اللائق موضوع مسلّم به منذ زمن طويل، لكن ذلك لم يكفِ لمنع البطالة والعمالة الناقصة في معظم البلدان.

- *الجهوزية وجهود التعافي تخفف من آثار الأزمات، فتكتسب المجتمعات المزيد من المنعة.*

كثيرًا ما تخلّف المخاطر والأزمات المفاجئة، من كوارث طبيعية أو أعمال عنف، نتائج مدمرة على التقدّم في التنمية البشرية. وببناء قدرات الجهوزية والتعافي، تستطيع المجتمعات مقاومة الصدمات بأقل الخسائر في الأرواح والموارد،

يجب أن يكون تأمين التشغيل الكامل لجميع البالغين الباحثين عن عمل هدفًا عامًا يعني الجميع، تمامًا كالتعليم والرعاية الصحية

كما تكتسب الشروط اللازمة للتعافي السريع. وتؤدي جهود بناء التماسك الاجتماعي في مناطق النزاعات إلى الحد من مخاطر النزاع على المدى الطويل، بينما يساعد بناء أنظمة الإنذار المبكر والمؤسسات المسؤولة في الحد من آثار الكوارث الطبيعية.

- *أصبحت المخاطر عالمية المنشأ والتأثير، مما يتطلب عملاً مشتركًا ومزيدًا من الفعالية في نظام الحكم الدولي.*

التلوّث والكوارث الطبيعية والنزاعات وتغيّر المناخ والأزمات الاقتصادية لا تتقيّد بحدود سياسية ولا تقوى على معالجتها الحكومات الوطنية بمفردها. والمؤسسات العالمية المجزأة لا تتحمّل المسؤولية الكاملة ولا تملك السرعة الكافية لمواجهة التحديات العالمية الملحة. ومن الضروري أن يشكل تحسين التنسيق وتعزيز فعالية المؤسسات بهدف مواجهة التحديات العابرة للحدود والتصدي لتغيّر المناخ، جزءًا من خطة التنمية لما بعد عام 2015. ويتطلب العمل العالمي الفعال نظام حكم عالمي فعال يمثل الجميع. ويمكن فعل الكثير لتحسين إجراءات التصدّي على المستويين الوطني والعالمي، لدرء الأزمات وتقليص نطاقها ومفعولها.

- *لا بدّ من جهد عالمي لحماية إنجازات العولمة وحماية التنمية البشرية، فالتدابير الوطنية يسهل تنفيذها في ظل التزام من العالم ودعمه.*

يسهم التوافق الدولي حول الحماية الاجتماعية للجميع في توسيع حيّز السياسة الوطنية لتحسين الخدمات والحد من مخاطر "السباق العالمي نحو الأسفل". ويمكن أن تقدّم عناصر العقد الاجتماعي العالمي ضمانة لحقوق الجميع في التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع مستقبلهم. ويجب أن يكون هدف الخطة العالمية درء المخاطر وبناء المنعة. ويمكن أن يكون الالتزام الدولي ضمانة لالتزام الجميع بالعمل بهذا المبدأ، سواء أكان في إطار أهداف التنمية المستدامة أم في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

"النظام الاقتصادي المجحف
الذي يفرّق بين البشر ليس أقل
فتكًا بحقوق الإنسان من الإرهاب
والقمع والقتل"

البابا فرنسيس الأوّل

1.
التعرّض للمخاطر والتنمية البشرية

"التنمية البشرية هي توسيع خيارات الأفراد، فيعيشون حياة صحية مديدة، ويحصلون على التعليم، ويتمتعون بمستوى معيشي لائق."
— *تقرير التنمية البشرية* لعام 1990[1]

"التعرّض للمخاطر لا يعني الفقر، ولا يعني النقص ولا العوز، بل يعني الشعور بالعجز أمام المخاطر والصدمات، والشعور بعدم الأمان والإجهاد."

— روبرت تشامبرز[2]

يوم الأحد، في 26 كانون الأوّل/ديسمبر 2004، شهد التاريخ المعاصر في زلزال سومطرة، كارثةً من أكبر الكوارث. مأساة أودت بحياة حوالى 230,000 شخص في 14 بلدًا، وأصابت سبلَ العيش والمجتمعات بأضرار لا تعد ولا تحصى. واليوم بعد مرور قرابة عقد على الكارثة، لا يزال كثيرون يصارعون من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية.

قد تأتي الصدمات الشديدة من عدّة مصادر. فتغيّر المناخ قد يؤدّي إلى كوارث طبيعيّة من الفيضانات والجفاف؛ والصدمات الاقتصاديّة قد تؤدّي إلى البطالة بسبب الركود أو تدهور معدّلات التجارة؛ والصدمات الصحيّة قد تؤدّي إلى انخفاض مدخول الأسرة، وارتفاع المصاريف الطبيّة. والحروب والنزاعات المدنيّة تلحق أضرارًا جسيمة بالتنمية البشرية.

والوقاية من الكوارث هي من السبل التي تسمح بدرء المخاطر. وللطريقة التي يعتمدها العالم في مواجهة تغيّر المناخ أو ضبط الأنظمة الماليّة العالميّة أهمية بالغة في التخفيف من وتيرة الصدمات وحجمها. وحيثما تتعذر الوقاية من الكوارث، يمكن التخفيف من آثارها ببناء قدرات الجهوزيّة والتصدّي. فمن المستحيل تفادي الكوارث الطبيعيّة، ولكن من الممكن رصد الأنظمة البيئيّة والهزات الأرضيّة، ويمكن إنقاذ حياة الكثير من البشر عن طريق أنظمة الإنذار المبكر. وعندما ثار بركان يوجافجالاجوكول (Eyjafjallajökull) في آيسلندا في عام 2010، لم تُسجَّل أي وفيّات: فقد ساعدت المراقبة المستمرّة للهزات الأرضية في إنذار السكّان مسبقًا، وتأمين خدمات الإنقاذ وتنفيذ خطط الطوارئ لإجلاء السكان بسرعة فائقة، كما أُغلِقَت المجالات الجوية في 20 بلدًا. وعندما ضرب إعصار فايلين (Phailin) الهند في تشرين الأول/أكتوبر 2013، لم يتخطَّ عدد الوفيّات 50 شخصًا بفضل النظام العالمي لرصد العواصف والإجلاء المبكر لمليون شخص، بينما بلغ عدد الوفيات 10,000 في آخر إعصار بهذا الحجم ضرب المنطقة في عام 1999.[3]

ويمكن درء المخاطر ببناء منعة الأفراد والمجتمعات، إما لمواجهة مخاطر محدّدة، كتغيير القوانين المتعلّقة باستخدام الأرض بغية منع السكّان من العيش في المناطق المعرّضة للفيضانات، وإما لمواجهة أي مخاطر داهمة قد تطرأ على المدى البعيد، كتزويد الأفراد والمجتمعات بمهارات تسمح لهم بتجاوز الصدمات المختلفة والتعافي منها. ويؤثر التماسك الاجتماعي على العديد من جوانب الحياة، من التعافي من الكوارث إلى نوعيّة الحكم. ومن شأن التعليم والاستثمار، لا سيما في مرحلة الطفولة، أن يزوّد الأشخاص بما هو مطلوب للتكيّف في حال خسروا سبل عيشهم بفعل أزمة ماليّة أو كارثة طبيعيّة. وتضمن الحماية الاجتماعيّة والمؤسّسات المسؤولة تقديم المساعدة إلى من يحتاج إليها، وتجنّب الإضرار بالأجيال المقبلة.

وتعرّض البشر للمخاطر يعني تدهورًا محتملاً في إنجازات التنمية البشرية وتضاؤلاً في إمكانية استدامتها. ويكون الفرد (أو المجتمع أو البلد) عرضةً للمخاطر عندما يواجه احتمال حدوث تدهور في أوضاعه أو إنجازاته في المستقبل. فجميعنا نعيش في عالم غير مستقرّ، ويستحيل علينا أن نقلّص يومًا من حجم المخاطر حتى القضاء عليها. والجميع معرّض، غنيًا كان أم فقيرًا، لنوع أو لآخر من المخاطر. ويركز هذا التقرير على احتمال تدهور الظروف إلى حد يقحم الإنسان في مشقات كالفقر المدقع والحرمان، أو يحدث المزيد من التدهور في ظروف مَن يعانون أصلاً بسبب النقص في التنمية البشرية.

ويتوقف مدى تأثير الصدمات في التنمية البشرية على قدرة الإنسان على مواجهتها وعلى حجم المساعدة التي يتلقاها. ويُشار في هذا التقرير إلى القدرة على مواجهة الصدمات والتكيّف بمصطلح *المنعة البشرية* (الإطار 1.1). ويتمتّع معظم الأفراد بحدّ أدنى من المنعة، يمكّنهم من التكيّف مع الصدمات الصغيرة. ولكن إلى أي مدى يمكنهم أن يتكيّفوا مع صدمات كبيرة ومستمرّة من دون

الإطار 1.1

نحو بناء المنعة البشرية: مفاهيم وتحديدات

يُستَخدَم مفهوم *المنعة* بطرق مختلفة حسب مجالات الاختصاص. ففي علم البيئة والعلوم الطبيعيّة، اعتُبِرت المنعة تقليديًّا من الخصائص التي تسمح لنظام بأن يتعافى ويعود إلى سابق عهده بعد تعرضه لصدمة[1]. إلا أنّ المصطلح اكتسب اليوم بعدًا أكثر دينامية مع ما يدور حوله من جدل. فالفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ يحدّد المنعة على أنّها "قدرة النظام وعناصره المكوّنة على توقّع آثار أي حدث خطر أو استيعابها أو التكيّف معها أو التعافي منها في وقت قصير وبطريقة فعّالة"[2]. أما *المنعة الاجتماعيّة* فتحدّد بقدرة الأفراد أو المجموعات على تحقيق نتائج إيجابيّة في ظروف جديدة وبسبل جديدة عند الاقتضاء[3].

ونظرًا إلى أنّ أصول المنعة تعود إلى دراسة الأنظمة الطبيعيّة والهندسة، لم تتناول بتحديدها التقليدي بصورة ملائمة مسألة التمكين أو قدرة الإنسان على التغيير أو الدلالات المضمنة ذات الصلة بالسلطة[4]. وقد تتمتّع مجموعة أو مجتمع بالمنعة على حساب مجموعة أخرى[5]. ويجب أن تأخذ عمليّات تقييم منعة الأنظمة بعين الاعتبار معايير التبادل وعدم التوازن بين مختلف الجماعات والأفراد ضمن النظام الواحد.

ويركّز نهج المنعة في مفهوم التنمية البشريّة على الأشخاص وتفاعلاتهم، حيث تكون السلطة والوضع الاجتماعي من العوامل المؤثرة. والجدير بالذكر أن بناء المنعة يكون على مستوى الأفراد والمجتمعات، أي ببناء الإمكانات الفرديّة والكفاءات الاجتماعيّة.

ومفهوم المنعة يوضح طبيعة الأنظمة والتفاعلات بين العناصر والحلقات المغلقة. ومن المهمّ النظر في هيكل الأنظمة ومنطقها الداخلي، لا سيما وأنّ بعض الأنظمة قد تكون هي نفسها مصدرًا للمخاطر[6]. ومن المجدي إدراك ما يجري عندما تتفاعل عناصر مختلفة من النظام، وكيف يؤدّي تفاعلها إلى تبعات غير مقصودة أو لا يمكن التنبؤ بها[7]. فمن المستحسن مثلاً أن تتضمن دراسة حول الكوارث الناتجة من تغيّر المناخ شرحًا للديناميّات الريفيّة والحضريّة وديناميات الهجرة.

والناس بمعظمهم عرضة لنوع أو لآخر من المخاطر. لكن هذا التقرير يركز على أكثر الناس تعرضًا لتدهور حاد في الرفاه والتنمية البشريّة. ويبقى مدى تدهور التنمية البشريّة بفعل الصدمات وقفًا على قدرة الأفراد على التكيّف مع الصدمات ومواجهتها، ويُطلق على قدرة الإنسان على التكيّف مع الصدمات ومواجهتها تعبير *المنعة البشرية*.

ويمكن الحدّ من التعرض للمخاطر بالوقاية من الصدمات أو ببناء منعة الأفراد والمجتمعات. وبسبب تركيبة المجتمع، قد تبقى خيارات بعض الأفراد وإمكاناتهم محدودة. وتهدف المنعة البشريّة إلى رفع الحواجز التي تعوق حريّة العمل، وإلى تمكين المجموعات المحرومة والمستبعدة من التعبير عن شواغلها، وإعلاء صوتها والمشاركة بفعاليّة في تقرير مصيرها.

1. Miller and others 2010؛ Holling 1973. 2. IPCC 2012, p. 2. 3. Hall and Lamont 2013. 4. Cannon and Muller-Mahn 2010.
5. قد تعزّز الأسر والمجتمعات منعتها على حساب رفاهها واحترامها ذاتها (Béné and others 2012). 6. Stiglitz and Kaldor 2013a. 7. Gallopín 2006.

تضحيات كبرى وخسائر في التنمية البشرية، هذا يختلف حسب الظروف. ويعتمد التكيّف المطلوب على طبيعة الأزمة وظروف من يعيشها. وقدرة كل فرد على الصمود هي حصيلة ما يعيشه من ظروف وما يملكه من منعة.

ويقدّم هذا التقرير اقتراحَيْن. يشير الأوّل إلى أنّ تعرض الأفراد للمخاطر يتأثّر كثيرًا بالإمكانات والظروف الاجتماعيّة. ويشير الثاني إلى أنّ الإخفاق في حماية الأفراد من المخاطر هو نتيجة لعدم فعالية في السياسات وتردٍ وخلل في المؤسّسات الاجتماعيّة. وفي حين يعاني البعض من مخاطر محدّدة، يركّز التقرير على المخاطر التي يتعرض لها الفرد نتيجة لتغيّرات في الظروف الشخصيّة والصدمات الخارجيّة، ولا سيما المخاطر المستمرّة أو المستحكمة التي تهدّد التنمية البشرية، كتغيّر المناخ، والعنف والحواجز المجتمعيّة التي تمنع الفرد من التصرف بكامل قدراته.

وينطلق التقرير من فكرتَيْن محوريّتَيْن هما أنّ الاستدامة في تعزيز خيارات الأفراد وإمكاناتهم وكفاءاتهم المجتمعيّة وحمايتها ضرورية، وأنّ هدف استراتيجيّات التنمية البشرية وسياساتها يجب أن يكون درء المخاطر وبناء المنعة. كما يسمح التوسّع في مفهوم المخاطر والمنعة من منظور التنمية البشرية المتعدّدة الأبعاد بالتعمّق في تحليل العوامل والسياسات الأساسيّة التي تزوّد بعض الأفراد أو المجتمعات أو البلدان بمنعة أكبر وبقدرة على مواجهة الأزمات.

وفي هذا الصدد، يسعى التقرير إلى الإجابة عن الأسئلة الأساسيّة التالية:

من هم الأكثر تعرضًا للمخاطر؟ ما هي المجموعات الضعيفة بطبيعتها أو بهيكليتها؟

كيف يمكن الحد من المخاطر وبناء المنعة البشرية؟

هل مِن قضايا يمكن معالجتها في الهيكليّة أو النظام، لا سيما على المستوى العالمي، لضمان تقدّم التنمية البشرية وتحصينها؟

من منظور التنمية البشرية

يتناول هذا التقرير المخاطر من منظور التنمية البشرية، فيتجاوز التفسير الضيّق بالتعرض للخطر الداهم. وتركز هذه الوجهة في التفكير على الدور الذي تؤديه إمكانات الأفراد في التخفيف من

الأضرار المتأتيّة عن الصدمات وعن المخاطر الدائمة، وتكشف عن عوامل أساسيّة ترجّح التعرض للمخاطر، كالإقصاء والتمييز، يصعب تحديدها من خلال نهج رصد الخطر الداهم فحسب. وتحديد العوامل الهيكليّة الأساسيّة للتعرض للمخاطر ضروري لتوضيح أسباب تأثر بعض المجموعات والأفراد أكثر من غيرهم بالكوارث أو حتى عدم قدرتهم على عيش حياة آمنة بعيدة عن خطر العنف.

وقد يقضي نهج مواجهة المخاطر باعتماد سياسات كالتأمين للتحكم بالمخاطر. أما نهج التنمية البشرية فيتجاوز هذه السياسات، على أهميتها، إلى شبكة أوسع من السياسات لبناء قدرة الأفراد والمجتمعات، ويشمل مبادئ أساسيّة يمكن اتّباعها وإدراجها في سياسات محدّدة لدرء المخاطر وبناء المنعة.

ففي حالات التنمية البشرية المرتفعة، حيث يتمتع الأفراد بالصحة الجيّدة والتحصيل العلمي الكافي، يتكوّن قدر من المنعة يفتقر إليه مَن يعانون من سوء التغذية والنقص في التعليم، فلا يملكون القدرة على تغيير نشاطهم أو موقعهم في حال الشدائد. ويتيح امتلاك الأصول للأفراد حماية قدراتهم الأساسية، إذ يستطيعون استخدام هذه الأصول عندما تسوء الظروف. ولكنّ الظروف الاجتماعية وعلاقات القوى تؤثر كثيرًا على مدى تعرض الأفراد للمخاطر. فالأقليات أو ذوو الإعاقة مثلاً، حتى الذين يتمتعون منهم بالصحة والتعليم، قد يشعرون بالخطر عندما يتعذر عليهم التعبير عن شواغلهم، ولا يكون لهم صوت في النظام السياسي، أو عندما تقصّر المؤسّسات في تقديم الخدمات اللازمة لهم. وفي الوقت ذاته، تؤدي طبيعة المخاطر، ولا سيما عندما تكون دائمة ومستحكمة، دورًا في تحديد مدى التعرض لها. فارتفاع مستوى البحر مثلاً يشكّل خطرًا طويل الأمد على المجتمعات الساحليّة.

ومن أجل حماية الرفاه والحد من الخسائر عند تغيّر الظروف، يقوم الأفراد والأسر بسلسلة من عمليّات التكيّف، وذلك بتغيير مكان الإقامة والنشاط والإنفاق، باستخدام أصولهم أو بالاستدانة. وتعتمد سلسلة الخيارات المتاحة على إمكانات الفرد، وموقعه في المجتمع، وعمره، وعلى عوامل أخرى. وقد لا يكون في حوزة بعض المجموعات، من فقراء ومعرّضين للفقر، القدر الكافي من المدّخرات أو الأصول التي تساعدهم على التعافي. وعندما تحلّ الشدائد، يضطرون إلى الاستعانة باستراتيجيّات مضرّة للتصدي، فيقلّصون، مثلاً، الإنفاق على المواد الغذائيّة والصحّة وتعليم الأطفال[4].

والمنعة تعني تمكين الأفراد من ممارسة خياراتهم بأمان وحريّة، بما في ذلك الثقة في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع عليهم غدًا. وكثيرًا ما يترافق الحد من التعرض للمخاطر مع مزيد من المنعة، لكن المنعة ليست مجرد انعكاس للتعرض للمخاطر. وقد يكون من الممكن درء المخاطر بالتخفيف من حدّة الصدمات والتهديدات. ولكن منعة المجتمع قد لا تتغيّر إلا في حال اتخاذ إجراءات أخرى. فالسياسات النشطة لبناء المجتمعات، ورفع القيود عن قدرة الفرد على التعبير، ووضع المعايير لمساعدة المحتاجين، جميعها ضروريّة لبناء المنعة. وربما من المجدي تصوير العلاقة بين المخاطر والمنعة بأنها الانتقال من هذه إلى تلك.

ولا يتوقف مدى تعرّض الأفراد لأزمة معيّنة على منعتهم الذاتية فحسب بل على كيفيّة معاملة الذين يتعرضون لأوقات الشدة. فالجهات التي تقدّم الدعم للمتضررين تضمّ مجموعة من المؤسّسات الاجتماعيّة والحكوميّة قد تكون محليّة أو وطنيّة أو دوليّة. والمؤسّسات الاجتماعيّة هي المؤسسات التي تضمّ أشخاصًا يعملون معًا، من خارج آليات السوق التي تتوخّى الربح، ومن خارج الدولة[5]. ومن المؤسّسات الاجتماعيّة المهمّة الشبكات الأسريّة (بما في ذلك الشبكات الأسريّة الدوليّة)، والمنظّمات المجتمعيّة والمنظّمات غير الحكوميّة. ويبقى حجم الدعم الذي تقدّمه المؤسّسات الاجتماعيّة وفقًا على عدد من الأعراف السائدة، كمدى اعتبار تقديم المساعدة في أوقات الشدائد واجبًا اجتماعيًّا، وعلى كفاءة المؤسسات وقدرتها[6].

ويبقى نهج التنمية البشرية غير مكتمل ما لم يشمل مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة. والتقدّم المستدام في التنمية البشرية يعني توسيع خيارات البشر وصونها. وقد شهد العالم تقدّمًا على مستوى التنمية البشرية منذ فترة. إلا أنّ هذا التقدّم بات في مهب عدم اليقين وعدم المساواة وتغيّر المناخ. ومن الضروري إدراك مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة بجميع أبعاده، من أجل تحديد السياسات والإجراءات الداعمة لاستمراريّة التقدّم.

وقد اعترف *تقرير التنمية البشرية* لعام 1994 الذي تناول الأمن البشري بهذه الضرورة. وحُدِّد الأمن البشري وقتئذ في بعدين: "يعني أمن الانسان أوّلاً السلامة من المخاطر المزمنة كالجوع، والمرض والقمع. ويعني ثانيًا الحماية من أي خلل مفاجئ يصيب الحياة اليوميّة – إن في المنزل أم في العمل أم في المجتمع."[7]

يبقى نهج التنمية البشرية غير مكتمل ما لم يشمل مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة

ويشير *تقرير التنمية البشرية* لعام 1994، كما أشارت لجنة أوغاتا وسين المعنيّة بالأمن البشري في وقت لاحق، إلى أنّ الأمن البشري يعني تحقيق مستوى جيّد في التنمية البشرية ومستوى من الأمن يقي الإنسان من المخاطر التي قد يسبّبها الاقتصاد أو المرض أو العنف أو التدهور البيئي[8]. أمّا تقرير هذا العام، الذي يلتزم بنهج الأمن البشري، فيركّز على التعرض للمخاطر، أي ما يهدّد الإنجازات المحققة في التنمية البشرية وسبل درئها. وهي طريقة مباشرة من أجل معالجة قضيّة معقّدة، لا سيما وأنّ نهج الأمن البشري فُسِّرَ بأكثر من منحى منذ عام 1994. وحصر البعض استخدام الأمن البشري بالأمن من الاعتداءات الجسديّة ضد الأفراد[9]، في حين أنّ البعض الآخر استخدم المصطلح بحيث يغطّي كلّ جوانب التنمية تقريبًا[10]. إلا أنّ نهج المخاطر في هذا السياق أوسع نطاقًا من الاستخدام الأوّل وأضيق نطاقًا من الاستخدام الثاني. فهو يتناول المخاطر التي يتعرض لها الأفراد جراء أحداث شديدة قد تهدد إمكاناتهم وخياراتهم.

والدافع إلى هذا التركيز هو أنّ المخاطر التي يتعرض لها الأفراد بأعداد كبيرة لا تزال مرتفعة، وربما متفاقمة، على الرغم من التقدّم في التنمية البشرية في العديد من البلدان والمجالات (الفصل 2). فقد تفاقمت المخاطر الطبيعيّة نتيجة لتغيّر المناخ، وازدادت التقلّبات الاقتصاديّة نتيجة للعولمة والركود في أواخر القرن العشرين. ويبدو غياب الاستقرار في العمل هاجسًا في البلدان الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء[11]، في حين أنّ التهديدات بسبب الأوبئة العالميّة لا تزال مرتفعة. وفي بعض أقطار العالم، لا سيما في الشرق الأوسط ومناطق من أفريقيا، يبقى العنف السياسي من أكبر المخاطر، في حين يبقى الإرهاب شاغلاً عالميًا. ومن منظور التنمية البشرية، بات من الضروري والملح إعداد سياسات لدرء المخاطر المذكورة، وبناء المنعة البشرية وحماية الأفراد.

يعود مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة بالكثير من الإضافات على نهج التنمية البشرية، إذ لا يكتفي بتقييم الإنجازات فحسب بل يتناول جميع الاحتمالات المطروحة وعوامل الخطر

ويعود مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة بالكثير من الإضافات على نهج التنمية البشرية، إذ لا يكتفي بتقييم الإنجازات فحسب بل يتناول جميع الاحتمالات المطروحة وعوامل الخطر. فمن خلال هذا المفهوم، يمكن تبيّن الشوائب على أي مستوى من التنمية البشرية وتصميم سياسات تحمي التقدّم وتجعله أكثر منعة. ويركّز هذا المفهوم على التنمية البشرية المستدامة والآمنة. فعندما يواجه الأفراد مخاطر، وتتعرض حياتهم لقيود دائمة على أثر أزمة ما، تتراجع إمكاناتهم على الأمد الطويل. ولهذه الظروف المتردّية، ولا سيما في حالة النساء والأطفال، تداعيات تنتقل عبر الأجيال.

في المخاطر على الأفراد مخاطر على العالم

قد يبدو مفهوم التعرض للمخاطر مفهومًا واسعًا فيه الكثير من التجرد. ففي الواقع، يواجه معظم الأفراد ومعظم المجتمعات، بما هم عليه من مستويات متفاوتة في التنمية، مخاطر مختلفة جراء أحداث وظروف مختلفة لا يمكن توقّع الكثير منها ولا تفاديها. فمواطن الضعف في الاقتصاد تمعن في تقويض أسس العقد الاجتماعي حتى في البلدان المتقدّمة صناعيًا، وآثار تغيّر المناخ لن تقتصر على بلد دون آخر على المدى البعيد. ولكنّ مفهوم التعرض للمخاطر يصبح أقرب إلى الواقع، عندما يُفكّك من حيث المعرّضين للمخاطر وطبيعتها وأسباب التعرض لها (الشكل 1.1).

من هم المعرضون؟

الجميع معرّض مبدئيًّا للمخاطر نتيجة لأحداث أو ظروف معيّنة، ولكنّ بعض الأشخاص معرّضون أكثر من غيرهم. ومن السبل التي تسمح بتحديد المجموعات الضعيفة أمام الصدمات والأحداث المفاجئة تحديد حدّ أدنى يسمح بالقياس والتقييم. فالأفراد معرّضون للفقر مثلاً في حال كانوا "دون حد أدنى، أو في خطر الوقوع دون حدّ أدنى مقبول من الخيارات الأساسيّة في أبعاد مختلفة، كالصحة، والتعليم، والموارد الماديّة، والأمن"[12]. ومن المتوقّع أن يتغيّر الحدّ الأدنى مع تغيّر مستوى التنمية.

والجدير بالذكر أنّ الفقر والتعرض للمخاطر مترابطان ومتعددا الأبعاد ومتداخلان أحيانًا. ولكنّ أحدهما ليس مرادفًا للآخر. ففي حين أنّ التعرض للمخاطر من نتائج حالة الفقر، لا يعني الغنى أبدًا عدم التعرّض للمخاطر. فكل من الفقر والتعرض للمخاطر ظاهرة غير ثابتة. فالغني قد لا يتعرض للمخاطر دائمًا أو طوال حياته، والفقير قد لا يبقى فقيرًا طوال حياته.

ولكنّ الفقير معرض للمخاطر لا محالة، لأنّه يعاني نقصًا في الإمكانات الأساسيّة التي تسمح له بممارسة كامل قدرته على التغيير. والفقير يعيش حالة حرمان متعدد الأبعاد، ليس بفعل نقص الأصول المادية فحسب، بل بفعل النقص في التعليم والرعاية الصحية أيضًا، كما يعاني من أوجه عجز أخرى. وفي الوقت نفسه، قد يواجه عوائق في سبل التماس العدالة[13]، فيلازمه التعرض للمخاطر.

الشكل 1.1

من هم المعرّضون، لأي مخاطر، لماذا؟

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

ويقع الفقير أصلاً دون الحدّ الأدنى للفقر. وإن كان الفرد ضعيفًا عندما يواجه خطر الوقوع دون الحدّ الأدنى للفقر، فالفقراء، وهم أصلاً دون هذا الحد، جميعًا معرضون للمخاطر. وهذا صحيح من حيث التعريف، ولكن الواقع ليس مسألة تعريف فحسب. فكلّ من يعاني نقصًا في الحد الأدنى من مقوّمات العيش الأساسيّة هو فعلاً معرض للمخاطر.

ويبلغ عدد المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد حوالى 2.2 مليار شخص، منهم 1.5 مليار يعيشون فعلاً في حالة فقر متعدّد الأبعاد[14]. ويعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفيّة، حيث ينتشر الفقر بين العاملين في الزراعة بأعلى المعدّلات، بسبب دوّامة انخفاض الإنتاجيّة، والبطالة الموسميّة، وتدني الأجور[15]. والجدير بالذكر أنّ 1.2 مليار شخص في العالم (22 في المائة) يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. وإذا ما رُفع خطّ فقر الدخل إلى 2.50 دولار أمريكي، يرتفع المعدّل العالمي لفقر الدخل إلى حوالى 50 في المائة، أي ما يعادل 2.7 مليار شخص[16]. وبرفع الخط الأدنى لقياس الفقر، تنضم أعداد كبيرة من الأشخاص إلى قافلة المعرضين للفقر والظروف المتردّية. ففي جنوب آسيا، يعيش 44.4 في المائة من السكّان، أي حوالى 730 مليون نسمة، على مبلغ يتراوح بين 1.25 و2.50 دولار يوميًا[17]. وقد يعود العديد ممن التحقوا مؤخرًا بالطبقة الوسطى إلى الفقر من جديد في حال حدوث تغيّر مفاجئ في الظروف.

وتراجعت نسبة الذين يعانون من فقر الدخل والفقر المتعدّد الأبعاد في العالم، ولكن هذا التراجع لا يعني بالضرورة تراجعًا في التعرض للمخاطر (الفصل 3). فشريحة كبيرة من السكّان على وشك الوقوع ما دون الحدّ الأدنى للفقر (شبه الفقراء)، ما يعني أنّ أي صدمة محصورة أو منتشرة قد تدفع بعدد كبير من الأشخاص إلى الفقر مجددًا.

ولا يقتصر التعرض للمخاطر على الفقر. فالاعتلال الصحي، وفقدان الوظائف، وصعوبة الحصول على الموارد الماديّة، والانكماش الاقتصادي، وعدم استقرار المناخ، جميعها عوامل تزيد من تعرّض الفرد للمخاطر وتخلّ بالأمن الاقتصادي، لا سيما عندما لا تكون ترتيبات التخفيف من المخاطر راسخة وإجراءات الحماية الاجتماعيّة وأنظمة الرعاية الصحّية على ما يلزم من الصلابة والشمول. ووفقًا لمنظّمة العمل الدوليّة، يقتصر تقديم الحماية الاجتماعية الشاملة لجميع المواطنين على ثلث البلدان، أي على حوالى 28 في المائة من سكان العالم[18].

وفي ظل الحماية الاجتماعية المحدودة، يمكن أن تؤدي الأزمات الماليّة بسرعة إلى أزمات اجتماعيّة حادة. فمعدّل الفقر في إندونيسيا ارتفع من 11 في المائة إلى 37 في المائة خلال الأزمة الماليّة الآسيويّة في نهاية تسعينات القرن الماضي[19]. كما أنّ الأزمة الماليّة التي ضربت العالم في الفترة 2007-2008 أدّت إلى ارتفاع عدد العاملين الفقراء. وتشير تقديرات منظّمة العمل الدوليّة إلى أنّ 50 مليون شخص

في ظل الحماية الاجتماعية المحدودة، يمكن أن تؤدي الأزمات الماليّة بسرعة إلى أزمات اجتماعيّة حادة

انضموا إلى صفوف العاملين الفقراء في عام 2011. ولم يتمكّن إلا 24 مليون منهم من تجاوز خطّ فقر الدخل، المحدد بمقياس العيش على 1.25 دولار أمريكي يوميًّا خلال الفترة 2007-2011، مقابل 134 مليون بين عامي 2000 و2007[20].

ويبقى العمل من المصادر الأساسية لأمن الإنسان. فالعمل يؤمن سبل العيش ويحافظ عليها، والأهم من ذلك أن درء المخاطر يتطلب الحصول على العمل اللائق والحماية الاجتماعيّة المطلوبة. وقد اجتمعت عدة عوامل لتجعل الحصول على العمل اللائق هدفًا صعب المنال في ظلّ البيئة السائدة. ومن هذه العوامل العولمة، التي تزيد من الضغوط على العهد الاجتماعي، وتخفّف من "عناصر امتصاص الصدمات" التي يتضمنها[21]. ومن هذه العوامل أيضًا الإيمان المطلق بقدرة الأسواق على تصحيح ذاتها بذاتها، لا سيما أسواق العمل المرنة، وسياسات الاقتصاد الكلّي التي تركّز على تثبيت الأسعار بدلاً من التشغيل الكامل. وعندما تحلّ الأزمات، يؤدي ارتفاع معدّلات البطالة وقلة الحماية الاجتماعيّة، لا بل انعدامها أحيانًا، إلى مزيد من الخلل في الأمن الاقتصادي والتعرض للمخاطر.

ويسهم تعزيز الإمكانات، على مستوى الصحّة والتعليم والتحكّم بالموارد، في درء المخاطر، وذلك بتمكين الأفراد من التصدي لها متى وأينما تنشأ. ولكن تعزيز الإمكانات لا يكفي وحده، فالمرأة قد تشعر بانعدام الأمان مهما بلغ مستوى تحصيلها العلميّ. والفرد لا يعيش بمفرده، ولكيفية تعاطي الأفراد مع بعضهم البعض، أو ضمن المجموعة، تأثير على كيفية الحماية من الأزمات. وتؤثر طبيعة الأعراف والقيم التي تقيّد بعض المجموعات (على غرار المرأة والأقليّات) أو غياب التماسك الاجتماعي الذي يكبح العمل الجماعي، على كيفيّة تصدي الأفراد والمجتمعات للمخاطر والتهديدات.

وتحلّ قضيّة الإنصاف في صلب هذا المفهوم. فوقع المخاطر على الفقراء أقوى منه على الأغنياء. والأفراد الفقراء، كما البلدان الفقيرة، معرضون للمخاطر والصدمات أكثر من غيرهم، وهم أقل قدرة على التكيّف، وأقل حظًا في الحصول على التعويض في حال وقوع الأزمة.

معرضون لأي مخاطر؟

ما هي المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات، وما الذي تغيّر مؤخرًا فشعر الأفراد بأنهم أكثر تعرضًا من ذي قبل (الإطار 2.1)؟ يشير المحلّلون إلى أنّ بعض المخاطر تزداد حدة، ولا سيما من جراء البيئة وتغيّر المناخ وسهولة الاتصال بين البلدان، إلى حد يتجاوز نطاق صلاحيّات السياسات الوطنيّة[22].

وبسبب الاحتباس الحراري، يزداد التعرض للمخاطر نتيجة لعدم استقرار المناخ، ولا سيما التقلبات في أحوال الطقس، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وحدتها. وقد أشار *تقرير التنمية البشرية* لعام 2011 إلى أنّ هذه التهديدات المتفاقمة تؤثر أكثر ما تؤثر على الفقراء والمجتمعات الفقيرة: فحوالى 98 في المائة من الذين يموتون جرّاء الكوارث الطبيعيّة أو يتضررون منها هم من البلدان النامية[23]. وبحلول عام 2025، سيكون أكثر من نصف سكّان البلدان النامية عرضة لأضرار الفيضانات والعواصف[24]. وقد أصبحت تهديدات تغيّر المناخ مزمنة، كما هي الحال في الساحل الذي يضربه الجفاف منذ عقود[25]، وفقدت الأنظمة البيئيّة من منعتها، كما هي الحال في قدرة الغابات على التجدّد بعد الحرائق في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لا تنحصر المخاطر المتنامية ضمن حدود معيّنة بل هي في طبيعتها عابرة لكل حدود[26]. فالصدمات الطبيعيّة والماليّة وغيرها من الصدمات التي تضرب بلدًا معيّنًا عالمية النطاق، وهي تضع التقدّم الذي تحقّقه المجتمعات والبلدان في التنمية في مهب الخطر. كما أنّ عدم الاستقرار المالي الدولي والأوبئة الإقليميّة والكوارث التي يسبّبها المناخ، والنزاعات المسلّحة والتقصير في تطبيق المعايير الدوليّة، كلّها عوامل تنعكس مباشرة على الإمكانات الفرديّة والكفاءات الاجتماعيّة في جميع أنحاء العالم.

وليست المخاطر العابرة للحدود بجديدة. فلطالما هدّدت الأفرادَ والمنظّماتِ والشركاتِ اضطرابات وأحداث خارجيّة، من كوارث بفعل من الطبيعة وأزمات بفعل من الإنسان، ومن ازدهار أو انهيار اقتصادي، وأمراض منقولة. ولكن الجميع يوافق على أنّ شبكات الاتصال المترامية الأطراف التي تربط بين المجتمعات من كل صوب، لم تبلغ يومًا من السعة ما هي عليه في الوقت الحاضر. وقد أنتج ذلك شكلاً جديدًا وعميقًا من الترابط، فأصبح عمل كل فرد يؤثّر على فرص حياة الآخرين في مختلف أنحاء العالم، كما يؤثر على فرص حياة الأجيال المقبلة.

ويعزز الترابط في النظام العالمي الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي، ولكنّه يسهّل انتقال عدوى الصدمات. فعندما تنقطع سلاسل التوريد العالميّة في مكان معيّن، لا تقتصر آثار الانقطاع

الصدمات والتهديدات التي تعوق التنمية البشرية

للمخاطر على التنمية البشرية أكثر من منشأ[1].

المخاطر الاقتصاديّة

يعيش ملايين الأسر في حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمان، تحت طائلة صدمات تتهدد الدخل والرفاه. وتبقى هذه الأسر عرضة للأزمات الماليّة والكوارث الطبيعيّة لأنّها لا تملك أي ادّخار خاص أو أصول ماليّة أو حماية بموجب السياسات الوطنيّة. وتسجّل البلدان النامية نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الاقتصادي، حيث تتركز النسبة الكبرى من العمال في الاقتصاد غير النظامي الذي لا يقدّم أي تأمين اجتماعيّ. وتتراوح حصّة القطاع غير النظامي في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا بين 25 و40 في المائة من الناتج السنوي[2]. ولكنّ المخاطر الاقتصاديّة لا تقتصر على البلدان النامية. وبسبب الانتعاش البطيء من الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، لا يزال عدد كبير من سكّان البلدان الغنيّة يواجه حالة من انعدام الأمان. ففي عام 2014، من المتوقّع أن يتجاوز معدل البطالة 11 في المائة في فرنسا، وأن يقارب 12.5 في المائة في إيطاليا، و28 في المائة في إسبانيا واليونان، وأن يرتفع عدد العاطلين عن العمل أكثر بين الشباب، إذ يناهز 60 في المائة في إسبانيا[3].

عدم المساواة

يستأثر أغنى 85 شخصًا في العالم بثروة تقارب ما يملكه 3.5 مليار شخص من الأشد فقرًا[4]. وبين عامَي 1990 و2010، ارتفع معدل عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية بنسبة 11 في المائة[5]. ورغم تراجع عدم المساواة في الصحّة والتعليم تبقى المعدّلات مرتفعة، لا سيما في بعض المناطق. وتسجّل منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدّلات لعدم المساواة في قطاع الصحّة، في حين تسجل منطقة جنوب آسيا أعلى مستويات لعدم المساواة في قطاع التعليم[6]. ومشكلة عدم المساواة هي من العوامل التي تعوق التنمية البشرية[7]، لاسيّما لأنّها تدلّ على عدم التكافؤ في الفرص، وتنعكس سلبًا على النمو والحد من الفقر ونوعيّة المشاركة الاجتماعيّة والسياسيّة إذا ما تجاوزت حدًا معينًا[8]. وتضعف مشكلة عدم المساواة حسَّ الهدفِ المشترك وتسهّل سعي المجموعات النافذة إلى الريع[9]. والجدير بالذكر أنّ السعي إلى الريع، بهدف الحصول على حصّة أكبر من الثروة الجماعية بدلاً من زيادة حجمها الكلي، يخلّ بتوزيع الموارد ويضعف الاقتصاد[10]. وتعوّق عدم المساواة أي تنمية بشريّة في المستقبل، إذ تقلص حجم الاستثمارات في الخدمات الأساسيّة والسلع العامة، فتكبح تصاعديّة النظام الضريبي وتغذّي الاضطرابات السياسيّة[11]. ومشكلة عدم المساواة بين المجموعات ليست قضية عدالة فحسب، بل تؤثّر أيضًا على الرفاه وتهدّد الاستقرار السياسيّ. فعندما يُمارَس التمييز ضدّ مجموعات محدّدة، لا توزَّع الموارد والسلطة على أساس الجدارة والموهبة. وهذا النوع من عدم المساواة بين المجموعات يغذّي الشعور بالظلم وعدم الرضا[12].

المخاطر الصحيّة

قد تكون الصدمات الصحيّة من أخطر الصدمات على أمن الأسرة والمجتمع، كما أنّ الجوع وسوء التغذية يؤدّيان إلى تفاقم مخاطر الصحّة الناجمة عن الفقر. وقد أصبح تسديد رسوم العناية الصحيّة في الهند السبب الأساسي للفقر في طبقة الفقراء وحتى في الطبقة الوسطى. وإذا أصيب المعيل الأساسي في الأسرة بمرض، يمكن أن تؤدي إصابته إلى إفقار الأسرة وبقائها في حالة الفقر[13]. وقد أشارت بيانات حديثة إلى أنّ أكثر من 40 في المائة من المرضى في المستشفيات يقترضون الأموال أو يبيعون أصولهم لتسديد كلفة العناية الصحيّة، كما أنّ 35 في المائة منهم يقعون في حالة الفقر[14]. ومن الأسباب التي تعرّض حياة الجميع للمخاطر، وليس الفقراء فحسب، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتسارع تفشي الملاريا والسلّ، وتفشي حمى الدنك وإنفلوانزا الخنازير السريع، وتزايد مخاطر الإرهاب البيولوجي.

البيئة والكوارث الطبيعيّة

يبدو أنّ المخاطر العالميّة ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ في تفاقم. ويؤدّي تغيّر المناخ إلى مزيد من الجفاف في المناطق القاحلة وإلى أعاصير أكثر تواترًا وحدّة، بالإضافة إلى ظواهر مناخيّة شديدة أخرى. كما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى البحار، وإلى الفيضانات وندرة المياه في مناطق حساسة، وهجرة أنواع من النبات والحيوانات أو انقراضها، وإلى تحمّض المحيطات[15]. كما تبرز مخاطر بيئيّة أخرى بسبب التصنيع الكثيف والتوسع العمراني السريع. فما من بلد لا يواجه مشاكل في ندرة المياه وتردّي خدمات الصرف الصحّي، وتدهور الأراضي وتآكل التربة، وتلوّث الهواء، ومشاكل تهدّد التنوّع البيولوجيّ. كذلك يساهم تغيّر المناخ في تقلّب دخل المزارع وانعدام استقرار سبل العيش التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجيّة[16]. فالمجتمعات الرعويّة في النيجر الغربي اختبرت آثار الجفاف الطويل الأمد الذي ترافق مع الرعي الجائر، ما أدّى إلى تحويل الغابات المفتوحة بحشائشها المعمّرة إلى فسيفساء من الأراضي القاحلة الجرداء[17].

انعدام الأمن الغذائي

يشكّل تقلب أسعار المواد الغذائيّة وعدم توفّرها مصدر قلق عميق نظرًا إلى انعكاس ذلك على الفقراء والبلدان الفقيرة. فعقب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في عام 2008، ارتفعت أسعار المواد الغذائيّة وكبح الركودُ التراجعَ في معدّل الجوع. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أنّ الجوع أصاب 842 مليون شخص في عام 2012[18]. ويبيّن ذلك كلّه عدم كفاية الجهود العالميّة المبذولة من أجل القضاء على الجوع وتخفيف الحرمان.

انعدام الأمن الجسدي

تتسبّب النزاعات والحروب بصدمات على مستوى الأمن المجتمعي وأمن الإنسان. ويهدّد العنف المذهبي والإرهاب والصراع بين العصابات في الشوارع وتحوّل الحركات الاحتجاجيّة إلى العنف، حياة الناس وسبل عيشهم. كما أنّ الجرائم وحالات العنف الأسري تزيد من انعدام الأمن الشخصيّ. وتقدّر منظّمة الصحّة العالميّة أنّ حوالى 4,400 شخص يموتون يوميًّا بسبب أعمال العنف المتعمّدة[19]. وقد قضى 1.6 مليون شخص بسبب العنف في عام 2000، نصفهم انتحارًا، وثلثهم قتلاً، وخمسهم بسبب الحروب (ومعظمهم من الرجال). وفي بعض النزاعات، يتمّ استهداف المدنيّين وتشويههم في استراتيجيّة متعمّدة لإحباط المجتمعات وتدمير هياكلها الاجتماعيّة. والجدير بالذكر أنّ الاغتصاب غالبًا ما يُرتكب في أعمال وحشية هدفها ممارسة السلطة ضد المجتمعات[20].

1. من أجل الحصول على لائحة شاملة وتغطية كاملة: World Economic Forum 2014. 2. World Bank n.d. 3. OECD 2013d,f. 4. Fuentes-Nieva and Galasso 2014. 5. UNDP 2014.
6. بيانات مكتب تقرير التنمية البشريّة (راجع الجدول 3 الوارد في الملحق الإحصائي). 7. هي عدم مساواة تنبثق من عوامل وظروف تتخطّى نطاق المسؤوليّة الفرديّة، ومنها العرق والإثنيّة والخلفيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة (Roemer 1993 and Van de Gaer 1993). 8. UNDP 2014. 9. يمكن إضافة حجّة أنّها تأتي نتيجة هذا السلوك بما أنّ البحث عن الريع يعيد توزيع الموارد فيأخذها ممن هم في أسفل الهرم وتُوزّع على من هم في قمّته.
10. Stiglitz 2012b. 11. Pineda and Rodríguez 2006b؛ Bénabou 2000؛ Alesina and others 1996. 12. Stewart, Brown and Mancini 2005. 13. Narayan and Petesch 2007. 14. Raman and Björkman 2000.
15. IPCC 2013. 16. UNDP 2011a, 2012a. 17. Sinclair and Fryxell 1985؛ Tshimpanga 2011. 18. FAO, IFAD and WFP 2013. 19. Krug and others 2002b. 20. Krug and others 2002a.

يعزز الترابط في النظام العالمي الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي، ولكنّه يسهّل انتقال عدوى الصدمات، فعندما تنقطع سلاسل التوريد العالمية في مكان معيّن، لا تقتصر آثار الانقطاع على سكان هذا المكان

على سكان هذا المكان. وهذا ما حدث عقب زلزال توهوكو في عام 2011 والتسونامي الذي لحقه. وكان للأزمة الماليّة الآسيويّة في عام 1997 انعكاسات مدمّرة على المنطقة وخارجها. وهزّ الانهيار الذي أصاب مصارف نيويورك في عام 2008 العواصم الماليّة في العالم، وأدّى إلى ركود عالمي لا تزال آثاره تتفاعل، ولن تزول في الأجل القصير. والبلدان والأفراد غير مجهّزين للتصدي للصدمات العالميّة، كما أنّ بعض السياسات التي اعتُمدت حتّى الآن ولّدت مخاطر جديدة[27].

ويولّد الترابط بين مختلف أنحاء العالم طلبًا عالميًّا على قوى عاملة بمهارات مختلفة. وهذا الطلب، يولّد فرص عمل كثيرًا ما تسهم في تحسين مستويات المعيشة. وفي العالم اليوم أكثر من 200 مليون مهاجر، يشكّلون في الغالب جماعات ضعيفة تفتقر إلى الحماية النظامية الكافية، وحقوق العديد منهم معرضة للانتهاك، ومستقبلهم يخيّم عليه شبح عدم الاستقرار. وكثيرًا ما يكون عليهم التضحية بالحياة الكريمة، وتماسك الأسرة، والسلامة الشخصية، بحثًا عن إمكانية لزيادة الدخل.

ويرتبط الناس حول العالم أكثر فأكثر عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ. فبفضل فايسبوك وتويتر، تتشارك المجتمعات المتصلة عبر الشبكات الأفكار والمعارف بطريقة لم تكن حتى في حيّز المخيلة منذ سنوات خلت. وقد أشار *تقرير التنمية البشرية* لعام 2013، إلى العديد من الأشخاص، ولا سيما الشباب الذين يتمتّعون بمستوى تعليمي جيد، ويلمّون باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ويستخدمون هذه الشبكات، للمطالبة بالعمل الآمن وبالمعاملة الكريمة، ولدعوة الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى تحسين أدائها. ولا شك في أن الشباب هم قوّة للتغيير، ولكنّ السنوات الأخيرة بينت أنّ التغيير الاجتماعي والسياسي قد يولّد عدم استقرار لا بل يسبّب النزاعات، إن كان من غير ضوابط.

لم التعرض للمخاطر؟

يحلّل هذا التقرير المخاطر المستحكمة والشاملة التي تؤدّي إلى خفض قدرة الأفراد على التصرف في شؤونهم، وتضعف أسس المجتمع. ويركز على الفئات الضعيفة هيكليًّا ويبحث في أسباب هذا الضعف. ويتوسّع التقرير في مفهوم الإمكانات الحياتية، ويدرس كيفية تغيّر المخاطر على مدى دورة الحياة. ويركز نهج دورة الحياة على المراحل الانتقاليّة الدقيقة التي يمر بها الفرد، حيث يكون الدعم ضروريًّا، ويتطرق إلى مدى تفاعل المخاطر وتراكمها مع تقدّم الأفراد في السنّ.

وتتجذّر المخاطر الهيكليّة في موقع الفرد في المجتمع، وفي جنسه، وانتمائه العرقي، وأصله الإثني، ونوع عمله، ووضعه الاجتماعي، وتتفاقم وتدوم لفترات طويلة. ويعني مفهوم المخاطر الهيكليّة أنّ الأشخاص المتساوين في الإمكانات، قد يتعرضون لعوائق مختلفة تحدّد طبيعتها الهوية ومكان الإقامة ونوع العمل.

والفقراء هم من الفئات المعرضة للمخاطر الهيكليّة، لكنهم ليسوا وحدهم في مواجهة هذا النوع من المخاطر. فالتمييز السياسي والاقتصادي منتشر في بلدان من مختلف مستويات دليل التنمية البشرية، إذ تواجه الأقليّات والفئات المهمّشة اجتماعيًّا حالات صعبة من عدم المساواة الأفقيّة، فتعاني من التمييز في الوصول إلى الوظائف، والتماس العدالة، والحصول على الخدمات[28]. ووفقًا لمشروع الأقليّات في خطر، هناك أكثر من 283 أقلية تنتشر في أكثر من 90 بلدًا، وتواجه مستويات متفاوتة من الإقصاء الاقتصادي والسياسي، بدءًا من الإهمال ووصولاً إلى القمع[29]. والجدير بالذكر أنّ السكّان الأصليّين يعانون من عدم توفر الحماية لحقوق الملكيّة العائدة لهم[30]، ما يعرّضهم لخطر مصادرة الأملاك والاستغلال.

ويواجه الأشخاص العديد من المخاطر بسبب انعدام الأمن الاقتصادي والبيئي والجسدي والصحّي وغير ذلك. وعندما تتداخل المخاطر الهيكليّة، تحدث أثرًا مضاعفًا لا يستهان به على الحريّات والإمكانات الحياتية. ففي حالة المسنّين مثلاً، يكبر احتمال الإصابة بالإعاقة مع التقدّم في السن، وهي تصيب حاليًا أكثر من 46 في المائة من الأشخاص من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق[31]. وعندما تتداخل المخاطر، يصعب على الفرد التعافي بعد الصدمات التي تطرأ على حياته، أو تحويل الفرص الجديدة إلى إمكانات. وكثيرًا ما يعتري الأسر الفقيرة خوف من خسارة عمل أو عدم إيجاد فرصة عمل، ومن مرض طفل، ومن عدم القدرة على تعليم الأطفال، ومن المساس بالكرامة.

ويؤدّي هذا النوع من المخاطر إلى تفشي التفاوت في إمكانات الفئات المستبعدة وإدامته، وفي مؤشّرات الرفاه. فالسكّان الأصليّون الذين لا تتجاوز نسبتهم 5 في المائة من مجموع سكّان العالم، يشكلون 15 في المائة من مجموع الفقراء و33 في المائة من مجموع سكان الأرياف الذين يعانون من الفقر المدقع[32]. وفي

معظم المناطق، يُسكت الإقصاء السياسي صوت المرأة ويقيّد قدرتها على التأثير على القوانين والسياسات التي تعني حياتها. والجدير بالذكر أن حصة المرأة في البرلمان في كلّ من رواندا وكوبا فقط تعادل نسبة النساء من مجموع السكّان[33].

وتختلف حدة المخاطر وطبيعتها باختلاف مراحل دورة الحياة. فهي تشتد بين مرحلة الرضاعة ومرحلة الطفولة المبكرة، عندما يكون الطفل معرضًا للأمراض والاضطرابات الاجتماعيّة، وآثار النقص في التعليم والتغذية. وما يتلقاه الطفل في مرحلة مبكرة من العناية الصحّية الجيدة والتحفيز الفكري يمهد الطريق أمامه ليطوّر إمكاناته وقدراته مدى الحياة. أمّا مرحلة المراهقة فتنطوي على فرص ومخاطر للصحة الجسدية والنفسية، في المجالات الاجتماعيّة والتعليميّة. أما المسنّ فيعتمد على مقدّم الرعاية، وعلى الخدمات العامة المتاحة له، وكثيرًا ما يعتمد على المساعدة الاقتصاديّة. ويرصد مفهوم *دورة الحياة* أو *الإمكانات الحياتية* هذه المراحل الانتقاليّة المصيرية وما تفرضه على مستوى السياسات بهدف الحدّ من التعرض المخاطر.

الخيارات والإمكانات

التعرض للمخاطر هو التأثر بكل ما يقيّد الخيارات والإمكانات. وإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات، فالمخاطر تنشأ من تقييد الخيارات التي لا تستقيم بدونها التنمية البشرية، كخيارات الصحّة والتعليم، والتصرّف بالموارد الماديّة، والأمن الشخصي.

ويشعر الأفراد بالمخاطر عندما تضيق أمامهم الخيارات. فالمرأة المستقلّة اقتصاديًّا تكون أقلّ تعرضًا للمخاطر من المرأة التي تعتمد على من يعيلها. والعامل الأمي أو غير الماهر أكثر تعرضًا للمخاطر من العامل المتعلّم والماهر، لأنّه لا يتمتع بنفس القدرات والخيارات في العمل. والأسرة المثقلة بالديون أكثر تعرضًا للاستغلال، وتفتقر إلى القدرة على حماية نفسها من الشدائد.

وتتوقف الخيارات على الإمكانات. فإمكانات الفرد، أي كلّ ما يمكنه أن يقوم به أو يكونه، تحدّد الخيارات التي يمكن أن يتخذها. ويصبح الأفراد عرضة للمخاطر عندما تنقصهم الإمكانات الأساسيّة، بما أنّ ذلك يقيّد قدرتهم على التغيير ويمنعهم من تحقيق الإنجازات التي ينشدونها، ومن مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها.

والمخاطر هي بطبيعتها متغيّرة ومتعدّدة الأبعاد. والتركيز حصرًا على المخاطر الاقتصاديّة، التي تقاس بتدني الأجر أو عدم استقراره، ليس كافيًا، بل يجدر تجاوز هذا البعد والنظر إلى المخاطر من حيث مساحة الإمكانات والخيارات والحريّات المتاحة، بهدف تكوين صورة كاملة عنها. ومن الواضح أنّ الحرمان من الدخل ليس المصدر الوحيد للمخاطر. فالفرد الذي يجني دخلاً مرتفعًا ولا يتمتّع بأي فرصة للمشاركة السياسيّة ليس بفقير بالمعنى التقليدي للفقر، بل هو معرض للمخاطر من جراء التمييز والإهمال. والغنّي يمكن أن يتعرّض لخطر العنف ولكنّ الموارد المتوفّرة له قد تساعده على التخفيف من حدة هذا الخطر، ومن غيره من المخاطر والشدائد.

والعاطل عن العمل الذي يتمتّع بالحقّ في الحماية الاجتماعيّة أو يحصل على تعويضات البطالة، قد يكون في مأمن من مخاطر خسارة الدخل، ولكن ليس في مأمن من الأضرار الخطيرة التي قد تلحقها البطالة بالحياة. فالواقع أنّ قيمة العمل تتخطّى الحصول على أجر[34]، وأضرار البطالة لا تقتصر على خسارة الدخل، بل لها أضرار نفسيّة كفقدان الحافز على العمل والثقة بالنفس، وتدهور المهارات، والمرض حتّى الموت أحيانًا، والخلل في العلاقات الأسريّة والحياة الاجتماعيّة، والإقصاء الاجتماعي[35].

ويركز تناولُ المخاطر من منظور الإمكانات والخيارات على العلاقة بين المخاطر التي تصيب البشر، والفوارق بين الأفراد، والتنوّع في البيئة، والتباين الاجتماعي، وطبيعة العلاقات، وتوزيع الموارد ضمن الأسرة. وقد يتوقف التعرّض للمخاطر على عمر الفرد، وجنسه ودوره في المجتمع وموقعه، والجو الذي يعيش فيه، وخصائص وفوارق أخرى لا مجال للسيطرة عليها[36].

والعمر والإعاقة من العوامل الأساسية للتعرض للمخاطر. فالأطفال هم أكثر تعرضًا من الفئات العمرية الأخرى. وفي أوقات التدافع أو الفيضانات أو الأعاصير، يتعرّض الأطفال أكثر من الكبار لمخاطر الإصابة والموت. وكذلك بالنسبة إلى المتقدّمين في السنّ وذوي الإعاقة في حال شب حريق، وكانوا يسكنون في الطبقات العليا من المباني، بينما يستطيع الشباب الركض على الدرج والفرار. إلا أنّ الشباب أكثر عرضة للسلوك الخطر، فقد يقعون، مثلاً، ضحيّة الإعلانات المغرية التي تروّج للتدخين والكحول.

وحتّى الأفراد الذين يتقاضَون الأجر نفسه ويتمتّعون بالمستوى التعليمي نفسه، قد لا يتساوون

إذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات، فالمخاطر تنشأ من تقييد الخيارات التي لا تستقيم بدونها التنمية البشرية

في المشاركة في المجتمع، بفعل انتمائهم العرقي أو الديني أو الإثني. وهنا يكون لنوعيّة المؤسّسات دور في التأثير على مدى التعرض للمخاطر والقدرة على مواجهة الأزمات.

وتؤثّر المخاطر على السلوك، سواء أكانت في الواقع أم في التصوّر. فالخوف من العنف هو مصدر قلق للمرأة أينما كانت. ويعطي مصطلح *السلامة الجسديّة* معنى ملموسًا لهذا العامل من عوامل الخطر[37]. وكان الاغتصاب في نيودلهي، الذي تصدّر العناوين في عام 2012، صورة فعلية على ما تخشاه المرأة يوميًا في العديد من المجتمعات. فلا التحصيل العلمي ولا الأجر المرتفع يكفي لتخطّي هذا النوع من المخاطر التي تهدّد السلامة الجسديّة.

قد لا يكون أي جانب من الأمن البشري بأهميّة الأمن من العنف الجسدي، لأنّه ينتقص في نظر الفرد من قيمة التقدّم البشري

وقد لا يكون أي جانب من الأمن البشري بأهميّة الأمن من العنف الجسدي، لأنّه ينتقص في نظر الفرد من قيمة التقدّم البشريّ. وحتّى في أمريكا اللاتينيّة والبحر الكاريبي، حيث التنمية البشرية مرتفعة، يخشى العديد من الناس من خطر ارتفاع معدّلات جرائم القتل والجرائم الأخرى وأثره على التقدّم. وفي أجزاء كبيرة من أفريقيا الغربيّة والوسطى، تهدّد النزاعات المسلّحة والفوضى بتبديد المكاسب المحققة في التنمية البشرية، وبانعكاسات طويلة الأمد على التقدّم في بلدانها.

وكثيرًا ما ينتشر العنف والتهديد به في حياة الفقراء والمهمشين اجتماعيًّا، فيؤثّر على خيارات المرأة وحريّاتها، ويصيب الذين لا يملكون الموارد والإمكانات الكافية لتسوية النزاعات بالتفاوض. والعنف في الواقع هو ممارسة جائرة للسلطة بهدف تقييد الخيارات والحريّات عبر الأذى الجسدي والتهديد، وهو وسيلة لفرض الأعراف الاجتماعيّة والثقافيّة[38].

ومن عوامل الأمن البشري الأساسيّة الأمن الاقتصادي. ففي عالم اليوم، يواجه عدد كبير من الأشخاص انعدام الأمن الاقتصادي والخوف من عدم القدرة على تلبية الحاجات. وفي البلدان النامية، يضمّ الاقتصاد غير النظامي بين نصف وثلاثة أرباع القوى العاملة غير الزراعيّة[39]. وفي غياب الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعيّة، يعيش العاملون في الاقتصاد غير النظامي حياةً تفتقر إلى الشعور بالأمان والاستقرار، ويواجهون العنف والفساد، وذلك غالبًا من جانب الشرطة والسلطات المدنيّة المفترض بها حمايتهم. ولا تزال البلدان المتقدّمة تعاني من تبعات الأزمة الماليّة العالميّة. فلم تتمكّن بعد آيرلندا وإيطاليا واليونان من النهوض من حالة الانكماش الاقتصادي التي ألمّت بها في عام 2008[40]. وإن كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد استعادت نمو ناتجها المحلّي الإجمالي، لا يزال العديد من السكان يعانون من البطالة الطويلة الأمد[41]، ويواجه جيل من الشباب بكامله مستقبلاً يعوزه الاستقرار في العمل والاستقرار الماليّ[42].

والأمن الاقتصادي والأمن الشخصي مترابطان. فالفرد يشعر بالأمان عندما يشغل وظيفة يستمدّ منها حمايةً اجتماعيّة كافية، وعندما يطمئن للمستقبل. ويسهم التشغيل الكامل في تخفيض معدّل الجرائم ورفع مستوى الرفاه العام[43]. أما ارتفاع معدّلات البطالة فيغذي الشعور بعدم الاطمئنان والإحباط. كما أنّ المعاملة غير المتساوية والحرمان المزمن من الحقوق يؤديان إلى حالة من التمييز المستحكم، وفي بعض الأحيان تلجأ الفئات والجماعات إلى العنف بهدف إنصاف نفسها بنفسها. ففي الهند، تشهد مناطق مختلفة بنسبة تتراوح بين العشر والثلث، حركات تمرّد ونزاعات مسلّحة، تمارسها جماعات منشقّة على غرار ناكساليت وجماعات ماويّة أخرى[44]. وكثيرًا ما تكون مشكلة عدم المساواة الأفقيّة وعدم احترام الحقوق الأساسيّة سببًا لنشوب العنف بين الفئات[45].

السياسات والتحرك الجماعي

من الأبعاد الأساسية في التنمية البشرية الحريّة التي تتيح للفرد عيش الحياة التي ينشدها، والتصرف في شؤونه بالطريقة التي يرتأيها. وتحصيل الإمكانات الكافية، ولا سيما من خلال التعليم، يحصن قدرة الإنسان على التغيير، وعلى الاختيار. وهذا هو نوع من أنواع الحريّات، أي حريّة التصرف. ولكنّ الإمكانات المحصّلة قد لا تكفي. فكي يتمتّع الفرد بالقدرة الكاملة على التغيير، يجب أن يكون حرًا من القيود الاجتماعيّة والمؤسّسيّة وأي قيود أخرى تعوق قدرته على التصرف. وفي حين أنّ التمكين يعني الأفراد، فليس من المستبعد أن ينطبق على الجماعة ما ينطبق على الفرد. ففي حال ضعف التماسك الاجتماعي، في ظل انقسامات عرقية وانقسامات أخرى، تضعف قدرة المجتمع على التحرك الجماعي في مواجهة الشدائد.

ويهدف هذا التقرير، كما أشير آنفًا، إلى البحث في المخاطر العميقة والمستحكمة، والنظر في السياسات والمؤسّسات الاجتماعيّة التي تمكّن الأفراد وتؤسس لبناء منعة الأفراد والمجتمعات. ولا يقصد بهذا التقرير إيجاد وصفات لمواجهة مخاطر محدّدة، ولمعالجة النواقص في أنظمة معتمدة لإدارة المخاطر، كأنظمة مواجهة الكوارث الطبيعيّة.

وتتحمّل الحكومات الوطنيّة مسؤوليّة أساسيّة في مساعدة الفئات الضعيفة، لا سيما في حال فشلت مؤسّسات أخرى في ذلك، إلا أنّ مستوى تحمّل هذه المسؤوليّة يتفاوت بين مجتمع وآخر. فدور الحكومات والمؤسّسات الاجتماعيّة يكبر في ظل المجتمعات المتماسكة[46]. والمؤسّسات الاجتماعيّة تدعم جميع الفئات الضعيفة حيثما يكون التماسك الاجتماعي قويًّا. أما في المجتمعات المنقسمة، فقد يصل الدعم لفئات دون أخرى. كما أنّ الدعم الدولي (الرسمي وغير الرسمي) يساهم عامة، عبر الموارد الماليّة وغير المالية، في مواجهة الكوارث الكبيرة، التي تصيب المجتمع عقب موجة تسونامي، مثلاً، أو إعصار أو حرب.

والسياسة الوطنيّة والعمل الدولي مترابطان. فالقواعد والمعايير الدوليّة تؤثر، كما العمل الجماعي، على نطاق الإجراءات الوطنيّة للتصدي للأزمات وعلى فعاليتها، لا بل تحدّده في بعض الأحيان، كما يمكن أن تولّد مخاطر جديدة. والنظام العالمي المترابط، الذي يعود بفوائد على الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي، يؤدي أيضًا إلى تفاقم المخاطر. فالصدمات الماليّة والطبيعيّة التي تضرب أي مكان من العالم تنتقل بسهولة إلى أماكن أخرى. وحتى الآن، لا يوجد على المستوى العالمي ما يشابه العقود الاجتماعيّة الضمنيّة التي تلزم الدول، في العديد من البلدان النامية والمتقدّمة، بحماية رفاه شعوبها عبر التأمينات الاجتماعيّة وتعويضات البطالة، عندما تسوء الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وليس الأفراد وحدهم عرضة للمخاطر، بل المجتمعات والمناطق والبلدان أيضًا. فمن البلدان ما يعاني بسبب صدمات اقتصادية وبيئية وسياسية شديدة ومتعاقبة، ومنها ما يملك المنعة، أي القدرة على المضي بالتنمية البشرية متخطيًا الصدمات. وكما هي الحال بالنسبة إلى الأفراد، تكون البلدان الفقيرة أضعف من البلدان الغنيّة، وأقل منعةً، فتقع عليها الصدمات بوقع أكبر. ويكون سكّان البلدان الفقيرة عادة أكثر عرضة للمخاطر من سكان البلدان الغنية، ولا يتمتعون بالقدر نفسه من الكفاءات الاجتماعيّة، ولا تملك حكوماتهم الموارد الكافية لحمايتهم من الشدائد.

وقد تعي الحكومات هذه القضايا كلها، ولكن الأسواق لا تعيها. فعمليّات السوق قد تخفّف من المخاطر من خلال زيادة الانتاجيّة، والنمو الاقتصادي والدخل، وقد تساهم في تفاقمها من خلال إهمال السلع العامة والأمن البشري لصالح زيادة الفعاليّة والأرباح. فلا بدّ من إجراءات تنظّم عمل السوق وتكمله لدرء المخاطر. والسلع العامة تصحح مسار حركة الأسواق، لتأتي بنتائج أكثر استدامة على المستويَيْن الوطني والعالمي. وتقع على الحكومات مسؤولية تنظيم عمل الأسواق واستكماله ورصده.

الوقاية والتحصين والحماية

يمكن أن تساهم السياسات والإجراءات في معالجة القضايا الكبيرة التي تجعل الأفراد والمجتمعات عرضة للمخاطر وذلك على مستويات أساسية ثلاثة هي: الوقاية والتحصين والحماية (الشكل 2.1). والأساس في هذا السياق هو السياسات التي تساهم في هذه المجالات الثلاثة وتبني منعة الأفراد والمجتمعات. وقد يساهم الالتزام بتعميم التعليم للجميع في مجالَيْن أو ثلاثة من خلال تحسين الإمكانات الفرديّة، وبناء التماسك الاجتماعي، والحدّ من الحرمان. وإفساح المجال أمام مختلف الأطراف لإعلاء صوتهم يمكّن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في وضع سياسات تعبّر عن شواغلهم، وتعزز فرص العيش المتساوية، وتؤسس للتنمية الآمنة والمستدامة.

الوقاية من الصدمات. تحسّن السياسات التي تقي من النزاعات الاستقرارَ الاقتصادي وتخفّف من أثر الصدمات البيئيّة وتحد من تفشّي الأمراض، وتساهم في الحد من وقوع الصدمات وتخفيف وقعها. وبالوقاية يمكن استباق الاتجاهات المستقبليّة الوطنيّة أو العالميّة. وباتخاذ إجراءات وطنيّة، مثل سياسات الاقتصاد الكلّي، وتدابير الحد من الأمراض كالتلقيح، وإجراءات التخفيف من احتمال حدوث الفيضانات، يمكن الوقاية من الصدمات. أما الحدّ من التقلبات العالمية في حركة رؤوس الأموال وأسعار المواد الغذائيّة، ومن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فيتطلب إجراءات جماعيّة عالميّة، من دونها تبقى قيمة السياسات الوطنيّة محدودة.

وبالوقاية يمكن استباق الاتجاهات المستقبلية. ومن الأمثلة على ذلك البدانة. ففي حال استمرّت الأوضاع على ما هي عليه، يصبح عدد البدناء في العالم في عام 2030 ضعفي ما كان عليه في عام 2008، إذ سيبلغ 1.12 مليار بعد أن كان 0.5 مليار، وهذا يعني المزيد من التعرض للمخاطر الصحية والمرض[47]. فلا بدّ إذًا من اعتماد سياسات حاسمة لمنع هذا الارتفاع الحاد في البدانة. ومن الأمثلة كذلك نهج دورة الحياة في تكوين الإمكانات. فالاستثمارات الصائبة في الوقت الصائب، لا سيما في الطفولة

السلع العامة تصحح مسار حركة الأسواق، لتأتي بنتائج أكثر استدامة على المستويَيْن الوطني والعالمي. وتقع على الحكومات مسؤولية تنظيم عمل الأسواق واستكماله ورصده

الشكل 2.1

سياسات درء المخاطر وبناء المنعة

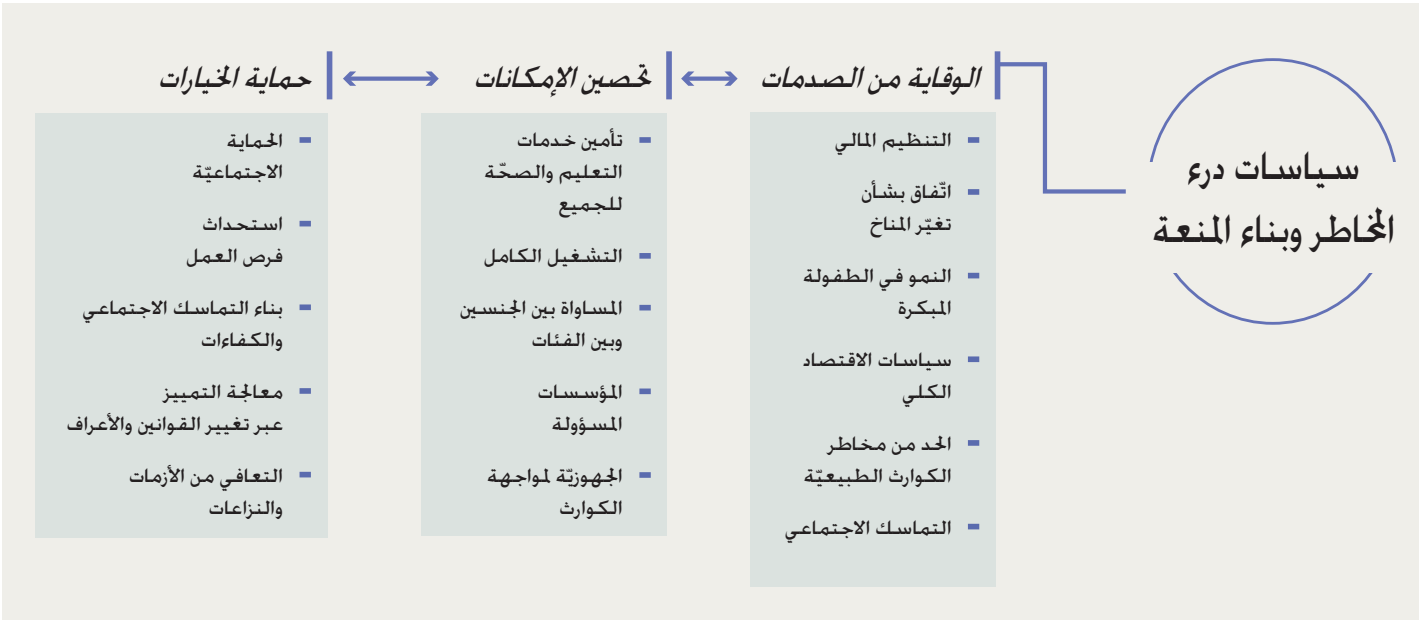

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشريّة.

المبكرة والمراهقة، تسهم في تخفيف التعرض للمخاطر. وفي معظم الحالات، تستوفي الوقاية شرط الفعالية من حيث الكلفة.

وتبقى قضية عدم المساواة بتفاقمها من الصعوبات التي تعوق الوقاية من الصدمات. فانعدام المساواة، إذا ما تجاوز حدًا معيّنًا، قد يؤدّي إلى حالات عزلة، واضطرابات اجتماعية، ومخاطر تهدّد شرائح كبيرة من السكّان[48]، فتتآكل الكفاءات الاجتماعية، ويُحتمل الوصول إلى حدّ يتعذّر بعده تجنّب حدوث شروخ في المجتمع[49].

تحصين الإمكانات. يسهم تحسين السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في تكوين الإمكانات التي تؤسس لبناء المنعة البشرية، في إزالة الحواجز المجتمعيّة وغيرها من الحواجر التي تحدّ من قدرة الأفراد والمجتمعات على التصدّي للشدائد (تعديل الأعراف والقوانين وحماية الحقوق). وتتطلب إزالة الحواجز اعتماد سياسات للتخفيف من القيود على الاستفادة من الفرص والقدرة على الاختيار، من خلال القضاء على التمييز مثلاً، وتحقيق المساواة بين الجنسين والاعتراف بحقوق المهاجرين (الفصل 4). والواقع أن السياسات القطاعية التي توضع للتصدّي لمخاطر محدّدة مهمة جدًا، ولكن الأهم اعتماد سياسات تأسيسيّة لدرء المخاطر في المجتمع بأسره.

حماية الخيارات. قد تسعى السياسات إلى الوقاية من الصدمات وبناء منعة الأفراد والمجتمعات. ولكنّ الصدمات، سواء أكانت أزمات بفعل من الإنسان أم كوارث بفعل من الطبيعة، ستطرأ لا محالة. وستكون المساعدة ضرورة للأفراد الذين لا يملكون القدرة على المواجهة. والانكماش الاقتصادي وضغوط العولمة ستولّد البطالة حتى في ظل سياسات الوقاية. والموت المفاجئ للمعيل سيعرض الأسر للمخاطر، حتّى الميسورة منها. وقد تتضمن سياسات الوقاية التأمين الصحي والحماية الاجتماعيّة وبرامج سوق العمل النشطة واستحداث فرص العمل. ويحمي الدعم الذي تقدّمه الأسر أو المجتمع الخيارات والرفاه الكلي.

المبادئ الأساسيّة للسياسات

انطلاقًا من الأفكار التي توجه التنمية البشرية وتدعم المساواة في فرص الحياة، نقدّم أربعة مبادئ توجيهيّة من أجل تصميم وتنفيذ سياسات لدرء المخاطر وبناء المنعة: مبدأ الالتزام بالجميع، وإعطاء الأولوية للإنسان، والتزام التحرك الجماعي، والتنسيق بين الدول والمؤسّسات الاجتماعيّة. وإذا كان لا بدّ من العمل بمجموعة نهج وتوجهات لدرء المخاطر، تتنوّع بتنوّع الظروف التي يعيشها الأفراد، فاعتماد

هذه المبادئ الأربعة حري بأن يوجه التنمية إلى مسار أكثر استدامة وأكثر منعة.

الالتزام بالجميع. جميع الأفراد متساوون في القيمة الإنسانية، ويحقّ لكلّ فرد بالحماية والدعم. لذلك لا بدّ من الاعتراف بأنّ الأكثر عرضة للمخاطر، أي الأطفال وذوي الإعاقة، يحتاجون إلى المزيد من الدعم ليتساووا مع الآخرين في فرص الحياة. ومبدأ الالتزام بالجميع قد يعني عدم تساوٍ في العناية والاستحقاق. لأنّ الالتزام بالجميع بالتساوي يعني عدم التساوي في المعاملة لصالح الأضعف[50].

وجوهر التنمية البشرية هو في إتاحة فرص الحياة المتساوية للجميع، على أساس مبدأ كانْت (Kant) الذي يقول بالمساواة بين الجميع في القيمة الإنسانية[51]، وهذه المساواة مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعني تمكين جميع الأفراد ليعيشوا الحياة التي ينشدونها. وللسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة أثر على فرص حياة الأفراد وإمكاناتهم. ويهيئ السعي إلى تحقيق هدفَي الإنصاف والعدالة الظروف المؤازرة لبناء الكفاءات الاجتماعيّة ويعمّق التماسك الاجتماعيّ. ويحدّد مدى نجاح السياسات وأنظمة الحكم في توسيع آفاق الأفراد، ومدى القدرة على بناء التضامن وتجنّب التجزئة والتمييز في المجتمع.

إعطاء الأولوية للإنسان. يتطلب درء المخاطر تجديد رسالة التنمية البشرية الأساسيّة "إعطاء الأولوية للإنسان"، وهي رسالة تحملها باستمرار *تقارير التنمية البشرية* منذ بدء صدورها في عام 1990. والسياسات العامة، لاسيّما سياسات الاقتصاد الكلي، ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلةً لتحقيق غاية. ويجدر بصانعي السياسات أن يطرحوا عددًا من الأسئلة: هل يحسّن النمو الاقتصادي حياة الناس في الجوهر، من الصحّة إلى التعليم إلى الدخل إلى الأمن الشخصي إلى الحريات الأساسية؟ هل يشعر الناس بأنهم عرضة للمخاطر؟ هل يشعر البعض بالإهمال؟ وفي هذه الحال، مَن هم هؤلاء، وكيف يمكن معالجة أوضاعهم؟

ولا يقتصر إعطاء الأولوية للإنسان على اعتماد سياسات محورها الإنسان، بل يشمل تمكين الأفراد من التأثير على السياسات المعتمدة، فيتمتّع جميع أفراد المجتمع بكامل حقوقهم كمواطنين، ويتسنى لهم إبداء رأيهم في وضع السياسات. ويتطلب العمل على درء المخاطر الأخذ برأي الفئات الضعيفة. وتمكين جميع المواطنين هو من الأدوات الفاعلة لدرء المخاطر. فحسب أمارتيا سين، لا تتعذر الوقاية من المجاعة إذا بُذلت الجهود اللازمة لذلك، والحكومة الديمقراطيّة، التي تستعدّ للانتخابات وتواجه انتقادات الأحزاب المعارضة والصحف المستقلّة، لا يسعها إلا أن تبذل مثل هذه الجهود. وليس من الغرابة بشيء أن تكون الهند قد تخلصت من المجاعة بانتخاب حكومة ديمقراطية عقب الاستقلال، بعد معاناة طويلة تحت الحكم البريطاني[52].

الالتزام بالجميع بالتساوي يعني عدم التساوي في المعاملة لصالح الأضعف

ولإعطاء الأولوية للإنسان انعكاساتٌ على السياسات والمقاييس حيث علاقة الترابط قويّة: "فما نقيسه يؤثّر على ما نفعله؛ وفي حال كانت المقاييس خاطئة، يأتي القرار خاطئًا."[53] وتفيد كافة *تقارير التنمية البشرية* بأن التركيز الحصري على الناتج المحلي الإجمالي ونموّه مضلّل. فالنمو الاقتصادي مهمّ، ليس بحدّ ذاته، بل بما يضعه في تصرّف البلدان والأفراد من موارد. فالنمو الذي لا يولّد فرص العمل الكافية أي "نمو البطالة" لا يوازي في قيمته النمو الذي يولّد فرص العمل[54]. فالعمل يغذي في الإنسان شعور الكرامة والقيمة الذاتية. وفرص العمل المجزية واللائقة تدعم التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي[55]. فالتقشّف في أوروبا مثلاً، حتّى بعد التراجع عن ضرورة تقليص العجز المالي، يجهد الهياكل الاجتماعيّة، ويثقل الشباب والمسنّين بأكبر الأعباء[56].

وطُرح دليل التنمية البشرية، وهو مقياس مركب للدخل والتعليم والصحّة، في عام 1990، بديلاً للناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتُمد هذا الدليل على نطاق واسع، رغبة من البلدان في رصد مدى تقدّم حالة الأفراد، ونوعية هذا التقدّم، وأسبابه. ومنذ اعتماد الدليل، أضيفت إليه أدلة لقياس عدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر في التنمية البشرية.

وتقيّم هذه المقاييس إنجازات التنمية البشرية، ولكنها لا تقيّم المخاطر. ويتطلّب القياس الحقيقي للتنمية البشرية عدم التوقف عند الإنجازات فقط، بل تقييم المخاطر والتقلّبات أيضًا، لا سيما تلك التي تؤثّر على الفئات الضعيفة، من الفقراء والمعرضين للفقر (الإطار 3.1). ولا يقترح هذا التقرير مقياسًا جديدًا للمخاطر التي تهدد البشر. فسياسات درء المخاطر تتطلب عدم التوقف عند المتوسطات العامة، بل تجاوزها لرصد مدى استقرار المكاسب المحققة، ومدى الإنصاف في توزيعها، ومدى التراجع في الفقر والحرمان، ومدى توفر فرص العمل اللائقة، ومدى كفاية الحماية الاجتماعيّة لمساعدة الأفراد والمجتمعات في الشدائد (الفصل 2). وهذه المقاييس تشكل مجتمعةً قائمة مرجعيّة لتقييم مدى التزام

السياسات العامة بالإنسان، ومدى التقدّم الفعلي في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

الالتزام بالتحرك الجماعي. تتطلّب مواجهة التحدّيات الماثلة في الوقت الحاضر التحرك الجماعي (الفصلان 4 و5). فعندما يتحرك الأفراد ضمن الجماعة، تتضافر إمكاناتهم وخياراتهم الفرديّة للتصدّي للمخاطر، وتسهم منعة الجميع في تعميق مكاسب التنمية وجعلها أكثر استدامة. وهذا ينطبق على الدول أيضًا، عندما تعمل معًا لدرء المخاطر

الإطار 3.1

قياس التعرض للمخاطر

شهدت الأعوام الأربعون الماضية مساعي حثيثة لقياس التعرّض للمخاطر. وقد اقترح الباحثون قياس أنواع متعدّدة من المخاطر، شمل معظمها هذا التقرير. وركزت بعض البحوث على التعرض لمخاطر محدّدة، كالكوارث الطبيعيّة، أو فقر الدخل، أو تقلّب أسعار المواد الغذائيّة. واتخذت بحوث أخرى منحى منهجيًا أوسع نطاقًا في تقييم تعرض الاقتصاد أو البيئة للصدمات. ولكنّ البحوث التي تناولت تقييم مدى تعرض إنجازات التنمية البشريّة للمخاطر ومدى استدامتها تبقى قليلة.

وركز الكثير من البحوث الأولى التي تناولت التعرض للمخاطر على الكوارث الطبيعيّة التي حلّت في سبعينات القرن العشرين. وبيّنت دراسة مرجعيّة أنّ وتيرة الكوارث الطبيعيّة في تسارع، وحالات الوفيّات في تزايد مستمر، والبلدان النامية تتحمّل العبء الأكبر منها[1]. وقد حدّد أحد المؤلّفين مفهوم التعرض ببعدين خارجي (الانكشاف على المخاطر) وداخلي (القدرة على الصمود)[2]. وأضافت تقارير حديثة *كتقرير المخاطر العالمية* بعدًا ثالثًا وهو القدرة على التكيّف (قدرات التغيير في المجتمع على المدى الطويل)[3].

وإذا كان من الممكن قياس الفقر مباشرة، فمن غير الممكن قياس مدى التعرّض له، لأنه في الجوهر قياس لما قد يحصل في المستقبل. ويركز قياس مدى التعرض لخطر الفقر على المصادر المحتملة لهذا الخطر والفئات المعرضة له. فقد بحثت دراسة أجريت في أثيوبيا، مثلاً، في أثر الصحّة والتعليم والاستهلاك لدى الفقراء واحتمال التفاعل بينها، وتوصّلت إلى خلاصة مفادها أن سوء التغذية المزمنة والأميّة هما من المصادر التي تعرض الأفراد للفقر وتطيل بقاء الفقراء في حالة الفقر[4].

ويقيس إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم التعرض للمخاطر في الاقتصاد الكلي قدرة البلد على مواجهة أزمة على الأمد القصير، وعلى تحديد المجالات السياسيّة التي يجدر تعزيزها من أجل بناء المنعة على المدى الطويل[5]. كما يتناول مصادر المخاطر وقنوات انتقالها بالإضافة إلى آليّات المواجهة.

ويشمل دليل الأمن الغذائي في العالم، الذي يقيس التعرض لخطر الجوع، مؤشرات لقياس تيسر كلفة المواد الغذائيّة، ووفرتها، وجودتها، وسلامتها. فحوالى 870 مليون فرد في العالم لا يحصلون على المواد الغذائية من مصادر مأمونة: ولا تتغيّر هذه الأرقام بالسرعة المطلوبة، إذ يُنتشل سنويًا حوالى 2.5 مليون فرد فقط من حالة عدم الأمن الغذائيّ[6]. أمّا دليل السلام في العالم[7]، فيقيّم التعرض لخطر النزاعات، ويضمّ 22 مؤشّرًا لقياس العنف أو غيابه في المجتمع. ويقيس دليل السلام الإيجابي المواقف والمؤسّسات والهياكل الوطنيّة، لتحديد قدرتها على بناء مجتمع سلمي وصونه.

وتشمل النهج الأوسع نطاقًا دراسات لتقييم التعرض للمخاطر البيئيّة والاقتصاديّة. فقد أعدّت مثلاً أمانة جماعة المحيط الهادئ دليل تأثّر البيئة الذي يضمّ ثلاث ركائز أساسيّة هي: المخاطر (كالأحداث المناخيّة الشديدة)، والمقاومة (كطبيعة الأرض) والأضرار (كأنواع الحيوانات والنباتات المهدّدة بالانقراض)[8].

وتعتمد الأمم المتّحدة التعرض للمخاطر الاقتصاديّة في تحديد أقلّ البلدان نموًّا، وهي البلدان المتدنيّة الدخل التي تواجه عوائق هيكلية أمام التنمية المستدامة، تظهر في تدني مستوى تنمية الموارد البشريّة وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر الاقتصادية الهيكلية. وتستخدم دليل التعرض للمخاطر الاقتصادية الهيكليّة لقياس مخاطر الصدمات، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ودليل الأصول البشريّة. ويضمّ دليل التعرض للمخاطر الاقتصادية الهيكليّة مؤشّرات أخرى لقياس الصدمات (الطبيعيّة والخارجيّة)، كعدم استقرار الصادرات والإنتاج الزراعي، وضحايا الكوارث الطبيعيّة؛ ومؤشرات لقياس مدى التعرّض للصدمات، كحجم السكّان في المناطق الساحليّة المنخفضة. ويبيّن الدليل مدى تعرّض أقلّ البلدان نموًا والدول الجزريّة الصغيرة النامية للمخاطر، ويبيّن أن درجة التعرض للمخاطر في أقلّ البلدان نموًّا تنخفض ببطء مقارنة بالبلدان النامية الأخرى[9].

إلا أنّ الإحاطة بمدى التعرض لخسائر في التنمية البشريّة أو في الرفاه تطرح الكثير من الصعوبات. فقد حدّدت منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أعمال اختبارية مدى التعرض للخسائر في الرفاه في المستقبل، بالافتقار إلى "الأصول الضرورية لبناء المنعة في مواجهة المخاطر". واقترحت سلسلة من المؤشّرات لتقييم مدى تعرض المجتمع للمخاطر على أساس ما يملكه من أنواع رأس المال: رأس المال الاقتصادي (الفقر)، ورأس المال البشري (التعليم) ورأس المال الاجتماعي (شبكات الدعم)، بالإضافة إلى أصول جماعيّة كالخدمات الأساسيّة[10].

وتلتقي هذه النهج، على اختلافها، على بعض الأفكار المشتركة. فهي تحدّد الخطر الكلّي بالتفاعل بين احتمال وقوع حدث ما (الانكشاف) واحتمال وقوع الأثر (التعرض للخطر). وهي ترى أن تحليل التعرض للمخاطر وقياسه يسهل عند تناول الانكشاف على المخاطر والقدرة على التصدي أو التكيّف، كل على حدة. وهي تقول بأن قياس التعرض للمخاطر عملية متعدّدة الأبعاد تشمل مؤشرات لقياس قدرة الأفراد على التصدي (من حيث المهارات، والأصول والإمكانات)، وكذلك قدرتهم على التكيّف على المدى الطويل.

ولكن هذه النهج لا تتناول مفهوم التعرض للمخاطر من المنظور الموسّع الذي يعتمده هذا التقرير، وهي تقيس التعرض لنوع معيّن من الخطر (الصدمات الاقتصاديّة، الجوع، الكوارث الطبيعيّة). وقد تكون هذه النهج مفيدة في تأمين قياس جزئي، ولكنّها لا تقيّم مدى التعرض للمخاطر المستحكمة بالمعنى الواسع الذي يركّز عليه هذا التقرير. ولا تتناول المخاطر التي يمكن أن تنشأ من الأنظمة نفسها.

لا بدّ إذًا من بذل جهود إضافيّة على مستوى التفكير والتحليل واستخلاص العِبَر من الأعمال التي سبق وأُنجِزَت. ولا يقترح هذا التقرير أدوات جديدة للقياس، بل يركّز على وضع مفهوم التعرض للمخاطر في صلب نهج التنمية البشرية، تمهيدًا لاعتماد أدوات قياس جديدة.

1. O'Keefe, Westgate Wisner 1976. 2. Wisner and others 2004. 3. Alliance Development Works 2012. 4. Kwak and Smith 2011. 5. UNDP 2011d. 6. http://foodsecurityindex.eiu.com. 7. http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-peace-index. 8. www.sopac.org/index.php/environmental-vulnerability-index. 9. UNDESA 2013a. 10. Morrone and others 2011.

العابرة للحدود من خلال الإمداد بالسلع العامة العالمية. ووسط جو الغموض الذي يحيط بنا، يبقى من الجلي أن تكوين رؤية إيجابيّة عن الحيّز العام يتوقف على النجاح في الإمداد بالسلع العامة، الوطنية منها والعالمية.

وكل ذلك ممكن. فالأنظمة الماليّة يمكن ضبطها؛ والمحادثات التجاريّة يمكن استئنافها، وهذا ما يشهد به اتفاق بالي في إطار منظّمة التجارة العالميّة[57]؛ وسلوك الشركات في مختلف أنحاء العالم يمكن إخضاعه لقواعد ومعايير مشتركة؛ وآثار تغيّر المناخ يمكن تخفيفها. ولكن كلّ ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا اعترف المواطنون والدول في مختلف أنحاء العالم بقيمة التعاون العابر للحدود والسلع العامة العالميّة، واقتنعوا بأن رفاه الناس لا يمكن أن يترك في مهب تقلّبات السوق وفي عهدة الإجراءات الوطنية.

وعلى هذا الكوكب الذي يضمّ الجميع، تؤثّر قرارات الأفراد على حياة الآخرين ومستقبل الإنسانية، فلا بد من التوافق على معايير اجتماعيّة تكرّس مسؤوليّة متبادلة، يتحمّلها الجميع عن الجميع. وهذا يتطلب التزامات عالميّة ووطنيّة ومحليّة بدرء المخاطر ومساندة الذين يعانون من الشدائد. ولا شكّ في أنّ إعلان الألفيّة التاريخي، الذي وقّعته 189 دولة في عام 2000، وإطار الأهداف الإنمائيّة للألفيّة الذي تبعه، أوضحُ تعبير عن هذا التضامن العالمي. ولا بدّ من تغذية هذا التضامن، سواء أكان في المحادثات العالميّة بين الحكومات بشأن أهداف التنمية المستدامة، أو من خلال حس المواطنة البيئيّة الذي ساد في المؤتمر العالمي ريو+20 المنعقد في حزيران/يونيو 2012، وتعزيزه وتفسيره في سياق التعرض للمخاطر، كمسؤوليّة جماعية لمساعدة كل محتاج[58].

التنسيق بين الدول والمؤسّسات الاجتماعيّة. آن الأوان للنظر في القضايا الهيكلية الأوسع نطاقًا، وفي علاقة التفاعل بين الدول والأسواق، وبين الدول والقوى العالميّة، من أجل البحث في نطاق الحيّز العام والحيّز الخاص. والمخاطر اليوم متجذرة ومستحكمة. فقد أدّت العلاقات العالميّة عبر الجبهات المتعدّدة إلى انصهار أجزاء كبيرة من مجالات السياسة الوطنيّة التي كانت منفصلة في الماضي، في حيّز عالمي آخذ في التوسّع، تغلب عليه الثقة المفرطة في قيمة الأسواق غير المقيّدة بضوابط وكفاءتها. ولا يزال تحذير بولانييي (Polanyi) من الدمار الاجتماعي الذي يسبّبه رفع الضوابط عن الأسواق، مبررًا اليوم، تمامًا كما كان في عام 1944، عندما وضع كتابه حول التحوّل الكبير (*The Great Transformation*)[59]. والمطلوب اليوم هو العمل بمقتضى هذا التحذير، عن طريق تدخّل الدولة لحماية الأفراد والمجتمعات من مخاطر أسواق يُعتقد أنها تنظم نفسها بنفسها.

والأفراد لا يستطيعون النمو بمفردهم. والواقع أنهم لا يملكون القدرة على العيش بمفردهم. فالفرد يعتمد على دعم الأسرة للعيش منذ الولادة. والأسرة لا تعيش في معزل عن المجتمع. ومن الضروري اعتماد سياسات تحسّن الأعراف الاجتماعيّة، وتدعم التماسك الاجتماعي، وتكوّن الكفاءات الاجتماعيّة كي تتمكّن الحكومات والمؤسّسات الاجتماعيّة من العمل معًا لدرء المخاطر. وعندما تكون الأسواقُ والأنظمةُ نفسُها مصدر مخاطر، يتعيّن على الحكومات والمؤسّسات الاجتماعيّة أنّ تتدخّل لدرء المخاطر وتساعد الأفراد حيث تخفق الأسواق.

وجودة السياسات رهن بجودة نتائجها. ومهما بلغت السياسات من الإتقان على الورق، تتوقف فعاليتها في الواقع على التطبيق. ويخضع الاقتصاد السياسي لتأثير العديد من العوامل كالتماسك الاجتماعي وثقة المواطن بالحكومة، يتناول بعضها هذا التقرير. وتتوقف فعاليّة السياسات أيضًا على جودة الحكم. والجميع يتطلع إلى تحسّن أداء الحكومات، فتكون الضمانة لتأمين خدمات عالية الجودة، والقضاء على الفساد، وإحلال سيادة القانون. ولا يتّسع هذا التقرير للتعمّق في مناقشة هذه الأفكار الهامة، بل يكتفي بالتركيز على أثرها البالغ في مسار التنمية البشرية.

* * *

خلال العقد الأخير، سجّل معظم البلدان إنجازات كبيرة في التنمية البشرية. ولكنّ كثرة المخاطر، وكذلك تناميها، تنذر بتبديد هذه الإنجازات، وتؤكد ضرورة تحصينها واستدامتها، وضرورة تحديد السياسات اللازمة لدرء المخاطر وبناء المنعة. يوثّق الفصل 2 مدى التحسّن في أوضاع الكثيرين، لا سيما خلال العقد الأخير، في مختلف أبعاد الرفاه. ويتضمن وقائع تشي بتراجع وتيرة التقدّم في ظروف تشهد تفاقمًا في المخاطر وفي عدم اليقين. وعندما نقيّم التقدّم، لا بدّ من أن يكون الإنسان، أي من يعنيه هذا التقدّم، في طليعة اهتمامنا، ولا سيما عند وضع السياسات. ويتطلّب توسيع خيارات الأفراد اليوم وتحصينها للمستقبل التنبه للمخاطر التي يواجهها الأفراد، والعوامل التي تحدّد مدى التعرّض لها.

عندما يتحرك الأفراد ضمن الجماعة، تتضافر إمكاناتهم وخياراتهم الفرديّة للتصدّي للمخاطر، وتسهم منعة الجميع في تعميق مكاسب التنمية وجعلها أكثر استدامة

"في الحرية والأمن يعيش الإنسان
في كل مكان ملاء الحياة"

أونغ سان سو كيي

"ليس من العبقرية ما أكبر حجمًا
وأكثر صعوبة وأشد عنفًا
من العبقرية والشجاعة
اختيار الدرب الآخر"

ألبرت أينشتاين

2.

حالة التنمية البشرية

شهدت البلدان كلها تقريبًا تحسنًا في حالة التنمية البشرية خلال العقود القليلة الماضية، وتحسّنت أحوال المليارات من سكان العالم. وأظهر *تقرير التنمية البشرية* لعام 2013 أن أكثر من 40 بلدًا ناميًا، تضمّ العدد الأكبر من سكان العالم، حققت مكاسب حسب دليل التنمية البشرية فاقت المتوقع في ظل الأوضاع التي كانت تمر بها في عام 1990[1]. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة نتيجة لانخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع، وتراجعت حالات الوفاة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسن مستوى التغذية. وارتفعت معدلات التعليم نتيجة للالتزام السياسي وزيادة الاستثمارات. وتراجعت مستويات الفقر المتعدد الأبعاد رغم استمرار الفوارق الكبيرة بين البلدان والمناطق.

ليست الإنجازات المحققة تحصيلاً حاصلاً، وفي الواقع ما يدل على تباطؤ في معدّل التقدّم، وما لا يدعو للارتياح. وفي هذا السياق، لعل من المجدي طرح السؤال: من هم هؤلاء الذين نتتبع تقدّمهم؟ وعلينا ألا نكتفي بدراسة المتوسطات ومستويات الدخل، وأن نذهب إلى أبعد منها لتكوين صورة وافية حول كيفية توزع التحسّن في الرفاه بين الأفراد، والمجتمعات والبلدان. وعلينا أيضًا أن نقيّم مدى ثبات المكاسب المحققة واستدامة التقدّم. باختصار، من الضروري أن نتعمق في الإحاطة بديناميات التعرض للمخاطر وعدم المساواة.

ولم يكن المسار الذي أدّى إلى المكاسب المحققة مؤخرًا سهلاً البتة. فمن تفاقم مشكلة انعدام الاستقرار المالي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلباتها، ومن الكوارث الطبيعية المتكررة إلى موجة الاستياء العارم على المستويين الاجتماعي والسياسي، بات عالمنا يعيش في جو من عدم اليقين. وقد ازدادت بلداننا ترابطًا، فبات لكل قرار يُتخذ أو حدث يقع في أي مكان تداعيات على أماكن أخرى، لا سيما في ظل ترابط الأسواق والتواصل الآني بين الناس. ويولّد انتقال عدوى الصدمات عبر الدول، كالارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، والأزمات المالية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، شعورًا بالضعف، لا بل بالعجز أحيانًا. فلم يعد للبلدان ولا للأفراد قدرة على التحكّم بمصيرهم، بل أصبح الجميع عرضة لما يُتخذ من قرارات وما يقع من أحداث في أي مكان في العالم. فمن الضروري العمل على درء المخاطر الدائمة والمستحكمة التي تهدّد التنمية البشرية في الحاضر وفي المستقبل. والواضح أن الإسراع في تقدّم التنمية البشرية والمضي فيها يتطلب سياسات طموحة على الصعيدين الوطني والدولي.

تقدّم الأفراد

التنمية البشرية تعني إتاحة فرص متساوية في الحياة للجميع. فهي لا تقتصر على تعزيز إمكانات البشر لتوسيع الخيارات المتاحة لهم، فعيشون حياة صحية، ومنتجة وآمنة، بل تعني كذلك الحرص على عدم المساس بخيارات أجيال المستقبل أو الإضرار بها. وللتركيز على الأفراد انعكاسات على قياس التقدّم ووضع السياسات، إذ يتطلب التوسّع في التحليل وإعادة التدقيق في أدوات السياسات المتاحة. فالترابط لا بدّ منه بين عملية القياس والسياسات، لأن "ما نقيسه يؤثّر على ما نفعله؛ وفي حال كانت المقاييس خاطئة، يأتي القرار خاطئًا"[2].

تقدّم متباطئ وغير متكافئ على صعيد التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية، منذ عام 1990، هو مقياس أساسي لتقييم التقدّم، وهو عبارة عن دليل مركب من متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، والدخل. ويتضمن *تقرير التنمية البشرية* لهذا العام أرقام دليل التنمية البشرية عن 187 بلدًا. وقد بلغت قيمة الدليل العالمي 0.702، وتواصل معظم البلدان النامية مسيرة التقدّم، لكن بسرعة متفاوتة (الجدول 1.2).

يسجل دليل التنمية البشرية أدنى المستويات في منطقتي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (0.502) وجنوب آسيا (0.588)، ويبلغ أعلاها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (0.740)، تليها مباشرة أوروبا وآسيا الوسطى (0.738). وتبلغ قيمة الدليل في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا 0.890، وهو معدّل يتجاوز بكثير قيمة الدليل في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة. والجدير بالذكر أن التقارب مستمر بين البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة وتلك التي تحقق مستويات أعلى من التنمية البشرية[3].

وبينما تشهد المناطق كافة تحسنًا، بدأت بوادر التباطؤ تلوح في الأفق، حسبما يتضح من معدلات نمو أرقام دليل التنمية البشرية (الشكل 1.2)[4]. وبعد أن سجلت

الجدول 1.2

دليل التنمية البشرية وعناصره، 2010 و2013

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		سنوات الدراسة المتوقعة (بالسنوات)		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	
	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.885	0.890	79.7	80.2	11.7	11.7	16.2	16.3	38,548	40,046
تنمية بشرية مرتفعة	0.723	0.735	73.9	74.5	8.1	8.1	13.1	13.4	11,584	13,231
تنمية بشرية متوسطة	0.601	0.614	67.1	67.9	5.5	5.5	11.3	11.7	5,368	5,960
تنمية بشرية منخفضة	0.479	0.493	58.2	59.4	4.1	4.2	8.7	9.0	2,631	2,904
الدول العربية	0.675	0.682	69.7	70.2	6.2	6.3	11.7	11.8	15,281	15,817
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.688	0.703	73.5	74.0	7.4	7.4	12.3	12.5	8,628	10,499
أوروبا وآسيا الوسطى	0.726	0.738	70.7	71.3	9.6	9.7	13.3	13.6	11,280	12,415
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.734	0.740	74.2	74.9	7.9	7.9	13.8	13.7	12,926	13,767
جنوب آسيا	0.573	0.588	66.4	67.2	4.7	4.7	10.6	11.2	4,732	5,195
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.468	0.502	55.2	56.8	4.8	4.8	9.4	9.7	2,935	3,152
العالم	0.693	0.702	70.3	70.8	7.7	7.7	11.9	12.2	12,808	13,723

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 1.2

تسجل المناطق كافة تحسنًا في دليل التنمية البشرية، وقد بدأت بوادر التباطؤ تلوح في الأفق

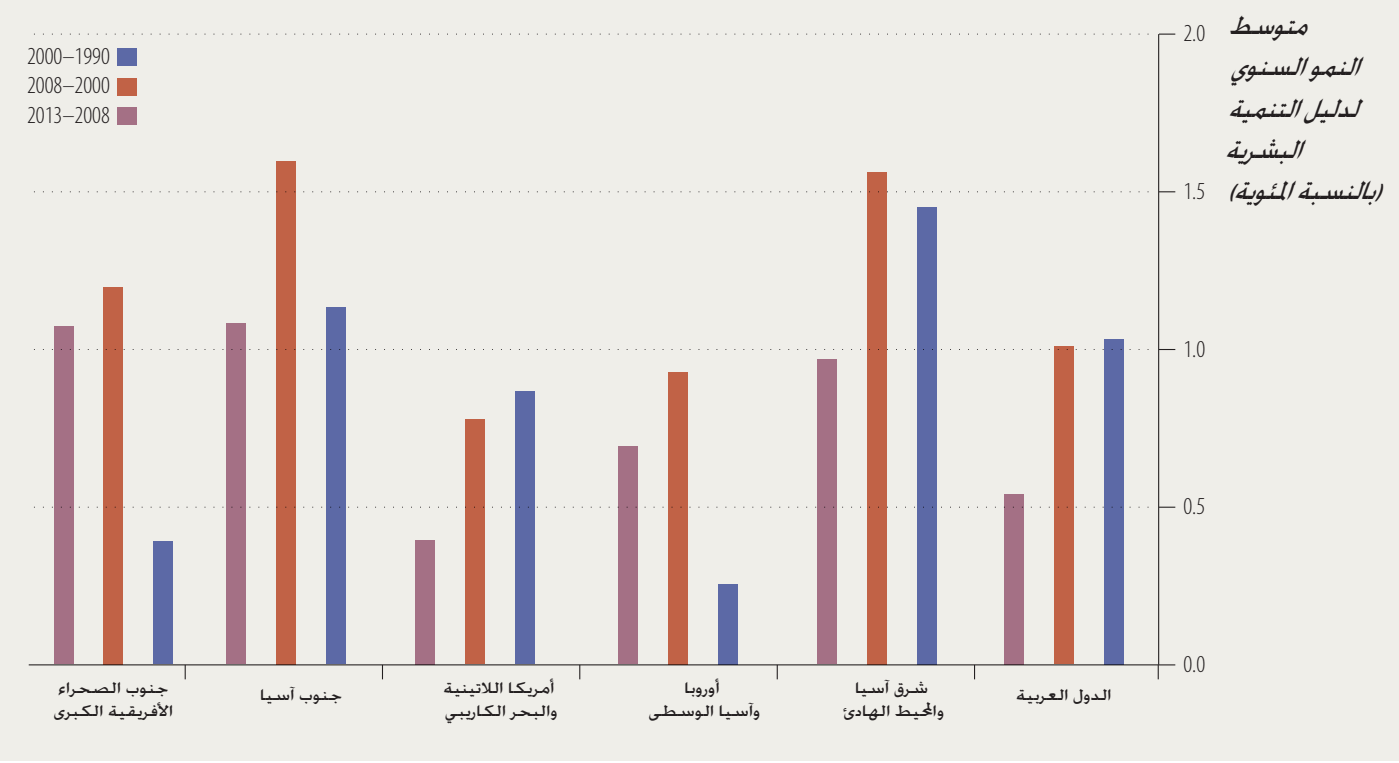

ملاحظة: بيانات مرجحة بعدد السكان في 99 بلدًا ناميًا.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

أربع مناطق من أصل ست تقدّمًا بين عامي 2000 و2008 فاق بسرعته التقدّم في التسعينات، شهدت مناطق العالم كلها تباطؤًا في التقدّم بين عامي 2008 و2013. وقد ظهر ذلك جليًا في الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث تراجع معدل النمو السنوي إلى النصف تقريبًا، وكذلك في آسيا. ويبدو أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد تركت ذيولاً واسعة الانتشار.

ويبدو التراجع واضحًا في عناصر دليل التنمية البشرية الثلاثة. فقد انخفض النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، لا سيما في الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى، وتراجعت معدلات نمو متوسط العمر المتوقع عند الولادة في معظم المناطق مؤخرًا، ولا سيما في آسيا، لكنّها سجلت ارتفاعًا في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وتراجعت كذلك منذ عام 2008، معدلات التحسّن في متوسط سنوات الدراسة المتوقعة.

شهدت مجموعات التنمية البشرية الأربع تباطؤًا في نمو دليل التنمية البشرية (الشكل 2.2). والواقع أن التباطؤ بدأ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا حتى قبل وقوع الأزمة العالمية. وشهدت مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تقدّمًا متسارعًا بين عامي 2000 و2008، إلا أن هذا التقدّم لم يلبث أن تراجع، لأسباب أهمها انخفاض معدلات الزيادة في متوسط سنوات الدراسة. فعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي حيث قاربت المعدلات الإجمالية 100 في المائة، يبدو أن الصعوبة تطرح عند انتقال الطلاب إلى المستوى الثانوي وما بعده. وفي هذه المجموعة من البلدان، لم يكمّل 43 في المائة من الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية هذه المرحلة، ولم تتجاوز المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي 39 في المائة. والحصيلة أن الانتقال من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي والعالي لا يزال عند

الشكل 2.2

شهدت مجموعات التنمية البشرية الأربع تباطؤًا في نمو دليل التنمية البشرية

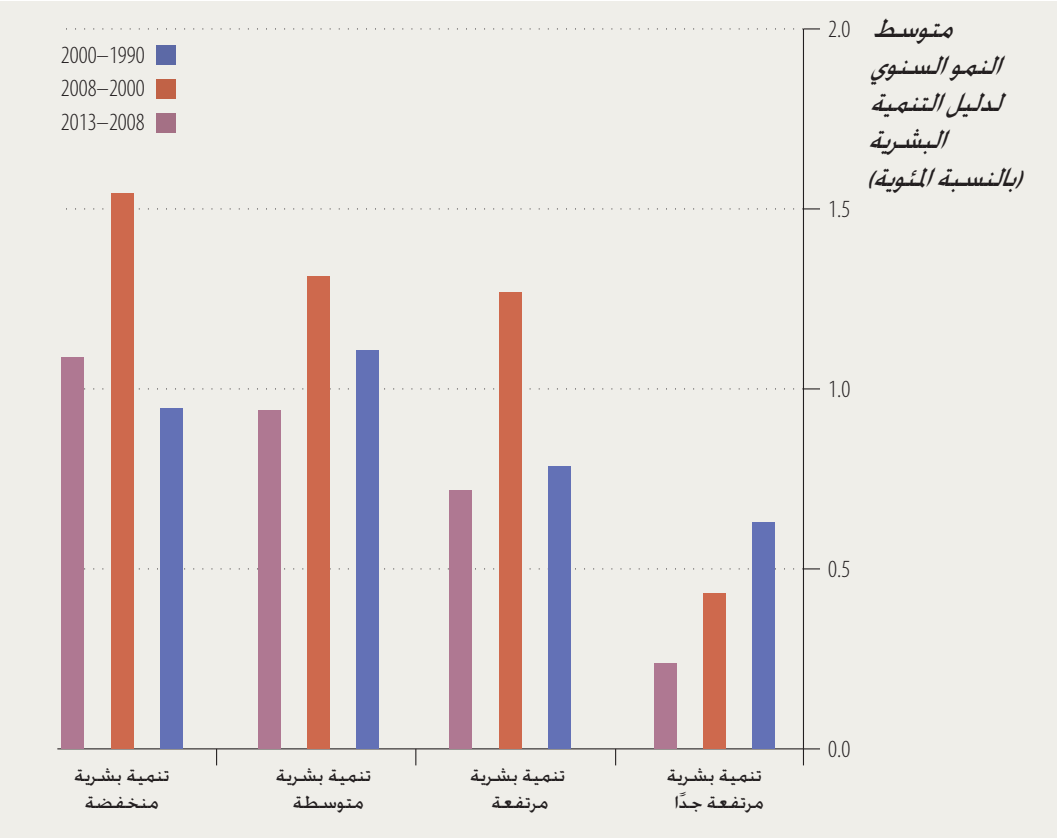

ملاحظة: بيانات مرجحة بعدد السكان في 141 بلدًا من البلدان المتقدّمة والنامية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 3.2

الانتقال إلى مجموعات أعلى في التنمية البشرية منذ عام 1990

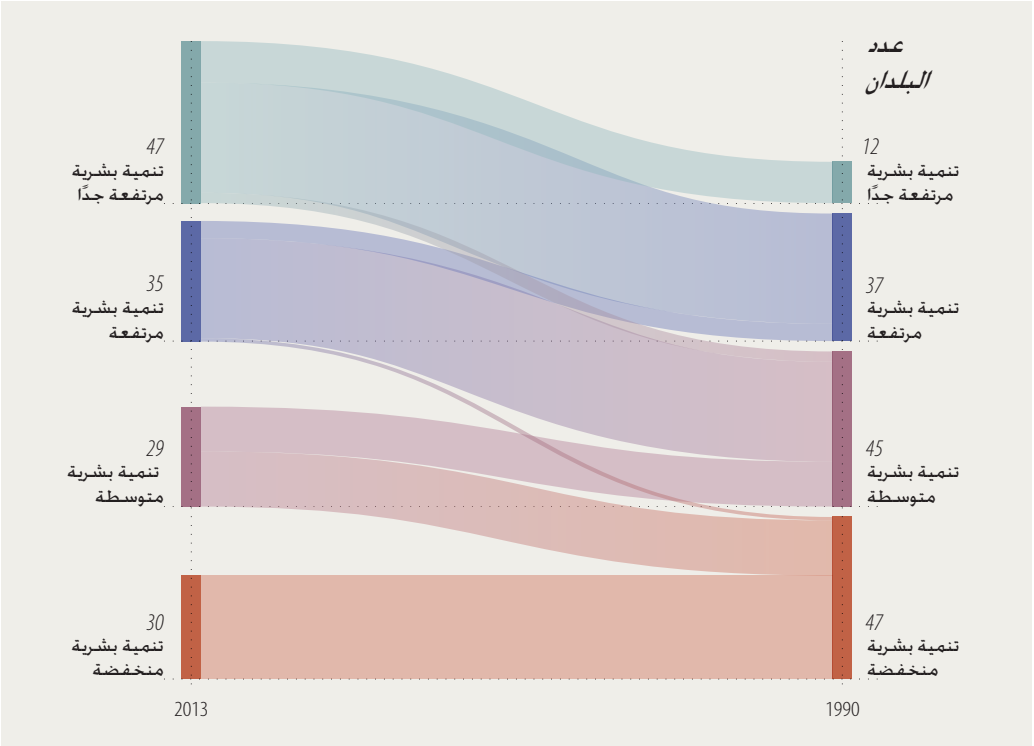

ملاحظة: تصنّف مجموعات التنمية البشرية حسب مستويات محددة من قيمة الدليل لعام 2013. وتعود البيانات إلى 141 بلدًا من البلدان المتقدّمة والنامية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

مستوى غير مقبول من الانخفاض، وتحسينه يتطلب زيادة في الاستثمار في هذا القطاع لدرء المخاطر التي قد تتهدد المستقبل.

ويمكن تتبع الحراك بين مجموعات التنمية البشرية في 141 بلدًا (الشكل 3.2)[5]. فمن أصل 47 بلدًا في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة في عام 1990، انتقل 16 بلدًا إلى مجموعة التنمية البشرية المتوسطة فيما أصبح بلد واحد (الصين) ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة. ومن أصل 45 بلدًا في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة في عام 1990، انتقل 29 بلدًا إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة فيما أصبحت ثلاثة بلدان (الأرجنتين وكرواتيا والمملكة العربية السعودية) ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا. ومن المثير للاهتمام أن 32 بلدًا من بين البلدان التي كانت ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة في عام 1990 (أي حوالى 90 في المائة منها) أصبحت الآن في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

ويبدو أداء بعض البلدان أفضل بكثير في التنمية البشرية مما هو عليه في عنصر الدخل وحده، ويظهر ذلك جليًا في الفارق الكبير بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية (الجدول 2.2). وتتركز الفوارق الإيجابية لصالح الترتيب في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، بينما تكثر الفوارق السلبية في الدول العربية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وتسجل البلدان ذات الفارق الإيجابي أرقامًا أعلى لدليل التنمية البشرية، مع الإشارة إلى أن معظمها قد انتقل إلى مجموعة أعلى حسب الدليل. وتسجل هذه البلدان معدلات أدنى في عدم المساواة، ونسبًا أقل من الفقراء والمعرّضين للفقر. والجدير بالذكر أن هذه البلدان كانت في الأساس تشهد معدلات متدنية نسبيًا في عدم المساواة، وقد تمكنت من خفضها أكثر، بفضل عوامل من أهمها الاستثمارات القوية في الصحة والتعليم، والإنفاق على الحماية الاجتماعية.

وقد سمح تحسن الحصول على الخدمات الصحية بخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وأتاح تحسين نوعية الحياة. وكان ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتطوير المهارات عاملاً أساسيًا في تعزيز إمكانات الأفراد، وإمكانات تشغيلهم وإنتاجيتهم. والجدير بالذكر أن إجراءات الحماية الاجتماعية مثل

برامج التحويلات النقدية وغيرها من برامج دعم الدخل قد ساهمت في حماية الفئات الأكثر تعرضًا لمخاطر الصدمات. ولجميع هذه العوامل أهمية كبيرة في الارتقاء بالتنمية البشرية[6].

استمرار عدم المساواة في التنمية البشرية

مشكلة عدم المساواة المتجذرة والمزمنة هي من الأعباء الرئيسية التي تلقي بثقلها على التنمية، ما يحد من الخيارات ويُضعف النسيج الاجتماعي. ولا تزال التفاوتات الكبيرة في الدخل، والثروة، والتعليم، والصحة، وغيرها من أبعاد التنمية البشرية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، تعرِّض الفئات المهمشة للمخاطر وتقوّض قدرتها على التعافي من الصدمات. فالسكان القابعون في أسفل الترتيب الاجتماعي والاقتصادي لا ينتمون لهذه الفئة صدفة، بل يعانون حرمانًا من مجموعة المهارات التي تخوّلهم التمتع بحياة كريمة، وهم الأكثر عرضةً للمخاطر الصحية، والكوارث البيئية والصدمات الاقتصادية.

واستُخدم دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة للمرة الأولى في *تقرير التنمية البشرية* لعام 2010، وهو أداة تقيس عدم المساواة في توزّع التقدّم في كل بلد في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية، وهي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، والدخل[7]. ولا يكتفي هذا الدليل بقياس عدم المساواة في الدخل، كما المقاييس التقليدية، بل يقيس أيضًا الفوارق في التعليم والصحة.

وتسجل أرقام دليل التنمية البشرية خسائر بسبب عدم المساواة، تقاس بالفارق بين دليل التنمية البشرية الأصلي ودليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة بالنسب المئوية. واستنادًا إلى بيانات من 94 بلدًا ناميًا، تبين أن متوسط الخسائر الناتجة من عدم المساواة قد سجل انخفاضًا في معظم المناطق باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 4.2). وتتركز أكبر الخسائر في قيمة الدليل في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (34 في المائة)، تليها جنوب آسيا (29 في المائة)، والدول العربية (26 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (25 في المائة). أما أقل الخسائر فهي في أوروبا وآسيا الوسطى (13 في المائة).

وعلى صعيد عناصر دليل التنمية البشرية، بلغ متوسط عدم المساواة 19 في المائة في الصحة (بعد أن كان 23 في المائة في عام 2010)، و27 في المائة في التعليم (النسبة نفسها تقريبًا في عام 2010)، و23 في المائة في الدخل (بعد أن كان 21 في المائة في عام 2010). وفي عنصر الصحة، بلغ متوسط عدم المساواة أعلى مستوياته في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (37 في المائة)، يليها جنوب آسيا (25 في المائة). إلا أن هاتين المنطقتين قد نجحتا في إحراز تقدّم ملحوظ، ربّما نتيجة لحملات التلقيح وتحسن التغذية التي أسهمت في خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخمس سنوات. أما في التعليم، فبلغ متوسط عدم المساواة أعلى مستوياته في جنوب آسيا (42 في المائة)، والدول العربية (41 في المائة)، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (37 في المائة). ويُشار إلى أن التقدّم في الحد من

الجدول 2.2

الفوارق الإيجابية بين الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية لكل مجموعة من مجموعات التنمية البشرية لعام 2013

	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الفارق
تنمية بشرية مرتفعة جدًا			
نيوزيلندا	30	7	23
أستراليا	20	2	18
جمهورية كوريا	33	15	18
آيرلندا	28	11	17
بولندا	51	35	16
تنمية بشرية مرتفعة			
جورجيا	116	79	37
سري لانكا	103	73	30
تونغا	127	100	27
فيجي	114	88	26
أوكرانيا	109	83	26
تنمية بشرية متوسطة			
ساموا	134	106	28
طاجيكستان	157	133	24
دولة فلسطين	129	107	22
فانواتو	153	131	22
كيريباس[a]	154	133	21
تنمية بشرية منخفضة			
رواندا	171	151	20
مدغشقر	174	155	19
زمبابوي	175	156	19
جزر سليمان	172	157	15
نيبال[b]	158	145	13

a. يبلغ الفارق في الترتيب 21 في قيرغيزستان، وهو بلد ينتمي إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

b. يبلغ الفارق في الترتيب 13 في كينيا وتوغو، وهما بلدان ينتميان إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية (استنادًا إلى الجدول 1 في *الملحق الإحصائي*).

الشكل 4.2

انخفاض متوسط الخسائر في دليل التنمية البشرية جراء عدم المساواة في معظم المناطق

ملاحظة: يتناول *تقرير التنمية البشرية* لعام 2010 عدم المساواة بين عامي 2000 و2010، فيما يتناول *تقرير التنمية البشرية* لعام 2014 عدم المساواة بين عامي 2003 و2013. البيانات مرجحة بعدد السكان في 94 بلدًا ناميًا.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الجدول 3.2

اتساع الفوارق في الدخل وتراجعها حسب المناطق، 1990-2012

المنطقة	ارتفاع معدلات عدم المساواة	تراجع معدلات عدم المساواة	لا تغيّر في الاتجاهات[a]	المجموع
أفريقيا	13	19	3	35
آسيا	18	10	3	31
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4	14	2	20
أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأوقيانيا، واليابان	30	8	6	44
المجموع	65	51	14	130
النسبة المئوية للبلدان	50.0	39.2	10.8	100.0
النسبة المئوية لمجموع السكان	70.6	25.3	4.1	100.0

a. بقيت معدلات عدم المساواة على حالها نسبيًا أو شهدت تقلبات من دون اتجاه تصاعدي أو تنازلي واضح خلال الفترة المذكورة.
المصدر: UNDESA 2013b.

عدم المساواة في التعليم كان محدودًا في معظم المناطق باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى[8].

أما في الدخل، فتسجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى نسبة من عدم المساواة (36 في المائة)، تليها جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (28 في المائة). ويبدو أن مشكلة عدم المساواة في الدخل قد تراجعت في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وازدادت في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وبشكل عام، يبدو أن تراجع عدم المساواة على صعيد دليل التنمية البشرية جاء بشكل أساسي نتيجة للتحسن الذي تحقق في الصحة، بما أن عدم المساواة في الدخل قد تفاقم في مناطق عدة في حين بقي عدم المساواة في التعليم على حاله في معظم المناطق.

ورصد *تقرير التنمية البشرية* لعام 2013 علاقةً سلبية بين عدم المساواة والتنمية البشرية[9]. فعدم المساواة يؤخر التنمية البشرية لا بل يعوقها. ومع أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعًا في عدم المساواة على صعيد دليل التنمية البشرية بشكل عام، يبقى من غير الكافي تعويض التباعد المتزايد في الدخل بالتقارب في الصحة والتعليم. ويبقى الحد من عدم المساواة في جميع أبعاد التنمية البشرية ضرورة لدرء المخاطر وضمان استدامة ما تحقق مؤخرًا من إنجازات.

ومع أن الفوارق في الدخل بين البلدان تراجعت على مدى الأعوام العشرين الماضية، إذ تمكنت الاقتصادات الناشئة من ردم الهوة بينها وبين الاقتصادات المتقدّمة، اتسعت هذه الفوارق داخل العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم (الجدول 3.2)[10]. ويبدو ذلك جليًا في أكثر المناطق تقدّمًا مثل أوروبا الشرقية وكذلك آسيا. وحيث تراجعت الفوارق، كما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان من أهم عوامل تراجعها تحسين معدّلات التعليم وتأمين التحويلات العامة للفقراء[11].

ويكاد اتساع الفوارق في الدخل ضمن البلد الواحد يبدّد مفعول التراجع الحاصل بين البلدان، فالحصيلة أن عدم المساواة في الدخل لا تزال مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي (بين مواطني العالم)[12]. وتفيد التقديرات بأن ثلثي سكان العالم من الأشد فقرًا يحصلون على أقل من 13 في المائة من الدخل العالمي، بينما ينعم الأشد ثراءً، ونسبتهم واحد في المائة، بحوالى 15 في المائة تقريبًا من هذا الدخل[13].

وعلاوة على الدخل، يملك السكان الأكثر ثراءً، ونسبتهم واحد في المائة، حوالى نصف ثروة العالم، إذ تعادل ثروة مجموعة من 85 شخصًا، هم الأشد ثراءً، ما يملكه نصف سكان العالم من الأشد فقرًا[14]. وتنذر عوامل العولمة، والتقدّم التكنولوجي، وتحرير أسواق العمل من القوانين والأنظمة، وسياسات الاقتصاد الكلي غير الموجهة، بفجوات جديدة تضاف إلى الفجوات الكبيرة القائمة على صعيد الدخل والثروة.

ولمعالجة مشكلة عدم المساواة أهمية بالغة في درء المخاطر وضمان استدامة التقدّم. ولطالما جلب تفاقم عدم المساواة في الدخل على البلدان النامية والمتقدّمة تقلبًا في الاقتصاد وتباطؤًا في التنمية البشرية[15]. واستمرار عدم المساواة وتفاقمه يضعف من فعالية جهود الحد من الفقر. وفي الواقع ما يدلّ على أن زيادة بنسبة 1 في المائة في الدخل القومي تؤدي إلى تراجع فقر الدخل بنسبة 4.3 في المائة في المجتمعات الأكثر تكافؤًا، وبنسبة لا تتجاوز 0.6 في المائة في المجتمعات الأقل تكافؤًا[16]. ولعدم المساواة أثر لا يقتصر على أشد الأفراد فقرًا القابعين في أسفل سلم الدخل، بل يطال المجتمع بأسره، إذ يقوّض التماسك الاجتماعي ويعوق الترقي الاجتماعي، فيؤجج التوترات الاجتماعية التي قد تشعل بدورها فتيل الاضطرابات المدنية وتزعزع الاستقرار السياسي. وقد تصل الفوارق الكبيرة في الدخل إلى حد تقويض القيم الديمقراطية في حال كان للأثرياء نفوذ على الخطط السياسية (مثلاً من خلال منح الإعفاءات الضريبية لأصحاب الأجور العليا وتقليص الخدمات الاجتماعية) أو كان لهم تأثير على توجهات الرأي العام (من خلال الإعلام).

لعدم المساواة أثر لا يقتصر على أشد الأفراد فقرًا القابعين في أسفل سلم الدخل، بل يطال المجتمع بأسره، إذ يقوّض التماسك الاجتماعي ويعوق الترقي الاجتماعي، فيؤجج التوترات الاجتماعية التي قد تشعل بدورها فتيل الاضطرابات المدنية وتزعزع الاستقرار السياسي

إعادة حسابات التقدّم الاقتصادي

قد يخسر الأداء الاقتصادي لأي بلد من صورته اللامعة عندما تعدّل الحسابات بعامل توزيع الدخل. فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في كندا، لكنّ الصورة تتبدل عندما يُحسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معدلاً بعامل عدم المساواة. ويُلاحظ الواقع نفسه في بوتسوانا والبرازيل وشيلي، حيث يتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كثيرًا عندما يُعدّل بمعامل عدم المساواة (الشكل 5.2).

ويبدو أداء المملكة المتحدة أيضًا أقل جودة بعد تعديل الحسابات بعامل عدم المساواة. ففي فترة الثمانينات، ارتفع متوسط دخل الأسرة بنسبة 3.2 في المائة في السنة، إلا أن تعديل النمو بمعامل جيني خفّض هذا الارتفاع إلى 2.1 في المائة فقط[17]. ووصل النمو المعدل بمعامل جيني إلى 2 في المائة في التسعينات التي تعد من فترات الأداء المتواضع. وفي الفترة من 1961 إلى 2010، أدى التعديل إلى خفض معدل النمو السنوي في متوسط دخل الأسرة من 1.9 في المائة إلى 1.5 في المائة تقريبًا.

ومن طرق تقييم التقدّم أيضًا، تتبع نمو الاستهلاك لدى أفقر 40 في المائة من مجموع السكان. وكان أداء بعض البلدان جيدًا حسب هذا المقياس. ففي البرازيل، وبوليفيا، وكمبوديا، نما الاستهلاك ضمن هذه الشريحة بسرعة فاقت سرعة نمو استهلاك مجموع السكان (الشكل 6.2). وفي البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة أو متفاقمة من عدم المساواة مثل أوغندا، والصين، وماليزيا، كان نمو الاستهلاك في فئة القابعين في أسفل سلم الدخل أبطأ من نمو استهلاك مجموع السكان.

عدم المساواة بين الجنسين

تعاني المرأة من شتى أشكال الحرمان والتمييز في الصحة والتعليم والعمل. ومن أجل تسليط الضوء

الشكل 5.2

قد يخسر الأداء الاقتصادي لأي بلد من صورته اللامعة عندما يدخل في الحسابات عامل توزيع الدخل

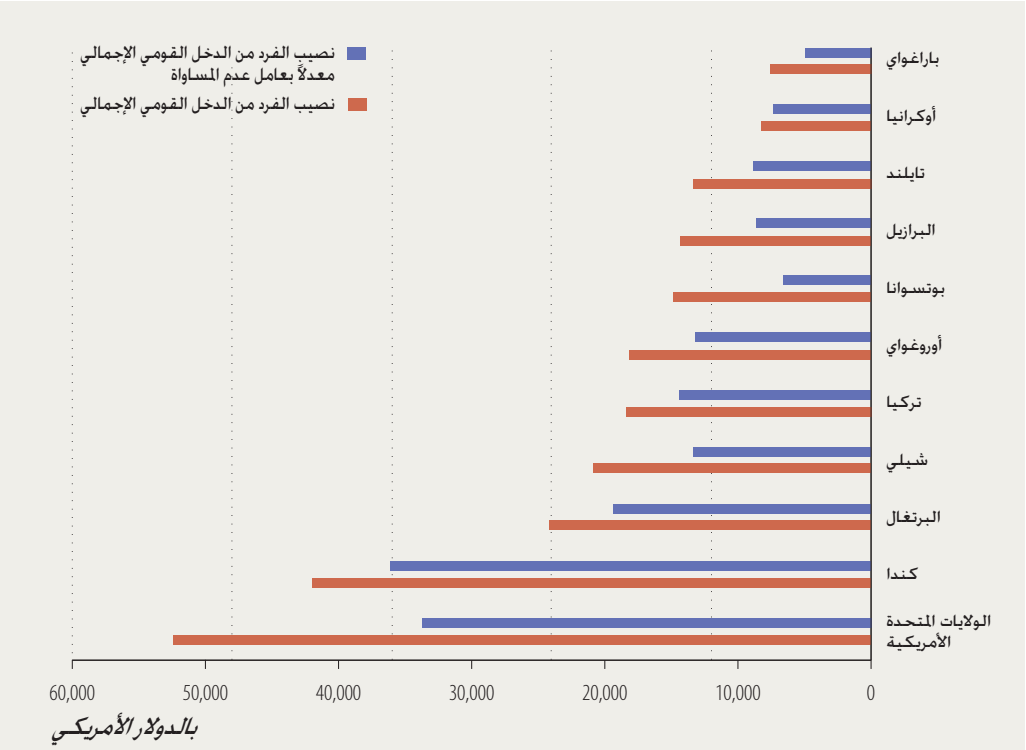

ملاحظة: يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل بعامل عدم المساواة دليل أتكينسون. تعود البيانات إلى عام 2013.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

على هذه الفوارق، يقدم هذا التقرير أرقام دليل التنمية البشرية بشكل منفصل للإناث والذكور في 148 بلدًا. وتظهر الأرقام العالمية متوسطات لدليل التنمية البشرية للإناث أدنى بنسبة 8 في المائة تقريبًا من متوسطات دليل التنمية البشرية للذكور. وعلى صعيد المناطق، يبدو أن أكبر الفوارق تقع في جنوب آسيا (17 في المائة)، وأقلها في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا (3 في المائة)، فيما تبلغ حوالى 17 في المائة في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة. والجدير بالذكر أن سلوفاكيا قد نجحت في تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وأرقام دليل التنمية البشرية للإناث أعلى بقليل منها للذكور في 15 بلدًا (الجدول 3 في *الملحق الإحصائي*).

ويُظهر دليل الفوارق بين الجنسين في 149 بلدًا مدى تأثر الإنجازات الوطنية في الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في أسواق العمل بالفوارق بين الجنسين. وخلافًا لدليل التنمية البشرية، يدلّ ارتفاع أرقام دليل الفوارق بين الجنسين على ضعف الأداء. وتتراوح المتوسطات بين 0.317 في أوروبا وآسيا الوسطى و0.575 في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وبين 0.197 في المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا و0.586 في المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة. وتفوّقت سلوفينيا على باقي البلدان (0.021) في حين تسجل اليمن النسبة العليا (0.733).

وتواجه المرأة، في مختلف أنحاء العالم، إجحافًا في التمثيل السياسي الوطني. فحصتها في المتوسط لا تتجاوز 21 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية. ويبدو أن وضع المرأة أفضل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تشغل نحو 25 في المائة من مجموع المقاعد. أما في برلمانات الدول العربية، فحصة المرأة لا تتجاوز 14 في المائة من المقاعد.

ويُعتبر سوء خدمات الصحة الإنجابية من أهم العوامل التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما في البلدان النامية. فمعدل وفيات الأمهات، مثلاً، يصل إلى 474 لكل 100,000 ولادة حية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وبطبيعة الحال، تترك وفيات الأمهات تداعيات خطيرة على الرضع وأشقائهم الأكبر سنًا الذين باتوا من دون رعاية الأم، فيتعرضون للبقاء في دوامة التنمية البشرية المنخفضة

الشكل 6.2

في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة أو متفاقمة من عدم المساواة، كان نمو الاستهلاك في الشريحة الأشد فقرًا أبطأ من نمو استهلاك مجموع السكان

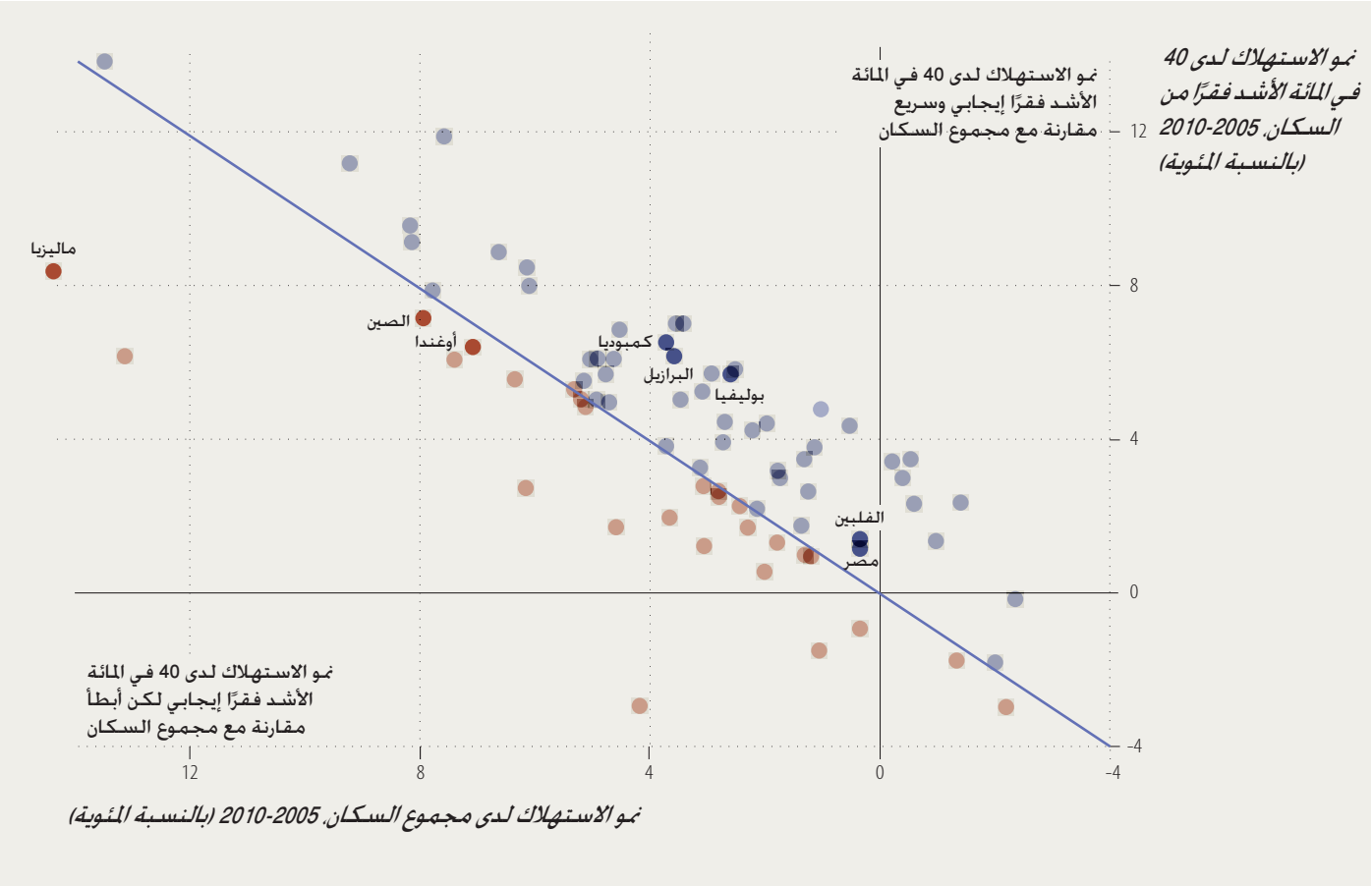

المصدر: Narayan, Saavedra-Chanduvi and Tiwari 2013.

طيلة حياتهم. كما إن الولادات في سن المراهقة قد تترك بدورها عواقب وخيمة على حالة الأمهات الشابات وأطفالهن من حيث أبعاد التنمية البشرية. وتشهد جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى 110 حالات ولادة لكل 1,000 مراهقة من الفئة العمرية 15 إلى 19 عامًا.

وتبدو الفوارق شاسعة في التعليم أيضًا. ويبلغ متوسط نسبة النساء من الفئة العمرية 25 عامًا وما فوق، وقد اكتسبن بعضًا من التعليم الثانوي على الأقل، 60 في المائة، مقابل 67 في المائة من الرجال. وتتسع هذه الفوارق خصوصًا في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة (15 في المائة مقابل 29 في المائة)، وتبلغ أعلى حد في جنوب آسيا على صعيد التعليم (15 نقطة مئوية). أما مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فاقتربت من التكافؤ بين الجنسين على هذا الصعيد (حوالى 86 في المائة مقابل 88 في المائة).

ولا تزال المرأة متأخرة عن الرجل من حيث المشاركة في سوق العمل (51 في المائة مقابل 77 في المائة). ويبدو الوضع أسوأ في الدول العربية حيث لا تتعدى نسبة النساء في سن العمل اللواتي يشاركن في سوق العمل 25 في المائة، مقابل 73 في المائة من الرجال. وترتفع مستويات المشاركة في صفوف النساء في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى حيث تضطرهن الأوضاع لتأمين لقمة العيش بالعمل في القطاع غير النظامي.

الفقر

تستند مقاييس الفقر التقليدية إلى الدخل أو الاستهلاك. وهي إذ ترصد أبعادًا هامة من الحرمان، لا تعطي سوى صورة مجتزأة عن الواقع. فقد يتعرض الأفراد لأوجه حرمان عدة غير الدخل، إذ يعانون من تدهور

الإطار 1.2

الدخل المتاح للأسر

يُمكن رصد المستويات المعيشية المادية على نحو أفضل، لا سيما خلال فترات الانتكاس الاقتصادي، من خلال قياس دخل الأسرة واستهلاكها بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل). فعلى سبيل المثال، شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا حادًا (بنسبة 5.7 في المائة) في منطقة اليورو في عامي 2008 و2009، إلا أن دخل الأسر المتاح بقي في المستوى نفسه الذي كان عليه قبل اندلاع الأزمة. ويُعزى ذلك، جزئيًا، إلى الضوابط التلقائية للحماية الاجتماعية والإجراءات الخاصة التي ساهمت في حماية دخل الأسر في الأعوام القليلة الأولى من الأزمة. وقد كان الارتفاع في دخل الأسر المتاح أبطأ من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما قبل الأزمة وحتى عام 2007. ومن شأن الابتعاد عن أدوات القياس الاعتيادية للدخل أن يغيّر النظرة إلى التقدّم الاقتصادي والاجتماعي. ولكن مقياس الدخل المتاح لا يخلو من الشوائب، إذ يفترض أن النظم الضريبية والمستحقات الاجتماعية قابلة للمقارنة بين البلدان.

شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا حادًا في منطقة اليورو في عامي 2008 و2009، إلا أن دخل الأسر المتاح بقي في المستوى نفسه الذي كان عليه قبل اندلاع الأزمة

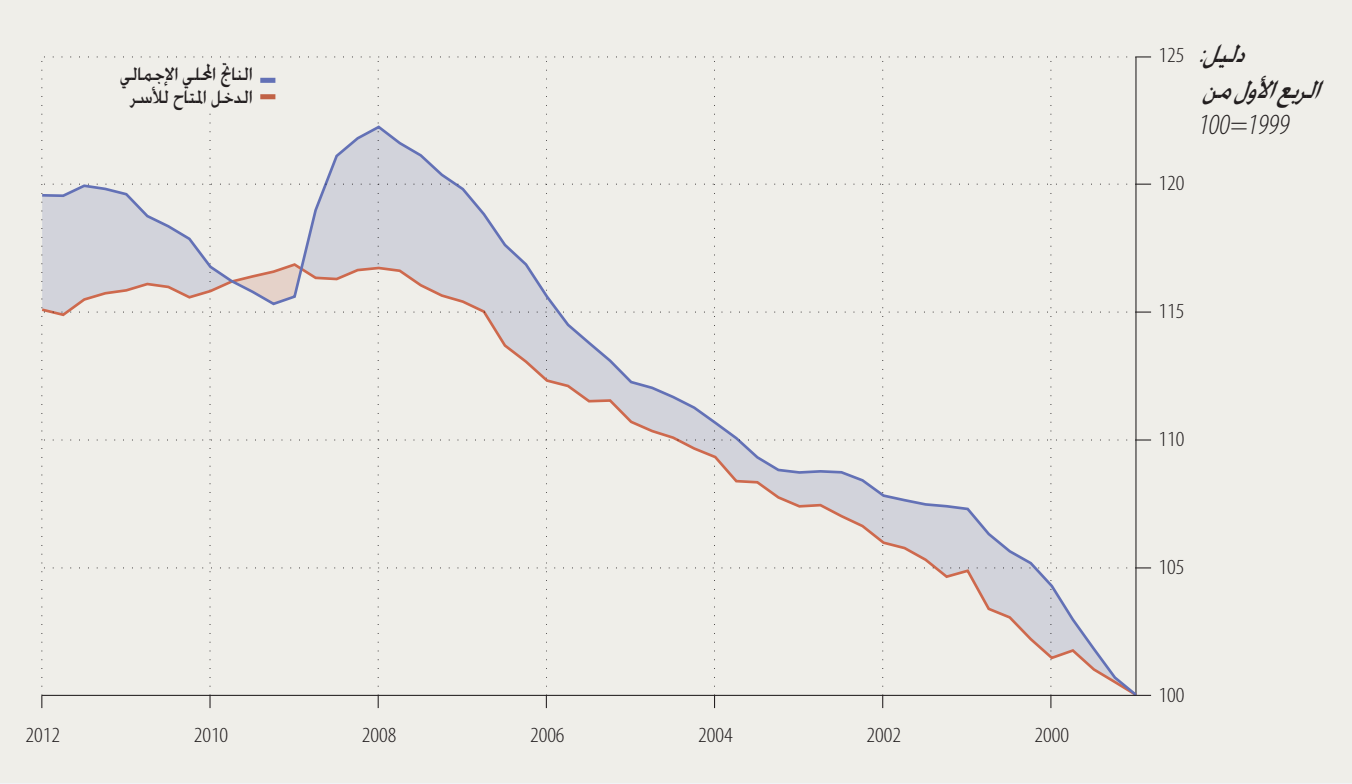

ملاحظة: يقاس دخل الأسر المتاح بالقيمة الحقيقية باستخدام معامل الانكماش للإنفاق النهائي على الاستهلاك للأسرة المعدل موسميًا. أما الناتج المحلي الإجمالي، فيقاس بالقيمة الحقيقية باستخدام معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: Atkinson 2013.

الوضع الصحي وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وضيق سبل العيش وتردي حالة المنزل الأسري، كما قد يتعرضون للإقصاء الاجتماعي.

وتُرصد بعض هذه الأوجه من الفقر ضمن مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد. ففي 104 من البلدان النامية، يعيش 1.2 مليار شخص على 1.25 دولار أو أقل في اليوم[18]. إلا أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في 91 بلدًا ناميًا يقارب 1.5 مليار استنادًا إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد[19]. وحسب هذا الدليل الذي استُخدم للمرة الأولى في *تقرير التنمية البشرية* لعام 2010 من أجل قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية أي الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، يعيش 2.2 مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد أو هم عرض للفقر (من أصل 10 مليار). ولا يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة الأشخاص المحرومين فحسب، بل يقيس

أيضًا عمق الحرمان في كل أسرة معيشية فقيرة، فيعطي صورة أكثر شمولية (الفصل 3).

والجدير بالذكر أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد غالبًا ما تكون أعلى من نسبة أولئك الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم. ففي كمبوديا، بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد 47 في المائة في عام 2010، بينما لم تتعد 19 في المائة نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم. لكن الوضع يختلف في البرازيل وإندونيسيا، حيث مستويات الفقر الناجم عن انخفاض الدخل أعلى. وفي حين سجلت بلدان عديدة انخفاضًا في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد والفقر الناجم عن انخفاض الدخل، اختلف معدل التقدّم بين بلد وآخر (الشكل 7.2). فقد تراجع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد بسرعة فاقت تراجع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر الناجم عن انخفاض الدخل في إندونيسيا، وكان الوضع معاكسًا في البيرو.

الشكل 7.2

سجلت بلدان عديدة انخفاضًا في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل في الفترة من 2005 إلى 2012، ولكن معدل التقدّم اختلف بين بلد وآخر

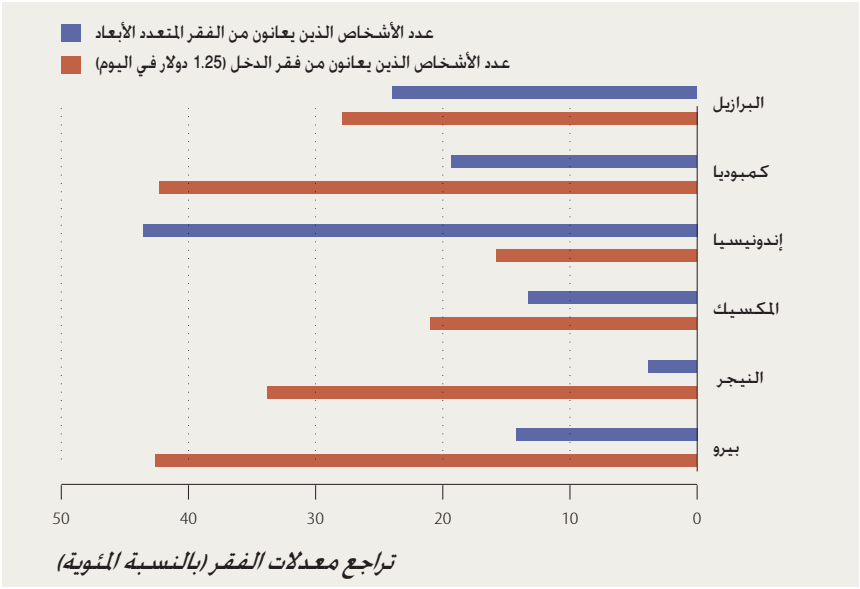

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

عدم استقرار في التشغيل وركود في الأجور

من المستبعد أن ينجح النمو الاقتصادي الذي لا يولّد ما يكفي من فرص العمل اللائق في تعزيز التنمية البشرية. وقد نبّه *تقرير التنمية البشرية* لعام 1993 إلى النمو الذي لا يولّد فرص العمل، أي عندما يرتفع الناتج من دون أن يترافق مع زيادة في فرص العمل[20]. ويبدو أن هذه القضية قد عادت إلى طليعة الأولويات

الجدول 4.2

التشغيل غير المستقر والعاملون الفقراء، 2010 و2012

	التشغيل غير المستقر[a] (بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)		العاملون الفقراء[b] (بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)	
	2010	2012	2010	2012
العالم	53.1	49.2	26.6	12.3
الاقتصادات المتقدّمة والاتحاد الأوروبي	11.2	10.1	..	..
دول أوروبية أخرى[c] ورابطة الدول المستقلة	23.8	19.7	5.0	1.7
شرق آسيا	58.4	48.9	31.2	5.6
جنوب آسيا والمحيط الهادئ	65.2	61.1	33.7	11.7
جنوب آسيا	81.3	76.9	43.9	24.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	35.8	31.5	7.8	3.5
الشرق الأوسط	33.5	27.0	1.4	1.8
شمال أفريقيا	42.1	41.4	9.5	6.4
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	81.8	77.2	56.7	40.1

a. مجموع العاملين لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة العاملين معهم.
b. العاملون الذين يعيشون في أسر تتقاضى أقل من 1.25 دولارًا في اليوم.
c. البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا.

المصدر: ILO 2013d.

في ظل ارتفاع معدلات البطالة بعد أزمة عام 2008. وقد أظهر تحليل شمل 65 بلدًا أن معدلات التشغيل في أكثر من ثلثي هذه البلدان لم تَعُد في أواخر عام 2012 إلى المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة. وفي بعض البلدان، مثل إسبانيا وآيرلندا، ارتفع معدل البطالة الطويلة الأمد ما لا يقل عن 20 نقطة مئوية في الفترة من 2007 إلى 2012[21]. وبات اليوم 200 مليون شخص يعانون من البطالة في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من النمو الكبير في الإنتاجية، بقيت الأجور في شبه ركود. فبين عامي 2000 و2011، اقتصرت زيادة الأجور الحقيقية على 5 في المائة فقط في الاقتصادات المتقدّمة و15 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما تراجعت الأجور في منطقة الشرق الأوسط. أما في آسيا، فقد ارتفعت الأجور بنسبة ملحوظة بلغت 94 في المائة. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة العمل من الدخل القومي الإجمالي في أنحاء مختلفة من العالم. ففي 16 بلدًا متقدّمًا تتوفر عنها البيانات، تراجع متوسط حصة العمل من حوالى 75 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في منتصف السبعينات إلى 65 في المائة تقريبًا في الأعوام التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية[22].

ولفرص العمل اللائق والمجزي أهمية بالغة في تحسين مستويات المعيشة. ومع التحسّن الذي أنجز مؤخرًا، لا يزال عدم استقرار التشغيل في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا يأسر حوالى 77 في المائة من مجموع القوى العاملة (الجدول 4.2). ولا يزال نصف العاملين في العالم معرضين لعدم استقرار التشغيل، عالقين في شرك الأعمال غير المضمونة والمتدنية الأجر. ويدل ارتفاع معدلات الفقر في صفوف العاملين إلى أن الدخل الذي يُجنى من العمل لا يزال أقل من المستوى المطلوب لضمان مقوّمات العيش اللائق. ومع التقدّم الملحوظ في بعض المناطق، لا يزال 40 في المائة من العاملين

الإطار 2.2

الاقتصاد الكلي والتقشف

خلال الأعوام التي سبقت الأزمة المالية العالمية، كانت المالية العامة في حالة جيدة نسبيًا في معظم البلدان المتقدّمة. فالعجز الحكومي كان آخذًا في التراجع، والدين إما مستقرًا أو في تراجع. لكنّ الانكماش الاقتصادي الذي حدث لاحقًا أطلق العنان لجملة من الضوابط التلقائية، مثل تعويضات البطالة، وفرض العمل بحوافز مالية ساهمت في رفع معدلات الإنفاق العام. وأخذت بعض الحكومات على عاتقها الديون الهائلة للقطاع الخاص، لا سيما المصارف التي كانت تواجه صعوبات. وتراجعت العائدات الضريبية خلال فترة التباطؤ. واجتمع ارتفاع الدين وتراجع الناتج المحلي الإجمالي معًا في اتجاه أدّى إلى زيادة حادة في العجز المالي وفي نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي نتيجة لعوامل عدة منها اعتماد سياسات مالية للوقاية من تقلّبات الدورة الاقتصادية، سارعت حكومات عديدة، لا سيما في أوروبا، إلى تركيز اهتمامها على إجراءات التقشف. وقد أدت برامج التقشف، إضافة إلى جملة من الإجراءات الأخرى، إلى تراجع حاد في الاستثمارات العامة في أوروبا. وبين عامي 2008 و2012، شهدت نسبة تكوّن رأس المال الإجمالي الثابت تراجعًا بلغ 65 في المائة في آيرلندا و60 في المائة في اليونان وإسبانيا، و40 في المائة في البرتغال، و24 في المائة في إيطاليا. وانخفضت الاستثمارات العامة في منطقة اليورو (17 بلدًا) من 251 مليار يورو في عام 2009 إلى 201 مليار يورو في عام 2012، أي ما يعادل تراجعًا إسميًا بنسبة 20 في المائة على أثر تراجع مستمر منذ السبعينات في حصة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤثر خفض الميزانية بدوره على تأمين الخدمات العامة. فبين عامي 2009 و2011، تراجع الإنفاق على الصحة في ثلث بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما فيها آيرلندا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، واليونان. ونتيجة لذلك، انخفض الإنفاق على برامج الوقاية، وتراجع توفر الخدمات الصحية، وارتفعت معدلات الإنفاق المباشر من الأموال الخاصة، وانخفضت الأجور في المستشفيات. وأدت الأزمة أيضًا إلى عكس مسار تعزيز الاستثمار في التعليم، فقام 15 بلدًا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخفض ميزانيات التعليم بين عامي 2011 و2012.

والتركيز المفرط على الإنفاق العام والديون يصرف الاهتمام عن مسألة أهم وأعمق، هي كيفية تحقيق النمو الشامل للجميع والمطّرد على المدى الطويل. فالتقشف يقود إلى دوامة مقفلة، حيث يؤدي خفض الإنفاق العام الداعم للنمو، مثل الاستثمارات التأسيسية والإنفاق الاجتماعي، إلى إضعاف القاعدة الضريبية وزيادة الحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، فتتفاقم مشكلة العجز المالي والدين، وتسفر عن المزيد من إجراءات التقشف. وهذا المسار التنازلي يقوّض التنمية البشرية في المستقبل، وقد يطيح بالمكاسب التي تحققت بالكثير من العناء، ويؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة التي تشكل بحد ذاتها عائقًا أمام النمو المطّرد، وتزيد من خطر وقوع الأزمات المالية والاقتصادية.

وتستأثر سياسات الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة في التنمية البشرية، إذ تؤثر على فرص العمل من حيث الكمية والنوعية، ومستوى الحماية الاجتماعية، وتأمين الخدمات العامة. وتظهر الوقائع يومًا بعد يوم أن سياسات الاقتصاد الكلي الحالية، لا سيما في البلدان المتقدّمة، تؤدي إلى تقلبات في الإنتاج وأسعار الصرف، كما تزيد من عدم المساواة، فتقوّض التنمية البشرية. والسبب في ذلك هو التركيز المفرط على تثبيت الأسعار وسوء التقدير في استخدام سياسات التقشف، ما يفاقم من مشاكل الدين العام والخاص ولا يساهم حقًا في تشجيع الانتعاش الاقتصادي. وقد حان الوقت لإعادة تقييم مسوّغات اعتماد تدابير التقشف وإعادة تركيز الجهود في السياسات على تعزيز الاستثمارات من أجل تحقيق النمو المطّرد الطويل الأمد.

المصدر: EC 2013a,b؛ Berg and Ostry 2011a؛ Kumhof and Rancière 2010؛ Karanikolos and others 2013؛ Nayyar 2012؛ OECD 2013c,e؛ Välilä and Mehrotra 2005.

في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى و24 في المائة في جنوب آسيا يعيشون في أسر لا تتجاوز حصة الفرد من أفرادها 1.25 دولار في اليوم.

ويزداد عدم الاستقرار في التشغيل في العديد من البلدان المتقدّمة على أثر تزايد عدد الأشخاص الذين يعملون بموجب عقود مؤقتة وبدوام عمل جزئي. كما أن ركود الأجور الحقيقية قد حال دون أي تحسن في مستويات المعيشة. ولا تزال أنماط التشغيل غير المستقر هي الغالبة في معظم البلدان النامية، حيث يشغل عدد قليل جدًا وظائف مقابل أجر في القطاع النظامي، بينما يزاول معظم السكان أعمالاً من غير أجر أو يعملون لحسابهم الخاص في مجالات كزراعة الكفاف والبيع المتجول، وهي أعمال معرضة للتأثر بالصدمات (الفصلان 3 و4). وتؤدي ظروف العمل السيّئة إلى نتائج تلحق الضرر بالاقتصاد، وتتسبب في فقدان الإمكانات المكتسبة (مثل المهارات والوضع الصحي)، وتقيّد الخيارات والحريات، وتزعزع استقرار الأفراد النفسي، وتثير الاستياء في المجتمع.

ولذلك، من الضروري وضع إطار للسياسات محوره الإنسان، تترافق ضمنه سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، والتدخلات في سوق العمل والحماية الاجتماعية. ويجب توجيه هذه السياسات نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، واستحداث فرص العمل المنتج واللائق، وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا الإنصاف والاستدامة. وفي ظل المشاكل الشائكة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، لا بد من اعتماد رؤية جديدة تسمح بانتقاء السياسات التي تتلاقى على المضي في التنمية البشرية وضمان استدامتها (الإطار 2.2).

المضي في التنمية البشرية وضمان استدامتها

كان موضوع الاستدامة ومقاييس تقييم التقدّم المستدام أو عدمه موضوع مناقشات موسّعة على مدى الأعوام الماضية. ففي عام 2012، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو رؤية موسّعة حول التقدّم المستدام، إذ اعتبر أنه يجب أن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على فرص الأفراد في الحياة.

فحماية البيئة هي بحدّ ذاتها مصلحة عامة، إلا أن أمارتيا سين وآخرين رأوا أن النهج المثمر هو في التركيز على استدامة الأفراد وخياراتهم[23]. فلطالما عوّل الإنسان على سخاء الطبيعة وقدرتها على الصمود. لكن الواضح اليوم أن المستقبل محفوف بمخاطر يتعرض لها الجميع. فتدهور البيئة وتغيّر المناخ من العوامل التي باتت تهدد الوجود البشري على المدى البعيد. ويقضي مبدأ التقدّم المستدام بضمان الخيارات والإمكانات لأجيال الحاضر من غير المساس بالخيارات والحريات المتاحة لأجيال المستقبل[24]. وفي حين يُمكن رصد الاستدامة من خلال الادخار الصافي المعدل والبصمة الإيكولوجية، لا تعكس هذه المقاييس الطبيعة المتغيّرة للخيارات المتاحة للأفراد. وإضافة إلى ما يتطلبه هذا النهج من تركيز على التنافس بين خيارات الحاضر وخيارات المستقبل، يؤكد ضرورة حماية مكاسب التنمية البشرية من الصدمات والشدائد.

وأشار *تقريرا التنمية البشرية* لعامي 2011 و2013 إلى أن الكوارث البيئية لا تتسبب فقط في إبطاء مسيرة التنمية البشرية بل قد تعوقها أحيانًا وتبدّد المكاسب المحققة. وقد يصبح تغيّر المناخ العائق الأكبر أمام أهداف التنمية المستدامة الطموحة وخطة التنمية لما بعد عام2015[25]. وتسلط المخاطر البيئية الضوء على المفاضلات المحتملة بين رفاه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل. ففي حال تخطى الاستهلاك في الحاضر قدرة هذا الكوكب على التحمّل، سيلحق أضرارًا جسيمة بخيارات أجيال الحاضر والمستقبل[26].

وموقع أي بلد أو مجتمع على مسار التنمية المستدامة هو رهن بموقعه إزاء الحدود القصوى المحلية والعالمية، أي إزاء الموارد المتاحة ضمن البلد، والموارد المتوفرة في العالم. فيمكن أن يكون معدل استهلاك البلد لأحد موارده الطبيعية معقولاً حسب الحدود المحلية، وذلك بفضل وفرة هذا المورد، إلا أن نصيب الفرد من الاستهلاك فيه قد يتخطى الحدود التي تفرضها وفرة المورد في العالم. وإذا تجاوز الاستهلاك الحدود القصوى المحلية والعالمية، تصبح آثاره مدمرة داخل الحدود المحلية وخارجها. وبالتالي من الأهمية بمكان السعي إلى تحقيق التوازن بين الحدود القصوى المحلية والعالمية.

ويمكن أن يكون مبدأ الالتزام بالجميع منطلقًا هامًا للإنصاف في استخدام الموارد البيئية وغيرها من الموارد بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال. ويعطي العلم فكرة عن الحدود القصوى العالمية المسموح بها لاستهلاك بعض الموارد بينما تُعنى العدالة الاجتماعية بالمساواة بين الجميع في حق الاستفادة من الموارد المتاحة لأجيال الحاضر. وبذلك يمكن تحديد البلدان التي تسلك مسارات غير مستدامة في التنمية، ولا سيما في بعض المؤشرات البيئية.

وصحيح أن العامل البيئي يُعتبر بعدًا أساسيًا يؤثر على خيارات أجيال الحاضر والمستقبل لكنه ليس بالوحيد. فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

تُحدث الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أثرًا بالغًا في حياة الأفراد وتطرح تحديًا كبيرًا أمام استدامة التنمية البشرية والمضي بها

الشكل 8.2

البصمة الإيكولوجية العالمية للاستهلاك أكبر من إجمالي القدرة البيولوجية

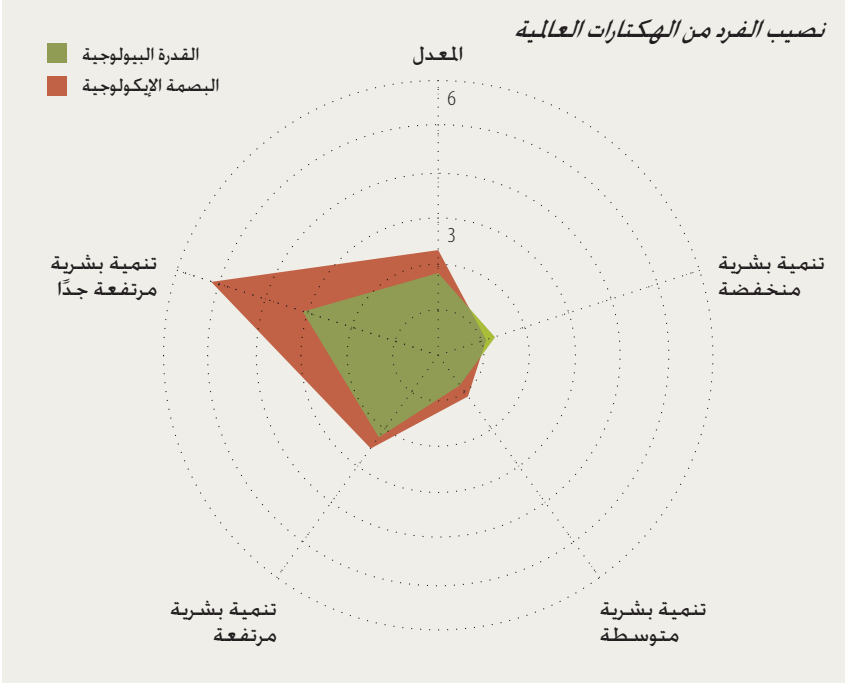

ملاحظة: تعود البيانات إلى عام 2010.

المصدر: Global Footprint Network 2014 وحسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

تساهم هي أيضًا إما في توسيع مدى الخيارات أو في تقييدها. ولكن وضع حدود قصوى معيّنة للاستدامة البيئية العالمية يتيح إجراء تقييمات موضوعية.

واليوم تتّبع بلدان عديدة، ولا سيما البلدان المصنفة ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، مسارات غير مستدامة في التنمية[27]. فمن أصل 140 بلدًا تتوفر عنها بيانات، تبلغ البصمة الإيكولوجية في 82 بلدًا حدودًا تتجاوز القدرة العالمية على التحمل. ونتيجة لذلك، يسجل نصيب الفرد من البصمة الإيكولوجية العالمية مستويات أعلى بكثير من الحدود القصوى للاستدامة العالمية. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 90 بلدًا من أصل 185 تتجاوز الحدود القصوى العالمية، وتخلّف هذه البلدان من الانبعاثات كميات كبيرة تجعل نصيب الفرد من الانبعاثات العالمية يقفز فوق الحدود العالمية للاستدامة. أما سحب المياه العذبة فتجاوز الحدود أيضًا في 49 بلدًا من أصل 172 تتوفر عنها بيانات. ويُلاحظ وجود علاقة تناسب بين الإنجازات التي حققتها البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والبصمات الإيكولوجية والانبعاثات غير المستدامة، في حين أن نمط استهلاك المياه لا يزال غير مستدام في البلدان النامية والبلدان المتقدّمة على السواء[28].

وفي الوقت الحالي، تُعتبر البصمة الإيكولوجية العالمية للاستهلاك أكبر من إجمالي القدرة البيولوجية أي قدرة الغلاف الحيوي على الوفاء باحتياجات البشر من استهلاك الموارد والتخلص من النفايات (الشكل 8.2). وتعاني مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا من عجز إيكولوجي حاد لأن بصمتها الإيكولوجية أكبر بكثير من القدرة البيولوجية المتوفرة.

والتنمية البشرية، إذ تعني توسيع خيارات أجيال الحاضر، من الأهمية بمكان أن تُعنى بخيارات أجيال المستقبل، ضمانًا للإنصاف بين الأجيال. فالتنمية البشرية لا تحقق على حساب أجيال المستقبل، بل من الضروري اتخاذ تدابير جريئة وفورية لصالح الاستدامة البيئية من أجل المضي في التنمية البشرية، وضمان استدامتها، وتجنب أي نتائج مدمّرة على المستويين المحلي والعالمي.

مخاطر عالمية على التنمية البشرية

تُحدث الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أثرًا بالغًا في حياة الأفراد وتطرح تحديًا كبيرًا أمام استدامة التنمية البشرية والمضي بها. فللتغيرات غير المتوقعة في ظروف الأسواق والبيئة والتصورات الاجتماعية تداعيات خطيرة، يُحتمل أن تزعزع الاستقرار، فتقيّد خيارات الأفراد والأسر في الحاضر والمستقبل، وتعوق التقدّم في المجتمعات. والتقلبات الحادة في الأسعار وعدم استقرار النشاط الاقتصادي، كما كانت الحال في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عامي 2007 و2008 والتقلبات المتسارعة في أسعار السلع الأساسية منذ عام 2007، تؤدي إلى مخاطر تهدد سبل عيش الأفراد والتماسك الاجتماعي، وتخلق جوًا من عدم اليقين قد يعطل عملية صنع القرار ويثني عن المخاطرة.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدت أسعار الأصول المالية، وأسعار السلع الأساسية، وتدفقات رأس المال تقلبات حادة[29]. وعصفت حالة من الاضطراب السياسي والاجتماعي بالمنطقة الممتدة من شمال أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، لم توفّر حتى البلدان التي كانت تنعم بمستويات معيشية جيدة أو تشهد تحسنًا سريعًا. ويتوقف التقرير في الأجزاء المتبقية من هذا الفصل عند أربعة عوامل عالمية مترابطة قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر وتقويض التقدّم في التنمية البشرية، وهي انعدام الاستقرار المالي، وتقلبات أسعار السلع الغذائية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، مع العلم أن هذا الفصل لا يتسع لإعطاء صورة مفصلة وشاملة عن هذه المواضيع.

قياس التقدّم البشري

مذهلة هي الإنجازات التي تحققت خلال حقبة الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأمثلة على ذلك انخفاض عدد الأطفال الذين يموتون سنويًا إلى النصف تقريبًا إذ تراجع من أكثر من 12.4 مليون إلى 6.6 مليون. وما تحقق، وإن كان لا يزال بعيدًا عن غاية الخفض إلى الثلثين ضمن الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، يُعتبر إنجازًا عظيمًا للبشرية.

ومع اقتراب موعد انقضاء المهلة المحدّدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، بدأت الأوساط المعنية بدراسة مجموعة جديدة من الأهداف العالمية وكيفية البناء على ما أحرز من تقدّم حتى الآن. وقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة فريقًا رفيع المستوى يُعنى بالموضوع، ومن الأولويات التي سلط هذا الفريق الضوء عليها قضية "ثورة البيانات". ويرى هذا الفريق أن منظمات التنمية وحكومات البلدان النامية تحتاج إلى بيانات أكثر وفرة وجودة لتتمكن من الإسراع في التقدّم.

وقلة من الناس يؤمنون بإمكانات البيانات بالقدر الذي أؤمن به. وقد تناولت في الخطاب السنوي لمؤسسة بيل وميليندا غيتس في عام 2012 أهمية عملية القياس. وحسب خبرتي، لا شك في أن الشعار القائل بأن "ما يمكن قياسه يمكن تنفيذه" صحيح تمامًا. فمجرد تتبع المؤشرات الرئيسية يزيد من فرص تحقيق تغييرات إيجابية في هذه المؤشرات. ويتيح تحليل الإحصاءات المتعلقة بالتنمية استقاء الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتحسين النتائج مع الوقت. وما شهدته النظم الصحية المجتمعية مؤخرًا من توسّع وتحسّن في البلدان النامية هو حصيلة الأدلة التي تؤكد جودة النتائج التي يحققها العاملون في الميدان.

ومتى تم التوافق حول أهمية البيانات والحاجة إلى ثورة بيانات، تكون الخطوة الثانية في الاستفاضة في النقاش حول محتوى هذه الثورة.

وتقوم إحدى الأولويات على ترشيد عمليات جمع البيانات بشكلها الحالي. ففي الوقت الراهن، لا يزال تأمين البيانات مجتزأ، وكثيرًا ما تكرر جهات مختلفة عمل بعضها البعض، فتجري الحسابات نفسها مرات عدة، مهملةً بذلك تجميع إحصاءات مجدية في مجالات أخرى. والحل ليس في جمع كل تفصيل يقع في متناولنا عن التنمية الاقتصادية والبشرية، فهذه عملية مرتفعة الكلفة، وقد توصل إلى طريق مسدود. بل نحن بحاجة إلى آلية تنسيق تتفق بموجبها الأوساط الإنمائية والبلدان النامية نفسها على قائمة محددة بالمؤشرات التي تستحق القياس الدقيق.

ومن الأولويات أيضًا الاستثمار في قدرة البلدان النامية على جمع البيانات على المدى الطويل. فبيانات التنمية لا يكون لها أي قيمة ما لم يستخدمها صانعو السياسات داخل كل بلد. ولا يُقصد بثورة البيانات ضخ مبالغ ضخمة من الأموال من أجل جمع كميات ضخمة من البيانات في نقطة زمنية محددة، مع بدء العمل بالمجموعة الجديدة من الأهداف العالمية. بل المقصود بهذه الثورة هو مساعدة البلدان في توظيف وتدريب المزيد من الخبراء، والاستثمار في أنظمتها المحلية كي ترصد البيانات التي تهمها. ويتطلب ذلك إيلاء اهتمام خاص لدور التكنولوجيا الرقمية في تحسين عملية جمع البيانات في البلدان حيث باتت التقنيات المستخدمة قديمة جدًا. فاستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع مثلاً، بدلاً من شريط القياس والبوصلة لتقييم المحاصيل الزراعية، يسرّع وتيرة العمل أكثر من عشرة أضعاف.

أما الأولوية الثالثة فتقضي بالحرص على أن تكون البيانات الخاصة بالتنمية البشرية متوفرة على نطاق واسع وأن تشكل أداة لتعزيز المساءلة ولتوجيه السياسات العامة. هذا يعني تمكين المواطنين، والمجتمع المدني، والجهات المانحة، ورواد الأعمال، والبرلمانيين من النفاذ إلى كامل البيانات الحكومية أيًا كان محتواها. وهذا يعني أيضًا الحرص على استخدام الخبراء للبيانات المتاحة من أجل اتخاذ قرارات صائبة على صعيد السياسات.

ومن فوائد ثورة البيانات تأثيرها على جميع الأولويات الإنمائية والصحية على المستوى العالمي. فمع تحسن نوعية البيانات، سيتحسن أداء البلدان في العمل على تحقيق الأهداف التي تحددها، أكانت في إنقاذ حياة الأطفال أو زيادة المحاصيل الزراعية، أو تمكين المرأة. وفي النهاية، لا بد من القول إن تحسين نوعية البيانات يعني تحسنًا في نوعية حياة المليارات من الأفراد.

الشكل 9.2

بعد تحرير تدفقات رأس المال وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، باتت الأزمات المصرفية تتكرر وتتعاقب

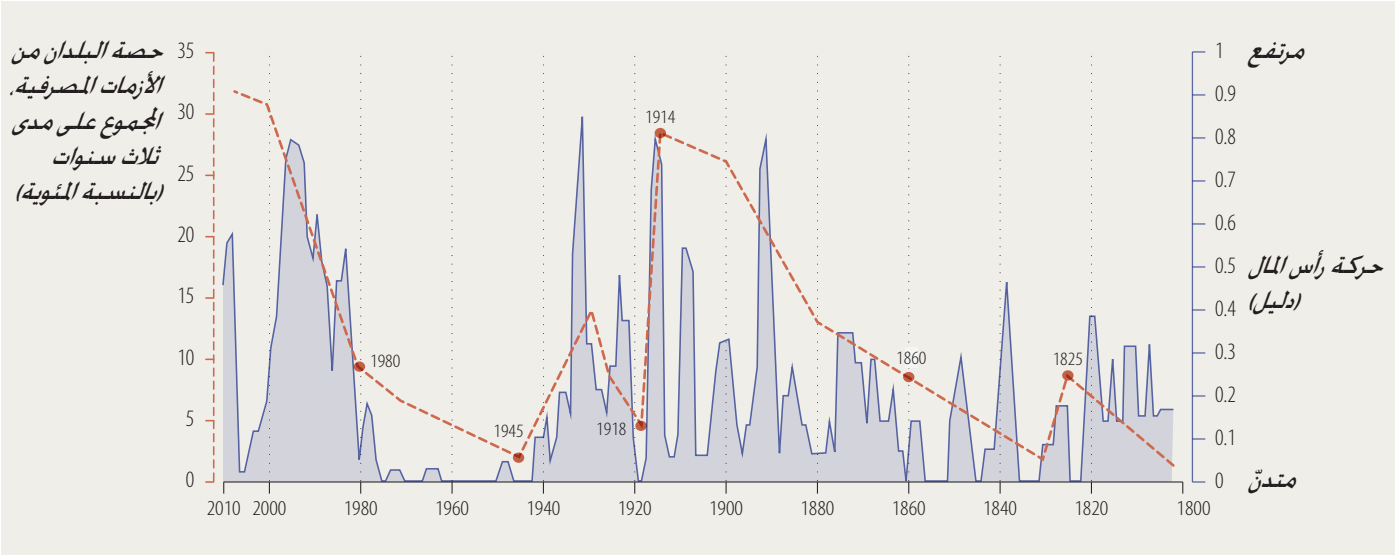

المصدر: Reinhart 2012.

انعدام الاستقرار المالي

خلال العقود القليلة الماضية، واجه العالم أزمات مالية عميقة ومتكررة أكثر من ذي قبل، وقد امتدت آثار هذه الأزمات بسرعة كبيرة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ما أشاع جوًا من عدم اليقين، وأثّر على سبل العيش، وزعزع الاستقرار الاجتماعي. وخلال الأزمة الأخيرة، ازداد عدد العاطلين عن العمل في مختلف أنحاء العالم بحوالى 30 مليون شخص بين عامي 2007 و2009، مع الإشارة إلى أن معدلات البطالة الحالية لا تزال أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة[30]. ويمكن للصدمات الاقتصادية أن تترك آثارًا سلبية طويلة الأمد، لا سيما في حال أغرقت العالم في دوامة من التنمية البشرية المنخفضة والنزاعات[31]. فكثيرًا ما تخلف الكوارث الطبيعية والصدمات السياسية، مثل فترات الجفاف وحالات الانقلاب على الحكم، نتائج تضرّ بالتنمية البشرية. إلا أن الأزمات المالية، مثل الأزمات المصرفية، هي من الأسباب الأكثر شيوعًا لتراجع دليل التنمية البشرية[32]. ويبدو أن عدد البلدان التي تعاني من أزمات مصرفية يرتفع في الفترات التي تشهد زيادة في حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي. ففي الفترة من 1950 إلى 1980، حين كانت الرقابة المفروضة على رؤوس الأموال ممارسة شائعة، لم تعان من الأزمات المصرفية سوى قلة قليلة من البلدان. وبعد تحرير تدفقات رأس المال وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، باتت الأزمات المصرفية تتكرر وتتعاقب (الشكل 9.2)[33]. ومن الأمثلة على انتشار وباء انعدام الاستقرار، الأزمة المصرفية التي أصابت دول الشمال في أوائل التسعينيات، والأزمة المالية في آسيا في عام 1997، والأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وصحيح أن البلدان الأشد فقرًا بقيت بمنأى عن التداعيات المباشرة للصدمة المالية عند نشأتها، نتيجة لعدم ارتباطها الشديد بأسواق رأس المال العالمية، إلا أنها تأثرت بشدة بالتداعيات التي انتقلت عبر القنوات الثانوية، مثل تراجع الطلب الخارجي على صادرات هذه البلدان وتدني الاستثمارات الأجنبية. ولا تملك البلدان النامية عادة قدرة البلدان المتقدّمة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الكبيرة وتستغرق وقتًا أطول للتعافي من الأزمات. والبلدان الأشد فقرًا هي عادة أكثر تعرضًا لتقلّب نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء ما جرى في الأعوام الأخيرة، وهي تمضي فترة أطول في الانكماش الحاد. ومن أسباب ذلك عدم التنوّع في تركيبة الاقتصاد وضيق حيّز السياسات فيها[34].

وكثيرًا ما تتسبب الأزمات الاقتصادية بالبطالة والضائقة المالية، إلا أن الطفرة الاقتصادية تؤدي إلى عدم المساواة، ما قد يساهم في اندلاع أزمة جديدة[35]. ويمكن أن يكون عامل عدم المساواة سببًا ونتيجة لانعدام استقرار الاقتصاد الكلي في آن[36]. وتوزيع

الشكل 10.2

أسعار المواد الغذائية تشهد تقلبات حادة غير متوقعة منذ عام 2007

المصدر: FAO 2013.

مساهمة خاصة *البروفيسور م.س. سوامينتان*

بلوغ هدف القضاء على الجوع

يشمل هدف القضاء على الجوع الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2012 وقف هدر الأغذية وتحقيق نظام غذائي مستدام بالكامل. ما السبيل إلى تحقيق ذلك؟ فلنتوقف عند قضية الهند.

قبل سبعين عامًا، شهدت شبه القارة الهندية مجاعة كاسحة في منطقة البنغال أودت بحياة ثلاثة ملايين شخص من أطفال ونساء ورجال. وكان عدد سكان الهند حينئذ 300 مليون نسمة، وقد تجاوز اليوم 1.2 مليار نسمة. وفي عام 2013، مرت الهند بمرحلة انتقالية تاريخية من حالة الجوع في عام 1943 إلى التزام قانوني يقضي بتأمين الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية لأكثر من 75 في المائة من السكان من الأغذية المنتجة محليًا، وذلك بكلفة منخفضة جدًا. ويكمن التحدي حاليًا في الاستمرار بالالتزام بضمان الحق في الطعام في حقبة تشهد تغيّرًا مناخيًا ترافقه تقلّبات في درجات الحرارة ومعدّلات الأمطار ومستويات مياه البحر.

وتظهر تجربة الهند أن بلوغ الهدف ممكن باعتماد استراتيجية من ستة مسارات هي:

- إيلاء الاهتمام اللازم لتحسين صحة التربة وتحويل الأراضي الجيدة النوعية للأنشطة الزراعية.
- تجميع مياه الأمطار، وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية، والاستخدام المتزامن للمياه الجوفية والمياه السطحية والمياه العادمة المعالجة ومياه البحر. فمياه البحر تشكل 97 في المائة من الموارد المائية في العالم، وبات من الممكن تطوير نظم الزراعة المروية بمياه البحر، بما في ذلك النباتات الملحية وتربية الأحياء المائية.
- نشر التكنولوجيات ذات الكفاءة وعناصر الإنتاج اللازمة.
- منح قروض بأسعار فائدة منخفضة وتوفير تأمين فعال للأفراد والجماعات.
- التسويق الآمن المدر للأرباح.
- إفساح المجال للمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة للاستفادة من وفورات الحجم من خلال التعاونيات، وفرق المساعدة الذاتية، وشركات الإنتاج والزراعة التعاقدية.

ويمكن إيجاد حلول زراعية لمشاكل التغذية من خلال المزاوجة العلمية بين التغذية والزراعة. ولتحقيق الأمن الغذائي، لا بد من إيلاء الاهتمام لقضايا سوء التغذية، والحرمان من السعرات الحرارية، والنقص في البروتينات، والجوع المستتر الناجم عن افتقار النظام الغذائي إلى المغذيات الدقيقة مثل الحديد، واليود، والزنك، والفيتامين أ، والفيتامين ب 12. ويمكن الحد من النقص في البروتينات من خلال تعزيز إنتاج واستهلاك البقول والحليب والبيض. أما النقص في المغذيات الدقيقة فيعالج من خلال الترويج للمحاصيل المدعمة بيولوجيًا. في الواقع، لقد أصبحت الأنواع الغنية بالمغذيات الدقيقة متوفرة في محاصيل عدة مثل الأرُز، والفاصوليا، والقمح. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد حددت سنة 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية، وبالتالي يتوجب على البلدان النامية بذل الجهود من أجل تحويل كل مزرعة أسرية إلى مزرعة مدعمة بيولوجيًا. وعلينا كذلك أن نسعى إلى تدريب امرأة واحدة ورجل واحد في كل بلدة على الإلمام بموضوع التغذية ليصبحا جزءًا من حملة مكافحة الجوع في المجتمعات المحلية.

ويجب معالجة مسائل مثل مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية الأولية، والإلمام بموضوع التغذية من أجل تحقيق الأمن الغذائي للجميع. ومن أفضل الطرق للتخلص من الفقر وسوء التغذية منح الأولوية لمساعدة الأسر التي تملك مزارع صغيرة على رفع إنتاجيتها وزيادة أرباحها. ويتضمن قانون الأمن الغذائي في الهند بعض الخصائص المثيرة للاهتمام والجديرة بالتكرار، ومن بينها اعتماد نهج دورة الحياة مع إيلاء أهمية خاصة إلى الأيام الألف الأولى من حياة الطفل، وتخصيص المواد الغذائية المدعومة للمرأة المسنة في الأسرة. ويقر هذا القانون بالدور الأساسي للمرأة في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة.

وفي معظم البلدان النامية، يُعتبر أمن سبل العيش لأكثر من 50 في المائة من السكان رهنًا بالمحاصيل وتربية الحيوانات الداجنة، ومصائد الأسماك الداخلية والبحرية، والغابات، والزراعة الحرجية، والمعالجة الزراعية، والأعمال التجارية الزراعية. وفي ظل هذه الظروف، وفي حال تعرضت الزراعة لأي نكسة، لا يمكن لأي قطاع آخر أن يصمد. وتشير الاتجاهات الأخيرة لأسعار الأغذية إلى أن المستقبل ملك البلدان الغنية بالحبوب وليس البلدان المدججة بالأسلحة.

الدخل على نحو أكثر تكافؤًا يعزز النمو الاقتصادي ويحقق المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالواقع أن تراجع عدم المساواة في الدخل يرتبط بإطالة فترات النمو، وبتحسن الاستدامة الاقتصادية[37].

تقلبات أسعار السلع الغذائية

باتت تقلبات أسعار السلع الغذائية مصدر خطر على الأمن الغذائي، وكذلك على التنمية البشرية. فأسعار المنتجات الزراعية متقلّبة بطبيعتها، إلا أن أسعار المواد الغذائية تشهد تقلبات حادة وغير متوقعة منذ عام 2007 (الشكل 10.2)[38]. وعندما ترتفع أسعار المواد الغذائية وتتقلّب، يمكن أن تترك آثارًا طويلة الأمد على الحالة النفسية والجسدية للأفراد، إذ تجد الأسر الفقيرة نفسها مضطرة لاستهلاك مواد غذائية أقل كلفة، ولكن أقل فائدة من الناحية الغذائية، ولتقليص حجم الوجبات لا بل التخلي عنها أحيانًا. وقد يضطرون كذلك للعمل لساعات أطول أو الاستغناء عن الإنفاق على الصحة أو التعليم. وارتفاع الأسعار يعود بالفائدة على منتجي السلع الغذائية والبلدان المصدرة للمواد الغذائية، لكنه يلحق ضررًا بالمستهلكين من الفقراء. وحالة عدم اليقين التي تحيط بالأسعار تؤثر سلبًا أيضًا على التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة.

في الفترة من 1960 إلى 1990، تراجعت أسعار المواد الغذائية بعد أن أدى التقدّم التكنولوجي إلى نمو المحاصيل الزراعية بسرعة تفوق سرعة نمو الطلب. لكن هذه الأسعار يرجح أن تبقى في حالة من الارتفاع والتقلب في المستقبل القريب. ومن البديهي التساؤل عن هذا الاتجاه. فالواقع أن تزايد عدد السكان وارتفاع المداخيل في الاقتصادات الناشئة والنامية يؤديان إلى ارتفاع الطلب إلى مستويات غير مسبوقة، وضمنه الطلب المتنامي على الوقود الأحيائي. وفي المقابل، تخضع القدرة على تلبية الطلب لقيود بفعل تآكل التربة، وتغيّر المناخ، وتدني الاستثمارات في القطاع

الشكل 11.2

تسجيل 82 كارثة طبيعية في الفترة من 1901 إلى 1910 وأكثر من 4,000 في الفترة من 2003 إلى 2012

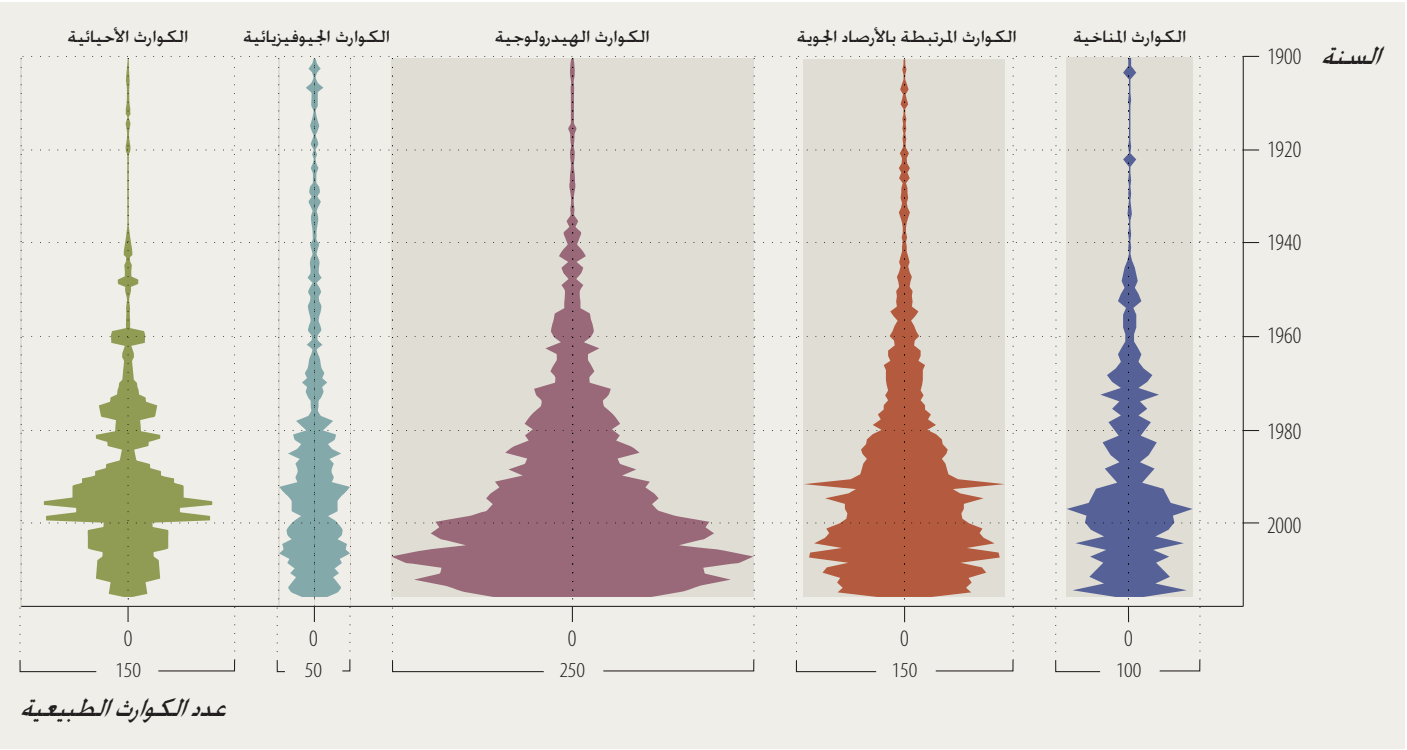

ملاحظة: من الكوارث الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وموجات الجفاف (الكوارث المناخية)، والعواصف (الكوارث المرتبطة بالأرصاد الجوية)، والفياضانات (الكوارث الهيدرولوجية)، والهزات الأرضية (الكوارث الجيوفيزيائية) والأوبئة (الكوارث الأحيائية).
المصدر: CRED 2013.

الزراعي لا سيما إهمال الأبحاث وخدمات الإرشاد. ومن الأرجح أن تبقى الأسعار أكثر تقلبًا نتيجة لتكرار الظواهر المناخية الشديدة، وإخضاع سوق السلع الأساسية للقواعد المالية، وتقلبات أسعار الصرف.

الكوارث الطبيعية

تلحق الكوارث البيئية التي باتت أكثر حدة وتواترًا خسائر كبيرة في الأرواح وأضرارًا فادحة في سبل العيش، والبنى التحتية المادية والنظم الإيكولوجية الضعيفة. فهي قادرة على تقويض الإمكانات البشرية وتهديد التنمية البشرية في البلدان كافة، لا سيما الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا[39]. ويتيح عادةً ارتفاع الدخل وتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي مزيدًا من القدرة على تحمّل الخسائر وبناء المنعة. وقد تواجه فئات مثل النساء، وذوي الإعاقة، والأقليات العرقية والإثنية عوائق قد تحد من قدرتها على التعافي من الكوارث، وذلك نتيجة لقلة الأصول المتوفرة للأفراد من هذه الفئات وعدم حصولها على الدعم بالتساوي مع سائر شرائح المجتمع[40]. والأطفال والنساء والمسنون هم من أكثر الفئات ضعفًا[41].

وتزداد الكوارث الطبيعية في الحدة والوتيرة. فقد شهد العالم 82 كارثة طبيعية في الفترة من 1901 إلى 1910، وشهد أكثر من 4,000 كارثة في الفترة من 2003 إلى 2012. وحتى لو سلمنا جدلاً بأن تقنيات الرصد قد تحسنت، تبقى هذه الزيادة هائلة. وما يثير القلق هو ارتفاع وتيرة الكوارث الهيدرولوجية وتلك المرتبطة بالأرصاد الجوية (الشكل 11.2). وصحيح أن عدد الوفيات على أثر الكوارث الطبيعية في تراجع إلا أن عدد المتضررين منها في تزايد.

ومع تغيّر المناخ تزداد الأحداث المناخية الشديدة حدةً وكثافة، من موجات الحر، والفياضانات، والجفاف والأمطار الغزيرة. ويترتب على هذه الأحداث تكاليف اجتماعية واقتصادية مرتفعة جدًا. وتثبت أدلّة علمية مسؤولية البشر عن ارتفاع درجة حرارة الجو، وارتفاع مستويات سطح البحر، وبعض الأحداث المناخية الشديدة[42]. وينذر الاحترار العالمي باحتمال وقوع خسائر جسيمة، وواسعة النطاق، ولا يمكن التعويض عنها[43]. ولذلك قد يكون من الممكن تجنّب بعض من هذه الأحداث المناخية الشديدة، أو التخفيف من حدة آثارها على الأقل. ويطرح تغيّر المناخ والتدهور البيئي

الشكل 12.2

النزاعات المسلحة في العالم هي في معظمها نزاعات داخلية وبين جماعات وليس بين دول

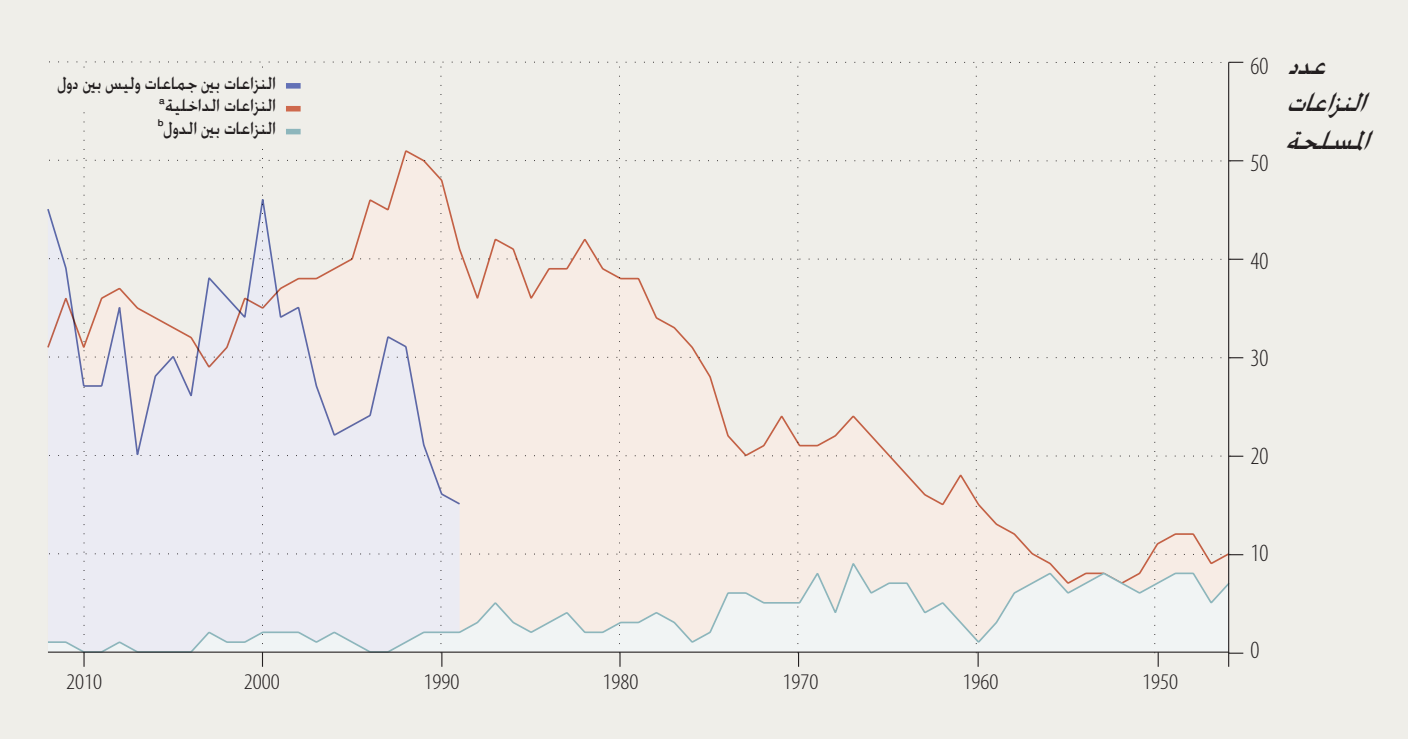

a. تشمل النزاعات الداخلية التي تتخذ بعدًا دوليًا.
b. تشمل النزاعات بين أطراف من خارج الدولة.
المصدر: UCDP and PRIO 2013; UCDP 2013.

مخاطر كبيرة على التنمية البشرية. ومن الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من التعرض لهذه المخاطر، بما في ذلك التوصل إلى إجماع عالمي حول مفاوضات تغيّر المناخ في سبيل المضي في التنمية البشرية وتحقيق استدامتها.

النزاعات المسلّحة

يتكبد الأفراد، والمجتمعات، والبلدان تكاليف باهظة جراء النزاعات المسلحة. فإلى جانب الخسائر في الأرواح، تلحق النزاعات المسلحة خسائر فادحة بسبل العيش، كما تؤدي إلى حالة من انعدام الأمن، وتعطّلُ الخدمات الاجتماعية وعمل الأسواق والمؤسسات. ويمكن للنزاعات أيضًا أن تتسبب في نزوح عدد كبير من السكان. ففي أواخر عام 2012، قارب عدد النازحين قسرًا بسبب النزاعات أو الاضطهادات 45 مليون شخص، وهو العدد الأكبر منذ 18 عامًا، علمًا أن 15.4 مليون منهم هم من اللاجئين[44]. ويعاني النازحون الذين يخسرون وظائفهم وممتلكاتهم والشبكات الاجتماعية التي ينتمون إليها من التعرض لمزيد من العنف، والأمراض، والفقر، والكوارث الطبيعية، وتضعف قدرتهم على مواجهة الشدائد.

ومعظم النزاعات المسلحة الدائرة في العالم هي نزاعات داخلية أو نزاعات متزايدة بين جماعات وليس بين دول (الشكل 12.2)[45]. ومع تراجع عدد النزاعات الداخلية عمومًا، يزداد عدد النزاعات الداخلية التي تتخذ بعدًا دوليًا. أما النزاعات بين الدول، فقد شهدت تراجعًا بعد انتهاء الحروب الاستعمارية والحرب الباردة. وتقع النزاعات المسلحة لأسباب مختلفة، وفي ظروف مختلفة. إلا أن النقص في التنمية، والمظالم المتمادية، بما في ذلك بقايا النزاعات السابقة، وريع الموارد الطبيعية، هي من العوامل التي تغذي النزاعات المسلحة.

وتفاقمت الاضطرابات المدنية بفعل تصوّر يرى في عملية صنع السياسات عملية لا تعطي الأولوية لاحتياجات الناس ولا تصغي إلى أصواتهم. وهذا التصوّر يجب اعتباره بمثابة دعوة صريحة إلى تحسين مقوّمات الحكم. ويفترض ذلك تعزيز المساءلة واستجابة الحكومات لشواغل الناس، ويستلزم تحولات عميقة لا تقتصر على تغيير الحكومات، مثلما اتضح من الربيع العربي، بل تشمل انفتاح المجال السياسي وإتاحة

راجندرا باتشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ

التعامل مع تغيّر المناخ

يتطلب بناء المنعة ودرء المخاطر معالجة آثار تغيّر المناخ التي قد تزداد خطورة في حال التأخر في اتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو في حال لم تكن الإجراءات المتخذة بالفعالية الكافية. ويشير التقرير الذي أعدّه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ في إطار تقرير التقييم الخامس إلى أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت ارتفاعًا تدريجيًا في درجة الحرارة على سطح الأرض، لم يسبقه ارتفاع مماثل في العقود السابقة منذ عام 1850. ففي القطب الشمالي، يرجح أن تكون الفترة من 1983 إلى 2012 الأعوام الثلاثين الأشد حرًا خلال 1,400 عام مضت.

وارتفعت مستويات سطح البحر منذ أواسط القرن التاسع عشر بوتيرة أعلى من المتوسط الذي كان سائدًا خلال الألفيتين الماضيتين. ففي الفترة من 1901 إلى 2010، شهد المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر زيادة قدرها 0.19 مترًا. وتشير التوقعات إلى أن مستوى سطح البحر سيشهد ارتفاعًا يتراوح بين 0.52 و0.98 مترًا بحلول عام 2100، وذلك حسب سيناريو ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الحد الأقصى، وبين 0.58 و2.03 مترًا بحلول عام 2200. وسيكون ذلك اختبارًا قاسيًا لمنعة المجتمعات وقدرتها على التكيّف في المناطق الساحلية المنبسطة والدول الجزرية الصغيرة. ومن المرجح أيضًا أن يساهم ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر في تصاعد موجات المد الساحلي والمياه العليا.

وستزداد موجات الحر واللهيب من حيث المدة، والوتيرة والشدة في الجزء الأكبر من اليابسة. واستنادًا إلى سيناريوهات الانبعاثات، يرجح أن يتكرر اليوم الأشد حرًا على الإطلاق من يوم واحد كل 20 عامًا إلى يوم واحد كل عامين في أواخر القرن الحادي والعشرين في معظم المناطق. أما فيما يتعلق بوتيرة التساقطات الغزيرة أو نسبة إجمالي الأمطار المتساقطة من التساقطات الغزيرة، فستزداد خلال القرن الحادي والعشرين في مناطق عدة من العالم. ومن الأرجح أن يكون المحيط المتجمد الشمالي شبه خالٍ من الجليد في شهر أيلول/سبتمبر قبل منتصف هذا القرن حسب سيناريو ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الحد الأقصى. ومن المتوقع أن يبلغ ارتفاع درجات الحرارة، نسبة إلى ما كانت عليه في الفترة من 1986 إلى 2005، ما بين 2.6 و4.8 درجة مئوية في الفترة من 2081 إلى 2100.

وستحصل بعض التغيّرات المناخية بشكل مفاجئ لدرجة أن الوقت المتاح للتأقلم معها لن يكون كافيًا. فقسم كبير من التغيّرات المناخية الناشئة من الأنشطة البشرية، لا سيما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، سيدوم طويلاً على مدى مئات أو آلاف السنين. وحسب السيناريو المعتمد، ستبقى نسبة 15 إلى 40 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لأكثر من 1,000 عام. ومن شبه المؤكد نظريًا أن يستمر الارتفاع في متوسط مستوى سطح البحر إلى ما بعد عام 2100، علمًا أن ارتفاع سطح البحر الناجم عن التمدد الحراري سيستمر لقرون عدة. ومن شأن الخسارة المستمرة في حجم كتلة الغطاء الجليدي أن تتسبب بارتفاع أكبر في مستويات سطح البحر وقد يتعذر تعويض بعض الخسائر. ومن شبه المؤكد أن الاحترار المتواصل الذي يتخطى بعض الحدود قد يؤدي إلى الخسارة شبه الكاملة لكتلة الغطاء الجليدي في غرينلاند خلال فترة 1,000 عام أو أكثر، ما سيتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر بمتوسط عالمي يصل إلى سبعة أمتار. وتشير التقديرات الحالية إلى أن الحدود تتراوح بين أكثر من درجة مئوية واحدة تقريبًا وأقل من حوالى 4 درجات مئوية. وأوضح تقرير التقييم الرابع استنادًا إلى التقرير الخاص حول سيناريوهات الانبعاثات، أن عدد سكان المناطق الساحلية سيرتفع من 1.2 مليار نسمة في عام 1990 إلى ما بين 1.8 و5.2 مليار نسمة بحلول عام 2080، وذلك حسب الافتراضات المتعلقة بالهجرة. ومع الزيادة في عدد سكان العالم، يحتمل أن يزداد عدد السكان المعرضين للتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر.

وتُعتبر الأنشطة التي تتراوح بين اتخاذ خطوات إضافية وإجراء تغييرات مفصلية أساسية ضرورة قصوى للحد من المخاطر الناجمة عن الأحداث المناخية الشديدة. فبالإمكان تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث واعتماد نهج التكيّف. ومن الشروط الواجب توفرها في سبيل تحقيق الاستدامة في إطار تغيّر المناخ، معالجة الأسباب الكامنة وراء المخاطر، بما في ذلك عدم المساواة الهيكلي الذي يولد الفقر ويؤدي إلى استمراره ويقيّد الوصول إلى الموارد.

ومن الإجراءات الأكثر فعالية للتكيّف والحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث تلك التي تتيح تحقيق المكاسب على صعيد التنمية البشرية في المدى القريب، فضلاً عن الحد من المخاطر على المدى البعيد. وتتوفّر نهج ومسارات عدة تؤدي إلى الاستدامة والمنعة في المستقبل. إلا أن حدود المنعة تظهر عند تجاوز الحدود التي تفرضها النظم الاجتماعية والطبيعية، فيصبح التكيّف محفوفًا بالتحديات. ويجب على المجتمع الدولي التنبه إلى أن الحد من المخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ لا يكون بالتخفيف من آثار تغيّر المناخ فحسب، ولا بالتكيّف معها. فتدابير تخفيف الآثار والتكيّف معها يجب أن تكون متكاملة، وأن تسهم معًا في الحد من المخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ.

القدرة على التغيير. ومن الأرجح أن تستمر التوترات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، الناجمة عن تفاقم عدم المساواة والنقص في الفرص الاقتصادية، في تأجيج الاضطرابات المدنية[46].

ويمكن للعديد من العوامل العالمية أن تؤجج النزاعات وتزيد من المخاطر مثل الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والأسواق الدولية المعنية بالمنتجات العسكرية والخدمات الأمنية، فضلاً عن تفشي التطرف. ومن الضروري معالجة مصادر الضعف هذه من أجل بناء السلام وتحصين التنمية البشرية[47].

ولطالما اكتنف العالم الغموض وعدم القدرة على التوقع، ولكن الواقع أن ارتفاع وتيرة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية وحدتها بات يهدد التنمية البشرية. ومن الضروري اعتماد سياسات وطنية ودولية حازمة للحد من المخاطر التي تواجه الأفراد والمجتمعات والبلدان وبناء منعتهم (الفصلان 4 و5).

* * *

على الرغم من التقدّم المستمر على صعيد التنمية البشرية، لا يزال العديد من الأشخاص معرضين لمخاطر الصدمات التي تقوّض قدرتهم على عيش حياة صحية وكريمة. ويتناول الفصل التالي فئات محددة من السكان الذين هم عرضة للمخاطر المستحكمة، كما يستعرض آليات تأثير المخاطر على التنمية البشرية.

"في رعاية المجتمع لأطفاله
تتجلى حقيقة روحه"

نيلسون مانديلا

"حجر يرمى في أوانه خير
من ذهب يغدق في غير أوانه"

مثل فارسي

.3

في المخاطر على الأفراد مخاطر على العالم

يشعر كلُّ إنسان بالتعرض للمخاطر في مرحلة ما من حياته. ولكن بعض الأفراد، وكذلك بعض المجموعات، هم عرضة للمخاطر أكثر من غيرهم، بسبب ما يعيشونه من ظروف اجتماعية واقتصادية، وفي مراحل مختلفة من دورة الحياة ابتداءً من الولادة. ويُعنى هذا التقرير بالأفراد الذين يواجهون احتمال تدهور كبير في ظروفهم على أثر أوقات الشدة. والغاية هي بحث وقع الخصائص الفردية والاجتماعية على الشعور الذي ينتاب الفرد حيال الصدمات الدائمة والمخاطر. ويطرح التقرير سؤالاً حول هوية المعرضين للمخاطر وأسباب تعرضهم لها، مركزًا على المخاطر الدائمة والمستحكمة وعلى بعض العوامل الضمنية الحاسمة التي تحدّد طبيعة آثار هذه المخاطر.

الأفراد الذين يتمتعون بإمكانات محدودة في التعليم والصحة هم الأقل قدرة على عيش الحياة التي ينشدونها. وتخضع خيارات هؤلاء لقيود اجتماعية وممارسات إقصائية، فتحول بهم الإمكانات المحدودة والخيارات الضيّقة[1] دون القدرة على التصدّي لما يواجهونه من مخاطر. وفي مراحل معيّنة من دورة الحياة، قد تخضع الإمكانات لقيود ناجمة عن قلة الاستثمار والاهتمام في الوقت المناسب، فتتراكم المخاطر وتزداد حدتها. فالنقص في تطوير المهارات المعرفية وغير المعرفية في الطفولة المبكرة، مثلاً، يحدّ من إنتاجية الفرد في العمل، وقد يؤدي إلى تعاطي الكحول والمخدرات في مراحل لاحقة من الحياة[2]. ومن العوامل التي تحدّد طبيعة الشعور بالصدمات والنكسات وكيفية معالجتها ظروف الولادة، والعمر، والهوية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وهي ظروف معظمها خارج عن سيطرة الفرد.

ويتناول هذا الفصل التعرض للمخاطر خلال دورة الحياة والمخاطر الهيكلية (والتداخل بينها). ويتناول كيفية تأثير الأمن على الخيارات وعلى بعض المجموعات أكثر من الأخرى، مع التركيز على الأمن الشخصي.

- *المخاطر خلال دورة الحياة* هي المخاطر التي يواجهها الأفراد في مختلف مراحل الحياة، من الطفولة إلى الشباب، ثم البلوغ وحتى الشيخوخة. والتركيز على المخاطر خلال دورة الحياة وعلى تكوين الإمكانات الحياتية يُقصد منه توجيه الاهتمام إلى المراحل الحساسة التي يكون فيها الفرد منكشفًا على المخاطر. وأي نقص قد يتعرض له الفرد خلال هذه المراحل يمكن أن يحد من إمكاناته ويعرضه للمزيد من المخاطر في مراحل لاحقة. وتسهّل الاستثمارات المبكرة والمتواصلة تكوين الإمكانات الحياتية على أسس متينة. ويساعد هذا النهج في تحديد التدخلات والسياسات التي تبني المناعة البشرية، وهو موضوع الفصل 4.
- *المخاطر الهيكلية* هي المخاطر المتجذرة في الظروف الاجتماعية. ويُقصد من التركيز على هذا النوع من المخاطر توجيه الاهتمام إلى الخصائص الفردية والجماعية، بما في ذلك هويَّة المجموعة، التي تمعن في تعريض الفرد لمخاطر في أوقات الشدة. ويُعزى ضعف القدرة على النهوض إلى النقص في الاستثمار في بناء القدرات، ليس فقط في الوقت الراهن، ولكن خلال دورة الحياة الكاملة، كما يُعزى إلى الإعاقة، والبعد الجغرافي، وأي نوع من أنواع الإقصاء، وإلى عوائق مجتمعية (كالتمييز العنصري وإقصاء النساء) تمنع الأفراد من توظيف طاقاتهم، حتى ولو لم تقلّ عن طاقات غيرهم. وتحدّد المؤسسات الاجتماعية، بما فيها الأعراف، إمكانات الأفراد وخياراتهم. فالأعراف السائدة، كالتمييز ضد مجموعات معيّنة، وضعف سيادة القانون، وعدم تيسر سبل التماس العدالة، واللجوء إلى العنف في تسوية النزاعات، يمكن أن تخنق الحريات التي يتمتَّع بها الأفراد. والعوامل الهيكلية يمكن أن تعرض الأفراد أو المجموعات لعوائق متعددة. فالتمييز والإقصاء من الممارسات المنتشرة في نواح عديدة من حياة الأفراد والمجموعات، كالمشاركة السياسية، والرعاية الصحية، والأمن الشخصي، والتعليم، وهي تؤدي الى مخاطر مزمنة ومتداخلة تهدد الأقليات والمجموعات المهمشة، إذ تحدّ من تأثيرها ودورها في المجتمع.
- *العنف ضد المجموعات والحياة غير الآمنة*. التعرض للمخاطر هو بعد هام في أي تقييم يتناول التقدّم في التنمية البشرية. فالتنمية البشرية لا تعني توسيع الخيارات فحسب، بل تعني أيضًا صون هذه الخيارات وإتاحتها للمستقبل. فالشعور بعدم الأمان والخوف من العنف من العوامل التي تقيّد حريَّة الخيار. ويقيّد العنف الخيارات والحريات، إذ يعرّض الأفراد

للأذى الجسدي ويتحكم بالبلدان التي تشكو من ضعف في أجهزة الدولة، ومقوّمات الحكم، والمؤسسات الاجتماعية. وينتشر العنف حيث انتشار الفقر وعدم المساواة. وكثيرًا ما تكون من ضحاياه النساء والأقليات الجنسية والإثنية والدينية، وكذلك مجموعات وفئات تواجه التمييز الاجتماعي، فتشعر بعدم الأمان وبخطر العنف أو تعيشه في الواقع.

ويؤثر تماسك المجتمع في كيفية استجابة الأفراد والمجموعات للصدمات الدائمة والمنتشرة. فعدم التماسك الاجتماعي وعدم المساواة يهدد الانجازات في التنمية البشرية، إذ يؤدي إلى خلل في المؤسسات وفي العقد الاجتماعي[3]. وعندما يبلغ عدم المساواة حدًا معيّنًا، يزيد من نزعة "السعي إلى الريع" فيعرقل النمو، ويبطئ جهود الحد من الفقر، ويضعف الالتزام السياسي والاجتماعي. كما يمكن أن يؤدي النشاط الريعي بحد ذاته إلى مزيد من عدم المساواة[4]. ويعطّل عدم المساواة أيضًا التنمية البشرية إذ يقلّل الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والسلع العامة ويزعزع الاستقرار السياسي[5]. وتسجل المجتمعات المتماسكة والأكثر مساواة أداءً جيدًا في معظم أبعاد التنمية البشرية، بما في ذلك القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات[6]. ويشعر الأفراد بالمزيد من الأمان عندما تؤدي الدولة الدور المطلوب منها، وعندما يترسخ التماسك الاجتماعي بحماية الحقوق، ونشر ثقافة التسامح والاحتواء. وتضمّ هذه الدول مؤسسات اجتماعية قوية تهيئ للأفراد والمجموعات فسحة أمان للتعبير عن شواغلهم، والمطالبة بحقهم في الدعم والحماية، وبناء روابط للتحرك الجماعي.

الإمكانات الحياتية والمخاطر خلال دورة الحياة—ترابط وتراكم

تُبنى الإمكانات الحياتية على مدى الحياة، ولا بدّ من تحصينها وصيانتها، لئلا تضمر. وتتوقف المخاطر التي يتعرض لها الأفراد وكذلك منعتهم على مسيرة حياتهم. فالحصيلة الموروثة من الماضي تؤثر على مدى الانكشاف على المخاطر في الحاضر وطرق التصدي لها[7]. ولتكوّن الإمكانات الحياتية خاصَّتان:

- أولاً، تتوقف الإمكانات الحياتية في أيٍّ مرحلة من الحياة على مسار الفرد، فهي تتأثر بالاستثمارات في المراحل السابقة من حياته، وبالجو الذي يعيش فيه، وبالتفاعل بين المحيط المباشر والجماعة والمجتمع.
- ثانيًا، كثيرًا ما تكون للصدمات العابرة تداعيات على المدى الطويل. وقد لا يتعافى الأفراد تلقائيًا مما يبدو صدمة عابرة (قد يكون لها ردة فعل متأخرة). فأي انتكاسة يتعرض لها الفرد في الطفولة المبكرة، مثلاً، قد تحدث عواقب وخيمة ترافقه مدى الحياة، بما في ذلك فرص الاستمرار في عمل، والاضطراب الذي يرافق التقدّم في السن، ونقل المخاطر إلى الجيل الجديد. وإذا كان بالإمكان التعافي من بعض الآثار، فهذا لا يحصل دائمًا في الواقع[8]؛ فالتعافي يتوقف على الظروف وكثيرًا ما لا يحقق شروط الفعالية من حيث الكلفة[9].

وعندما تأتي الاستثمارات في الإمكانات الحياتية في مرحلة مبكرة، تفتح أمام الفرد آفاقًا أوسع (الخط الأزرق البارز في الشكل 1.3). والعكس أيضًا صحيح، فعندما تكون الاستثمارات في الإمكانات الحياتية غير كافية، أو تأتي متأخرة، تضعف قدرة الفرد على تحقيق مقوّمات التنمية البشرية كاملة (الخط الأحمر البارز في الشكل 1.3). وقد تساعد الإجراءات الي تتخذ متأخرة على تعافي الفرد، باستعادة جزء مما فقده، فينتقل إلى مسار أعلى في التنمية البشرية (الخط الأزرق المنقط في الشكل 1.3).

عندما تأتي الاستثمارات في الإمكانات الحياتية في مرحلة مبكرة، تفتح أمام الفرد آفاقًا أوسع

وتتفاعل المخاطر الهيكلية، التي يتعرض لها الفرد بفعل انتمائه إلى جنس أو عرق أو فئة معينة، مع عوامل دورة الحياة، لتكشف بعض المجموعات من أطفال وشباب وعمال وبالغين ومسنين على مزيد من الخطر. ومن مظاهر انتقال الخطر من جيل إلى جيل، انتقال العوز من أهل معوزين إلى أطفالهم. ويتأثر هذا التفاعل بالظروف الاجتماعية وبقدرة الفرد على التغيير. وللأفراد، بما يفترض أن يبدوه من ردة فعل إزاء المعاناة من الأزمات، دور هام في رسم مصيرهم. وأكثر ما يتحقق هذا الدور، أو قدرة الفرد أو الجماعة على التغيير، في المجتمعات التي تترك فسحة للمواطنين للتعبير عن آرائهم وشواغلهم، وإسماع صوتهم، واتخاذ قرارات واعية بشأن نوع الحياة التي ينشدون عيشها.

والمساحة التي تتيح للأفراد المشاركة في الدولة أو التحرك المباشر لدرء المخاطر، لا تقتصر على المجال الديمقراطي، بالمعنى المؤسسي. وحتى في الأنظمة الديمقراطية، يؤدي تحكم نخبة من الناس بالأنظمة السياسية إلى تضييق فسحة المناقشة العامة، ويحد من فرص تناول قيم المجتمع وأولوياته بالتفكير الناقد.

الطفولة المبكرة—أساس قوي لكسر دوامة الحرمان بين الأجيال

الطفولة المبكرة هي المرحلة الأساسية. وهي نافذة فرص لحل مشكلة عدم المساواة وتحقيق تنمية

الشكل 1.3

عندما تحدث الاستثمارات في الإمكانات في مرحلة مبكرة تتسع آفاق المستقبل

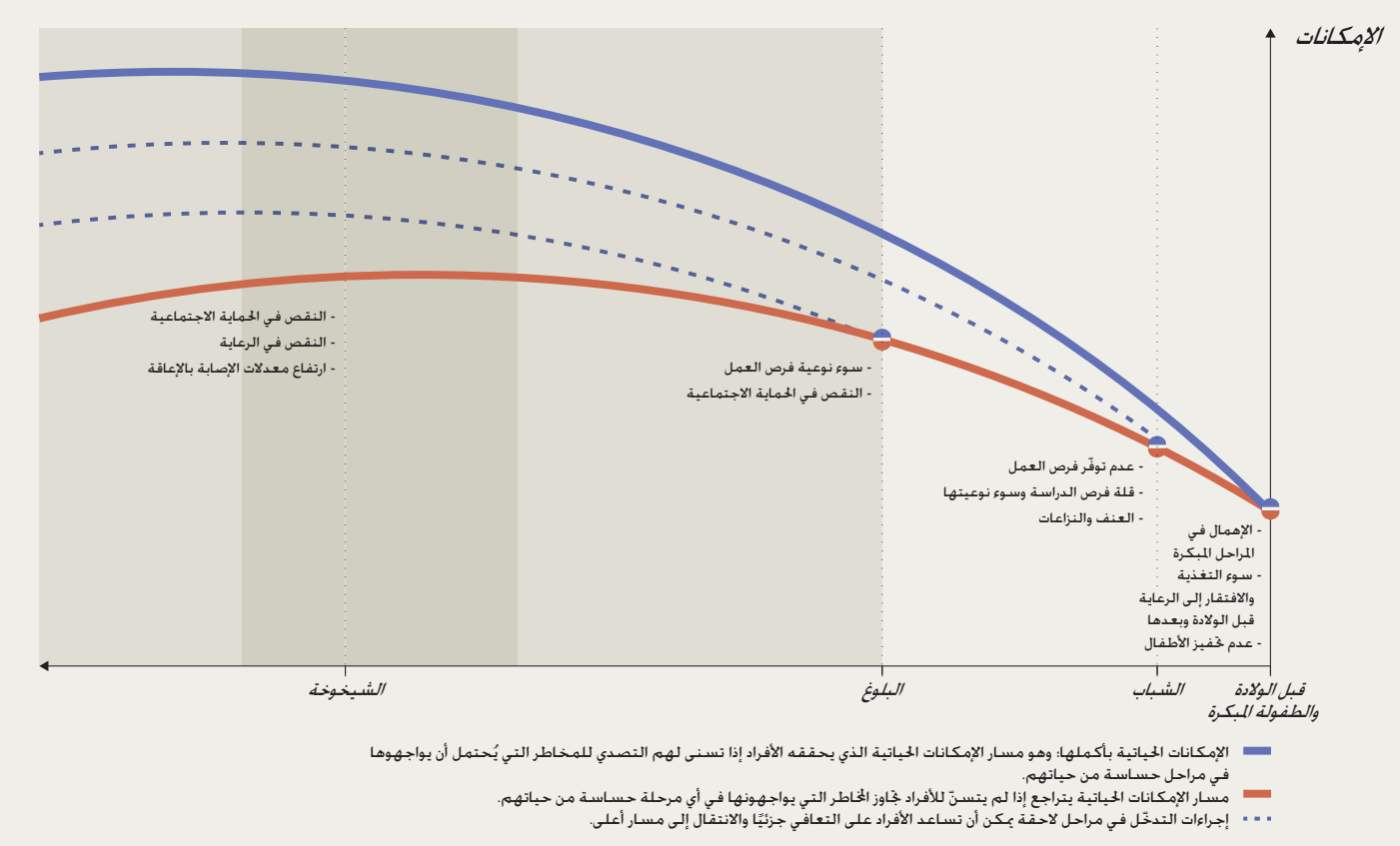

المصدر: حسابات تقرير التنمية البشرية.

اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة (الإطار 1.3). فعدد الأطفال دون خمس سنوات في العالم هو 659 مليون (أي 9.1 في المائة من مجموع السكان). أما المنطقة التي تضمّ العدد الأكبر من الأطفال فهي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (16.2 في المائة) والدول العربية (12 في المائة) وجنوب آسيا (10.5 في المائة) (الشكل 2.3). وحسب التقديرات، يتوقع أن تنخفض نسبة الأطفال دون خمس سنوات من مجموع سكان العالم بحلول عام 2050، فتصل إلى 7.9 في المائة، ويبلغ الانخفاض حده الأقصى في جنوب آسيا حيث تصل النسبة إلى 6.9 في المائة. وبحلول عام 2050، ستكون نسبة الأطفال دون خمس سنوات في الدول العربية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فقط أعلى من المتوسط[10].

وإجراءات التدخل في مرحلة النمو المبكر، من خلال تأمين الرعاية الصحية الأساسية والتغذية الكافية، والعناية والمتابعة في بيئة حاضنة، تساعد الأطفال على التقدّم في مرحلة الدارسة الابتدائية، والاستمرار حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية، والانتقال إلى مرحلة البلوغ، والمشاركة في القوى العاملة[11].

وتؤثر الأحداث التي يتعرض لها الإنسان في سن مبكرة على تطور الدارات في الدماغ، والتفاعلات الدينامية بين البيئة والجينات، ونظام الجهاز المناعي، والجهاز العصبي، والغدد الصماء في الجسم. ولكلّ ذلك انعكاسات على مسارات التنمية البشرية في مراحل لاحقة[12]. ويتأثر بنيان المهارات (قدرات التصدّي والكفاءات المعرفية وغير المعرفية) وعملية تكوينها بالدارات العصبية التي تتطور نتيجة للتفاعلات الدينامية بين الجينات والتجارب التي يمر بها الفرد والبيئة التي يعيش فيها في الطفولة المبكرة. ويختلف تأثير البيئة على الأفراد حسب الموروثات الجينية، كما يختلف تطوّر الموروثات الجينية بين الأفراد حسب البيئة التي يعيشون فيها[13]. ويتبع هذا التفاعل قواعد الهرمية في تسلسل الأحداث، إذ تتوقف صلابة البناء في مرحلة لاحقة على سلامة الأساس في وقت سابق.

والكفاءات المعرفية والاجتماعية والعاطفية واللغوية هي كفاءات مترابطة، لأنها جميعًا تُشكل بفعل تجارب يعيشها الفرد في الطفولة المبكرة، وتساهم جميعًا في تكوين الإمكانات الحياتية

مساهمة خاصة

جايمز هاكمان، حائز جائزة نوبل ومدرس مادة الاقتصاد في جامعة شيكاغو

التنمية البشرية في الطفولة المبكرة

تسهم البحوث الحديثة في الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب وفي التنمية البشرية في التعمّق في فهم كيفية تحولنا إلى ما نحن عليه. ويقدّم هذا التقرير مبادئ أساسية حول كيفية توظيف هذه المعرفة في توجيه السياسات.

فالحياة الغنية هي نتيجة لمجموعة متنوّعة من القدرات. وعلى صانعي القرار أن يتخلوا عن التركيز على بعد واحد في قياس التنمية البشرية، بقياس التحصيل العلمي في برامج مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، وتجاوزه إلى مجموعة أوسع بكثير من المهارات الحياتية الأساسية.

للسنوات الأولى من عمر الإنسان أهمية بالغة في تكوين الإمكانات البشرية. ومن الضروري أن ينطلق صانعو القرار من الإدراك بأن المهارات هي التي تنتج المهارات، وأن الحياة الرغيدة تُبنى على أسس قوية في سن مبكرة، وأن النواقص الكبيرة في المهارات تبدأ مع الطفل قبل ذهابه إلى المدرسة. ويقدم هذا التقرير إرشادات بشأن استراتيجيات فعالة للتنمية البشرية تبدأ مع تكوّن الطفل في الرحم وتستمر حتى الشيخوخة.

والاستثمار في الطفولة المبكرة يمكن أن يؤدي دورًا هامًا في الحد من دور حادث الولادة في تحديد نتائج الحياة. وأكثر الاستثمارات فائدة هي التي تركز على التربية والرعاية من الأهل، والترابط والتفاعل بين الآباء والأبناء. فالتربية الجيدة تفوق في أهميتها وفرة المال. والطفل الذي يعيش حالة يسر مالي وخللاً في التربية والرعاية، هو أكثر عرضة للحرمان من طفل يعيش ضائقة مالية في ظل رعاية جيدة وتوجيه من الأهل.

وتبيّن هذه النظرة الجديدة إلى الطفولة المبكرة أن مفهوم العدالة الاجتماعية يلتقي مع مفهوم الكفاءة الاقتصادية. ووسائل الدعم الفاعلة للحياة الأسرية، التي تعزز التفاعل بين الأهل والأطفال، وتحفّز الأطفال، لها ما يبررها وأكثر من العوائد الاقتصادية. فتنمية الطفولة المبكرة يمكن أن تكون مساهمًا قيّمًا في نجاح أي استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية.

الشكل 2.3

المناطق التي تضمّ أعلى نسب من الأطفال دون سن الخامسة هي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والدول العربية وجنوب آسيا

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013.

(الشكل 3.3)[14]. وأي ضغط يتعرض له الفرد في سن مبكرة، كالحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والخلل في الرعاية، والقسوة في التربية، يسبب له صعوبات في سن البلوغ، قد تصل إلى حد الإصابة بأمراض مزمنة. وربطت دراسات من نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية بين سوء معاملة الأطفال وما يعيشونه من أوقات عصيبة، وبين مجموعة من المشاكل الصحية، كمرض الشريان التاجي، وارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري من النوع 2، والبدانة، والسرطان، وكذلك مشاكل نفسية وسلوكية مثل الاكتئاب، وإدمان الكحول والتدخين، وغيرها من السلوكيات الضارة[15].

الشكل 3.3

الكفاءات المعرفية والاجتماعية والعاطفية واللغوية مترابطة، تتكوّن جميعًا بفعل التجارب في سن مبكرة وتساهم في تكوين الإمكانات مدى الحياة

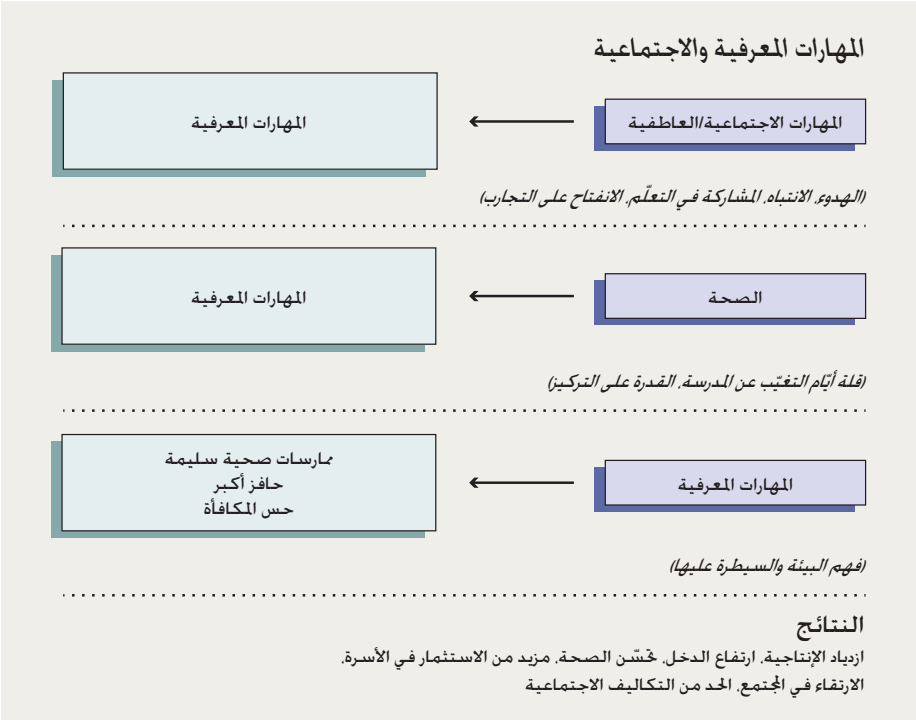

المصدر: Heckman 2013.

والرضع والأطفال الصغار في جميع أنحاء العالم، الذين يتعرضون لمخاطر لا تعد ولا تحصى، معرضون لتداعيات النقص في الحصول على الرعاية الصحية، أو التعليم، أو مياه الشرب النظيفة، أو خدمات الصرف الصحي أو الغذاء[16]. وكلّما طالت ظروف القهر والحرمان، تقل طاقة الجسم على تحمّل العواقب[17].

ومن الخطأ الافتراض بأن القدرات ثابتة. فالقدرات المعرفية وغير المعرفية تتطور باستمرار بدءًا بالسنوات الأولى، في مختلف الأوضاع التي تُحفِّز عملية التعلم وتحسين الأداء. وتتفاعل هذه الأوضاع فيما بينها[18]. فالحافز الأكاديمي مثلاً لا ينتج التحصيل العلمي فحسب، بل يحدّ من تعاطي المخدرات والكحول، الذي يرتبط بالجريمة. وتطوير ملامح الشخصية عن طريق التحفيز الأكاديمي، يمكن أن يعزز القدرة على التعلم، وعلى تحسين التحصيل العلمي. والسلوكيات العدائية والانطوائية، والمخالفة للقوانين، تشجع ارتكاب الجريمة وتضعف الأداء في سوق العمل[19].

وكثيرًا ما يعطِّل الفقر المسار الطبيعي للنمو في الطفولة المبكرة. ويعيش أكثر من طفل من أصل خمسة أطفال في البلدان النامية في فقر الدخل المطلق وهو معرَّض لسوء التغذية[20]. وفي البلدان النامية (حيث يعيش 92 في المائة من الأطفال)، لن يعيش 7 في المائة من هؤلاء الأطفال إلى ما بعد سن الخامسة، وسيبقى 50 في المائة منهم من غير تسجيل عند الولادة، وسيبقى 68 في المائة من غير تعليم في الطفولة المبكرة، و17 في المائة خارج المدارس في المرحلة الابتدائية، وسيصاب 30 في المائة بالتقزم، ويعيش 25 في المائة في حالة فقر[21]. ومع قلة التغذية، والنقص في المرافق الصحيَّة، وسوء الأحوال الصحية يزداد خطر التعرُّض للالتهابات والتقزم: ويصاب حوالى 156 مليون طفل بالتقزم نتيجة لنقص التغذية والالتهابات[22]. ويسهم سوء التغذية في نسبة 35 في المائة من الوفيات التي تحصل بسبب الحصبة والملاريا وذات الرئة والإسهال[23]. ويعظم تأثير هذه الأمراض في حالات الحرمان في الطفولة المبكرة[24]. ويتأثر الطفل بوضع الأم، وبحالتها المعيشية، وبمستوى تحصيلها العلمي، وبما تعاني منه من اكتئاب أو توتر، ربما نتيجة للعنف وسوء الأحوال المعيشية أو النقص في الخدمات.

ويدخل الكثير من الأطفال المدرسة على غير استعداد للتعلُّم، بسبب النقص في التغذية الأساسية، والرعاية الصحيَّة وتحفيز النمو الصحي، فتكون نتائجهم ضعيفة ويعيدون الصفوف، ويكونون أكثر عرضة للتسرب من المدرسة. أما الأطفال الذين يستمرون منهم، فمعرضون لخسارة تعادل أكثر من صفَّين، بسبب الفقر وسوء التغذية خلال سنوات ما قبل الدراسة. وحتى عند سن السادسة أو عندما يحين وقت الدخول الى المدرسة، يأتي الطفل الفقير من موقع ضعيف (الشكل 4.3)[25]، فتبدأ الهوَّة باكرًا. فاستخدام الكلمات، مثلاً، يبدأ في سن مبكرة جدًا في الحياة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تختلف المهارات الكلامية عند الأطفال باختلاف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية منذ الشهر السادس والثلاثين بوضوح، وتبقى الاختلافات وآثارها على تطور المهارات الكلامية حتى سن التاسعة (الإطار 1.3)[26]. والأطفال الآتون من خلفيات فقيرة يتعلمون ببطء إن لم يكن لوالديهم مستوى معيّن من التحصيل العلمي. ففي كولومبيا والمكسيك، ترتبط الطلاقة الكلامية الدلالية بقوة بمستوى تعليم الأهل[27].

وعلاقة التفاعل بين البالغين والأطفال في السنوات الأولى هي حافز أساسي للنمو الفكري، وهي لا تتوقف على المال[28]. والواقع أن تواصل الأهل مع الطفل، والتنبه لحاجاته العاطفية، من العوامل التي تحدّ من آثار سوء الأحوال الاقتصادية الاجتماعية على النمو المعرفي والاجتماعي العاطفي للطفل[29].

ويؤخر الانكماش الاقتصادي تقدّم الأطفال في التعليم، خاصة عندما يخسر الأهل عملهم. وقد أدَّت الأزمة في أندونيسيا في عام 1998 إلى خفض معدل الالتحاق بالمدارس بما يتراوح بين 5 و8 نقاط مئوية في الفئة العمرية 13-14 سنة[30]، كما أدّت الأزمات في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق ووسط آسيا إلى انخفاض تراوح بين 3 و12 نقطة مئوية[31].

وعندما ينخفض التحصيل العلمي، تضيق فرص التعلم والعمل أمام الأطفال في المستقبل، فتنتقل المخاطر من جيل إلى جيل[32]. ويؤدي الفقر وسوء التغذية في سنوات ما قبل المدرسة إلى خسارة أكثر من 30 في المئة من الدخل[33]. وتسهم الظروف التي يعيشها الأطفال قبل عمر 18 سنة، بما في ذلك المخاطر الهيكلية كالفقر وعدم المساواة بين المجموعات، بما يقارب النصف من الفوارق في الأجور المكتسبة مدى الحياة[34].

ويؤدي العنف والإهمال والنزاعات إلى تعثر النمو في الطفولة المبكرة. فالأطفال في قطاع غزَّة يعانون من اضطرابات عاطفية وسلوكية أكثر بثلاث مرات من أطفال الطبقة الوسطى في كندا[35]. والأطفال الذين شهدوا ضرب أمهاتهم

الشكل 4.3

نقص في المفردات لدى الأطفال الفقراء حتى سن السادسة، حالة إكوادور

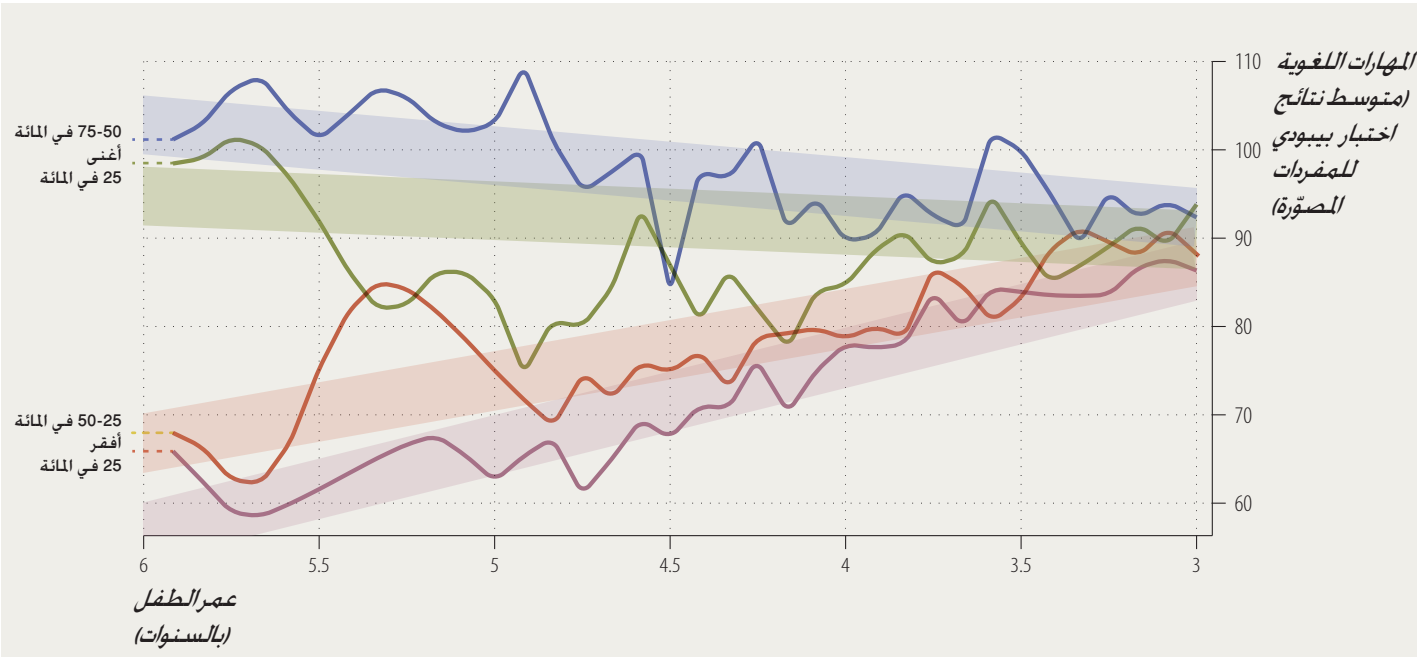

المصدر: Paxson and Schady 2007.

الإطار 1.3

اختلاف ذو مغزى: 30 مليون كلمة إضافية

لمدى تآلف الطفل مع الكلام صلة لا يستهان بها بوضع الأسرة ومستوى الدخل. وتؤكد الأدلة من الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية التفاعل والتحفيز بين الأهل والأطفال، ولا سيما في حالة الأطفال الذين يعيشون ظروفًا اجتماعية واقتصادية سيئة، والدور الحاسم للأسرة والمجتمع. ويعتمد نجاح الأطفال على نوعية البيئة التي ترافق طفولتهم المبكرة في المنزل.

اختبارات تراكم المفردات لدى الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية

وضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي	الكلمات المسموعة بالساعة	الكلمات المسموعة حتى سن الرابعة
الإعالة الاجتماعية	616	13 مليون
الطبقة العاملة	1,251	26 مليون
المحترفون	2,153	45 مليون

الهوة تبدأ باكرًا قبل دخول المدرسة—المفردات

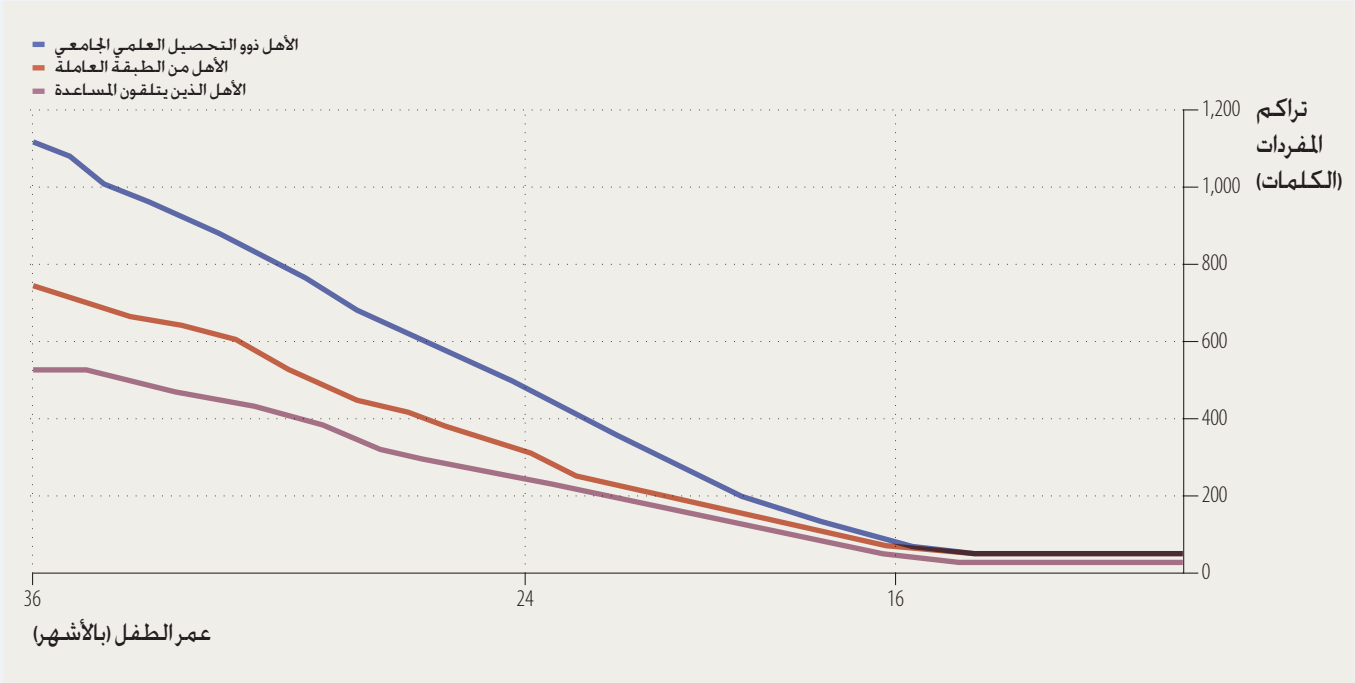

المصدر: Hart and Risley 1995.

من شريك لهن، معرَّضون أكثر من غيرهم لأن يصبحوا من ضحايا العنف أو من مرتكبيه عندما يكبرون[36].

ويتعرض الأطفال ذوو الإعاقة خصوصًا أو ذوو الاضطرابات النفسية أو المعرفية للاعتداءات الجنسية[37]، ولا سيما في مجتمعات تنتشر فيها البطالة وتعاطي المخدرات أو الكحول، أو يعانون من الإهمال، أو يتعرضون للإتجار بهم أو يضطرون إلى العمل خارج المنزل[38]. ويعاني الأطفال الذين تربوا في المؤسسات من الحرمان الشديد الذي يدمِّر النمو الفكري[39]. فحتى المدارس قد تكون مصدر عدم استقرار. وعندما يخاف الأهل على سلامة بناتهم الجسدية والجنسية، يفضلون بقاءهن خارج المدرسة[40].

وبتخفيف حدة آثار الفقر والحرمان وقطع دابر الفقر المنتقل من جيل الى جيل، يحظى الأطفال بفرص أفضل.

المخاطر التي يتعرض لها الشباب

مرحلة الشباب، من 15 إلى 24 سنة، هي مرحلة انتقالية مصيرية، يتعلّم الفرد خلالها كيفية الانخراط في المجتمع وفي عالم العمل[41]. وترتفع نسبة الشباب من مجموع السكان في العديد من البلدان. وتبلغ نسبة الشباب 1.2 مليار نسمة في العالم (أي 17.6

في المئة من مجموع السكان). أما المنطقة التي تضم أعلى نسبة من الشباب فهي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (20.2 في المائة)، تليها الدول العربية (19.6 في المائة) وجنوب آسيا (19.6 في المائة). ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب لتصل الى 13.8 في المائة بحلول عام 2050، وأن يبلغ الانخفاض حده الأعلى في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (بحيث تتراجع النسبة من 17.3 في المائة في عام 2010 الى 10.7 في المائة في عام 2050)[42]. وتشير البيانات القطرية أن نسبة الشباب من مجموع السكان ستنخفض في معظم المناطق بحلول عام 2050 (الخريطة 1.3).

ومن الضروري أن تؤمن الحكومات فرص عمل بالقدر الكافي للشباب، تجنّبًا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية. فقد أظهرت الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت مؤخرًا أن الفارق الكبير بين عدد الشباب المتعلمين وفرص العمل المتاحة لهم يمكن أن يسبب الإحباط واليأس. وحسب منظمة

الخريطة 1.3

يُتوقع أن تنخفض نسبة الشباب من مجموع عدد السكان في معظم المناطق بين عامي 2010 و2050

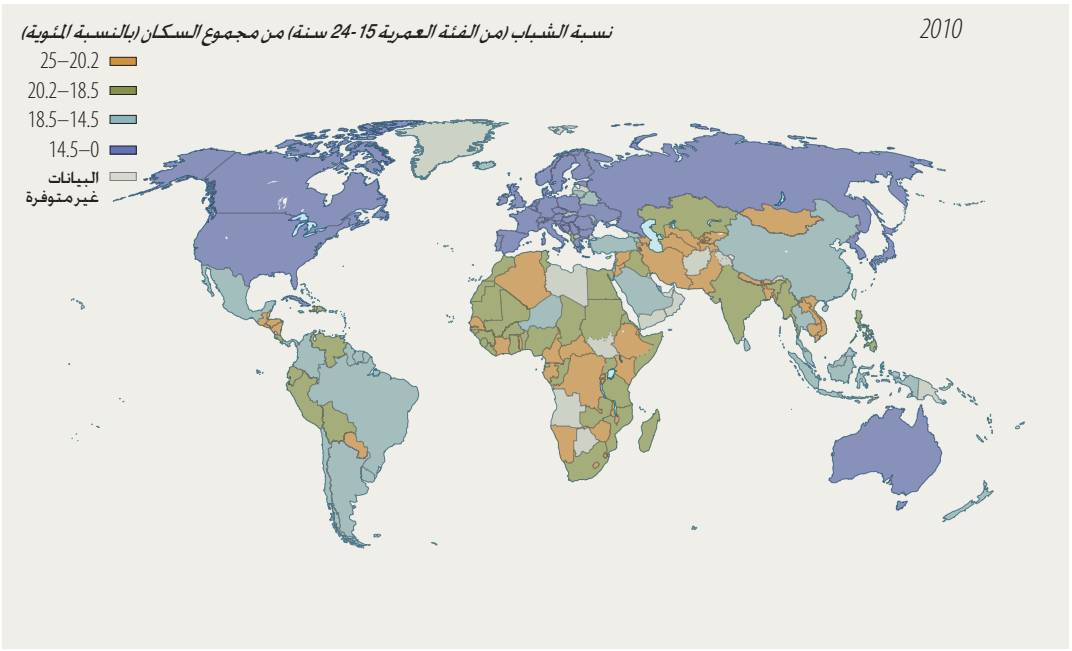

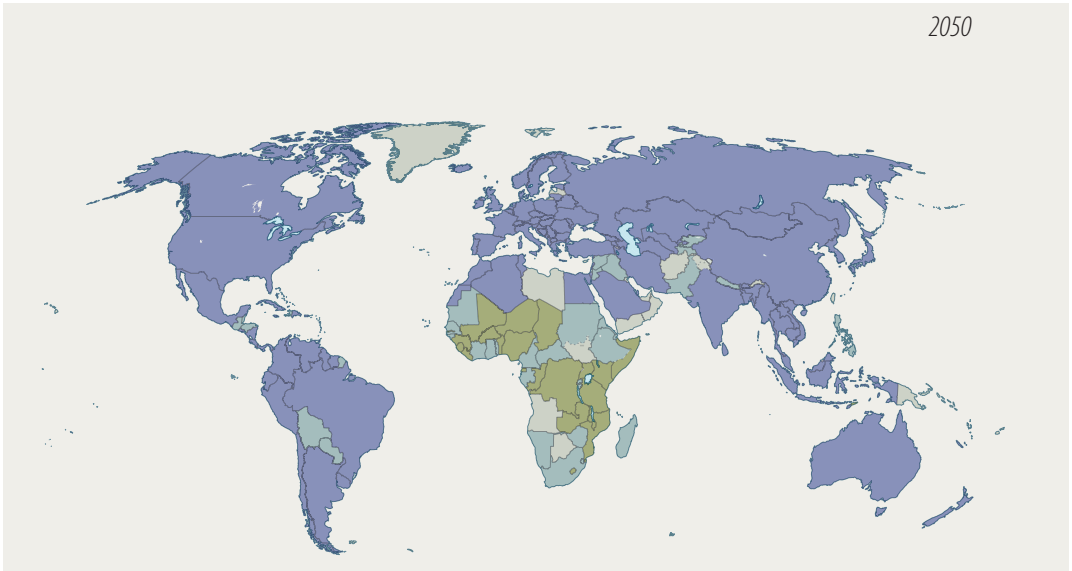

ملاحظة: هذه الخرائط معدّلة ولا تتبع القياسات الحقيقية. ولا تعبر عن أي موقف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو أي تعيين للحدود.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013.

العمل الدولية، لا يتوقع حدوث زيادة تذكر في فرص العمل في الشرق الأوسط، ما قد يؤدي الى مزيد من التباعد بين عدد الفرص وحجم التطلّعات[43].

ويتعرض الشباب في مختلف أنحاء العالم للتهميش في سوق العمل، بسبب النقص في الخبرة المهنية، والافتقار إلى الشبكات الاجتماعية، وضعف القدرات اللازمة للبحث عن عمل، وعدم توفر الموارد المالية لإيجاده. لذلك، يبقى الشباب أكثر عرضة للبطالة من فئات المجتمع الأخرى، أو يعانون من التشغيل غير الكامل، أو يعملون بعقود غير مستقرة. وكثيرًا ما تكون معدلات البطالة بين الشباب أعلى من معدلات البطالة بين الكبار، وأكثر تأثرًا بالصدمات الاقتصادية[44]. وفي عام 2012، بلغ معدل البطالة بين الشباب 12.7 في المائة، أي ما يقارب ثلاث مرات معدل بطالة الكبار[45]. وعندما تقع أزمة، يكون الشباب أول الخاسرين من جرّاء فقدان فرص العمل، وتبقى الهوَّة بين بطالة الشباب وبطالة الكبار واسعة، حتى بعد أن يبدأ الاقتصاد تعافيه من جديد[46].

ولا يمكن فهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تواجه الشباب اليوم، بما فيها البطالة، في معزل عن علاقة التفاعل بين فرادة الاتجاهات الديمغرافية وخصوصية الظروف الاقتصادية[47]. وقد ازدادت نسبة الشباب من مجموع السكان نتيجة للانخفاض الكبير في معدّلات الخصوبة[48] في الكثير من البلدان النامية خلال الأعوام الأربعين الماضية، فتكوّن ما يُعرف "بكتلة الشباب". وفي هذه الزيادة فرصة لدفع عجلة التنمية البشرية، مع زيادة القوى العاملة[49] التي تتمتع بمستوى أفضل من التحصيل العملي ومن القدرة على الإنتاج. ولكن تزايد القوى العاملة لم يترافق مع زيادة في فرص العمل المنتج. ويعتبر معدل بطالة الشباب المرتفع حاليًّا، مصدر خسائر كبيرة لطاقات التنمية البشرية، لا تقوّض التقدّم الاقتصادي فحسب[50]، بل تزيد من تعرّض المجتمعات للاضطرابات وأعمال العنف والجرائم[51].

ومن الضروري العمل بسياسات طموحة لتلبية تطلّعات الشباب في سوق العمل. فحسب سيناريو "السياسات الطموحة"، يُفترض أن ينخفض المعدل العالمي لبطالة الشباب إلى أقل من 5 في المائة بحلول عام 2050[52]، نتيجة للتأثير المزدوج لتراجع عدد الشباب الوافدين إلى سوق العمل وارتفاع النمو الاقتصادي، ولكن مع بعض الفوارق بين المناطق. فحسب سيناريو "الأحوال العادية"، يفترض أن تتسع الفجوة، ولا سيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[53]. ولكن السياسات الطموحة، (سياسات التعليم السريع والنمو الاقتصادي المتسارع) قد تؤدي إلى سد الفجوة بين المعروض من القوى العاملة الشابة والمطلوب منها في جنوب آسيا، وقد تؤدي إلى تقليصها في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (الشكل 5.3). وسد الفجوة في جنوب آسيا بحلول عام 2050 سيكون نتيجة للتأثير المزدوج لسياسات التعليم على ديناميات السكان (بخفض عدد الشباب الوافدين إلى سوق العمل) وارتفاع النمو الاقتصادي. أما جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فستحتاج إلى سياسات إضافية لتعزيز النمو الذي يولد فرص العمل حتى تتمكن من سد الفجوة.

ويتعرض الشباب للمخاطر أيضًا بفعل ما يواجهونه في حياتهم من تغيرات جسدية ومعرفية واجتماعية وجنسية وعاطفية. فقد تدفع الظروف المراهقين إلى خارج المدرسة وسوق العمل، فتضيق أمامهم فرص الانخراط في المجتمع. وقد يُضطر بعضهم إلى العمل، أو يتعرضون للإتجار بهم لأغراض الجنس، أو يصبحون مهاجرين غير شرعيين. وتتأثر هذه التجارب بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشون فيه. وفي العديد من البلدان، يرى الشباب فرصهم رهينة لعدم الاستقرار الاقتصادي، والتغيّر في التكنولوجيا، والانتفاضات السياسية، والنزاعات (الإطار 2.3) وتغيّر المناخ، فيتحوّل حماسهم وروح المبادرة لديهم الى إحباط ويأس.

ويتأثر انتقال الشباب من مرحلة إلى أخرى في المجتمع بعوامل هيكلية أوسع نطاقًا، كالفقر، والتمييز بين الجنسين، وعدم المساواة، وكذلك بالممارسات المحلية. ففي بعض المناطق، تؤثر التغيرات الاجتماعية وتوسيع التعليم النظامي على الفرص التي ترافق انتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ والقيود التي تعترضهم. فقد يتأخر الشباب، مثلاً، في الزواج ويؤخرون إنجاب الأطفال.

وقد ثبتت أهمية الاستثمار المبكر في دورة الحياة لما لها من مكاسب للمراهقين في مراحل لاحقة من حياتهم. فإذا تعرّض الفرد للحرمان الشديد في الطفولة، يُحتمل أن يتعرض لخسائر تدوم آثارها طوال حياته[54]. وقد تناولت دراسة حديثة أطفالاً في سن 15 سنة تعرضوا للنقص في الغذاء في سن 12 سنة. وحسب الدراسة، كان احتمال وصول هؤلاء إلى كتلة الجسم السليم أقل من غيرهم بنسبة 60 في المائة في بيرو؛ وهم معرضون للنقص في الإنجاز المعرفي في إثيوبيا وفي أندرا براديش في الهند؛ ولخلل في الوضع الصحي في فييت نام، وأندرا براديش؛ ولتراجع في مستوى الرفاه الشخصي في إثيوبيا وبيرو[55].

أظهرت الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت مؤخرًا أن الفارق الكبير بين عدد الشباب المتعلمين وفرص العمل المتاحة لهم يمكن أن يسبب الإحباط واليأس

الشكل 5.3

السياسات السريعة في التعليم والإسراع في النمو الاقتصادي تزيل الفجوة بين المعروض من القوى العاملة من الشباب والمطلوب منها في جنوب آسيا وتقلّصها في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بين عامي 2010 و2050

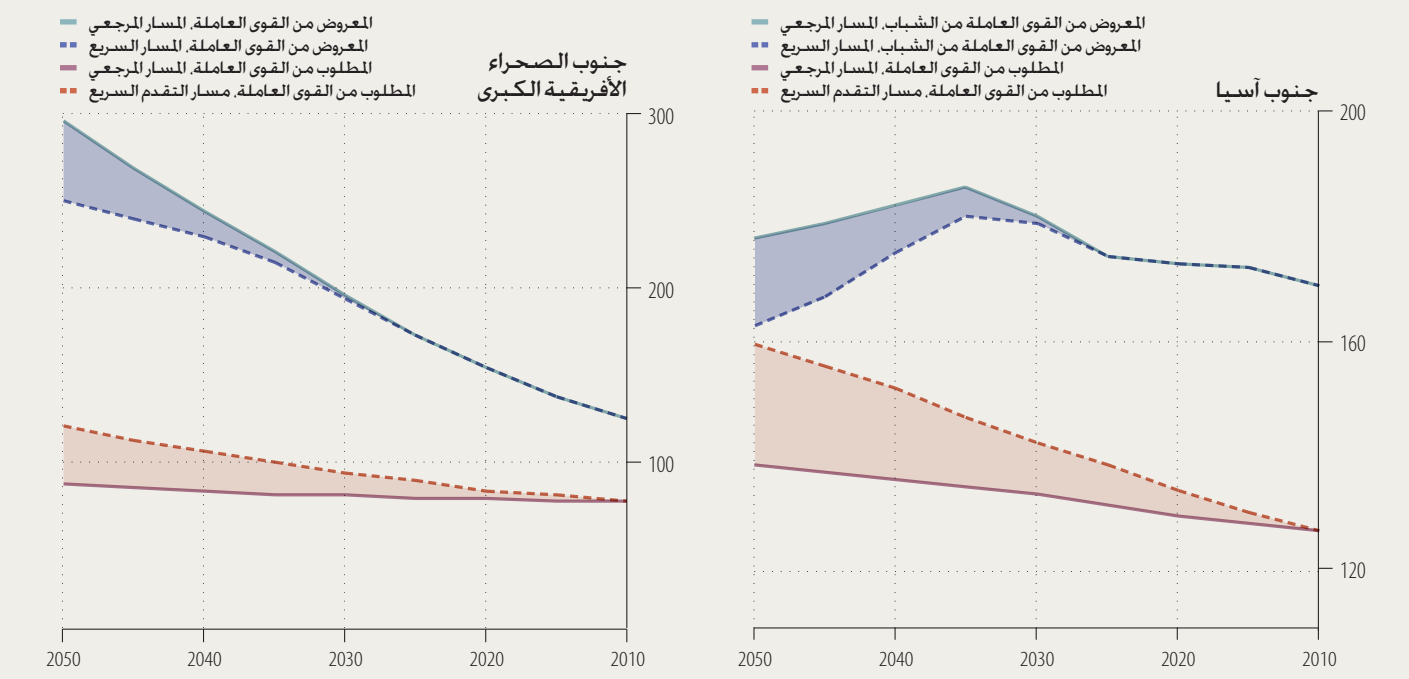

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013; Pardee Center for International Futures 2013.

وكثيرًا ما تكون الفرص أفضل في المدن[56]. ففي أندرا براديش، بلغت نسبة الشباب الذين تركوا المدرسة 25 في المائة في المناطق الريفية مقابل 15 في المائة في المدن. وتترك الفتيات المدرسة بدافع العمل في المنزل أو في الأرض التي تملكها الأسرة، بينما يترك الفتيان المدرسة إما للعمل مقابل أجر، أو لانطباع تكوّن لديهم عن عدم جدوى الدراسة أو عدم جودتها. وتزيد نسبة الانقطاع عن الدراسة بين شباب الطوائف والقبائل المصنفة بمقدار الضعف. وتستفيد الأسر في المدن من التنوّع في المؤسسات التعليمية المتوفرة[57].

وتنطبع تجربة الدراسة بطابع عدم المساواة بين الجنسين. ففي المناطق الريفية في إثيوبيا، بلغ متوسط علامة الفتيات في عمر 15 سنة في الخمس الأقل فقرًا 2.1 من 20 في امتحان الرياضيات، بينما بلغ متوسط علامة الفتيان 7.4. وفي المناطق الريفية في فييت نام، بلغ متوسط علامة الفتيات في سن 15 سنة 9.4 بينما بلغ متوسط علامة الذكور 18.1 من 20[58].

ومع بداية مرحلة البلوغ، يتعرض كل من الفتيات والفتيان لمخاطر جديدة[59]. ومن هذه المخاطر حمل المراهقات، الذي يجلب على الطفل والأم عواقب صحية، ويعرضها للكآبة، ويحدّ من فرص تعليمها وتقدّمها في سوق العمل[60]. كما يسبب الحمل المبكر ضغوطًا على الرجل، إذ يفرض عليه واجبات مالية واجتماعية لا يملك بعد الاستعداد الكافي للوفاء بها[61]. ومن العواقب أيضًا ما يأتي نتيجة للزواج المبكر، الذي كثيرًا ما يكون مدبرًا بين أفراد ليس أمامهم سوى القليل من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية[62]. وفي معظم أنحاء العالم، يأتي الزواج المبكر للفتاة بهدف رعايتها وتأمين احتياجاتها المادية واحتياجات أسرتها. ويُرجّح استمرار عادة الزواج المبكر للفتاة حيث تضيق أمامها الخيارات الاقتصادية والاجتماعية البديلة.

وتطبع هذه الممارسات المحلية وغيرها، إضافة إلى الأعراف والعادات الاجتماعية والثقافية، تحول الشباب في المجتمع إلى سن البلوغ. وقد يتحمل الشباب التزامات تجاه الجيل السابق تؤثر على خياراتهم في مرحلة البلوغ، كرعاية الأبوين المسنين مثلاً.

ويتعرض الشباب البالغون أيضًا للعنف[63]، فتؤول بهم الحال الى الإقصاء، واليأس وفقدان المعنى في الحياة، ولا سيما الفتيات، فتزداد معدّلات الإحباط والكآبة والتضرر بآثار الصدمة[64]. ويتضح من معدّلات جرائم القتل، أن المشكلة تبلغ ذورة التفاقم

الإطار 2.3

الصومال: النزاع وإقصاء الشباب

تنتشر حالات الحرمان والإقصاء والمظالم أثناء النزاعات. وتتأجج بفعل من التعثر الإنمائي والفقر والخلل في ميزان القوى، وعدم المساواة بين المجموعات، وكلها تنتج إقصاء متعدد الأوجه ومنافسة على الموارد. ففي الصومال، يعاني الشباب من الإقصاء في ثلاثة أبعاد، الثقافي الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، ويعانون من ضيق الفرص. فهم عالقون بين النزاع والفقر، لا عمل لهم ولا صوت. وللوقوف على مدى ما يعتري الشباب من حرمان وإحباط، توجّه *تقرير التنمية البشرية الوطني* لعام 2012 في الصومال المعنون *تمكين الشباب من أجل السلام والتنمية* إلى الشباب للاطلاع منهم على أوضاعهم

في جميع مناطق الصومال، يشهد الشباب فصامًا بين فرص التعليم وفرص العمل، يحول دون تمكينهم في المجتمع والاقتصاد. وهم لا يرون فرصًا حقيقية للمشاركة في المجتمع أو التعبير عن حاجاتهم وتطلّعاتهم. ويلاحظ هذا الشعور بقوة في جنوب وسط الصومال، وهي المنطقة الأكثر تأثرًا بالنزاعات. والشباب، إذ يجدون نفسهم بلا صوت ولا خيار ولا حرية اختيار، يضطرون للانخراط في العنف والنزاع، تدفعهم حوافز مالية وغير مالية، كالشعور بعدم الأمان، أو فقدان الهوية، أو حاجة إلى تحقيق الذات في المجتمع، أو رغبة بالانتقام.

وعند حساب هذه النتائج في دليل إحباط الشباب، يسجل الصومال 3.96 من 5 نقاط (حيث تعني النقطة 5 الأكثر إحباطًا). ومع النقص في مهارات العمل، والنقص في فرص العمل، وعدم إمكانية إعلاء الصوت والنقص في الأنشطة الترفيهية، وهي أسباب رئيسية للإحباط، من الواضح أن الشباب يشعرون بالإهمال والإقصاء في المجتمع.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الشباب في الصومال، لا يزالون يتطلعون إلى المستقبل بأمل، مؤكدين على أهمية إعطائهم صوتًا في المجتمع ودورًا في بناء السلام.

نظرة الشباب الى الإقصاء واستراتيجيات التصدّي له

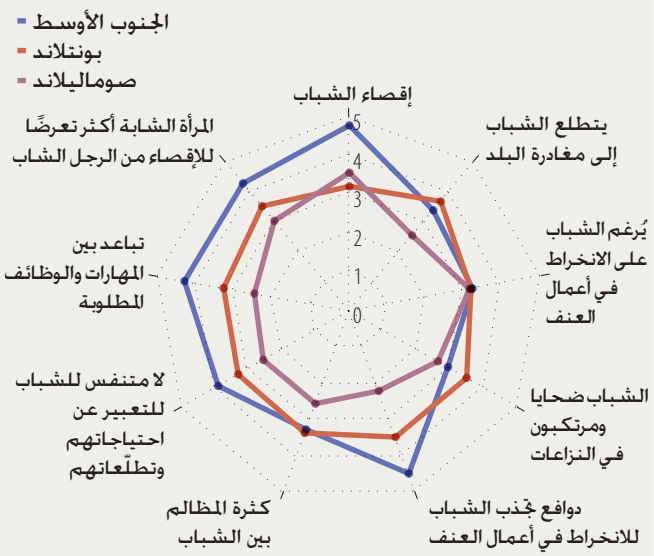

إحباط الشباب وأسبابه

المصدر: UNDP 2012e.

في أمريكا اللاتينية، حيث يتجاوز المعدّل 70 لكل 100,000[65]. ومقابل كل حالة قتل من الشباب، يقع ما يتراوح بين 20 و40 إصابة حرجة تتطلّب علاجًا في المستشفى. ومعدّلات جرائم القتل التي تبلغ أعلى حد لها بين الرجال من الفئة العمرية 15 إلى 29 سنة تنخفض مع العمر، ولكنها تبقى أقل بكثير بين الإناث ولا تتغير مدى دورة الحياة (الشكل 6.3)[66].

ويواجه الشباب خصوصًا خطر التعرض لتأثير العصابات والمجموعات الإجرامية التي يديرها الأكبر منهم سنًا، لإرغامهم على ارتكاب أعمال جرمية أو إقحامهم فيها. وحيث ترتفع معدّلات بطالة الشباب، قد تصبح العصابات خيارًا للحصول على عمل، ولاستعادة الشعور بالهوية والانتماء، وللاحتجاج على المجتمع.

سن الرشد والعمل–أكثر من مجرد أجر

يُتوقَّع من البالغين إعالة أنفسهم وأسرهم من خلال العمل لقاء أجر أو من غير أجر. ويُعتبر الذين لديهم عمل أقلّ عرضة للمخاطر من غيرهم. إلا أن كثيرين يعملون في ظروف غير مستقرة أو يعانون من البطالة. وفي عام 2012، كان أكثر من 200 مليون

الشكل 6.3

في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ترتفع معدلات جرائم القتل في صفوف الرجال من الفئة العمرية 15-29 سنة لتنخفض بعد هذه المرحلة، بينما هي أقل في صفوف النساء ولا تتغيّر مدى الحياة

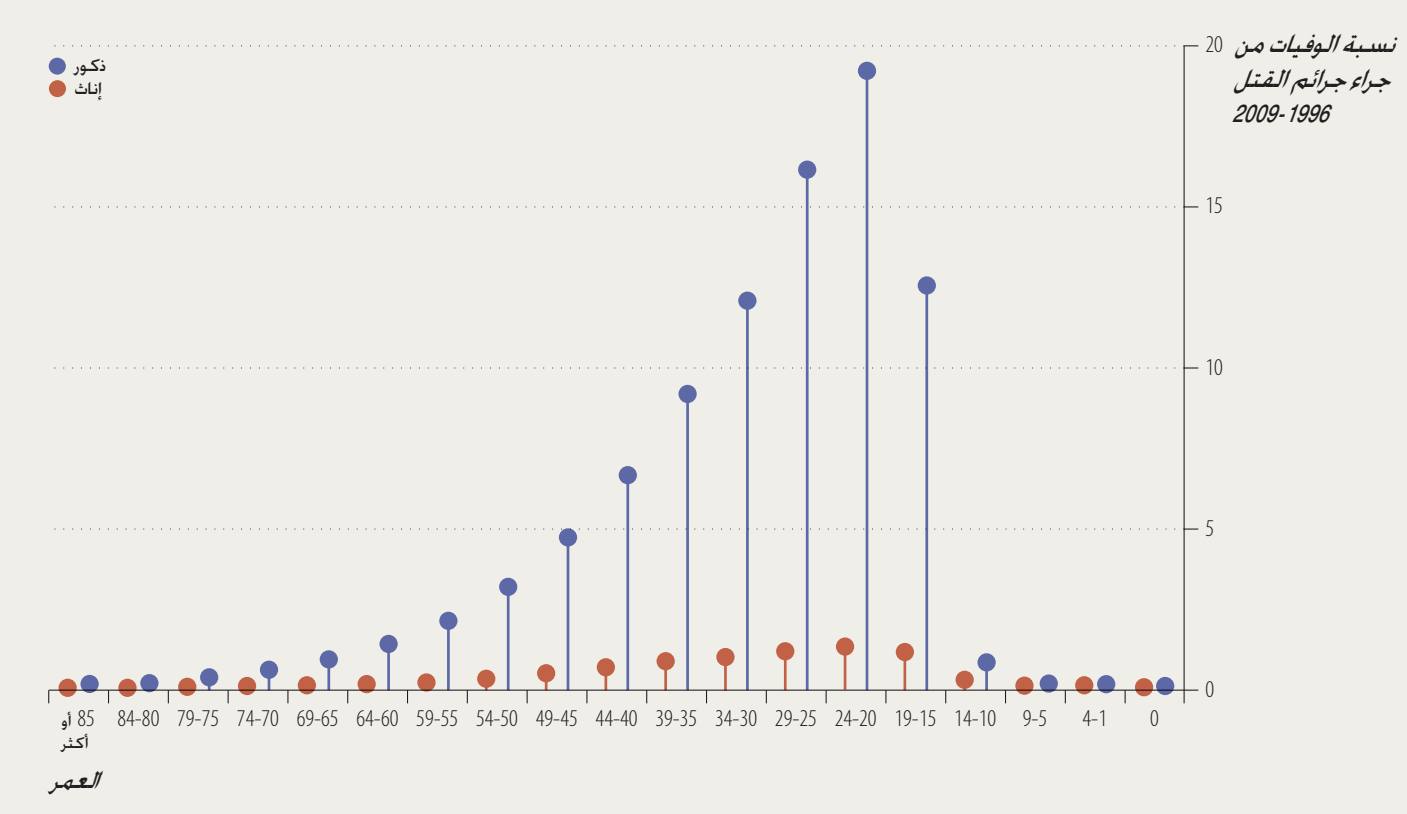

المصدر: UNDP 2013b.

شخص من البالغين في مختلف أنحاء العالم عاطلين عن العمل. ويبلغ معدّل التشغيل غير المستقر أكثر من نصف مجموع التشغيل، ويرتفع خصوصًا في جنوب شرق آسيا (61 في المائة) وجنوب آسيا (77 في المائة) وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (77 في المائة)[67]. وحتى العاملين قد لا يجنون إلا القليل. ففي عام 2011، أشارت التقديرات إلى أن 397 مليون شخص من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق هم في عداد العاملين ولكنهم يعيشون في أسر لا تتجاوز حصة الفرد فيها 1.25 دولار في اليوم. أما المناطق التي تسجل أعلى نسب من العاملين الفقراء من مجموع العاملين فهي جنوب آسيا، حيث تبلغ النسبة 25.7 في المائة، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث تبلغ النسبة 41.7 في المائة[68].

وقيمة العمل لا تقتصر على الأجر. فالعمل اللائق هو مصدر كرامة وقيمة للفرد، ومصدر استقرار وتماسك للجماعات والمجتمعات. ويحقق التشغيل المستقر فوائد للمجتمع، إذ يمكن القوى العاملة من اكتساب الخبرة والمعرفة والقدرة على الإنتاج، فيحسّن الأداء الاقتصادي[69]. ويعزز التشغيل الكامل التماسك الاجتماعي، ويعزز رفاه الفتاة. ويساعد تحسين معدّلات عمل المرأة على تغيير النظرة إلى الفتاة، فيشجع الاستثمار في تعليمها وصحّتها، ويسهم في الحد من الفقر.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية التي وقعت مؤخرًا الى مكوث العديد من العمال في حالة بطالة لفترة طويلة. فمنذ الربع الأخير من عام 2007، وفي مجموعة من 42 بلدًا تتوفر عنها بيانات، بقيت نسبة عالية من العاطلين عن العمل خارج سوق العمل لمدَّة 12 شهرًا أو أكثر[70]. وحتى لو كان الانكماش الاقتصادي قصيرًا، قد يجزع الأفراد من عواقب سلبية دائمة. وفي البلدان المتقدّمة، تؤدي خسارة العمل الى انخفاض بنسبة 10 إلى 25 في المائة من عائدات الأجر، وهذا الانخفاض قد يبقى لمدة 5 إلى 20 عامًا[71]. كذلك تعاني البلدان النامية من وقوع

مساهمة خاصة

الدكتور خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية

احترام كرامة العمل

الدفاع عن كرامة العمل هو نضال شاق ودائم في عالمنا اليوم. فالفكر الاقتصادي السائد يرى في العمل كلفة على الإنتاج، يجب أن تبقى في أدنى حد ممكن حتى يضمن الاقتصاد لنفسه قدرة تنافسية. ويرى هذا الفكر في العمال مستهلكين، يحتاجون إلى تسهيلات للحصول على قروض تعوّض عن انخفاض أجورهم، وتشجعهم على الاستهلاك، وتثقل كاهلهم بديون لا تحتمل. وما من مكان في هذا الفكر لمغزى العمل كقيمة اجتماعية، كأساس لكرامة الفرد، ومصدر لاستقرار وتنمية الأسر، ومساهمة في تحصين سلم المجتمعات. "العمل اللائق" يعني أن نذكّر أنفسنا بأننا نتحدّث عن سياسات تُعنى بحياة الإنسان وليس فقط بالنتيجة الملموسة. لهذا السبب، أكدت منظمة العمل الدولية في دستورها أن "العمل ليس بسلعة"[1]. ونحن نعلم أيضًا أن نوعية العمل تحدد بأشكال متعددة نوعيَّة المجتمع. لذا ينبغي أن نبدأ بمساعدة العاملين الفقراء على الخروج من الفقر وشرك العمل غير النظامي، إلى سبل معيشة مجزية، بالعمل على الحساب الخاص أو العمل النظامي. وهذا ما يجب أن تعنى به سياساتنا: تمكين الأفراد في التقدّم المستمر نحو عمل أفضل، وجني أجور كافية، واحترام حقوق العمال، وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، وتسهيل عمل التنظيمات العمالية، والمفاوضات الجماعية، والحماية الاجتماعية الشاملة، والمعاشات التقاعدية الكافية، والرعاية الصحيَّة. هذا ما يقوله لنا ملايين البشر في العالم: "اعطوني فرصةً عادلة في عامل لائق، وأنا أتكفل بالباقي؛ لا أريد صدقة ولا مساعدة". هذا يتطلّب وقتًا، وتركيزًا مختلف الوجهة في البلدان النامية والبلدان المتقدّمة، لكن تحديات العمل اللائق ماثلة أمام جميع المجتمعات، ولا سيما في خضمّ الأزمة العالميَّة التي لا يزال شبحها يلاحقنا.

لم الصعوبة؟ كثيرة هي التفسيرات المتقاربة، في التاريخ كما في السياسة العامة، ولكن الواقع ثابت: في قيم عالم اليوم، يفوق رأس المال في الأهمية العمل. والعلامات كثيرة: معدّلات غير مقبولة من عدم المساواة وتضاؤل في حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي. علينا جميعًا أن نفكر مليًا في تداعيات هذا الواقع على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وكذلك على الجهات التي تحظى اليوم بالمزايا. وقد ذكّرَنا البابا يوحنا بولس الثاني بأن "علينا أن نعمل جميعًا حتى لا يؤدي النظام الاقتصادي إلى خلل يشغلنا عن إعطاء الأولوية للعمل على رأس المال، وللصالح العام على المصلحة الشخصيَّة". وكما قال غاندي: "على الأرض ما يكفي حاجة الجميع، ولكن ليس ما يكفي لإرضاء جشع الجميع".

ولكن الأمور تتغيَّر. فقد أظهر العديد من البلدان النامية والناهضة استقلاليةً في تحديد إجراءاتها في مواجهة الأزمات، واضعة في صلب اهتمامها التشغيل والحماية الاجتماعية، على نحو ما يدعو إليه هذا التقرير. فالسياسات التي أدت الى الأزمات بالغت في التركيز على قدرة الأسواق على التنظيم الذاتي؛ وانتهت إلى التقليل من أهمية دور الدولة والسياسة العامة والقوانين؛ وأهملت احترام البيئة، وكرامة العمل، والخدمات الاجتماعية والرعاية في المجتمع. وأدّت هذه السياسات إلى نموذج من النمو يفتقر إلى الاستدامة والكفاءة والعدالة. ونحن على مشارف نهاية هذه السياسات، ولكن ما من بديل جاهز للحلول مكانها. أمامنا حقبة طويلة من الالتباس بغياب أي مصدر واضح لقيادة شاملة، حقبة تتخبط فيها الآراء قبل الوصول إلى صنع القرار الشامل القوي. وهذه فرصة استثنائية وتحدّ فكري كبير لنظام الأمم المتحدة. فالتلاقي حول رؤية شاملة خلاقة لما بعد عام 2015 مع أهداف واضحة للتنمية المستدامة يمكن أن يكون الخطوة الأولى نحو حقبة سياسة جديدة، تتطلع إلى ما يجب أن تكون عليه صورة العالم بعد الأزمة. وفي الأمم المتحدة، علينا أن نصغي. ففي عالم اليوم قلق عارم وعدم استقرار في الكثير من المجتمعات. ومن الاقتراعات والانتخابات إلى حركات الناس في الشوارع والحركات الاجتماعية الصاخبة، تأتي الرسالة واضحة للقيادات الحكومية كما لأوساط الأعمال: "سياساتكم لا تناسب الأكثرية الساحقة منَّا".

ومن هنا أهمية دعوة هذا التقرير إلى المطالبة بالتشغيل الكامل، والحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، وتمهيد الطريق إلى العمل اللائق. فهو يؤكد على إجماع الاجتماع الأوسع لرؤساء الدول والحكومات في تاريخ الأمم المتَّحدة، في قمَّة 2005، عندما أعلنوا "نحن ندعم بقوَّة العولمة العادلة ونعقد العزم على جعل أهداف التشغيل الكامل والمنتج والعمل المحترم للجميع، بما فيهم النساء والشباب، هدفًا مركزيًّا لسياساتنا الوطنيَّة، ولاستراتيجيات التنمية الوطنية"[2]. فالالتزام واضح، لا لبس فيه، على الورق على الأقل.

أنهي بمثال للتغييرات اللازمة يحظى بإجماع. ينبغي أن تأخذ الاستثمارات الاقتصادية الحقيقية والقويَّة، الكبيرة منها والصغيرة، مع قدرتها على خلق فرص العمل، مكان العمليات الماليَّة في سدة القيادة في الاقتصاد العالمي. فزيادة الربح القصير المدى في الأسواق الماليَّة، وقلة فرص العمل، استأثرت بالموارد اللازمة لبناء مؤسسات اقتصادية حقيقية مستدامة. والعالم لا يفتقر إلى السيولة التي يمكن أن تتحول إلى استثمارات منتجة في إطار تنظيمي، يضمن للمؤسسات المالية دورها الأصلي في توجيه المدخرات نحو الاقتصاد الحقيقي. وزيادة حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي ضمن نسب تضخُّم معتدلة، سوف تزيد الطلب الحقيقي وتكون مصدرًا للنمو المستدام. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق في الانتقال من سياسات الحد الأدنى للأجور إلى سياسات توزيع أكثر عدالة لمكاسب الإنتاجية وأرباحها.

هل هذا حلم أو واقع قريب؟ فلننتظر ونر، لا شك في أن هذه ستكون وجهة النضال السياسي والاجتماعي في الأعوام المقبلة.

1. ILO 2010a. 2. UN 2005.

خسائر كبيرة في عائدات الأجر[72]، جراء النزوح غير المتوقع لفرص العمل، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى آثار سلبية مدمّرة على عائدات الأجر وعلى استهلاك الأسر والفقر[73].

ويؤدي الافتقار إلى العمل اللائق إلى عواقب تفوق خسارة الدخل. فالضغوط الناتجة من موجات التسريح والبطالة قد تؤدي إلى خفض متوسط العمر المتوقع، نتيجة لما تسببه من أزمات صحية كالسكتة الدماغية أو النوبة القلبية[74]. وتؤدي موجات البطالة أيضًا إلى ارتفاع معدّلات الكآبة وتعاطي الكحول[75]. ويرافق البطالة أيضًا التحيُّز الجنسي. ففي المملكة المتحدة، تحصل النساء من الفئة العمرية 60 وأكثر على دخل أقل من دخل الرجال من الفئة العمرية نفسها، كما إن النساء اللواتي زاولن أعمالاً أدنى مرتبة وبدوام جزئي في حياتهن العملية يحصلن على معاش تقاعدي أقل[76].

ويزاول معظم العاملين الفقراء عملاً خارج المعايير المحدّدة للتشغيل الكامل، أي عملاً بدوام

الشكل 7.3

ازدياد التشغيل غير الخاضع للمعايير في معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات بين عامي 2007 و2010، وانخفاض مجموع معدل التشغيل

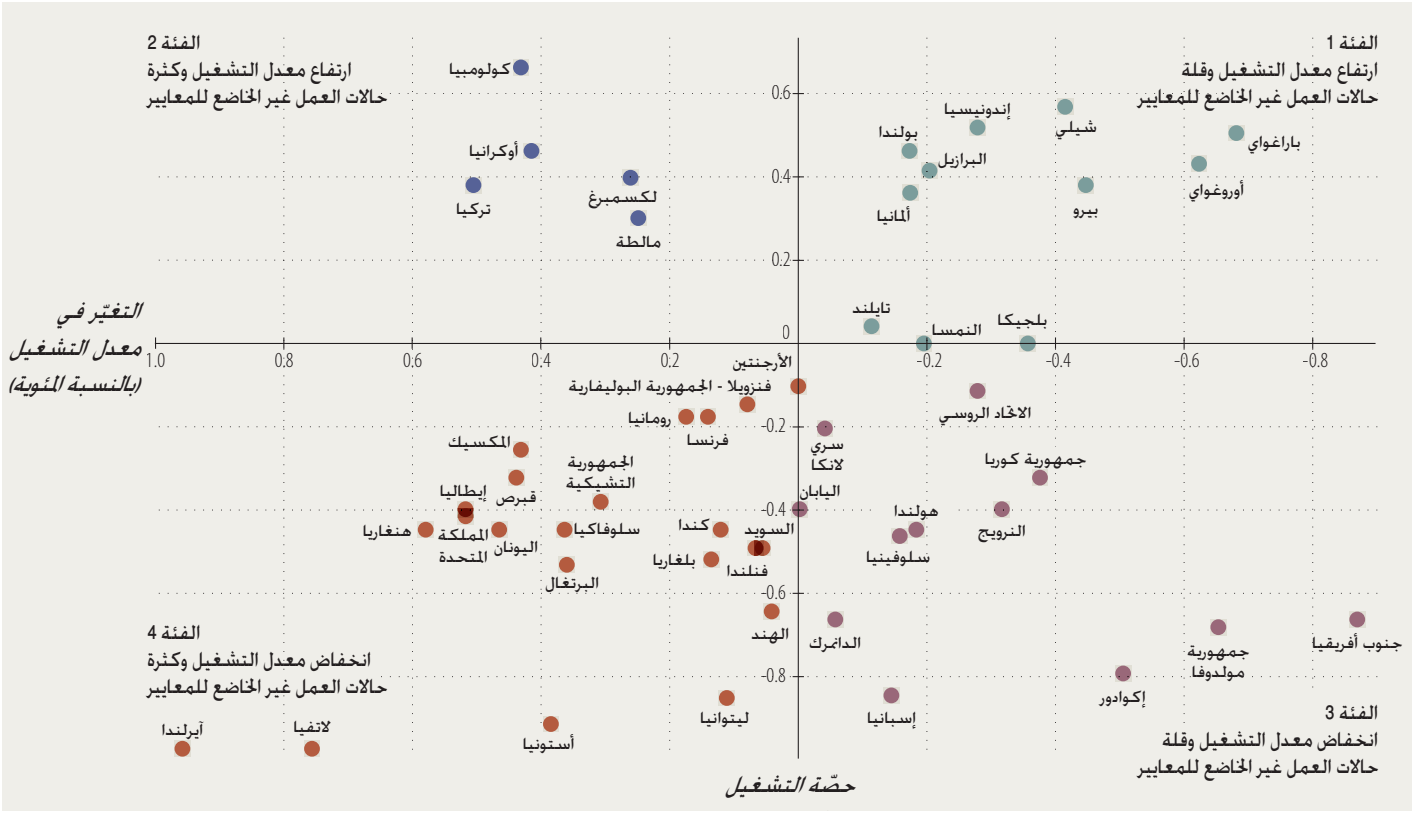

المصدر: ILO 2012c.

جزئي رغمًا عن إرادتهم أو عملاً مؤقتًا في البلدان المتقدِّمة، أو عملاً في القطاع غير النظامي في البلدان النامية. وفي الأوضاع المثالية، تشهد البلدان مع الوقت زيادة في معدلات التشغيل الكامل وتناقصًا في معدّلات العمل غير الخاضع للمعايير (الفئة 1، الشكل 7.3). ولكن أكثرية البلدان التي تتوفر عنها بيانات، شهدت زيادة في البطالة وفي التشغيل غير الخاضع للمعايير بين عامي 2007 و2010[77] (الفئة 4، الشكل 7.3)[78].

والعمل في القطاع غير النظامي من التحديات التي تواجهها البلدان النامية، إذ يضم هذا القطاع أكثر من 40 في المائة من مجموع العاملين في الثلثين من 41 بلدًا من البلدان النامية والناشئة التي تتوفر عنها بيانات[79]. ومهما اختلفت تعاريف العمل في القطاع النظامي، فهو عمل يفتقر بشكل عام إلى أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية أو القانونية[80]. ويجني العاملون في القطاع غير النظامي أجرًا أقل من متوسط ما يجنيه العاملون في القطاع النظامي[81].

ولا تقتصر المخاطر التي يتعرض لها العاملون في القطاع غير النظامي على قلة الأجر أو عدم استقراره. فالعاملون في هذا القطاع يفتقرون إلى القدرة على مواجهة الصدمات، إذ لا تتوفر لهم الحماية الاجتماعية النظامية. وتتفاقم المخاطر عندما يواجه العاملون في القطاع غير النظامي مضايقات من السلطات العامة. والكثير من العاملين بدوام جزئي أو لوقت محدد يواجهون المشاكل نفسها، فهم لا يحظون بما يحصل عليه العاملون الدائمون من حماية أو مستحقات، كالتأمين الصحي.

وقرابة نصف عمَّال العالم هم اليوم في وضع تشغيلي معرض للمخاطر، إذ هم عالقون في أعمال غير مستقرَّة، وخارج سلطة قانون العمل ونطاق الحماية الاجتماعية. ومع الوقت، لجأ أصحاب العمل، لمواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات المتكرِّرة، إلى الاعتماد أكثر فأكثر على العاملين بدوام جزئي أو لوقت محدّد[82]. وتسجل منطقتا جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، من بين

المناطق النامية، أعلى نسبة من العاملين في ظروف التشغيل المعرض للمخاطر (77.5 في المائة في عام 2011)[83].

عندما يخسر أحد أفراد الأسرة عمله، قد يحاول الآخرون تعويض الخسارة[84]. ففي بعض الحالات، إذا فقد الرجل عمله، تحاول النساء في الأسرة البحث عن عمل للتعويض. وفي حالات الانكماش الاقتصادي، قد تنسحب النساء من القوى العاملة. وعندما تضيّق الأزمة على موارد الأسرة، يحتمل أن تقضي المرأة وقتًا أطول في العمل غير المدفوع[85]. وقد تؤجج مشاركة النساء في القوى العاملة النزاعات داخل الأسرة، فالنساء اللواتي يزاولن عملاً مدفوع الأجر يمكن أن يتعرضن للعنف المنزلي[86].

ويتأثر الأطفال أيضًا عندما يخسر الكبار عملهم[87]. ففي البلدان النامية، يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية العصيبة إلى خفض معدل الالتحاق بالمدارس حوالى 12 نقطة مئوية[88]. بالإضافة الى ذلك، يترك الأطفال المدرسة للعمل، مما يضيق من الفرص المتاحة لهم للتخلّص من الفقر في المستقبل.

وللعمل اللائق فوائد اجتماعية لا تقتصر على الفرد[89]. فالمجتمعات التي تتاح فيها للجميع فرص عمل تستوفي حدًا أدنى من معايير العمل اللائق تنأى بنفسها عن كثرة النزاعات، وتنشئ شبكات اجتماعية قوية، وتنعم بجو من الحق والعدالة[90]. وللعمل اللائق أيضًا تأثير إيجابي على التماسك الاجتماعي في أي بلد، وعلى فعالية المؤسسات، يهيئ بيئة داعمة للتنمية البشرية. كما له تأثير إيجابي على النفقات الاجتماعية، كنفقات الصحَّة العامة التي قد تزيد جرَّاء البقاء لفترة طويلة بلا عمل[91].

التقدّم في السن بكرامة—صعب المنال للكثيرين

يبلغ عدد سكان العالم من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق أكثر من 500 مليون نسمة (أي قرابة 8 في المائة من مجموع السكان). وتضمّ أوروبا وآسيا الوسطى

للعمل اللائق فوائد اجتماعية لا تقتصر على الفرد

الشكل 8.3

يتوقع أن تزداد نسبة المسنين من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق من مجموع سكان العالم لتصل إلى 15.5 في المائة بحلول عام 2050، وأن تكون لشرق آسيا والمحيط الهادئ الحصة الكبرى من هذه الزيادة

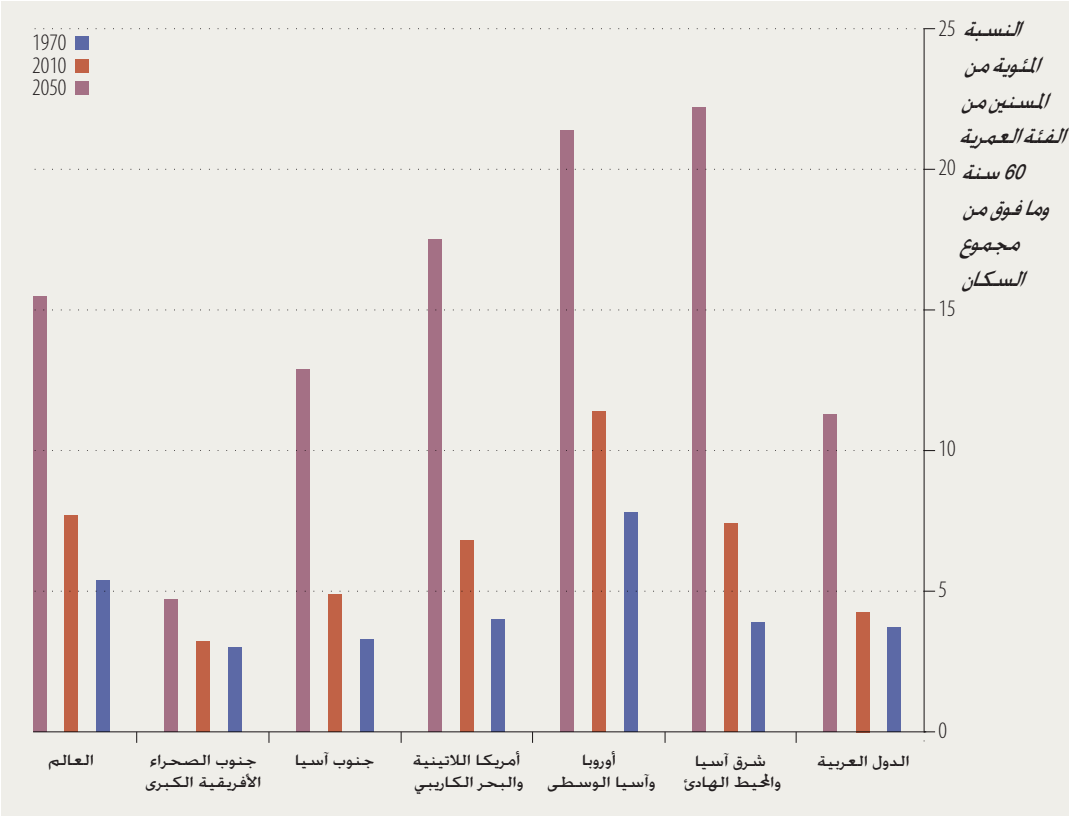

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013.

أعلى نسبة من هذه الفئة بين المناطق النامية (11.4 في المائة، الشكل 8.3). وبحلول عام 2050، يُتوقَّع أن ترتفع نسبة المسنين من مجموع السكان إلى الضعف فتصل إلى 15.5 في المائة، وأن تكون الحصة الكبرى من هذا الارتفاع في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (من 7.4 في المائة في عام 2010 إلى 22.2 في المائة في عام 2050). ويتوقع أن نسبة المسنين في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فقط ستقل عن 5 في المائة بحلول عام 2050[92].

والفقر والإقصاء الاجتماعي من المشاكل التي يواجهها المسنون، لأن أكثر من 80 في المائة منهم لا يحصلون على معاش تقاعدي، ويعتمدون على العمل أو الأسرة لتأمين الدخل[93]. ومع التقدّم في السن، تزداد احتمالات التعرض للمخاطر الجسدية والفكرية والاقتصادية[94]. وكثيرًا ما يكون الفقر في سن متقدِّمة مزمنًا، يتراكم نتيجة لقلة الفرص الاقتصادية وضعف الحماية في مراحل سابقة من الحياة. فالحرمان المتراكم من مرحلة الشباب يؤدي إلى انتقال الفقر من جيل إلى آخر. ففي بنغلاديش مثلاً، يعيش ثلث السكان تقريبًا في أسر مع شخص مسن، ويعيش عدد كبير من الأفراد في أسر تشكل جزءًا من شبكة دعم يشارك فيها المسنون ويستفيدون منها[95].

وانخفاض الدخل ليس سوى واحد من العوامل التي تعرّض المسنين للمخاطر، تضاف إليه عوامل أخرى، كالمرض والإعاقة مثلاً، فتستنزف معًا موارد المسن المالية، وتضعف قدرته على التصدي. وقد يؤدي فقدان الدخل وعدم القدرة على المساهمة في دخل الأسرة إلى المساس بكرامة المسن وبموقعه ضمن الأسرة. وحتى عندما تقدّم الأسرة للمسن المأكل والمسكن، قد يحدّ عدم وجود موارد خاصة في حوزته من استقلاليته ومن حرية خياره، وربما يشعر بأنه عبء على الأسرة[96].

ووفاة الشريك قبل الأوان، وعدم الحصول على الرعاية الجسدية والصحية الكافية، والإقصاء من المشاركة في المجتمع، والتشرُّد، وفقدان الاستقلالية، ووضع المسن في دور الرعاية، وغياب الاتصال الاجتماعي، والوحدة، كلها عوامل تزيده تعرضًا للمخاطر. وقد يعيش في بيئة اجتماعية ومادية ضيّقة، تحول دونه والاستفادة من الفرص المتاحة لبناء منعته حيال ما يواجهه من مخاطر.

للفقر في سن متقدّمة بُعدٌ يتعلق بالجنسين

وللفقر في سن متقدّمة بُعدٌ يتعلق بالجنسين. فمتوسط العمر المتوقع للمرأة أطول من متوسط العمر المتوقّع للرجل، ما يطيل تعرضها للفقر أكثر من الرجل. وعندما تفقد المرأة شريكها، نادرًا ما تقدّم على الزواج مجدَّدًا. وتفرض قلة التحصيل العلمي وضرورة الجمع بين العمل ورعاية الأطفال على المرأة العمل في القطاع غير النظامي. والمرأة المسنة، ولا سيما الأرملة أو التي ليس لها أولاد، قد تكون أكثر تعرضًا من سواها للمخاطر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[97]، فيحتمل أن تتعرض لسوء المعاملة والإهمال[98].

ويعاني معظم المسنين والأسر التي تضم مسنين من الفقر بمعدلات أعلى من سواهم. فمعدل الفقر في صفوف المسنين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى من المتوسط العام لمجموع السكان (13.5 في المائة مقابل 10.6 في المائة)[99]. والمرأة المسنَّة هي عادة أكثر عرضة للفقر من الرجل المسن (الشكل 9.3). ويشهد العديد من البلدان النامية الوضع نفسه تقريبًا. ففي الباراغواي، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، أكثر من 40 في المائة من السكان من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق هم فقراء[100].

ومع التقدّم في السن، يكبر احتمال الإصابة بالإعاقة. وتتجاوز نسبة ذوي الإعاقة 46 في المائة من سكان العالم من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق[101]. وسواء أكان المسنون من ذوي الإعاقة أم لا، يعيش 15 إلى 30 في المائة منهم وحدهم، أو بدون أي شخص بالغ في سن العمل[102]. ويتعرض الكثير منهم لسوء المعاملة. وحسب استطلاع أجري في الفترة 2011-2012 في 36 بلدًا، يعتري 43 في المائة من المسنين شعور بالخوف من العنف وسوء المعاملة[103].

ويقدم المسنون الرعاية لشركائهم وأحفادهم، وكذلك لأهلهم، بنسب متزايدة. وفي البلدان التي تسجل انتشارًا واسعًا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتولّى الأجداد رعاية الأيتام الذين فقدوا والديهم بالمرض[104]. وحال المهاجرين لا تختلف كثيرًا. فقد ترك 69 في المائة من البوليفيين الذين هاجروا إلى إسبانيا أطفالهم في عهدة الأجداد. وفي ريف الصين، يرعى الأجداد 38 في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة بينما يعمل الأبوان في المدينة[105].

المخاطر الهيكلية

عندما لا تخدم المؤسسات الاجتماعية القانونية، وهياكل النفوذ، والحيّز السياسي، والتقاليد والأعراف الاجتماعية والثقافية، مصالح جميع أفراد المجتمع بالتساوي، تضع أمام بعض الأفراد والمجموعات عوائق هيكلية، فيتعذر عليهم ممارسة حقوقهم

وخياراتهم، ويتعرضون لمخاطر هيكلية. وكثيرًا ما تنشأ المخاطر الهيكلية من ارتفاع معدلات عدم المساواة وانتشار الفقر، نتيجة لعدم المساواة الأفقية أو بين المجموعات، على أساس الانتماء إلى هذه الفئة الاجتماعية أو تلك[106]. وتدوم المخاطر الهيكلية بالإقصاء، وانخفاض التنمية البشرية، وضعف مكانة الأفراد في المجتمع، فتحد من قدرتهم على التصدي للمخاطر والصدمات.

ويواجه الفقراء والنساء والأقليات (الإثنية واللغوية والدينية والجنسية والمهاجرون)، والسكان الأصليون، وسكان المناطق الريفية أو النائية، وذوو الإعاقة، وسكان البلدان غيرالساحلية، والبلدان المحدودة الموارد الطبيعية عوائق قد لا يواجهها سواهم، تكون ذات طبيعة قانونية أحيانًا، في بناء إمكاناتهم وممارسة خياراتهم والمطالبة بحقوقهم في الدعم والحماية من الصدمات. وإن خلت القوانين من تمييز واضح ضد هذه الفئات، يؤدي غياب السياسات الفعالة إلى تعريض الأفراد والمجموعات للإقصاء وللمخاطر. فعدم المساواة بين المجموعات (أو عدم المساواة الأفقية) والإقصاء يحدّان من النفوذ السياسي لبعض الفئات، حتى ولو كانت أكثرية، كما في حالة الفقراء. ويؤدي عدم المساواة الأفقية إلى وضع سياسات تخدم بعض الفئات ولا تخدم المجتمع ككل[107]. وهذا يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الفئات الأخرى، ويزيد من إقصائهم، فيحدّ من كمية الخدمات العامة التي يتلقونها ويقوّض جودتها.

وقد تكون بعض الفئات أكثر عرضة لبعض المخاطر، ولا تملك القدرات والإمكانات الكافية للتصدّي للصدمات. ويؤدي انكشاف بعض الفئات، وطريقة تعاطي المجتمع مع بعض الخصائص المتأصلة فيها، إلى نتائج ضارة[108]. وتولّد الصدمات مخاطر جديدة وفئات ضعيفة جديدة. فمن المتوقع، مثلاً، أن تكون الإصابات التي أوقعها زلزال هايتي في كانون الثاني/يناير 2010، قد تسببت بإعاقات مزمنة لحوالى 200,000 شخص[109]. وقد يقول البعض إن هذا العدد الهائل من الإصابات لم يكن نتيجة مباشرة للزلزال، بل نتيجة لحدوثه في ظل انكشاف البلد على المخاطر[110].

الفقر والتعرض للمخاطر

بين الفقر والتعرض للمخاطر علاقة ترابط وتفاعل، ولكن الحالتين ليستا مترادفتين. فالفقراء هم أكثر تعرضًا للمخاطر من فئات أخرى في المجتمع، لأن خطر الصدمات يأتي على الفقراء بأضرار أكبر مما

الشكل 9.3

في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتجاوز معدل الفقر بين المسنين متوسط الفقر العام بين السكان، وهو بين النساء أعلى منه بين الرجال

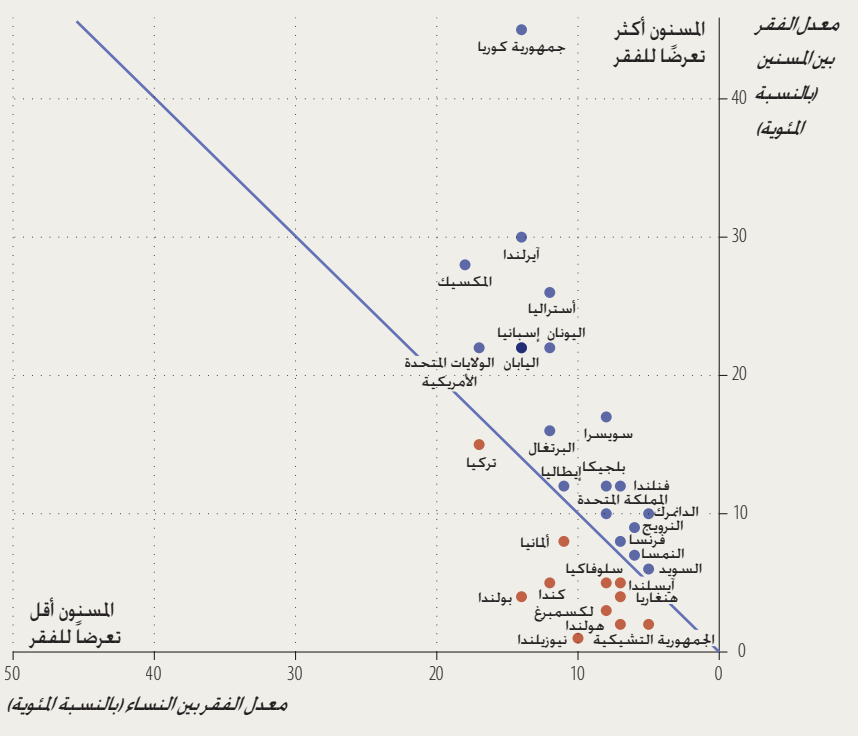

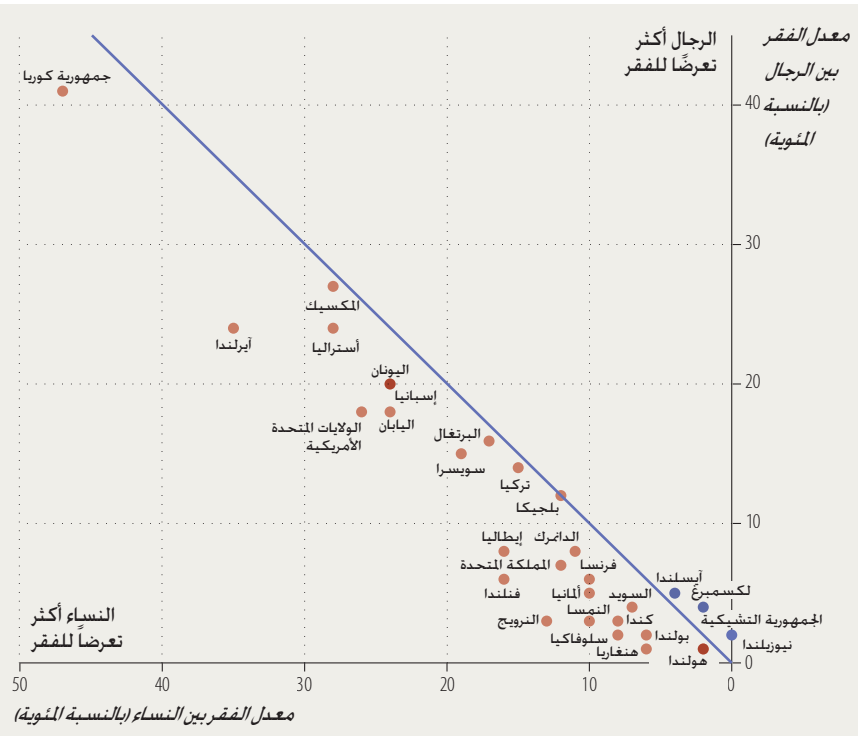

ملاحظة: تعود البيانات إلى عام 2008.
المصدر: OECD 2011b.

الشكل 10.3

يعيش قرابة 1.2 مليار شخص على أقل من 1.25 دولار في اليوم، و1.5 مليار في الفقر المتعدد الأبعاد

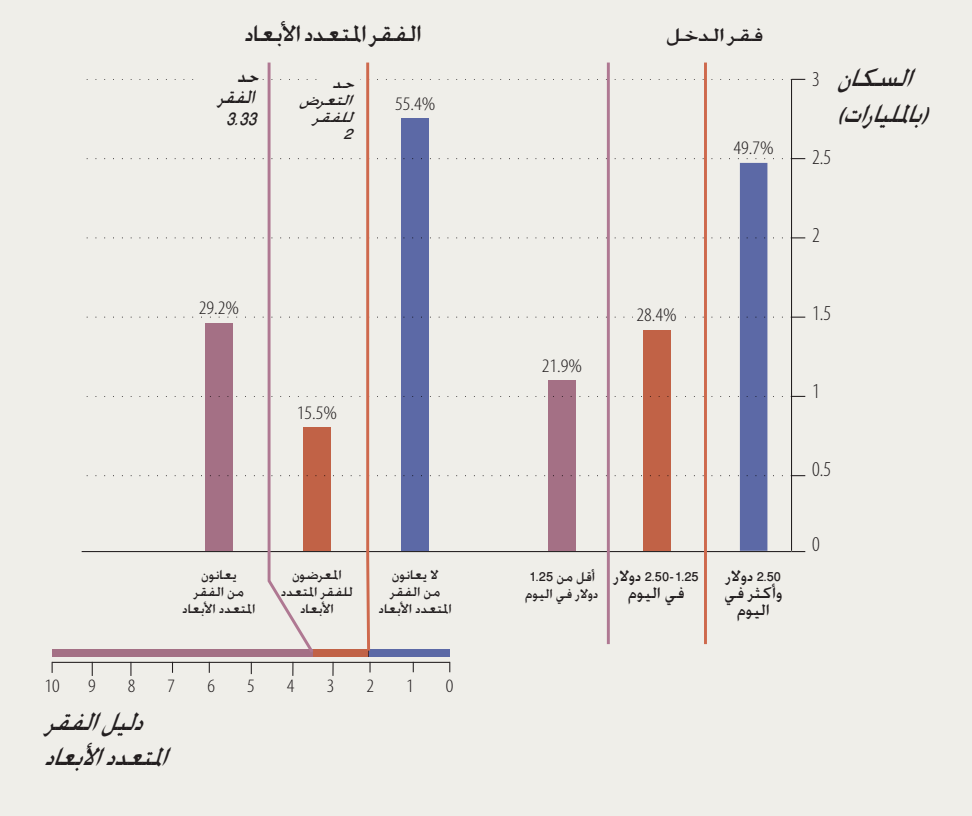

المصدر: الفقر المتعدد الأبعاد: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى مسوح الأسر ومنها المسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسف والمسوح الوطنية للأسر؛ فقر الدخل: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي.

يصيب غيرهم. وهذا ما تدلّ عليه النتائج الموثقة للصدمات البيئية[111].

ويعيش حوالي 1.2 مليار من سكان العالم على أقل من 1.25 دولار في اليوم، ويعيش 2.7 مليار على أقل من 2.50 دولار باليوم (الشكل 10.3)[112]. ويعيش 1.5 مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد، ويعيش قرابة 0.8 مليار شخص على شفير الفقر[113]، ويعاني 2.2 مليار شخص من وجهين أو ثلاثة من أوجه الحرمان. وإذا كانت هذه الأرقام في تراجع، يعيش الكثير من الأشخاص فوق عتبة الفقر بقليل، وأي صدمة محدودة النطاق أو عامة قد تعيدهم إلى الفقر. وتبلغ نسبة الأشخاص الذي يعيشون فوق خط الفقر بقليل (سواء أكان فقر الدخل أو الفقر المتعدد الأبعاد) أعلى حد لها في جنوب آسيا، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى ، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (الجدول 1.3).

وللفقر المتعدد الأبعاد خاصة جغرافية إذ يرتفع، عامة، في المناطق الريفية. ففي الصومال يعيش 60 في المائة من الأسر في المناطق الحضرية وأكثر من 95 في المائة من الأسر في المناطق الريفية في حالة فقر متعدد الأبعاد. وتبلغ النسب في بوركينا فاسو 43 في المائة و94 في المائة، وفي النيجر 56 في المائة و96 في المائة، وفي إثيوبيا 54 في المائة و96 في المائة.

وفي العديد من البلدان ينتشر الفقر المتعدد الأبعاد في الأسر التي ترأسها امرأة والأسر التي تضم شخصًا من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق. ووجود الأطفال في الأسرة هو من العوامل المهمة أيضًا. ففي بوليفيا مثلاً، يبلغ مجموع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد 12 في المائة، وتصل هذه النسبة إلى 34 في المائة من الأسر التي تضمّ طفلاً واحدًا على الأقل دون خمس سنوات. وتبلغ النسب 21 في المائة و42 في المائة في غانا، و7 في المائة و19في المائة في بيرو، و4 في المائة و11 في المائة في الجمهورية العربية السورية.

ويزداد التعرض للمخاطر عندما يتفاعل الفقر مع ظروف أخرى تعيشها الأسرة[114]. فكثيرًا ما يعيش الفقراء في مناطق معرضة لآثار تغيّر المناخ، إن

الجدول 1.3

فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق

المنطقة	عدد بلدان العيّنة	فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	المعرضون لفقر الدخل (بالنسبة المئوية)	عدد بلدان العينة	الفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)	حدّة الحرمان (بالنسبة المئوية)	المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)
الدول العربية	10	6.5	36.4	9	15.5	48.4	8.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	11	12.7	25.1	10	6.4	44.7	16.2
أوروبا وآسيا الوسطى	15	1.4	6.0	15	1.8	37.3	4.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20	5.7	7.0	14	6.7	42.8	9.5
جنوب آسيا	8	30.6	44.4	7	53.4	50.8	17.9
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	40	50.9	27.8	36	59.6	55.0	16.2

المصدر: الفقر المتعدد الأبعاد: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى مسوح الأسر ومنها المسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسف والمسوح الوطنية للأسر؛ فقر الدخل: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي.

كان في مناطق ساحلية منخفضة معرَّضة لخطر الطوفان من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر أو على أراض معرضة للجفاف والقحل بسبب التغيرات المناخية[115].

ويتعرض الفقراء للمخاطر أيضًا لأنهم لا يمكلون المدخرات، أو الأموال المقترضة، أو أي أصول أخرى يمكن أن يعتمدوا عليها في مواجهة الطوارئ. وعندما يخسرون عملهم أو يتعرضون لأي انقطاع في الدخل، قد يلجأون إلى استراتيجيات حماية أشد ضررًا، كالاقتصاد في الغذاء، أو التقشف في مصاريف الرعاية الصحية أو تعليم الأطفال[116]. وحتى مع ارتفاع الدخل، قد لا تشعر الأسر بأنها في منأى عن المخاطر. وبالرغم من التقدّم الذي أحرز في العقود الماضية، في البلدان النامية كما في البلدان المتقدّمة، لا يشعر الأفراد بالاستقرار الاقتصادي[117].

وقد زادت تدابير التقشُّف التي اتّخذت مؤخرًا من الفقر في أكثر من نصف البلدان الأوروبية، وأكثر الفئات تعرضًا للفقر هم الأطفال، والمهاجرون، والمتحدرون من أصل مهاجر، والأقليات الإثنية، وذوو الإعاقة[118].

وتقع أشد آثار الكوارث الطبيعية على فئات الدخل المنخفض، والمسنين، وذوي الإعاقة. ففي عام 2005، كانت أشد الأسر فقرًا هي الأكثر تعرضًا لأضرار فيضانات مومباي. ومع أن الخسارة قد لا تكون كبيرة في المطلق، بلغ متوسط الخسائر على الأسر ما يعادل كل ما تملكه من مدخرات. وقد أعاق استنفاد مدخرات الأسر وأصولها قدرتها على التعافي وإعادة البناء ما بعد الفيضانات[119]. وفي عام 2011، أدى الزلزال الذي ضرب السلفادور إلى تخفيض نصيب الفرد من الدخل في الأسر الأكثر تضرُّرًا بمقدار الثلث[120]. وفي بنغلاديش، أدّت حوادث الفيضانات الكبرى في أعوام معيّنة إلى إتلاف 7.5 مليون هكتار من المحاصيل الزراعية، وألحقت أضرارًا بالفقراء أكثر من غيرهم[121].

وأثناء الكوارث وبعدها، يتعرض أطفال الأسر الفقيرة لمخاطر سوء التغذية ولمخاطر أخرى طويلة الأمد. فعقب الجفاف الذي ضرب زمبابوي في الفترة من 1982 إلى 1984، ازدادت احتمالات التقزم بين الأطفال، وتأخّر التحاقهم بالمدارس بمعدَّل 3.7 أشهر، ما أدى إلى تراجع أداءهم في المدرسة لمدة 16 سنة بعد الكارثة. وفي الفترة من 2002 إلى 2006، تعرض 90 في المائة من الأسر في الخمس الأشد فقرًا في إثيوبيا لخطر واحد على الأقل جراء صدمات عقب أوقات الشدة، بينما تعرض الكثيرون لمخاطر متعددة، بمعدَّل 4.2 خطر لكل أسرة[122]. ومن ردات الفعل على الصدمات تقليل الغذاء، وخسارة الأصول، وتراكم الديون، وهذه جميعًا تؤدي إلى نتائج طويلة الأمد على نمو الأطفال. أما صدمة الدخل فلها أبلغ الأثر على حضور أطفال الأسر الفقيرة إلى المدرسة وأدائهم فيها[123].

وتأثير الكوارث على الناس والجماعات ليس مشروطًا بقدراتهم وكفاءاتهم وحسب، بل بأصولهم أيضًا، أي رأسمالهم المادي والطبيعي. فتدهور النظام البيئي، مثلاً، يمكن أن يهدد معيشة الجماعات الريفية التي تعتمد اعتمادًا مباشرًا على الموارد الطبيعية: الوصول إلى التنوّع الأحيائي البحري، ومنتجات

الغابات غير الخشبية، وزراعة الكفاف، وزراعة المحاصيل. ويتوقف مدى تعرض الجماعات المحلية للمخاطر على ظروف قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة للأنشطة الاقتصادية الراهنة والبديلة، وأنظمة إدارة هذه الموارد، ومدى قرب الأنظمة البيئية من نقطة عدم القدرة على استعادة الإنتاجية. والتدهور في البيئة والموارد الطبيعية يطرح مخاطر كبيرة. ففي عام 2011، شكل العاملون في الزراعة 40 في المائة من القوى العاملة في العالم، كان 60 في المائة منهم من بلدان مجموعة التنمية البشرية المنخفضة. ويعيش الثلثان من السكان الأشد فقرًا في المناطق الريفية، ويعتمدون بشدة على الزراعة والموارد الطبيعية، ما يجعل تدهور الأراضي وندرة المياه من أكبر الشواغل. ويُتوقَّع أن يعاني من ندرة المياه بحلول عام 2025 أكثر من 1.8 مليار شخص، وأن تقع أشد أضرارها على العاملين في الزراعة والمزارعين الفقراء[124].

المرأة والرجل

تعاني المرأة على الصعيد العالمي، من شتى أشكال التمييز. فالأنظمة القانونية هي وليدة علاقات ثقافية غنية ومتنوعة، ولكن في بعض الدول تطغى القوانين العرفية والدينية على القوانين المدنية التي تحمي حقوق الإنسان للمرأة. ويمكن أن تتضمن القوانين تمييزًا واضحًا ضد المرأة، في مواضيع الأسرة والزواج والحقوق الاقتصادية والعنف (الشكل 11.3). وقد تُقيّد حقوق المرأة فيما يتعلّق بملكيّة الأراضي وتُشترط موافقة الزوج للسماح لها باستخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة.

وتتعرض المرأة للتمييز أيضًا من الممارسات والمؤسسات الاجتماعية، كالزواج المبكر، والتمييز في الميراث، وتحمّل العبء الأكبر من أعمال الرعاية من غير أجر، والعنف (الإطار 3.3)، وتفضيل الإبن الذكر، وصعوبة الوصول إلى المجال العام والحصول على الموارد المنتجة. وانتهاك حقوق المرأة وما تتعرض له من تمييز من المؤسسات الاجتماعية يؤثر سلبًا على نتائج التنمية البشرية. فمقارنةً ببلدان نامية أخرى، كان متوسط إتمام المرحلة الابتدائية من التعليم أقل بنسبة 15 في المائة، ونسب سوء التغذية عند الأطفال ومعدلات وفيات الأمهات أعلى بمرتين في 21 بلدًا اعتُبرت فيها المرأة عرضة للتمييز من المؤسسات الاجتماعية[125]. وتجاوزت متوسطَّ البلدان النامية أيضًا، نسبةُ الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان التي لا تعطي المرأة الحق في

الشكل 11.3

في العديد من البلدان قوانين تكرّس التمييز ضد المرأة في الأسرة والنشاط الاقتصادي، وتعرّضها للعنف

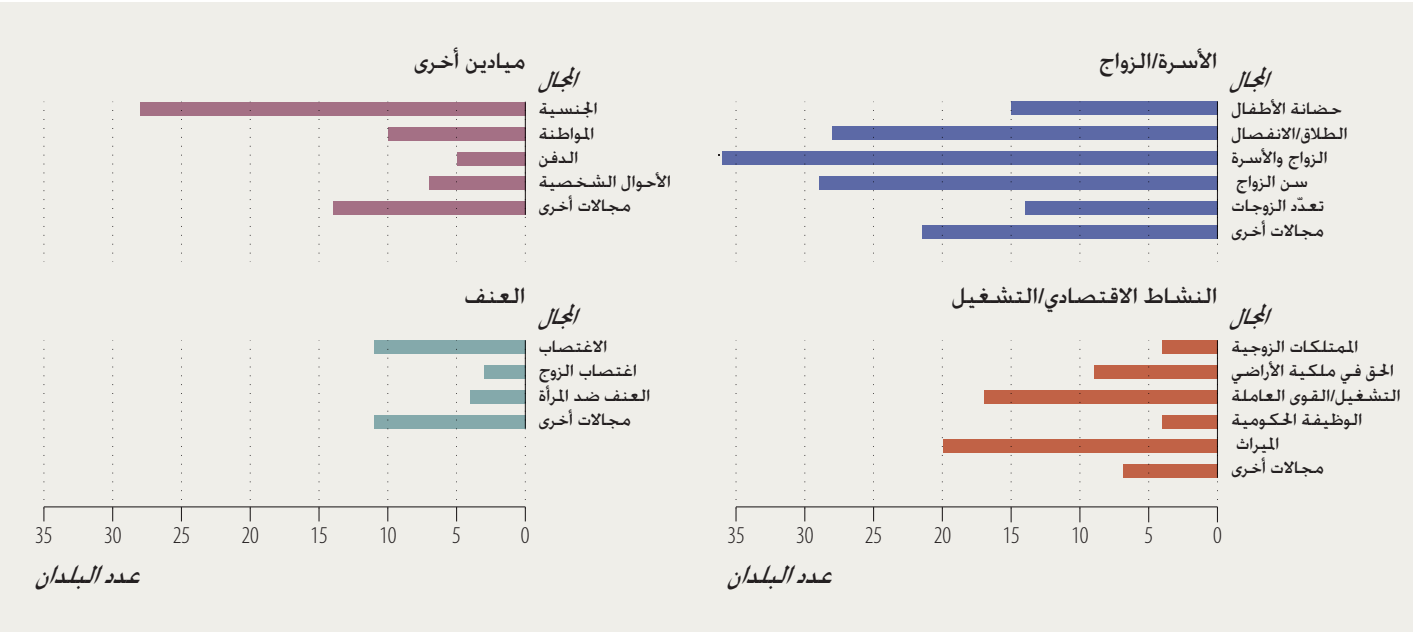

المصدر: Equality Now 2011.

الإطار 3.3

العنف ضد المرأة

شهد العالم في عامي 2012 و2013 أحداثًا وجهت أنظار الصحافة العالمية نحو انتشار آفة العنف ضد المرأة. فقد أطلق الطالبان النار على مالالا يوسافزاي في باكستان، وتعرضت تلميذة شابة للعنف الجنسي حتى الموت في الهند، وتعرضت نساء لعمليات اغتصاب وتحرشات جنسية في ميدان التحرير في القاهرة. وهذه الأحداث هي تذكير بأن العنف ضد المرأة لا يزال آفة منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وعقبة كبيرة أمام مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، وسلامة المجتمع وأمنه.

وثلث النساء في العالم عرضة لضروب من العنف الجنسي أو الجسدي في حياتهن، معظمها على يد الشريك (المسؤول عن 40 في المائة من حالات القتل التي تتعرض لها المرأة، والتي قد تشمل جرائم الشرف والمهر)[1]. وهذا النوع من العنف، يُعرف "بالمخاطر الهيكلية الناجمة عن العلاقات" في فئات معيّنة من العلاقات الاجتماعية[2]. وقد أظهرت دراسة حديثة لمنظمة الصحة العالمية أن 7.2 في المائة من نساء العالم، أي واحدة من كل 14 امرأة، تتعرَّض للعنف الجنسي من غير الشريك[3].

وتشير بيانات استطلاعات غالوب التي أجريت في 143 بلدًا في عام 2011 إلى خوف من العنف ضد المرأة. فالمرأة تشعر بأنها في وضع أقل أمانًا من الرجل في جميع البلدان، والفارق بين الجنسين في الشعور بالمخاطر لا يرتبط بالدخل: فقد وصل هذا الفارق إلى الأرقام العشرية في الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسِّط والمرتفع[4].

وعلاقة الترابط بين العنف الذي تتعرض له المرأة على يد الشريك والفقر هي علاقة قوية وواضحة، والوضع يختلف حسب المناطق. فاحتمال تعرض النساء للعنف في أفريقيا أكثر بمرَّتين منه في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في أوروبا. أما في جنوب شرق أفريقيا، فيفوق احتمال تعرض النساء للعنف على يد شريك حالي أو سابق ثمان مرات احتمال تعرّضهنّ للعنف على يد أي شخص آخر.

وقد أدّت الحملات العامة وحركات التعبئة إلى تغييرات في أصول العدالة المدنية والجنائية، إذ صدرت تشريعات وقوانين جديدة تضمن حماية المرأة. وخصصت بلدان كثيرة موارد قانونية وموارد أخرى لدعم ضحايا العنف وأولادهن، كما اتخذت إجراءات مدنية، مثل الفصل بين المرتكب والضحية. ولكن التغييرات في الأعراف الاجتماعية والقوانين كثيرًا ما تكون تدريجية وتتطلب عملاً شاقًا. فتعديل قانون الجنايات في الهند، بعد حالات الاغتصاب التي وقعت مؤخرًا[5] لم يؤدّ إلى تجريم الاغتصاب إذا كان من الزوج[6]، فبقيت وظيفته محدودة الغاية والنطاق كوسيلة للتغيير الاجتماعي.

ويحدّ العنف من قدرة المرأة على المشاركة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل. ففي المكسيك، كان العنف والتهديد به من الزوج الرافض السبب الأول لتخلي النساء عن المشاركة في القوى العاملة[7]. وفي الهند، منع العنف والتهديد بالعنف الكثير من النساء من المشاركة في اجتماعات مجموعات المساعدة الذاتية[8]. ويمكن أن تؤدي إجراءات التدخل التي تركز على الأعراف الاجتماعية (قبول العنف الجسدي) وإزالة العوائق النفسية والاجتماعية (الشعور بالخجل والذنب والإجحاف) إلى الحد من العنف ضد المرأة، وأن تسهم في تمكينها. ومن الأمثلة على ذلك برنامج "أنا أريد إذًا أنا أستطيع" في المكسيك، الذي يركز على البدء من الأفراد، لتعزيز الالتزام به واستدامته باعتبار قدرة الفرد على التغيير واستعداده للتمكين مسارًا وحالة على حد سواء.

وقد أُعطيَ اهتمام أقل للآثار غير الملموسة على حريَّة تحرُّك المرأة، وصحتها العاطفية، وقدرتها على الإبداع والتفكير، وكلها أبعاد أساسية في بناء الإمكانات البشرية[9]. وإضافة إلى ما يسببه العنف للضحية من إساءة لشخصها، وتجريح لكرامتها، وحط من قيمتها، تؤثِّر عواقبه المستحكمة على النساء بمستويات متفاوتة حسب الهوية والانتماء إلى فئة خاضعةً. وحسب آيرس ماريون يونغ، "لا تقتصر قبضة العنف على شعور الضحية عند التعرض له فحسب، بل تكمن في معرفة يتشاركها أفراد المجموعة المضطهدة بأنهم جميعًا تحت طائلة الاضطهاد، لمجرد انتمائهم إلى هوية معيّنة. ومجرَّد العيش في ظل هذا الشعور يجرد المضطهدين من الشعور بالحرية والكرامة، ويذهب بطاقاتهم سدى"[10].

1. WHO 2013. 2. Kabeer, Mumtaz and Sayeed 2010. 3. WHO 2013. 4. Gallup 2013. 5. Parliament of India Rajya Sabha 2013. 6. Harvard Law and Policy Review 2013.
7. Funk, Lang and Osterhaus 2005. 8. Sen 1998؛ Kabeer and others 2012. 9. Nussbaum 2005. 10. Young 1990, p. 62.
المصدر: Chalabi and Holder 2013؛ Kabeer 2014؛ Pick and Sirkin 2010.

تملك الأراضي بنسبة 60 في المائة وبنسبة 85 في المائة في البلدان التي لا تسمح للمرأة بالحصول على قروض من أي نوع. كما يبلغ معدّل وفيات الأمهات مستويات مرتفعة مقارنة بمتوسط البلدان النامية، في البلدان التي لا تتسنى فيها للمرأة حماية سلامتها الجسديَّة.

ويتخلل فترات الهبوط الاقتصادي ارتفاع في معدّل وفيات الرضع من الإناث يعادل خمس مرات معدل وفيات الرضع من الذكور[126]. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت مؤخرًا الى عدد إضافي من وفيات الأطفال تراوح بين 30,000 و50,000 حالة وفاة بين الفقراء في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، معظمها بين الإناث[127].

وتتمتع المرأة في معظم البلدان بحريَّة ممارسة العمل السياسي، ولكن عدد النساء في البرلمان لا يعادل نسبتهن من مجموع السكان أو يتجاوزها إلا في بلدين هما رواندا وكوبا. ففي الانتخابات البرلمانية في رواندا في عام 2013، حصلت المرأة على 51 مقعدًا من أصل 80 (أي 64 في المائة)[128]. وفي ما يقارب 60 في المائة من البلدان التي تتوفر عنها بيانات، تحظى النساء بأقل من 20 في المائة من المقاعد البرلمانية. ويمكن أن يؤدي تحسين تمثيل المرأة في الحياة السياسية إلى تحسين وضع المرأة عمومًا. ففي رواندا اليوم قوانين من أكثر القوانين تطوّرًا في أفريقيا لتمكين المرأة وحمايتها من العنف. ولا تكفي القوانين والسياسات وحدها لاستئصال التمييز، لكنها بلا شكّ خطوات أولى في هذا الاتجاه.

الشكل 12.3

في عام 2011 كانت معدلات الفقر في أسر الروما أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسر الأخرى

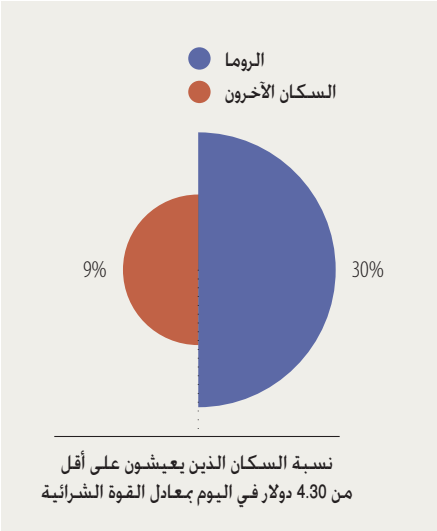

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: UNDP, World Bank and EC 2011.

يتعرض ذوو الإعاقة للمخاطر في أوقات الكوارث الطبيعية والنزاعات

وكثيرًا ما تزيد الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ من حدة عدم المساواة والتمييز، ولا سيما عدم المساواة والتمييز بين الجنسين[129]. ولكن تمكين المرأة يساعد في الحد من تعرضها للمخاطر. فبعد مرور ثلاثة أسابيع على التسونامي الذي ضرب المحيط الهندي في عام 2004، دعمت مجموعة من النساء القرويات الفقيرات اللواتي نجون من زلازل 1993 و2001 في لاتور (ماهاراشترا) وكوتش (غوخارات) جهود التعافي، فسافرن الى تاميل نادو للتضامن مع نساء مثلهن ودعمن عمليات التأهيل[130].

الجماعات الإثنية والأقليات

يشكل السكان الأصليون حوالى 5 في المائة من سكان العالم، لكنهم يشكلون 15 في المائة من فقراء الدخل وأكثر من 30 في المائة من الذين يعانون من الفقر الشديد في المناطق الريفية[131]. ويعاني هؤلاء السكان من ضعف التحصيل العلمي، وعدم التكافؤ في الفرص، وعدم المساواة في امتلاك الأراضي وأصول الإنتاج الأخرى[132]. ففي أمريكا اللاتينية، يبلغ متوسط دخل العمال من السكان الأصليين حوالي نصف متوسط دخل العمال من السكان غير الأصليين[133].

وقبائل الروما هم من أكثر المجموعات ضعفًا في أوروبا. ففي عام 2011، كان حوالى 30 في المائة منهم يعيشون على أقل من 4.30 دولار في اليوم، مقابل 9 في المائة من سائر السكان (الشكل 12.3). وعلى الرغم من تعدد المبادرات الوطنية والإقليمية المتخذة لتحسين ظروفهم، لا يزالون يعانون من تداعيات الإقصاء الاجتماعي ومن النقص في الحصول على الخدمات الأساسية[134].

الإعاقة

يواجه المعوقون عقبات كبيرة في ممارسة حقوقهم وخياراتهم. فكثيرًا ما يتعذر عليهم الوصول إلى وسائل النقل العامة، والمكاتب الحكومية، والأماكن العامة الأخرى كالمستشفيات، ما يجعل مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو طلب المساعدة عندما يتعرضون لمخاطر تهدد سلامتهم الجسدية، أكثر صعوبة. ويزداد ذوو الإعاقة تعرضًا للمخاطر إذا كانوا في حالة فقر. فذوو الإعاقة أكثر تعرضًا للعنف من سائر السكان[135]، وقد يكونون أكثر عرضة للفقر من سائر السكان بفعل ضعف قدرتهم على العمل. أما الأشخاص المصابون بإعاقة تعطل قدرتهم على التواصل، فهم معرضون للعنف وسوء المعالمة، حتى من القيّمين على رعايتهم.

ويتعرض ذوو الإعاقة للمخاطر في أوقات الكوارث الطبيعية والنزاعات، إذ يمكن أن تحدّ إعاقاتهم الإدراكية أو الفكرية أو الجسدية من قدرتهم على الحصول على المعلومات أو التصرُّف حسبها[136]. كما أنهم قد يتركون خلال عمليات الإخلاء، ولا يُقبلون في المآوى ومخيمات اللجوء بحجة أنهم بحاجة إلى عناية طبية خاصة. ومن الضروري أن يعمل المعنيون بالحد من خطر الكوارث على توسيع مشاركة ذوي الإعاقة وإزالة العقبات والقيود التي يواجهونها في بيئتهم[137].

وتتوقف المخاطر التي تولّدها الإعاقة على عوامل اجتماعية واقتصادية وديمغرافية. فيحتمل أن يكون ذوو الإعاقة أقل قدرة من غيرهم على العمل، وأكثر تعرضًا للمخاطر. والواقع أن معدّلات تشغيلهم هي أقل من السكان الآخرين[138]. وبيّن مسح الصحة العالمي الذي شمل 51 بلدًا أن معدَّل تشغيل ذوي الإعاقة يبلغ 52.8 في المائة للرجال و19.6 في المائة للنساء، مقابل 64.9 في المائة للرجال و29.9 في المائة للنساء من غير ذوي الإعاقة[139]. ويمكن

مساهمة خاصة *ستيفن هاوكينغ، مدير الأبحاث في مركز الكوزمولوجيا النظرية في جامعة كمبريدج*

الإعاقة والتعرض للمخاطر

من موقعي كعالم في الفيزياء النظرية، أدرك جيِّدًا مفهوم التعرض للمخاطر. فليس في هذا الكون ما هو في منأى عن المخاطر، حتى الكون بذاته قد يصل يومًا إلى نهاية.

ولطالما كان الإنسان عرضةً لتحديات مختلفة. ومما لا شك فيه أن الاكتشافات العلمية العظيمة–من البنسيلين إلى جدول العناصر الكيميائية، من نظرية التطوّر إلى الكهرباء كلّها ساعدتنا على فهم عالمنا، ودرء المخاطر التي تحيط بنا، وبناء منعتنا.

وعلى الرغم من التقدُّم المتسارع والمتنوّع، يبقى في العالم أفراد ضعفاء وفئات ضعيفة، وفي مقدّمتها ذوو الإعاقة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليار شخص يعيشون وجهًا من أوجه الإعاقة، ويشكلون نسبة مرتفعة من أشد الفقراء في العالم، ويتعرضون أكثر من غيرهم لمخاطر العنف، والكوارث، وأعباء الإنفاق على الرعاية الصحية، والكثير من المصاعب الأخرى.

ويعاني معظم ذوي الإعاقة من مشقة في ضمان بقائهم على قيد الحياة، فماذا عن عيش الحياة التي ينشدون، حسب مصطلحات التنمية البشرية. وليس ما يبرر أن تكون الإعاقة عقبة أمام النجاح. فقد أصبتُ بداء العصبية الحركية منذ أن دخلت مرحلة البلوغ، ولكن هذا المرض لم يمنعني من تحقيق ذاتي في حياة مهنية ناجحة وتحقيق سعادتي في الحياة الأسرية.

أنا أدرك أن الحظ حالفني بعدَّة طرق. فنجاحي في مجال الفيزياء النظرية ضمن لي القدرة على عيش الحياة التي أنشدها. فأنا أستفيد من رعاية صحيَّة من الدرجة الأولى، وباستطاعتي الاعتماد على فريق من المساعدين، أتاحوا لي سبل الراحة والكرامة في العمل والحياة. منزلي مجهز، وكذلك مكان عملي، بطريقة تسهل علي الحركة والتنقل. وقد ساعدني خبراء الحاسوب بنظام إلكتروني لتحليل الخطاب ولتسهيل مهمة التواصل علي. وهذا مكنني من إعداد المحاضرات والأبحاث والتواصل مع جماهير مختلفة.

يتعرض ذوو الإعاقة للمخاطر بسبب العوائق التي توضع أمامنا، مادية كانت أم مالية، أم مجرد موقف وسلوك. وإزالة هذه العوائق ليست بالهدف الصعب المنال، وعلينا واجب أخلاقي لإزالتها. وعلاوة على الشعور بالواجب، هناك أسباب عديدة يجب أن تدفعنا إلى العمل. فالتشريعات المعتمدة لمساعدة ذوي الإعاقة اليوم قد تفيد كل فرد منا في المستقبل: فجميعنا معرضون للإصابة بعجز في مرحلة ما من الحياة، أو قد نهتم بشخص مصاب. ولبعض الاختراعات كتمييز السمة البصرية والتكنولوجيا التي يتحكم بها العقل أهمية بالغة لا تقتصر على مساعدة ذوي الإعاقة.

والأهم أن إزالة هذه العوائق ستحرر الكثير من الطاقات لخدمة العالم. فلم يعد بإمكان الحكومات أن تستمر في إهمال مئات الملايين من ذوي الإعاقة، المحرومين من الرعاية الصحَّية والتأهيل والدعم والتعليم والعمل، ومن فرصة للعيش ملء الحياة.

أن تساعد إزالة العوائق أمام ذوي الإعاقة والحد من المخاطر التي يتعرضون لها في إطلاق إمكاناتهم، لما فيه فائدة المجتمع بأسره.

المهاجرون

يبلغ عدد المهاجرين 3 في المائة من مجموع سكان العالم، ومعظمهم لا يتمتعون بما للمواطنين من حقوق وحماية اجتماعية، حتى إذا كانوا مسجلين[140]. ويعاني هؤلاء، عادة، من الإقصاء من الحياة الاجتماعية والعامة، ولا يحق لهم بالتصويت، ولا تأثير لهم يذكر على السياسات التي تتعلق بهم، حتى ولو كانوا يساهمون في التقدّم الاقتصادي في البلد الذي يستقبلهم. ويتعرض المهاجرون للعديد من المخاطر الهيكلية المتداخلة. فعدد النساء المهاجرات اليوم في تزايد، وهن يشكلن نصف السكان المهاجرين بين الدول، وتتراوح نسبتهن بين 70 و80 في المائة في بعض البلدان. والمرأة أكثر تعرّضًا من الرجل للاستغلال وسوء المعاملة والاتجار بالبشر[141].

والهجرة القسرية بسبب النزاعات هي سبب آخر للتعرض للمخاطر، وهذا ما يتضح من التداعيات المدمّرة للأزمة السورية. ومع أن عدد اللاجئين يشكل جزءًا قليلاً من مجموع المهاجرين، قارب 10.5 مليون لاجئ في عام 2011، أدّت النزاعات المسلحة إلى نزوح خمسة ملايين شخص من المنطقة (أكثر من 225,000 منهم بين شهري كانون الأول /ديسمبر 2012 وكانون الثاني/يناير 2013)[142].

الجغرافيا والبلدان المعرضة للمخاطر

لا يمكن أن تكون جهود التصدي للمخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمجموعات في معزل عن المخاطر التي تتعرض لها البلدان. والمبرر المنطقي للمعاملة الخاصة للبلدان هو المخاطر الهيكلية التي تتوقف على العوامل الخارجية التي لا تسهل مواجهتها بالسياسة الداخلية. وقد صُنّفت أقل البلدان نموًا على أنها بلدان فقيرة تعاني من ضعف هيكلي في النمو. وهي أكثر تعرضًا من غيرها للبقاء في حالة الفقر. والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة هي أيضًا من البلدان التي تواجه تحديات هيكلية كبيرة.

ويتناول هذا التقرير المخاطر الهيكلية التي تواجه هذه البلدان، بما فيها المخاطر الجديدة التي تأتي نتيجة للترابط. وتركّز معظم التحاليل والأدلة حول المخاطر التي تتعرض لها البلدان على

الإطار 4.3

بناء المنعة لمواجهة الكوارث–تجربة اليابان

شهد العالم في الأعوام الخمسة الأخيرة زلزالاً في هايتي (2010)، وموجة حر في شمال الكرة الأرضية (2010)، وتسونامي في اليابان (2011)، وموجة جفاف في شرق أفريقيا (2011-2012)، وإعصارًا استوائيًا في الفلبين (2013). وأوقعت هذه الحوادث الطبيعية خسائر ضخمة في الأرواح وأضرارًا اقتصادية جسيمة. وأدّت تداعياتها إلى تباطؤ في تقدّم التنمية البشرية، وفي بعض الحالات إلى تبديد مكاسب كلّف تحقيقها الكثير من العناء.

فاليابان هو بلد معرض للكوارث يمكن أن يقدّم نموذجًا لبناء المنعة من الكوارث. ففي 2011، فجَّر زلزال قوي موجة تسونامي ضخمة عند الشاطئ الشرقي لليابان أودت بحياة أكثر من 15,000 شخص وتسببت في أضرار جسيمة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى كارثة نووية في فوكوشيما. ولكن هذه الخسائر الضخمة في الأرواح والتكاليف الكبيرة التي قُدّرت بحوالى 210 مليار دولار، كان يمكن أن تكون أكبر بكثير. وزلزال توهوكو، الذي بلغت قوته 9.0 درجات هو رابع أكبر زلزال في العالم منذ بدء تسجيل الأرقام في عام 1900، أما موجة تسونامي التي تسبب بها فقد وصلت الى ارتفاع 40 مترًا وقطعت 10 كيلومترات داخل اليابسة.

وحال نظام الإنذار المبكر في اليابان دون وقوع عدد أكبر بكثير من الوفيات. فعندما تم رصد الحركة الزلزالية، بُثَّت الإنذارات على التلفزيون والإذاعة والشبكات الخليوية، ما سمح للعديد من الناس بالاستعداد والتخفيف من أثر الكارثة، كالانتقال إلى مستوى أعلى من الأرض، بينما توقفت شبكات سكك الحديد والمعامل، فتجنبت وقوع المزيد من الأضرار. وأسهمت صفارات الإنذار في إخلاء الطرق، وكان للبرامج التربوية دور هام في إنقاذ الأرواح. وساعدت قوانين البناء في إنقاذ العديد من المباني، بينما أمَّنت المناطق المشجَّرة والعوائق الإسمنتية بعض الحماية من التسونامي. وتعمل المؤسسات الحكومية في اليابان مع المجموعات المحلية بانتظام على تحسين الجهوزية للكوارث ووضع خطط للإخلاء. وكانت استثمارات اليابان الطويلة الأمد في التكنولوجيا والتوعية العامة أساسية لتجنُّب كارثة أكبر بكثير.

ورغم أن المناقشات في اليابان حول موضوع الجهوزية والتعافي وجهت النقد إلى الجهات المسؤولة، توضح حالة اليابان أن الخطر هو شأن إنمائي وأن الحد من المخاطر والتعافي يجب أن يكون عنصرًا أساسيًا من نهج الحكم. ويجب أن تكون أنظمة الإنذار المبكر، ومسالك الإخلاء، وقوانين البناء الصارمة، والإلتزام مع المجموعات المحلية، عناصرَ في منظومة مؤسسية وقانونية وفي آلية حكم تضع درء المخاطر والتعافي في طليعة الأولويات.

وفي آذار/مارس 2015، سيعقد المؤتمر العالمي للأمم المتحدة للحد من خطر الكوارث في سنداي، إحدى المدن التي أُصيبت بزلزال توهوكو وتسونامي في عام 2011. وفي هذا المؤتمر، ستستعرض الدول الأعضاء تنفيذ إطار عمل هيوغو وتعتمد إطارًا للحد من خطر الكوارث لما بعد عام 2015. وقد جرت الموافقة على إطار عمل هيوغو، أي خطة العشر سنوات لبناء منعة الدول والمجتمعات إزاء الكوارث، خلال المؤتمر العالمي للحد من خطر الكوارث في عام 2005، وتتضمن الخطة أولويات العمل الأساسية الخمس التالية: إدراج قضية الحد من خطر الكوارث ضمن الأولويات، ورصد المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة، والإحاطة والتوعية، والحد من الخطر، والجهوزية للتحرّك.

ويستغرق بناء الجهوزية ضد الكوارث وقتًا طويلاً، كما يتطلب استثمارات ضخمة وطويلة الأمد في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية، إضافة الى مؤسسات وأُطر تنظيمية ملائمة. والتعلُّم من التجارب الأخيرة في مجال الكوارث سيكون من الأسس القوية لوضع خطة عالمية من أجل تنمية بشرية منيعة ومستدامة.

المصدر: UNISDR 2012a؛ Fraser and others 2012.

الكوارث البيئية أو الطبيعية، كالزلازل أو الثورات البركانية، أو صدمات المناخ (الإطار 4.3)، أو على الحوادث الاقتصادية الخارجية، كانخفاض الطلب الخارجي والصدمات في حركة التجارة.

العنف ضد المجموعات والحياة غير الآمنة

"لن يكون العالم بسلام أبدًا ما لم ينعم الناس بالأمان في حياتهم اليومية"[143]: بهذه الكلمات قدّم *تقرير التنمية البشرية* لعام 1994 مفهوم الأمن البشري. ومفهوم الأمان يتطلب نظرة شاملة للإنسان تتضمن الضعف الجسدي والنفسي كما مواطن القوة وحدود هذه القوة بما في ذلك الحدود في القدرة على تصور المخاطر[144].

وفي عام 2000، قضى حوالى 4,400 شخص يوميًا بسبب أعمال العنف ضد الذات أو ضد الأفراد أو ضدّ المجموعات[145]. وقد أوقعت أعمال العنف آلاف الإصابات، وترتبت تكاليف باهظة على معالجة المصابين، ودعم الأسر المتضررة، وإصلاح البنى التحتية، وملاحقة مرتكبي الجرائم، وتعويض الخسائر في الإنتاجية والاستثمار[146].

ومدى شعور الأفراد بالمخاطر وعبء الخوف الذي يثقل حياتهم يعطي فكرة عن مدى فعالية الجهود التي تبذل على مستوى السياسة العامة[147]. ويظهر *تقرير التنمية البشرية* في كوستاريكا لعام 2005 *وتقرير التنمية البشرية* لأمريكا اللاتينية لعام 2013 طبيعة القيود التي تكبّل حياة الأفراد، إذ يهابون الخروج في الليل أو السفر خوفًا من العنف[148]. ويرتبط وجود العصابات بتراجع الدعم المقدّم للآليات النظامية وتراخي الضوابط والقوانين الاجتماعية، فتصبح المجموعات الإجرامية مصدر الحماية الوحيد[149]. ويمكن أن تخلق حالات عدم المساواة الدائمة والأفقية التي تعيشها النساء في

الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ظروفًا تعرضهن للعنف الجسدي، الذي يقوّض حظوظ أعداد كبيرة في التنمية البشرية، ولا سيما في فئات محدّدة. وتكثر جرائم القتل والعنف المسلَّح في أحياء المدن المنكوبة بالفقر، والتي تعاني من نقص في التشغيل، وسوء ظروف السكن، والاكتظاظ الشديد، وضعف مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية. وجرائم القتل أكثر شيوعًا في الأحياء الفقيرة من المدن التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة، من مدينة نيويورك إلى ريو دي جينيرو، كما في الولايات والمدن الأمريكية والمقاطعات الكندية التي تكثر فيها مظاهر عدم المساواة. وإذ تثبت الأبحاث علاقة الترابط بين العنف وعدم المساواة[150]، ليس ما يثبت أن جرائم القتل والعنف تقع فقط في ظل تزايد عدم المساواة، بل تقع أيضًا في ظل انتشار الأسلحة وتعاطي المخدرات. وهذا يفسِّر ارتفاع معدّلات انتشار العنف في البلدان ذات الدخل المتوسط في أمريكا الجنوبية والوسطى، حيث انخفض مستوى عدم المساواة في الأعوام الأخيرة.

وكما ورد في الفصل 2، تسبب النزاعات المسلّحة، ولا سيما تلك التي تدور داخل الدول، إضافة إلى الاضطرابات المدنية، تكاليف باهظة على التنمية في البلدان المعنية. ومهما تعددت الأسباب التي تغذي هذه النزاعات، يبقى أن سياسات الإقصاء، والنخب الساعية إلى الريع، والمظالم الاجتماعية، تؤدي جميعًا إلى الشقاق الاجتماعي، وتضعف التماسك والتلاحم ضمن المجتمع، الذي هو من شروط تحقيق المنعة والاستدامة في التنمية البشرية، وهذا موضوع نقاش في الفصل 4.

و"المجتمع المتماسك" هو المجتمع الذي يسعى إلى رفاه جميع أفراده، ويقضي على الإقصاء والتهميش، ويخلق شعورًا بالانتماء ويعمّق الثقة، ويقدِّم لأفراده فرصًا للحراك والارتقاء[151]. وكثيرًا ما يتلازم الافتقار إلى هذه الصفات مع النزاع والعنف، خاصة في حالات عدم المساواة في الحصول على الموارد، أو الفوائد من الثروات الطبيعية، أو مع عدم القدرة على مواكبة سرعة التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي بفعالية، أو آثار الصدمات الاقتصاديّة أو تغيّر المناخ.

ويمكن أن تتحوّل حالات عدم المساواة في الحصول على الموارد والمكاسب في ظل الفوارق الثقافية إلى شرارة تشعل الاضطرابات والقلاقل السياسية. وهذه الاضطرابات لا تشتعل بفعل استياء من يعانون الإقصاء والحرمان فقط، بل قد تندلع كلّما حاول الميسورون منع المعوزين من المطالبة بالمزيد من الموارد أو النفوذ السياسي[152].

وتضمّ معظم البلدان مجموعات تعاني من الإقصاء الاجتماعي[153]. وهذا الإقصاء يحدث عندما تنكر المؤسسات بحكم النظام القائم على بعض المجموعات حقها في الموارد، أو في ما يمكنها من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية[154]. ويمكن أن تدوم حالات عدم المساواة الأفقية والإقصاء الاجتماعي لفترات طويلة، وترتبط بحرمان المجموعات من حقوقها والتمييز ضدها في الحصول على الخدمات الاجتماعية. وأحيانًا تكون حالات عدم المساواة دائمة، ويطول الحرمان على مدى قرون[155].

وفي الواقع ما يدلّ على وجود علاقة ترابط بين عدم المساواة بين المجموعات والنزاعات المسلحة. ويزداد هذا الاحتمال مع تفاقم عدم المساواة في السياسة والاقتصاد والمجتمع[156]. فاحتمالات اندلاع النزاعات ترتفع في البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من عدم المساواة الأفقية الاقتصادية والاجتماعية. وترتفع احتمالات نشوب النزاعات المسلحة عندما تضعف التنمية ويشتد الاستقطاب الديني[157]. والأمثلة كثيرة على مجتمعات متعدّدة الثقافات تعيش في سلام، غير أن الروابط الثقافية يمكن أن تصبح مصدرًا لتغذية الاستقطاب والنزاع عندما تتفاعل مع الحرمان السياسي والاقتصادي الشديد[158]. ويغذي تفاقم عدم المساواة بين المجموعات بذور التوتر والنزاع[159].

وقد يكون في كيفية تعامل الحكومات مع حركات الاحتجاج تفسير للجوء بعض المجموعات إلى العنف، بعد أن تبدأ احتجاجات سلميّة. وعندما تحد الدولة من المساحة المتاحة للمحتجين، ولا تتمكن من حمايتهم، وتواجههم بإجراءات العنف والإقصاء، تؤدي حركات الاحتجاج إلى القليل من التغيير والكثير من الإحباط، ويتحوّل ما بدأ احتجاجات سلمية إلى العنف.

وتضطلع المؤسسات، ولا سيما مؤسسات الدولة السليمة والفاعلة، بدور مهم في خلق فسحة ثقافية تتبادل فيها المجموعات المختلفة الأفكار في جو سلمي، ويبدأ الأفراد باستيعاب وجهات نظر الآخرين في رؤيتهم للعالم. ولهذا العامل أهمية بالغة في حل النزاعات سلميًا، ودور أساسي في تجنّب العنف[160].

ويمكن أن تحدّ المؤسسات الشاملة والتمثيلية من احتمالات نشوب النزاعات، لأن بإمكانها أن تتخذ إجراءات لمواجهة الإقصاء وتغيير طرق تأمين السلع والخدمات العامة. ومن الأمثلة على سياسات الحد من أوجه عدم المساواة الأفقية تحسين ملكية المجموعات للأراضي من خلال إعادة توزيع الأراضي التي تملكها الدولة، وشراء الأراضي القسري وفرض

يمكن أن تتحوّل حالات عدم المساواة في الحصول على الموارد والمكاسب في ظل الفوارق الثقافية إلى شرارة تشعل الاضطرابات والقلاقل السياسية

ضوابط على الملكية في زمبابوي وفيجي وماليزيا وناميبيا. ومن الأمثلة الأخرى حصص التوظيف في القطاع العام (سري لانكا، وماليزيا، والهند، وشرط التوازن في التشغيل في القطاع الخاص في جنوب أفريقيا)[161].

والنزاعات المسلحة هي من المخاطر الكبيرة على التنمية البشرية، لما تلحقه من أضرار ليس على المجتمع فحسب، بل على بعض المجموعات المحدَّدة أيضًا. ففي الكاشمير، اتضح أن تعرض الطفل للعنف، قبل ولادته أو عندما يكون رضيعًا، يسبب نقصًا في طوله. والأطفال المولودون في مناطق الاضطرابات هم أقصر بمعيار 0.9-1.4 من الأطفال المولودين في المناطق البعيدة عن الاضطرابات. وقد كان التأثير أقوى على الأطفال المولودين في ذروة العنف[162].

وتدفع النزاعات الأفراد إلى هجر منازلهم وترك سبل عيشهم. وتعد النساء والأطفال 80 في المائة من اللاجئين والنازحين في العالم[163]. وبين عامي 2012 و2013، هاجر أكثر من مليون شخص بلدان منشأهم بسبب النزاعات والاضطهاد، وخاصة من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، ومالي[164]. ويسجل مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون للاجئين حوالي 36 مليون شخص في هذا الوضع[165].

وانخفضت أعداد الوفيات من جراء الحروب عبر الحدود بوضوح بعد أن بلغت ذروتها في عام 1995، إلى حوالى 320,000 حالة في السنة. إلا أن النزاعات المسلّحة لا تزال تعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية البشرية، لا سيما في بلدان مجموعة التنمية البشرية المنخفضة[166]. وفي عام 2012، سُجلت في العالم 37,941 حالة وفاة جراء 41 نزاعًا[167]. وتعطِّل النزاعات الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية الأساسية[168] والتعليم، ملحقةً أضرارًا دائمة تعيش مع الأفراد طوال حياتهم، وتسبب مشاكل صحيَّة دائمة لأجيال كاملة من الأطفال في مناطق النزاعات، فتمنعهم من متابعة دراستهم الابتدائية. بالإضافة إلى ذلك، تسبب النزاعات المسلحة مشاكل نفسيَّة جسيمة[169]. وتلحق خسارة الأسرة والمجتمع، وخسارة المنزل وسبل المعيشة، والانتقال والنزوح أضرارًا جسيمة بالصحة العقلية، وتؤثِّر على الكثير من القرارات في الأسرة، بما في ذلك الهجرة[170].

وفي بعض النزاعات يُستهدَف المدنيون بأعمال التنكيل والتشويه في استراتيجية متعمَّدة لإرباك المجتمعات وتفكيك نسيجها. وقد استُخدم الاغتصاب سلاحًا متعمَّدًا وفعل إذلال وانتقام من الخصم[171]. وتشير التقديرات إلى أن عددًا يتراوح بين 10,000 و60,000 إمرأة تعرضن للاغتصاب في نزاع البوسنة والهرسك[172].

"الفقر مهانة حيث يكون الحكم سليمًا، الثروة مهانة حيث يكون الحكم فاسدًا"

من مبادئ كونفوشيوس

"جاهدت طويلاً لأنتزع لي صوتًا وبعد أن أصبح لي صوت لن ينتزعه أحد مني"

مادلين أولبرايت

.4

بناء المنعة: رحابة الحريات وصون الخيارات

تناولت الفصول السابقة المخاطر الدائمة على التنمية البشرية وأنماط التعرض لها. وتناولت أيضًا مدى تعرّض الأفراد لهذه المخاطر في مراحل مصيرية من حياتهم أكثر من مراحل أخرى، ومدى تأثير الظروف الاجتماعية في تعريض بعض الأفراد للمخاطر أكثر من غيرهم. والأزمات، من كوارث طبيعية وأعمال عنف، تجرّد مجتمعات بأسرها من قدراتها ومن أصولها المادية، فتزيد من تعرضها للمخاطر. ولا يمكن إغفال أي من هذه العوامل عند وضع سياسات درء المخاطر.

بناء المناعة لا يكتمل بدرء المخاطر، بل يتطلب تمكين الأفراد ورفع القيود عنهم، فيتمكنوا من ممارسة الحرية والقدرة على التغيير. كما يتطلب مؤسسات اجتماعية ومؤسسات عامّة قوية تدعم جهود الأفراد في تجاوز أوقات الشدة. ويتوقف مستوى الرفاه على رحابة الحريات التي يعيش في ظلها الأفراد. ويمكن أن تكون الأعراف والممارسات الاجتماعية مصدر تعصّب وتمييز. ولتوسيع آفاق حرية التحرّك، لا بدّ من تحويل هذه الأعراف وتغييرها.

وقد تناول الفصل 1 المبادئ الأساسية التي يجب أن توجّه الخيارات على مستوى السياسات. وانطلاقًا من هذه المبادئ، يتناول هذا الفصل جملة من السياسات الوطنية التي تسهم في درء المخاطر وفي بناء منعة الأفراد والمجتمعات. ومن عناصر هذه السياسات تأمين الخدمات الأساسية للجميع، ودرء المخاطر التي تطرأ مدى الحياة، والسعي إلى التشغيل الكامل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتشجيع الاحتواء الاجتماعي، وبناء القدرة على الاستعداد للأزمات والتعافي منها.

ويُبرَّر التركيز على هذه السياسات باعتبارات عدة. أولاً، تتناول هذه السياسات كلها التعرض للمخاطر في أبعاد متعددة. فتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثلاً، يمكن أن يتيح فرصًا للجميع، إذ يفصل المستحقات الأساسية عن القدرة على دفع مقابل لها. والتشغيل الكامل يحدث أثرًا إيجابيًا كبيرًا على رفاه الأفراد، ويساهم كذلك في الحد من العنف وبناء التماسك الاجتماعي.

ثانيًا، هذه السياسات هي سياسات مترابطة فيما بينها وتنطوي على مواضع تآزر كثيرة. فالمسارات الإنمائية التي لا ترتسم بأصوات أصحاب المصلحة، لا تكون مرغوبة ولا مستدامة. وعندما تتسع المجتمعات لإعلاء جميع الأصوات، يصبح صانعو السياسات على استعداد للتنبه لشواغل واحتياجات الأقليات وجميع الفئات الأخرى. ويستطيع الأفراد أن يكونوا العناصر المحركة للتقدّم والمستفيدة منه. وتملك هذه المجتمعات الاستعداد اللازم لاستحداث فرص العمل واعتماد السياسات الاجتماعية التي تُعنى بالجميع. والواقع أن التشغيل الكامل يوسّع القاعدة الضريبية ويوسّع الحيّز المالي لتأمين الخدمات الاجتماعية العالية الجودة.

ثالثًا، تتناول هذه السياسات التعرض للمخاطر في مختلف مراحل حياة أي فرد، وفي مختلف مراحل المسار الإنمائي لأي بلد. فعندما تكون الخدمات الاجتماعية محكمة التصميم، تضمن حصول الأطفال على المستوى الكافي من الرعاية الصحية ومن التعليم في مرحلة مصيرية من حياتهم، وتضمن حصول المسنين على الرعاية الصحية اللازمة عندما يحتاجون إليها. وسياسات التشغيل الكامل تضمن انتقال الشباب بسهولة من معترك التعليم إلى سوق العمل. وتؤسس هذه السياسات سلسلة حلقات متواصلة تضمن استدامة المسارات الإنمائية الوطنية. وقد تمكنت بلدان متنوعة، كجمهورية كوريا والسويد، من جني ثمار تعليم القوى العاملة في مسيرة التطوير الصناعي.

وتستغرق السياسات من الأنواع التي يتناولها هذا التقرير وقتًا طويلاً لبناء منعة الأفراد والمجتمعات. فهل من إجراءات معيّنة يمكن اتخاذها على المدى القصير لتحصين المناعة وحماية الخيارات والقدرات للمستقبل؟ وقد أكد الفصل 3 على ضرورة النظر إلى عوامل التعرّض للمخاطر من منظور موسّع. ولا شك في أن إجراءات التصدي يجب أن تكون شاملة النطاق وطويلة الأمد. لكن الإجراءات التي تتخذ على المدى القصير يمكن تكييفها مع الاحتياجات على المدى الطويل.

وفي حين تتطلب الصدمات المزمنة سياسات عامة تتخذ على المدى الطويل، يمكن أن تؤمن أنظمة التصدي القدرة على التكيّف في أوقات الشدة في أجل قصير بطرق تحمي الخيارات وتحدّ من الآثار على المدى الطويل. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة دعم الأسر في البرازيل (Bolsa Família)، وهي عبارة عن برنامج تحويلات نقدية يهدف إلى الحد من الأضرار على المدى الطويل بإجراءات

التوسّع في مفهومنا للتعرض للمخاطر

تركز الأمم المتحدة منذ زمن طويل على الأمن البشري بمختلف أبعاده[1]. وعندما كنتُ خبيرًا اقتصاديًا في البنك الدولي، تسنى لنا استطلاع آلاف الفقراء من مختلف أنحاء العالم للاطّلاع على أكثر ما يشغلهم. وكان انعدام الأمان والتعرض للمخاطر في طليعة ما يشغلهم (إلى جانب افتقارهم إلى الدخل، وإلى صوت لهم في الشؤون التي تؤثر على حياتهم)[2].

والتعرض للمخاطر، بالمعنى الجوهري، هو التعرض لتدهور في مستوى المعيشة. ويصبح التعرض للمخاطر مصدر قلق إذا ما طال أمده، وانحدر مستوى المعيشة إلى حد يقارب حد الحرمان.

وقد أدى التركيز على الناتج المحلي الإجمالي بخبراء الاقتصاد التقليديين إلى إغفال التعرض للمخاطر. فالأفراد يهابون التعرض للخطر، وعندما يدركون أنهم معرضون للخطر، يقودهم إدراكهم إلى فقدان الشعور بالارتياح والرخاء، حتى قبل أن يواجهوا نتائج الصدمة. وكان إخفاق أنظمة القياس في رصد أمن الفرد ورفاه المجتمع من الانتقادات التي دارت حول الناتج المحلي الإجمالي في سياق عمل اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي[3].

وإذا أردنا صياغة سياسات اجتماعية لدرء المخاطر، لا بدّ من النظر إلى أسباب التعرض للمخاطر من منظور واسع. فالأفراد معرّضون كما المجتمعات لما يسمّيه خبراء الاقتصاد صدمات أو أوقات شدة تؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة. وكلّما كبرت الصدمات وازداد عمقها وطالت مدتها، ازداد التعرض لمخاطرها، ما لم تتخذ أي إجراءات لمواجهتها. لكن الأفراد والمجتمعات يضعون آليات للتصدّي للصدمات. وتركز بعض المجتمعات والاقتصادات أكثر من غيرها على بناء القدرة على التصدي للصدمات. وتبلغ المخاطر أقصى حد لها في المجتمعات التي تعرّض نفسها لصدمات كبيرة، تاركة شرائح كبيرة من سكانها من غير حماية كافية ولا آليات فاعلة للتصدّي.

دوامة التدهور

عندما نفكر في التعرض للمخاطر، ترد إلى الذهن صورة دوامة التدهور. والنظم الصلبة تحتوي على عناصر لامتصاص الصدمات، وأي فرد يتعرض لأثر صدمة في ظل هذه النظم، سرعان ما يتعافى منه. ومن وظائف قوانين الإفلاس إعطاء المثقلين بالديون فرصة للبدء من جديد. وهذا قد لا يحلّ مشاكل الدائنين، لكنه، على الأقل، يجنّب الفرد السقوط تحت عبء الديون. والمؤسف أن شرائح كبيرة من سكان الكثير من المجتمعات لا تزال معرضة للانزلاق بسرعة في دوامة التدهور، والوضع في بعض المجتمعات من سيئ إلى أسوأ.

ولهذه الدوامة قنوات كثيرة. فالأفراد الذين لا يجنون دخلاً كافيًا قد لا يجدون ما يسد حاجاتهم الغذائية، ويتعرضون للإصابة بالمرض. وعندما يصابون بالمرض، لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية. وفي المجتمعات التي تفتقر إلى نظام عام لتقديم الخدمات الطبية، تعني الإصابة بالمرض بداية النهاية. ومن غير رعاية صحية، قد يخسر المرضى قدرتهم على كسب الدخل، وبعدم كسب الدخل يفقدون القدرة على تحمّل نفقات الرعاية الصحية.

وتظهر آخر الأبحاث أن الفقراء يستنفدون القدر الأكبر من طاقاتهم الذهنية لتأمين سبل البقاء. وهم لا يقوون على التفكير الاستراتيجي ولا يقوون على التخطيط للمدى البعيد. وليس من المستهجن ألا يتمكنوا من اتخاذ القرارات (أو الاستثمار) فيما يمكن أن ينتشلهم من حالة الفقر.

المخاطر الاقتصادية

يركز الاهتمام العالمي على الذين يعانون من الكوارث الطبيعية، كموجات التسونامي، أو الفيضانات، أو الهزات الأرضية. ولكن الكوارث الاقتصادية لا تقلّ خطورة عن الكوارث الطبيعية.

وقد كانت التغيّرات التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الماضية مصدرًا للكثير من المخاطر. وعبر الترابط بين المصارف والبلدان، ينفتح العالم لتلقي العدوى، على غرار ما حصل عقب الأزمة المالية في عام 2008. وأظهرت هذه الأحداث أهمية تنظيم السوق المالية، كقواطع الدوائر وضوابط رأس المال. وجسامة الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالاقتصاد العالمي، إذ أدّت إلى انكماش الاقتصادات وأسقطت الملايين في شرك الفقر، تؤكد أن هذه المسائل ليست من اختصاص القطاع المصرفي وحسب، بل هي من أولويات التنمية البشرية.

والتغيّرات لم تزد من التعرّض للمخاطر فحسب، بل عطّلت الآليات المتوفرة لدى المجتمعات لمساعدة أكثر الفئات تعرضًا للمخاطر على النهوض. وأكثر ما لوحظ هذا الوضع في البلدان النامية حيث كانت الأواصر الاجتماعية والروابط القوية في الأسر أساسًا للحماية الاجتماعية. ففي الكثير من البلدان ضعُفت الأواصر الاجتماعية قبل التمكن من وضع أنظمة وطنية للحماية الاجتماعية.

كيف زادت السياسات من التعرض للمخاطر

لقد أخذ على سياسات إجماع واشنطن أنها أدّت إلى زيادة التعرض للمخاطر، إذ سببت المزيد من الصدمات التي تؤثر على الأفراد والاقتصادات، وقلّصت نطاق آليات التصدّي لها. فتحرير أسواق رأس المال (مع تقلّب حركة الأموال دخولاً إلى البلدان وخروجًا منها) عرّض البلدان النامية للمزيد من الأزمات الوافدة من الخارج. وقد أدى تحرير الأسواق المالية ورفع الضوابط عنها إلى المزيد من الصدمات المحلية، مثل فقاعات الائتمانات والأصول التي سرعان ما تلاشت. كما أدى إضعاف نظم الحماية الاجتماعية، متزامنًا مع ضعف عوامل التثبيت التلقائية وبعض السياسات المالية، إلى عوامل تلقائية مخلّة بالاستقرار، بحيث باتت آثار أي صدمة آيلة إلى المزيد من التوسّع والتفاقم. كما أضعفت السياسات قدرة شرائح كبيرة من السكان على التصدّي للصدمات التي هزّت الاقتصادات. وكثيرًا ما اقترنت سياسات إجماع واشنطن بإضعاف نظم الحماية الاجتماعية، فكانت الحصيلة مزيدًا من التعرض لآثار الصدمات.

وهكذا، أدّت هذه الإصلاحات إلى وضع الأفراد والنظام الاقتصادي ككل في مهب المخاطر. ودعوات التحوّل من المستحقات المحدّدة إلى الاشتراكات المحدّدة عرّضت الأفراد وكذلك النظم الاقتصادية للمزيد من المخاطر.

وحتى في البلدان المتقدّمة، زعم كثيرون أن المنافسة في عصر العولمة تستلزم تقليص دور دولة الرعاية ونظم الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى ترك أفراد الطبقات السفلى والوسطى في مهب المزيد من المخاطر.

وكثيرًا ما أدّت سياسات إجماع واشنطن إلى تفاقم في عدم المساواة، يعرّض أفراد الطبقات السفلى لمزيد من المخاطر، ما لم تسارع الحكومات إلى اتخاذ تدابير فاعلة لحمايتها.

التوسّع في مفهومنا للتعرض للمخاطر (تابع)

عدم المساواة والتعرض للمخاطر

من أهم عوامل التعريض للمخاطر، عامل يحدث آثارًا ضارة على عوامل أخرى من العوامل المذكورة، وهذا العامل هو عدم المساواة الذي يسهم في التعريض للمخاطر بطرق شتى. فعامل عدم المساواة يخلّ بالاستقرار، ويزيد من وتيرة وحدّة التقلّبات التي تعتري الاقتصاد[4]. وعدم المساواة يعني أن شرائح كبيرة من السكان تعيش حالة فقر، وأنها مجرّدة من القدرة الكافية على التصدّي للصدمات في حال حدوثها. ويؤدي عدم المساواة في الاقتصاد، لا محالة، إلى عدم مساواة في السياسة، فتفقد الحكومات من قدرتها على تأمين نظم الحماية الاجتماعية التي تقي أفراد الطبقات السفلى من الصدمات الكبيرة[5]. ونحن بحاجة إلى بدء التفكير في عدم المساواة، ليس فقط كقضية أخلاقية، ولكن كقضية اقتصادية أساسية، لا تنفصل عن مفهوم التنمية البشرية، ولا عن أي تحليل صائب للتعرض للمخاطر.

درء المخاطر

من إجراءات التدخل لدرء المخاطر إجراءات معروفة وتقع في نطاق نهج التنمية البشرية، ومنها تحسين التعليم والحماية الاجتماعية. فأهمية التعليم لا تقتصر على تمكين الأفراد من تحقيق طاقتهم الذاتية، ليس فقط بهدف زيادة الإنتاجية، بل لتعزيز قدرة الأفراد على التصدي للصدمات. فالأفراد ذوو التحصيل العلمي ينتقلون بسهولة من وظيفة إلى أخرى مثلاً. وفوائد هذه السياسات واضحة لا خلاف عليها، وضرورتها جلية.

لكن هناك سياسات أخرى يمكن وضعها، لها أيضًا فوائد كبيرة. والنظام الاقتصادي ينطوي على جوانب كثيرة هي جزء من عملية امتصاص المخاطر، أي التخفيف من التعرض لها. فمن الأهمية بمكان العمل بقانون للإفلاس يحمي المواطنين العاديين (الدائنين) بدلاً من محاولة استغلال المتضررين لصالح المدينين كما يحصل في النظام الأمريكي. وقوانين الإفلاس المصاغة من هذا المنطلق تتيح للأفراد فرصة للبدء من جديد.

وقروض دعم الدخل لأغراض التعليم تساعد الأسر على الإفلات من مصيدة الفقر. ولا تقتصر الآثار الإيجابية لأنظمة الحماية الاجتماعية على رفاه الأفراد الذين يعيشون ظروفًا عصيبة، بل تنعش أداء النظام الاقتصادي بأسره.

للتعرض للمخاطر أسباب ونتائج كثيرة، ويجب أن يكون درء المخاطر عنصرًا رئيسيًا في أي خطة لتحسين التنمية البشرية. غير أن النجاح في درء المخاطر يتطلب اعتماد أسلوب موسّع منهجي.

1. Ogata and Sen 2003. 2. Narayan and others 2000. 3. Stiglitz, Sen and Fitoussi 2010. 4. وجّه صندوق النقد الدولي الاهتمام إلى ذلك: Berg and Ostry 2011b. 5. آثار كثيرة لعدم المساواة واردة في Stiglitz 2012b. عدم المساواة في ظل انخفاض النمو يقوّض الديمقراطية، ويزيد الشقاق الاجتماعي، ويدمّر الثقة.

مثل إبقاء الأطفال في المدرسة وحماية صحتهم[1]. وقد ساعدت زيادة التحويلات النقدية في تخفيف آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2008 على أثر الأزمة المالية العالمية. وما عدا ذلك، ما تحققه هذه البرامج يكاد يقتصر على الإغاثة في حالات الطوارئ، التي وإن أحسن تصميمها ليست أفضل الخيارات على المدى البعيد. وريثما ينجز وضع ترتيبات شاملة للحماية الاجتماعية، يمكن أن تكون برامج التحويلات النقدية خيارًا سهلاً، ذا أثر محدود على الميزانية، إذا توفرت بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها، كما في البرازيل. وينبغي تصميم هذا البرنامج على نحو يضمن حماية الإمكانات، ولا سيما إمكانات الأجيال المقبلة.

تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع

يعني ذلك فرصًا وإمكانات متساوية لبناء القدرات الأساسية. ويسهم تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع، من تعليم ورعاية صحية ومياه وصرف صحي وأمان عام، في بناء المنعة. فالالتزام بالجميع هو طريقة فاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر. وإذا كانت السياسات الاجتماعية تعني الجميع، فهي لا تُعنى وحسب بحماية الذين يعانون من الفقر، ومن المشاكل الصحية، ومن البطالة، بل تُعنى أيضًا بحماية الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون في ظروف جيدة حاليًا، ويحتمل أن يواجهوا شدائد في حال ساءت الأوضاع. كما تُعنى بتأمين حد أدنى من القدرات للأجيال المقبلة.

وهذا ليس في حيّز الضروري فحسب، بل في حيّز الممكن وفي مراحل مبكرة من التنمية البشرية. وتؤكد آخر الأدلة إلى أنّ هذا يمكن إنجازه في أقل من عقد من الزمن. وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع هو نهج أفضل من نهج التركيز على فئات معينة، الذي يؤدي إلى الفصل بين السكان والتمييز في نوعية الخدمات، إذ يلجأ الذين يملكون الإمكانات إلى وسائل أخرى للحصول على الخدمات من خارج القطاع العام.

فتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع يسهم في بناء كفاءات المجتمع عبر سبل عديدة. ويمكن أن يكون قوة فاعلة للمساواة في الفرص والنتائج، وللتمكين الاجتماعي. ويمكن أن يحد من الفوارق في التعليم بين أطفال الأسر الميسورة وأطفال الأسر الفقيرة. ونقل القدرات عبر الأجيال، كمستوى التعليم في الأسرة، يمكن أن يسهم في إدامة الفوائد المحققة. والسياسات التي تُعنى بالجميع تعزّز التعاضد الاجتماعي[2].

مبرر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع هو أولاً وأخيرًا في وجوب تمكين كل فرد، فيعيش الحياة التي ينشدها، ويحصل على المقوّمات الأساسية للحياة الكريمة، بصرف النظر عن قدرته على دفع الكلفة

فمبرر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع هو أولاً وأخيرًا في وجوب تمكين كل فرد، فيعيش الحياة التي ينشدها، ويحصل على المقوّمات الأساسية للحياة الكريمة، بصرف النظر عن قدرته على دفع الكلفة. ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير صادر في عام 2013 بعنوان "حياة كريمة للجميع" أن من أسس خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 "رؤية للمستقبل متجذرة في حقوق الإنسان وفي المبادئ والقيم العالمية، ومنها القيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة للألفية"[3]. وتؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 "أن تعميم الخدمات الاجتماعية وتأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من العوامل التي تسهم في تحقيق المكاسب الإنمائية وتعزيزها"[4].

ويتطلب الالتزام بتعميم الخدمات الاجتماعية قرارًا اجتماعيًا وسياسيًا حاسمًا. ويدل هذا الالتزام على طبيعة المجتمع الذي يريده الأفراد. وبينما تختلف أساليب تقديم الخدمات حسب ظروف البلدان وخصوصياتها، تبقى فكرة وحيدة أساس التجارب الناجحة في كل مكان: الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان، بمقتضى عقد اجتماعي أساسي بينها وبين المواطنين.

وعلى مستوى السياسة العامة، لا يكفي الاهتمام بالميزانيات فقط، بل لا بدّ من التركيز على توقيت رصدها وكيفية توزيعها. وقد يقتضي تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع مزيدًا من الموارد، لكن اختيار الوقت المناسب للاستثمار يمكن أن يسهم بفعالية كبيرة في درء المخاطر. ويجب الجمع بين الميزانيات والتدابير القانونية وغيرها من التدابير لإتاحة الإمكانات المتساوية للحصول على الفرص والخدمات.

تغطية عامة أو موجهة

شهدت العقود القليلة الماضية تحوّلاً عالميًا في سياسة الإنفاق الاجتماعي، إذ انتقل التركيز من التنمية إلى مكافحة الفقر[5]. ونتيجة لهذا التحوّل، أصبح الإنفاق الاجتماعي إنفاقًا موجهًا إلى الفقراء فقط بدلاً من أن يكون شاملاً للجميع. وقد اعتُبرت الخدمات الموجهة إلى فئات معيّنة أكثر كفاءة، وأقل كلفة، وأكثر فعالية في ضمان إعادة التوزيع[6]. غير أن الوقائع من السنين الماضية ترسم صورة واضحة الملامح. فعندما توجّه المستحقات إلى فئات معيّنة، قد لا تكون الطبقات الوسطى والنخب على استعداد لتمويلها من الضرائب، وإذا كانت الخدمات شاملة للجميع تصبح النخب أكثر استعدادًا لتمويلها. وفي هذه الحالة، تعوّض المبالغ الكبيرة من الأموال المتوفرة عن مواضع عدم الكفاءة في التوزيع[7].

وقد استمدّت تغطية التأمين الشاملة للجميع في دول الرعاية في أوروبا عناصر قوتها من توقعات الطبقة الوسطى ومطالبها[8]، وكذلك التغطية الشاملة للجميع بالتعليم والرعاية الصحية في بلدان الشمال أصبحت مستدامة بفضل تأمين خدمات عالية الجودة في التعليم والرعاية الصحية يستفيد منها الجميع. وكانت هذه التغطية الشاملة ضمانة لاستعداد الطبقة الوسطى لتمويل هذه الخدمات من الضرائب. وقد كان هذا الاستعداد مصدرًا لدعوات من أجل اعتماد سياسة التعاضد، انطلاقًا من مبدأ تعميم الخدمات، حتى يكون للطبقة الوسطى حصة منها، وبناء تحالف بين الفقراء وغير الفقراء[9]. أما التغطية الموجهة، فتضعف هذا التعاضد، وتنشئ نظامًا مزدوجًا، يقدّم للفقراء خدمات رديئة النوعية وقليلة التمويل، وللأثرياء والطبقة الوسطى خدمات تجارية وعالية الجودة.

ومبدأ التعميم في السياسة الاجتماعية هو مبدأ معروف، تطبقه بلدان كثيرة منذ أعوام. فهذا المبدأ يكرّس تطلعات منشودة في نصوص دستورية وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن بلدانًا كثيرة في مناطق جغرافية مختلفة، وفي مراحل إنمائية مختلفة، لم تعتمد بعد مبدأ تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. فمن الشواغل المزمنة إيجاد المصادر الكافية لتمويل هذه الخدمات. وقد افتُرض، مثلاً، أن النمو الاقتصادي الذي يحقق مداخيل مرتفعة هو شرط أساسي لتعميم الرعاية الصحية. ويتزايد القلق من ضيق في الحيّز المالي منذ اندلاع الأزمة العالمية في عام 2008، ما أدى إلى تدابير تقشف صارمة حتى في البلدان المتقدّمة. غير أن الدخل ليس مبررًا للتضييق على الخدمات الاجتماعية[10]. فقلة الموارد لا يُستهان بها، لكن تعبئة الموارد الإضافية، وإعادة هيكلة الحيّز المالي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات من خلال تحسين الجهاز المؤسسي، كلّها تتيح خيارات للمعالجة.

تأمين الخدمات للجميع خيار ممكن حتى في مراحل التنمية الأولى

خلصت دراسة تناولت أوضاع بلدان اعتمدت مبدأ تعميم الخدمات إلى عدد من الوقائع الثابتة.

أولها أن تطبيق هذا المبدأ في بعض البلدان سبق التطوير الصناعي وتحقيق الثراء؛ وقد نجح في ظل أنظمة متنوعة، من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي الفعال؛ واستغرق تعميم التغطية أعوامًا طويلة، لا بل عقودًا في البلدان السباقة إلى التطبيق، ولكن ليس في البلدان التي اعتمدته مؤخرًا. فتوسيع التغطية كان كافيًا لتحقيق المكاسب، قبل وقت طويل من تعميمها.

ففي جمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وكوستاريكا، والنرويج، كانت الخطوات الأولى نحو تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية في مرحلة انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وقد اعتمدت كوستاريكا تدابير شاملة للاستثمار في التعليم، والصحة العامة، والضمان الاجتماعي بموجب التعديل الدستوري لعام 1949، بعد صراع سياسي نشأ عقبه النظام الديمقراطي، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2,123 دولارًا بقيمة عام 1990. واعتمدت السويد في عام 1891 والدانمرك في عام 1892 قانون التأمين من المرض، وقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,724 دولارًا و2,598 دولارًا على الترتيب. واعتمدت النرويج قانونًا للتأمين الإلزامي ضد الحوادث في عام 1894 وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,764 دولارًا. أما جمهورية كوريا فحققت مكاسب كبيرة في التعليم في أوائل الستينات بينما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,500 دولار[11]، وباشرت غانا بتعميم الخدمات الصحية في عام 2004، عندما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,504 دولارات، ولم تكتمل التغطية بعد، لكنها أسهمت في تقليص الإنفاق الخاص على الصحة إلى حد كبير[12]. وعندما بدأت هذه البلدان تدابير التأمين الاجتماعي، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل مما هو عليه في باكستان والهند اليوم (الشكل 1.4).

وعندما اعتمدت السويد نظام التعليم الإلزامي لجميع الأطفال في عام 1842، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها 926 دولارًا، أي أقل مما هو عليه اليوم في جميع بلدان جنوب آسيا. فالدخل القومي، إذًا، ليس بالشرط الأساسي لاتخاذ خطوات نحو توسيع الاستثمار في تقديم الخدمات الاجتماعية. فالاستثمار في الخدمات العامة سبق انطلاق النمو في البلدان المذكورة.

وقد اتخذت الخطوات الأولى نحو توسيع نطاق خدمات التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، إن لم يكن تعميمها، في ظل ظروف سياسية مختلفة (الشكل 2.4). ففي فرنسا وبلدان الشمال، سبقت روح المساواة والتعاضد في الرعاية، باعتبارها حقًا للمواطن، اتخاذ أي تدابير للرعاية. وفي ألمانيا، كانت بداية التعليم العام في ظل النظام البروسي. وفي جمهورية كوريا، بدأ الاستثمار في التعليم في ظل الدولة المستقلة حديثًا، واستمر خلال فترة الاضطراب السياسي والحرب[13]. وفي سري لانكا التي مرت بماضٍ استعماري شأن الهند وباقي بلدان القارة، أصبح تعميم التعليم والرعاية الصحية شبه منجز على الرغم من النزاع والحرب.

واستغرق تعميم التغطية وقتًا في حالة البلدان السباقة في اعتماده، بينما حققت البلدان التي اعتمدته مؤخرًا مكاسب أسرع. ومع أن مبدأ التعليم الإلزامي والحماية الاجتماعية في الدانمرك والسويد والنرويج اعتُمد في أواخر القرن التاسع عشر، تأخر التعميم الفعلي لهذه الخدمات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعشر سنوات، أي بين عامي 1955 و1963. واستغرق تعميم التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في جمهورية كوريا قرابة خمسة عقود[14]. وانتقلت رواندا والصين وفييت نام من الرعاية الصحية المحدودة التغطية إلى الرعاية شبه المعمّمة في عقد واحد[15].

وفي بعض الحالات، تؤدي الصدمات الشديدة إلى تعطيل التقدّم في التنمية البشرية، وكذلك جهود تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية. لكن إجراءات التصدّي السريعة والناجعة يمكن أن تقي من الأضرار على المدى البعيد. فبعد الأزمات التي اندلعت في شرق آسيا في أواخر التسعينات، كانت إندونيسيا، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلند، تسير بخطى متثاقلة تحت وطأة انهيار الأسواق وصدمة هروب رؤوس الأموال. وقد أدّى هذا الوضع إلى خسائر في فرص العمل وتراجع في نمو الإنتاج، أفقدت شرائح كبيرة من السكان مصدر دخلهم، وكان لها آثار سلبية فورية على إنفاق الأسر واستهلاكها، وتداعيات مباشرة على الصحة والتعليم.

لكن التصدّي للأزمة جاء مختلفًا بين بلد وآخر[16]. ففي إندونيسيا، وجدت القيادة نفسها في حالة من عدم اليقين السياسي، فانخفض الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. وفي ظل الاضطرابات الاجتماعية القائمة، افتقرت الشبكات المجتمعية غير النظامية إلى المنعة ووسائل الصمود، وانخفض إنفاق الأسر أيضًا على الصحة والتعليم، وارتفعت معدّلات المرض والتسرب من المدارس[17]. أما حكومة تايلند، فاتخذت تدابير في مجالات التشغيل، والصحة، والتعليم[18]. ولكن تنفيذ تدابير من هذا القبيل كان صعبًا

قلة الموارد لا يُستهان بها، لكن تعبئة الموارد الإضافية، وإعادة هيكلة الحيّز المالي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات من خلال تحسين الجهاز المؤسسي، كلّها تتيح خيارات للمعالجة

الشكل 1.4

بلدان عديدة بدأت تدابير التأمين الاجتماعي وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل مما هو عليه في معظم بلدان جنوب آسيا اليوم

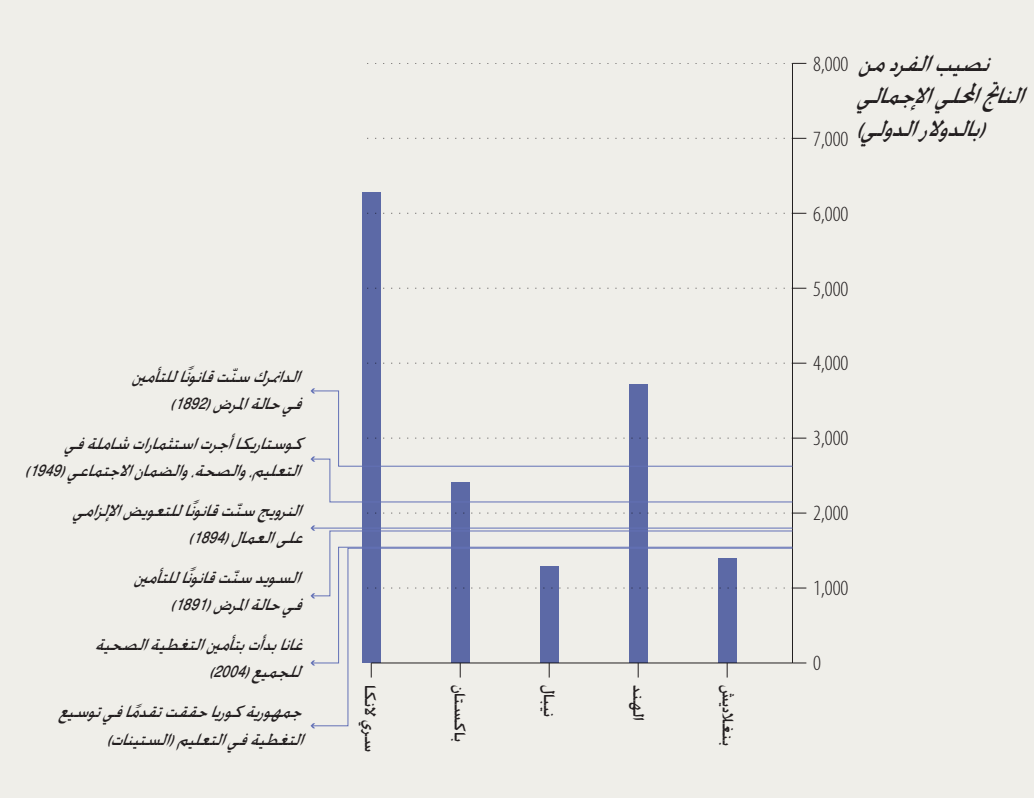

المصدر: حسابات بالاستناد إلى Maddison 2010.

في وضع إندونيسيا، والاختلاف في هاتين التجربتين يُعزى إلى اختلاف في مستويات السياسات الاستباقية التي تعتمدها الحكومات[19].

الفوائد الكلية وفوائد أخرى

يمكن أن يؤدي توسيع الخدمات العامة إلى الحد من الفقر وعدم المساواة حتى قبل تعميم التغطية بالخدمات. فتصميم السياسات الاجتماعية وسعة نطاقها، يؤثران على عدم المساواة من خلال بناء قدرة الإنسان على كسب الدخل مدى الحياة. ففي المكسيك، استطاع برنامج الفرص (Oportunidades)، بين عامي 1997 و1998، تخفيض معدّل الفقر بنسبة 17 في المائة، وفي البرازيل ارتبط برنامج دعم الأسر (Bolsa Família) بتخفيض معدّل الفقر المدقع بنسبة 16 في المائة[20]، وفي أوروبا تزامن العمل على تعميم الخدمات الاجتماعية مع تراجع في عدم المساواة في الدخل، ما سمح بالربط بين ازدياد حجم النفقات الاجتماعية وتراجع عدم المساواة، فيما يُعرف "بفرضية الربط بين الحجم وإعادة التوزيع"[21].

وأظهرت الدراسات أن التصميم المؤسسي، وليس مقدار الإنفاق، هو الذي يؤثر على النتائج[22]. والواقع أن بإمكان البلدان تحقيق تغطية أشمل ونوعية أفضل لقاء الموارد التي تنفقها على تأمين الخدمات الاجتماعية. كما بإمكانها البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل تعميم الخدمات. فبوليفيا اعتمدت نظام المعاشات التقاعدية لجميع كبار السن في عام 1997، وأمّنت جزءًا من التمويل اللازم له من إيرادات خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة. وفي عام 2007، جرى تخفيض سن الأهلية لهذه المستحقات من 65 إلى 60، وكانت الإيرادات المحققة من مبيعات المنتجات الهيدروكربونية مصدر التمويل الرئيسي[23].

وقد كان الإنفاق الاجتماعي من العوامل التي أدّت إلى تخفيض حدة الفقر بين السكان وفي مختلف الفئات السكانية[24]. وبينما يحدد خط الفقر عند نسبة 50 في المائة من الدخل الوسطي المكافئ

الشكل 2.4

تطوّر التغطية الصحية بالنسبة المئوية للسكان في بلدان مختارة

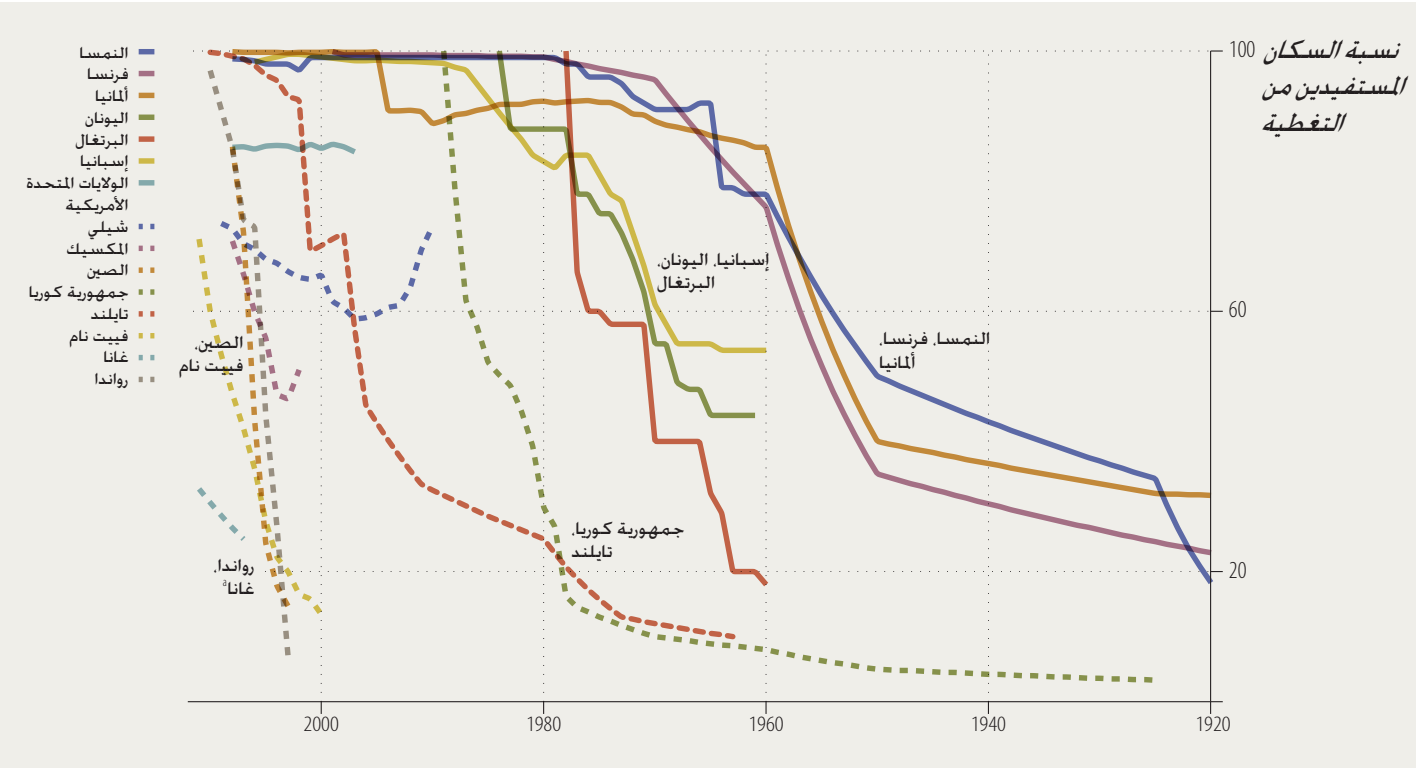

a. تقديرات.

المصدر: ILO 2011b.

في بلدان الشمال، تمكنت هذه البلدان من تخفيض معدّل الفقر بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة بين الأسر التي تضمّ أطفالاً من خلال إعادة التوزيع في أواسط التسعينات[25]. وتمكنت بلدان أوروبية أخرى، ولا سيما إسبانيا، وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا، من تخفيض الفقر بنسبة تتجاوز 50 في المائة في الأسر التي تضمّ أطفالاً. واستطاعت السويد تخفيض مستوى الفقر بواسطة المستحقات غير المرتبطة بالدخل بنسبة 72 في المائة[26]؛ وتمكنت الأرجنتين في عام 2009، باعتماد مستحقات الأطفال التي شملت حوالى 85 في المائة منهم، تخفيض الفقر بنسبة 22 في المائة والفقر المدقع بنسبة 42 في المائة[27].

وتساهم السياسة الاجتماعية التي تُعنى بالجميع في دعم النمو الاقتصادي، إذ تغذي حلقة متواصلة من النمو والتنمية البشرية. وفي شرق آسيا، استطاعت البلدان بفعل المكاسب السريعة التي حققتها في التعليم والتدريب، دعمَ الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة. فتعميم آثار الخدمات يؤثر على نتائج التنمية عبر قنوات مختلفة، منها تحسين الموارد البشرية التي تسهم في النمو في تغذية حلقة متواصلة بين النمو والتنمية. فالبلدان التي جنت ثمار العائد الديمغرافي كانت قد حققت نتائج جيدة على مستوى التعليم قبل حقبة الانطلاق الاقتصادي. وما من صلة مباشرة بين التنمية البشرية والنمو، لكنّ النمو يضع في متناول البلد موارد يستطيع التصرف بها لتحقيق التنمية البشرية.

واستطاعت بلدان عدة، بتوسيع نطاق التعليم والرعاية الصحية، جني ثمار العائد الديمغرافي[28]. ففي جمهورية كوريا، مثلاً، تراوحت نسبة إعالة الأطفال بين 74 و81 في المائة في الستينات، واستمرت في الارتفاع حتى عام 1966، ثم عادت وانخفضت لتصل إلى 22 في المائة في عام 2011. وسبقت الإقلاع الاقتصادي الذي بدأ في أواسط الستينات إنجازات كبيرة في التعليم. ففي عام 1945، كان معظم السكان من غير أي تحصيل علمي، بينما اقتصر التحصيل العلمي الثانوي والعالي على 5 في المائة من مجموع السكان. وبحلول عام 1960، ازداد معدّل الالتحاق بالمدارس ثلاث مرات في المرحلة

الابتدائية (وشمل 96 في المائة من الأطفال في سن الدراسة لهذه المرحلة)، وثماني مرات في مرحلة التعليم الثانوي، وعشر مرات في مرحلة التعليم العالي. وفي مطلع التسعينات، بلغ معدّل إتمام التعليم الثانوي 90 في المائة. وقد استمرت هذه الثورة في التعليم حتى في ظروف عدم الاستقرار السياسي، والفقر، والحرب، حتى تمكّن البلد من إنجاز تعميم التعليم قبل أن يحقق الانطلاق الاقتصادي.

أما الصورة في الصين، فتبدو أكثر تعقيدًا. وقد تجاوزت نسبة إعالة الأطفال خلال الستينات 70 في المائة، وأخذت تنخفض في أواسط السبعينات، أي قبل بدء الإصلاحات في عام 1978، حتى هبطت إلى 26 في المائة في عام 2011. وفي عام 1982، وهو العام الذي تتوفر عنه بيانات من تلك الفترة، بلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط النساء 51 في المائة[29]، و87 في المائة في عام 2000، وتجاوز 91 في المائة في عام 2010. وحسب بيانات عام 1997، بلغ معدّل إتمام التعليم الابتدائي 94 في المائة من مجموع السكان و92 في المائة في صفوف الإناث. وتوصّلت الصين إلى تعميم الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2007. ونتيجة لذلك، شهد قطاع التصنيع نموًا في العقدين الماضيين، ليس فقط بفعل نمو أعداد القوى العاملة، بل أيضًا بفضل تحسّن تحصيلها العالمي ومستوى إنتاجيتها.

غير أن الصين شهدت، في العقود القليلة الماضية، تراجعًا في التغطية بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. فاعتبارًا من عام 1950 حتى أواخر السبعينات، كانت الرعاية الصحية شبه معمّمة، بفضل شبكة الصحة العامة وبرامج التأمين الصحي في المدن والأرياف. وبعد عام 1978، حدث التحوّل نحو آليات السوق، واجتمع ارتفاع كلفة الخدمات الطبية مع تدهور نظام تعاونيات الرعاية الصحية في الأرياف، ليجرّد شرائح كبيرة من السكان، ومنها سكان المدن، من القدرة على تحمّل كلفة الرعاية الصحية. وفي عام 2009، أعلنت الحكومة عن خطة نموذجية لإصلاح الرعاية الصحية، بهدف تعميمها على جميع سكان الأرياف والمدن[30]. وفي أواخر عام 2013، أفيد بأن 99 في المائة من سكان الأرياف في الصين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية من خلال برنامج جديد لتعاونيات التأمين الطبي في الأرياف[31].

بناء القدرات في مرحلة الطفولة المبكرة هو مثال جيد لمدى تأثير تعميم الخدمات الأساسية على الاستثمار في القدرات البشرية في مختلف مراحل الحياة

ليس للسياسة الاجتماعية التي تُعنى بالجميع منحى متجانسًا من حيث التنفيذ. فتقديم الخدمات للفئات المهمشة والمستبعدة، ومنها الفئات الفقيرة والمعرضة للمخاطر، يتطلب موارد وجهودًا إضافية. وتنفيذ السياسات التي تُبنى على نية الاعتناء بالجميع كثيرًا ما يبدأ "بجني الثمار اليانعة"، وهذا ما يتضح في السياسات التي تكتفي بمساعدة أقل الفقراء فقرًا وأقربهم إلى خط الفقر على تجاوزه. ويستلزم تجنب هذا الخيار الخاطئ البدء بتعميم الخدمات، وبتقديمها أولاً إلى أشد الفقراء فقرًا وأكثر الفئات تعرضًا للمخاطر. أما القضية الثانية فهي قضية النوعية. ومع اقتراب معظم البلدان من تعميم الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية، لا يزال هدف تعميم إتمام التعليم في هذه المرحلة بعيدًا. وإضافة إلى ذلك، لا يستوفي التعليم الذي يتلقاه التلاميذ في المدارس الرسمية معايير الجودة، فحيث يضمّ نظام التعليم مدارس رسمية وخاصة، ينشأ اختلاف في نوعية التعليم إذا ما افتقرت المدارس الرسمية إلى التمويل الكافي. كما تختلف نوعية الرعاية الصحية بين خدمات يحصل عليها الأفراد لقاء مبلغ مالي وأخرى تقدّم ضمن التغطية العامة. وعندما يتوفر التمويل الكافي للتعليم الرسمي، يصبح في موقع يخوّله منافسة التعليم الخاص[32]. وهكذا يتطلب توسيع التغطية تقييمًا واضحًا للتوازن الصحيح بين القطاعين العام والخاص في تأمين هذه الخدمات الأساسية. وقد يؤدي النظام "المختلط" إلى تجزئة في الخدمات، إذ تميل الطبقات الوسطى والثرية إلى الاستغناء عن التعليم الرسمي، مما يضعف الالتزام بتأمين التعليم في هذا القطاع بالجودة المطلوبة.

مواجهة المخاطر في مختلف مراحل الحياة—عامل التوقيت

تتطلب تغطية جميع الأفراد تقديم خدمات اجتماعية في مختلف مراحل الحياة، ولا سيما في المراحل الحساسة من حياة الفرد، كمرحلة الطفولة المبكرة، ومرحلة الانتقال من سن الشباب إلى البلوغ، ومن مرحلة البلوغ إلى التقدّم في السن، لبناء المنعة مدى الحياة. ومن الضروري في جميع هذه المراحل التدخل في الوقت المناسب. فأي تأخر في دعم بناء القدرات، يرتب تكاليف إضافية في مرحلة لاحقة. وبناء القدرات في مرحلة الطفولة المبكرة هو مثال جيد لمدى تأثير تعميم الخدمات الأساسية على الاستثمار في القدرات البشرية في مختلف مراحل الحياة.

أما المرحلة المصيرية الأخرى، فهي الانتقال من مرحلة الشباب إلى مرحلة البلوغ. وأهم ما في هذه المرحلة هو الانتقال من الدراسة إلى العمل، وتجنّب التشغيل غير المستقر.

وعلى الحكومات أن تضمن تقديم خدمات متكاملة في الرعاية الصحية والتعليم للطفل والأسرة، وكذلك خدمات الحماية الاجتماعية مدى الحياة. غير أن الموارد التي تخصص لمرحلة الطفولة كثيرًا ما تكون قليلة، ويزيد نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي مع التقدّم في السن[33]. وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية مع التقدّم في السن لا يدعم بناء القدرات في المرحلة المبكرة التي هي الأساس للمراحل الأخرى (الشكل 3.4).

والسويد هي من النماذج القليلة في تخصيص نفقات لمرحلة الطفولة المبكرة[34]، في اتجاه يظهر أهمية الاستثمار في المرحلة الأساسية لنمو الدماغ قبل ولادة الطفل وبعدها (الشكل 4.4). وفي إطلاق البرامج الوطنية أو توسيع نطاقها، من الضروري النظر في أربعة مكوّنات رئيسية، هي الرعاية قبل الولادة وبعدها، وتعليم الأهل وتدريبهم، والدخل، والتغذية. فدماغ الطفل ينمو بسرعة في سنوات الطفولة الأولى، ثم يستقر عند مستوى معيّن بعد ذلك، لكنّ مخصصات الميزانية للخدمات الاجتماعية العامة تكون عادة في أدنى حد لها في سنين الطفولة الأولى ثم تزداد لاحقًا (الشكل 3.4)[35].

ولإدامة المكاسب التي تتحقق بفعل التدخلات المبكرة، لا بدّ من استكمالها باستثمارات مستمرة في جودة التعليم. فالتدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة لا تكفي وحدها. واستكمال التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة باستثمارات في التعلّم مدى الحياة، في سن المراهقة والبلوغ، وفي السن المتقدّمة، ضروري لتمكين الأفراد من النهوض بقدراتهم إلى أقصى ما يملكونه من طاقات. غير أن السياسات المعتمدة حاليًا في التعليم والتدريب تفتقر إلى التوازن، إذ تركز على تنمية المهارات المعرفية وتهمل المهارات الاجتماعية، والضوابط الذاتية، والحماس الذاتي، وغيرها من المهارات غير المعرفية، التي تتوقف عليها إمكانات النجاح في الحياة.

ومستوى الأداء في التعلّم يستقر في سن مبكرة (7-8 سنوات)، وجوّ الأسرة يمكن أن يكون عاملاً لإحداث فارق (الشكل 5.4)[36]، وللتفاعل بين الأطفال والأهل أو مقدمي الرعاية أهمية بالغة على هذا الصعيد[37]. فجودة هذا التفاعل ودرجته، سواء أكان باللعب، أم بالصوت، أم بتعبير الوجه، أم بالاتصال الجسدي، من العوامل التي تؤثر على سلوك الطفل في مراحل لاحقة، كما على قدراته المعرفية، ونموه العاطفي[38]. وهذه الرعاية هي في معظمها بلا أجر ولا حساب لها في السوق.

والطفولة المبكرة هي من أكثر المراحل تأثيرًا على تكوين الإنسان. واستثمار الوقت والمال وغيرهما من الموارد في الطفولة يوسّع خيارات

الشكل 3.4

زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية مع التقدّم في السن لا يدعم بناء القدرات في المرحلة المبكرة التي هي الأساس للمراحل الأخرى

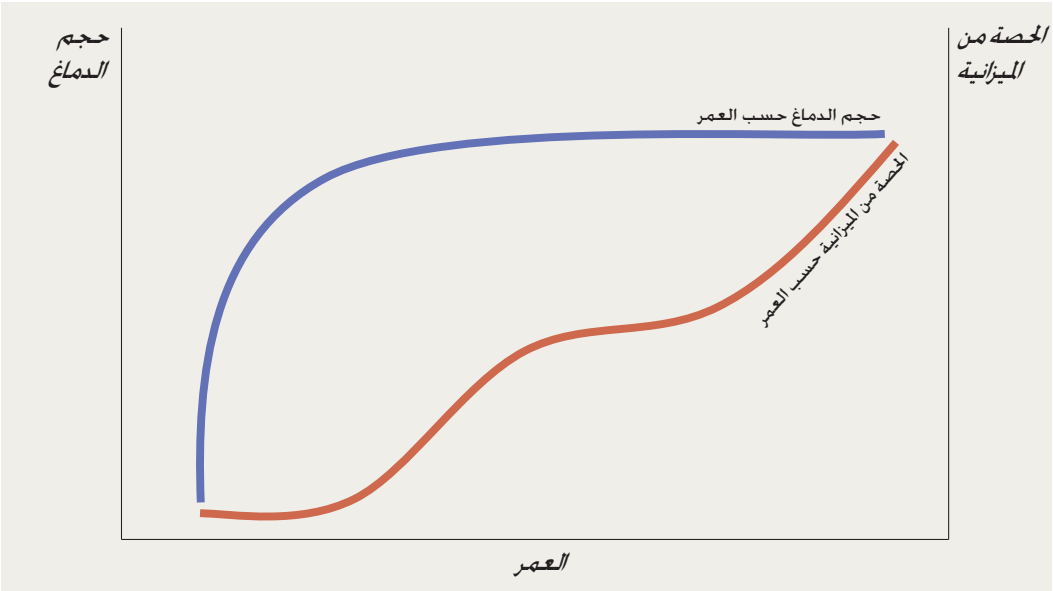

المصدر: Karoly and others 1997.

الشكل 4.4

الاستثمار في الطفولة المبكرة: نموذج السويد

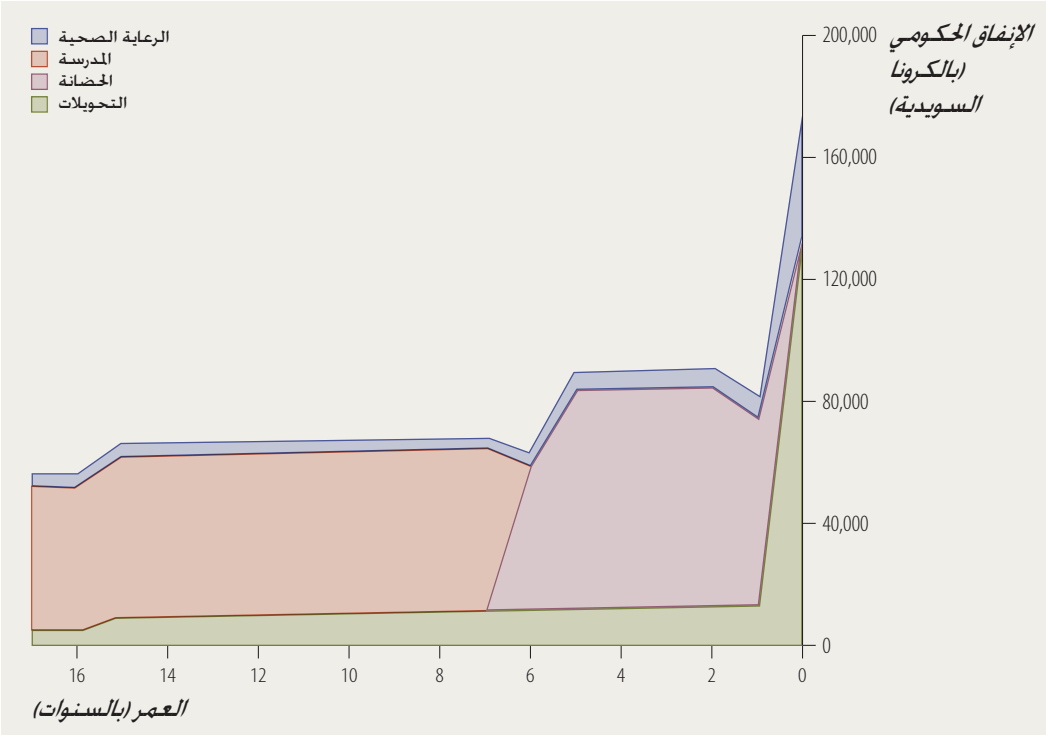

المصدر: Dalman and Bremberg 1999.

الأطفال في المستقبل، ويعزّز قدراتهم، ويؤدي إلى تحسينات مستدامة في التنمية البشرية. غير أن الأطفال الذين يولدون في حالة فقر، ويعانون من الجوع، ولا يتلقون ما يكفي من الرعاية، يكونون في حالة تضعف أداءهم في المدرسة، وتؤثر على سلامتهم الصحية، وتقلل من حظوظهم في إيجاد فرص عمل لائق. وعندما يكبرون قد لا يستثمرون في أطفالهم بالمستوى الكافي لتجنّب استمرار التعرّض للمخاطر في الجيل الجديد. وعندما تكون الأسر عرضة لصدمات دائمة، يكون لبرامج مثل دعم الأسرة (Bolsa Família) والفرص (Oportunidades) مفعول إيجابي في تجنّب سحب الأطفال من المدرسة وفي وقايتهم من سوء التغذية.

ويضطر الأهل ومقدمو الرعاية من الأسر المنخفضة الدخل والفقيرة لإمضاء وقت طويل في العمل لكسب ما يكفي لتلبية الحاجات الأساسية، ولا يتسع لهم تخصيص الوقت الكافي لأطفالهم. أما في الأسر الميسورة، فيتوفر مزيد من المال، وربّما متسع من الوقت. وهذا الفرق يوضح علاقة الترابط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونمو الطفل في المرحلة المبكرة[39]، كما يؤكد الفوائد التي تُجنى من تعميم الخدمات اللازمة للنمو في مرحلة الطفولة لتحقيق التكافؤ في الفرص.

تحقيق التشغيل الكامل

كان التشغيل الكامل هدفًا محوريًا في سياسات الاقتصاد الكلي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. لكن هذا الهدف لم يعد جزءًا من الخطط العالمية في فترة تثبيت الاستقرار التي عقبت الصدمات النفطية في عامي 1973 و1979. واليوم حان الوقت للعودة إلى هذا الالتزام، لكي يكون التقدّم متينًا وقابلاً للاستمرار. وكثيرًا ما يُناقش مبدأ التعميم في سياق السياسات الاجتماعية، كالسياسات المتعلقة بالتعليم والصحة ورعاية الأطفال ودعم الدخل. لكنّ هذا المبدأ ينطبق أيضًا على سوق العمل، حيث يعني حصول كل فرد على فرصة للعمل لقاء أجر لائق. وقد لا يكون الانخراط في العمل المدفوع الأجر خيار كل فرد، لكن مبدأ التعميم يعني أن يكون هذا الخيار متاحًا لكل فرد. ومبدأ تعميم الحصول على فرص عمل لائق كثيرًا ما يُكرس في سياسات التشغيل الكامل. ومبدأ التشغيل الكامل لا يعني فقط

الشكل 5.4

جودة التفاعل بين الطفل والأهل أو مقدمي الرعاية ودرجته من العوامل التي تؤثر على سلوك الطفل في مراحل لاحقة، كما على قدراته المعرفية، ونموه العاطفي

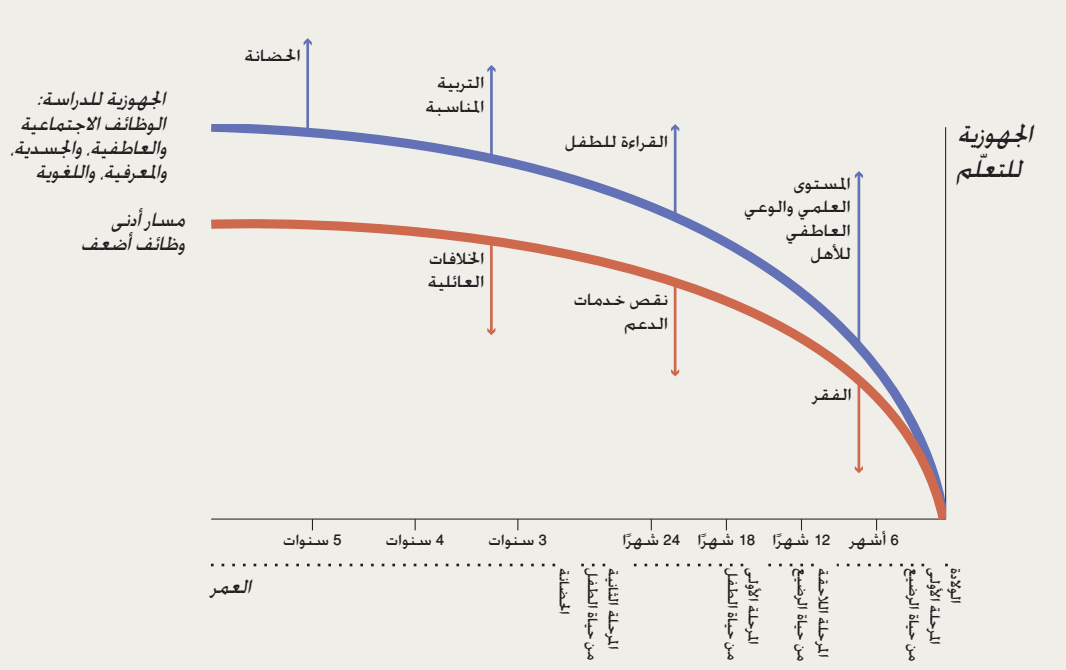

المصدر: Young 2014.

إتاحة خيار دخول سوق العمل للجميع، بل يدعم تقديم الخدمات الاجتماعية. فقد اتضح في نموذج بلدان الشمال أن ارتفاع معدّل التشغيل أسهم في تأمين الإيرادات الضريبية بما يكفي لتمويل تعميم الخدمات الاجتماعية.

كما إن التشغيل الكامل ينطوي على فوائد اجتماعية، إذ تترتب على البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، وتؤدي إلى خسائر دائمة في الإنتاج، وتراجع في مهارات العاملين وإنتاجيتهم. وإزاء الخسائر في الإنتاج وما يرافقها من تراجع في الإيرادات الضريبية، لا بد من زيادة الإنفاق العام لدفع تعويضات البطالة. والبطالة الطويلة هي مصدر مخاطر على صحة الإنسان النفسية والجسدية، وتؤثر على نوعية الحياة وعلى مستوى تعليم الأطفال. وترتبط البطالة أيضًا بارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والعنف واستخدام المخدرات وغيرها من المشاكل الاجتماعية. فالفوائد التي تعود على المجتمع من العمل تفوق بكثير الفوائد التي تعود على العامل، ومن أهمها الأجر.

ويساهم العمل في الاستقرار والتماسك الاجتماعي، والعمل اللائق يبني قدرة الفرد على التصدّي للصدمات ولحالات عدم اليقين. والعمل هو وسيلة لكسب العيش يقوّي قدرة الإنسان على التغيير، وله فوائد كبيرة للأسرة والمجتمع، كما للعمل المستقر أثر على وضع الإنسان النفسي.

ومع ذلك، قليلة هي البلدان التي تضع التشغيل الكامل في طليعة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وقد بات تثبيت الأسعار وإدارة الديون الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصاد الكلي، وباتت الأسواق المالية المترابطة عالميًا جاهزة للمسارعة إلى معاقبة البلدان التي لا تلتزم به. فالأسواق لا فعالية لها في التشغيل الكامل نظرًا لتعدد العوائق. فالنقص في المعلومات وتجزؤ أسواق العمل وانعدام الضوابط كلها تجعل من الصعوبة تحقيق النتائج المرجوة على مستوى التشغيل.

ويجب أن يركز الالتزام الوطني بالتشغيل الكامل والسياسات العامة النشطة على خلق فرص العمل وحمايتها. والجدير بالذكر أن التزام كوبنهاغن بالتشغيل الكامل في عام 1995 أضيف إلى الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2008، تحت الغاية 1.باء. ويجب أن تكون زيادة فرص العمل وحماية الوظائف لا إلغاؤها هدفًا يوجه سياسات العمل الخلاقة والنشطة. وتعويضات البطالة وتعويضات الإصابة أثناء العمل تبقى، على جدواها، في إطار ردة

يجب أن تكون زيادة فرص العمل وحماية الوظائف لا إلغاؤها هدفًا يوجه سياسات العمل الخلاقة والنشطة

الفعل، ولا تعالج إلا عواقب المخاطر الاقتصادية. أما سياسات سوق العمل النشطة، فتُعنى بتجاوز المخاطر الاقتصادية، بمساعدة العاملين على استعادة فرص عملهم من خلال برامج للتشغيل المؤقت، أو بتزويدهم بالمهارات اللازمة لإيجاد فرص عمل بديلة. فسنغافورة مثلاً، تدعم الاستقرار الوظيفي في فترات الركود الاقتصادي، عن طريق دعم الأجور التي يدفعها صاحب العمل، بدلاً من تقديم تعويضات البطالة للعمال، مما يدعم الأجور في الشريحة الدنيا من الدخل.

أما في البلدان النامية التي تعاني من نقص في التشغيل، فلا يكفي الاعتماد على سياسات سوق العمل النشطة. ويتطلب التشغيل الكامل سياسات تعزز النمو لصالح الفقراء وتؤمن إطارًا للضمان الاجتماعي، كما يتطلب سياسات للاقتصاد الكلي لا تكتفي بالتركيز على تثبيت الأسعار وإدارة الديون. فالبطالة الموثقة في البلدان النامية قليلة، وهي وضع اجتماعي لا يقوى على تحمّله سوى الميسورين من الناس. كما تواجه هذه البلدان تحديات ملحة إذ عليها إيجاد فرص عمل جديدة بأعداد كبيرة في الأعوام المقبلة لاستيعاب الزيادة غير المسبوقة في أعداد الشباب.

ويشهد العالم حاليًا مبادرات هامة في مجال التشغيل، من الصين حيث الالتزام برفع معدّلات النمو لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إلى الهند حيث برنامج ضمانات التشغيل في الأرياف لحماية العمل كحق أساسي من حقوق المواطنين. والأمثلة كثيرة، وتوضح الفرص الكامنة في اعتماد التشغيل الكامل هدفًا استراتيجيًا في جميع مراحل التنمية، يساهم في درء المخاطر وبناء منعة الأفراد والمجتمعات.

وفي العقود الماضية، اقتصرت أطر سياسات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان النامية على بعد واحد، إذ ركزت حصرًا على تثبيت الأسعار، بدلاً من التشغيل الكامل، فتسببت في خفض معدّلات النمو ورفع معدّلات البطالة[40]. وبدا هذا القصور واضحًا أيضًا في البلدان المتقدّمة. وقد لا تكون سياسة التقشف المالي هي الخيار السليم للاقتصاد الكلي، إذ تخفض مجموع الطلب بدلاً من دعمه، فتعمّق أثر الهبوط الاقتصادي على البطالة (الإطار 1.4). والعمل اللائق والمجزي بموجب عقود نظامية تمنع الصرف التعسفي وتحفظ للعاملين حقوقهم في الضمان الاجتماعي، يحصّن العاملين من المخاطر الاقتصادية، ولو لم يكن ذلك بنفس الفعالية في فترات الركود. وهكذا يسهم الحد من عدم الاستقرار في التشغيل في درء المخاطر التي تهدد الإنسان عامة. وأهمية التشغيل الكامل في فرص عمل لائق هي من المسلمات منذ زمن طويل. غير أن انتشار البطالة والنقص في التشغيل لا يزال أمرًا واقعًا في معظم البلدان بسبب العمل لفترة طويلة بسياسات على صعيد الاقتصاد لم تكن كافية لدرء تقلّبات الدورة الاقتصادية.

وجميع هذه المجالات مترابطة على صعيد السياسة العامة. وأي نهج شامل لمعالجة مواضع القصور في سوق العمل، يتطلب جهدًا منسقًا. ويستلزم أي جهد للمعالجة تحولاً كليًا في الاقتصاد، والانتقال به إلى أنشطة تحقق مزيدًا من الإنتاجية والقيمة المضافة، وذلك باعتماد سياسات موجّهة نحو دعم تطوير القطاعات والأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية[41].

البلدان النامية تحتاج إلى سياسات خاصة

يتطلب السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل في البلدان النامية نهجًا مختلفة عن السياسات التقليدية المشار إليها آنفًا والتي تناسب أوضاع البلدان المتقدّمة. فهذه السياسات لا تساهم مساهمة كبيرة في الحد من المخاطر على التشغيل، إذ تساعد الأقلية في القطاع النظامي الحديث. أما الهدف على المدى الطويل فهو تحقيق تغيير هيكلي، بحيث يتسع القطاع النظامي الحديث تدريجًا لاستيعاب معظم القوى العاملة، كما حدث في البلدان المتقدّمة، والكثير من البلدان الناهضة مثل جمهورية كوريا والصين. ويتخلل هذه التحوّلات توجيه العاملين من القطاع الزراعي نحو قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، في ظل حركة استثمار في البنية التحتية، والتعليم والتدريب، وهذا ما تظهره الاقتصادات الناجحة[42].

والسياسات التي تدعم التحوّل الهيكلي، وتوسّع القطاع النظامي، وتنظم ظروف العمل هي سياسات ضرورية للحد من المخاطر على التشغيل في الأجلين المتوسط والطويل، لكنها لن تكون كافية لدرء المخاطر عن غالبية القوى العاملة في الأجل القصير. لذلك، لا بدّ من سياسات لدرء المخاطر وتأمين سبل المعيشة لأعداد كبيرة من القوى العاملة التي ستبقى في الأنشطة التقليدية وغير النظامية في الأجل القصير.

ويمكن الاستعانة أولاً بمجموعة من التدخلات في الأجلين المتوسط والطويل، ومنها برامج القروض الصغرى، ودعم التكنولوجيا الحديثة والمحسنة، ومساعدة صغار المزارعين بالتكنولوجيا والقروض

الإطار 1.4

سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التشغيل الكامل

التشغيل الكامل هو هدف سعت إليه وحققته معظم بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية منذ منتصف القرن العشرين. وحققت اقتصادات شرق آسيا نتائج مماثلة خلال فترة النمو في السبعينات والثمانينات. وقد أدى ارتفاع مجموع المدخرات والاستثمارات (إلى أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى تحقيق نمو شامل وتحويل هيكلية الاقتصادات، وإلى التشغيل الكامل[1].

وفي الكثير من البلدان النامية الأخرى، تبقى معظم الوظائف غير ثابتة وغير مستقرة. ولا يقوى الفقراء المحرومون من تقديمات كافية من الضمان الاجتماعي على تحمّل أعباء البطالة، فيضطرون للقبول بأي عمل وأجر يتوفر لهم، ويكون ذلك في الكثير من الأحيان في القطاع غير النظامي. والهدف هو التشغيل الكامل في فرص عمل لائق، أي الانتقال إلى المزيد من الإنتاجية، والمزيد من القيمة المضافة، وإلى أشكال من التشغيل ذات نوعية أفضل ولقاء أجور أعلى. وهذا يعني الخروج من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد. لذلك يجب أن تركز السياسات على إصلاح الأراضي وتأمين القوى العاملة عند التحوّل من القطاع الزراعي. وللتشغيل الكامل انعكاسات على السياسة المالية. فمنذ التسعينات، مثلاً، تموّل الصين زيادة التشغيل في القطاع النظامي في المدن وارتفاع الأجور على حساب عجز مالي حكومي على مستوى المقاطعات[2]. واستخدمت الهند كذلك الإيرادات الضريبية لتمويل برنامج ضمانات التشغيل في الأرياف.

وخلال فترة الهبوط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي اعتماد الحوافز المالية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية إلى ارتفاع في مجموع الطلب. وهكذا يجب أن تكون سياسة الاقتصاد الكلي متعددة الأهداف (ولا تركز فقط على معدل التضخم)، ومتعددة الأدوات (لا تعتمد فقط على السياسة النقدية)، وأن تكمّل بتعميم الحماية الاجتماعية التي لا تكتفي بتخفيف آثار التعرض للمخاطر على السكان، بل تثبت الاقتصاد إزاء الصدمات. وفي بعض البلدان النامية، قد لا تكون سياسات مواجهة تقلّبات الدورة الاقتصادية الخطوة الأولى، إذا كانت تواجه عوائق هيكلية أمام خلق فرص العمل.

وفي البلدان المتقدّمة، اعتُمدت ثلاثة نهج لاستعادة التشغيل الكامل، الذي يجب التركيز على أهميته كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية وإدراجه في سياسات الاقتصاد الكلي، النقدية والمالية. أولاً، سمح النهج الكنيزي في السياسة الكلية بارتفاع العجز في الميزانية خلال فترات الركود، ودعا إلى اعتماد التشغيل وكذلك تثبيت الأسعار هدفًا للسياسة النقدية. وخلال الركود الذي حدث مؤخرًا عمدت بلدان متقدّمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وقبلها المملكة المتحدة) والعديد من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط إلى العمل بسياسات العجز حسب النهج الكنيزي[3].

ثانيًا، وبهدف تسهيل التغيير الهيكلي وتخفيف مخاطره على التشغيل، باستطاعة سياسات البحث والتطوير دعم الابتكارات التكنولوجية بهدف إيجاد مصادر جديدة لفرص العمل، وتحسين تعليم القوى العاملة، وتأمين التدريب وإعادة التدريب، وتقديم مستحقات البطالة عند انتقال العمال من قطاع إلى آخر.

ثالثًا، يسهم تحسين المهارات للانتقال إلى أنشطة جديدة في الحد من الحاجة إلى إصلاح أسواق العمل، الذي يؤدي عادة إلى عدم استقرار في العمل وانخفاض في الأجور. وينبغي رفع الحد الأدنى للأجور لتشجيع الانتقال إلى أنشطة مرتفعة الإنتاجية[4]. ويجب إعادة تقييم إصلاحات سوق العمل حسب النموذج الليبرالي الحديث، من منظور قدرتها على الحد من المخاطر التي تؤثر على استقرار التشغيل. وهذه النهج الثلاثة تساهم في الحد من المخاطر على التشغيل في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل.

1. Muqtada 2010. 2. Fang, Yang and Meiyan 2010. 3. Jolly and others 2012. 4. كان رفع الحد الأدنى من إجراءات التصدي للأزمات في البرازيل، وأسهم في تحسين الأجور وتوزيع الدخل (Berg 2009).

وفي الأسواق، وغيرها. ويمكن أن تساعد الابتكارات الاجتماعية والمؤسسية في تحسين الظروف أيضًا. فبإمكان تعاونيات المزارعين وجمعيات الأحراج النسائية وترتيبات أخرى أن تساعد في تحسين الإنتاجية وتعزيز قوة التفاوض، وتحسين شروط التجارة وظروف الدخل للمنتجين الفقراء[43].

ثانيًا، تساعد إجراءات مواجهة الصدمات في الأجل القصير في تحسين الدعم الذي يتلقاه ذوو الأعمال المنخفضة الدخل عمومًا، وفي الظروف الصعبة خصوصًا. وتشمل هذه الإجراءات التحويلات النقدية (المشروطة أو غير المشروطة)، ومعاشات التقاعد لكبار السن (التي تساهم في رفاه الأسرة)، ودعم التغذية من خلال دعم المواد الغذائية والحاجات المدرسية، وبرامج طهو الغذاء وتقديمه ضمن المجتمعات المحلية، وبرامج التأمين المنخفضة الكلفة. ويمكن أن تساعد التحويلات النقدية التي تجرى تحت إدارة محلية في دعم الأسر في حالات مرض المعيل، وكذلك تقديم الخدمات الطبية المجانية.

ثالثًا، تساعد برامج خلق فرص العمل المعرضين لمخاطر في التشغيل. وتؤمن بعض هذه البرامج التشغيل الدائم للأسر الفقيرة لقاء أجور منخفضة. والبعض الآخر يُعتمد مؤقتًا، في فترات الركود، وما بعد فترات النزاع، كإجراء قصير الأجل لمعالجة التداعيات السلبية على العاملين في ظروف غير مستقرة. وهذه البرامج، بنوعيها، تسهم في درء المخاطر عن التشغيل. ومن الأمثلة على هذه البرامج[44]:

- البرنامج الوطني لضمان التشغيل في المناطق الريفية في الهند، وهو يضمن لكل أسرة ريفية 100 يوم عمل في السنة لقاء أجر معقول[45].
- برنامج خيفيس وخيفاس (Jefes y Jefas de Hogar Desocupados) في الأرجنتين الذي اعتُمد في عام 2001، على أثر الأزمة الاقتصادية، وبلغ عدد المستفيدين منه مليونين في أواخر عام 2003[46].
- برامج العمل مقابل الغذاء في بنغلاديش التي أسهمت في تخفيف حدة الفقر المدقع منذ عام

1975، وخصوصًا من خلال دعم العاملين في مواسم الكساد. وتقدّم هذه البرامج في كل عام 100 مليون يوم عمل لأربعة ملايين شخص[47].

- برنامج بادات كاريا (Padat Karya) في إندونيسيا الذي اعتُمد في الفترة 1998-1999، على أثر الأزمة المالية، وقدّم فرص عمل للذين خسروا وظائفهم[48].
- برنامج التشغيل العاجل في نيبال، وقد استهدف المجتمعات المهمشة، وشمل حوالى 5 في المائة من السكان لتلبية الحاجة إلى فرص العمل بعد النزاع، وبالتالي المساهمة في بناء السلام[49].

تواجه بعض الفئات من السكان مخاطر كبيرة في أسواق العمل بسبب حالات عدم اليقين، ومن الأهمية الاستثمار في تطوير مهاراتهم وتعليمهم[50]. ولمعالجة تجزئة المناطق السكنية، وتحسين وسائل النقل، وتخفيض كلفة الحصول على فرص عمل أفضل، أثر إيجابي على تكامل أسواق العمل ووفرة فرص العمل[51]. ويسهم تأمين المعلومات عن فرص العمل المتوفرة ووضعها في متناول الباحثين عن عمل في تحسين آلية عمل سوق العمل. أما العاملون في القطاع غير النظامي، ومعظمهم يعمل لحسابه، فيحتاجون إلى الحصول على القروض والوصول إلى الأسواق. وكل ذلك يتطلب استثمارات عامة.

ومع تقدّم التنمية، ينتقل العمال من حالة انخفاض الإنتاجية في الريف، ولكن استقرار سبل العيش وتنوعها، إلى أشكال من الدخل أقل استقرارًا بما فيها الأجور والرواتب[52]. وبدلاً من المساهمة في عدم الاستقرار بسبب سياسات سوق العمل المرنة، من الضروري أن تركز السياسات العامة على تسهيل انتقال العمال إلى فرص عمل لائق مع قدر من الاستقلالية. وهذا يسمح للعمال بالاعتماد على سبل عيش تتلاءم مع مهاراتهم وتوقعاتهم من العمل في أوقات التغيير الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي، كما حدث في جمهورية كوريا والصين.

وتساعد برامج الضمان الاجتماعي والتقديمات الاجتماعية العامة السكان الخارجين من قطاع الزراعة وأعمال الكفاف في الأرياف للاستعداد للأحداث الاقتصادية السلبية ومواجهة عدم استقرار التشغيل في مسيرة التنمية. وبرامج الضمان الاجتماعي هي ضرورة لتعزيز قدرات الأفراد وكفاءات المجتمعات خلال المراحل الانتقالية وليست خيارًا يمكن الاستغناء عنه[53].

ويتطلب تشجيع هذا التحوّل وخلق فرص عمل منتج استراتيجيات أكثر فعالية للتنمية الاقتصادية تشمل الاستثمار العام في البنية التحتية، وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز الابتكار والسياسات الاستراتيجية والتجارة، وخصوصًا تنمية الصادرات.

وقد تمكنت بعض بلدان شرق آسيا من الانتقال السريع إلى خارج القطاع الزراعي (الإطار 2.4). ففي جمهورية كوريا، انخفضت نسبة العاملين في القطاع الأولي (ولا سيما في الزراعة) من 30 في المائة في عام 1980 إلى 9 في المائة في عام 2006. وفي ماليزيا انخفضت هذه النسبة من 55 في المائة في الستينات إلى 16 في المائة في عام 2000. وفي الصين انخفضت النسبة من حوالى 84 في المائة في عام 1952 إلى 81 في المائة في عام 1970 وإلى 69 في المائة في عام 1980 وإلى 60 في المائة في عام 1990 وإلى 50 في المائة في عام 2000 وإلى 37 في المائة في عام 2010[54]. وقد جرى هذا التحوّل بسرعة ملحوظة.

وفي بلدان أخرى كان هذا التحوّل بطيئًا. ففي البرازيل انخفضت حصة القطاع الأولي من القوى العاملة من 29 إلى 20 في المائة بين عامي 1980 و2006، وفي الهند حيث كان الانخفاض لا يذكر بين عامي 1960 و2005، استقرت النسبة عند 70 في المائة[55]. وعدم التمكن من التحوّل إلى قطاع الصناعة في الهند يحتاج إلى معالجة. ففرص العمل التي تؤمنها الشركات من خلال التلزيم هي عامل

الإطار 2.4

نجاح السياسات في شرق آسيا

لم تأتِ تدابير السياسة العامة في شرق آسيا، على تنوعها، على شكل إصلاح المرونة في أسواق العمل ولم تنحصر في نهج السوق للبحث عن حلول لمشاكل التشغيل. فقد اتجهت هذه التدابير نحو التنمية الصناعية من خلال تدخلات من جانب الدولة ترافقها تدابير لتحسين سبل المعيشة أو لضمان استقرار التشغيل وتجنب الاضطرابات والتداعيات الاجتماعية.

وأتاحت السياسة الصناعية بقيادة الدولة ظروفًا سهلت انتقال القوى العاملة من القطاع الزراعي لمزاولة أعمال نظامية وأفضل من حيث الإنتاجية والقيمة المضافة. وسمحت السياسات النقدية لدعم الطلب بهدف تحقيق المستوى الأعلى من التشغيل بالتضخم عند مستويات معقولة. وسمحت ملكية الدولة للقطاع المصرفي في جمهورية كوريا ولاحقًا في الصين بتمويل السياسة الصناعية والأنشطة المولّدة لفرص العمل، كتشييد البنية التحتية، وأي من المجالين قد لا يكون مربحًا في الأجل القصير. وأدّت السياسات التجارية والاقتصادية والكلية والمالية والصناعية جميعها إلى توليد فرص العمل بالأعداد وبالنوعية المطلوبة. ووُجهت سياسات المالية العامة نحو توليد فرص العمل أيضًا.

إيجابي لميزان المدفوعات، ولكنها ليست حلاً لتشغيل الأعداد الكبيرة من القوى العاملة.

ويعني النجاح تجنب إقحام أعداد كبيرة من القوى العاملة المتحوّلة في أعمال غير مستقرة في القطاع غير النظامي، كما في أمريكا اللاتينية حيث تتركز أعداد كبيرة من العمال في مناطق حضرية وفي أعمال غير نظامية. وعلى المدى الطويل، لا يمكن تحسين سبل العيش لحوالى مليار شخص في العالم[56]، يعملون خارج سوق العمل في ظروف غير مستقرة، ويزاولون أعمال لحسابهم لتأمين القوت اليومي، إلا بزيادة فرص العمل اللائق. وعلى المدى القصير، لا بدّ من تأمين الحماية الاجتماعية التي تغطي جميع السكان، لحماية الذين يواجهون مخاطر تهدد سبل عيشهم في المراحل الانتقالية.

حماية فرص العمل

سعت بلدان عديدة إلى حماية فرص العمل للعمال المعرضين لمخاطر أكثر من غيرهم من خلال تدخلات موجهة في سوق العمل. ومنذ الثمانينات، عمدت سنغافورة في إجراء مؤقت إلى تخفيض الاشتراكات الإلزامية لصاحب العمل بهدف حماية فرص العمل في مرحلة الهبوط الاقتصادي[57]. وفي عام 2009، اعتمدت الحكومة برنامج ائتمانات فرص العمل لسنة واحدة، الذي ساعد الشركات على حماية الوظائف أثناء فترة الركود. وفي عام 2013، تضمنت الميزانية برنامج ائتمانات للأجور بهدف رفع أجور العمال من ذوي الدخل المنخفض. وهكذا أصبح لدى أصحاب العمل حوافز للتشارك في مكاسب الإنتاجية مع جميع العاملين.

واعتمدت الصين إجراءات لتحقيق التوازن في الأجور من خلال التوظيف في مؤسسات الدولة في المناطق الحضرية، فرفعت الأجور الفعلية على مستوى البلد في عام 1990. ويفترض أن يكون ذلك قد أدى إلى رفع الأجور في القطاعات غير التابعة للدولة، سواء أكان للعاملين في الشركات أو في القطاع غير النظامي. وقدّمت البلدان الأوروبية دعمًا لأصحاب العمل لاستيعاب العمال العاطلين عن العمل. ففي عام 2003، قدّمت ألمانيا دعمًا بنسبة 6 في المائة لعمليات الخروج من حالة البطالة للأفراد الذين هم في متوسط العمر[58]. ولم يكن أجر العمال المستفيدين من الدعم مختلفًا عن أجر الذين لم يستفيدوا من الدعم، ولكن العمال المستفيدين من الدعم استمروا في وظائفهم فكان أجرهم التراكمي أعلى بكثير[59]. وأدى دعم التشغيل إلى زيادة عائدات الضرائب ودخل الضمان الاجتماعي وخفف من كلفة تعويضات البطالة.

لكن بعض المجموعات يصعب تشغيلها حتى في حالة الاقتصاد السليم، ولا سيما من الشباب أو العاطلين عن العمل لفترة طويلة. ولحل هذه المشكلة قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية للعمال ميزة ضريبية على الدخل المكتسب، وخصصت مستحقات إضافية لمن لهم أسر وأطفال. وهذا النظام، الذي يجمع بين دعم الأجر والتحويلات الاجتماعية، يحقق نتائج إيجابية في مكافحة الفقر. واعتمدت شيلي في عام 1991 برنامجًا لدعم الأجر يستفيد منه أصحاب العمل الذين يقدمون التدريب للعمال. وفي إطار برنامج شباب شيلي (Chile Joven)، يتلقى أصحاب العمل الذين يوظفون شبابًا عاطلين عن العمل ويقدمون لهم التدريب دعمًا لتغطية تكاليف التدريب[60]. وتشير بعض الأدلة إلى أن نصف المشاركين في البرنامج يبقون في العمل بعد تلقي التدريب، ويزاولون عادة أعمالاً في مجال تدريبهم.

وتعتمد عشرة بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سياسات للعمال المعوقين. ففي عام 1998، استكملت الدانمرك سياستها النشطة ببرنامج التشغيل المرن (Flexjob) الذي يقدّم دعمًا للأجور لتمكين أصحاب العمل من إبقاء ذوي الإعاقات والأمراض المزمنة في وظائفهم. ومع أن فعالية هذا البرنامج لم تكن موضع الكثير من البحث، تشير إحدى الدراسات إلى أنه أحدث آثارًا إيجابية هامة على التشغيل في الفترة 1994-2001[61].

تأمين الحماية الاجتماعية

تؤمن الحماية الاجتماعية[62] الحصانة من المخاطر والأضرار على مدى حياة الإنسان، ولا سيما خلال الفترات والمراحل الانتقالية المصيرية. وبرامج الحماية الاجتماعية، إذ تقدّم غطاءً إضافيًا ومعروفًا من الدعم، يمكن أن تجنب الأسر بيع ما تملكه من أصول، أو إخراج الأطفال من المدارس، أو تأجيل العناية الطبية، وغيرها من الخيارات الضارة بسلامة الأفراد ورفاههم على المدى الطويل. أما شبكات وآليات التوزيع التي تعنى بإدارة برامج الحماية الاجتماعية، فتؤمن مقوّمات الأمان الاجتماعي في حال حدوث كارثة طبيعية.

وليست الحماية الاجتماعية اقتراحًا يمكن تطبيقه حتى في المراحل الأولى من التنمية، بل هي سياسة تأتي بفوائد كثيرة تدعم مجموع الطلب عند الحاجة وتحد من الفقر. وتخفف الحماية الاجتماعية من حدة

تؤمن الحماية الاجتماعية الحصانة من المخاطر والأضرار على مدى حياة الإنسان، ولا سيما خلال الفترات والمراحل الانتقالية المصيرية

التقلبات، إذ تعوض عن تقلب الإنتاج بدعم الدخل المتاح للتصرف (الفصل 2).

وتسهم سياسات الحماية الاجتماعية التي تُعنى بالجميع في تحسين منعة الأفراد، وفي دعم منعة الاقتصاد، كما حدث في أوروبا عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، عندما هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة فاقت 5 في المائة[63]. أما بلدان الشمال التي تعتمد سياسات اجتماعية شاملة فتفوقت في أدائها من حيث ارتفاع الإنتاجية على سائر بلدان أوروبا في عام 2010، وسجلت معدل تشغيل بلغ 51 في المائة من مجموع السكان. وقد سجلت المملكة المتحدة وآيرلندا معدلاً أقل بنسبة 12 في المائة في الإنتاجية وبنسبة 9 في المائة في التشغيل. وسجلت معدلات التشغيل مستويات أقل من بلدان الشمال أيضًا في مختلف أنحاء أوروبا، مع أن مجموع إنتاجية العمل في أوروبا يوازي مستوى الإنتاجية في بلدان الشمال. أما في مجال البطالة، فتميّز أداء بلدان الشمال أيضًا عن سائر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل 6.4). وسجلت سويسرا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا فقط، معدّلات بطالة أقل من معدّلات البطالة في بلدان الشمال قبل الأزمة وبعدها.

إجراءات في المدى القصير لبناء المنعة في إطار سياسة التنمية البشرية الطويلة الأجل

يركز هذا الفصل في معظم أجزائه على درء المخاطر وبناء المنعة على المدى الطويل، وسياسات التنمية البشرية هي التي تحقق التحسّن الكلي. وعندما تقع الأزمة، على الحكومات أن تتحرك بسرعة. فكيف يمكنها ذلك من غير إلحاق الضرر بالتنمية البشرية على المدى البعيد؟

صنّفت دراسة في عام 2011 السياسات ما بعد الأزمات في فئتين[64]: السياسات التي تخفف آثار الأزمات في الأجل القصير (كتقصير ساعات العمل للحفاظ على فرص العمل، أو الدعم المالي العاجل)؛ والسياسات التي تعمل على التعافي في الأجل الطويل (كالاستثمار في التعليم وتغيير الممارسات الزراعية للتكيف مع تغيّر المناخ). وفي بعض الحالات، قد يكون من المجدي العمل بأسلوب المفاضلة. فبعض سياسات التخفيف من آثار الأزمات تبطئ عملية التعافي على المدى الطويل. ومن الانتقادات التي نادرًا ما تُسمع عن البرنامج الوطني لضمان التشغيل في الهند، أن سهولة توفر العمل قد تثني العمال عن السعي إلى الانتقال إلى قطاعات أكثر إنتاجية، مما

الشكل 6.4

عقب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، كانت معدّلات البطالة في بلدان الشمال أقل منها في سائر بلدان أوروبا

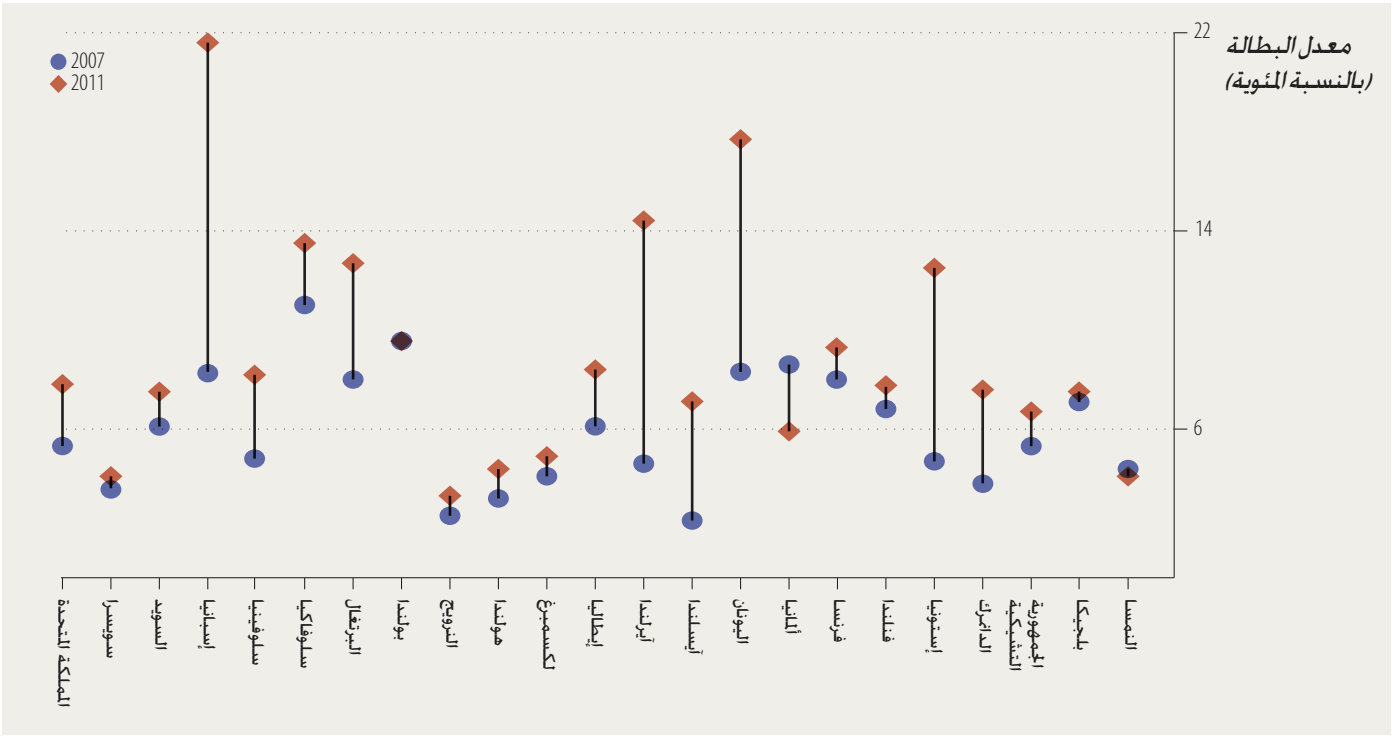

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى OECD n.d.

يضرّ بإمكانات النمو على المدى الطويل[65]. ومن الأجدر التفكير في سياسات مزدوجة الهدف، تخفف من أثر الأزمات، وتسهل عملية التعافي منها.

وليس من السهل إيجاد هذا المزيج من السياسات، وقد لا يكفي وضع الخطة وتجهيزها. فقد لا تتوفر القدرة على تنفيذ الخطة. والإجراءات التي يمكن تنفيذها تتوقف على مستوى الكلفة وقدرة المؤسسات. "فعندما تتقلّص ميزانيات الحكومات، كما يحدث أثناء الأزمات، يكون السؤال، حسب الدراسة، حول ما يمكن إبقاؤه من سياسات موجودة، وليس حول ما يمكن استحداثه من سياسات إضافية"[66]. وهكذا يجب أن تكون التدخلات ممكنة ومرنة. والجهوزية في ذلك، هي عامل أساسي، وتستغرق وقتًا. وتجهيز المؤسسات أو السياسات الجديدة أثناء الأزمة هي مهمة صعبة وتستغرق أيضًا وقتًا طويلاً.

وتستأثر متطلبات الرعاية الصحية، ولا سيما الصحة الإنجابية، بالأولوية في الأزمات، لما تتركها من آثار تبقى على المدى الطويل وترافق الأجيال المقبلة. وهذا الواقع يتطلب قرارات صعبة، عندما لا تتوفر القدرات ولا الموارد. ويمكن أن يسترشد صانعو القرار على هذا الصعيد بعدد من الحلول التي توفر حدًا أدنى من التقديمات، كحزمة الخدمات الأولية الأساسية للصحة الإنجابية، مع أن الأبحاث تشير إلى نجاح متفاوت لأسباب منها نقص التدريب[67].

وبرامج دعم الأسرة في البرازيل (Bolsa Família) والفرص في المكسيك (Oportunidades) هما من الأمثلة المزدوجة الهدف. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة دروس، تأكيدًا على الرابط الوثيق بين الإجراءات القصيرة الأجل والسياسات الطويلة الأجل في بناء المنعة. أولاً، يجب أن تكون البنية الاجتماعية جاهزة، بحيث يمكن الوصول إلى شبكات التوزيع بالسرعة المطلوبة عندما تقع الأزمة. ثانيًا، يمكن أن تساعد التحويلات النقدية المشروطة في حماية التعليم والصحة، ولا سيما للشباب، وتجنب انتقال النتائج السلبية لأي خسارة على هذا الصعيد عبر الأجيال. ثالثًا، الدعم الاجتماعي الذي يبدأ بتغطية الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر يمكن أن يصبح أساسًا لخدمات اجتماعية شاملة ومستمرة في المستقبل.

فالبنية الاجتماعية هي بمثابة إطار عملي يمكن أن تستخدمه المؤسسات العامة لإجراء التحويلات النقدية لصالح الأفراد المعوزين. وبما أن تطوير نظم الحماية الاجتماعية يستغرق وقتًا، تسمح البنية الأساسية، التي تؤمنها برامج مثل برنامج دعم الأسرة (Bolsa Famíla)، بتحويل الموارد بالسرعة والفعالية المطلوبة. وعندما تقع تقلّبات أو أحداث ضارة، تساعد هذه التحويلات في حماية الفقراء والفئات الضعيفة المعرضة للمخاطر.

وفي الوقت الذي يستغرقه وضع السياسات الشاملة لمواجهة المخاطر الدائمة على المدى الطويل، يمكن تصميم أنظمة للتصدي العاجل لتسهيل التكيّف مع الحوادث الطارئة بطرق لا تمسّ بالخيارات على المدى الطويل. وقد جرى تكييف برنامج دعم الأسرة في البرازيل، بحيث يشمل حالات الطوارئ، وقد ساعدت زيادة التحويلات النقدية المشروطة عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في حماية الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك، وساهمت الطبيعة المشروطة للتحويلات في تكوين القدرات للمدى البعيد من خلال إبقاء الأطفال في المدارس وضمان سلامتهم الصحية.

وعندما تجهز ترتيبات الحماية الاجتماعية الشاملة، يمكن أن تكون برامج التحويلات النقدية ذات جدوى، سواء أكان من حيث الميزانية أو من حيث البنية الاجتماعية. ومن عوامل نجاح هذه البرامج تصميمها بهدف حماية القدرات. ويمكن توسيع نطاق هذه البرامج بحيث تسهم في الوقاية من تداعيات الصدمات القصيرة الأمد، مثل الركود المفاجئ وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما حدث في البرازيل عقب أزمة عام 2008.

وتقدّم بلدان أخرى نماذج مماثلة. ففي عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في تايلند بنسبة 2.3 على أثر الركود العالمي الكبير. وعلى الرغم من ذلك، أوضحت الاستطلاعات الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت في الفترة 2007-2010 أن الاستهلاك الحقيقي لدى معظم الفئات ارتفع نسبة إلى ما كان عليه في عام 2008، وشمل هذا الارتفاع الفقراء، والأسر الفقيرة في المدن والأرياف، والرجال والنساء والأطفال. ولحقت الخسائر بسكان بانكوك الذين يعملون في قطاع التصدير من الفئة العمرية 20-29 سنة، والذين يعملون في المبيعات والخدمات. ولم ينخفض معدل الالتحاق بالمدارس أثناء الركود، وازدادت المشتريات من السلع المعمرة.

وفي عام 2008، عمدت حكومة تايلند إلى خفض الضرائب بقيمة 40 مليار بات، وتقديم قروض عاجلة (بلغ مجموعها 400 مليار بات)، وتخفيض أسعار الطاقة، ودعم قطاع النقل (بكلفة بلغت 50 مليار بات). وفي عام 2009، اعتمدت الحكومة مجموعة الحوافز الأولى، استكملت بها السياسات التي أقرتها

في الوقت الذي يستغرقه وضع السياسات الشاملة لمواجهة المخاطر الدائمة على المدى الطويل، يمكن تصميم أنظمة للتصدي العاجل لتسهيل التكيّف مع الحوادث الطارئة بطرق لا تمسّ بالخيارات على المدى الطويل

سابقًا، ووضعت ميزانية إضافية بقيمة 117 مليار بات، ووزعت شيكات بقيمة 2,000 بات على الأسر المنخفضة الدخل، ودفعت رواتب بقيمة 500 بات للمتقاعدين، وأقرت التعليم المجاني الرسمي حتى عمر 15 سنة. وصُرف نصف المبالغ المخصصة بحلول أيار/مايو 2009، ويعتقد أن النتيجة كانت لصالح الفقراء[68].

وكان تحصين منعة المجتمع في البرازيل وتايلاند نتيجة لتدابير قصيرة الأجل كمّلت السياسات الطويلة الأجل.

الضوابط التلقائية

تدعم الضوابط التلقائية وسياسات الحماية من تقلبات الدورة الاقتصادية مستويات المعيشة في حالات الانكماش الاقتصادي، كما في أوروبا منذ بدء الركود الكبير في عام 2008. وقد زادت بلدان الشمال حصة الدخل المتاح للتصرف من الدخل القومي الإجمالي، حتى في ظل انخفاض الدخل القومي الإجمالي، لأن سياسات الحماية من تقلبات الدورة الاقتصادية تمكنت من الإبقاء على مستوى المعيشة. ولكن مستوى المعيشة (حسب الدخل المتاح للتصرف)[69] تراجع في بعض البلدان الأوروبية، حيث حصة الإنفاق الاجتماعي العام منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي[70].

ويمكن أن يسهم الإنفاق الاجتماعي في تخفيف أثر تقلبات الإنتاج. وتفيد الأبحاث في وثائق صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن بلدان أوروبية عدة تمكنت من تحصين نفسها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 بفضل المفعول التخفيفي للتحويلات الاجتماعية، ونظم خفض الضرائب وسياسات الحوافز المالية[71]. فالسويد والنرويج استطاعتا مثلاً التحصّن من آثار انخفاض الدخل المتاح للتصرف به، وضمان التعافي السريع بفعل فعالية الكلفة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتوسع في السياسة النقدية، وحسن إدارة إيرادات الموارد (في النرويج) والضوابط التلقائية في السياسة المالية العامة (في السويد). ولم تتمكن فنلندا من خفض أسعار الفائدة (كما فعلت السويد) نظرًا لوجودها في منطقة اليورو، وشهدت مزيدًا من الارتفاع في معدّلات البطالة. وإزاء تباطؤ النمو، عمدت النرويج إلى زيادة الميزانية الحكومية في عام 2013. وساهمت في تخفيف الضغوط نحو انخفاض الدخل وتفاوته باستخدام برامج خفض الضرائب، والتحويلات الاجتماعية، كضوابط تلقائية (ازدادت التحويلات الاجتماعية وانخفضت الضريبة على الدخل في فترة الركود). وتتوقف آثار الأزمة على الفقر على مستويات الإنفاق الاجتماعي. فالحماية الاجتماعية يمكن أن تخفف من هذه الآثار، لأن البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة من الإنفاق على الصحة والتعليم حافظت على قدر من المنعة مقارنة بالبلدان الأخرى في مواجهة الأزمات المالية[72]. والخلاصة المنطقية هي أن كلفة الركود على البشر كانت في البلدان التي تطبق مبدأ تعميم الحماية الاجتماعية أقل منها في بلدان أخرى.

الحماية الاجتماعية يمكن أن تخفف من هذه الآثار، لأن البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة من الإنفاق على الصحة والتعليم حافظت على قدر من المنعة مقارنة بالبلدان الأخرى في مواجهة الأزمات المالية

وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية التأمين ضد البطالة، وبرامج التقاعد، والضوابط على أسواق العمل، كقوانين الحد الأدنى للأجور أو معايير الصحة والسلامة. ويؤخذ على هذه السياسات نتائج غير مقصودة يمكن أن تنجم عنها. ويزعم البعض أن قوانين الحد الأدنى للأجور تعوق استحداث فرص عمل جديدة، وأن تأمينات البطالة يمكن أن تضعف حافز العودة إلى العمل[73]. ولتصميم السياسات منذ البداية أهمية بالغة في تلافي هذه النتائج. وفي الأدلة ما يشير إلى أن فرض الضوابط على سوق العمل يحقق الكثير من الفوائد ويسهم في الحد من عدم المساواة[74]. وللكثير من إجراءات الحماية الاجتماعية آثار إيجابية غير مباشرة. فتعويضات البطالة تسهم في تحسين آلية سوق العمل، إذ تسمح للعاطلين عن العمل باختيار العمل الذي يناسب مهاراتهم وخبراتهم، بدلاً من القبول بأي عمل يعثرون عليه[75]. ودعم دخل الأسر يشجع المشاركة في سوق العمل، إذ يؤمن للأفراد الموارد اللازمة للبحث عن فرص عمل بطرق قد تشمل الهجرة بحثًا عن عمل[76].

ويقدّم التأمين الاجتماعي في البلدان المتقدّمة تعويضًا عن الدخل في الأجل القصير، وفي بعض الحالات في الأجلين المتوسط والطويل. ويساعد هذا التعويض عن الدخل في تغطية الخسائر في فرص العمل في الأجل القصير. وإزاء تزايد احتمالات استمرار فترة التعطل أكثر من المتوقع، وبما أن التغطية تشمل البطالة (وليس خسائر الأجر)، قد تكون الفوائد قصيرة المدة وصغيرة الحجم.

وقد ترسخ مبدأ الجمع بين برامج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية في نجاح بلدان شرق آسيا التي سلكت مؤخرًا مسار التصنيع. وكان نجاحها في سرعة تخفيض معدل الخصوبة وتوليد فرص العمل، فاستفادت من العائد الديمغرافي. كيف؟ باعتماد مزيج من السياسات الصناعية الاستباقية والسياسات الاجتماعية الكلية في التعليم والصحة (ولو بقدر أقل في الرعاية الاجتماعية التي بقيت

ضمن الحد الأدنى حتى التسعينات، خلافًا لنموذج دول الرعاية في أوروبا). ومن مزايا السياسة الصناعية بقيادة الدولة، الاعتماد على الشركات الوطنية، والتزامها بضوابط على حسابات رأس المال، واسترشادها بهدف مزدوج، أي بناء القدرة التنافسية وتوليد فرص العمل.

وساعد العمل السريع على تعميم التعليم والرعاية الصحية في توليد فرص العمل ودعم عملية التصنيع. وقد اعتبر الإصلاح الزراعي وتوسيع نظام التعليم إلى ما بعد المرحلة الابتدائية جزءًا من استراتيجية التنمية.

وعقب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، اعتمدت بعض البلدان تدابير لزيادة التشغيل وتعزيز الحماية الاجتماعية، فثبّتت الطلب المحلي الكلي وتمكنت من حماية السكان المعرضين للمخاطر. ورأت منظمة العمل الدولية أن تدابير الحماية الاجتماعية ساهمت في خلق وحماية ما يتراوح بين 7 و11 مليون فرصة عمل في مجموعة العشرين في عام 2009[77].

الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

وضعت مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في عام 2009 إطارًا عالميًا لإمداد الجميع بالتحويلات والخدمات الاجتماعية الأساسية، كخدمات الرعاية الصحية، والتعليم الابتدائي، والمعاشات التقاعدية، ومرافق رعاية الأطفال[78]. وتنطلق المبادرة من فكرة مفادها أن جميع البلدان، أيًا يكن مستواها الإنمائي، تستطيع تأمين حد أدنى من التحويلات الاجتماعية بتحسين التنسيق بين القطاعات. وتشجع المبادرة البلدان على العمل التدريجي لرفع مستوى هذه الحماية بالقدر الذي يتيحه الحيّز المالي[79]. فباستطاعة أي بلد من فئة الدخل المنخفض أن يبدأ بحد أدنى من التعليم والرعاية الصحية، ثم يوسّع نطاق الخدمات لتشمل التحويلات النقدية والحد الأدنى من الحماية للعمال. وباستطاعة أي بلد من فئة الدخل المرتفع، حيث يتوفر الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية والتحويلات النقدية المشروطة، التوسّع في برامج التأمين ضد البطالة لتغطي فئات لم تشملها من قبل، كالعاملين في الزراعة والعاملين في المنازل، وتوسيع نطاق سياسات إجازة الأمومة لتشمل الأب.

وسياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية هي من وسائل الحد من الفقر. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معاشات التقاعد الشاملة لجميع المسنين في تنزانيا ومستحقات الأطفال لجميع الأطفال في سن الدراسة تسهم في تخفيض معدّلات الفقر بنسبة 35 في المائة من مجموع السكان وبنسبة 46 في المائة من مجموع الأسر التي تضمّ أطفالاً ومسنين[80].

ويتوقف نهج الحماية الاجتماعية على ظروف كل بلد وموارده، ويختلف حسب المستوى الإنمائي. وتضيف المستويات الإضافية من الحماية الاجتماعية، كالتحويلات المشروطة الموجهة إلى الأسر المحرومة، كلفة إضافية ولو قليلة، على برنامج الحماية الاجتماعية. وبلغت كلفة صندوق ضمان التشغيل في الهند 0.3 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008[81].

ولا تتجاوز كلفة تأمين مستحقات الحماية الاجتماعية لجميع الفقراء في العالم 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[82]. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2010 إلى أن كلفة تأمين عناصر الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من معاشات تقاعدية لجميع المسنين، ومستحقات أساسية لرعاية الأطفال، وتعميم الرعاية الصحية الأساسية، وتأمين المساعدة الاجتماعية، وبرامج تشغيل بمعدل 100 يوم عمل في 12 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وآسيا، تتراوح بين أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو وأقل من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الهند[83]. وتغطي الموارد المحلية المتوفرة حاليًا أقل من 5 في المائة (باكستان) من مجموع النفقات التقديرية اللازمة لتأمين الحماية الاجتماعية الأساسية. وإذا توسّعت الحماية الاجتماعية الأساسية لتبلغ 20 في المائة من الإنفاق الحكومي، قد تغطي الموارد المحلية نسبة تتراوح بين 30 في المائة (بوركينا فاسو) و100 في المائة (باكستان، والهند، وفييت نام) من مجموع الكلفة. ويمكن تأمين حزمة الحماية الاجتماعية الأساسية إذا عمدت البلدان المنخفضة الدخل إلى إعادة تخصيص الأموال، وزيادة الموارد المحلية بدعم من الجهات المانحة الدولية[84].

وضعت مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في عام 2009 إطارًا عالميًا لإمداد الجميع بالتحويلات والخدمات الاجتماعية الأساسية، كخدمات الرعاية الصحية، والتعليم الابتدائي، والمعاشات التقاعدية، ومرافق رعاية الأطفال

الاحتواء الاجتماعي

تستلزم حالة عدم المساواة ضمن المجتمع اتخاذ تدابير محددة للوصول إلى جميع السكان. وقد اختبر مزيج من التدخلات لمعالجة عدم المساواة الأفقية، منها التدخلات المباشرة (كإجراءات التمييز الإيجابي)، والتدابير غير المباشرة (كالقوانين الوقائية والعقوبات)، والاحتواء الأوسع (من خلال تحوّل في

الإطار 3.4

درء المخاطر من خلال مؤسسات مسؤولة

من أبرز أوجه المخاطر التي يتعرض لها الإنسان عدم قدرته على التأثير على القرارات التي تؤثر على حياته، قرارات تتخذها جهات أكثر نفوذًا، قد لا تفهم وضع المعرضين للمخاطر، أو حتى لا تعبأ بمصالحهم[1]. ولمعالجة هذا الوضع يجب أن تعترف الدولة بشواغل الفئات الضعيفة المعرضة للمخاطر وتتدخل لمعالجتها بالإجراءات المناسبة. وهذه المعالجة تتطلب، ضمن جملة أمور، إعلاء صوت الفقراء والمهمشين في عمليات اتخاذ القرار[2]، وإقرار الحق بالتماس العدالة عند انتهاك الحقوق أو التعرض للتمييز. وتشير الأبحاث إلى أن النساء هن أكثر تعرضًا من الرجال للإهمال، وتداعيات الفساد، والأذى، عند التعامل مع مؤسسات الدولة[3].

ولا يكفي فهم السبب التقني للتعرض للمخاطر لتصميم السياسات المناسبة للقضاء عليه. ففي البداية يجب تحديد العمليات التي ينشأ منها الخطر، ثم لا بدّ من توفر الدافع السياسي والإرادة اللازمة لمعالجتها. والحريات السياسية جزء رئيسي من هذه المعالجة، كما أكد دريز وسين في معرض مناقشة دور وسائل الإعلام في مساءلة الدولة في موضوع المجاعة[4]. كما إن للتمثيل المباشر، والحركات الاجتماعية، وضغوط المجتمع المدني والنقابات، دور في تكوين السياسة العامة والعمليات السياسية في النطاق الأوسع للاقتصاد السياسي، وهذا الدور مهم في تمثيل مصالح الفئات المعرضة للمخاطر.

ومن الأدلة ما يؤكد أن مؤسسات الدولة يمكن أن تتجاوب مع حاجات الفقراء[5] والمعرضين للمخاطر:

- عندما تنفذ الإدارات العامة السياسات بكفاءة وشفافية وتخضع للمساءلة أمام المستفيدين. فهذا يحد من الفساد والأذى، ويسمح باستخدام نفوذ الدولة بفعالية في تخصيص الموارد لتنفيذ الإجراءات العامة التي تفيد الفقراء. ومن الأمثلة المشجعة إصلاحات الخدمة المدنية في بوتسوانا وجنوب أفريقيا حيث أدت الإصلاحات في الوزارات إلى ترشيد عمل الدوائر، وتحسين تقديم الخدمات وزيادة فعاليتها[6].
- عندما تراعي المنظومة القانونية مصالح الفقراء، وتكون متاحة لهم، وتضمن حقوقهم وتدافع عنها. من التدخلات الهامة في هذا السياق ما حدث في كمبوديا، حيث أنشئت هيئة للتحكيم، وهي هيئة دائمة لحل النزاعات، وفي موزامبيق حيث نفّذ قانون للأراضي الزراعية حسّن حظوظ الفقراء في الحصول على الأراضي[7].
- عندما تسهر الحكومات المركزية والمحلية على تأمين الخدمات العامة للجميع وتحد من احتمالات استئثار النخب والمجموعات النافذة بهذه الخدمات. وتعتمد البلدان التي تحاول الاستجابة لحاجات ومصالح الفئات المعرضة للإقصاء أشكالا مختلفة من اللامركزية. فقد حاولت الفلبين منذ زمن طويل الاستجابة لمطالب السكان الأصليين في بالاوان وضمان حقوقهم في الموارد الحرجية، وقد أتاح قانون الحكومات المحلية، الصادر في عام 1991، الفرصة لهؤلاء السكان للتفاعل مع المؤسسات الحكومية والمشاركة في إدارة الأحراج[8].
- عندما تقدّم الحكومات الدعم السياسي للتحرك العام لمكافحة الفقر، وذلك بتهيئة البيئة المناصرة للفقراء، وتسهيل تكوين الجمعيات الخاصة بالفقراء، وتعزيز قدرة الفقراء السياسية. وهذا النوع من الحركات الاجتماعية والنشاط السياسي دفع الحزب الحاكم في البرازيل إلى اعتماد سياسات لصالح الفقراء، وساعد على وضع برنامج القيادة السياسية في جنوب أفريقيا ما بعد نظام الفصل العنصري[9].
- عندما تحترم الأنظمة السياسية سيادة القانون، وتسمح بحرية التعبير، وإعلاء الصوت السياسي، وتمكن الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر من المشاركة في العمليات السياسية[10]. ومن النماذج الناجحة على هذا الصعيد الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في بوليفيا، الذي أوصل إلى سدة الحكم الغالبية من السكان الأصليين في البلد بعد زمن طويل من الإقصاء.

غير أن التحديات التي تواجه بناء المؤسسات المسؤولة عديدة ومتنوعة، من ضعف الإرادة السياسية إلى ضعف القدرات والتمويل في المؤسسات العامة، وكذلك في مؤسسات الخدمة المدنية والمحاكم. وتحسين المساءلة من خلال اتخاذ تدابير لضمان الشفافية، على غرار قانون الحق في الحصول على المعلومات في الهند، يمكن أن يسهم في كشف الفساد وترسيخ الكفاءة وتعزيزها. وزيادة فرص المشاركة بوسائل مثل المشاركة في إعداد الميزانية، وتحسين التمثيل في الحكومة، يمكن أن يتيح للفئات المستبعدة إعلاء صوتها.

وكثيرًا ما تواجه الحكومات الضغوط المالية في أوقات التقلبات والأزمات بتدابير تقشف تحد من الإنفاق الاجتماعي. وكثيرًا ما تقع تبعات هذه التدابير على الضعفاء فتزيد من الضغوط التي يعانون منها. وفي أوقات اليسر، كثيرًا ما تتحول الإيرادات المحققة من الرخاء الاقتصادي إلى تخفيض في الضرائب بدلاً من استخدامها في بناء الاحتياطي اللازم لضمان الحماية الاجتماعية في أوقات العسر، أو في بناء قدرات المؤسسات وبناء منعة منظومة المجتمع بأسرها.

وقد لا يكفي تقديم الخدمات وحده. فيجب أن تملك المؤسسات نفسها القدرة على الاستجابة لحاجات الجميع، وليس فقط النافذين في المجتمع. فالمؤسسات نفسها هي نتاج تاريخ البلد وسياساته، والمؤسسات التي تنبض بالفعالية في جميع الظروف هي التي تشجع المشاركة وتخضع للمساءلة[11]، وتملك القدرة على تمثيل السكان على تنوعّهم[12]، وتملك الاستعداد للتداول السلمي للسلطة[13]، والقدرة على المحافظة على استقلالية أجهزة الحكم ونزاهتها كجهاز القضاء[14]، وتفرض الرقابة المدنية على الأجهزة العسكرية[15] من خلال فصل السلطات وفرض الضوابط[16]. وهذه المزايا مهمة في أوقات الاستقرار، ولكنها أيضًا بالغة الأهمية لحماية حقوق الضعفاء في أوقات الأزمات.

وأيًا يكن الشكل الذي تتخذه المؤسسات في مختلف المجتمعات، تبقى الدولة هي المسؤولة الأولى عن حماية حقوق المواطنين. غير أن ذلك قد لا يكون كافيًا في عصر العولمة، فالقاطنون في أي مكان من العالم قد يتعرضون لمخاطر جراء أحداث أو إجراءات في أي مكان آخر. وبناء المؤسسات المسؤولة على المستوى الوطني يجب أن تواكبه جهود على المستوى الدولي لدعمها ومؤازرتها.

1. UN 2012a. 2. Mearns and Norton 2010. 3. UNDP 2012d. 4. Drèze and Sen 1989. 5. World Bank 2000. 6. UNECA 2010. 7. UN General Assembly 2009. 8. Seitz 2013. 9. Heller 2014. 10. UNSSC 2010. 11. McGee and Gaventa 2011. 12. Temin 2008. 13. DFID 2010. 14. UNOHCHR 2003. 15. Sulmasy and Yoo 2007. 16. Waldron 2013.

العرف والتربية). وتعزز المؤسسات الاجتماعية سياسة الحكومة من خلال تعزيز التنسيق وزيادة المساءلة. وعندما يتحرك المجتمع المدني لمناصرة مصالح المواطنين يتعزز الرابط بين حاجات السكان وسياسات الحكومات.

وتستمد المخاطر الدائمة جذورها من حالة الإقصاء المزمن. وقد عانى السود في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والداليت في الهند من مظالم شديدة، وتعاني المرأة في المجتمعات الأبوية من الإقصاء بسبب الأعراف الاجتماعية

الشكل 7.4

المجتمعات المتماسكة أفضل أداءً من المجتمعات التي ينقصها التماسك

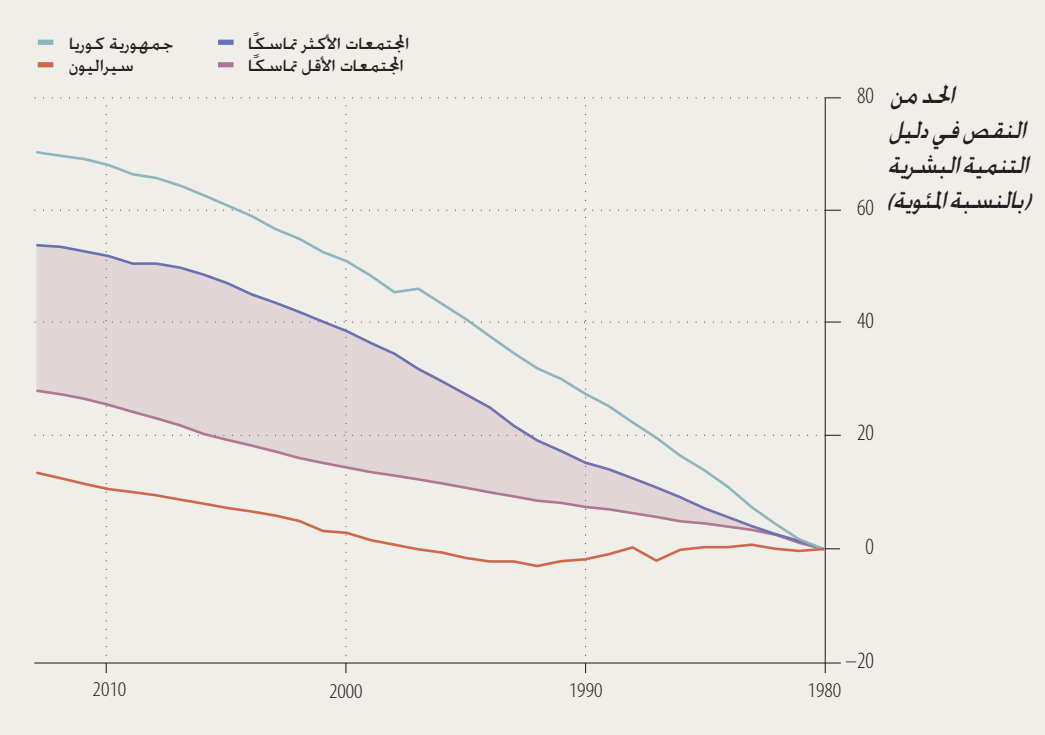

المصدر: Easterly, Ritzen and Woolcock 2006؛ وتقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية.

والممارسات الثقافية المتجذرة في المجتمع. وقد جرّبت بلدان كثيرة سياسات التمييز الإيجابي أو التدابير الخاصة[85]. فالمعايير والتدابير التي تتخذ لصالح أفراد من هذه المجموعات ولتحقيق التكافؤ في الفرص المتاحة لهم يمكن أن تسهم في بناء مجتمع للجميع على أسس عادلة.

والمجتمعات المتماسكة هي أفضل أداءً من المجتمعات التي ينقصها التماسك في مختلف أوجه التنمية البشرية (الشكل 7.4)[86]. فكيف تصحح المجتمعات الانقسامات وحالات الإقصاء المزمنة؟ بتحسين توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتفعيل سياسات التشغيل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. غير أن هذه السياسات الواسعة النطاق قد لا تتمكن من رصد حالات الإقصاء وعدم المساواة الأفقية التي تعيشها فئات مهمشة، عندما لا تؤمن الأعراف والقوانين الاجتماعية المعتمدة الحماية لحقوق فئات معيّنة من التمييز في الحياة العامة، وكذلك في المؤسسات السياسية والأسواق.

وتتصدّى المجتمعات للضغوط والنكسات والكوارث بطرق مختلفة. فالبعض يتمتع بالمنعة، ويملك الموارد، ويتعافى من الأزمات. والبعض الآخر يجد نفسه في شرك محكم، يعمّق آثار الأزمات ويوسّع دائرتها. ويمكن أن يكون لبعض المتغيّرات الكلية أثرٌ بالغ على قدرة المجتمعات على التصدي للضغوط والصدمات. ومن هذه المتغيّرات عدم المساواة الاقتصادية، ودرجة التجزؤ الاجتماعي، وكفاءة المؤسسات، وهذه عناصر ثلاثة تتداخل وتتفاعل فيما بينها. ولذلك، يؤثر التماسك الاجتماعي على نوعية المؤسسات وكفاءتها، و تؤثر المؤسسات على كيفية وضع السياسات لصالح الفرد وتنفيذها[87].

تدابير مباشرة لتصحيح عدم المساواة بين الفئات

التدابير المباشرة هي إجراءات للعمل الإيجابي تشمل الأهداف والحصص وإجراءات المعاملة التفضيلية بهدف تخفيف أثر التمييز الذي تتعرض له فئة معيّنة من حيث الوصول إلى فرص العمل والموارد والخدمات، والحصول على العقود الحكومية وعلى حقوق التمثيل. وهذه السياسات هي سياسات فورية مباشرة، مع أن فعاليتها في تصحيح الإجحاف المزمن مثار جدل أحيانًا، لأن مفعولها غامض على

المدى الطويل. فقد تكون سببًا في المزيد من الشقاق الاجتماعي، والحرج للمستفيدين، وقد تدفع النخب إلى التمييز المضاد. وهذه التدابير تعالج بعض مظاهر التمييز ولكنها لا تزيل العوامل الهيكلية التي تديم حالة عدم المساواة. وتصلح هذه التدابير عندما تعتمد سياسات عامة لصالح الفقراء وعندما تتضمن بنودًا احترازية تحدّد فترة إنهاء العمل بهذه التدابير منعًا للتمييز المضاد.

ما من جواب واحد مطلق يفيد بفعالية التمييز الإيجابي في تصحيح الفوارق بين المجموعات. فالأمثلة تشير إلى أن السياسات الاستباقية تسهم في تحسين ظروف الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر في الظروف الصعبة

البرازيل—تحسّن في الأرقام

تحاول البرازيل الحد من التفريق العرقي[88] بتنفيذ إجراءات التمييز لصالح السكان البرازيليين من أصل أفريقي ومن العرق المختلط الذين يشكلون أكثر من نصف سكان البلد البالغ عددهم 200 مليون نسمة[89]. وفي عام 2012 اعتمدت البرازيل نظام الحصص الملزم بموجب القانون الذي يعطي الأفضلية للطلاب من السكان البرازيليين من أصل أفريقي ومن العرق المختلط، للدخول إلى 59 جامعة اتحادية و38 مدرسة للتعليم التقني على مستوى البلد، بأعداد تتناسب مع حجم هذه الفئة من مجموع السكان (80 في المائة من مجموع السكان في ولاية باهيا في شمال شرق البلد و16 في المائة في ولاية سانتا كاتارينا في الجنوب). وفي عام 1997، كان الالتحاق بالجامعات يقتصر على 2.2 في المائة من الطلاب السود أو العرق المختلط من الفئة العمرية 18-24 سنة، وبلغت هذه النسبة 11 في المائة في عام 2012[90]. كما تضاعف عدد المقاعد المحفوظة في الجامعات الفدرالية للبرازيليين من الفئة المحرومة، بعد اعتماد القانون، إذ ارتفعت من 30,000 إلى 60,000 مقعد. واعتمدت المؤسسات التعليمية أهدافًا وحصصًا للفئات التي تعاني من الإجحاف مثل النساء، والسود والعرق المختلط، حرصًا على التنويع وإتاحة الفرص للفئات المعرضة للمخاطر.

جنوب أفريقيا—صعوبة في تحديد رابط مباشر

أسهمت سياسات التشغيل التي تشجع توظيف المرشحات من النساء والأقليات في زيادة مشاركة هذه الفئات في القوى العاملة. ومع نهاية نظام الفصل العنصري، كانت سوق العمل منظمة حسب أسس عنصرية، إذ كانت الوظائف ذات المهارات المرتفعة حكرًا على البيض، بينما كانت الوظائف غير الماهرة مخصصة للفئات الأخرى، في تمييز منهجي يستهدف خصوصًا السود، والنساء، وذوي الإعاقة[91].

وإزاء هذا الواقع، لجأت جنوب أفريقيا الديمقراطية إلى مجموعة من سياسات التمييز الإيجابي لتصحيح عدم المساواة في سوق العمل. وفي عام 1998، قدّم قانون الإنصاف في التشغيل حوافز لدفع الشركات إلى توظيف أشخاص من الفئات المحرومة في الماضي في وظائف ماهرة. وفي عام 2009، أشارت إحدى الدراسات إلى نجاح في خفض البطالة والحد من الفقر في الأعمال الماهرة والأعمال شبه الماهرة[92].

ولا يزال دور سياسات التمييز الإيجابي في تحقيق هذه التحسينات موضع شك ومناقشة. وتشير الانتقادات إلى أن هذه الجهود المباشرة أدت إلى تحسّن بسيط في تقليص الفوارق في التشغيل والأجور، وأن ما تحقق من تحسّن يُعزى إلى جهود شاملة بُذلت من أجل توسيع نطاق الحصول على التعليم العالي الجودة، وإلى آثار أحدثها النمو الاقتصادي على التشغيل[93]. ومما لا شكّ فيه أن الجهود التي بُذلت عمومًا والمبادرات المحددة ساهمت معًا في تحسين أداء دولة جنوب أفريقيا على مستوى تصحيح الخلل الهيكلي في القوى العاملة، وتخفيف الشعور بالإجحاف المزمن، وتحسين مشاركة الفئات التي عانت من الحرمان والإقصاء في الماضي.

ماليزيا—معالجة بعض النتائج غير المقصودة

انتقد المراقبون التدابير المباشرة التي أخطأت الهدف والمسار، فحالت دون معالجة المشاكل الهيكلية التي تحتاج إلى معالجة[94]. فسياسات التمييز الإيجابي لصالح مجموعات الملايو أو البوميبوترا من سكان ماليزيا، مقابل أقلية مسيطرة من أصول صينية ومن أصول هندية، ساهمت في تحسين إمكانات وصول هذه المجموعات إلى التعليم وفرص العمل وتوظيف طاقاتها في الاقتصاد. فأقلية المواطنين من أصول صينية أو هندية يعترضون على الحصص المحدّدة بنسبة 70 في المائة من القبول في الجامعات، ويتهافتون على المدارس الخاصة والأجنبية، ويغادرون البلد إلى الخارج. وفي عام 2011، غادر حوالى مليون شخص من ماليزيا، من مجموع يبلغ 29 مليون نسمة، وكان معظم المغادرين من أصول صينية ومن ذوي التحصيل العلمي العالي[95]. وأفاد 60 في المائة من المهاجرين بأن الإجحاف كان من أهم الأسباب التي أدت بهم إلى المغادرة.

للظروف أحكامها

ما من جواب واحد مطلق يفيد بفعالية التمييز الإيجابي في تصحيح الفوارق بين المجموعات. فالأمثلة تدل على أن السياسات الاستباقية تسهم في تحسين ظروف الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر في الظروف الصعبة. غير أن تدابير التمييز الإيجابي ليست إجراءات قائمة بذاتها، بل يجب أن تكون جزءًا من التزام واسع النطاق بتحسين ظروف المحرومين ومعالجة مواطن الضعف التي تؤدي إلى إقصاء مجموعات معينة. وتكبر حظوظ نجاح إجراءات التمييز الإيجابي عندما تأتي في سياق جهود تبذل لصالح الفقراء على نطاق واسع، تدعمها حوافز نظامية من عقوبات وقوانين، وتكمّلها تحوّلات في الرأي العام والأعراف الاجتماعية.

قوانين وأعراف: مكافحة التمييز وتغيير السلوك

يتجذر التمييز المزمن في ظروف وتفاعلات اجتماعية في المجال العام، إما تيسّر نجاح إجراءات التمييز الإيجابي أو تقوّض تنفيذها[96]. فالقرارات الخاصة والسياسات العامة تخضع لخيارات فردية واجتماعية، وحوافز مادية أو حوافز واضحة أخرى (قوانين)، وعقوبات ومكافآت اجتماعية (أعراف)[97].

ويمكن أن يشجع تغيير القوانين والأعراف تغيير السلوك. فقد كان لأنشطة المناصرة العامة والقيود القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تغيير الأعراف والحد من استهلاك التبغ مثلاً. كما إن الدعوة إلى ممارسات النظافة الصحية، كغسل الأيدي واستخدام الناموسيات، أسهمت في الحد من انتشار عدوى الملاريا وفي تحسين الصحة العامة. وأسهمت استراتيجيات التسويق الاجتماعي، باستخدام تقنيات الإعلان والتسويق المعتمدة في القطاع الخاص، في تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى تحسين الصحة العامة، وإحداث تغييرات في سلوك الأفراد والمجموعات.

وتهدف الرسائل والحملات التي تركز على الأعراف إلى تغيير تصوّرات الأفراد لما هو "مقبول" أو "مرغوب" من السلوكيات والقيم في نظر الآخرين[98]. وهذه الحملات تحدد شرعية التدخلات على مستوى السياسة العامة وفعاليتها، فتؤثر على سعة قاعدتها ومصداقيتها، ولا سيما عندما تدعو إلى تغيير الترتيبات وعلاقات القوة السائدة[99]. ومن الضروري توجيه الاهتمام إلى القيم والسلوكيات العامة لضمان فعالية التغيير الاجتماعي واستدامته.

مواجهة أعمال العنف وتحويل الأعراف وتكثيف جهود الاحتواء

يحاول المجتمع الدولي، بالاستناد إلى دروس من بلدان شهدت أعمال عنف، الجمع بين تدخلات الأمن والتنمية بهدف تعزيز أمن المجتمع بالتماسك الاجتماعي. ويجب أن تسعى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التابعة للدولة وللمجتمع المدني إلى العمل معًا بهدف التصدي للمخاطر التي تتهدد المجتمع، وتهيئة بيئة مؤازرة على المستوى الوطني. وهذه النهج في التماسك الاجتماعي والأمن الاجتماعي تركز على زيادة المشاركة الملتزمة، وتحسين تقديم الخدمات، والحد من الإقصاء الاجتماعي، من خلال توطيد العلاقات بين الفئات الاجتماعية وتعزيز مقوّمات الحكم الديمقراطي[100].

ففي بلدية سانتا لوسيا في غواتيمالا، عملت لجنة تعنى بأمن المواطن على تنسيق خطة عمل تقضي بحظر حمل السلاح في البارات، وضبط مبيعات الكحول، وتحسين إنارة الشوارع، وتوظيف عناصر الشرطة من المجتمعات المحلية، وصون المساحات العامة، ومعالجة مشكلة التشرد. وفي غضون عامين، انخفض معدّل الجريمة من 80 إلى أقل من 50 حادثًا لكل 100,000 شخص. وعلى أثر هذا النجاح، صدر قانون جديد بإنشاء مجلس وطني للأمن، يتولى تنسيق إصلاح القطاع الأمني، ويشرف على وضع خطط لأمن الوطن في كل بلدية. وضمن مشروع المجتمعات الآمنة في كرواتيا، أطلقت مبادرة اعتبرت أن النقص في مرافق الترفيه هي من أسباب انعدام الأمن. وأعيد تأهيل ملعب قديم ليكون مكان لقاء للشباب، يضمّ منصة للوحات التزحلق ومساحات للترفيه. وفي مجتمع منقسم بسبب النزاعات، أصبح هذا المكان مساحة لقاء للشباب من كرواتيين وصرب، وساعد على مدّ جسر اللقاء بين جماعات كانت متقاتلة[101].

المجتمع المدني يتوسط لدى الدولة والسوق

يتحرّك الناس لمواجهة تحديات جسيمة وحالات من عدم المساواة المستحكمة، بهدف تحسين الأوضاع ودفع المؤسسات إلى الاستجابة لحاجاتهم. وباستطاعة المجتمع المدني أن يؤدي دورًا فعالاً في مساءلة الدول بشأن التنمية لصالح الفقراء. ولكن إمكانية القيام بهذا الدور تتوقف على فرص المشاركة والمساءلة في جو من الشفافية. وتظهر دراسة تجريبية في 96 بلدًا أن الأنظمة السياسية التي

تهدف الرسائل والحملات التي تركز على الأعراف إلى تغيير تصوّرات الأفراد لما هو "مقبول" أو "مرغوب" من السلوكيات

تتيح المشاركة تستطيع التوسط لحل الصراعات الاجتماعية وإجراء التسويات بين مجموعات المواطنين. وتشير الدراسة إلى أن "الديمقراطية تصغر الذات الفردية وتكبّر الذات الجماعية"[102]. وتشير دراسة أخرى حول 82 بلدًا متقدّمًا ناميًا إلى أن قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات فاعلة على مستوى السياسة العامة ليست مسألة كفاءة تقنية وإرادة سياسية فقط[103]. فالحيّز السياسي المتاح لاتخاذ إجراءات سياسية حاسمة يخضع هو أيضًا لآثار الانقسامات والصراعات الاجتماعية. ويمكن أن تؤدي هذه الانقسامات إلى درجات متفاوتة من الثقة في المؤسسات العامة وتؤثر على أدائها.

وباستطاعة الأفراد أن يمارسوا ضغوطًا بالتحرك ضمن مجموعات، كجمعيات المنتجين، وتنظيمات العمال، والحركات الاجتماعية. كما باستطاعة الأفراد القيام بتحرك جماعي والمفاوضة الجماعية بفعالية إما في الأسواق أو مع أصحاب العمل أو مع الدولة. وكثيرًا ما تنظم الفئات المعرضة لمخاطر اقتصادية عملها فتتحرك جماعيًا، إما ضمن مجموعات أصحاب المشاريع، أو أصحاب الحيازات الصغيرة، أو الرعاة، أو صيادي الأسماك. ويمكنهم تعزيز التجارة بالمنتجات بشروط عادلة أو دعم الحركات التعاونية للمنتجين المحليين. وتنخرط حاليًا أشكال جديدة من التحرك الجماعي، وطاقات مدنية جديدة في العمل السياسي المحلي، كالمشاركة في عمليات وضع الميزانية في بورتو ألغري في البرازيل؛ وقانون الحق في الحصول على المعلومات في الهند، وعمليات التدقيق الاجتماعي التي عززت الشفافية وأتاحت مساءلة السلطات المحلية في توزيع الأموال العامة على برامج الإغاثة.

من أوجه التفاعل بين المجتمع المدني والدولة مدى تأثير المجتمع المدني على نتائج السياسات لصالح الفقراء

ومن أوجه التفاعل بين المجتمع المدني والدولة مدى تأثير المجتمع المدني على نتائج السياسات لصالح الفقراء. فقد انطلقت البرازيل في مشروع التنمية وتعزيز الديمقراطية في ظل وضع من عدم المساواة والانقسام العرقي والإثني. ونفذت الحكومة مزيجًا من الإجراءات على مستوى السياسة العامة لتعزيز سوق العمل، واعتماد نفقات وتحويلات حكومية نقدية موجهة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتصحيح حالات التفريق بين الأصول العرقية وبين الجنسين. وانخفض معدل وفيات الرضع حوالى النصف بين عامي 1996 و2006، وارتفعت نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية من 83 في المائة إلى 95 في المائة بين عامي 1991 و2004. والجهود التي بذلتها البرازيل لتصحيح حالة عدم المساواة المزمنة بإعادة توزيع الدخل، وتعميم التعليم والرعاية الصحية، والإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي، كان لها تأثير على تحسين تغذية الأطفال، أدى إلى تخفيض معدّل التقزم في الفئات الأشد فقرًا، ونسبتهم 20 في المائة من السكان[104].

وفي إطار هذه الجهود، بقي المجتمع المدني مستقلاً عن الأحزاب السياسية، إذ دعم مجموعة من المؤسسات والعمليات القائمة على المشاركة، تستطيع التأثير على السياسة العامة، ومساءلة أجهزة الدولة حول ما تحققه من نتائج على الصعيد المحلي. وأنشأت تعاونيات حركة العمال من غير المالكين في البرازيل (Movimento dos Trabalhadores Sem Terra, or MST)، مساكن على أراضٍ مستملكة لحوالى مليون أسرة، وشيدت عليها مئات المدارس، مكّنت الآلاف من الإلمام بالقراءة والكتابة[105]. وكان لدعم التعاونيات تأثير فاعل في إيصال حزب العمال إلى السلطة في عام 2002، ما أدى إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية، وزيادة التحويلات النقدية، وتوسيع نطاق الحصول على التعليم. وفي الفترة 2001-2007، أصبحت حصة الشرائح العشرية الست الأشد فقرًا 40 في المائة بعد أن كانت 18 في المائة من مجموع نمو الدخل، وانخفض معامل جيني لعدم المساواة من 0.59 في عام 2001 إلى 0.53 في عام 2007[106].

وفي بنغلاديش، تطوّر المجتمع المدني عبر العقود ليصبح من أكبر قطاعات المنظمات غير الحكومية في العالم، ويتحرك بفعالية لمواجهة شتى التحديات في البلد، ومنها الأزمات الطبيعية المتكررة. وأوجدت المنظمات غير الحكومية لها موقعًا في الفراغ القائم بين المجتمع والدولة، لتعمل على تعزيز رفاه السكان بمبادرات تنطلق من القاعدة. كما شكلت آلية هامة لتقديم الخدمات واضطلعت بدور الشريك المنفذ لبرامج متنوعة، وخصوصًا أثناء الكوارث البيئية والنكبات، من الإغاثة وإعادة التأهيل، إلى القروض الصغرى وتمكين المرأة. وتوسّع نشاط المجتمع المدني في بنغلاديش هو انعكاس لصورة الواقع، ويطرح تساؤلات حول العلاقة السياسية بين المجتمع والدولة. وتبقى الموارد التي وُظفت لبناء مؤسسات الدولة على نحو أكثر فعالية وأكثر استدامة دون المستوى المطلوب، وقد تطوّر المجتمع المدني بسرعة، وبلغ من سعة النطاق والفعالية ما يفوق المؤسسات الرسمية المعنية بتأمين الخدمات وتقديمها. وحتى تكتسب هذه المؤسسات القدر اللازم من النشاط والحيوية، يبقى قطاع المنظمات غير الحكومية مصدرًا لا غنى عنه من القدرات اللازمة لبناء منعة المجتمع.

ومن الضروري إجراء تقييم معمق، يتجاوز مستوى التعبئة المحلية والمجتمعية، ليتناول الأثر التراكمي الذي يحدثه المجتمع المدني ونشاط الرأي العام على مؤسسات الحكم والأداء الإنمائي في البلد بأسره. وهذا يفسح المجال أمام تسجيل ملاحظات هامة حول كيفية الارتقاء بآثار تجارب التعبئة الاجتماعية من المستوى المحلي الضيق، بحيث تشمل القضايا المطروحة على مستوى البلد[107]. ويشير استعراض تجارب التعبئة الاجتماعية إلى فصام بين المبادرات المحلية النطاق وأثرها الأوسع على التنمية. وهذا يتطلب تمحيصًا في العوائق التي تحول دون الارتقاء بالنماذج الموجودة على المستوى الوطني واستنباط نماذج جديدة لمشاركة المواطنين والتعبئة الاجتماعية، كالمشاريع الاجتماعية التي تسمح بمشاركة الفقراء في الاستثمار أو في ملكية الأسهم[108].

وباستطاعة المجتمع المدني والتعبئة الاجتماعية إعلاء الصوت في المطالبة بالحقوق الجوهرية وباعتماد نهج تقدّمية في الإجراءات والسياسات العامة. ويمكن تعزيز تأثير المجتمع المدني في الدول التي تهيئ بيئة مؤازرة ومساحة تنبض فيها مشاركة المجتمع المدني وفعاليته. والمجتمع المدني لا يحلّ محل مؤسسات الدولة، ولا يجدر به ذلك. غير أن علاقة الانصهار الإيجابية بين الدولة والمجتمع المدني تعزز دور الطرفين. فمشاركة المجتمع المدني هي محرك حيوي لا غنى عنه في تنشيط المؤسسات الاجتماعية النظامية وغير النظامية في تلبية الاحتياجات والمطالب العامة، وتعزيز كفاءاتها وفعاليتها في التصدّي للمخاطر.

بناء قدرات الجهوزية للأزمات والتعافي منها

تعيش المجتمعات وتنمو في بيئة اجتماعية ومادية محفوفة بالتعقيدات وعوامل عدم اليقين. وعلى الرغم من توفر المعارف عن مكامن الضعف في الأرض، تبقى وتيرة المخاطر الجغرافية وحدتها، في الغالب، في حيّز الغامض، ويعرّض تغيّر المناخ أجزاء من العالم كانت تعتبر آمنة، للآثار المدمرة للعوامل الجوية. ومهما بلغت سياسات درء المخاطر المتأصلة من الفعالية، يبقى احتمال وقوع مخاطر مفاجئة كبير، على غرار زلزال هايتي في عام 2010 بما خلفه من أضرار جسيمة، ولو بأرجحية ضئيلة. وقد أظهر الربيع العربي أن المعرفة المعمقة بالعوامل التي يمكن أن تؤجج الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف في المجتمع ليست ضمانة بإمكانية توقع العنف وتجنبه. ولهذا النوع من الصدمات نتائج مدمّرة، قد يتعذر تجنّبها، على التقدّم في التنمية البشرية وعلى منعة البلدان والمجتمعات والأسر والأفراد.

وتكشف الصدمات المخاطر والظروف الكامنة وراءها. وإذا كان من الطبيعي التصدّي للأزمة عند وقوع الصدمة، يبقى من الضروري وضع إجراءات شاملة للتصدّي للأزمات في المستقبل. ويجب أن تصبح إجراءات درء الأزمات، والتصدّي لها، والتعافي منها، جزءًا أصيلاً من سياسات واستراتيجيات التنمية البشرية، وخصوصًا في الأوضاع العادية الخالية من الأزمات، بدلاً من الاكتفاء بالمسارعة إلى الإغاثة في حالات الطوارئ في بلدان منكوبة. وعندما تتجه السياسات نحو التصدّي للطوارئ، قد تغيب عن الاهتمام ضرورة التخفيف من الآثار، وسرعان ما تعود الصدمات، وتحدث آثارًا كبيرة يترتب عليها المزيد من التكاليف للحماية. وجهود مواجهة حالات الطوارئ هي جهود هامة وضرورية. غير أن الجهود الشاملة لتمكين المجتمعات من بناء الجهوزية اللازمة للتعافي من الصدمات والأزمات، حجر أساس لبناء المنعة.

تكشف الصدمات المخاطر والظروف الكامنة وراءها

الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها

تكشف الكوارث الطبيعية عن مخاطر، كالفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي، وضعف مقومات الحكم، وتزيد من حدتها. والبلدان والمجتمعات التي تنقصها الجهوزية، والوعي بالمخاطر، وتفتقر إلى الحد الأدنى من القدرات الوقائية، تقع عليها الكوارث الطبيعية بأشد آثارها. وتعاني البلدان الفقيرة أكثر من غيرها. وفي الأعوام العشرين الماضية، راح ضحية الكوارث حوالى 1.3 مليون شخص، وتضرر من جرائها 4.4 مليار شخص، وأوقعت خسائر بالاقتصاد لا تقل عن 2 تريليون دولار[109]. غير أن الخسائر في الأرواح من جراء الكوارث الطبيعية انخفضت بفعل أنظمة الإنذار المبكر والتصدّي. ففي بنغلاديش، مثلا، تسبب إعصار حاد في عام 1991 في مقتل حوالى 140,000 شخص، بينما تسبب إعصار بالحدة نفسها في عام 2007 في مقتل حوالى 4,234 شخصًا. وكان هذا التراجع في عدد الوفيات الناجمة عن الأعاصير حصيلة تحسين أنظمة الإنذار المبكرة، وتدعيم المساكن، ووضع خطط للإجلاء والإيواء، وإنشاء السدود الساحلية، وصيانة وتحسين غطاء الغابات الساحلية، والتوعية على مستوى المجتمع المحلي[110].

ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لتطوير وتحسين أنظمة الإنذار المبكر على الصعيدين

الوطني والإقليمي. ومن مجالات العمل الرئيسية التي حُدّدت في المؤتمر الثاني بشأن الإنذار المبكر في عام 2003، دمج أنظمة الإنذار المبكر في العمليات الإنمائية والسياسات العامة؛ وتحسين توفر البيانات للتحقق من المخاطر وتوقعها وإدارتها على مختلف المقاييس الزمنية؛ وبناء القدرات وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ولا سيما في البلدان النامية؛ ووضع البرامج لمواجهة الصدمات عند حدوثها[111]. ويمكن أن يكون التعاون الإقليمي في الإنذار المبكر خيارًا فعالاً للغاية، لأن المخاطر الطبيعية كثيرًا ما تصيب بلدانًا عديدة في آن. فالإنذار المبكر هو عنصر هام من عناصر الحد من مخاطر الكوارث. وهو ينقذ حياة الأفراد ويخفّف الخسائر الاقتصادية والمادية التي توقعها الكوارث. ويؤكد إطار عمل هيوغو أهمية الالتزام بآليات الإنذار المبكر على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، التي تقدّم إنذارات آنية ومفهومة بشأن المخاطر وتوجيهات واضحة بشأن إجراءات التصدي.

ومهما بلغت درجة استعداد البلد وفعالية سياساته، فالصدمات لا بدّ ستقع، وكثيرًا ما توقع نتائج مدمرة يتعذر تجنبها. لذلك لا بد من أن يكون الهدف الرئيسي إعادة البناء، ولكن مع العمل على بناء المنعة الاجتماعية والمادية والمؤسسية. ويصعب تنفيذ إجراءات التصدّي للظواهر المناخية الشديدة في ظل النزاعات وضعف المؤسسات. وتأتي المساعدة الإنسانية في طليعة إجراءات التصدّي لأي أزمة. ولطريقة تقديم هذه المساعدة أهمية إذ تضع الأسس الصحيحة للانتقال إلى التأهيل وإعادة البناء في الأجل الطويل. ويتطلب نهج التعافي المبكر وضع الأسس اللازمة للإجراءات الإنسانية والإنمائية على حد سواء، مما يضمن قدرة استراتيجية التصدّي على تلبية الحاجات الأولية، من غير إغفال الحاجة إلى بناء قدرة الدولة والاستعداد للتحرك المسؤول.

ويشمل مفهوم المنعة بناء قدرة أي بلد على التعافي السريع والفعلي من الكوارث. وهذا يتطلب معالجة الآثار المباشرة للكوارث والسعي في الوقت نفسه إلى تنفيذ تدابير محددة لتجنب النتائج الاقتصادية والاجتماعية. وكثيرًا ما تتكبد المجتمعات التي تفتقر إلى الاستعداد لمواجهة الصدمات أضرارًا وخسائر جسيمة ويستغرق تعويضها وقتًا طويلاً. فالخسائر التي أصابت هايتي من جراء الهزة الأرضية عادلت 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما تسبّب في تبديد عقود من الاستثمارات الإنمائية[112]. غير أن ذلك لا يكوّن صورة واضحة عن عمق الآثار ولا عن الوقت اللازم للتعافي. فعندما يكون التعافي جزئيًا وغير موجه نحو بناء المنعة، يمكن أن توقع الكارثة آثارًا طويلة الأمد، تبقى ماثلة على مدى أجيال بأسرها.

عندما يكون التعافي جزئيًا وغير موجه نحو بناء المنعة، يمكن أن توقع الكارثة آثارًا طويلة الأمد، تبقى ماثلة على مدى أجيال بأسرها

والمنعة تعني تحويل الهياكل والأنظمة التي تسهم في إدامة حالة الضعف، وتقوّض القدرات. والصدمات الخارجية يمكن أن تكون حافزًا لبدء هذا التحوّل. وقد يتطلب ذلك دمج تدابير الجهوزية والتعافي في القوانين والسياسات والآليات التنفيذية اللازمة لتسيير شؤون أي بلد ومجتمع. وعند دعم هذا التوجه بالميزانية والموارد اللازمة، يصبح بالإمكان دمج شؤون الحد من المخاطر عند كل مستوى من عملية التنمية، من المجتمع المحلي إلى الحكومة الوطنية. وبهذه الطريقة، لا يكون الحد من مخاطر الكوارث مجرد مصروف إضافي أو إجراء تصحيحي، بل مكوّن أساسي يدخل في صلب عملية التنمية منذ البداية.

منع نشوب النزاعات والتعافي منها

التماسك الاجتماعي هو استراتيجية فعالة لبناء المنعة في المناطق المتأثرة بالنزاعات ولمنع نشوبها. ويطرح بناء التماسك الاجتماعي في البلدان المعرضة للنزاعات او المجتمعات المتعافية منها تحديات كبيرة. فالشقاق الاجتماعي قد يكون حادًا، وسبل العيش معرّضة للمخاطر، والمؤسسات ضعيفة وغير مؤهلة لوضع وتنفيذ السياسات التي تحد من الانقسامات (الإطار 4.4). وقد استثمرت بلدان متنوعة، مثل بوليفيا، وبيرو، وتوغو، وتيمور-ليشتي، وقيرغيزستان، ونيبال، في تدابير لبناء الثقة، وتيسير الحوار من خلال وسطاء من ذوي المصداقية، وتشييد "بنية تحتية للسلام". وأدّت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية، منها إجراء الاستفتاءات السلمية، وتخفيف النزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية، وتهدئة التوتر بين مختلف الجماعات[113].

وبينما تختلف جهود بناء التماسك الاجتماعي باختلاف ظروف البلدان ووقائعها، تلتقي على أربعة عوامل مشتركة:

- *التوعية العامة وإتاحة الحصول على المعلومات.* يمكن بذل الجهود للدعوة للتوافق على سياسات للسلام والتنمية. ففي عام 2006، نظمت غيانا الانتخابات الوطنية الأولى بعيدًا عن العنف منذ الاستقلال. وما أسهم في تحقيق هذه النتيجة تنفيذ برنامج بناء التماسك الاجتماعي في عام 2002، في محاولة لتجاوز العنف الذي ساد في الماضي[114]. واستند البرنامج إلى حوار وطني

قاده رئيس البلد حول مقوّمات الحكم، وجهود منهجية بُذلت على مستوى المجتمع المحلي لتحسين العلاقات بين الفئات الإثنية، وحملة عامة هدفت إلى ترسيخ السلم وخلق شعور بالانتماء إلى الهوية الوطنية. وفي عام 2011، جرت الانتخابات أيضًا في أجواء سلمية.

- *وسطاء من ذوي المصداقية*. يمكن أن تساهم هيئات حيادية ومستقلة في بناء الثقة والوئام بين الجماعات والفئات المتصارعة والمنقسمة، وبناء توافق الآراء حول القضايا التي تهم البلد. وقد أجريت الانتخابات الوطنية في غانا في عامي 2008 و2012 بدعم فاعل من المجلس الوطني للسلام. وكان هذا المجلس قد أنشئ في عام 2006، ليكون هيئةً مستقلة، تتولى تيسير الحوار، وتأمين الوساطة في النزاعات حول السياسة والهوية، ودعم الانتخابات السلمية. وقد نوّهت القيادات الوطنية علنًا بهذا الدور على الصعيد المحلي، كما اعترفت بأهميته شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. واستطاعت تونس مؤخرًا أن تعبر مرحلة التحوّل ما بعد الربيع العربي. فلم تؤد بعض أحداث العنف السياسي إلى إشعال التوتر؛ واستطاعت الأحزاب المدنية والإسلامية إيجاد سبل للعمل معًا في إطار سياسي تعددي. وكان للاتحاد التونسي العام للشغل دور فاعل في هذا التحوّل، إذ اضطلع بدور الوساطة. وقد تأسس الاتحاد في عام 1948، وله تأثير واسع النطاق على شرائح كبيرة من المجتمع التونسي. واستفاد الاتحاد من موقعه في توجيه الخطاب السياسي بعيدًا عن النزاعات نحو التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- *اللجان المحلية ومجموعات المواطنين*. تستطيع مجموعات المواطنين أن تبني الثقة على المستوى المحلي بالمساعدة على منع نشوب النزاعات. وقد أمنت مجموعات المواطنين في غيانا وتونس مراقبين ووسطاء ساعدوا على بناء الثقة ونزع فتيل التوتر قبل أن تطرأ قضايا كبيرة تطيح بالعملية السياسية. وفي غانا، ارتبط المجلس الوطني للسلام، بموجب قوانين وتشريعات، مع هيئات أخرى على مستوى المناطق والمقاطعات. وفي اليمن، جمعت منظمات الشبيبة بين الشباب وقدمت لهم الدعم الاجتماعي في البحث عن فرص العمل، وفي معالجة المشاكل المالية، وتنظيم الأنشطة المجتمعية. وساعدت المشاركة في هذه الأنشطة في بناء التماسك الاجتماعي من خلال غرس قيم التعاون والتضامن، وترسيخ الروح الجماعية[115].
- *استعادة سبل العيش*. أظهرت التجربة أن دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي يسهم في بناء التماسك الاجتماعي. ودعم سبل العيش يمكّن المجتمعات والأفراد المتضررين من التعافي في الأجل القصير وبناء المنعة لمواجهة التحديات والأزمات في المستقبل. وتخلق فرص العمل شعورًا بالثقة، هو ضرورة في مناطق النزاعات. وتظهر تحليلات مقارنة بين بلدان من أوروبا وأمريكا اللاتينية أن التشغيل يغذي ثقة الفرد في الآخرين وفي المؤسسات. وتواجه المجتمعات التي تعاني من الأزمات أو الخارجة منها تحديات اقتصادية واجتماعية، ولا سيما عند العمل على استيعاب المتحاربين السابقين ما بعد النزاع، وإعادة اللاجئين والنازحين داخليًا. ويساعد خلق فرص العمل واستعادة سبل العيش في إعادة الاستقرار إلى المجتمعات، وتجنب الانزلاق مجددًا إلى العنف.

يساعد خلق فرص العمل واستعادة سبل العيش في إعادة الاستقرار إلى المجتمعات، وتجنب الانزلاق مجددًا إلى العنف

ولا تدرج جهود تعزيز التماسك الاجتماعي على نحو فاعل في أي من خطط بناء السلام ما بعد النزاعات، إذ يصب الجزء الأكبر من الاستثمارات في الانتخابات والمتطلبات المادية للتعافي الاقتصادي. ولا تقل هذه الاستثمارات أهمية عن حل النزاعات. لكن حل النزاعات والأزمات بالطرق السلمية يتطلب ثقافة سياسية جديدة، أي نهجًا موضوعيًا للتعاون والتفاوض بين جماعات اعتادت على النزاعات والخلافات طريقًا لحماية مصالحها. والتركيز على الحوار الوطني هو التغيير المنشود في هذا الاتجاه. غير أن ضرورة حماية المكاسب الأولية تستلزم استثمارات ضخمة في التماسك الاجتماعي، واعتماد طرق منهجية لرصد أثرها وتقييمه.

* * *

التوصيات الواردة في هذا الفصل هي، على أهميتها، توصيات برسم الحكومات الوطنية، كما معظم التحليلات والبيانات. لكن الكثير من التحديات والمخاطر هي بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية. وقد آن الأوان لتضافر الجهود الوطنية والدولية، فتلتقي الحكومات الوطنية والهيئات الدولية معًا، في التزام وطيد بدرء المخاطر.

"الفارق بين ما نفعل وما يسعنا أن نفعل كفيل بحلّ معظم مشاكل العالم"

المهاتما غاندي

"من الصعب أن نسلك دربًا جديدًا ومن الأصعب أن نمكث في درب لا يتسع للمرأة بالكامل"

مايا أنجلو

.5

تعميق التقدم: السلع العالمية والعمل الجماعي

يتناول هذا الفصل الأبعاد العالمية للمخاطر، ومدى ارتباطها بالمخاطر التي تتعرض لها البلدان والمجتمعات المحلية والأفراد، ويركز على أوجه الخطر التي تنشأ من الترابط المتزايد اتساعًا وعمقًا. ويشير الفصل إلى وجود إمكانات كثيرة تسمح بتوجيه العولمة الناتجة من هذا الترابط لصالح الأفراد.

العولمة بالنمط الحالي لا يستفيد منها الكثيرون، وفي بعض الحالات يولّد الترابط مخاطر جديدة. فماذا عن الفوارق المزمنة في أبعاد التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم، وعن ارتفاع نسبة الذين يعملون في أعمال وظروف غير مستقرة في بعض المناطق، وعن الصدمات العالمية الامتداد التي لا يمكن توقعها، كالأوبئة والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار المالي؟ صحيح أن العولمة أتت بالأرباح على الكثيرين وحققت مكاسب عامة، فالروابط الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف تسهم في تعزيز تبادل المعارف والمساعدات، وفي الكثير من الحالات تسهم في بناء المنعة. والشبكة العالمية الكثيفة من المؤسسات والعلاقات التي تميّز عالم اليوم يمكن أن تكون وسيلة لزيادة القدرة على التكيّف وبناء المنعة. واليوم، ليس في متناول الجميع من وسائل التعبير أو الموارد ما يسمح لهم بالتأثير على اتجاه التغيير أو الاستفادة من الترابط العالمي، ولم تبلغ الإجراءات المتعددة الأطراف من الفعالية ما يخوّلها مواجهة التحديات المتزايدة في العالم.

إزاء تزايد عناصر الاضطربات، بات العمل الجماعي ضرورة على المستويين العالمي والإقليمي. فبالعمل الجماعي، يمكن تحسين ضبط النظم المالية؛ وإعادة إطلاق المحادثات التجارية؛ وإخضاع الأسواق لقواعد ومعايير محدّدة؛ والتخفيف من حدة آثار تغيّر المناخ. ومع ما يشهده العالم من عمل لبناء منعة الأنظمة، يبقى من الضروري القيام بالمزيد من أجل تحسين وفرة السلع العامة وتحسين مقوّمات الحكم العالمي.

ويناقش الفصل كيف يولّد الترابط عبر الوطني مخاطر جديدة مثلما يتيح فرصًا للمضي في التنمية البشرية وبناء المنعة. ويحدد القواسم المشتركة بين المخاطر الناشئة، مثل النقص في توفر السلع العامة (بما في ذلك الحماية الاجتماعية الشاملة والنظام الفعّال لإدارة المناخ) وأوجه القصور في بنيان الحكم العالمي التي تسبب مخاطر مثل التقلبات المالية الحادة. ويبحث الفصل في المبادرات العالمية القائمة، ويساهم في المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 باقتراح أنواع من السلع العامة يمكن أن تعزز قدرة البلدان والأفراد على مواجهة الشدائد، وتحسينات في مجال الحكم يمكن أن تقلل من احتمال حدوث الصدمات ومن أثر الصدمات عندما تحدث.

ويرتبط هذا كله بالطرق التي تمكّن الحكومات الوطنية من توسيع حيّز السياسات لبناء منعة البلدان والأفراد. ومغزى هذا الفصل أن بناء المنعة على مستوى الأنظمة يتطلب التزامًا دوليًا بتأمين سلع عامة تعزز شعور الأفراد بالأمان، ولا يتحقق إلا بالعمل الجماعي بين الأفراد والمجتمعات والدول.

المخاطر عبر الوطنية والعوامل المشتركة

أسهم الترابط، عبر نظم التجارة والتمويل والهجرة والاتصالات، في تقدّم التنمية البشرية، وأتاح الفرص لدخول الأسواق العالمية، وحفّز الابتكار من خلال تبادل المعارف والتكنولوجيا والاستفادة من الشبكات عبر الوطنية. وتوفر علاقات الترابط بين الأفراد وتجميع الإمكانات والموارد العالمية فرصًا هائلة لبناء منعة الأفراد والبلدان والعالم. ولكن يبدو أن المخاطر عبر الوطنية تزداد حدة. ويحذر الفصلان 1 و2 من اتجاهات عالمية يمكن أن تقوّض التقدّم البشري في الأجل الطويل، منها تغيّر أحوال الطقس وتزايد تواتر وحدّة الكوارث الطبيعية، وانتشار النزاعات والأمراض المعدية، والتقلبات في أسعار الأصول المالية وأسعار السلع وحركة رأس المال. وقد حذّر الفصل 2 من آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية والتقلبات المالية على سبل العيش والتماسك الاجتماعي.

ويتفرد كل من هذه المخاطر بطابع خاص، إلا أن كلّها تتسم بعوامل مشتركة، يمكن أن يؤدي فهمها إلى توجيه العمل الجماعي نحو حلول تستوفي شروط الكفاءة والفعالية. فنطاق الترابط آخذ في الاتساع، وكذلك حجمه، وما يحمله من انعدام الأمان ينتشر بسرعة منتقلاً إلى مختلف أنحاء العالم. وتتزايد القيود التي تحدّ من حيّز السياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز قدرات التصدي، كما أن النظم العالمية تحدّ

نطاق الترابط آخذ في الاتساع، وكذلك حجمه، وما يحمله من انعدام الأمان ينتشر بسرعة منتقلاً إلى مختلف أنحاء العالم، وتتزايد القيود التي تحدّ من حيّز السياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز قدرات التصدي

من الإمكانات الفردية. والأسباب الكامنة وراء معظم المخاطر عبر الوطنية هي النقص في توفر السلع العامة وأوجه القصور في الحكم العالمي. ويمكن للسلع العامة والسياسات والمؤسسات الملائمة أن تتيح الإمكانات التي ترجح الاتجاه نحو المزيد من المنعة.

المخاطر المتزايدة

الترابط وانعدام الأمان. ليس جديدًا الترابط عبر الوطني ولا ما يحمله من مخاطر، إنما الجديد هو تسارع هذه المخاطر. وقد كان البشر دائمًا عرضة لانتشار المرض. ففي القرن الرابع عشر، نقلت القوافل والسفن التجارية الموت الأسود (الطاعون) عبر القارات، ملحقةً خسائر فادحة في الأرواح في آسيا وأوروبا. لكن السرعة اليوم باتت كبيرة، بحيث تكفي ساعات لانتقال فيروس إنفلونزا الطيور عبر الطائرات الضخمة إلى مختلف أنحاء العالم.

وشهد العالم منذ زمن طويل علاقات ترابط اقتصادية وسياسية واجتماعية عالمية وإقليمية، أصبحت تعرف بالعولمة. لكن علاقات الترابط العالمية اتسعت في الأعوام الأخيرة. فبين عامي 1999 و2012، ارتفعت نسبة التجارة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي من 37 في المائة إلى 51 في المائة[1]. وازداد عدد المهاجرين بين الدول بين عامي 2000 و2013 من 175 مليون إلى 232 مليون مهاجر[2]. وازدادت التدفقات المالية بين البلدان من 31 في المائة من جميع التدفقات في عام 1970 إلى أكثر من 180 في المائة في عام 2007[3]. وتعمل أسواق التداول بالعملات الأجنبية 24 ساعة في اليوم وخمسة أيام في الأسبوع، وقد بلغ متوسط المبادلات 5.3 تريليون دولار في اليوم في نيسان/أبريل 2013[4]. ويمتد إنتاج العديد من السلع والخدمات عبر القارات في سلاسل قيمة مترابطة عالميًا. وتعزز شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر إمكاناتٍ لتوسيع المساحات الاجتماعية على امتداد المساحات الجغرافية.

وقد جلبت هذه الاتجاهات للكثيرين فوائد وفرصًا هامة. لكن سرعة الترابط وحجمه في مجالات تتنوّع بين التمويل والأمن والبيئة، لم تقترن بإجراءات تحد من المخاطر الناشئة، أي للوقاية من الصدمات وتعزيز الإمكانات وحماية الخيارات المتاحة للأفراد. فعلى سبيل المثال، أدى تكامل الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية إلى خلق فرص عمل جديدة ضرورية، لكن التنافس على جذب الاستثمار يمكن أن يزيد من احتمال السباق نحو الأسفل فيما يتعلق بقوانين العمل والبيئة (الإطار 1.5).

مخاطر العدوى. قد يكون للصدمات، بل وحتى التغييرات في السياسات في بلد معين امتداد عالمي وتأثير مباشر على إمكانات الأفراد وخياراتهم، ويحتمل أن تهدد التقدّم في التنمية في مجتمعات محلية وبلدان بعيدة جدًا. ففي عام 2008، أدى انهيار أحد البنوك في نيويورك إلى أزمة مالية عالمية. وفي عام 2010، عطّل بركان في آيسلندا الرحلات الجوية في أوروبا، وأدى إلى تعفن المنتجات الطازجة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، كما أدى في كينيا إلى فقدان 5,000 وظيفة في المزارع وخسارة 1.3 مليون دولار يوميًا في قطاع الأزهار وحده[5]. وفي عام 2011، تسبب تسونامي بالقرب من اليابان في انقطاع توريد مكونات السيارات للشركات المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ما فاقم عدم الاستقرارالناتج من الركود في وظائف آلاف العمال[6]. وفي عام 2012، أجبر النزاع في كل من جمهورية جنوب السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ومالي 1.1 مليون شخص على اللجوء إلى بلدان مجاورة[7]. وفي عام 2013، أطلق انهيار مبنى في بنغلاديش شرارة الاحتجاجات المدنية ضد متاجر في أوروبا وأمريكا الشمالية.

تقييد حيّز السياسات. يمكن أن يقلّص التكامل العالمي حيّز السياسات الوطنية ويقيد القدرات الوطنية على معالجة المخاطر. فقد تقيّد الضغوط التنافسية الدولية خيارات الحكومات، فيتعذر عليها توليد فرص العمل وحمايتها، أو توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للجميع. وبعد أن كانت الدول قد وضعت التشغيل الكامل في صلب أهدافها في خمسينات وستينات القرن الماضي، تكاد اليوم تحصر طموحها في أحيان كثيرة في التأمين الاجتماعي ضد البطالة الذي، رغم أهميته، لا يوفّر الاستقرار الاجتماعي المطلوب. وفي إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015، يمكن للاتفاقات الجماعية المتعلقة بالتشغيل والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية أن توسّع حيّز السياسات الوطنية وتمكّن الحكومات من اعتماد السياسات الموصى بها في الفصل 4 لدرء المخاطر.

الانكشاف العالمي. تتعرض سبل المعيشة، وكذلك الأمن الشخصي والرفاه، ليس لتغيرات في الظروف المحلية فحسب، بل أيضًا للهياكل والأحداث العالمية والإقليمية. فقد أصبح انعدام الأمن العابر للحدود واقعًا، سواء أكان ناجمًا

الإطار 1.5

سلاسل القيمة العالمية—إيجابيات وسلبيات

أصبحت عمليات الإنتاج مجزأة وموزّعة على امتداد سلاسل القيمة العالمية، حيث يتوزّع تأمين المواد الخام وإنتاج المكونات والتجميع والتسويق وتسليم السلع المنجزة على بلدان مختلفة، لا بل على مناطق مختلفة من العالم. وتبلغ حصة التجارة في سلع وخدمات وسيطة اليوم حوالي 60 في المائة من مجموع التجارة العالمية، أي ما يعادل حوالي 20 تريليون دولار[1]. ويمكن أن تستفيد البلدان المشاركة في هذه السلاسل من الوظائف والصادرات ومن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل معه الإمكانات اللازمة من رأس المال والتكنولوجيا. وهذا الترابط قد يعزز المنعة، ولكنه قد ينشئ مخاطر جديدة.

أرباح كبيرة لمن يحصل عليها

قد تطرح سلاسل القيمة العالمية مشاكل على مستوى توزيع الأجور والأرباح وعدد الوظائف. فقد وجدت دراسة لسلسلة القيمة لجهاز iPod الذي تنتجه شركة Apple أن معظم الوظائف كان في آسيا، في حين دفعت غالبية الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2006، استأثرت الصين بنسبة 30 في المائة من وظائف إنتاج جهاز iPod، لكن العمال الصينيين لم يحصلوا إلا على 3 في المائة من الأجور[2].

وتتبع حصص الأرباح وتكاليف عناصر إنتاج جهاز iPhone نمطًا مماثلاً. وتبيّن الأدلة من عام 2010 أن شركة Apple هي إلى حد بعيد أكبر مستفيد من إنتاج iPhone. فالعمال الصينيون الذين استفادوا من فرص العمل لا يحصلون على أكثر من 2 في المائة من القيمة النهائية للمبيعات[3].

أعمال خطرة بأجور منخفضة

ظروف العمل السيئة واقع يعيشه الكثير من العمال الذين ليسوا جزءًا من سلاسل الإمداد العالمية، لكن الضغوط التنافسية في نظم الإنتاج العالمية قد تؤدي إلى تفاقم الظروف السيئة، خاصة للعمال غير المهرة. فبينما قد يستفيد بعض العمال من وظائف نظامية في الشركات المتعددة الجنسيات، شجّعت اقتصادات سلاسل القيمة التعاقد من الباطن مع موردين يوفرون عمالاً بعقود مرنة وبكلفة منخفضة، وفي بعض الأحيان بوسائل قسرية. وفي أسوأ الحالات يكون هؤلاء العمال ضحايا الدين وتهريب الأشخاص[4].

وقد يكون من المنطقي أن تسعى الدول إلى تشجيع الاستثمار الخاص وتوليد فرص العمل، لكنها تلجأ أحيانًا إلى رفع القيود والخصخصة وتقديم الحوافز المالية والتراخي في تطبيق القوانين العامة. وقد تجد هذه الدول نفسها بعد ذلك في موقف صعب، قد يدفعها فيما يشبه السباق نحو الأسفل، إذا لم يكن بوسعها جذب الاستثمار وزيادة فرص العمل إلا بالتراخي في قوانين العمل والبيئة. وفي الواقع أدلة كثيرة على تراجع في إنفاذ قوانين العمل، شهدته البلدان خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لصالح التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[5]. ولدى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات مدونات قواعد سلوك، تشمل فروع الشركات والمكاتب التابعة لها، ولكنها لا تطبّق دائمًا على موردي الدرجة الثانية أو غيرهم من الموردين[6].

ويواجه هذا التراخي من الحكومات والشركات ردات فعل عنيفة من الصحافة والمجتمع المدني والمستهلكين. وفي قطاع صناعة الملابس، نجحت جمعيات المجتمع المدني والنقابات في مواجهة قطاع الشركات وحثه على تحسين إدارة سلاسل الإمداد، فوقّع أكثر من 150 من تجار التجزئة، مثلاً، على اتفاق ملزم بشأن السلامة من الحريق وسلامة البناء في بنغلاديش صدر في عام 2013[7].

من الذي يجني أرباحًا من أجهزة iPhone؟

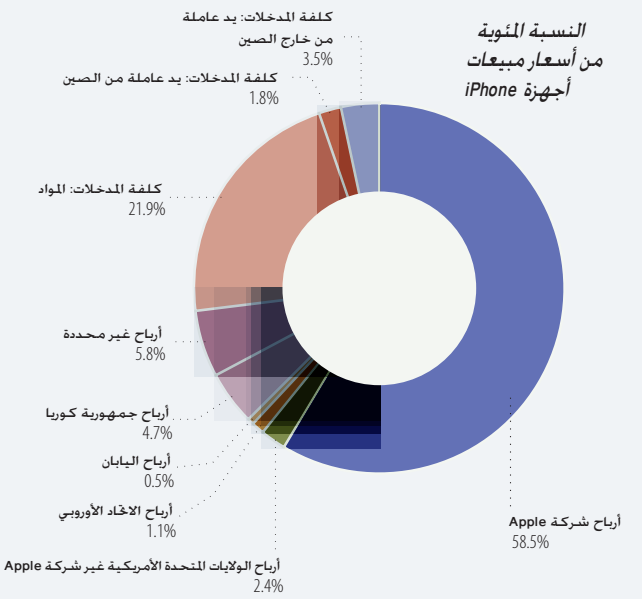

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Kraemer, Linden and Dedrick 2011.

1. UNCTAD 2013. 2. حسابات من الجدولين 2 و 3 في: Kraemer, Linden and Dedrick 2011. 3. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى: Kraemer, Linden and Dedrick 2011.
4. Barrientos 2013. 5. Davies and Vadlamannati 2013. 6. UNCTAD 2012a. 7. Bangladesh Accord Foundation 2013.

عن خطر فقدان وظيفة خلال فترة ركود عالمي، أم عن عدم اليقين بشأن إمكانية الحصول على مصادر كافية للتغذية اليومية عندما ترتفع فجأة أسعار المواد الغذائية العالمية، أم عن مخاوف بشأن السلامة الشخصية وسط انتشار الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات. ويتنقل الأفراد بأعداد أكبر عبر الحدود الوطنية، معرضين أنفسهم لمخاطر جديدة وظروف اجتماعية غير مألوفة (الإطار 2.5). ويمكن أن تكون الأحداث والنظم العالمية مصدرًا للكثير من العوامل التي تؤدي إلى التعرض للمخاطر خلال دورة الحياة، وللمخاطر الهيكلية، وانعدام الأمن الشخصي (الفصل 3). ويتطلب بناء المنعة، بالإضافة إلى الإجراءات الوطنية الموصى بها في الفصل 4، اتخاذ إجراءات عالمية وتنسيقًا عالميًا لتوسيع حيّز السياسات الوطنية والحد من خطر الصدمات العالمية.

الإطار 2.5

الهجرة الدولية

المهاجرون هم من الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر والعقبات. وفي عام 2013، كان في العالم 232 مليون شخص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية[1]. وفي البلدان المتقدّمة والنامية على حد سواء، يجد المهاجرون أنفسهم، خاصة العمال غير المسجلين، في أوضاع تعرضهم للمخاطر. فقد يُستبعدون عن الحماية العادية الموفرة لغيرهم من العمال، ويحظر عليهم الانضمام إلى النقابات المحلية. وقد يفتقرون إلى سبل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية التي تخفف آثار تقلبات سوق العمل. وقد يتعرضون للتمييز العنصري والعرقي والديني والإقصاء الاجتماعي.

وعملية الهجرة هي بحد ذاتها محفوفة بالمخاطر. فقد قضى 300 مهاجر إريتري في قارب كان ينقلهم بالقرب من جزيرة لامبيدوسا الإيطالية في تشرين الأول/أكتوبر 2013، واحتُجز طالبو اللجوء في مراكز في بابوا غينيا الجديدة وناورو في العام نفسه[2]. كما يُحتمل أن تسبب الهجرة تفككًا في البنى والعلاقات الأسرية في المنزل. فمن منظور دورة الحياة، يمكن أن تكون الهجرة مصدر آثار مقلقة على الأطفال: إذ تزيد من احتمالات تعرضهم لسوء المعاملة أو للإقحام في أنشطة غير مشروعة، ولتعاطي المخدرات والكحول في المستقبل، والإهمال في المدرسة[3].

أما الهجرة بفعل النزاعات المسلحة، أو هربًا من الأذى والاضطهاد، فتعرض المهاجرين لمخاطر جسيمة. وقد ازداد عدد المشردين جراء النزاعات في السنوات الأخيرة ليبلغ اليوم حدًا لم يبلغه من عقدين[4]. ويضمّ العالم جماعات من اللاجئين بفعل الكوارث الطبيعية، قد ترتفع أعدادهم بسبب تغيّر المناخ. وجرت مباحثات حول المكان الذي يمكن أن يلجأ إليه مواطنو الدول الجزرية الصغيرة النامية إذا تعذر عليهم السكن في بلدانهم الأصلية على أثر ارتفاع مستوى سطح البحر، وفي الكثير من الحالات رفض منحهم اللجوء[5]. وبالإضافة إلى تعرّض المهاجرين غير المسجّلين للمخاطر، يواجه اللاجئون صعوبة إضافية في عدم السماح لهم بالعمل في معظم البلدان المستقبلة، وكثيرًا ما يؤوون في مستوطنات مؤقتة حيث يفتقرون إلى الخدمات ويعيشون في ظروف غير آمنة.

ويمكن أن تساعد إدارة الهجرة في التقليل من المخاطر التي يواجهها المهاجرون. فيعالج نظام إذن العمل في جمهورية كوريا، مثلاً، النقص في القوى العاملة المحلية بينما يحمي حقوق العمال المهاجرين ويعزز شفافية وأمن عملية الهجرة[6]. لكن الترتيبات الثنائية تبقى محدودة، بالنسبة إلى حجم الهجرة ونطاقها. وتستهدف هذه البرامج أساسًا المهاجرين المسجّلين وليس المهاجرين غير المسجّلين الأكثر عُرضةً للمخاطر.

وينبغي التصدي لمخاطر الهجرة الجماعية باعتماد نظام للهجرة الدولية. فالأنظمة الوطنية لا تكفي للتعامل مع الفئات المتعددة من المهاجرين واللاجئين والنازحين ومن لا جنسية لهم والمخاطر التي يواجهونها. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتبار الهجرة سلعة عامة عالمية، وتنظيم المصالح المشتركة والأهداف المشتركة، خاصة لحماية حقوق الإنسان ولتحسين النظرة العامة للمهاجرين والهجرة. كما أن خفض تكاليف إرسال التحويلات المالية يمكن أن يساعد البلدان المستقبلة على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي[7].

وقد دخل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في حوار وتعاون مع الحكومات بشأن قضايا معينة (مثل الإتجار بالأشخاص). ويمكن اعتماد نهج أوسع نطاقًا يستفيد من التقدّم المحرز ويشمل وضع قواعد ونظام دولي للهجرة. ولا شك في أن الحوار الذي أطلقته الأمم المتحدة مؤخرًا بشأن الهجرة هو خطوة هامة أولى، وكذلك الجهود الرامية إلى دمج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام 2015[8].

1. United Nations Population Division 2013. 2. UN News Centre 2013a, 2013b. 3. UNICEF 2007. 4. Internal Displacement Monitoring Centre 2013. 5. Welford 2013. 6. ILO 2010b.
7. Bettin, Presbitero and Spatafora 2014. 8. UN 2013a.

أسباب مشتركة

يمكن النظر إلى المخاطر عبر الوطنية على أنها مظاهر للمشاكل نفسها: النقص في توفر السلع العامة التي تعزز إمكانات التصدي، وعدم التطابق بين مدى التكامل العالمي والتحديات العالمية وقدرة هياكل الحكم على الوقاية من الصدمات أو التقليل من وقعها. ولا شك في أن قدرات أي بلد من البلدان على درء المخاطر محدودة، لأن العمل الجماعي العالمي هو أفضل وسيلة لتأمين السلع العالمية، كاستقرار المناخ. ومع ذلك، لا يزال وضع السياسات الوطنية السبيل الرئيسي الذي تسلكه الدول لمعالجة المخاطر. وفي بعض الحالات، تترك للسوق مهمة تأمين سلع عامة هامة[8]. ويتزايد التعارض بين التوجه الوطني في صنع السياسات والطابع العالمي للتحديات المطروحة.

وبينما يستدعي استقرار المناخ أو الحد من احتمال حدوث أزمة مالية أخرى اللجوء إلى النظام الدولي للحكم، يبقى التعاون في كثير من الحالات طارئًا مؤقتًا ومجزأ متناثرًا في صوامع مقفلة حول قضايا معينة. ويواجه المجتمع الدولي العديد من الشواغل، من مشاكل اقتصادية ونزاعات مسلحة وانقسامات بين قوى كبرى. والمنظمات الدولية مثقلة بالعجز في التمويل وبضرورة الاستجابة لمتطلبات الإغاثة الإنسانية المتزايدة. وفي حين تكون الاستجابات للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية سريعة في الكثير من الأحيان، يضعف الزخم في العمل على حل قضايا عالمية في الأجل الطويل. لذلك، يستدعي العمل الجماعي نظرة شاملة تتجاوز المخاطر والصدمات المباشرة وتعالج الأسباب الجذرية والآثار الطويلة الأجل.

النقص في تأمين السلع العالمية. كيف يمكن للمجتمع العالمي ضمان تأمين السلع التي تبني المنعة؟ للعديد من السلع قيمة اجتماعية، وقدرة على المساهمة في درء المخاطر، من بحوث الملاريا أو خفض

التلوث أو الابتكارات الزراعية التي تتيح الوصول إلى المزارعين الفقراء، وغيرها الكثير من السلع العامة التي تقلّل الأسواق من قيمتها الحقيقية. وكذلك ضبط تقلب أسعار الأغذية والركود العالمي وتغيّر المناخ، من الخدمات العامة الأساسية التي لا تقوى الأسواق على تأمينها. وفي الآونة الأخيرة، ساد اتجاه نحو تشجيع الأسواق على توليد سلع خاصة تحقق الأهداف العالمية المنشودة. لكن السلع الخاصة لا تكفي لتأمين سلع عامة لا غنى عنها لدرء المخاطر[9]. والسوق ليست الجهة المناسبة لتعديل هياكل الحكم العالمية لدرء المخاطر وبناء المنعة. فتأمين سلع عامة أساسية معينة يتطلب عملاً جماعيًا بين الدول، إذ لا يستطيع بلد بمفرده أو مجتمع بمفرده حلّ المشاكل الناجمة عن إخفاقات السوق العالمية.

تعددت الدراسات التي تؤكد الحاجة إلى سلع عامة عالمية[10]. فالنقص في الإمدادات من هذه السلع، من وسائل السيطرة على الأمراض المعدية إلى لوائح تنظيمية فاعلة لضبط السوق العالمية، ينذر بحدوث صدمات ذات امتداد إقليمي وعالمي. وبالإضافة إلى السلع العامة العالمية التقليدية لدرء المخاطر، هناك حاجة إلى "سلع مستحقة شاملة" أو "سلع اجتماعية شاملة"، هي بالغة الأهمية للاستقرار الاجتماعي ولاستمرار التقدّم[11]. ويمكن اعتبار مستويات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والالتزامات بتأمين الخدمات الاجتماعية سلعًا مستحقّة شاملة، تؤمَّن للجميع على الصعيد الوطني أو عبر الوطني تحقيق الإنصاف وتثبيت القيم العالمية المشتركة[12]. وتوفر هذه الأنواع من السلع حماية للفئات الضعيفة، وعندما تقترن بسلع عامة عالمية تقلل من احتمال حدوث الصدمات، وتساهم في بناء المنعة على الصعيد العالمي.

وتيسّر الجهود المتعددة الأطراف التعاون على تأمين بعضٍ من هذه السلع، لكن هذه الجهود ضعيفة بالمقارنة مع حجم التحديات والمخاطر المطروحة، كما أنها ضعيفة مقارنة بزخم الأسواق وقوة النزعة التجارية والمصالح الخاصة. ولا تزال السلع العامة العالمية والسلع الاجتماعية الشاملة، التي من شأنها أن تصحّح أو تكمّل الأسواق لتحقيق نمو شامل ومستدام، غير متوفرة بالقدر المطلوب.

ومن الواضح أن العمل الجماعي العالمي ممكن في تأمين السلع العامة. ومن أهم الأمثلة على ذلك القضاء على الجدري. فبدءًا من عام 1966، تصدرت منظمة الصحة العالمية برنامجًا جماعيًا عالميًا للتطعيم الشامل، وللمراقبة اليقظة للحالات الجديدة، ولاحتواء حالات الانتشار المتفرقة. وبكلفة منخفضة، تمكن البرنامج، بحلول عام 1980، من القضاء على المرض[13]. وكان هذا المثال حافزًا للعمل الجماعي في مكافحة أمراض أخرى. وبفضل التقدّم الطبي والجهد المبذول في أنحاء العالم للجهوزية الصحية، أصبحت البلدان أكثر منعة في مواجهة الأوبئة المنتشرة. وهناك أيضا مبادرات شراكة في التكاليف، بين القطاعين العام والخاص، أثمرت للنهوض بالصحة العامة، مثل تلك التي ترعاها مؤسسة بيل وميليندا غيتس[14]، ومثل مبادرة تعبئة الموارد الخاصة التي تقوم بها منظمة أطباء بلا حدود لدعم المساعدات الإنسانية الطبية وإتاحة العقاقير المضادة للفيروسات للجميع[15].

والمطلوب اليوم توسيع نطاق هذا النوع من الدفاع الجماعي للتحصّن من مخاطر عبر وطنية أخرى. ولا بدّ من إعادة تصميم النظم وهياكل الحكم العالمية فتستمر في توفير الترابط والكفاءة، وتدعم، في الوقت نفسه، تأمين السلع العامة الأساسية العالمية والوطنية. ومن الضروري إجراء مداولات عالمية لتحديد السلع التي تهملها الأسواق، والأفراد الذين تتركهم خارجًا، والسلع التي يُستحسن أن تكون ضمن الحيّز العام من أجل بناء مسار لتنمية عالمية أكثر منعة.

القصور في بنيان الحكم العالمي. رغم الجهود المبذولة للعمل والتعاون على المستوى العالمي، يصطدم التقدّم بأوجه قصور في بنيان الحكم، تحول دون مواجهة الأخطار العالمية وتحصين أمان الأفراد (الإطار 3.5). فمن الواضح التباعد بين آليات الحكم والمخاطر التي تعترض العمليات العالمية والتعقيدات التي تعتريها. فالمؤسسات العالمية المجزأة حاليًا لا تخضع لما يكفي من المساءلة، ولا تملك القدرة على التحرك السريع في مواجهة التحديات العالمية[16]. وهي تعمل عادة بأسلوب ردة الفعل على الأحداث والظروف، ولا تمتلك الصلاحيات ولا الموارد التي تمكنها من التصدي للمخاطر العالمية. كما تركز المؤسسات والقوانين على قضايا معينة دون غيرها، فتنتج أحيانًا آثارًا تخترق مختلف مجالات السياسة العامة. فسياسات التجارة، مثلاً، قد تؤثر على الصحة عن طريق الحدّ من إمكانية الحصول على أنواع معينة من العقاقير، والسياسات الضريبية التي تسهم في عدم المساواة قد تؤدي إلى تزعزع الأمن.

والفجوات التي تعتري بنيان الحكم العالمي، فيعجز عن درء المخاطر، هي نتيجة لاختلالات عميقة في مواقع القوة والصوت والنفوذ. فقد صممت مؤسسات وهياكل الحكم الدولية على نمط أملته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم

من الواضح التباعد بين آليات الحكم والمخاطر التي تعترض العمليات العالمية والتعقيدات التي تعتريها

الإطار 3.5

حواجز مستحكمة تعوق العمل الجماعي

لا يقتصر التباعد بين حجم القضايا العالمية وإلحاحها وقدرة هياكل الحكم الموجودة على معالجتها على قضية دون أخرى. فمأزق الحكم العالمي هو حالة مستحكمة بفعل ظروف تاريخية، وليس ظاهرة عابرة وليدة قضية معينة. وكثيرًا ما تناقش القضايا العالمية كل على حدة، في صوامع مقفلة على قضايا معينة، كما لو أن الحواجز التي تعوق العمل الجماعي تختلف بين قضية وأخرى. وقد يضعف هذا التوجّه جهود البحث عن حلول، إذ يفترض أن حل كل مشكلة يكون في معزل عن الأخرى. ومن الناحية العملية، تركز السياسات على معالجة قضايا محددة. لكن الجمود في الحكم العالمي في قضايا متعددة، من بطء التقدّم في موضوع تغيّر المناخ، إلى الطريق المسدود في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، هو مشكلة مستحكمة ناجمة عن تعدد الأقطاب وتعطل المؤسسات، وتزايد الصعوبات، والتجزؤ المؤسسي.

تعدد الأقطاب

ازداد عدد الدول على مدى نصف القرن الماضي، كما ازداد عدد الجهات المطلوب منها التعاون لحل مشكلة عالمية. وارتفعت تكاليف المعاملات المتعلقة بالحكم العالمي. فعندما أنشئت منظمات بريتون وودز في عام 1945، تولّت مجموعة صغيرة من القوى العالمية صياغة قواعد الاقتصاد العالمي. أما اليوم، فقد أصبحت مجموعة العشرين منتدى هامًا لإدارة الاقتصاد العالمي، إذ لا يمكن حلّ المشاكل بدون التزام أوسع نطاقًا على مستوى البلدان. ولا شك في أن مشاركة عدد أكبر من البلدان في صنع القرار العالمي هي تطوّر إيجابي، لكنها تثقل نظام الحكم العالمي بمزيد من التكاليف.

تعطل المؤسسات

عندما صممت الركائز الأساسية لنظام الحكم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، منحت امتيازات خاصة للبلدان التي كانت في ذلك الوقت غنية وقوية. وكان الهدف ضمان مشاركة بلدان معينة في إدارة الشؤون العالمية. أما اليوم، ومع نهضة الجنوب، تحولت زمام السلطة بعيدًا عن نقاط القوة في نظام أربعينات القرن الماضي. وأصبح من الضروري توسيع نطاق المشاركة في معالجة معظم القضايا العالمية، واعتماد نهج يشمل الجميع. ولكن التكيّف لن يكون سهلاً على المؤسسات، لأن قلة منها فقط مصمّمة للتطوّر التلقائي مع التقلبات الجيوسياسية.

تزايد الصعوبات

أضحت المشاكل التي تتطلب تعاونًا بين البلدان أكثر شمولاً وتؤثر على المزيد من البلدان والأفراد. وهي مشاكل أكثر حدة تخترق حيّز السياسات الوطنية والتفاعلات اليومية. فالمشاكل البيئية تحوّلت من شواغل محلية تتركز أساسًا حول الهواء النقي والمياه النظيفة إلى قضايا عالمية مستحكمة ومترابطة ومتداخلة، مثل تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وهذا النوع من التحولات يغيّر طبيعة الحوافز اللازمة لإحراز تقدّم في الاتفاقات العالمية.

التجزؤ المؤسسي

تُبذل جهود التصدي للمشاكل عبر الوطنية ضمن نظام تتعدد فيه المنظمات عبر الوطنية. وهذه التعدّدية ليست مشكلة بحد ذاتها، إلا أنها قد تزيد احتمالات تضارب الولايات بين المؤسسات، والتدخلات غير المنسقة، والتنافس على الموارد النادرة. ونتيجة لذلك، يؤدي تكاثر المؤسسات إلى الحدّ من قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على تأمين سلع عامة. ويمكن الاعتماد على جهات الاتصال والتنسيق لتوجيه السياسات والمساعدة في تحديد طبيعة التعاون وإطاره.

ويتطلب حل أي مشكلة على الصعيد العالمي أولاً إدراك هذه التحديات، ثم العمل جماعيًا للتغلب عليها. فمن الضروري التفكير في أساليب خلاّقة وحازمة لتعزيز التعاون الدولي في مثل هذه الظروف الشاقة.

المصدر: Hale 2014؛ Hale, Held and Young 2013.

تخضع لإصلاحات تمكنها من مواكبة التغيّر في علاقات القوة أو في طبيعة التحديات المطروحة (الإطار 4.5). وفي هذه الأثناء، نشأت أنظمة جديدة، كتلك المعنيّة بحقوق الملكية الفكرية العالمية، تركز على خدمة المصالح الخاصة. ونادرًا ما تمثل الخطط والسياسات مصالح واحتياجات أقل البلدان نموًا وأكثر الفئات ضعفًا، ومنهم العمال غير المهرة، والعاملون في المنازل، والمهاجرون، والمسنون. ومن لا يملكون القدرة اللازمة للتصدي للصدمات والتكيف مع سرعة التغيير هم الأقل مشاركة في وضع قواعد ومعايير وأهداف الحكم العالمي. ونتيجة لذلك، كثيرًا ما تعبّر القواعد والأعراف الدولية عن المصالح الخاصة، بدلاً من تأمين السلع العامة وحماية المصالح الاجتماعية[17]. وهذا واضح في مجال الإدارة المالية. ففي لجنة بازل، التي تحدد المعايير المالية، تتمتع المصالح الخاصة بامتيازات لا تخضع لأي سلطة توازنها[18].

ولا تقصر نظم الحكم عن تقديم الحماية وتعزيز الإمكانات فحسب، بل تنتج هذه النظم ذاتها مخاطر جديدة. ففي الشؤون المالية، أدى تركيز السياسات النقدية على رفع القيود والضوابط إلى إضعاف النظام المالي. وشجعت سياسات مالية، كسياسات نسبة القرض إلى القيمة، المصارف على تغذية فقاعات العقارات، في حين كان بوسعها ضبط القروض بحيث تواكب حالة الاقتصاد وتؤمن المزيد من الاستقرار المالي[19]. وتؤدي أوجه القصور الهيكلية في نظم الحكم إلى نقص في السلع العامة العالمية والسلع المستحقّة والسلع الاجتماعية للجميع، التي من شأنها أن تصحح أو تكمّل النظم القائمة لبناء المنعة الشاملة والمستدامة[20].

الإطار 4.5

مأزق في ضبط الأمن العالمي

يعوق التباعدُ بين المنظومة العالمية للاتفاقات والمؤسسات والسياسات الأمنية، والتحديات الأمنية الراهنة والملحة، التعاونَ الدولي لضبط العنف والنزاع. ويحدّ هذا العائق من قدرة المجتمع الدولي على ضمان أمن الفرد، ودرء النزاعات ومنع انتشارها، والمساعدة على التعافي من الأزمات. وكلّ هذه العناصر ضرورية لدرء المخاطر التي يتعرض لها الأفراد في أماكن مثل جمهورية جنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وبلدان منطقة الساحل، ومنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا الشرقية، وكذلك البلدان والمناطق المجاورة.

وترقى جذور هذه المشكلة إلى الترتيبات المؤسسية المعنية بالأمن التي اتخذت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعدم فعاليتها في التصدّي للمخاطر الأمنية الراهنة. فقد تأسست الأمم المتحدة بهدف صون الأمن الجماعي للدول ذات السيادة. فضمنت الحماية من الغزو الأجنبي لجميع الدول الأعضاء، وفوّض مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات منها استخدام القوة ضد الدول التي تهدد السلام.

وساعد هذا النظام على منع نشوب حرب بين القوى العظمى. أما اليوم فتحولّت تحديات الأمن، إذ نشبت نزاعات داخلية وحروب أهلية في الجنوب، تتركز في الدول العربية وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث تنشب معظم النزاعات المسلحة بأعداد أكبر بكثير مما شهدته أربعينات القرن الماضي (الشكل 12.2). وتركيبة القوات المسلحة القائمة على الإنفاق العسكري من الدول، والعائدة إلى عصر الحروب بين الدول القومية، أصبحت غير مهيّأة للوفاء بضرورات اليوم الأمنية. فحل النزاعات اليوم والاستجابة لمطالب إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمات يتطلب التعاون بين القوات المسلحة والمجتمع الدولي، كما يتطلب معالجة أسباب النزاعات الداخلية.

وإلى جانب التحول في المخاطر الأمنية، جرى تحول في المفهوم التقليدي للسيادة، القائم على الدولة المستقلة، إلى مفهوم أوسع بكثير، يشمل الالتزام بحقوق المواطنين بموجب عدد من المعاهدات. ففي عام 2005، في أكبر اجتماع من نوعه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اتفقت الدول بالإجماع على الإقرار بالمسؤولية الوطنية والدولية في حماية كل إنسان على هذا الكوكب. لكن توافق الآراء على اعتماد هذا المبدأ لم يصمد أمام الخلافات الحادة حول كيفية تنفيذه.

ويبقى مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في حفظ الأمن البشري. لكن هذه المؤسسة وُجدت لصون أمن الدول، ولا تزال تعمل بتركيبة عام 1945. ويعتمد مجلس الأمن في عمله على توافق الآراء بين القوى العظمى، وتتأثر قراراته حتمًا بالمصالح الوطنية لهذه القوى. وعندما يختلف الأعضاء الدائمون، تحبط إمكانية اتخاذ إجراء دولي. وحتى عندما يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرارات، تقع مسؤولية التنفيذ على عاتق الجيوش الوطنية أو هيئات إقليمية، كمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي، ما يؤدي إلى احتمالات إحباط جديدة للإجراءات المتخذة.

ومع التحول من النزاعات بين الدول إلى النزاعات الداخلية، تحوّلت طبيعة العمل على درء النزاعات الداخلية والتعافي منها. وهذا التحول، إلى جانب ظهور منظومة حقوق الإنسان الحديثة، غيّر جذريًا في مفهوم السيادة. وفي الوقت نفسه، يقف مأزق إدارة الأمن العالمي، خصوصًا تعدد الأقطاب وتزايد المشاكل وتعطل المؤسسات، عقبة أمام المؤسسات الجديدة أو الإصلاحات التي يمكن أن تفي بهدف تحقيق الأمن الجماعي. وتحدّ ثغرة الحكم الناجمة عن ذلك من القدرة الدولية على معالجة قضايا الأمن الملحة، فيقع العبء على كاهل السكان الذين يعيشون حالات نزاع.

المصدر: Hale 2014.

ويؤدي التقاعس عن العمل الجماعي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، سواء بفعل الأزمات المالية، أم بفعل الكوارث الناجمة عن المناخ، أم بفعل انتشار البطالة والفقر. والواقع أن آخر الأرقام تشير إلى أن الاحتجاجات المحلية والعالمية (بلغ عددها 843 بين عامي 2006 و2013) لا تقل حجمًا عن موجات التمرد التي شهدها العالم في أعوام 1848 و1917 و1968[21]. وهذه الاحتجاجات، التي تتخذ في العادة طابعًا محليًا ووطنيًا، موجهة ضد معاناة عالمية مشتركة من انعدام الأمن وانعدام المساواة. وهذه الاحتجاجات هي تعبير عن معارضة النمط الحالي للعولمة، حيث إهمال السلع العامة والتغاضي عن الرفاه الاجتماعي.

ويمكن أن يعيد العمل الجماعي هيكلة النظم العالمية، كي تبعث في الأفراد إمكانات جديدة بدلاً من أن تولّد مخاطر جديدة وتسهم في تفاقم انعدام الأمن. والتعاون ممكن بين الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في جهد عالمي يحفزّه الوعي بالحلقات المقفلة والآثار التي تخترق حدود البلدان وشتى مجالات السياسات. ويمكن لأنظمة الحكم العالمية أن تحرر العولمة من احتمالات المخاطر، لكن ذلك يتطلب سياسات وقرارات عالمية شاملة ومنسقة وخاضعة للمساءلة.

إعطاء الأولوية للإنسان في عصر العولمة

يسهم تعزيز الإمكانات وحماية الخيارات في درء المخاطر التي تخترق الحدود الوطنية، وذلك ببناء قدرة الأفراد على التصدّي. ويمكن تحقيق ذلك أيضًا بالحدّ من تواتر الصدمات وشدتها ونطاقها، ومنع حدوثها. والطريق إلى تحقيق هذه الأهداف من مسارين: أولاً تأمين أنواع معينة من السلع العامة التي يمكن اعتبارها عناصر في عقد اجتماعي عالمي لتوسيع حيّز السياسات الوطنية ومساعدة الأفراد على مواجهة الشدائد؛ وثانيًا تعزيز نظم الحكم العالمي لتيسير تأمين السلع العامة والحدّ من احتمالات وقوع الصدمات عبر الوطنية وتقليص نطاقها.

عناصر عقد اجتماعي عالمي

يمكن تعزيز الإمكانات وحماية الخيارات على المستوى الوطني بتأمين خدمات شاملة، كالتعليم، والرعاية الصحية، والمياه، والكهرباء، للجميع، وكذلك بتأمين الحماية الاجتماعية الشاملة التي تزوّد الأفراد بقدر أكبر من الموارد، فتمكنهم من الصمود أمام الصدمات الخارجية (الفصل 4). وبتأمين مثل هذه السلع العامة، يمكن إنقاذ الأفراد من الضغط الذي يضعهم أمام قرارات صعبة: فلا تجبر الأسرة على أن تختار أيًا من أطفالها ستسحب من المدرسة عندما يفقد أفرادها وظائفهم وتكون الرسوم المدرسية مرتفعة جدًا، ولا يجبر الأفراد على العمل في مهن مهينة وخطيرة، مثل العمل في الجنس أو نبش القمامة، للتمكن من دفع تكاليف الغذاء والمأوى.

ويسهُل تنفيذ التدابير الوطنية في ظل التزامات عالمية بتوفر الدعم العالمي. لذلك ينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 الخدمات العامة الشاملة الوطنية، وحدًا أدنى من الحماية الاجتماعية الوطنية، والتشغيل الكامل أهدافًا رئيسية للمجتمع العالمي. ويمكن لعناصر العقد الاجتماعي العالمي هذه أن تحقق التوازن بين تعظيم الفائدة من التكامل العالمي وتقليل التكاليف وأوجه انعدام الأمن. والالتزامات العالمية بهذه الأهداف يمكن أن توسّع حيّز السياسات الوطنية لتحدد الدول النهج التي تناسب ظروفها في توفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية وأوجه الحماية. لكن الاتفاقات العالمية ضرورية لأنها تحث على التحرك والالتزام وتولّد الدعم المالي والمؤسسي.

وقد تأثرت معايير السياسات إلى حد كبير بالثقة الراسخة في كفاءة الأسواق وقوة الخصخصة. فأقدمت الحكومات في جميع أنحاء العالم على خصخصة المشاريع العامة وخفّضت الرقابة على حركة رؤوس الأموال ورفعت الضوابط عن أسواق العمل واعتمدت أنظمة جديدة للملكية الفكرية[22]. وترسخت معتقدات مشابهة فيما يتعلق بالأفراد، وأصبح يُتوقع منهم الاحتفاء بالنزعة الفردية والاعتماد على الذات والريادة في الأعمال؛ والسعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية باعتباره مرادفًا للحرية؛ والنظر إلى الحكومات باعتبارها مصدرًا لعدم الكفاءة والفساد[23]. وانتشرت هذه المعتقدات حتى بين الفئات الضعيفة التي هي في أمسّ الحاجة إلى الحماية التي تؤمنها السلع العامة وإلى الدعم الحكومي.

والمجال العالمي العام، الذي يحقق نوعًا من التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، يمكن أن يوسّع حيّز السياسات الوطنية. فمعايير السياسات التي تصور تأمين الحماية الاجتماعية على أنه أداة إيجابية، تمكّن الدول من اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج تحمي الأفراد على أراضيها. وتعزز هذه المعايير التزام الدول بتأمين حماية لجميع أفراد القوى العاملة، تحصنهم من ظروف الاستغلال في العمل، وتشجع في الوقت نفسه الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية للعمال والأفراد غير القادرين على العمل، لأسباب كالانتقال بين وظيفتين، أو الإصابة أو الإعاقة أو التقدّم في السن أو الحمل. واليوم، يغطي الضمان الاجتماعي 20 في المائة فقط من سكان العالم في سن العمل، بينما يبقى كثيرون خارج أي نوع من أنواع الضمان الاجتماعي[24]. وفي نظرة إيجابية إلى المجال العام، يمكن أن يكون فسحة لمطالبة بتأمين خدمات عامة وحماية اجتماعية شاملة للجميع تعزز قدرات الأفراد على التصدّي للأزمات عند وقوعها.

وقد باتت الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية مكرّسة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخصوصًا في إعلان الألفية[25]. فالمواد 22 و25 و26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)[26] أكدت الحق في الضمان الاجتماعي، وكذلك المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)[27]. وفي عام 2007، حدد الاتحاد الأوروبي في معاهدة لشبونة إجراءات لتنسيق سياسات الاحتواء الاجتماعي والحماية الاجتماعية[28]. وفي عام 2009، جمعت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية 19 هيئة من هيئات الأمم المتحدة وبضع مؤسسات مالية دولية و14 شريكًا في التنمية للنهوض بهدف حصول الجميع على خدمات أساسية، مثل الصحة والتعليم والسكن والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تحويلات اجتماعية لضمان الدخل والأمن الغذائي والتغذية الكافية[29]. وتؤكد المادة 26 من اتفاقية حقوق الطفل (1989) على حق كل طفل في الاستفادة من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي[30]. واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (1952) لمنظمة العمل الدولية من المبادرات السباقة التي تتطلب من الدول الأطراف ضمان مجموعة من المستحقات لمواطنيها في حالات المرض والبطالة والتقدّم في السن والإصابة والإعاقة والأمومة[31].

وفي الآونة الأخيرة، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو عام 2012 إلى وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة[32]. وستكوّن هذه الأهداف مجالاً عامًا أكثر استقرارًا، إذ تضع الإنصاف والاستدامة في صميم الجهود الإنمائية

المجال العالمي العام، الذي يحقق نوعًا من التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، يمكن أن يوسّع حيّز السياسات الوطنية

العالمية. ومع الجهود التي تمهد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، يتيح وضع أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الدولي والدول الأعضاء فرصة النهوض بمبدأ الالتزام بالجميع، في تأمين خدمات اجتماعية عن طريق القطاع العام، وضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم والتشغيل الكامل، والحماية الاجتماعية، وجميعها عناصر أساسية لتحقيق تنمية بشرية أكثر منعة واستدامة.

الدول الضعيفة وأوضاع النزاعات. تتطلب حماية خيارات الأفراد في الدول الضعيفة وأوضاع النزاعات اهتمامًا خاصًا. فضمان الحصول على الحماية الاجتماعية وعلى خدمات كالصحة والتعليم وعلى فرص العمل في الدول الضعيفة، قضية بالغة الأهمية، وهي من أكبر التحديات الإنمائية. ويمكن أن يكون للتقاعس عن ذلك في الدول الضعيفة عواقب على الأمن والاستقرار والرخاء على المستويات الوطني والإقليمي والدولي[33]. ويمكن أن تبنى العقود الاجتماعية حتى في الدول الضعيفة، ويمكن أن تشجّع الالتزامات العالمية بتأمين الحماية الاجتماعية للجميع المزيد من الدعم لهذه الجهود من المجتمع الدولي والالتزام من قبل النخب في الدول الضعيفة[34].

الخطة الجديدة للدول الضعيفة هي مبادرة مشتركة بين الدول الضعيفة وعددها 19 ومجموعة الدول السبع ومجتمع المانحين، لاعتماد برنامج موحد لدعم عناصر العقود الاجتماعية في الدول الضعيفة[35]. وتشجع المبادرة الحلول القائمة على التملك الوطني واتباع نهج شامل للتنمية والأمن. وتسليمًا بأن النجاح يتوقف على تضافر الجهود والقيادة الفعالة، التزمت الدول الأعضاء جميعها بالقيام بعمل جماعي وبإجراء الإصلاحات لتنفيذ الخطة الجديدة. ومنذ نشأة المبادرة في عام 2011، أبدى كل من أفغانستان وتيمور-ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وليبيريا اهتمامًا باختبار الخطة الجديدة. وكانت سيراليون من أول الدول التي قدّمت تقييمًا لحالة الضعف، أفاد بإحراز تقدّم كبير، ولكن أيضًا بوجود تحديات من حيث محدودية الموارد وقلة رأس المال البشري[36]. وسيكون الدعم الإضافي لتطوير وتفعيل عقود اجتماعية في الدول الضعيفة جزءًا هامًا من الالتزامات العالمية بالحماية الاجتماعية والخدمات والتشغيل.

الحيّز المالي. من أين ستؤمن الموارد اللازمة لتأمين الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية للجميع؟ البعض منها سيؤمن عن طريق الجهات المانحة التقليدية التي التزمت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية[37]. ويمكن تمويل السلع العامة من الاحتياطي الدولي الكبير التي تملكه الاقتصادات الناشئة[38]. ويمكن لفرادى الدول أن تجمع الأموال من تحصيل الضرائب على الأنشطة العابرة للحدود والحد من التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج. وتخسر الحكومات من العائدات عندما تنقل الشركات التزاماتها الضريبية إلى البلدان التي تفرض ضرائب منخفضة، مستغلة بالقانون الاختلافات في الأنظمة الوطنية. ففي عام 2013، شجب مشرّعون في جلسات استماع علنية عامة في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تهرّب الشركات العالمية من دفع الضرائب على الشركات (مثل شركات أبل وأمازون وستاربكس) باستغلال الاختلافات في الأنظمة الوطنية للتقليل إلى الحد الأدنى من المدفوعات إلى الحكومات المضيفة[39]. ويمكن أن تتوصل البلدان إلى مجموعة من القواعد المشتركة للحيلولة دون أن يؤدي تنافسها على رأس المال إلى خفض الضرائب على الشركات[40]. وسيمكّن ذلك العديد من البلدان النامية من توسيع القاعدة الضريبية، لتوفير المزيد من الأموال للاستثمار العام[41].

يمكن أن يكون للتقاعس في الدول الضعيفة عواقب على الأمن والاستقرار والرخاء على المستويات الوطني والإقليمي والدولي

ومن الضروري القيام بعمل دولي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة. ففي حالة أقل البلدان نموًا، ازدادت قيمة التدفقات المالية غير المشروعة من 9.7 مليار دولار في عام 1990 إلى 26.3 مليار دولار في عام 2008، وتعود نسبة 79 في المائة منها إلى سوء التسعير التجاري. ففي الفترة من 1990 إلى 2008، خرج مقابل كل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها أقل البلدان نموًا في المتوسط 60 سنتًا في تدفقات غير مشروعة[42]. وبين عامي 2002 و2006، تراوحت خسائر العائدات الضريبية في البلدان النامية بسبب التدفقات غير المشروعة بين 98 و106 مليار دولار في السنة[43]. وبين عامي 2008 و2010، خسرت أفريقيا 38 مليار دولار في السنة بسبب سوء التسعير، أو بسبب إصدار فواتير مزورة، وخسرت 25 مليار دولار بسبب التدفقات غير المشروعة، وهذه الخسائر تتجاوز ما تلقته المنطقة من مساعدة إنمائية رسمية في تلك الفترة[44]. وقد بذلت جهود لتحقيق المزيد من الشفافية في التسعير، لكن الشروع بمبادرة عالمية يمكن أن يشجع ويدعم هذه الشفافية في مختلف البلدان.

وتعمل بلدان مجموعة العشرين على التنسيق فيما بينها بشأن الأنظمة الضريبية للحد من تجنّب

الإطار 5.5

هل يمكن توسيع نطاق المسؤولية عن الحماية؟

نهج "المسؤولية عن الحماية" هو مبدأ يمكّن المجموعات الضعيفة من مساءلة المجتمع الدولي وفرادى الدول. والواقع أنه أداة بالغة الأهمية، لكن نطاق استخدامها يقتصر بطبيعته على مجموعة معينة من الحالات، كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

والانتقادات الكثيرة والشكوك التي أحاطت بكيفية تفسير نهج "المسؤولية عن الحماية" لا تلغي الفرص المتاحة لتوسيع نطاق العمل بهذا المبدأ في حماية الفئات الضعيفة أثناء الأزمات. فتطبيق هذا المبدأ لا ينبغي أن يقتصر على فظائع كالإبادة الجماعية، لأن الأفراد في كل مكان يتعرضون لأوضاع خطرة، من أزمات مالية وكوارث طبيعية. وعملاً بجوهر هذا المبدأ القائل بأن السيادة ليست امتيازًا بل مسؤولية، يمكن توسيع نطاقه ليشمل مسؤولية الدول عن حماية الفئات الضعيفة، ومنها النساء والأطفال والشباب والمسنون والمهاجرون. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مسؤولية الدول عن حماية الحق في الحياة والأمن والسلامة الجسدية وحرية الحركة والملكية[1].

وقد رأى صندوق الأمم المتحدة للسكان في نهج المسؤولية عن الحماية مبدأً يوجه عمل المؤسسات، ولا سيما في خدمات الصحة والتعليم[2]. وفي توجه آخر، تُطرح مسؤولية الدولة في حماية المهاجرين، ومنهم على سبيل المثال من يحاولون الهروب من النزاعات في أوطانهم[3]. ومن أهم الإجراءات العملية لتوسيع نطاق العمل بهذا المبدأ، تحديد مستويات التدخل وإنشاء آليات للتدخل والمساعدة.

وفي ذلك خطوة طموحة، ستثير الكثير من الجدل. لكن الحاجة تبقى ملحة إلى التزام جماعي قوي بحماية الفئات الضعيفة، يُعتمد بموجبه مفهوم موسّع للحماية ومعاييرها، يطبّق على مختلف أوجه عدم الأمان التي يتعرض لها الفرد في كل مكان، وليس فقط في حال الفظائع الجماعية.

1. UN 1966. 2. UNFPA 2010. 3. Davies and Glanville 2010.

دفع الضرائب والتهرب منها[45]. وفي إجراءات أخرى مثيرة للاهتمام، بادر الفريق المعني بتقدّم أفريقيا إلى معالجة التهرب من دفع الضريبة على إيرادات الشركات من مشاريع النفط والغاز والتعدين. وتشجّع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال فريق العمل المعني بالتهرّب من الضرائب في لجنة الشؤون المالية، الامتثال والتصريح الطوعيين[46]. ويمكن أن تكون الخطوة التالية بذل جهود منسقة بين الدول والمنظمات بهدف وضع نظام دولي للاستثمار وتنسيق القوانين الضريبية. ويمكن أن يكون هذا الموضوع جزءًا من خطة التنمية لما بعد عام 2015، بحيث تتمتّع الدول بحيّز أوسع في السياسة العامة، على نحو يسهم في دعم التقدّم في أهداف أخرى.

تحسين الحكم العالمي

لن تقلل الخدمات الاجتماعية وأوجه الحماية الاجتماعية من تواتر الصدمات عبر الوطنية ولا من حجمها. فالتقليل من هذه الصدمات يتطلب تغييرًا في بنيان النظام العالمي، وتوجيهه نحو درء الصدمات، وتحقيق النتائج الاجتماعية الإيجابية للجميع بدلاً من التوجه نحو تحقيق الربح والنفوذ لقلة من الأفراد. وإعطاء الأولوية للإنسان في عصر العولمة يتطلب عملاً جماعيًا لضمان التصدّي لأوجه انعدام الأمان ضمن النظم العالمية والإقليمية، وتأمين السلع العامة التي تدعم قدرات الأفراد على الصمود أمام الصدمات عبر الوطنية.

ومع تعمّق العولمة، تتجمع التحديات المتعددة فيكبر وقعها، من تغيّر المناخ إلى النزاعات إلى الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. وقد مهّدت فترات التغيير وحالات عدم اليقين في الماضي لنشوء مؤسسات وقواعد جديدة على أسس واسعة لاحتضان العلاقات العالمية، من تصاعد الليبرالية والتجارة الحرة في القرن التاسع عشر، والتحول نحو الإنفاق العام حسب النهج الكينيزي عقب الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، إلى إنشاء نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية. والعالم اليوم أمام فرصة لإجراء تغييرات مؤسسية جريئة مشابهة، تعيد تشكيل ترتيبات السوق وهياكل الحكم العالمي، بحيث توفّق العولمة بين كفاءة السوق وحماية الأفراد (الشكل 1.5).

والتوصيات الواردة في هذا التقرير ليست شاملة على الإطلاق، فقائمة التحديات العالمية طويلة. ولكن من الممكن تنظيم الأسواق على نحو أفضل، وتعديل النظم المالية والتجارية، والحد من المخاطر البيئية. وجميع هذه القضايا هي موضع اهتمام مركز. لكن قضايا الغذاء والهجرة والصحة العامة وغيرها من القضايا العالمية لا تقلّ أهمية. والواقع، أن ما من قضية تبرر استثناء أخرى، والتفاعلات بينها كثيرة. فتعديل النظام المالي يمكن أن يحدّ من تقلب أسعار الغذاء، وتغيير النظام التجاري يمكن أن يحدّ من تعرّض المهاجرين للمخاطر.

مبادئ الحكم. يمكن إجراء تعديلات تتناول جميع القضايا العالمية لتمكين الدول من التحرك الجماعي

الشكل 1.5

تباعد بين التحديات العالمية وآليات الحكم العالمي

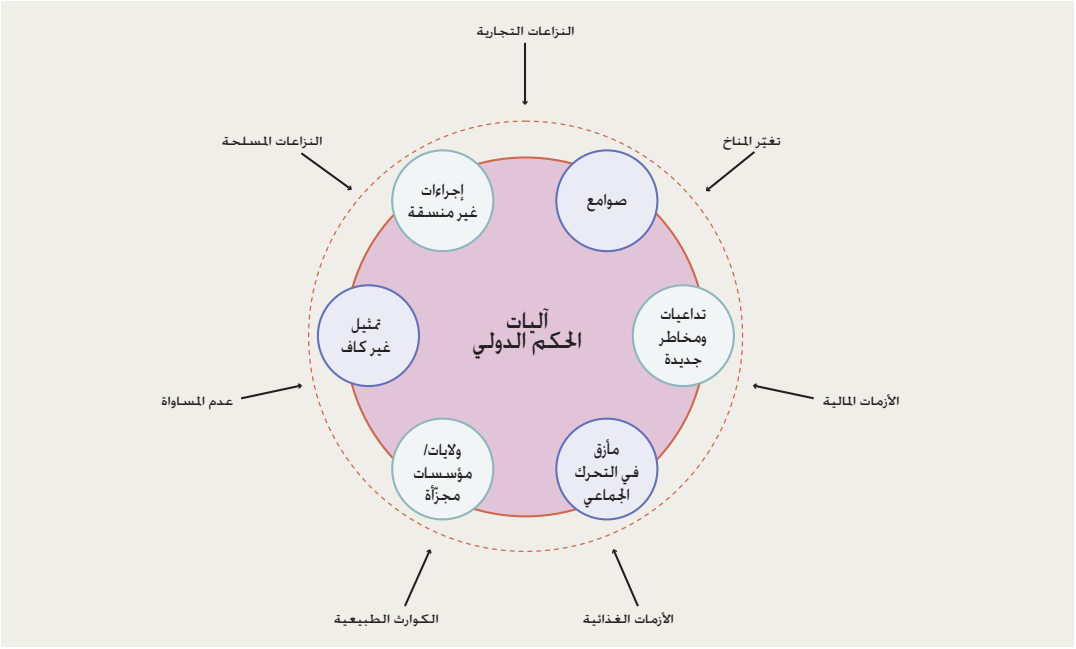

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

ولضمان تماسك الحكم العالمي (الإطار 3.5). وهذا أول ما ينبغي إنجازه قبل توقع أي تقدّم على مستوى المؤسسات والسياسات بشأن مشاكل معيّنة، كعدم الاستقرار المالي وعدم التوازن في الأنظمة التجارية أو تغير المناخ.

أولاً، لا بدّ من ضمان المشاركة العادلة للبلدان النامية في إدارة الشؤون العالمية، وذلك بإصلاح هياكل الحكم التي أنشئت لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلا تهمّش احتياجات البلدان الأكثر ضعفًا، خصوصًا أقل البلدان نموًا والدول النامية الجزرية الصغيرة[47]. ثانيًا، يمكن توسيع المشاركة لتشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان الدعم للعمل الجماعي بين الدول. ثالثًا، يكستب العمل الجماعي الفعالية عندما يكون شاملاً، لذلك ينبغي أن تتخذ القرارات في مؤسسات تمثل الجميع، لا ضمن مجموعات تقتصر على بلدان معينة مثل مجموعة العشرين أو في اجتماعات ضيّقة تفتقر إلى الشفافية[48]. رابعًا، يمكن بذل جهود لتعزيز التعاون بين مؤسسات الحكم العالمي بشأن قضايا مختلفة للحد من تشتت الجهود وتنسيق الأهداف.

ويؤدي العمل بهذه المبادئ إلى تعزيز التعاون بين الدول، فتمارس سيادتها مجتمعة، خدمةً للصالح الجماعي العام، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية، فتنسق ولاياتها وسياساتها وبرامجها المتداخلة.

النظام المالي الدولي ليس مهيأً للحد من المخاطر وحماية مكاسب التنمية البشرية

المالية العامة. النظام المالي الدولي ليس مهيّأً للحد من المخاطر وحماية مكاسب التنمية البشرية. والشاهد على ذلك ما أحدثته الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 من آثار على الشعوب والبلدان. وهذه الأزمة التي وقعت نتيجة لضعف الأنظمة التي تضبط مجموعة من الأدوات المعقدة في بعض المراكز المالية الرئيسية[49]، انتشرت آثارها في جميع أنحاء العالم. والواقع أن البلدان التي تعمل بأنظمة مالية سليمة عانت من انخفاض حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل. فقد خسر الكثيرون فرص عملهم، وفرض على الكثيرين العمل لساعات أقل لقاء أجور أقل. ففي صناعة النسيج والملابس، خسرت الصين وحدها 10 ملايين وظيفة، والهند مليون، وباكستان 200,000، وإندونيسيا 100,000، والمكسيك 80,000، وكمبوديا 75,000، وفييت نام 30,000[50]. وانخفضت الأجور في إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفييت نام ومنغوليا انخفاضًا كبيرًا وصل إلى 50 في المائة[51]. وفي كثير من البلدان تكبّد الشباب

والقوى العاملة غير الماهرة وعمال المدن أكبر الخسائر[52].

ولا شكّ في أن الصدمات الاقتصادية تؤثر على الأفراد في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، على غرار ما أصاب إسبانيا واليونان عقب الانكماش الاقتصادي العالمي. إلا أن الأفراد في البلدان الفقيرة هم عادة الأكثر تعرضًا لمخاطرها. فقد أدى تراجع مبيعات السيارات الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى خسائر في الوظائف في ليبيريا التي تزود المطاط للإطارات[53]. وبينما حصل عمال السيارات في الولايات المتحدة بعد الانكماش الاقتصادي على حماية من البطالة، سُرّح الآلاف من جامعي المطاط في ليبيريا، ممن كانوا يعملون بعقود مؤقتة، دون أن يحصلوا على وسائل دعم بديلة[54]. ويمكن أن تكون للأزمات الاقتصادية آثار دائمة على دورة الحياة، تضعف القدرة على التصدّي للصعاب في المستقبل، إذا ما اضطرت الأسر الفقيرة التي تفقد سبل معيشتها، مثلاً، إلى إخراج الأطفال من المدارس أو التقصير في تلبية حاجاتهم الغذائية[55]. ففي كازاخستان، خفضت الأسر إنفاقها على اللحوم ومنتجات الألبان والفواكه الطازجة والخضار وتخلت عن الرعاية الصحية والمتابعة الطبية[56].

ولحركة رأس المال الخاص، التي نشطت مؤخرًا نحو البلدان النامية، أهمية كبيرة للتنمية. إلا أنها تضع الاقتصادات والأفراد في مهب المخاطر، من جراء طبيعتها المتقلبة والمعاكسة للدورات الاقتصادية (الشكل 2.5)[57]. فرأس المال الخاص يُقبِل بحثًا عن العائدات ويتراجع تجنبًا للمخاطر، وتجاري حركته عبر الحدود الدورة الاقتصادية: فيتدفق رأس المال وافدًا أثناء فترات النمو الاقتصادي ويتدفق خارجًا أثناء فترات الانكماش. وتتأثر هذه الحركة بفقدان الثقة في السوق، فتُقوض أسعار الصرف وتُسبب الانكماش الاقتصادي، وتُنتج آثارًا تنتقل عبر البلدان. وهذا ما حدث في شرق آسيا في تموز/يوليو 1997. فقد تأثرت ثقة السوق، خاصة بسبب تقديرات وكالات التصنيف التي كانت أدنى من المتوقع؛ فأثار خفض التصنيف هذا الذعر وزعزع استقرار الأسواق[58].

وبدل من اعتماد نظام حكم شامل لإدارة أسعار الصرف وفرض الضوابط على رأس المال، تسند المهمة لمؤسسات مالية عالمية تتناول القضايا بصورة مجتزأة. فالشبكات الحكومية العابرة للحدود، وهي مؤسسات شبه رسمية تجمع المسؤولين من الدول معًا لتنسيق السياسات، تعالج جوانب معينة

الشكل 2.5

تزايد حركة رؤوس الأموال إلى البلدان النامية على مدى الأعوام 1980–2012 يضع الاقتصادات والأفراد في مهب المخاطر

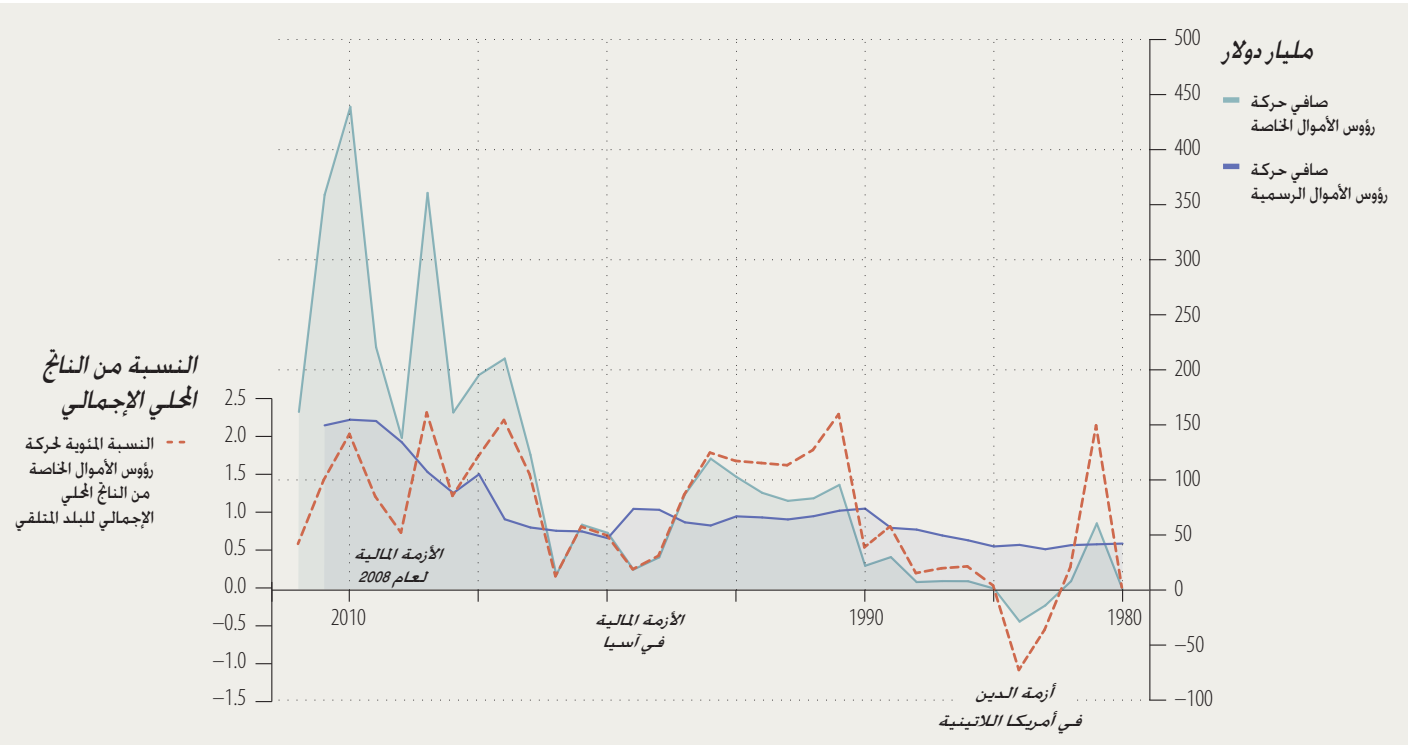

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى: UNCTAD 2014.

دون أخرى، مثل المعايير المصرفية، وتنظيم التأمين، وتنظيم الأوراق المالية. لكن هذه المؤسسات ذات طبيعة تكنوقراطية تعمل بصلاحيات محدودة لا تخوّلها الاضطلاع بمهام كبيرة في القوانين والأنظمة، وفي الكثير من الأحيان، لا يركز عملها على إدارة مخاطر التدفقات المالية بقدر ما يركز على تيسير حركتها. وفي الواقع، نادرًا ما تمكنت هذه المؤسسات من إحداث تغييرات سلوكية في مجريات الأمور، باستثناء لجنة بازل أحيانًا[59]. ويتمثل قطاع الأعمال في إدارة هذه المؤسسات تمثيلاً قويًا، كما في المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. أما الآن فالحاجة تدعو إلى نظام مالي يعمل بروح بريتون وودز، أي آليات ومؤسسات مالية شاملة تكفل الحصول على السيولة، وتحد من تقلبات التدفقات المالية، وتقي من العدوى.

- *ضمان الحصول على السيولة*. تستمدّ البلدان القدرة على التصدي للتقلبات المالية من إمكانية التصرف بالاحتياطي الدولي والإقليمي خلال فترات الانكماش الاقتصادي والأزمات المالية، عندما تكبر احتمالات هروب رؤوس الأموال. فالكثير من الاقتصادات الناشئة يلجأ إلى التأمين الذاتي ويعتمد على احتياطي كبير من العملات الأجنبية. لكن هذا النهج يرتب تكاليف فرص ضائعة، إذ يحدث نقصًا في التمويل للتنمية[60]. ويواجه العديد من البلدان النامية الأخرى تقلصًا شديدًا في رأس المال الخاص أثناء الأزمات المالية (عندما تشتد الحاجة إلى الموارد). فمن الضروري توفر الدعم من المنظمات المتعددة الأطراف (بما في ذلك المؤسسات الإقليمية) ومن الوكالات الثنائية لتمويل الإنفاق لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية وضمان التمويل الكافي لبرامج الحماية الاجتماعية وسياسات التشغيل، وغيرها من السياسات الوطنية للحماية. كما إن العمل بلوائح تنظيمية محدّدة يشجع الحكومات والمؤسسات المالية على تجنب الإفراط في المجازفة المالية أثناء فترات الوفرة.

  ويمكن أن يؤدي تسهيل التحويلات المالية من المغتربين إلى زيادة الادخار وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على تحمّل الانكماش الاقتصادي. ففي عام 2013، قدرت هذه التحويلات إلى البلدان النامية بحوالى 414 مليار دولار، وقد تصل إلى 540 مليار دولار بحلول عام 2016[61]. وتتجاوز هذه التدفقات الاحتياطي بالعملات الأجنبية في 14 بلدًا ناميًا على الأقل[62]. لكنّ تكاليف معاملات إرسال المال إلى بلد المنشأ مرتفعة. فقد بلغ متوسط كلفة إرسال 200 دولار من بلد إلى آخر 27 في المائة في عام 2013[63]. ويمكن أن يؤدي تخفيض هذه الكلفة إلى زيادة السيولة إلى حد كبير، وينبغي أن يكون هدفًا للإصلاحات المالية.
- *الحد من تقلبات التدفقات المالية*. يمكن أن يحد وجود هيكل تنظيمي للاستقرار المالي العالمي من تقلب تدفقات رأس المال عبر الحدود. وكان دعم صندوق النقد الدولي لوضع ترتيبات كهذه محدودًا[64]. كما دفعت مجموعة العشرين باتجاه إدارة حركة رأس المال المعاكسة للدورات الاقتصادية بما يتيح حيّزًا للسياسات الوطنية، مشيرة إلى أن تدابير إدارة حركة رأس المال لا تأتي على مقياس واحد[65]. فطبيعة ما يُعتمد من سياسات على هذا الصعيد تتوقف على حجم القطاعات المالية الوطنية وعلى مدى القدرة التنظيمية. ولبعض البلدان إمكانات تخوّلها التأثير على بلدان أخرى بما تتخذه من قرارات على صعيد السياسة العامة الوطنية، وعندما ترجح خيارات السياسات، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة المحتملة. فالمخاطر التي تواجهها الاقتصادات الناشئة، من جراء ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار وهروب رؤوس الأموال، ليست في معزل عن اتجاه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى التخفيض التدريجي لتدخلاته[66]. ويمكن للبلدان التي تُصدِّر العملات الاحتياطية أن تؤثر على حركة رأس المال بما تتخذه من قرارات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي، فتساعد في تجنّب الاختلالات المفرطة والتحكم بالتقلبات في السياسة العامة.
- *صناديق النقد الإقليمية*. يمكن للمؤسسات المالية الإقليمية أن تحد من انتقال الصدمات وتقلل من احتمالات انتقال العدوى في العالم[67]. كما يمكنها أيضًا المساعدة على تثبيت أسعار الصرف الثنائية، وتأمين الخبرة الإقليمية في التصدي للأزمات المالية، وضمان السيولة أثناء الأزمات بالتمويل المعاكس للدورات الاقتصادية[68]. ويمكنها إعلاء صوت البلدان الصغيرة. ويمكن توسيع حيّز السياسات الوطنية عن طريق تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في مناطق اتخذت بعض المبادرات لتبادل العملات مثلاً، منها مبادرة تشيانغ ماي المتعددة الأطراف، وإنشاء مؤسسات إقليمية لتجميع الأموال مثل الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا الحديث التأسيس، والصندوق الاحتياطي

يمكن أن يحد وجود هيكل تنظيمي للاستقرار المالي العالمي من تقلب تدفقات رأس المال عبر الحدود

الشكل 3.5

في الأعوام الأخيرة أصبحت البلدان في جميع المناطق أكثر اعتمادًا على الواردات والصادرات

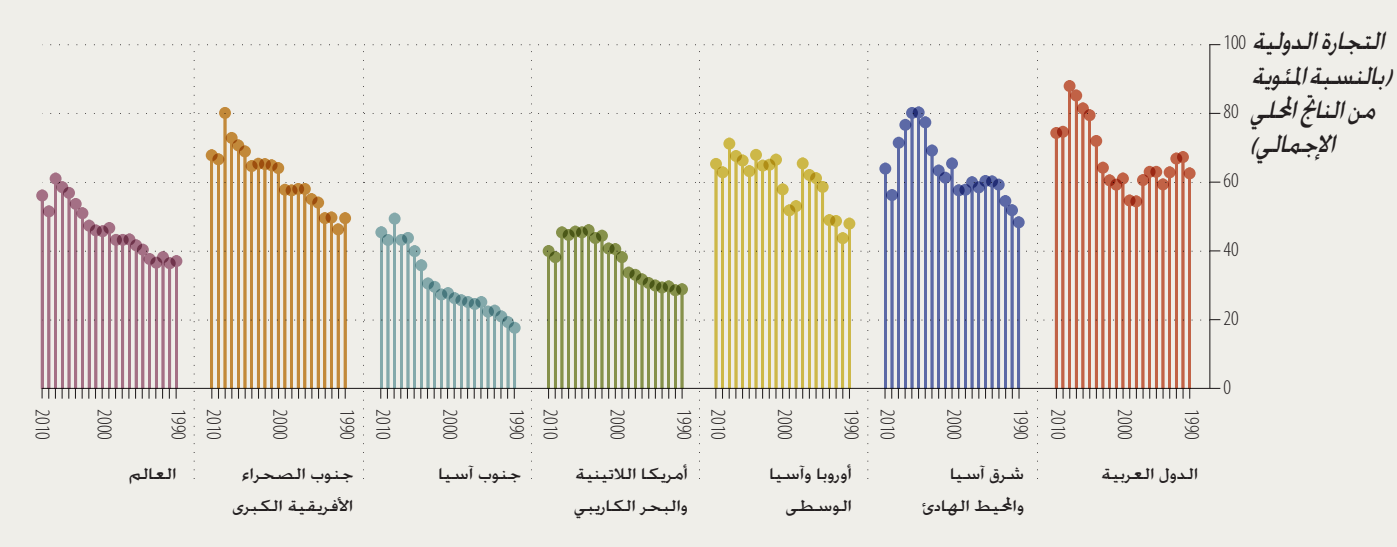

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى: World Bank 2014b.

لأمريكا اللاتينية، وصندوق مكافحة الأزمات في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وصندوق النقد العربي[69]. ومن هذه المبادرات الواعدة أيضًا مقترح بنك دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)[70]. غير أن المشروع الأكثر طموحًا حتى الآن هو مبادرة تشيانغ ماي المتعددة الأطراف وترتيباتها لتبادل العملات بين المصارف المركزية للبلدان الأعضاء. فهي، إذ تستفيد من الدروس المستقاة من الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، تدرك قيمة الحوار الإقليمي حول السياسات في الوقاية من العدوى وفي تأمين السيولة في مواجهة هجمات المضاربة[71].

وربما آن الأوان لإنشاء صندوق نقد لآسيا وصندوق نقد لأمريكا اللاتينية، فيعمدان إلى تجميع الاحتياطي، وتعزيز استقرار أسعار الصرف، وتزويد البلدان بالتمويل في الأجل القصير، وتوفير المراقبة. وقد تبادر إلى ذلك مناطق أخرى مستندة إلى ما لديها من هياكل قائمة. وإذا كانت العضوية في هذه الصناديق جزئية وقدرتها محدودة على تقديم الخدمات المالية، يمكن أن تشارك فيها اقتصادات متقدّمة أو ناشئة تسهم في زيادة الوفورات والاحتياطيات فتزيد الجدارة الائتمانية لهذه الصناديق[72]. ويمكن لصناديق النقد الإقليمية أن تكمل الصناديق العالمية، ويعمل الجميع في بيئة تنافسية تقوي الخدمات الإقليمية والعالمية.

التجارة. أصبحت البلدان في الأعوام الأخيرة أكثر اعتمادًا على الواردات والصادرات (الشكل 3.5). وقد كان الوصول إلى الأسواق العالمية محركًا هامًا للتنمية، خصوصًا في البلدان التي استثمرت كثيرًا في الإمكانات البشرية[73]. وإذا ما توفرت ظروف خارجية مؤاتية، تستطيع البلدان أن تشق طريقها إلى النمو عبر التجارة. ولكن عندما يتباطأ الاقتصاد العالمي، تصبح الاقتصادات المعتمدة على التصدير عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية ومعدّلات التجارة والطلب الخارجي. فقد شملت تداعيات الأزمة المالية في عام 2008 انخفاضًا في التجارة والتشغيل والأجور. ففي الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009، انخفضت التجارة بالسلع بنسبة 30 في المائة، والصادرات بأكثر من 20 في المائة في جميع مناطق العالم[74]. وانخفضت أيضًا معدلات التشغيل في جميع المناطق، وهبط متوسط نمو الأجور الفعلية في عينة من 53 بلدًا إلى 1.4 في المائة في عام 2008 بعد أن كان 4.3 في المائة في عام 2007[75].

ويمكن أن تؤدي ضرورة التكيّف مع بيئة دولية تنافسية إلى انعدام الأمان لدى بعض الأفراد والشركات والحكومات. فقد يحقق العمال في بعض البلدان مكاسب عندما تنمو الصادرات ويتحسّن

التشغيل، ولكن في بلدان أخرى قد يخسر الأفراد وظائفهم عندما تغلق شركات أو تُنقل إلى أمكان أخرى. ويصعب التكيّف على الفئات الضعيفة في المجتمع التي لا تخوّلها إمكاناتها المفاوضة من موقع قوي.

وتعالج اتفاقات التجارة الدولية والمؤسسات التي تضع القواعد، مثل منظمة التجارة العالمية، المخاطر المتعلقة بالتجارة معالجة جزئية. ويعاني بنيان التجارة العالمية من أوجه قصور في كيفية اتخاذ القرارات، ومن الاتجاه نحو المزيد من الاتفاقات التجارية الثنائية، والتفاوت في الموقع التفاوضي بشأن السياسات المتعلقة بالزراعة وحقوق الملكية الفكرية. كما أن الوصول إلى الأسواق يُعطى أولوية على الشواغل الإنمائية. وتتطلب معالجة أوجه القصور هذه اهتمامًا إذا أريد للتكامل التجاري أن يتوسع بدون توليد صدمات ومخاطر إضافية.

- *قواعد تجارية مرنة*. منظمة التجارة العالمية هي المؤسسة الرئيسية التي تتولى إدارة التجارة العالمية. وعلى الرغم من بعض النواقص، تؤمن قواعد المنظمة المتعددة الأطراف المرونة اللازمة للحماية من التقلبات في التجارة. ويمكن أن تستخدم البلدان آليات الدولة الأولى بالرعاية ومكافحة الإغراق وتسوية المنازعات للتخفيف من آثار إجراءات الدول الأخرى على اقتصاداتها. كما يمكنها استخدام بند التمكين، الذي يسهّل عقد اتفاقيات تجارية ذات نطاق جزئي بين بلدان الجنوب، ويمكنها أيضًا اتخاذ تدابير حماية مؤقتة ضد تقلبات الأسعار المفاجئة، مثل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية المستوردة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن المنظمة حماية خاصة للبلدان الأقل نموًا، التي تحظى بمعاملة تفضيلية ومتميزة، بما في ذلك إمكانية الحصول على الموارد دون رسوم جمركية ودونما التقيد بالحصص، والتمتع بفترات سماح لتنفيذ التزاماتها. وتعمل المنظمة بتدابير لتوسيع نطاق الفرص التجارية لأقل البلدان نموًا مثل المساعدة التقنية والمعونة لصالح التجارة[76]. وقد تطورت هذه البروتوكولات على مدى عقود إذ أدركت البلدان أن تخفيض التعرفة الجمركية لا يؤدي وحده دائمًا إلى تعزيز التجارة المنصفة.

وقد يقلل التحول الذي حدث مؤخرًا نحو اتفاقيات التجارة الثنائية من إمكانات تصدي البلدان النامية لمخاطر وتقلبات التجارة، وقد يقوض التقدّم في الإطار المتعدد الأطراف نحو التجارة المنصفة. ويتضمن العديد من الاتفاقيات أحكامًا لا تتعلق مباشرة بالتجارة، مثل تلك المتعلقة بحماية براءات الاختراع وتحرير الاستثمار والمشتريات الحكومية[77]. وقد أضعفت القوة التفاوضية المتفاوتة لدى تشكيل الاتفاقات الثنائية قدرة البلدان النامية على اتخاذ تدابير لإدارة حركة رأس المال[78]. وإذا كان للبلدان أن تستفيد على المدى الطويل، ينبغي عكس الوجهة نحو تخفيض حيّز السياسة الوطنية في الاتفاقيات التجارية، إما بإعطاء أولوية للاتفاقيات المتعددة الأطراف على الاتفاقيات الثنائية أو بتقليل التفاوت في قوة التفاوض بشأن الاتفاقيات الثنائية.

- *تحرير الزراعة*. على الرغم من البروتوكولات التي تتيح للبلدان استخدام ضمانات مؤقتة ضد التحركات المفاجئة في الأسعار، لا يزال النظام التجاري العالمي يترك البلدان والأفراد عرضة للتقلبات في الأسعار والحماية والإنتاج. وتدرك خطة الدوحة الإنمائية "مكامن الضعف الخاصة بالبلدان الأقل نموًا، وخاصة الصعوبات البنيوية التي تواجهها في الاقتصاد العالمي"[79]. وقد تم التوصل أثناء المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، أندونيسيا، إلى اتفاق يمكن أن يتيح للبلدان النامية مزيدًا من الخيارات لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز تجارة أقل البلدان نموًا[80]. وبعد عشر سنوات من المفاوضات، لم يؤمن اتفاق عام 2013 سوى القليل من الحماية لأقل البلدان نموًا أو للعاملين في الزراعة في الجنوب. وفي الوقت نفسه، جاء الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والسلع الأساسية الأخرى ليُمعن في تجويع الفقراء والضعفاء[81].

ويعتري القيود المفروضة على تقديم الدعم للزراعة غموض يتيح للبلدان المتقدّمة الإبقاء على الدعم أو حتى زيادته[82]. ويصبح على البلدان النامية أن تتنافس في أسواقها الخاصة مع الأغذية المدعومة أو تفقد إمكانية الوصول إلى أسواق أخرى، ما يحد من نموها الزراعي ويجعلها أكثر عرضة لصدمات أسعار الأغذية[83]. وينبغي أن يكون تحرير الزراعة انتقائيًا في تحديد السلع المصدرة أساسًا من البلدان النامية لتجنب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية للبلدان النامية[84]. ويمكن أن تؤدي مراجعة القواعد والقيود إلى قواعد تجارية وإصلاحات زراعية تضمن الأمن الغذائي في البلدان النامية وسبل عيش المزارعين.

على الرغم من البروتوكولات التي تتيح للبلدان استخدام ضمانات مؤقتة ضد التحركات المفاجئة في الأسعار، لا يزال النظام التجاري العالمي يترك البلدان والأفراد عرضة للتقلبات في الأسعار والحماية والإنتاج

- *حقوق الملكية الفكرية*. يعطي نظام حقوق الملكية الفكرية الأولوية للحق في حماية الملكية الفكرية على نشر المعارف والتكنولوجيا على أوسع نطاق ممكن[85]. ولكن البلدان الفقيرة والأفراد الفقراء قد لا يكون بمستطاعهم تحمل كلفة المنتجات الطبية والعقاقير. وهذه المشكلة ليست تجارية فحسب، بل هي أيضًا مشكلة صحة عامة على الصعيد العالمي، لأنها تسهم في زيادة أعباء الأمراض[86]. والنظام الحالي، الذي يقيّد نشر الابتكارات التكنولوجية على نطاق واسع، يعوق التقدّم نحو اقتصاد منخفض الكربون[87]. وما يزيد الأمر سوءًا الافتقار على الصعيدين الوطني والدولي إلى حوافز للبحث والتطوير بهدف تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والضعيفة[88]. ويمكن أن تشجع إصلاحات أنظمة حقوق الملكية الفكرية الاستثمار وتتيح الحصول على أنواع التكنولوجيا المتقدّمة التي تساهم في بناء المنعة.
- *التجارة في الخدمات*. أصبح من الضروري مراجعة قواعد توجيه التجارة في الخدمات. ويشمل الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات فرصًا لتيسير حركة الأفراد (النمط 4)، ويمكن أن يحدث آثارًا غير مباشرة على المهاجرين من خلال رفع بعض القيود عن حركة الهجرة. لكن الالتزام بتحرير حركة الأفراد لا يزال في الحد الأدنى، إذ ظل يقتصر على تيسير تنقل وحركة الرؤساء التنفيذيين والمدراء والاختصاصيين. ويمكن توسيع نطاق هذه الالتزامات للحد من تعرض المهاجرين غير المسجّلين للمخاطر[89].

تغيّر المناخ. من المرتقب أن تكون بعض آثار تغيّر المناخ مباغتة، فلا يتسع وقت للتكيّف معها. ومن هذه الآثار ذوبان جليد البحر القطبي الشمالي في أواخر الصيف وانقراض الأنواع البحرية والبرية. ومن المرجح أن تزداد وتيرة موجات الحرارة وهطول الأمطار الغزيرة وأن تطول مدّتها، وكذلك أن يزداد ارتفاع مستويات البحر سرعة وحدة في وقت لاحق من القرن الحادي والعشرين. وقد يصل معدل ارتفاع مستويات البحار في العالم بحلول عام 2100 إلى 80 سنتيمترًا فوق آخر المستويات المسجلة[90]. ويعيش اليوم أكثر من 6 في المائة من سكان العالم، أي زهاء نصف مليار نسمة، على ارتفاع لا يتجاوز 5 أمتار عن سطح البحر[91].

الجهود العالمية هي ضرورة حيوية لتوجيه العمل وتقديم حوافز للجهات الفاعلة دون الوطنية وغير الحكومية

وما يسرّع تغيّر المناخ الآثار المتراكمة للتغيّرات في مدى قدرة سطح الأرض على عكس الحرارة وتصريف الكربون. فتضاؤل الغطاء الثلجي والغطاء النباتي يقلل من كمية الحرارة التي تنعكس عن سطح الأرض، فيزيد الاحترار الذي لا صلة له بغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. ويسهم ارتفاع درجة حرارة المناخ في تسريع تدهور مصارف الكربون الأرضية والبحرية، فيؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي[92].

وأصبح التعرض للظواهر الجوية البالغة الشدة وأزمات الغذاء حالة متكررة (الإطار 6.5). ففي النصف الأول من عام 2012، شهد النيجر أزمة حادّة في الغذاء والتغذية، عقب موجة جفاف ضربت البلد في أواخر عام 2011 وامتدت حتى مطلع عام 2012. وعاش النيجر أزمة غذاء مشابهة بفعل الجفاف أيضًا بين شباط/فبراير وآب/أغسطس 2010، وكذلك في عام 2005، نتيجة لموجة جفاف حدثت في عام 2004. وأثرت موجات الجفاف على البلدان المجاورة وبلدان أخرى في منطقة الساحل[93]. وكان للأحداث التي شهدتها البلدان المجاورة آثار على الأزمة في النيجر. فقد تفاقمت أزمة عام 2012 بفعل عدم الاستقرار في مالي المجاورة وتدفق عشرات الآلاف من الأشخاص هربًا من النزاع الدائر[94].

أما دور الجفاف في الأزمة السورية فلم يتخذ حيّزًا واسعًا من البحث. وبين عامي 2006 و2010، ضربت الجمهورية العربية السورية موجة جفاف لم يسبق لها مثيل، كانت نتائجها مدمّرة على المجتمع الريفي[95]. فتدفق المزارعون الفقراء إلى الأحياء الفقيرة في المدن. ويقدر المراقبون أن حوالى ثلاثة ملايين من سكان الريف البالغ عددهم 10 ملايين أصبحوا يعيشون في فقر مدقع[96]. وساهم هذا الحرمان المتعدد الأبعاد، في ظل النقص في فرص العمل، وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة من الدولة والمجتمع الدولي، في خلق شعور عارم بالاستياء والوعي الحاد بانعدام المساواة بين المجموعات، فهيأ الأرض الخصبة لاندلاع الحرب الأهلية في عام 2011.

وإذا كانت أعمال الإغاثة الإنسانية والمساعدات الغذائية والنقدية تلبي بعض الحاجات من الأغذية، فهي لا تكفي لدرء المخاطر. وتعتمد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل نهجًا متعدد الأبعاد يشمل أنشطة الإغاثة الإنسانية والأنشطة التنموية والأمنية[97]. ولكنها لا تتناول المحرك الأساسي مباشرة، وهو تغيّر المناخ. ويتطلب درء المخاطر الناجمة عن المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة.

الإطار 6.5

من الذي يتعرض لمخاطر تغيّر المناخ؟

لا شك في أن تغيّر المناخ هو مصدر خلل راهن ومتنامٍ يعني كل فرد على هذا الكوكب، وكذلك الأجيال المقبلة[1]. وظاهرة تغيّر المناخ هي ظاهرة معقدة ذات تأثيرات متباينة على البلدان والمناطق والقطاعات وفئات الدخل والفئات العمرية والمجموعات العرقية وعلى الجنسين. وحتى في الأسرة المعيشية الواحدة، يختلف تأثير تغيّر المناخ بين الأفراد. أما أكبر الخاسرين من تغيّر المناخ فهم الأكثر انكشافًا على المخاطر.

- *الدول الجزرية الصغيرة*. تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة، وعددها 51 دولة، خطرًا وجوديًا. فمعظم سكانها يعيش على ارتفاع أقل من متر أو مترين فوق مستوى سطح البحر، وقد يجعل ارتفاع مستوى البحر أجزاء من أراضيها، وفي بعض الحالات كامل أراضيها، غير صالحة للسكن. وتتأثر هذه الدول بأحداث الطقس الشديدة والمتكررة. فالعديد منها يتعرض لأعاصير المحيط الهادئ أو أعاصير المحيط الأطلسي، التي تتلف الممتلكات والبنى التحتية وتحول الأموال العامة بعيدًا عن أنشطة التنمية. وقد عطّلت أحداث الطقس أيضًا السياحة التي يعتمد عليها العديد من الدول الجزرية، وألحق تحمض المحيطات وابيضاض المرجان أضرارًا بأساليب العيش المعتمدة على الصيد التقليدي[2].
- *المدن الساحلية*. يعيش 45 في المائة من سكان العالم تقريبًا في مناطق ساحلية، ومعظمهم في مدن كبيرة[3]. وحتى في البلدان المتقدّمة النمو، تدمّر العواصف المدن الساحلية، وفي الكثير من الأحيان تؤثّر على الفئات الضعيفة. وقد كلّف إعصارا كاترينا وساندي الولايات المتحدة الأمريكية 149 مليار دولار، أي أكثر بنسبة 50 في المائة من المبالغ التي التزم العالم بإنفاقها على تمويل قضايا المناخ في البلدان النامية[4]. وسيكون الأثر على المدن الساحلية في البلدان النامية أكبر والموارد المتاحة لمجابهة المشاكل أقل.
- *المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة*. سيتأثر بتغيّرات هطول الأمطار ودرجات الحرارة السكان الذين يعتمدون على النظم الطبيعية في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، والذين يعتمدون على هذه النظم في غذائهم. وتصيب الآثار المباشرة لتغير هطول الأمطار الذي لا يمكن التنبؤ به المزارعين الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على مياه للري، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة في جنوب آسيا. ففي الهند وحدها 93 مليون مزرعة صغيرة[5]، تعاني من ندرة المياه. وتتوقع بعض الدراسات أن تنخفض غلال المحاصيل بنسبة 30 في المائة على مدى العقود المقبلة، بينما يستمر ارتفاع الضغوط السكانية[6].

1. IPCC 2007, 2012, 2013. 2. World Bank 2013b. 3. UN Atlas of the Oceans 2013. 4. NOAA 2013. 5. IFAD 2013. 6. World Bank 2013b.
المصدر: Hale 2014.

ولا شك أن ما يُنجز من عمل على الصعيد دون الوطني مهم وواعد، لكن العمل المتعدد الأطراف هو الطريق إلى مستقبل يزوّد الجميع بمقومات المنعة.

- *شبكات المدن*. يمكن دعم وتشجيع الهيئات الحكومية دون الوطنية في المدن التي تقبل على اتخاذ مبادرات للتخفيف من آثار تغيّر المناخ ولاكتساب المنعة حيالها. ومن الأمثلة شبكة C40 التي تضم 58 مدينة كبيرة، وشبكة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية التي تضم الآلاف من البلديات الصغيرة، وشبكات خاصة بقطاعات أو بمناطق محددة مثل شبكة الصمود أمام التغيّر المناخي في المدن الآسيوية[98]. وفي إطار هذه المبادرات، تجمع البلديات المعارف فيما بينها وتتبادل أفضل الممارسات عن كيفية تطوير نظم النقل المنخفضة الكربون أو تطوير المساكن، وكيفية التحصين ضد ارتفاع مستويات سطح البحر وتقلب الطقس. وبما أن المدن مسؤولة عن 70 في المائة من مجموع الانبعاثات في العالم[99]، يحمل توسيع نطاق هذه المبادرات إمكانات استثنائية للتخفيف من حدة المخاطر، حتى في البلدان البطيئة في اعتماد خطط عمل وطنية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، رفض الكونغرس خطة العمل الوطنية، لكن الالتزامات على مستوى المدن والولايات تغطي قرابة نصف الانبعاثات في البلد[100].
- *دور القطاع الخاص في تخفيض الانبعاثات والإفصاح عنها*. تتخذ الجهات غير الحكومية أيضًا خطوات طوعية للحد من انبعاثات الكربون، إذ تقوم الشركات ويقوم المستثمرون، في أحيان كثيرة بالشراكة مع المجتمع المدني، بتحديد المخاطر المناخية في سلاسل الإمداد، ويخففون من انبعاثات الكربون الناجمة عن أنماط أعمالهم. وعلى سبيل المثال، يساعد برنامج منقذي المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة الشركات الكبيرة على تطوير استراتيجيات لخفض الانبعاثات[101]. ويتيح مشروع الإفصاح عن الكربون أداة تستخدمها الشركات لتبليغ المستثمرين عن بصمات انبعاثاتها. ففي عام 2013، شمل البرنامج 722 مستثمرًا يديرون 87 تريليون دولار من الأصول، وهؤلاء بدورهم يمارسون ضغوطًا على الشركات لتجنب ما تسببه من مخاطر على المناخ[102]. وتنتج أكبر 500 شركة في العالم 3.6 مليار طن من غازات الاحتباس الحراري، ويعد تخفيض انبعاثات الشركات بإمكان تحقيق إنجازات كبيرة[103]. ويمكن اتخاذ المزيد من الإجراءات لتشجيع هذه المبادرات الطوعية،

الإطار 7.5

أربع خطط عمل عالمية أساسية

تتصدى أربع خطط عمل أساسية لبعض أكبر التحديات التي تواجه العالم: الكوارث الطبيعية، والأزمات الإنسانية، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة. لكن هذه الخطط لن تنتج تغييرًا دائمًا ما لم تتناول بنيان الحكم العالمي وقضاياه، بوسائل مثل ضمان المشاركة المنصفة والشاملة، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الحكم العالمي، ووضع معايير واضحة للتعاون الدولي والمواطنة العالمية.

إطار عمل هيوغو

يهدف إطار عمل هيوغو، الذي اعتمدته 168 دولةً في عام 2005، إلى الحد من مخاطر الكوارث العالمية بحلول عام 2015[1]. وهو يتضمن مجموعة شاملة من الإجراءات والمهام التي تركز على بناء إمكانات المؤسسات المحلية والوطنية، ودعم نظم الإنذار المبكر، وتعزيز ثقافة السلامة والمنعة، والحد من عوامل الخطر، وتعزيز الجهوزية والقدرة على التصدي للكوارث.

ويشجع هذا الإطار العمل الجماعي للحد من خطر الكوارث في برامج العمل الوطنية والإقليمية والدولية. ولكن ليس هذا كل ما يجب فعله، فالتقدّم ليس نفسه في مختلف البلدان والمجالات. وتشمل التحديات المتبقية تطوير واستخدام المؤشرات ووضع نظم للإنذار المبكر في البيئات التي تشهد مخاطر متعددة، وتعزيز قدرة الدول على تعميم الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وفي التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

يهدف مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر عقده في عام 2016، إلى جعل العمل الإنساني العالمي أكثر شمولية وفعالية، وأكثر قدرة على تلبية احتياجات عالم يتغير بسرعة[2]. وسيكون هذا المؤتمر فرصة لتنسيق عمل المنظمات الإنسانية الدولية في إدارة المخاطر والحد من التعرض لها.

وتبدأ الاستجابة لتزايد عدد حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة بوضع وتنفيذ نهج للحد من المخاطر الإنسانية وإدارتها. ويشكّل مؤتمر القمة فرصة لتقييم كيفية تمكين الجهات الفاعلة في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية من اعتماد أساليب منهجية ومتماسكة لتخطيط البرامج وتحديد الأولويات وتمويلها، وكيفية تنسيق العمل عبر مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشجع التعاون بين البلدان المتأثرة والجهات المانحة والمنظمات الدولية للعمل معًا على تطوير الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية.

تغيّر المناخ—درجتان في الحد الأقصى

وافق 195 طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في اتفاق كوبنهاغن في عام 2009 واتفاقات كانكون في عام 2010 على الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل حقبة التصنيع[3]. ويستند هذا الالتزام إلى توافق عام في الآراء العلمية على أن ارتفاعًا بمعدل درجتين مئويتين هو أقصى ما يمكن أن يتحمله العالم للحد من الآثار الخطيرة المدمرة.

وليست تعهدات والتزامات المجتمع الدولي كافية بعد للوفاء بهذا الهدف. وتخلص إسقاطات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ إلى أن من المرجح أن ترتفع درجات الحرارة في العالم أكثر من 1,5 درجة قبل أواخر القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن تتجاوز بسهولة درجتين إن لم تتخذ إجراءات حاسمة لتخفيض الانبعاثات[4]. ولا يزال تحقيق الهدف ممكنًا تقنيًا واقتصاديًا، لكنه يتطلب طموحًا سياسيًا لتضييق الفارق بين مستوى الانبعاثات الحالية والمستوى الذي سيضع العالم على المسار المؤدي إلى أدنى من درجتين بحلول عام 2020.

خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة

يتيح الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة للمجتمع الدولي فرصة لا مثيل لها لجعل درء المخاطر أولوية في الأطر الإنمائية الدولية. وقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية في الحد من الفقر وتحسين حياة الكثيرين. لكن استمرار التقدّم غير مضمون ما لم تقل الصدمات وتتحسّن إمكانات الأفراد على التصدي لها. وينبغي أن تمتد الدعوة للقضاء على الفقر حتى اللاعودة إليه، وينبغي الحفاظ على التقدّم في مجالات أخرى، والتركيز على تمكين وحماية من هم أكثر تأثرًا بالكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ والنكسات المالية. وإعطاء درء المخاطر موقعًا مركزيًا في خطط التنمية للمستقبل هو الطريقة الوحيدة لضمان التقدّم المنيع والمستدام.

1. UNISDR 2005. 2. UNOCHA 2014. 3. UNFCCC 2009, 2011. 4. IPCC 2013.

وتقديم الحوافز لها كما يمكن بذل جهود لمسح المبادرات الجارية وتقييم إمكاناتها لجعلها أوسع نطاقًا وأكبر طموحًا.

- *إجراءات عاجلة متعددة الأطراف*. الجهود العالمية هي ضرورة حيوية لتوجيه العمل وتقديم حوافز للجهات الفاعلة دون الوطنية وغير الحكومية (الإطار 7.5). وكثيرًا ما تركز النهج الأحادية للتصدي لتغيّر المناخ على مصادر انبعاثات فرعية ولا تتيح مجالاً للعمل بنهج الصفقة الشاملة. وتبقى النهج الأحادية جديرة بالاهتمام، لأن كل طن من الكربون يجري توفيره يخفف من الحاجة إلى التكيّف. لكن هذه النهج جزئية وليست الأفضل بطبيعتها. وليس التكيّف في صلب اهتماماتها، رغم أنه الأكثر أهمية بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والعديد من السكان في البلدان الأقل نموًا.

فبإمكان الهيئات المتعددة الأطراف أن تستوعب هذه المبادرات المصغرة كعنصر مكمل لعملها في تفعيل الحكم العالمي للبيئة. وهذه المبادرات بما تحمل من زخم محلي يمكن أن تحفّز الإطار المتعدد الأطراف، وتسهّل بناء التحالفات السياسية اللازمة لدعم التوصّل إلى معاهدة عالمية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2011، وفي إطار الفريق العامل المخصص المعني

بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، اتفقت مجموعة من الدول على التفاوض بحلول عام 2015 بشأن معاهدة جديدة ملزمة قانونًا تدخل حيّز التنفيذ بحلول عام 2020[104]. ويمكن أن تركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ على تنسيق وتوجيه إمكانات الدول والمدن والشركات ومنظمات المجتمع المدني من خلال مبادرات تعاونية[105]. ويمكن أن يدعم الصندوق الأخضر للمناخ، الذي أنشئ في كانكون، في المكسيك، في عام 2010، هذه الجهود من الناحية المالية[106].

عمل جماعي من أجل عالم آمن

النظام الدولي في مأزق يحد من القدرة على العمل في إطار جماعي دولي شامل على مختلف القضايا المطروحة[107]. وفي هذا الجو، يزداد الانكشاف على المخاطر إذ تخفق الهيئات العالمية في الاتفاق على آليات التصدي الفاعلة وتقصّر في اعتماد الضوابط اللازمة للحد من المخاطر وتحويل النظم العالمية نحو خدمة الصالح العام. ويتطلب الحد من التأثر بعوامل الخطر العابرة للحدود الوطنية، سواء بتثبيت بنيان الحكم للحد من الصدمات أو اتخاذ خطوات لتمكين الأفراد من التصدي لها، قيادة فاعلة وتعاونًا وثيقًا بين الدول وبين المنظمات الدولية، كما يتطلب نهجًا منسقًا يحدد الأولويات ويحد من تشتّت الجهود، ومشاركةً منتظمة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

التعاون

الافتقار إلى التنسيق والتعاون والقيادة على الصعيد الدولي يؤخر التقدّم في التصدي للتحديات العالمية والحد من المخاطر. وهذا الموضوع ليس بالجديد، وقد تعدّدت، على مر السنين، المقترحات بشأن كيفية تعزيز التعاون بين الدول. ففي عام 2006، اقتُرح إنشاء المنتدى العالمي للقادة، الذي يضم نصف أعضاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة، بهدف رفع مستوى تنسيق السياسات ضمن المجلس سعيًا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[108]. وفي عام 2009، اقترحت لجنة ستيغليتز إنشاء المجلس العالمي للتنسيق الاقتصادي، لتحديد الثغرات والنواقص في نظام التعاون الحالي واقتراح كيفية سدّها ومعالجتها[109]. وقُدمت مقترحات أخرى لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[110].

وتضم مجموعة العشرين، التي بدأت ترتقي إلى موقع الريادة في الحكم العالمي، قوى ناشئة كالبرازيل والصين والمكسيك والهند. لكن من الواضح أنها أشبه بمنتدى يفتقر إلى الهيكلية والولاية والمساءلة التي تمكنه من تأمين سلع عامة وإعادة بناء هياكل الحكم العالمي. وتتيح نهضة الجنوب فرصة لجعل الحكم العالمي أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية[111]. ولكن ذلك يتطلب زخمًا جديدًا في التعاون الدولي وروح القيادة. ومن الخيارات المتاحة الاستفادة من المقترحات السابقة وإنشاء المنتدى العالمي للقادة. فمثل هذا الملتقى الدوري لمجموعة موسّعة من رؤساء الدول يمكن أن ييسّر التعاون للحد من المخاطر، بين الدول وفي منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التجارة العالمية[112].

والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي أنشئ في مؤتمر ريو+20 في حزيران/يونيو 2012 يبشر بنتائج إيجابية في القيادة والتوجيه للتصدي للتحديات العالمية الكبرى. وهو يتمتع بالصلاحية للانعقاد سنويًا تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبدءًا من عام 2016، سيراجع المنتدى التقدّم الذي أحرزته البلدان المتقدّمة والنامية في التنمية المستدامة، بهدف تعزيز المساءلة وتشجيع التحرك العملي[113].

التماسك

يغلب على بنيان الحكم العالمي التنظيم في صوامع معزولة، بمؤسسات منفصلة تركز على قضايا كالتجارة والمناخ والتمويل والهجرة. ويجعل ذلك من الصعب جدًا العمل بمنظور المنظومة الشامل لمواجهة التحديات العالمية أو تحديد مواضع تشتت الجهود والتناقضات في الإجراءات التي تتخذها الدول والوكالات الدولية.

ومن الضروري إجراء تقييم كامل وشامل للقضايا المتعلقة ببنيان الحكم العالمي، وهي متعددة ومتداخلة في بعض الأحيان، لضمان فعالية التعاون الدولي، وتوجيهه نحو أكثر المجالات أهمية. وأفضل من يستطيع إجراء هذا التقييم هيئة غير سياسية من الخبراء المستقلين الذين يمكنهم اعتماد منظور المنظومة الموضوعي في تناول القضايا العالمية

من الضروري إجراء تقييم كامل وشامل للقضايا المتعلقة ببنيان الحكم العالمي، وهي متعددة ومتداخلة في بعض الأحيان، لضمان فعالية التعاون الدولي، وتوجيهه نحو أكثر المجالات أهمية

وتقديم المشورة والتوصيات إلى هيئات الحكم. ويمكن أن يحدّد فريق مستقل من الخبراء أولويات للتعاون بين الدول والمنظمات الدولية. ويمكنه تحديد مواضع التداخل بين الهيئات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة واقتراح السبل الكفيلة بتنسيقها. فللسياسات التجارية، مثلاً، آثار على الصحة، وللسياسات المالية آثار على البيئة. ويمكن للفريق أيضًا رصد الاتجاهات العالمية لتقييم مدى التركيز على القضايا العاجلة ورصد التحديات الجديدة التي ينبغي إدراجها في الخطط الوطنية والعالمية.

ويمكن أن يجري فريق كهذا أيضًا دراسات مفصلة حول نسبة الفوائد إلى الكلفة، تبيّن أثر السياسات على البلدان والفئات السكانية. وهذا النوع من الدراسات يشجع العمل الجماعي، لأن البلدان تتردّد في الكثير من الأحيان في التعاون إذا لم تكن على يقين من النتائج المحتملة. وللتعبير عن تنوع الآراء، من الضروري الأخذ بآراء الخبراء من البلدان النامية، وخاصة من البلدان الضعيفة، ومنها أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

واللجان المستقلة خيار ناجح أيضًا. فقد جعلت لجنة برونتلاند الاستدامة هدفًا مشتركًا للتنمية، وجعلت لجنة ستيغليتز-سِين-فيتوسي الرفاه موضوعًا بارزًا في الخطط الإنمائية. غير أن هذه اللجان توجهت إلى قضايا محدّدة. ومن المجدي الآن إنشاء مجلس عالمي للتوجيه، يُعنى بمتابعة الاتجاهات العالمية، سعيًا إلى تحقيق التوازن في العالم، والتأكد من حلّ المسائل التي تتطلب حلولاً، وضمان إدراج الشواغل الناشئة في الخطط العالمية[114].

المشاركة

يتحسن الحكم عندما ينخرط فيه المواطنون. فبإقامة علاقات وثيقة مع المواطنين، تتمكن الحكومات من الحصول على معلومات دقيقة حول المخاطر التي يتعرض لها الأفراد وتعقب آثار الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة العامة. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الانخراط إلى مزيد من الكفاءة في الإجراءات الحكومية وفي استخدام الموارد العامة[115]. وتتوقف فعالية مشاركة الأفراد على مدى ما يُعطى لهم من حرية وأمن وإمكانية وصوت للتأثير على صنع القرار، يحدوهم إيمان بقدرتهم على إنتاج الآثار المرجوة من العمل الجماعي[116]. ومن الأمثلة على مشاركة المواطنين المشاركة في وضع الميزانية في البرازيل[117].

لا يمانع الأفراد دعم تأمين السلع العامة عندما يلتقون على حس المواطنة العالمية، أي يصبحون أفرادًا في مجتمع عالمي يجنون جميعًا ثمار فرض الضوابط على رأس المال، واحترام حقوق العمال، وصون حقوق المرأة

وتدلّ التركيبة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية إلى إمكان التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. فالحكومات والمنظمات العمالية وممثلو أرباب العمل يناقشون قضايا مثل معايير العمل بحرية وانفتاح، حتى تأتي السياسات معبرة عن وجهات نظر الأطراف المعنية. وتتميز منظمة العمل الدولية بهذه التركيبة على الهيئات الدولية الأخرى التي لا تعطي الجهات الفاعلة غير الحكومية وزنًا مساويًا للجهات الحكومية. فهي تكتفي بصفة استشارية تعطى لمجموعة مختارة من المنظمات غير الحكومية، يتراوح مستوى مشاركتها بين حد أقصى في المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة وحد أدنى من التمثيل والمشاركة في صندوق النقد الدولي[118].

وقد تناولت اتفاقيات ومؤتمرات عالمية سابقة موضوع حقوق المجموعات المعرضة لمخاطر هيكلية فأعطته المزيد من الأهمية. فكرست اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في عام 1990 ضرورة الرعاية والحماية الخاصة بالأطفال[119]. وألزم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجين في عام 1995 الدول باتخاذ إجراءات محددة لضمان حقوق المرأة[120]. ودعت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الموقعة عليها إلى إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع مشاركة كاملة[121]. ويهدف المؤتمر العالمي للسكان الأصليين، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2014، إلى التعاون العالمي لصون حقوق السكان الأصليين[122]. وحالما تتم المصادقة على الاتفاقيات الدولية، توافق الدول الموقّعة على اعتماد تشريعات وتقديم تقارير دورية إلى المجتمع الدولي عن التقدّم في تنفيذها. ويمكن أن تشجّع المؤتمرات حتى على المستوى الاستشاري على اتخاذ إجراءات حكومية لدرء المخاطر الهيكلية.

ولا يمانع الأفراد دعم تأمين السلع العامة عندما يلتقون على حس المواطنة العالمية، أي يصبحون أفرادًا في مجتمع عالمي يجنون جميعًا ثمار فرض الضوابط على رأس المال، واحترام حقوق العمال، وصون حقوق المرأة[123]. ويقترب هذا الهدف اليوم من حيّز الممكن، باقتراب المسافات بين الأفراد عبر الحدود. فقد أتاحت موجات الهجرة المتزايدة فرصًا لأشكال جديدة من التضامن، إذ يجتمع معًا في البلدان المضيفة أفراد يختلفون في الجنسية ويتشاركون المخاطر نفسها[124].

ويُبنى العمل الجماعي على العلاقة الشخصية والثقة بين الأفراد، وتختزن تكنولوجيا الاتصالات

وشبكات التواصل الاجتماعي إمكانات لتوسيع المساحات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود[125]. فاستخدام الهاتف المحمول يكاد يكون اليوم سمة مشتركة بين الجميع، إذ يبلغ عدد مستخدميه 6.8 مليار شخص، واستخدام الإنترنت آخذ في الارتفاع، ويبلغ متوسط نموه السنوي حدّه الأعلى في أفريقيا، إذ يصل إلى 27 في المائة[126]. ويمكن لتكنولوجيا الاتصالات المساهمة أيضًا في إعلاء أصوات الضعفاء، مشجعة المشاركة السياسية والاجتماعية لجماعات أقصيت طويلاً عن الخطاب العام أو كانت ممثلة فيه بالحد الأدنى، بمن فيهم الفقراء والنساء والأقليات والمجموعات الضعيفة الأخرى.

* * *

يتطلب الهدف المنشود، وهو تحقيق نمو عالمي وتنمية عالمية شاملة ومستدامة ومنيعة، رؤية إيجابية للمجال العام العالمي وتسليمًا بأن العالم الذي نريد هو ثمرة النجاح في تأمين السلع العامة التي تنتجها الطبيعية والتي يصنعها الإنسان. ولا تقوى الأسواق بمفردها، رغم أهميتها، على تأمين الحماية الاجتماعية والبيئية. ولا بد من استعادة الدول، منفردة ومجتمعة، لموقع المسؤولية، متحلية بإرادة قوية واستعداد فعلي للتعاون من خلال تنسيق السياسات الوطنية أو العمل الجماعي الدولي. فالحكومات تحتاج إلى حيّز أوسع في السياسة لتأمين الحماية وفرص العمل لأفراد مجتمعاتها. والمجتمع المدني لا يستطيع أن يحفز الإرادة السياسية إلا عندما يدرك المواطنون قيمة التعاون العابر للحدود والسلع العامة لكل فرد.

ولا يتحقق التقدّم من دون جهد. ومن المحتمل أن يبلغ العديد من البلدان الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، لكن النجاح ليس تلقائيًا، والمكاسب ليست بالضرورة دائمة. ويتطلب المضي في التنمية حماية الإنجازات من المخاطر ومن الصدمات، وبناء المنعة، وتعميق التقدّم، وتحديد الفئات الضعيفة والتوجه إليها، والحد من عدم المساواة، ومعالجة القصور الهيكلي، وكلها شروط حيوية لاستدامة التنمية على مدى حياة الأفراد وعبر الأجيال.

الحواشي

لمحة عامة

1 UNDP 2013a.
2 Stiglitz and Kaldor 2013a.
3 راجع على سبيل المثال: World Bank 2013c.
4 UN General Assembly 2013b, p. 9.
5 UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda 2012b.
6 FAO, IFAD and WFP 2013.
7 ILO 2013d.
8 UNDESA 2009.
9 WHO 2011b.
10 CRED 2013.
11 UNDP 2011a.
12 World Bank 2010.
13 UNDP 2013c.
14 Cornia and Stewart 1993.
15 UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda 2012b.
16 ILO 2012b.
17 ILO 2010c.
18 Stiglitz and Kaldor 2013a.

الفصل 1

1 UNDP 1990.
2 Chambers 2006.
3 Choudhury 2013.
4 United Nations Global Pulse 2012؛ Conceição, Mukherjee and Nayyar 2011.
5 Stewart 2013.
6 تُحدّد المهارات الاجتماعيّة على أنّها ما يمكن أن تكونه أو تقوم به المؤسّسات الاجتماعيّة؛ هي إمكانات المؤسّسات في مقابل إمكانات الأفراد (Stewart 2013).
7 UNDP 1994, p. 3.
8 Ogata and Sen 2003؛ UNDP 1994.
9 Macfarlane and Khong 2006.
10 يشير قرار الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة رقم 290/66 الصادر في عام 2012 إلى أن "مفهوم الأمن البشري ينطوي على ما يلي: (أ) حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ولجميع الأفراد، وبخاصة الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه؛ (ب) يدعو الأمن البشري إلى تقديم استجابات شاملة ووقائية يكون محورها الإنسان وتُصمم لملاءمة سياقات محددة بحيث تعزز حماية وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم".
11 Stiglitz and Kaldor 2013a.
12 Dutta, Foster and Mishra 2011, p. 1.
13 UN 2012a.
14 على أساس البيانات المتوفّرة في 91 بلدًا.
15 Sundaram 2013.
16 على أساس البيانات المتوفّرة في 104 بلدان، خلال فترة 2000-2012، وتغطّي 5.4 مليار شخص. حسابات مكتب تقرير التنمية البشريّة على أساس بيانات مستخلصة من شبكة PovcalNet للبنك الدولي (http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/، 15 شباط/فبراير 2014).
17 البيانات متوفّرة عن 8 بلدان.
18 ILO 2010c.
19 Sundaram 2013.
20 Sundaram 2013.
21 Stiglitz and Kaldor 2013a.
22 IPCC 2013.
23 UNDP 2011a.
24 La Trobe 2002.
25 UN General Assembly 2013c.
26 Kaul 2014.
27 Stiglitz and Kaldor 2013a.
28 عدم المساواة الأفقيّة هي عدم المساواة بين المجموعات. راجع: Stewart, Brown and Mancini 2005.
29 Minorities at Risk Project 2014.
30 Swiderska and others 2009.
31 WHO 2011b.
32 UNDESA 2009.
33 Munyaneza 2013؛ IPU 2013.
34 راجع، على سبيل المثال: Darity and 1982؛ Liem and Rayman 1996؛ Goldsmith 2010؛ Muqtada 2010.
35 راجع: Burgard, Brand and House 2007؛ Cutler and Sullivan and von Wachter 2009؛ others 2002؛ Brand, Levy and Gallo 2008.
36 Zaidi 2014؛ Hardgrove and others 2014؛ Young 2014.
37 Nussbaum 2005.
38 Boudet and others 2012.
39 ILO n.d.
40 IMF 2014.
41 IMF 2014؛ ILO 2013e.
42 O'Sullivan, Mugglestone and Allison 2014.
43 Stiglitz and Kaldor 2013a.
44 Ismi 2013.
45 Østby 2008b؛ Stewart 2008.
46 Stewart 2008.
47 Stewart 2013.
48 Kelly and others 2008.
49 Fitoussi and Malik 2013.
50 Sen 1992.
51 Kant 1781.
52 Sen 1999, p.8.
53 Sen, Stiglitz and Fitoussi 2009, p.4.
54 يحدّد تقرير التنمية البشريّة لعام 1993 (UNDP 1993) النموّ الذي لا يولّد فرص عمل على أنّه ارتفاع في الإنتاج من دون تسجيل ارتفاع في معدّل التشغيل.
55 World Bank 2012.
56 HelpAge International 2013.
57 Ninth World Trade Organization Ministerial Conference 2013: https://mc9.wto.org.
58 Revkin 2012.
59 Polanyi 1944.

الفصل 2

1 UNDP 2013a.
2 Sen, Stiglitz and Fitoussi 2009, p. 7.
3 البلدان المتقدمة غير مشمولة في المجاميع الإقليمية لكنها مشمولة في مجاميع التنمية البشرية.
4 بما أن الحد الأقصى لدليل التنمية البشرية هو واحد، قد يكون عرضةً لتراجع في التحسينات الهامشية. فنظرًا إلى أن عنصر الدخل (وهو عبارة عن تدفق) غالبًا ما يكون أكثر عرضة للتقلبات من عنصرَيْ الصحة والتعليم (وهما عبارة عن رصيد)، يُعتبر الدخل المحرك الأساسي للتغيرات القصيرة الأمد (لا سيما خلال الأزمات المالية). أضف إلى ذلك أن النقص في البيانات الحديثة (لا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والعائدة للبلدان الأشد فقرًا) قد يحجب التقدم الإجمالي. لكن حجم التغيرات وواقع أن الحصيلة لا تتأثر نسبيًا بنقاط الفصل المختلفة (على سبيل المثال 2005 بدلاً من 2008) يظهران أن عوامل إضافية ذات أهمية تدخل ضمن المعادلة.
5 العينة الأصغر (مقارنة بالبلدان الـ187 التي تتوفر عنها أرقام حول دليل التنمية البشرية لعام 2013) تعود إلى نقص السلاسل ذات الفترة الزمنية الكافية في العديد من البلدان.
6 على سبيل المثال، ساهم تحسين الحصول على الرعاية الجيدة قبل الولادة والقبالة الماهرة في الحد من وفيات الأمهات في نيبال. كما أتاح تعميم الحصول على التعليم تعزيز التنمية البشرية في سري لانكا. وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ساهمت برامج التحويلات النقدية في الحد من الفقر. راجع أيضًا تقرير التنمية البشرية لعام 2013 (UNDP 2013a) للمزيد من المعلومات حول المحركات الرئيسية للتقدم.
7 UNDP 2010.
8 يعود ذلك إلى صعوبة رفع التحصيل العلمي ليتخطى مستوى معين في بعض المناطق، كمستوى التعليم الابتدائي مثلاً في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.
9 UNDP 2013a.
10 لا يمكن مقارنة هذه البيانات مباشرة مع بيانات الشكل 4.2 بما أنها تشير إلى عدد البلدان التي شهدت اتجاهًا محددًا على صعيد عدم المساواة، ولا توفر أداة لقياس عدم المساواة على المستوى الإقليمي، وتغطي إطارًا زمنيًا أطول.
11 UNDESA 2013b.
12 Lakner and Milanovic 2013. أدخل الكتّاب تعديلات على التقديرات السابقة، التي كانت تشير إلى تراجع معدلات عدم المساواة مؤخرًا، من أجل معالجة مسألة عدم الإبلاغ المحتمل عن معدلات الأجور الأعلى في المسوحات.
13 Milanovic 2012. قد تتم إساءة تقدير حصة الواحد في المائة الأكثر ثراءً نظرًا إلى صعوبة تقدير إيراداتهم.
14 Fuentes-Nieva and Galasso 2014.
15 Stiglitz 2012a.
16 The Economist 2013b.
17 Atkinson 2013.
18 تعود الأرقام إلى الفترة 2000-2012 ويُعبر عنها بمعادل القوة الشرائية لعام 2005 (استنادًا إلى: World Bank 2014a).
19 تعود الأرقام إلى الفترة 2005-2012 (استنادًا إلى حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية).
20 UNDP 1993.
21 حسب منظمة العمل الدولية، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في أسواق العمل، ستعود معدلات التشغيل في البلدان النامية في عام 2015 إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. أما في البلدان المتقدمة، فلن تعود المعدلات إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة إلا بعد عام 2017 (ILO 2013e).
22 ILO 2013c.
23 Sen 2013.
24 UNDP 2011a, 2013. حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2011 التنمية البشرية المستدامة على أنها عبارة عن "توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل"
25 UN 2013b.
26 راجع: Rockström and others 2009؛ Fitoussi and Malik 2013.
27 UNDP 2013a.
28 Pineda 2013.
29 UNCTAD 2012b.
30 ILO 2013a.
31 Kim and Conceição 2010.
32 Molina and others 2014. يتم تحديد تراجع التنمية البشرية على أنه التباطؤ في نمو دليل التنمية البشرية مقارنة مع الاتجاه الذي كان يسلكه لفترة طويلة. وتجد الدراسة أيضًا أن عناصر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل أكثر منعة إزاء الصدمات مقارنة مع تلك المرتبطة بالدخل (ربما لأن عنصر الدخل هو عبارة عن تدفق وليس رصيدًا).
33 تتوفر أيضًا أدلة مفادها أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى تزايد مستمر في عدم المساواة، راجع:Furceri and Loungani 2013.
34 World Bank 2013c.
35 هذا الأمر هو بالتأكيد رهن بمصدر النمو الاقتصادي وطبيعته.
36 Stiglitz 2012a. على سبيل المثال، أدى ركود الأجور الحقيقية للعمال القابعين في أسفل سلم التوزيع في الولايات المتحدة الأمريكية، مقرونًا مع تسهيلات ائتمانية، إلى طفرة الإسكان في أوائل الألفية الثالثة. أما على المستوى العالمي، فقد أدت التفاوتات على صعيد الاقتصاد الكلي إلى تفاقم انعدام الاستقرار الاقتصادي، وقد لعب ذلك أيضًا دورًا أساسيًا في الأزمة الاقتصادية العالمية.
37 Berg and Ostry 2011b.
38 يرى Naylor and Falcon 2010 أن التغيرات التي طرأت على أسعار السلع الأساسية في الألفية الثالثة مشابهة للتقلبات الشديدة التي شهدتها الأسعار في السبعينات، وهي بالتالي أكبر بكثير مما كانت عليه في الثمانينات والتسعينات. وقد شكلت سياسة الاقتصاد الكلي، وأسعار الصرف وأسعار النفط المحددات الأساسية لتغير الأسعار خلال الفترة 2005-2010.
39 يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2011 (UNDP 2011a) إلى أن المخاطر البيئية يمكن أن تزيد بشكل كبير من عدم المساواة على الصعيد العالمي.
40 Cutter and others 2009.
41 WHO 2011a.
42 IPCC 2013.
43 IPCC 2014.
44 UNDP 2013c.
45 يعطي برنامج جامعة أوبسالا للبيانات المتعلقة بالصراع التابع للمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو تحديدًا لأربعة أنواع مختلفة من النزاعات المسلحة: النزاعات بين الدول التي تقع ما بين دولتين اثنتين أو أكثر، والنزاعات الداخلية التي تقع بين حكومة دولة ما وإحدى جماعات المعارضة الداخلية أو أكثر من دون تدخل دول أخرى، والنزاعات الداخلية ذات الطابع الدولي التي تقع بين حكومة دولة ما وإحدى جماعات المعارضة الداخلية أو أكثر مع تدخل دول أخرى (أطراف ثانوية) لصالح أحد الفريقين أو كليهما، والنزاعات التي تقع بين دولة ما وجماعات من غير هذه الدولة خارج أراضيها. ويرتبط هذا النوع الأخير من النزاعات بشكل أساسي

بالحروب الاستعمارية. وفي إطار السعي للحد من عدد الفئات المذكورة، تم إدراج النزاعات التي تقع بين الدول وجماعات من غير الدول ضمن فئة النزاعات ما بين الدول، إلى جانب إدراج النزاعات الداخلية ذات الطابع الدولي ضمن فئة النزاعات الداخلية.

46 خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تصدّر عدم المساواة في الدخل قائمة المخاطر العالمية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث احتمال وقوعه. راجع: World Economic Forum 2014.

47 OECD 2012.

الفصل 3

1 يساورنا قلق حيال القيود التي تضيّق الخيارات التي ينشدها الأفراد.

2 راجع: Young 2014.

3 Fuentes-Nieva and Galasso 2014.

4 Stiglitz 2012b.

5 Pineda and Rodríguez 2006a؛ Alesina and others 1996؛ Bénabou 2000.

6 UNDP 2013a.

7 Schroder-Butterfill and Marianti 2006.

8 تتوقف النتائج أيضًا على نوع المؤشر المستخدم. فاحتمال تعافي الطفل بعد تعرضه للتقزم في مرحلة مبكرة ممكن من حيث الطول حسب بعض البيانات، ولكن ما من أدلة كافية تثبت هذا التعافي. وهذا يعني وجود حالات تظهر العكس. وتبقى الأدلة متفاوتة وتختلف حسب الظروف (Cameron, Preece and Cole 2005).

9 Shonkoff and Richter 2013.

10 جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي لم تسجل انخفاضًا كبيرًا في نسبة الأطفال دون سن الخامسة منذ عام 1970 (حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013).

11 راجع: Young 2002.

12 Shonkoff and Phillips 2000؛ McCain, Mustard and McCuaig 2011؛ Shonkoff and others 2012.

13 Hertzman and Boyce 2010.

14 النمو في المراحل المبكرة هو عملية تفاعل معقدة ومتحركة بين الفطري والمكتسب، أي بين الجينات والبيئة. فالجينات تصغي إلى البيئة، والبيئة تكيّف البصمة الجينية. والبيئة تعدّل خصائص الجينات (المتغيّرات الجينية، والموروثات الظاهرية)، وتحرّكها صعودًا أو هبوطًا في عمليات تخلّق متتالية. وفي هذه العمليات يكون للتجارب بصمة كيميائية، أو علامة تخلّقية تبدّل خصائص الجينات من غير تغيير في الحمض النووي. وهذه التغييرات هي في الكثير منها مؤقتة، ولكنّ بعضها يدوم (راجع: McCain, Mustard and McCuaig 2011؛ Young 2013).

15 ليست هذه النتائج قطعيّة؛ فهي تدلّ فقط على أن الشدائد التي تحصل في مراحل مبكرة تؤدي إلى احتمال حدوث آثار ضارة في المستقبل. راجع: Anda and others 2006؛ Felitti and others 1998؛ Hertzman and Boyce 2010؛ Young 2014.

16 Bhutta 2002؛ Engle and others 2011, 2007؛ Alderman and Engle 2008؛ Armecin and others 2006.

17 McEwen 2008. التعرض لخطر في مرحلة النمو يزيد من احتمال تقويض النمو. لكنّ ذلك ليس قطعيًا، بل يعني فقط أن الأطفال يمكن أن يتعرضوا لصعوبات في النمو. وتوضح الأدلة أن التعرض لهذا النوع من المخاطر قد يضعف من تجاوب الطفل مع عوامل الحماية وإجراءات التدخل التي تساعد على نموّه في مرحلة الطفولة المبكرة (راجع: Wachs and Rahman 2013).

18 Heckman 2006.

19 Young 2014.

20 يواجه الأطفال الذين ينمون في الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كثيرًا من المخاطر التي يواجهها أيضًا الأطفال الذين ينمون في الفقر في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولو بدرجة أقل (راجع: Wachs and Rahman 2013).

21 عدم تسجيل الطفل عند الولادة قد يقيّد حقه في المواطنة الكاملة، وقد يحول به دون الحصول على معظم أشكال الحماية، كالرعاية الصحية. وأكثر المناطق التي تطرح فيها هذه القضية هي جنوب آسيا، التي تضمّ حوالى نصف الأطفال غير المسجلين في العالم، وكان عددهم 51 مليون طفل في عام 2007 (راجع: Engle, Rao and Petrovic 2013).

22 التغذية هي عامل أساسي يبدأ تأثيره منذ مراحل النمو الأولى. فلكمية الغذاء ونوعيته آثار بالغة على نمو الطفل. وتؤثر طرق تغذية الرضع ومراحل فطامهم على وزنهم وتعرضهم للاعتلال والوفاة. وتظهر الدراسات أن عدم الاعتماد الكامل على الرضاعة الطبيعية من حيث الكمية والجودة في الأشهر الستة الأولى يسبب ما نسبته 10 في المائة من أعباء المرض للأطفال دون سن الخامسة (Black and others 2008).

23 Young 2014.

24 Brooks-Gunn and Duncan 1997.

25 Engle and others 2007.

26 Hart and Risley 1995. بيّن Carneiro and Heckman 2003 أيضًا أن الفوارق في المهارات المعرفية التي هي نتيجية للاختلاف في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية تظهر بين الأطفال اعتبارًا من سن السادسة.

27 Ardila and others 2005. تظهر دراسات قليلة عن البلدان النامية استنتاجات مشابهة حول علاقة الترابط بين الوضع الاقتصادي والتطوّر المعرفي (Naudeau and others 2011). وتظهر دراسة عن الإكوادور (Paxson and Schady 2007) أن مستوى نتائج اختبارات فهم اللغات يتأثر إيجابًا بمستوى ثراء الأسر (ومستوى تعليم الأهل)، ويتسع الفارق بين الأطفال مع تقدّم العمر.

28 يكون التفاعل بين الطفل والأهل عبر التواصل والأصوات والحركات وتعابير الوجه وحركات الجسم. ويمكن أن يكون التفاعل عن طريق التعبير الدافئ من الأم، واللمس، واللعب، وتبادل النظرات والأصوات، وتجاوب الأم مع الرضيع في الوقت المناسب والطريقة المناسبة (Bornstein and others 2008). راجع أيضًا Bornstein and Putnick 2012 حول أنشطة الرعاية العاطفية والاجتماعية والمعرفية الإيجابية.

29 NICHD 2006.

30 كان الأثر سالبًا أو طفيفًا، ويقارب الصفر من الناحية الإحصائية، في حالة الأطفال من الفئة العمرية 7-12 سنة في وقت الأزمة: Stevens and Schaller 2011؛ Falkingham 2000؛ Frankenberg, Duncan and Beege 1999.

31 Falkingham 2000.

32 تشغيل الأطفال هو أيضًا من نتائج عدم استقرار الدخل والمخاطر التي تأتي من سوق العمل على العاملين البالغين. وتشغيل الأطفال هو آلية من آليات التصدي التي تلجأ إليها الأسر الفقيرة، وتحديدًا الأسر الأكثر تعرضًا للصدمات في سبل معيشتها (Basu and Van 1998).

33 Young 2014.

34 Heckman 2013.

35 McCain, Mustard and Shanker 2007؛ Mustard 2006.

36 WHO 2002؛ Abramsky and Heise 1998؛ Abrahams and Jewkes 2005؛ others 2011.

37 يشير بعض المؤلفين إلى أن النقص في التبليغ قد يزيد من صعوبة استنتاج الأدلة الوافية (Berliner and Elliot 1996).

38 Pereda and others 2009، في بحث تناول 65 دراسة عن 22 بلدًا.

39 Bos and others 2009.

40 Pinheiro 2006؛ Plan International 2012.

41 تحدّد منظمة العمل الدولية الشباب بالفئة العمرية 15-24 سنة (ILO 2013b).

42 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: UN 2014b؛ Lutz and KC 2013.

43 ILO 2013a.

44 Verick 2009؛ Ha and others 2010.

45 ILO 2012a.

46 Verick 2009.

47 Assaad and Levison 2013.

48 UNDP 2013a. المبيّن في:

49 من المتوقع أن تأتي الزيادة غير المسبوقة في أعداد الشباب إلى سوق العمل بأكثر من 120 مليون شاب سنويًا، معظمهم في البلدان النامية (راجع: World Economic Forum 2014).

50 تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من 25 في المائة من الشباب في العالم (أي حوالى 300 مليون شاب) لا يزاولون عملاً منتجًا (راجع: Newhouse 2013).

51 ليس فقط لاعتبارات اقتصادية بل لنقص الثقة وضعف الروابط الاجتماعية الذي يتأتى من الإقصاء عن الفرص المنتجة (راجع: Assaad and Levison 2013).

52 حسب سيناريو الحالة المرجعية، سيبلغ معدّل بطالة الشباب مستوى أعلى بقليل بحلول عام 2050 (بنسبة 14.3 في المائة). ستسد الفجوة في جنوب آسيا، ولو ببطء، عندما يبدأ المعروض بالتناقص بحلول عام 2035.

53 Boyden, Hardgrove and Knowles 2012.

54 Pells 2011.

55 Ames, Rojas and Portugal 2009؛ Woldehanna, Jones and Tefera 2008. راجع أيضًا: Vennam and others 2009.

56 Morrow 2013.

57 Rolleston and James 2011. هذه النتائج ليست حصيلة الفوارق في الالتحاق بالتعليم، نظرًا لارتفاع احتمال التحاق الإناث بالتعليم في سن 15 سنة في هذا البلدان (راجع: Hardgrove and others 2014). بما في ذلك احتمال التعرض للوصمة الاجتماعية لمثليي الجنس ومتعددي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية والاشتباه بالشباب في مختلف المجتمعات.

58 ومن المخاطر ما يتأتى من التجارب الجنسية والتعرض للأمراض المنتقلة عبر الجنس.

59 Hardgrove 2012.

60 Bunting and McAuley 2004.

61 Pinheiro 2006.

62 Kelly 2010.

63 UNDP 2013b.

64 Krug and others 2002a.

65 من مظاهر التشغيل غير المستقر العمل لحساب الأسرة من غير أجر والعمل للحساب الخاص.

66 تظهر توقعات منظمة العمل الدولية أن نسبة العاملين الفقراء من مجموع العاملين ستتراجع بحلول عام 2017، بمعدل قدره 17 في المائة في جنوب آسيا و32 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (ILO 2013a).

67 World Bank 2012.

68 ILO 2013e.

69 Von Wachter 2014. راجع أيضًا: Stephens 1997؛ Schmieder, von Wachter and Bender 2009؛ Eliason and Storrie 2009؛ Morissette, Zhang and Frenette 2007.

70 راجع: Kaplan, Martinez and Robertson 2005 حول حالة المكسيك.

71 Frankenberg, Duncan and Beege 1999؛ McKenzie 2003؛ Smith and others 2002.

72 Burgard, Brand and House 2007؛ Sullivan and von Wachter 2009؛ Cutler and others 2002.

73 Brand, Levy and Gallo 2008.

74 الفارق في الدخل الذي تعاني منه المرأة في سن متقدّمة يتوقف على المرحلة الزمنية (الأفواج الشابة ستكون في وضع أفضل)، وعلى التعليم (ارتفاع التحصيل العلمي يساعد في سد فوارق الدخل بين الجنسين)، والوضع الوظيفي وقطاع العمل (راجع: Bardasi and Jenkins 2002).

75 ILO 2012c.

76 في بلدان المجموعة 3، انخفض عدد الوظائف، لكنّ أقلّها جودة هي التي فُقدت، مما أدى إلى تحسّن في جودة الوظائف عامة. وفي بلدان المجموعة 2، ارتفع معدّل التشغيل مقارنة بما كان عليه في عام 2007، ولكن نتيجة لازدياد الوظائف المنخفضة الجودة.

77 ILO 2012b.

78 Heintz 2012.

79 Bargain and Kwenda 2009؛ Von Wachter 2014.

80 Keizer 2008؛ Ono and Sullivan 2013.

81 ILO 2013a.

82 Arriagada 1994؛ Cerrutti 2000؛ Casale 2003.

83 Berik 2013؛ Bahçe and Memiş 2013؛ and Kongar 2013.

84 Heath 2012.

85 Stevens and Schaller 2011؛ Falkingham 2000.

86 Falkingham 2000؛ Mejia-Mantilla 2012.

87 Fischer 2013؛ World Bank 2012.

88 World Bank 2012.

89 Kuhn, Lavile and Zweimuller 2009.

90 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013.

91 Barrientos 2006.

92 يحصل الذين كانوا يزاولون وظيفة مشمولة ببرنامج تقاعد على دخل يقيهم المخاطر التي يتعرض لها أولائك الذين عملوا لقاء أجر متدنٍ، أو بدوام جزئي، أو في نمط عمل غير مستقر، أو في القطاع غير النظامي (Zaidi 2013).

93 Kondkher, Knox-Vydmanov and Vilela 2013.

94 تشير بعض الدراسات إلى أن المعاش التقاعدي المنتظم الذي يُعطى كحق مكتسب، حتى ولو كان قليلاً نسبيًا، يحسّن ظروف المسنين الاجتماعية والاقتصادية، ويدعم دورهم كأفراد فاعلين في الأسرة، يشاركون في اتخاذ القرارات (راجع: Beales 2012). وقد يشمل الأثر الإيجابي للمعاش التقاعدي أفرادًا آخرين في الأسرة، وخاصة الأطفال منهم. وتبيَّن أن الأطفال الذين يعيشون في أسر تضم شخصًا مسنًّا يتقاضى معاشًا تقاعديًا يستفيدون من حيث التغذية والتعليم من مساهمة هذا المبلغ البسيط في دعم دخل الأسرة (راجع: Duflo 2000).

97 الترمُّل والإعاقة هما من العوامل التي تؤثر سلبًا على الرفاه المالي للمسن (راجع: Burkhauser, Holden and Feaster 1988؛ Burkhauser, Butler and Holden 1991؛ Emmerson and Muriel 2008؛ Holden, Burkhauser and Myers 1986؛ McLaughlin and Jensen 2000).

98 UNFPA and HelpAge International 2012.

99 OECD 2011b.

100 ECLAC 2011.

101 WHO 2011b.
102 Masset and White 2004.
103 UNFPA and HelpAge International 2012.
104 أشارت منظمة الصحة العالمية (WHO 2007) إلى أن المرأة من فئات معيّنة، كالمرأة المطلقة، والأرملة، والمصابة بإعاقة، والمرأة المسؤولة عن رعاية أحفاد أو أطفال تيتموا بعد وفاة الأهل من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكثر تعرضًا للفقر من المرأة المسنة في حالات أخرى، وذلك في جميع البلدان.
105 تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF 2006) إلى أن الأجداد يتولون رعاية 40 إلى 60 في المائة من الأطفال الأيتام والمعرضين للمخاطر في شرق وجنوب أفريقيا. ويشير Beegle and others 2009 إلى أن المسنين يتولون رعاية حوالى 81 في المائة من الأطفال الأيتام.
106 Stewart, Brown and Mancini 2005.
107 DFID 2001.
108 Chambers 1989.
109 UN Enable 2013.
110 أصبح حوالى 1.5 مليون شخص (من أصل 10 ملايين) بلا مأوى، وانتقلوا للعيش في مخيّمات بعد الزلزال. وقد تعرضت الأسر الفقيرة لمزيد من المخاطر (كالأوبئة، والفيضانات) بسبب عدم قدرة الدولة والمؤسسات العامة على تنظيم عملية إعادة البناء وحماية السكان، فساءت ظروفهم المعيشية (راجع: Châtaigner 2014؛ Herrera and others 2014).
111 Rentschler 2013.
112 تتضمن قاعدة بيانات البنك الدولي PovcalNet تقديرات عن فقر الدخل بالاستناد إلى مسوح للفترة 2000-2012، لمجموعة من 104 بلدان، تضمّ 5.4 مليار نسمة. وتشير هذه التقديرات إلى أن عدد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم يبلغ 1.2 مليار، أي 22 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان. ويُحسب خط الفقر الدولي لهذه المجموعة بمعادل القوة الشرائية لدولار 2005.
113 السكان الذين يصنفون في فئة "المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد" هم الذي يعانون من الحرمان في 20 إلى 33 في المائة من الأبعاد. وهذه الفئة تعتبر "معرضة للفقر". وبالمقياس النقدي، يعني هذا التصنيف الأشخاص الذين يعيشون على أكثر من 1.25 وأقل من 2.50 دولار في اليوم.
114 تبين أن الأشخاص الذين هم في وضع حرمان اقتصادي واجتماعي، المعرضين لحالة عدم مساواة دائمة، بما في ذلك عدم المساواة الأفقية (بفعل عوامل مثل الجنس والعمر والعرق والاثنية والإعاقة)، يتأثرون أكثر من غيرهم بأضرار تغيّر المناخ وبالمخاطر المناخية (راجع: IPCC 2014).
115 World Bank 2013b.
116 UN Global Pulse 2012.
117 Stiglitz and Kaldor 2013a.
118 Frazer and Marlier 2012.
119 Hallegatte and others 2010؛ Rentschler 2013.
120 Rentschler 2013.
121 Rentschler 2013.
122 هذا يعني أن أشد الأسر فقرًا هي أكثر تعرضًا من الأسر الثرية لصدمات وشدائد، سواء من حيث عددها أو تنوّعها (راجع: Boyden 2009؛ Woodhead, Dornan and Murray 2013).
123 Krutikova 2010.
124 UNDP 2011a.
125 البلدان التي حلت في الخمس الأول حسب ترتيب دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقضايا الجنسين في المؤسسات الاجتماعية، وهو دليل يقيس التمييز ضد المرأة في المؤسسات الاجتماعية (راجع: OECD 2010).
126 أجريت الدراسة على مجموعة من 59 بلدًا، فشملت 1.5 مليون حالة ولادة بين عامي 1975 و2004 (Conceição, Mukherjee and Nayyar 2011؛ Baird, Friedman and Schady 2007).
127 Friedman and Schady 2009.
128 European Parliamentary Research Service 2013.
129 Ferris, Petz and Stark 2013.
130 بدعم من Swayam Shikshan Prayog، وهي منظمة غير حكومية مركزها مومباي، ومركز العهد للتنمية، وهو منظمة غير حكومية مركزها تاميل نادو، زارت النساء 13 قرية في ناغاباتينام وكودالور، وهما أكثر المناطق تضررًا. وحددن وسائل دعم برامج إعادة إعمار المنازل وتأهيل سبل المعيشة، ودعمن السكان عبر التحدث إلى الناجين، وتبادل التجارب، وتنظيم لقاءات مع مجموعات من النساء والشباب وتعاونيات الصيادين (راجع: Gupta and Leung 2011).
131 UNDESA 2009.
132 نظرًا إلى تنوّع أوضاع السكان الأصليين، لم تتبنّ منظومة الأمم المتحدة تعريفًا محددًا "للسكان الأصليين". فقد طوّرت مفهومًا حديثًا للمصطلح يرتكز إلى مجموعة معايير، منها تصنيف الجماعات لنفسها في خانة السكان الأصليين؛ وتاريخ الوجود منذ ما قبل حقبة الاستعمار أو الاستيطان؛ وقوة الصلة بالمحيط من أراض وموارد طبيعية؛ والتفرّد بنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص؛ والتفرد بلغة وثقافة ومعتقد؛ والتصميم على الاحتفاظ بالبيئة والنظام الموروث باعتباره من الخصائص المميّزة للسكان والجماعة.
133 Vinding and Kampbel 2007.
134 في آب/أغسطس 2013، عندما ضربت موجة الحر مدينة أوزد الهنغارية، انقطع الإمداد بالمياه في عدد من محطات المياه العامة التي يستقي منها الروما. وانتظر الآلاف على المحطات التي لم تنقطع عنها المياه (راجع: Dunai 2013).
135 Hughes and others 2012.
136 قد لا يواجه مستخدمو الكرسي المتحرك مثلاً أي صعوبة في الحصول على المعلومات للحد من مخاطر الكوارث، لكنّهم يواجهون عوائق ضخمة في حماية أنفسهم عند وقوع الزلازل وأثناء عمليات الإجلاء.
137 Robinson, Scherrer and Gormally 2013.
138 هناك علاقة بين انخفاض مستوى التعليم والإصابة بالإعاقة. وتدل الوقائع على ارتفاع احتمال الإصابة بالإعاقة في حالات انخفاض مستويات التعليم. ويلاحظ ذلك في جميع المناطق ولو بدرجات متفاوتة (راجع: KC and others 2014).
139 WHO 2011b.
140 حوالى ثلث المهاجرين من البلدان النامية هم غير شرعيين (UNDP 2009b).
141 بلغت نسبة المهاجرات 49.6 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم في عام 2005 (UNFPA 2008).
142 UNFPA 2008.
143 UNDP 1994, p.1.
144 Gasper and Gomez 2014.
145 WHO 2002.
146 يثقل العنف كاهل المجتمع بتكاليف ضخمة. ففي دراسة أجريت في عام 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية، اتضح أن كلفة الإصابات بإطلاق النار المباشرة وغير المباشرة تبلغ 126 مليار دولار سنويًا، وكلفة الإصابات بالطعن تبلغ 51 مليار دولار (WHO 2002). بالإضافة الى ذلك، لاحظت دراسة مشتركة بين بنك الأمريكيتين للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن كلفة الجريمة والعنف في خمسة بلدان من أمريكا اللاتينية تراوحت بين 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شيلي وأوروغواي وأكثر من 10 في المائة في هندوراس (UNDP 2013b).
147 Gasper and Gomez 2014.
148 UNDP 2005, 2013b.
149 UNDP 2012b.
150 Stiglitz and Kaldor 2013a.
151 OECD 2011a.
152 Stewart 2010.
153 الإقصاء من المشاركة الكاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كثيرًا ما يكون بسبب خصائص تتميز بها بعض المجموعات كالخصائص الثقافية، والدينية، والعرقية (راجع: Stewart and others 2006).
154 Zeitlyn 2004.
155 Stewart 2010.
156 من دوافع قادة المجموعات ضعف النفوذ السياسي، بينما يهتم الأتباع لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والثقافية (راجع: Stewart 2008). وللاطلاع على مناقشة بعض المحركات الاجتماعية والاقتصادية الهامة لعدم المساواة في البلدان النامية وتفاعلاتها (راجع: OECD 2011a).
157 يشير تحليل Østby 2008a الذي شمل 55 بلدًا في الفترة 1986-2003 إلى أن احتمال نشوب النزاعات يرتفع مع تفاقم حالة عدم المساواة الأفقية الاقتصادية والاجتماعية. وحسب Mancini 2008، يرتفع احتمال نشوب النزاعات المسلحة في البلدان التي تقلّ فيها التنمية الاقتصادية ويكثر فيها الاستقطاب الديني. ويلاحظ المؤلّف أن أوجه عدم المساواة العمودية في الدخل والمؤشرات الديمغرافية الصرفة للتنوّع الإثني لا تؤثر على العنف ضمن الجماعات المحلية (راجع أيضًا: Stewart 2008، 2010؛ Hoeffler 2012). واقترحت أبحاث أخرى اعتبار الإقصاء الاجتماعي من مظاهر الحرمان العمودي، لأن ذلك يكوّن فكرة أدق حول كيفية تحوّل الشقاق الاجتماعي إلى بذور للنزاع، ويساعد في تجنب الاتجاه إلى إلقاء اللوم في التسبب بالنزاع الناجم عن عدم المساواة على الطبقات الاجتماعية العادية، من غير إيلاء أي اعتبار لدور النخبة في هذا النوع من النزاعات (راجع: Fischer 2008).
158 علاقة الترابط بين الإقصاء الاجتماعي والنزاع يمكن توضيحها في أمثلة عديدة: الثوار المسلمون في الفلبين وتايلند، والحركات الانفصالية للأسيه وتيمور-ليشتي وبابوا في إندونيسيا؛ والنزعة الانفصالية في شرق باكستان وإريتريا (راجع: Stewart 2010).
159 تشير الأدلة إلى ارتباط بعض هذه الأحداث بفترات إصلاح السياسة الاقتصادية (كالتغييرات في السياسة التجارية) (راجع: Kanbur 2007).
160 Marc and others 2012.
161 Stewart and others 2006. راجع أيضًا Stewart 2010 للاطّلاع على تصنيف لمختلف نهج معالجة أوجه عدم المساواة الأفقية.
162 Parlow 2012.
163 UNESCWA 2007.
164 UNHCR 2012.
165 من أصل هذا الرقم، كان 17.7 مليون شخص نازحين داخليًا، و10.5 مليون لاجئين. وكان عدد اللاجئين قريبًا مما كان عليه في عام 2011 (10.4 مليون) وارتفع عدد النازحين داخليًا حوالى 2.2 مليون عما كان عليه في أواخر عام 2011 (UNHCR 2012).
166 يُستنتج أن النزاعات، وخاصة الحروب الأهلية، ترتبط بضعف الأداء حسب دليل التنمية البشرية (يبقى التقدّم أقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه حسب الظروف السابقة). ويُلاحظ ضعف الأداء في 60 في المائة من البلدان التي تشهد هذا النوع من النزاعات (28 من أصل 46 بلدًا من العيّنة) (راجع: UNDP 2010).
167 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات برنامج جامعة أوبسلا حول الوفيات بسبب المعارك.
168 من الخدمات الأساسية التي تتأثر بالنزاعات خدمات الصحة الإنجابية. فقد يتعذر على الأزواج، مثلاً، الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، ما يزيد من حالات الحمل غير المرغوب فيها، وحالات الإجهاض غير الآمنة (راجع: WHO 2000).
169 ظهرت بين الأطفال السودانيين من الفئة العمرية 7-12 سنة الذين كانوا يعيشون في شمال أوغندا وقد تعرضوا للحرب أعراض الاضطرابات السلوكية وحالات الاكتئاب وأعراض الإجهاد ما بعد الصدمة أكثر مما لوحظ بين الأطفال الأوغنديين الذين لم يتعرضوا لآثار الحرب (Paardekooper, De Jong and Hermanns 1999).
170 تظهر البيانات عن كولومبيا أن الشعور بعدم الأمان يمكن أن يكون له تأثير حاسم على قرار الهجرة (Engel and Ibanez 2007).
171 أعمال العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب الجماعي، تتحوّل إلى ممارسات شائعة في الحروب والنزاعات (راجع: WHO 2000).
172 Gagro 2010.

الفصل 4

1 برنامج دعم الأسرة في البرازيل (Bolsa Família) هو برنامج للتحويلات النقدية يتضمن حوافز لتشجيع الأهل على إبقاء الأطفال في المدارس واصطحابهم في مراجعات منتظمة إلى مراكز الرعاية الصحية. وفي عام 2008، بلغت الكلفة التقديرية لبرنامج دعم الأسرة 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل، و2.5 في المائة من مجموع النفقات الحكومية، وشمل البرنامج حوالى 11.2 مليون أسرة، أي 44 مليون مواطن.
2 Kumlin and Mkandawire 2001؛ Rothstein 2005.
3 UN General Assembly 2013b, p. 12.
4 UN General Assembly 2013a, p. 11.
5 Deacon and Cohen 2011.
6 يرى Korpi and Palme 1998 أنه كلما وجهنا مستحقات إلى الفقراء بقصد تحقيق المساواة من خلال التحويلات العامة، ابتعدنا عن الحد من الفقر ومن عدم المساواة.
7 Rothstein 2001؛ Mkandawire 2001.
8 Baldwin 1990.
9 Deacon and Cohen 2011.
10 يحدد Heller 2005 الحيز المالي على أنه حيز في ميزانية الحكومة، يسمح لها بتأمين موارد لغرض معين من دون تقويض استدامة وضعها المالي أو استقرارها الاقتصادي. وقد أمكن تمويل نموذج دول الشمال بالتحديد لأنه تضمن تقديمات لدعم التشغيل الكامل. وولد التشغيل الكامل الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل النموذج.
11 UNICEF 2008.
12 ILO and UNDP 2011.
13 UNICEF 2008.
14 UNICEF 2008.
15 ILO 2011b.
16 Waters, Saadah and Pradhan 2003.
17 Waters, Saadah and Pradhan 2003.
18 Mok, Lawler and Hinsz 2009.
19 في الوقت نفسه، بقيت الشبكات الأسرية والمجتمعية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في

تايلند مستقرة نسبيًا، إذ أمنت الروابط بين المدن والأرياف شبكات أمان غير نظامية للمعوزين.
20 UNDP 2011c.
21 Ringen 1988.
22 Esping-Andersen 1999؛ Palme 2006.
23 ILO 2011b.
24 Esping-Andersen and Myles 2008.
25 Jäntti and Bradbury 2001.
26 يرى Nelson 2004 أن خفض معدّلات الفقر المرتفع في السويد عائد إلى إعادة التوزيع على نطاق واسع من خلال تقديمات غير متلعقة بالدخل، كالتقديمات الشاملة للجميع.
27 ILO and UNDP 2011.
28 UNDP 2013a.
29 المؤشرات الخاصة بالمرأة لقياس تعليم الإناث والمامهن بالقراءة والكتابة تعبر بشكل أفضل عن نطاق التعليم، لأن المؤشرات الكلية قد تغطي الفوارق بين الجنسين في إنجازات التعليم. ويصح ذلك في حالة المجتمعات الأبوية، حيث لا تحظى المرأة بالإمكانات المتاحة للذكور في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.
30 Meng and Tang 2010.
31 Xinhua New Service 2013.
32 MacLeod and Urquiola 2012.
33 Young 2014.
34 Dalman and Bremberg 1999.
35 أفضل طريقة للحفاظ على المكاسب المحققة من إجراءات التدخل المبكر هي استكمالها باستثمارات في التعليم العالي. وتأتي العوائد على الاستثمار في التعليم المدرسي أعلى في حالة الأطفال من ذوي المهارات المعرفية القوية، لأن نموهم المعرفي يبدأ منذ السنوات الأولى.
36 Heckman 2005.
37 Bornstein and others 2008.
38 Hackman, Farah and Meaney 2010؛ Nelson, Fox and Zeanah 2014.
39 للاطّلاع على لمحة عامة حول علاقات الترابط بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنمو في الطفولة المبكرة: Young 2014.
40 ILO 2014.
41 Amsden 2001؛ Chang 1993.
42 ILO 2006a.
43 Heyer, Stewart and Thorp 1999؛ Thorp, Stewart and Heyer 2005.
44 للاطلاع على برامج الأشغال العامة: Devereux and Solomon 2006؛ Lal and others 2010.
45 Zepeda and others 2013.
46 Kostzer 2008.
47 Ahmed and others 1995؛ Muqtada 1987.
48 Marshall and Butzbach 2003؛ Devereux and Solomon 2006.
49 Date-Bah 2003؛ Langer and others 2012.
50 KC and others 2014.
51 Hausmann 2013.
52 مفهوم تنوّع سبل العيش في الأرياف هو نتيجة لإحدى الأفكار العامة المنبثقة من الأدبيات المتوفرة عن سبل العيش.
53 في بعض الحالات قد تؤدي المراحل الانتقالية في التنمية إلى نظم جديدة للضمان الاجتماعي، أو قد يكون للتحوّلات الاقتصادية آثار ارتدادية على الحماية الاجتماعية.
54 China National Bureau of Statistics 2011.
55 UNRISD 2010.
56 UNDP 2011a.
57 Hoon 2011.
58 Stephan 2009.
59 يبدو أن دعم الأجور في ألمانيا على مدى تلك الفترة حقق فوائد مالية. بلغت المكاسب المالية 1,600–2,000 يورو للرجال في ألمانيا الشرقية، و500–1,000 يورو في ألمانيا الغربية وللنساء في ألمانيا الشرقية خلال فترة ثلاث سنوات ونصف. والدقة في التنفيذ ضرورية لتجنب وصول المكاسب غير المتوقعة إلى أصحاب العمل من غير أن يكون لها فوائد.
60 Burns, Edwards and Pauw 2010.
61 Gupta and Larssen 2010, p. 26. رأى الباحثون أن أرجحية تشغيل العاملين للمعوّقين من الفئة العمرية 18-49 سنة، الذين يملكون قدرة على العمل، ارتفعت بمعدل 33 نقطة بفضل البرنامج الذي اعتمد معدلاً وسطيًا مرجعيًا للتشغيل قدره 44 في المائة.
62 يعرّف Bonilla García and Gruat 2003 الحماية الاجتماعية بمجموعة التدابير العامة التي يتخذها المجتمع لصالح أفراده لكي يحميهم من الشدائد الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى فقدان الدخل من العمل أو انخفاضه لأسباب طارئة (المرض، الأمومة، الإصابة أثناء العمل، العجز، التقدم في السن، وفاة المعيل)؛ وليؤمن لهم الرعاية الطبية؛ والمستحقات للأسر التي تضمّ أطفالاً.
63 Roxburgh and Mischke 2011.
64 Paci, Revenga and Rijkers 2011.
65 ODI 2008.
66 Paci, Revenga and Rijkers 2011, p. 13.
67 Onyango, Hixson and McNally 2013.
68 Haughton and Khandker 2012.
69 Furceri 2009.
70 البيانات عن الإنفاق الاجتماعي العام مستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن مجالات السياسة الاجتماعية التعويضات التي تُعطى لكبار السن والناجين وفي حالات العجز، والرعاية الصحية والأسرة، وبرامج سوق العمل النشطة، وتعويضات البطالة، والسكن، وغيرها. ويمكن تقسيم هذه المجالات حسب نوع الإنفاق (تقديمات نقدية وتقديمات عينية)، وحسب البرامج (برامج سوق العمل النشطة أو برامج خاصة بالعجز)، وحسب المصدر (التبرع من القطاع الخاص، القطاع العام).
71 OECD 2013b.
72 Assimaidou, Kiendrebeogo and Tall 2013.
73 Von Wachter 2014.
74 World Bank 2012.
75 Fischer 2013.
76 Posel, Fairburn and Lund 2006.
77 ILO 2009.
78 ILO 2010c, 2011b.
79 ILO 2011a.
80 Gassmann and Behrendt 2006.
81 ILO 2010c.
82 ILO 2006b.
83 إثيوبيا، باكستان، بنغلاديش، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، غينيا، فييت نام، الكاميرون، كينيا، نيبال، الهند.
84 ILO 2008.
85 Easterly, Ritzen and Woolcock 2006.
86 تصنيف المجتمعات من الأقل إلى الأكثر تماسكًا هو نفسه في: Easterly, Ritzen and Woolcock 2006، ويرتكز على مقاييس الفصل اللغوي والإثني، وحصة الطبقة الوسطى من الدخل، المحدد بحد وسط قدره 60 في المائة. ويحدد Easterly وآخرون المجتمعات الأكثر تماسكًا بالمجتمعات التي تحل في النصف الأسفل من حيث مقياس الفصل الإثني واللغوي، وفي النصف الأعلى من حيث حصة الطبقة الوسطى من الدخل، ويأتي الترتيب معكوسًا للمجتمعات الأقل تماسكًا. ومنذ عام 1980، لوحظ أن المجتمعات المتماسكة تتفوق في التقدم على المجتمعات الأقل تماسكًا، وقد أصبح الفرق أكثر وضوحًا في الثمانينات وبعد أزمة عام 2008.
87 The Economist 2013a.
88 Telles 2004.
89 Carneiro 2013.
90 Naidoo and Kongolo 2004.
91 Maisonnave, Decaluwé and Chitiga 2009.
92 Burger and Jafta 2010.
93 Sander and Taylor 2012.
94 World Bank 2011.
95 ولتغيير السلوك، يشدّد خبراء الاقتصاد على دور الحوافز المادية، التي تقدّم من خلال العقود والأسواق والسياسات. وكثيرًا ما تعطي هذه الحوافز نتائج فعلية، إلا أن حالات كثيرة تشي بأن هذه الحوافز أخفقت في تحقيق الآثار المرجوة (المزاحمة)، أو أدت حوافز قليلة إلى آثار جيدة (الجذب أو التحوّل في الأعراف). وتواصل بعض المجتمعات تمسكها بحوافز تبدو مكلفة وغير فعالة (الحبس بدل الغرامات أو التعويضات)، وتتخلى عن حوافز أخرى أقل كلفة وأكثر فعالية (كالتأنيب العام). لمزيد من التفاصيل: Benabou and Tirole 2011.
96 Young 2007.
97 Kinzig and others 2013.
98 Benabou and Tirole 2011.
99 UNDP 2009a.
100 UNDP 2009a.
101 Rodrik 2000, p. 3.
102 Easterly and others 2006.
103 Evans and Heller forthcoming.
104 Stewart 2013.
105 International Policy Centre for Inclusive Growth 2009.
106 UNDP 2003.
107 Sobhan 2014.
108 UNISDR 2012b.
109 Haque and others 2012.
110 UNISDR n.d.
111 UN System Task Team on the Post 2015 UN Development Agenda 2012a.
112 UNDP 2013d.
113 Lund and Myers 2007.
114 Marc and others 2012.
115 World Bank 2012.

الفصل 5

1 World Bank 2014b.
2 United Nations Population Division 2013.
3 Hale 2014.
4 Bank for International Settlements 2013.
5 Wadhams 2010.
6 Canis 2011.
7 UNHCR 2012.
8 Kaul 2014.
9 Kaul 2014.
10 Kaul and others 2003؛ Kaul and Conceição 2006.
11 السلع الاجتماعية الشاملة هي السلع والخدمات التي يقرّ المجتمع بضرورة ضمانها للجميع، بصرف النظر عن قدرتهم على الدفع لقاءها، والقواعد التي ينبغي على المواطنين احترامها في التفاعل فيما بينهم (مثل عدم التمييز وحماية أفراد المجتمع الأضعف). راجع: Ocampo 2013.
12 راجع: Musgrave 1959 للنظرية الأصلية حول السلع المستحقّة. وللاطلاع على شرح للسلع المستحقّة في السياق العالمي، راجع: Sandler, Arce and Daniel 2002.
13 Fenner and others 1988.
14 WHO 2013a.
15 Médecins Sans Frontières 2013.
16 Held and Young 2013.
17 Stiglitz and Kaldor 2013b.
18 Held and Young 2011.
19 Stiglitz 2013.
20 راجع: Kaul and others 2014؛ Kaul 2013, 2003 للمزيد من المعلومات عن السلع العامة العالمية. راجع: Musgrave 1959 للتنظير الأصلي حول السلع المستحقّة. لتفسير السلع المستحقّة في السياق العالمي، راجع: Sandler, Arce and Daniel 2002. راجع: Ocampo 2013 حول السلع الاجتماعية الشاملة (السلع التي تهدف إلى تعزيز القواعد والمعايير الاجتماعية المشتركة وتعزيز المساواة بين الأفراد).
21 Ortiz and others 2013.
22 Crouch 2011.
23 Evans and Sewell 2013.
24 ILO 2010c.
25 UN 2000.
26 UN 1948.
27 UN 1966.
28 EU 2007.
29 UN 2009.
30 UN 1989.
31 ILO 1952.
32 راجع: UNCSD 2012 لتفاصيل المقترح المتعلّق بتطوير عملية حكومية دولية شاملة وشفافة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تكون مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة بهدف تطوير أهداف عالمية للتنمية المستدامة توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة.
33 Naudé, Santos-Paulino and McGillivray 2011.
34 UNDP 2012c.
35 الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول لعام 2011. أعضاء مجموعة السبعة+ هم إثيوبيا وأفغانستان وبابوا غينيا الجديدة وبوروندي وتشاد وتوغو وتيمور-ليشتي وجزر سليمان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبريا ونيبال وهايتي.
36 Sierra Leone 2013.
37 تشجّع الغايتان 8 باء و8 جيم للأهداف الإنمائية للألفية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، لكنها لا تورد مستويات محددة. ولكن في قمة مجموعة الثماني التي عقدت عام 2005 في غلين إيغلز، اسكتلندا، تعهدت الدول المانحة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2015. وفي عام 2012، لم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية نصف هذا الهدف، إذ سجلت 0.29 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي (UN 2013c).
38 UNDP 2013a.
39 Hamdani 2014.
40 OECD 2013a.
41 OECD 2013a.
42 UNDP 2011b.
43 Hollingshead 2010.
44 Africa Progress Panel 2013.
45 G20 2013.
46 OECD 2011c.
47 UNDP 2013a.
48 Ocampo 2010.
49 Stiglitz and Kaldor 2013b.
50 Cattaneo, Gereffi and Staritz 2010.
51 UN Global Pulse 2010.
52 Cho and Newhouse 2013.
53 Jansen and von Uexkull 2010.
54 Jansen and von Uexkull 2010.
55 Dureya and Morales 2011.
56 Gavrilovic and others 2009.

57 Bluedorn and others 2013.
58 Ferri, Liu and Stiglitz 1999.
59 وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير تنظيمية صارمة، بما في ذلك زيادة رأس المال الاحتياطي للاستفادة منه في فترات الضائقة المالية، وتدابير لتحسين نوعية رأسمال المصارف، وحد أدنى عام لنسبة الدَين إلى قيمة الأسهم. وعلى الرغم من أن اتفاقية بازل الثالثة لعام 2010 واعدة، إلا أنها تستند إلى التزامات طوعية ولم يتم تنفيذها بعد تنفيذًا كاملاً. (راجع: Held and Young 2011).
60 UNDP 2013a.
61 Ratha and others 2013.
62 Ratha and others 2013.
63 هذه الكلفة هي كلفة النقل من غانا إلى نيجيريا (World Bank 2013a).
64 IMF 2012.
65 G20 2011.
66 Kynge 2014.
67 Ocampo 2006؛ Machinea and Titelman 2007.
68 Ocampo and Griffith-Jones 2007.
69 Grabel 2012.
70 اتفق قادة البرازيل وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي والصين والهند على تجميع الموارد لإنشاء مصرف بريكس للتنمية خلال القمة التي جمعتهم في آذار/مارس 2013 في جنوب أفريقيا.
71 Park 2006.
72 Culpeper 2006.
73 UNDP 2013a.
74 Hamdani 2014.
75 Jansen and von Uexkull 2010.
76 Hamdani 2014.
77 Thrasher and Gallagher 2008.
78 Gallagher, Griffith-Jones and Ocampo 2012.
79 WTO 2001, p. 1.
80 WTO 2013.
81 Von Braun and Tadesse 2012؛ Hoekman and Martin 2012.
82 Khor and Ocampo 2011.
83 Ghaenm 2011.
84 Khor and Ocampo 2011.
85 Kennedy and Stiglitz 2013.
86 Odagir and others 2012; Pollock 2006.
87 Abdel-Latif 2012.
88 Hogerzeil and others 2013.
89 Khor and Ocampo 2011.
90 IPCC 2013.
91 World Bank 2014b.
92 IPCC 2013.
93 UNDP 2012a.
94 Hirsch 2012.
95 Polk 2013.
96 Polk 2013.
97 UN General Assembly 2013c.
98 Hale 2014.
99 UN-Habitat 2011.
100 Lutsey and Sperling 2008.
101 WWF 2007.
102 CDP 2013.
103 CDP 2013.
104 UNFCCC 2012.
105 Hale 2014.
106 UNFCCC 2011.
107 Hale, Held and Young 2013.
108 رفض هذا الاقتراح بقوة على أساس أنه يهدد بإضعاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجمعية العامة للأمم المتحدة. واستجابة لمقترح المنتدى العالمي للقادة ومجموعة من التوصيات الأخرى، اقترحت البلدان النامية أنه بدلاً من اقتصار منظومة الأمم المتحدة على دور ثانوي وقضايا متخصصة، ينبغي عليها أن تفرض قيادتها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين اعتبرا خاضعين لهيمنة البلدان المتقدمة (Müller 2010).
109 Ocampo and Stiglitz 2011.
110 راجع: Chaterjee 2009؛ Weiss 2011؛ UN 2013e؛ Abebe and others 2012.
111 UNDP 2013a.
112 يكون هذا المجلس مشابهًا للمجلس العالمي للتنسيق الاقتصادي الموصى به في: Stiglitz and others 2009.
113 UN 2012b, 2013d.
114 Kaul 2013.
115 Evans and Heller forthcoming.
116 Bandura 2000.
117 Evans and Heller forthcoming.
118 Reinalda 2013.
119 UN 1989.
120 UN 1995.
121 UN 2006.
122 UN 2014a.
123 Sassen 2006.
124 Sassen 2006.
125 Tarrow 2013.
126 ITU 2013.

المراجع

Abdel-Latif, A. 2012. "Intellectual Property Rights and Green Technologies from Rio to Rio: An Impossible Dialogue?" Policy Brief 14. International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva.

Abebe, H., R. Dugan, M. McShane, J. Mellin, T. Patel, and L. Patentas. 2012. "The United Nations' Role in Global Economic Governance: A Research and Policy Brief for the Use of the NGO Committee on Financing for Development." www.ngosonffd.org/wp-content/uploads/2010/11/UN-Role-in-Global-Economic-Governance-2012.pdf. Accessed 27 March 2014.

Abrahams, N., and R. Jewkes. 2005. "Effects of South African Men's Having Witnessed Abuse of Their Mothers during Childhood on Their Levels of Violence in Adulthood." *American Journal of Public Health* 95(10): 1811–16. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1449441/. Accessed 20 March 2014.

Abramsky, T., C.H. Watts, C. Garcia-Moreno, K. Devries, L. Kiss, M. Ellsberg, H.A.F.M. Jansen, and L. Heise. 2011. "What Factors Are Associated with Recent Intimate Partner Violence? Findings from the WHO Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence." *BMC Public Health* 11: 109. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3049145/pdf/1471-2458-11-109.pdf. Accessed 20 March 2014.

Africa Progress Panel. 2013. *Africa Progress Report 2013: Equity in Extractives: Stewarding Africa's Natural Resources for All.* Geneva. www.africaprogresspanel.org/wp-content/uploads/2013/08/2013_APR_Equity_in_Extractives_25062013_ENG_HR.pdf. Accessed 24 March 2014.

Ahmed, A.U., S. Zohir, S.K. Kumar, and O.H. Chowdury. 1995. "Bangladesh's Food for Work Programme and Alternatives to Food Security." In J. von Braun, ed., *Employment for Poverty Reduction and Food Security.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Alderman H., and P. Engle. 2008. "The Synergy of Nutrition and ECD Interventions in Africa." In M. Garcia, A. Pence, and J. Evans, eds., *Africa's Future, Africa's Challenge: Early Childhood Care and Development in Sub-Saharan Africa.* Washington, DC: World Bank.

Alesina, A., S. Ozler, N. Roubini, and P. Swagel. 1996. "Political Instability and Economic Growth." *Journal of Economic Growth* 1(2): 189–211.

Alliance Development Works. 2012. *World Risk Report 2012.* Berlin.

Ames, P., V. Rojas, and T. Portugal. 2009. "Starting School: Who is Prepared? Young Lives' Research on Children's Transition to First Grade in Peru." Young Lives Working Paper 47. University of Oxford, Department of International Development, Oxford, UK. www.younglives.org.uk/files/working-papers/wp47-starting-school-who-is-prepared-young-lives2019-research-on-children2019s-transition-to-first-grade-in-peru. Accessed 21 March 2014.

Amsden, A.H. 2001. *The Rise of the 'Rest': Challenges to the West from Late Industrializing Economies.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Anand, S., and A. Sen. 2000. "Human Development and Economic Sustainability." *World Development* 28(12): 2029–49. www2.econ.iastate.edu/classes/tsc220/hallam/Readings/AnandSenHumanDevelopmentEconomicSustainability.pdf. Accessed 17 March 2014.

Anda R.F., V.J. Felitti, J. Walker, C.L. Whitfield, J.D. Bremner, B.D. Perry, S.R. Dube, and W.H. Giles. 2006. "The Enduring Effects of Abuse and Related Adverse Experiences in Childhood: A Convergence of Evidence from Neurobiology and Epidemiology." *European Archives of Psychiatry and Clinical Neuroscience* 56(3): 174–86.

Ardila, A., M. Rosselli, E. Matute, and S. Guajardo. 2005. "The Influence of the Parents' Educational Level on the Development of Executive Functions." *Developmental Neuropsychology* 28(1): 539–60. http://psy2.fau.edu/~rosselli/NeuroLab/pdfs/parents_effect_on_executive_function.pdf. Accessed 19 March 2014.

Armecin, G., J.R. Behrman, P. Duazo, S. Ghuman, S. Gultiano, E.M. King, and N. Lee. 2006. "Early Childhood Development through an Integrated Program: Evidence from the Philippines." Policy Research Working Paper 3922. World Bank, Washington, DC.

Arriagada, I. 1994. "Changes in the Urban Female Labour Market." *CEPAL Review* 53: 92–110.

Assaad, R., and D. Levison. 2013. "Employment for Youth—A Growing Challenge for the Global Economy." Background paper for the High Level Panel on the Post-2015 UN MDG Development Agenda. www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/06/Assaad-Levison-Global-Youth-Employment-Challenge-Edited-June-5.pdf. Accessed 21 March 2014.

Assimaidou K., Y. Kiendrebeogo, and A. Tall. 2013. "Social Protection for Poverty Reduction in Times of Crisis." Etudes et Documents 11. Centre d'Études et de Recherches sur le Développement International, Clermont-Ferrand, France. http://cerdi.org/uploads/ed/2013/2013.11.pdf. Accessed 15 May 2014.

Atkinson, A. 2013. "Ensuring Social Inclusion in Changing Labour and Capital Markets." European Economy—Economic Papers 481. European Commission, Directorate General Economic and Monetary Affairs, Brussels.

Bahçe, S.A.K., and E. Memiş. 2013. "Estimating the Impact of the 2008–09 Economic Crisis on Work Time in Turkey." *Feminist Economics* 19(3): 181–207. http://dx.doi.org/10.1080/13545701.2013.786182. Accessed 25 March 2014.

Baird, S., J. Friedman, and N. Schady. 2007. "Aggregate Income Shocks and Infant Mortality in the Developing World." Policy Research Working Paper 4346. World Bank, Washington, DC. http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-4346. Accessed 28 March 2014.

Baldwin, P. 1990. *The Politics of Social Solidarity: Class Bases of the European Welfare State, 1875–1975.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Bandura, A. 2000. "Exercise of Human Agency through Collective Efficacy." *Current Directions in Psychological Science* 9(3): 75–78.

Bangladesh Accord Foundation. 2013. "Accord on Fire and Building Safety in Bangladesh." http://bangladeshaccord.org/wp-content/uploads/2013/10/the_accord.pdf. Accessed 16 November 2013.

Bank for International Settlements. 2013. "Triennial Central Bank Survey: Foreign Exchange Turnover in April 2013: Preliminary Global Results." Monetary and Economic Department, Basel, Switzerland. www.bis.org/publ/rpfx13fx.pdf. Accessed 20 January 2014.

Bardasi, E., and S.P. Jenkins. 2002. *Income in Later Life: Work History Matters.* Bristol, UK: The Policy Press. www.jrf.org.uk/sites/files/jrf/jr111-income-later-life.pdf. Accessed 25 March 2014.

Bargain, O., and P. Kwenda. 2009. "The Informal Sector Wage Gap: New Evidence Using Quantile Estimations on Panel Data." Discussion Paper 4286. Institute for the Study of Labour, Bonn, Germany. http://d-nb.info/996172467/34. Accessed 25 March 2014.

Barrientos, A. 2006. "Ageing, Poverty and Public Policy in Developing Countries: New Survey Evidence." In P.A. Kemp, K. Van den Bosch, and L. Smith, eds., *Social Protection in an Ageing World.* International Studies on Social Security Vol. 13. Oxford, UK: Intersentia.

Barrientos, S.W. 2013. "'Labour Chains': Analysing the Role of Labour Contractors in Global Production Networks." *Journal of Development Studies* 49(8): 1058–71.

Basu, K., and P.H. Van. 1998. "The Economics of Child Labor." *American Economic Review* 88(3): 412–27. http://qed.econ.queensu.ca/pub/faculty/sumon/basu_childlabor.pdf. Accessed 20 March 2014.

Beales, S. 2012. "Empowerment and Older People: Enhancing Capabilities in an Ageing World." Paper prepared for the Expert Group Meeting on promoting people's empowerment in achieving poverty eradication, social integration and productive and decent work for all, 10–12 September, New York. www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2012/SylviaBeales.pdf. Accessed 26 March 2014.

Beegle, K., D. Filmer, A. Stokes, and L. Tiererova. 2009. "Orphanhood and the Living Arrangements of Children in Sub-Saharan Africa." Policy Research Working Paper 4889. Washington, DC: World Bank. www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2009/07/24/000112742_20090724110307/Rendered/PDF/WPS4889.pdf. Accessed 26 March 2014.

Bénabou, R. 2000. "Unequal Societies: Income Distribution and the Social Contract." *American Economic Review* 90(1): 96–129.

Bénabou, R., and J. Tirole. 2011. *Laws and Norms.* NBER Working Paper 17579. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Béné, C., R.G. Wood, A. Newsham, and M. Davies. 2012. "Resilience: New Utopia or New Tyranny? Reflection about the Potentials and Limits of the Concept of Resilience in Relation to Vulnerability Reduction Programmes." Working Paper 405. Institute of Development Studies, Brighton, UK.

Berg, A., and J. Ostry. 2011a. "Equality and Efficiency." *Finance & Development* 48(3): 12–15.

———. 2011b. "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" Staff Discussion Note 11/08. International Monetary Fund, Washington, DC.

Berg, J. 2009. "Brazil: The Minimum Wage as a Response to the Crisis." ILO Notes on the Crisis. International Labour Organization, Geneva.

Berik, G., and E. Kongar. 2013. "Time Allocation of Married Mothers and Fathers in Hard Times: The 2007–09 U.S. Recession." *Feminist Economics* 19(3): 208–37. http://dx.doi.org/10.1080/13545701.2013.798425. Accessed 25 March 2014.

Berliner, L., and D.M. Elliott. 1996. "Sexual Abuse of Children." In J. Briere, L. Berliner, J.A. Bulkley, C. Jenny, and T. Reid, eds., *The APSAC Handbook on Child Maltreatment*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Bettin, G., A.F. Presbitero, and N. Spatafora. 2014. "Remittances and Vulnerability in Developing Countries." Working Paper WP/14/13. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1413.pdf. Accessed 27 March 2014.

Bhutta, Z.A. 2002. "Children of War: The Real Casualties of the Afghan Conflict." *British Medical Journal* 324(7333): 349–52.

Black, R.E., L.H. Allen, Z.A. Bhutta, L.E. Caulfield, M. de Onis, M. Ezzati, C. Mathers, and J. Rivera. 2008. "Maternal and Child Undernutrition Study Group. Maternal and Child Undernutrition: Global and Regional Exposures and Health Consequences." *Lancet* 371(9608): 243–60.

Bluedorn, M.J.C., R. Duttagupta, J. Guajardo, and P. Topalova. 2013. "Capital Flows are Fickle: Anytime, Anywhere." Working Paper WP/13/183. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13183.pdf. Accessed 24 March 2014.

Bonilla García, A., and J.V. Gruat. 2003. "Social Protection: A Life Cycle Continuum Investment for Social Justice, Poverty Reduction and Sustainable Development." International Labour Organization, Social Protection Section, Geneva. www.ilo.org/public/english/protection/download/lifecycl/lifecycle.pdf. Accessed 15 May 2014.

Bornstein, M.H., and D. Putnick. 2012. "Cognitive and Socioemotional Caregiving in Developing Countries." *Child Development* 83(1): 46–61.

Bornstein, M.H., C.S. Tamis-Lemonda, C.S. Hahn, and O.M. Haynes. 2008. "Maternal Responsiveness to Young Children at Three Ages: Longitudinal Analysis of a Multidimensional, Modular, and Specific Parenting Construct." *Developmental Psychology* 44(3): 867–74.

Bos, K.J., N. Fox, C.H. Zeanah, and C.A. Nelson. 2009. "Effects of Early Psychosocial Deprivation on the Development of Memory and Executive Function." *Frontiers in Behavioral Neuroscience* 3: 16.

Boudet, A.M.M., P. Petesch, C. Turk, and A. Thumala. 2012. *On Norms and Agency: Conversations about Gender Equality with Women and Men in 20 Countries*. Washington, DC: World Bank.

Boyden, J. 2009. "Risk and Capability in the Context of Adversity: Children's Contributions to Household Livelihoods in Ethiopia." *Children, Youth and Environments* 19(2): 111–137. www.colorado.edu/journals/cye/19_2/19_2_07_Ethiopia.pdf. Accessed 27 March 2014.

Boyden, J., A. Hardgrove, and C. Knowles. 2012. "Continuity and Change in Poor Children's Lives: Evidence from Young Lives." In A. Minujin and S. Nandy, eds., *Global Child Poverty and Well-being: Measurement, Concepts, Policy and Action*. Bristol, UK: Policy Press.

Brand, J.E., B.R. Levy, and W.T. Gallo. 2008. "Effects of Layoffs and Plant Closings on Depression among Older Workers." *Research on Aging* 30(6): 701–21. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2792935/. Accessed 25 March 2014.

Brooks-Gunn, J., and G.J. Duncan. 1997. "The Effects of Poverty on Children." *The Future of Children* 7(2): 55–71.

Bunting, L., and C. McAuley. 2004. "Research Review: Teenage Pregnancy and Motherhood: The Contribution of Support." *Child and Family Social Work* 9(2): 207–15.

Burgard, S.A., J.E. Brand, and J.S. House. 2007. "Toward a Better Estimation of the Effect of Job Loss on Health." *Journal of Health and Social Behavior* 48(4): 369–84. http://sarahburgard.com/pdf/Burgard%20Brand%20and%20House%202007%20JHSB.pdf. Accessed 25 March 2014.

Burger, R., and R. Jafta. 2010. "Affirmative Action in South Africa: An Empirical Assessment of the Impact on Labour Market Outcomes." Working Paper 76. Oxford University, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK.

Burkhauser, R.V., J.S. Butler, and K.C. Holden. 1991. "How the Death of a Spouse Affects Economic Well-being after Retirement: A Hazard Model Approach." *Social Science Quarterly* 72: 504–19.

Burkhauser, R.V., K.C. Holden, and D. Feaster. 1988. "Incidence, Timing and Events associated with Poverty: A Dynamic View of Poverty in Retirement." *Journal of Gerontology* 43(2): S46–S52.

Burns, J., L. Edwards, and K. Pauw. 2010. "Wage Subsidies to Combat Unemployment and Poverty: Assessing South Africa's Options." Discussion Paper 00969. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Cameron, N., M.A. Preece, and T.J. Cole. 2005. "Catch-up Growth or Regression to the Mean? Recovery from Stunting Revisited." *American Journal of Human Biology* 17(4): 412–17.

Canis, B. 2011. "The Motor Vehicle Supply Chain: Effects of the Japanese Earthquake and Tsunami." Congressional Research Service, Washington, DC. www.fas.org/sgp/crs/misc/R41831.pdf. Accessed 19 March 2014.

Cannon, T., and D. Muller-Mahn. 2010. "Vulnerability, Resilience and Development Discourses in Context of Climate Change." *Natural Hazards* 55(3): 621–35.

Carneiro, J. 2013. "Brazil's Universities Take Affirmative Action." BBC Brasil, 28 August. www.bbc.co.uk/news/business-23862676. Accessed 15 May 2014.

Carneiro, P., and J. Heckman. 2003. *Human Capital Policy*. NBER Working Paper 9495. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w9495.pdf. Accessed 19 March 2014.

Casale, D. 2003. "The Rise in Female Labour Force Participation in South Africa: An Analysis of Household Survey Data, 1995-2001." Ph.D. dissertation. University of KwaZulu-Natal, Division of Economics, South Africa.

Cattaneo, O., G. Gereffi, and C. Staritz, eds. 2010. *Global Value Chains in a Postcrisis World: A Development Perspective*. Washington, DC: World Bank.

CDP (Carbon Disclosure Project). 2013. *Sector Insights: What Is Driving Climate Change Action in the World's Largest Companies? Global 500 Climate Change Report 2013*. London. https://www.cdp.net/cdpresults/cdp-global-500-climate-change-report-2013.pdf. Accessed 24 March 2014.

Cerrutti, M. 2000. "Economic Reform, Structural Adjustment and Female Labor Force Participation in Buenos Aires, Argentina." *World Development* 28(5): 879–91.

Chalabi, M., and J. Holder. 2013. "WHO Report into Violence against Women: Key Data." *The Guardian*. Datablog, 20 June. www.theguardian.com/news/datablog/2013/jun/20/women-violence-worldwide-statistics-who. Accessed 28 March 2014.

Chambers, R. 1989. "Editorial Introduction: Vulnerability, Coping and Policy." *IDS Bulletin* 20(2): 1–7.

———. 2006. "Vulnerability, Coping and Policy (Editorial Introduction)." *IDS Bulletin* 37(4): 33–40.

Chang, H. 1993. *The Political Economy of Industrial Policy*. New York: Palgrave Macmillan.

Châtaigner J.-M. 2014. *Fragilités et résilience ; les nouvelles frontières de la mondialisation*. Paris: Karthala.

Chatterjee, A. 2009. "The UN at Sixty Three: Problems and Prospects of Reforming a Veteran." *Journal of Management and Social Sciences* 5(1): 22–29. http://biztek.edu.pk/downloads/research/jmss_v5_n1/3%20The%20UN%20at%20Sixty%20three.pdf?origin=publication_detail. Accessed 27 March 2014.

Chen, S., and M. Ravallion. 2012. "Absolute Poverty Measures for the Developing World." In *Measuring the Real Size of the World Economy*. Washington, DC: World Bank.

China National Bureau of Statistics. 2011. *China Statistical Yearbook 2011*. Beijing.

Cho, Y., and D. Newhouse. 2013. "How Did the Great Recession Affect Different Types of Workers? Evidence from 17 Middle-Income Countries." *World Development* 41: 31–50.

Choudhury, C. 2013. "India Weathers Cyclone Phailin." Bloomberg, 16 October. www.bloomberg.com/news/2013-10-16/india-weathers-cyclone-phailin.html. Accessed 14 May 2014.

Conceição, P., S. Mukherjee, and S. Nayyar. 2011. "Impacts of the Economic Crisis on Human Development and the MDGs in Africa." *African Development Review* 23(4): 439–60.

Cornia, G.A., and F. Stewart. 1993. "Two Errors of Targeting." *Journal of International Development* 5: 459–96.

CRED (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2013. EM-DAT: The International Disaster Database: Disaster trends. Catholic University of Louvain, Belgium. www.emdat.be/disaster-trends. Accessed 12 April 2014.

Crouch, C. 2011. *The Strange Non-Death of Neo-Liberalism*. Cambridge, UK: Polity.

Culpeper, R. 2006. "Reforming the Global Financial Architecture: The Potential of Regional Institutions." In J. A. Ocampo, ed., *Regional Financial Cooperation*. Washington DC: Brookings Institution Press.

Cutler, D.M., F. Knaul, R. Lozano, O. Mendez, and B. Zurita. 2002. "Financial Crisis, Health Outcomes, and Aging: Mexico in the 1980s and 1990s." *Journal of Public Economics* 84(2): 279–303.

Cutter, S., C. Emrich, J. Webb, and D. Morath. 2009. "Social Vulnerability to Climate Variability Hazards: A Review of the Literature." Final Report to Oxfam America. University of South Carolina, Department of Geography,

Hazards and Vulnerability Research Institute, Columbia, SC.

Dalman, C., and S. Bremberg. 1999. "How Do We Invest in the Children? Child Welfare Measures in the County of Stockholm, Measured in SEK." Centre for Child and Adolescent Health, Stockholm.

Darity, W., and A. Goldsmith. 1996. "Social Psychology, Unemployment and Macroeconomics." *Journal of Economic Perspectives* 10(1): 121–40.

Date-Bah, E. 2003. *Jobs after War: A Critical Challenge in the Peace and Reconstruction Puzzle.* Geneva: International Labour Office.

Davidson, D.J. 2010. "The Applicability of the Concept of Resilience to Social Systems: Some Sources of Optimism and Nagging Doubts." Society and Natural Resources 23(12): 1135–49.

Davies, R.B., and K.C. Vadlamannati. 2013. "A Race to the Bottom in Labor Standards? An Empirical Investigation." *Journal of Development Economics* 103: 1–14.

Davies, S.E., and L. Glanville. 2010. *Protecting the Displaced: Deepening the Responsibility to Protect.* Leiden, the Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers.

Deacon, B., and S. Cohen. 2011. "From the Global Politics of Poverty Alleviation to the Global Politics of Social Solidarity." *Global Social Policy* 11(2–3): 233–249.

Devereux, S., and C. Solomon. 2006. "Employment Creation Programmes: The International Experience." Issues in Employment and Poverty Discussion Paper 24. International Labour Organization, Geneva.

DFID (UK Department for International Development). 2001. *Making Government Work for Poor People: Building State Capability.* London. www.gsdrc.org/docs/open/tsp.pdf. Accessed 28 March 2014.

———. 2010. "Building Peaceful States and Societies." A DFID Practice Paper. London. www.gsdrc.org/docs/open/CON75.pdf. Accessed 15 May 2014.

Drèze J., and A. Sen. 1989. *Hunger and Public Action.* Oxford, UK: Clarendon Press.

Duflo, E. 2000. *Grandmothers and Granddaughters: Old Age Pension and Intra-Household Allocation in South Africa.* Working Paper 8061. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w8061.pdf?new_window=1. Accessed 26 March 2014.

Dunai, M. 2013. "Hungarian Roma Queue for Water in Heatwave after pumps shut down." Reuters, 9 August. www.reuters.com/article/2013/08/09/us-hungary-roma-water-heat-idUSBRE9760ZI20130809. Accessed 28 March 2014.

Duryea, S., and M. Morales. 2011. "Effects of the Global Financial Crisis on Children's School and Employment Outcomes in El Salvador." *Development Policy Review* 29(5): 527–46.

Dutta, I., J. Foster, and A. Mishra. 2011. "On Measuring Vulnerability to Poverty." *Social Choice and Welfare* 37(4): 743–61.

Easterly, W., J. Ritzen, and M. Woolcock. 2006. "Social Cohesion, Institutions, and Growth." *Economics and Politics* 18(2): 103–20. http://ssrn.com/abstract=909632 or http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-0343.2006.00165.x. Accessed 15 May 2014.

EC (European Commission). 2013a. Eurostat database: General government deficit/surplus. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tec00127&plugin=1. Accessed 9 December 2013.

———. 2013b. Eurostat database: General government gross debt. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tsdde410&plugin=1. Accessed 9 December 2013.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean. 2011. "El Envejecimiento y las Personas de Edad. Indicadores para América Latina y el Caribe." Santiago de Chile. www.cepal.org/celade/noticias/documentosdetrabajo/3/39343/Separata_Indicadores_Envejecimiento.pdf. Accessed 28 March 2014.

***The Economist*. 2013a.** "Affirmative Action in Brazil: Slavery's Legacy." Americas View blog, 26 April. www.economist.com/blogs/americasview/2013/04/affirmative-action-brazil. Accessed 15 May 2014.

———. 2013b. "Poverty: Not Always with Us." 1 June.

Eliason, M., and D. Storrie. 2009. "Does Job Loss Shorten Life?" *Journal of Human Resources* 44(2): 277–382.

Emmerson, C., and A. Muriel. 2008. "Financial Resources and Well-being." In J. Banks, E. Breeze, C. Lessof, and J. Nazroo, eds., *Living in the 21st Century: Older People in England. The 2006 English Longitudinal Study of Ageing (Wave 3).* London: Institute for Fiscal Studies.

Engel, S. and A.M. Ibanez. 2007. "Displacement Due to Violence in Colombia: A Household-Level Analysis." *Economic Development and Cultural Change* 55(2): 335–65.

Engle, P.L., M.M. Black, J.R. Behrman, M. Cabral de Mello, P.J. Gertler, L. Kapiriri, R. Martorell, and M.E. Young. 2007. "Strategies to Avoid the Loss of Developmental Potential in More than 200 Million Children in the Developing World." *Lancet* 369(9557): 229–42.

Engle, P.L, L.C. Fernald, H. Alderman, J. Behrman, C. O'Gara, A. Yousafzai, M. Cabral de Mello, M. Hidrobo, N. Ulkuer, I. Ertem, S. Iltus, and the Global Development Steering Group. 2011. "Strategies for Reducing Inequalities and Improving Developmental Outcomes for Young Children in Low-Income and Middle-Income Countries." *Lancet* 378(9799): 1339–53.

Engle, P.L., N. Rao, and O. Petrovic. 2013. "Situational Analysis of Young Children in a Changing World." In P. Rebello Britto, P.L. Engle, and C.M. Super, eds., *Handbook of Early Childhood Development. Research and Its Impact on Global Policy.* New York: Oxford University Press.

Equality Now. 2011. *Discrimination against Women in Law.* New York. www.equalitynow.org/sites/default/files/WG_Report_EN.pdf. Accessed 28 March 2014.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). 2007. *The Impact of Armed Conflict on Women.* Beirut.

Esping-Andersen, G. 1999. *Social Foundations of Postindustrial Economies.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Esping-Andersen, G., and J. Myles. 2008. "The Welfare State and Redistribution." Unpublished manuscript. http://dcpis.upf.edu/~gosta-esping-andersen/materials/welfare_state.pdf. Accessed 15 May 2014.

EU (European Union). 2007. "Treaty of Lisbon." http://europa.eu/lisbon_treaty/full_text/index_en.htm. Accessed 20 March 2014.

European Parliamentary Research Service. 2013. "Women in Politics: Background Notes on 12 Countries." Brussels. www.europarl.europa.eu/eplibrary/EPRS-Background-Notes.pdf. Accessed 28 March 2014.

Evans, P., and P. Heller. Forthcoming. "Human Development, State Transformation and the Politics of the Developmental State." In S. Leibfried, F. Nullmeier, E. Huber, M. Lange, J. Levy, and J.D. Stephens, eds., *The Oxford Handbook of Transformations of the State.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Evans, P., and W.H. Sewell. 2013. "The Neo-Liberal Era: Ideology, Policy and Social Effect." In P.A. Hall and M. Lamont, eds., *Social Resilience in the Neoliberal Era.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Falkingham, J. 2000. "From Security to Uncertainty: The Impact of Economic Change on Child Welfare in Central Asia." Working Paper 76. United Nations Children's Fund Innocenti Research Centre, Florence, Italy. www.unicef-irc.org/publications/pdf/iwp76.pdf. Accessed 25 March 2014.

Fang, C., D. Yang, and W. Meiyan. 2010. "Employment and Inequality Outcomes in China." Paper presented at the Organisation for Economic Co-operation and Development and European Union Joint High-Level Conference, 19 May, Paris. www.oecd.org/els/emp/42546043.pdf. Accessed 22 May 2014.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2013. "FAO Food Price Index." www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/. Accessed 18 February 2014.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations), IFAD (International Fund for Agricultural Development) and WFP (World Food Programme). 2013. *The State of Food Insecurity in the World 2013: The Multiple Dimensions of Food Security.* Rome.

Felitti, V.J., R.F. Anda, D. Nordenberg, D.F. Williamson, A.M. Spitz, V. Edwards, M.P. Koss, and J.S. Marks. 1998. "The Relationship of Childhood Abuse and Household Dysfunction to Many of the Leading Causes of Death in Adults: The Adverse Childhood Experiences (ACE) Study." *American Journal of Preventive Medicine* 14(4): 245–58.

Fenner, F., D.A. Henderson, I. Arita, Z. Ježek, and I.D. Ladnyi. 1988. *Smallpox and its Eradication.* Geneva: World Health Organization.

Ferri, G., L.G. Liu, and J. Stiglitz. 1999. "The Procyclical Role of Rating Agencies: Evidence from the East Asian Crisis." *Economic Notes* 28(3): 335–55.

Ferris, E., D. Petz, and C. Stark. 2013. "The Year of Recurring Disasters: A Review of Natural Disasters in 2012." Brookings Institution–London School of Economics, Project on Internal Displacement, Washington, DC. www.brookings.edu/research/reports/2013/03/natural-disaster-review-ferris. Accessed 28 March 2014.

Fischer, A.M. 2008. "Resolving the Theoretical Ambiguities of Social Exclusion with Reference to Polarisation and Conflict." DESTIN Working Paper 08-90. London School of Economics and Political Science, Development Studies Institute, London. www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/pdf/WP/WP90.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2013.** "The Social Value of Employment and the Redistributive Imperative for Development." Occasional Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Fitoussi, J.P., and K. Malik. 2013. "Choices, Capabilities and Sustainability." Occasional Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Frankenberg, E., T. Duncan, and K. Beege. 1999. "The Real Cost of Indonesia's Economic Crisis: Preliminary Findings from the Indonesia Life Surveys." Labor and Population Program Working Paper 99-04. RAND, Santa Monica, CA. www.rand.org/content/dam/rand/pubs/drafts/2008/DRU2064.pdf. Accessed 20 March 2014.

Fraser, S., G. Leonard, I. Matsuo, and H. Murakami. 2012. "Tsunami Evacuation: Lessons from the Great East Japan Earthquake and Tsunami of March 11th 2011." GNS Science Report 2012/17. Institute of Geological and Nuclear Sciences, Lower Hutt, New Zealand.

Frazer, H., and E. Marlier. 2012. *2011 Assessment of Social Inclusion Policy Developments in the EU: Main Findings and Suggestions on the Way Forward.* European Commission, Directorate General of Employment, Social Affairs and Inclusion, Brussels.

Friedman, J., and N. Schady. 2009. "How Many More Infants Are Likely to Die in Africa as a Result of the Global Financial Crisis?" Policy Research Working Paper 5023. World Bank, Washington, DC. http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&theSitePK=469372&piPK=64165421&menuPK=64166093&entityID=000158349_20090820140450&cid=decresearch%22. Accessed 28 March 2014.

Fuentes-Nieva, R., and N. Galasso. 2014. "Working for the Few: Political Capture and Economic Inequality." Briefing Paper 178. Oxfam, Oxford, UK. www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-working-for-few-political-capture-economic-inequality-200114-en.pdf. Accessed 17 March 2014.

Funk, A., J.L. Lang, and J. Osterhaus. 2005. *Ending Violence against Women and Girls: Protecting Human Rights. Good Practices for Development Cooperation.* Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, Planning and Development Department Governance and Democracy, Eschborn, Germany. http://www2.gtz.de/dokumente/bib/05-1048.pdf. Accessed 26 March 2014.

Furceri, D. 2009. "Stabilization Effects of Social Spending: Empirical Evidence from a Panel of OECD Countries Overcoming the Financial Crisis in the United States." OECD Economics Department Working Paper 675. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Furceri, D., and P. Loungani. 2013. "Who Let the Gini Out?" *Finance & Development* 50(4): 25–27.

G20 (Group of Twenty). 2011. "G20 Coherent Conclusions for the Management of Capital Flows Drawing on Country Experiences." 15 October. www.g20.utoronto.ca/2011/2011-finance-capital-flows-111015-en.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2013.** "Tax Annex to the St. Petersburg G20 Leaders' Declaration." http://en.g20russia.ru/news/20130906/782776427.html. Accessed 20 March 2014.

Gagro, S. 2010. "The Crime of Rape in the ICTY's and the ICTR's Case-Law." *Zbornik PFZ* 60(3): 1309–34.

Gallagher, K.P., S. Griffith-Jones, and J.A. Ocampo, eds. 2012. *Regulating Global Capital Flows for Long-Run Development.* Pardee Center Task Force Report. Boston, MA: Boston University, Fredrick S. Pardee Center for the Study of the Longer Range Future. http://stephanygj.net/papers/RegulatingGlobalCapitalFlowsForLongRunDevelopment2012.pdf. Accessed 24 March 2014.

Gallopín, G.C. 2006. "Linkages between Vulnerability, Resilience, and Adaptive Capacity." *Global Environmental Change* 16(3): 293–303.

Gallup. 2013. Gallup World Poll Database. http://worldview.gallup.com. Accessed 15 October 2013.

Gasper, D., and O. Gomez. 2014. "Evolution of Thinking and Research on Human Security and Personal Security 1994–2013." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Gassmann, F., and C. Behrendt. 2006. "Cash Benefits in Low-income Countries: Simulating the Effects on Poverty Reduction for Tanzania and Senegal." Issues in Social Protection Discussion Paper 15. International Labour Organization, Social Security Department, Geneva. www.gsdrc.org/docs/open/SP21.pdf. Accessed 15 May 2014.

Gavrilovic, M., C. Harper, N. Jones, R. Marcus, and P. Pereznieto. 2009. "Impact of the Economic Crisis and Food and Fuel Price Volatility on Children and Women in Kazakhstan." Report for UNICEF Kazakhstan Office. Overseas Development Institute, London.

Ghanem, H. 2011. "How to Stop the Rise in Food Price Volatility." 13 January. Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC. http://carnegieendowment.org/2011/01/13/how-to-stop-rise-in-food-price-volatility/3bs. Accessed 24 March 2014.

Global Footprint Network. 2014. *National Footprint Accounts, 2014 Edition.* Oakland, CA.

Grabel, I. 2012. "Financial Architectures and Development: Resilience, Policy Space, and Human Development in the Global South." Working Paper 281. University of Massachusetts Amherst, Political Economy Research Institute, Amherst, MA. www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_251-300/WP281.pdf. Accessed 24 March 2014.

Gupta, N.D., and M. Larssen. 2010. "Evaluating Labour Market Effects of Wage Subsidies for the Disabled—The Danish Flexjob Scheme." Working Paper 07:2010. Danish National Centre for Social Research, Copenhagen. http://pisa2012.dk/Files/Filer/SFI/Pdf/Working_papers/wp-07-2010.pdf. Accessed 15 May 2014.

Gupta, S., and I.S. Leung. 2011. "Turning Good Practices into Institutional Mechanisms: Investing in Grassroots Women's Leadership to Scale Up Local Implementation of the Hyogo Framework for Action." An In-depth Study for the HFA Mid-Term Review. Huairou Commission and GROOTS International, New York. www.unisdr.org/files/18197_201guptaandleung.theroleofwomenasaf.pdf. Accessed 28 March 2014.

Ha, B., C. McInerney, S. Tobin, and R. Torres. 2010. "Youth Employment in Crisis." Discussion Paper DP/201/2010. International Institute for Labour Studies, Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_192840.pdf. Accessed 21 March 2014.

Hackman, D.A., M.J. Farah, and M.J. Meaney. 2010. "Socioeconomic Status and the Brain: Mechanistic Insights from Human and Animal Research." *Nature Reviews Neuroscience* 11(9): 651–59.

Hale, T. 2014. "Improving Global Collective Action in a Connected World." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Hale, T., D. Held, and K. Young. 2013. *Gridlock: Why Global Cooperation Is Failing When We Need It Most.* Cambridge, UK: Polity.

Hall, P.A., and M. Lamont. 2013. *Social Resilience in the Neoliberal Era.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Hallegatte, S., F. Henriet, A. Patwardhan, K. Narayanan, S. Ghosh, S. Karmakar, U. Patnaik, A. Abhayankar, S. Pohit, J. Corfee-Morlot, C. Herweijer, N. Ranger, S. Bhattacharya, M. Bachu, S. Priya, K. Dhore, F. Rafique, P. Mathur, and N. Naville. 2010. "Flood Risks, Climate Change Impacts and Adaptation Benefits in Mumbai: An Initial Assessment of Socio-Economic Consequences of Present and Climate Change Induced Flood Risks and of Possible Adaptation Options." Environment Working Paper 27. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/5km4hv6wb434-en. Accessed 27 March 2014.

Hamdani, K. 2014. "Trans-border Vulnerabilities" Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Haque, U., M. Hashizume, K.N. Kolivras, H.J. Overgaard, B. Das, and T. Yamamoto. 2012. "Reduced Death Rates from Cyclones in Bangladesh: What More Needs to Be Done?" *Bulletin of the World Health Organization* 90: 150–56.

Hardgrove, A. 2012. "Life after Guns: The Life Chances and Trajectories of Ex-combatant and Other Post-war Youth in Monrovia, Liberia." DPhil thesis. University of Oxford, Department of International Development, Oxford, UK.

Hardgrove, A., K. Pells, P. Dornan, and J. Boyden. 2014. "Life Course Vulnerabilities for Youth: The Trouble in Transitions." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Hart, B., and T.R. Risley. 1995. *Meaningful Differences in the Everyday Experience of Young American Children.* Baltimore, MD: Paul H. Brookes Publishing.

Harvard Law and Policy Review. 2013. "India's Parliament Passes New Law on Sexual Offenses." 2 April. http://www3.law.harvard.edu/journals/hlpr/2013/04/indias-parliament-passes-new-law-on-sexual-offenses/#more-16. Accessed 27 March 2014.

Haughton, J., and S.H. Khandker. 2012. "The Surprising Effects of the Great Recession: Losers and Winners in Thailand in 2008-2009." Policy Research Working Paper 6255. World Bank, Washington, DC. http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-6255. Accessed 15 May 2014.

Hausmann, R. 2013. "The Logic of the Informal Economy." Project Syndicate, 19 June. www.project-syndicate.org/commentary/the-logic-of-the-informal-economy-by-ricardo-hausmann. Accessed 15 May 2014.

Heath, R. 2012. "Women's Access to Labour Market Opportunities, Control of Household Resources, and

Domestic Violence." Policy Research Working Paper 6149. World Bank, Washington, DC. http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&theSitePK=469372&piPK=64165421&menuPK=64166093&entityID=000158349_20120726090130. Accessed 25 March 2014.

Heckman, J. 2005. "Skill Formation and the Economics of Investing in Disadvantaged Children." *Science* 312(5782): 1900–02.

———. 2013. "The Economics of Inequality and Human Development." Keynote presentation at the First National Congress meeting on building a legal framework for public policies for early childhood, 16 April, Brasilia.

Heintz, J. 2012. "Informality, Inclusiveness, and Economic Growth: An Overview of Key Issues." Supporting Inclusive Growth Working Paper 2012/2. International Development Research Centre, Ottawa. www.idrc.ca/EN/Documents/SIG-WP2-Informality.pdf. Accessed 25 March 2014.

Heise, L.H. 1998. "Violence against Women: An Integrated, Ecological Framework." *Violence against Women* (4)3: 262–90.

Held, D., and K. Young. 2011. "Crises in Parallel Worlds: The Governance of Global Risks in Finance, Security and the Environment." In C.J. Calhoun and G.M. Derluguian, eds., *The Deepening Crisis: Governance Challenges After Neoliberalism*. Vol. 2. New York: New York University Press.

———. 2013. "Transforming Global Governance? Structural Deficits and Recent Developments in Security and Finance." In J. Stiglitz and M. Kaldor, eds., *The Quest for Security: Protection Without Protectionism and the Challenge of Global Governance*. New York: Columbia University Press.

Heller, P. 2005. "Understanding Fiscal Space." Policy Discussion Paper PDP/05/4. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp04.pdf. Accessed 21 April 2014.

———. 2014. "Challenges and Opportunities: Civil Society in a Globalizing World." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

HelpAge International. 2013. *Global AgeWatch Index 2013: Insight Report*. London.

Herrera, J., D. Milbin, F. Roubaud, C. Saint-Macary, C. Torelli, and C. Zanuso. 2014. *Enquête sur les Conditions de Vie des Ménages Après Séisme ECVMAS-Haïti 2012*. Port au Prince: Institut Haïtien de Statistique et d'Informatique, and Paris: Développement, institutions et mondialisation.

Herztman, C., and T. Boyce. 2010. "How Experience Gets Under the Skin to Create Gradients in Developmental Health." *Annual Review of Public Health* 31: 329–47.

Heyer, J., F. Stewart, and R. Thorp. 1999. "Group Behaviour and Development." Research Paper 161. United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Helsinki. http://wider.unu.edu/publications/working-papers/previous/en_GB/wp-161/_files/82530858921501417/default/wp161.pdf. Accessed 15 March 2014.

Hirsch, A. 2012. "Sahel Food Crisis Has Been Made Worse by the Widespread Unrest in Africa." *The Guardian,* 29 March.

Hoeffler, A. 2012. "On the Causes of Civil War." In M.R. Garfinkel and S. Skaperdas, eds., *The Oxford Handbook of the Economics of Peace and Conflict*. New York: Oxford University Press.

Hoekman, B., and W. Martin. 2012. "Reducing Distortions in International Commodity Markets: An Agenda for Multilateral Cooperation." Policy Research Working Paper 5928. World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network, International Trade Department, and Development Research Group, Washington, DC. www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2012/01/03/000158349_20120103113143/Rendered/PDF/WPS5928.pdf. Accessed 24 March 2014.

Hogerzeil, H.V., J. Liberman, V.J. Wirtz, S.P. Kishore, S. Selvaraj, R. Kiddell-Monroe, and T. von Schoen-Angerer. 2013. "Promotion of Access to Essential Medicines for Non-Communicable Diseases: Practical Implications of the UN Political Declaration." *Lancet* 381(9867): 680–89.

Holden, K.C., R.V. Burkhauser, and D.A. Myers. 1986. "Income Transitions at Older Stages of Life: The Dynamics of Poverty." *Gerontologist* 26(3): 292–97.

Holling, C.S. 1973. "Resilience and Stability of Ecological Systems." *Annual Review of Ecology and Systematics* 4: 1–23.

Hollingshead, A. 2010. "The Implied Tax Revenue Loss from Trade Mispricing." Global Financial Integrity, Washington, DC. www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/implied%20tax%20revenue%20loss%20report_final.pdf. Accessed 24 March 2014.

Hoon, H.T. 2011. "Wage Subsidies in a Program for Economic Inclusion and Growth." Singapore Management University, Research Collection School of Economics, Singapore. http://ink.library.smu.edu.sg/cgi/viewcontent.cgi?article=2254&context=soe_research. Accessed 22 April 2014.

Hornborg, A. 2009. "Zero-Sum World Challenges in Conceptualizing Environmental Load Displacement and Ecologically Unequal Exchange in the World-System." International Journal of Comparative Sociology 50(3-4): 237–62.

Hughes, K., M.A. Bellis, L. Jones, S. Wood, G. Bates, L. Eckley, E. McCoy, C. Mikton, T. Shakespeare, and A. Officer. 2012. "Prevalence and Risk of Violence against Adults with Disabilities: A Systematic Review and Meta-analysis of Observational Studies." *Lancet* 379(9826): 1621–29.

IFAD (International Fund for Agricultural Development). 2013. "Climate Facts." www.ifad.org/climate/facts.htm. Accessed 7 November 2013.

ILO (International Labour Organization). 1952. "Social Security (Minimum Standards) Convention." www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO:12100:P12100_ILO_CODE:C102. Accessed 20 March 2014.

———. 2006a. Changing Patterns in the World of Work International Labour Conference. 95th Session. Geneva. http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc95/pdf/rep-i-c.pdf Accessed 22 May 2014

———. 2006b. "Social Security for All: Investing in Global Social and Economic Development: A Consultation." Issues in Social Protection Discussion Paper 16. Geneva.

———. 2008. "Can Low-income Countries Afford Basic Social Security?" Global Campaign on Social Security and Coverage for All Paper 3. Social Security Department, Geneva.

———. 2009. "Protecting People, Promoting Jobs: From Crisis Response to Recovery and Sustainable Growth." Communication to G20 Leaders by ILO Director-General, Pittsburgh Summit, 24–25 September, Pittsburgh, PA.

———. 2010a. *Constitution of the International Labour Organisation and Selected Texts*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/public/english/bureau/leg/download/constitution.pdf. Accessed 25 March 2014.

———. 2010b. "Pioneering a System of Migration Management in Asia: The Republic of Korea's Employment Permit System Approach to Decent Work." Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_145630.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. 2010c. *World Social Security Report 2010/11*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_146566.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. 2011a. "Conclusions Concerning the Recurrent Discussion on Social Protection (Social Security)." Adopted at the 100th Session of the International Labour Conference, Geneva.

———. 2011b. *Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization*. Report of the Advisory Group chaired by Michelle Bachelet convened by the ILO with the collaboration of the WHO. Geneva: International Labour Office.

———. 2012a. *Global Employment Trends for Youth 2012*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/w-msp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_180976.pdf. Accessed 21 March 2014.

———. 2012b. "Statistical Update on Employment in the Informal Economy." International Labour Office, Geneva. http://laborsta.ilo.org/applv8/data/INFORMAL_ECONOMY/2012-06-Statistical%20update%20-%20v2.pdf. Accessed 15 May 2014.

———. 2012c. *World of Work Report 2012*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_179453.pdf. Accessed 25 March 2014.

———. 2013a. *Global Employment Trends 2013: Recovering from a Second Jobs Dip*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_202326.pdf. Accessed 21 March 2014.

———. 2013b. *Global Employment Trends for Youth 2013: A Generation at Risk*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_212423.pdf. Accessed 21 March 2014.

———. 2013c. *Global Wage Report 2012/2013: Wages and Equitable Growth*. Geneva: International Labour Office.

———. 2013d. *Key Indicators of the Labour Market*. 8th ed. Geneva: International Labour Office.

———. 2013e. *World of Work Report 2013: Repairing the Economic and Social Fabric*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_214476.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2014.** *Global Employment Trends 2014: The Risk of a Jobless Recovery.* www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_233953.pdf. Accessed 21 April 2014.

———. **n.d.** "Informal Economy." www.ilo.int/global/topics/employment-promotion/informal-economy/. Accessed 14 May 2014.

ILO (International Labour Organization) and UNDP (United Nations Development Programme). 2011. "Inclusive and Resilient Development: The Role of Social Protection." Paper prepared for the G20 Development Working Group. Geneva.

IMF (International Monetary Fund). 2012. "The Liberalization and Management of Capital Flows: An Institutional View." Washington, DC. www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/111412.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2014.** *World Economic Outlook: April 2014.* Washington, DC.

Internal Displacement Monitoring Centre. 2013. *Global Overview 2012: People Internally Displaced by Conflict and Violence.* Geneva. www.internal-displacement.org/publications/2013/global-overview-2012-people-internally-displaced-by-conflict-and-violence. Accessed 20 March 2014.

International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding. 2011. *A New Deal for Engagement in Fragile States.* www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf. Accessed 20 March 2014.

International Policy Centre for Inclusive Growth. 2009. "What Explains the Decline in Brazil's Inequality?" One Pager 89. Brasilia.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2007. *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability.* Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. **2012.** *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. **2013.** *Climate Change 2013: The Physical Science Basis.* Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK: Cambridge University Press. https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg1/. Accessed 20 March 2014.

———. **2014.** *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability.* Working Group II Contribution to the Fifth Assessment Report. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2013. *Women in Parliament in 2013.* Geneva.

Ismi, Asad. 2013. "Maoist Insurgency Spreads to Over 40% of India. Mass Poverty and Delhi's Embrace of Corporate Neoliberalism Fuels Social Uprising." 20 December. Center for Research on Globalization, Montreal, Canada. www.globalresearch.ca/maoist-insurgency-spreads-to-over-40-of-india-mass-poverty-and-delhis-embrace-of-corporate-neoliberalism-fuels-social-uprising/5362276. Accessed 14 May 2014.

ITU (International Telecommunication Union). 2013. "The World in 2013: ICT Facts and Figures." Geneva. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2013-e.pdf. Accessed 24 March 2014.

Jansen, M., and E. von Uexkuell. 2010. *Trade and Employment in the Global Crisis.* Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_141911.pdf. Accessed 24 March 2014.

Jäntti, M., and B. Bradbury. 2001. "Child Poverty across Industrialized Countries." *Journal of Population and Social Security* 1(Supplement): 385–410.

Jolly, R., G.A. Cornia, D. Elson, C. Fortin, S. Griffith-Jones, G. Helleiner, R. van der Hoeven, R. Kaplinsky, R. Morgan, I. Ortiz, R. Pearson and F. Stewart. 2012. "Be Outraged: There are Alternatives." Sussex, UK: Richard Jolly. http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/be-outraged-there-are-alternatives-224184. Accessed 16 May 2014.

Kabeer, N. 2014. "Vulnerability, Capability and Citizenship: Addressing Violence against Women and Girls." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Kabeer, N., K. Huda, S. Kaur, and N. Lamhauge. 2012. "Productive Safety Nets for Women in Extreme Poverty: Lessons from Pilot Projects in India and Pakistan." Discussion Paper 28/12. University of London, School of Oriental and African Studies, Centre for Development Policy and Research, London. www.soas.ac.uk/cdpr/publications/papers/file76193.pdf. Accessed 28 March 2014.

Kabeer, N., K. Mumtaz, and A. Sayeed. 2010. "Beyond Risk Management: Vulnerability, Social Protection and Citizenship in Pakistan." *Journal of International Development* 22: 1–19. www.researchcollective.org/Documents/Beyond_Risk_Management_Vulnerability_Social_Protection_and_Citizenship_in_Pakistan.PDF. Accessed 28 March 2014.

Kanbur, R. 2007. "Poverty and Conflict: The Inequality Link." Coping with Crisis Working Paper Series. International Peace Institute, New York. www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?id=126966. Accessed 21 March 2014.

Kant, E. 1781. *Critique of Pure Reason.* P. Guyer and A. Wood, trans. and eds, 1997. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Kaplan, D.S., G. Martinez, and R. Robertson. 2005. "What Happens to Wages after Displacement?" *Economía* 5(2): 197–242.

Karanikolos, M., P. Mladovsky, J. Cylus, S. Thomson, S. Basu, D. Stuckler, J. Mackenbach, and M. McKee. 2013. "Financial Crisis, Austerity, and Health in Europe." *Lancet* 381(9874): 1323–31.

Karoly, L.A., S.S. Everingham, J. Hoube, R. Kilburn, C.P. Rydell, M. Sanders, and P.W. Greenwood. 1997. "Benefits and Costs of Early-Childhood Interventions: A Documented Briefing." RAND Corporation, Santa Monica, CA.

Kaul, I. 2013. *Global Public Goods: A Concept for Framing the Post-2015 Agenda?* Bonn, Germany: Deutsche Institut für Entwicklungspolitik.

———. **2014.** "Fostering Sustainable Human Development: Managing the Macro-Risks of Vulnerability." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Kaul, I., and P. Conceição, eds. 2006. *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Kaul, I., P. Conceição, K. Le Goulven, and R.U. Mendoza. 2003. *Providing Global Public Goods: Managing Globalization.* Oxford, UK: Oxford University Press.

KC, S., W. Lutz, E. Loichinger, R. Muttarak, and E. Striessnig. 2014. "Reducing Vulnerability in Critical Life Course Phases through Empowerment." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Keizer, A.B. 2008. "Non-regular Employment in Japan." *Work, Employment, and Society* 22(3): 407–25. http://wes.sagepub.com/content/22/3/407.abstract. Accessed 26 March 2014.

Kelly, S. 2010. "The Psychological Consequences to Adolescents for Exposure to Gang Violence in the Community: An Integrated Review of the Literature." *Journal of Child and Adolescent Psychiatric Nursing* 23(2): 61–73. http://middleschoolgangsandcliques.wikispaces.com/file/view/The+Psychological+Consequences+to+Adolescents+of+Exposure+to+Gang+Violence+in+the+Community-+An+Integrated+Review+of+the+Literaturejcap_225.pdf. Accessed 21 March 2014.

Kelly, T., W. Yang, C.S. Chen, K. Reynolds, and J. He. 2008. "Global Burden of Obesity in 2005 and Projections to 2030." *International Journal of Obesity* 32(9): 1431–37.

Kennedy, D., and J. Stiglitz, eds. 2013. *Law and Economics with Chinese Characteristics: Institutions for Promoting Development in the Twenty-First Century.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Khor, M., and J.A. Ocampo. 2011. "The Unsettled Global Trade Architecture." *Queries* 1(4): 68–88.

Kim, N., and P. Conceição. 2010. "The Economic Crisis, Violent Conflict, and Human Development." *International Journal of Peace Studies* 15(1): 29–43.

Kinzig, A.P., P.R. Ehrlich, L.J. Alston, K. Arrow, S. Barrett, T.G. Buchman, G.C. Daily, B. Levin, S. Levin, M. Oppenheimer, E. Ostrom, and D. Saari. 2013. "Social Norms and Global Environmental Challenges: The Complex Interaction of Behaviors, Values, and Policy." *Bioscience* 63(3): 164–75.

Kondkher, B.H., C. Knox-Vydmanov, and A. Vilela. 2013. "Old Age Social Protection Options for Bangladesh." Dhaka University, Bureau of Economic Research, and HelpAge International. www.pension-watch.net/silo/files/old-age-sp-options-for-bangladesh.pdf. Accessed 26 March 2014.

Korpi, W., and J. Palme. 1998. "The Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries." *American Sociological Review* 63(5): 661–87.

Kostzer, D. 2008. "Argentina: A Case study on the Plan Jefes y Jefas de Hogar Desocupados, or the Employment Road to Economic Recovery." Working Paper 534. The Levy Economics Institute, Annandale-on-Hudson, NY. www.

levyinstitute.org/pubs/wp_534.pdf. Accessed 21 April 2014.

Kraemer, K., G. Linden, and J. Dedrick. 2011. "Capturing Value in Global Networks: Apple's iPad and iPhone." Working Paper. University of California, Irvine, Paul Merage School of Business, Personal Computing Industry Center, Irvine, CA. http://pcic.merage.uci.edu/papers/2011/value_iPad_iPhone.pdf. Accessed November 2013.

Krug, E.G., L.L. Dahlberg, J.A. Mercy, A.B. Zwi, and R. Lozano, eds. 2002a. *World Report on Violence and Health*. Geneva: World Health Organization. http://whqlibdoc.who.int/publications/2002/9241545615_eng.pdf?ua=1. Accessed 30 March 2014.

Krug, E.G., J. Mercy, L. Dahlberg, and A. Zwi. 2002b. "The World Report on Violence and Health." *Lancet* 360: 1083–88.

Krutikova, S. 2010. "Who Gets to Stay in School? Long-run Impact of Income Shocks on Schooling in Rural Tanzania." Working Paper 36. University of Oxford, Department of Economics, Centre for the Study of African Economies, Oxford, UK. www.economics.ox.ac.uk/Centre-for-the-Study-of-African-Economies-Series/who-gets-to-stay-in-school-long-run-impact-of-income-shocks-on-schooling-in-rural-tanzania. Accessed 26 March 2014.

Kuhn, A., R. Lavile, and J. Zweimuller. 2009. "The Public Health Cost of Job Loss." *Journal of Health Economics* 28(6): 1099–1115.

Kumhof, M., and R. Rancière. 2010. "Leveraging Inequality." *Finance & Development* 47(4): 28–31.

Kumlin, S., and B. Rothstein. 2005. "Making and Breaking Social Capital: The Impact of Welfare-State Institutions." *Comparative Political Studies* 38(4): 339–65.

Kwak, S., and S. Smith. 2011. "Multidimensional Poverty and Interlocking Poverty Traps: Framework and Application to Ethiopian Household Panel Data." Working Paper 2011-04. George Washington University, Elliott School of International Affairs, Institute for International Economic Policy, Washington, DC.

Kynge, J. 2014. "'Fragile Five' Falls Short As Tapering Leaves More Exposed." *Financial Times,* 15 January. www.ft.com/intl/cms/s/0/a245c70e-7e0c-11e3-95dd-00144feabdc0.html#axzz2xBU9hUZg. Accessed 27 March 2014.

La Trobe, S. 2002. "Climate Change and Poverty." Discussion paper. Tearfund, Middlesex, UK.

Lakner, C., and B. Milanovic. 2013. "Global Income Distribution: From the Fall of the Berlin Wall to the Great Recession." Policy Research Working Paper 6719. World Bank, Washington, DC.

Lal, R., S. Miller, M. Lieuw-Kie-Song, and D. Kostzer. 2010. "Public Works and Employment Programmes: Towards a Long-Term Development Approach." Working Paper 66. International Policy Centre for Inclusive Growth, Brasilia, and United Nations Development Programme, New York. www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper66.pdf. Accessed 21 April 2014.

Langer, A., F. Stewart, and R. Venugopal. 2012. "In Brief: Have Post-conflict Development Policies Addressed Horizontal Inequalities?" Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK. http://www.qeh.ox.ac.uk/pdf/pdf-research/crise-ib9. Accessed 22 May 2014.

Leach, M. 2008. "Re-Framing Resilience: A Symposium Report." Brighton, UK: STEPS Centre.

Liem, R., and R. Rayman. 1982. "Health and Social Costs of Unemployment: Research and Policy Considerations." *American Psychologist* 37(10): 1116–23.

Linden, G., K. Kraemer, and J. Dedrick. 2011. "Innovation and Job Creation in a Global Economy: The Case of Apple's iPod." *Journal of International Commerce and Economics* 3: 223–39.

Lund, M., and R. Myers. 2007. "Can Fostering a Culture of Dialogue Change the Course of a Nation? An Evaluation of the United Nations Social Cohesion Programme in Guyana." United Nations Development Programme, New York.

Lutsey, N., and D. Sperling. 2008. "America's Bottom-Up Climate Change Mitigation Policy." *Energy Policy* 36(2): 673–85.

Lutz, L., and S. KC. 2013. "Demography and Human Development: Education and Population Projections." In K. Malik and M. Kugler, eds., *Human Progress and the Rising South*. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Macfarlane, S.N., and Y.F. Khong. 2006. *Human Security and the UN: A Critical History*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Machinea, J.L., and D. Titelman. 2007. "Less Volatile Growth? The Role of Regional Financial Institutions." *Cepal Review* 91: 7–28.

MacLeod, W.B., and M. Urquiola. 2012. *Anti-lemons: Reputation and Educational Quality*. NBER Working Paper 15112. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Maddison, A. 2010. "Statistics on World Population, GDP and Per Capita GDP, 1-2008 AD." Groningen Growth and Development Centre, the Netherlands. www.ggdc.net/maddison/oriindex.htm. Accessed 15 March 2014.

Maisonnave, H., B. Decaluwé, and M. Chitiga. 2009. "Does South African Affirmative Action Policy Reduce Poverty?" Working Paper 09-36. Centre interuniversitaire sur le risque, les politiques économiques et l'emploi, Montreal, Canada.

Mancini, L. 2008. "Horizontal Inequality and Communal Violence: Evidence from Indonesian Districts." In F. Stewart, ed., *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

Marc, A., A. Willman, G. Aslam, M. Rebosio, and K. Balasuriya. 2013. *Societal Dynamics and Fragility: Engaging Societies in Responding to Fragile Situations*. Washington, DC: World Bank.

Marshall, K., and O. Butzbach, eds. 2003. *New Social Policy Agendas for Europe and Asia: Challenges, Experience, and Lessons*. Washington, DC: World Bank. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2003/02/07/000094946_03012804015776/Rendered/PDF/multi0page.pdf. Accessed 22 May 2014.

Masset, E., and H. White. 2004. "Are Chronically Poor People Being Left out of Progress towards the Millennium Development Goals? A Quantitative Analysis of Older People, Disabled People and Orphans." *Journal of Human Development* 5(2): 279–97.

McCain, M.N., J.F. Mustard, and K. McCuaig. 2011. *Early Years Study 3: Making Decisions, Taking Action*. Toronto, Canada: Margaret & Wallace McCain Family Foundation. www.misatoronto.ca/index.php/learning/exploring/resources/i_115_eys3_en_2nd_072412.pdf. Accessed 18 March 2014.

McCain, M.N., J.F. Mustard, and D.S. Shanker. 2007. *Early Years Study 2: Putting Science into Action*. Toronto, Canada: Council of Early Child Development. http://earlylearning.ubc.ca/media/publications/early_years_study_2.pdf. Accessed 20 March 2014.

McEwen, B.S. 2008. "Understanding the Potency of Stressful Early Life Experiences on Brain and Body Function." *Metabolism Clinical and Experimental* 57(2): S11–S15.

McGee, R., and J. Gaventa. 2011. "Shifting Power? Assessing the Impact of Transparency and Accountability Initiatives." Working Paper 383. Institute of Development Studies, Brighton, UK. http://r4d.dfid.gov.uk/PDF/Outputs/Mis_SPC/60827_Wp383McGeeGaventa.pdf. Accessed 24 April 2014.

McKenzie, D.J. 2003. "How Do Households Cope with Aggregate Shocks? Evidence from the Mexican Peso Crisis." *World Development* 31(7): 1179–99.

McLaughlin, D.K., and L. Jensen. 2000. "Work History and US Elders' Transitions into Poverty." *Gerontologist* 40(4): 469–79.

Mearns, R., and A. Norton, eds. 2010. *Social Dimensions of Climate Change: Equity and Vulnerability in a Warming World*. Washington, DC: World Bank.

Médecins Sans Frontières. 2013. *Untangling the Web of Antiretroviral Price Reductions*. Geneva. http://d2pd3b5abq75bb.cloudfront.net/2013/09/11/10/25/44/896/MSF_Access_UTW_16th_Edition_2013.pdf. Accessed 20 March 2014.

Mejia-Mantilla, C. 2012. "Mid-term and Long-term Effects of the 1998 Asian Crisis in Indonesia." University of California–Los Angeles.

Meng, Q., and S. Tang. 2010. "Universal Coverage of Health Care in China: Challenges and Opportunities." Background Paper 7 for *World Health Report 2010*. World Health Organization, Geneva.

Milanovic, B. 2012. "Global Income Inequality by the Numbers: In History and Now—An Overview." Policy Research Working Paper 6259. World Bank, Washington, DC.

Miller, F., H. Osbahr, E. Boyd, F. Thomalla, S. Bharwani, G. Ziervogel, B. Walker, J. Birkmann, S. Van der Leeuw, J. Rockström, J. Hinkel, T. Downing, C. Folke, and D. Nelson. 2010. "Resilience and Vulnerability: Complementary or Conflicting Concepts?" *Ecology and Society* 15(3): 11.

Minorities at Risk Project. 2014. Database. University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management, College, Park, MD. www.cidcm.umd.edu/mar/data.asp. Accessed 28 April 2014.

Mkandawire, T. 2001. "Social Policy in a Development Context." Social Policy and Development Programme Paper 7. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Mok, K., J. Lawler, and S.B. Hinsz. 2009. "Economic Shocks in Education: Analysis of the 1997 Asian Financial Crisis and Lessons for Today." *Global Social Policy* 9(1 suppl): 145–79.

Molina, G., E. Ortiz, A. Reyes, and P. Garcia. 2014. "Human Development Outliers: Progress That is Resilient

to Shocks." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Morissette, R., X. Zhang, and M. Frenette. 2007. "Earnings Losses of Displaced Workers: Canadian Evidence from a Large Administrative Database on Firm Closures and Mass Lay-offs." Analytical Studies Branch Research Paper. Catalogue no. 11F0019MIE—No. 291. Statistics Canada, Ottawa. www.statcan.gc.ca/pub/11f0019m/11f0019m2007291-eng.pdf. Accessed 24 March 2014.

Morrone, A., K. Scrivens, C. Smith, and C. Balestra. 2011. "Measuring Vulnerability and Resilience in OECD Countries." Paper prepared for the IARIW-OECD Conference on Economic Insecurity, 22–23 November, Paris.

Morrow, V. 2013. "Troubling Transitions? Young People's Experiences of Growing Up in Poverty in Rural Andhra Pradesh, India." *Journal of Youth Studies* 16(1): 86–100.

Müller, J. 2010. "UN System Coordination: The Challenge of Working Together." *Journal of International Organizations Studies* 1: 29–56.

Munyaneza, J. 2013. "Rwanda: Women Take 64 Percent Seats in Parliament." *The New Times*, 19 September. http://allafrica.com/stories/201309190110.html. Accessed 14 May 2014.

Muqtada, M. 1987. "Special Employment Schemes in Rural Bangladesh: Issues and Perspective." *Philippine Review of Economics* 24(3&4): 323–86.

———. 2010. "The Crisis of Orthodox Macroeconomic Policy: The Case for a Renewed Commitment to Full Employment." Employment Working Paper 53. International Labour Organization, Geneva.

Musgrave, R.A. 1959. *Theory of Public Finance: A Study in Public Economy.* New York: McGraw-Hill.

Mustard, J.F. 2006. "Early Child Development and Experience-based Brain Development—The Scientific Underpinnings of the Importance of Early Child Development in a Globalized World." Paper prepared for the World Bank International Symposium on Early Child Development—A Priority for Sustained Economic Growth & Equity, 27–29 September, Washington, DC. www.brookings.edu/views/papers/200602mustard.pdf. Accessed 20 March 2014.

Naidoo, V., and M. Kongolo. 2004. "Has Affirmative Action Reached South African Women?" *Journal of International Women's Studies* 6(1): 124–36.

Narayan, A., J. Saavedra-Chanduvi, and S. Tiwari. 2013. "Shared Prosperity: Links to Growth, Inequality and Inequality of Opportunity." Policy Research Working Paper 6649. World Bank, Washington, DC.

Narayan, D., and P. Petesch, eds. 2007. *Moving out of Poverty: Cross-Disciplinary Perspectives.* New York: Palgrave Macmillan.

Narayan, D., R. Chambers, M.K. Shah, and P. Petesch. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Naudé, W., A.U. Santos-Paulino, and M. McGillivray, eds. 2011. *Fragile States: Causes, Costs, and Responses.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Naudeau, S., S. Martinez, P. Premand, and D. Filmer. 2011. "Cognitive Development among Young Children in Low-Income Countries." In H. Alderman, ed., *No Small Matter: The Impact of Poverty, Shocks and Human Capital Investments in Early Childhood Education.* Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/EXTAFRREGTOPEDUCATION/Resources/444707-1291071725351/nosmallmatter.pdf. Accessed 19 March 2014.

Naylor, R., and W. Falcon. 2010. "Food Security in an Era of Economic Volatility." *Population and Development Review* 36(4): 693–723.

Nayyar, D. 2012. "On Macroeconomics and Human Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 13(1): 7–30.

Nelson, C.A., N.A. Fox, and C.H. Zeanah. 2014. *Romania's Abandoned Children: Deprivation, Brain Development, and the Struggle for Recovery.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nelson, K. 2004. "Mechanisms of Poverty Alleviation: Anti-Poverty Effects of Non-Means-Tested and Means-Tested Benefits in Five Welfare States." *Journal of European Social Policy* 14(4): 371–90.

Newhouse, D. 2013. "New Estimates of Youth Idleness and Employment Outcomes in Developing Countries." Social Protection and Labor. World Bank, Washington, DC.

NICHD (National Institute of Child Health and Human Development) Early Child Care Research Network. 2006. "Child-Care Effect Sizes for the NICHD Study of Early Child Care and Youth Development." *American Psychologist* 61(2): 99–116. www.psy.miami.edu/faculty/dmessinger/c_c/rsrcs/rdgs/childcare/NICHD_EffectSizes_AmerPsy.2006.pdf. Accessed 20 March 2014.

NOAA (United States Department of Commerce, National Oceanic and Atmospheric Administration). 2013. "Hurricane Sandy Service Assessment." Washington, DC. www.nws.noaa.gov/os/assessments/pdfs/Sandy13.pdf. Accessed 20 March 2014.

Nussbaum, M.C. 2005. "Women's Bodies: Violence, Security, Capabilities." *Journal of Human Development* 6(2): 167–83. https://www.amherst.edu/system/files/media/1556/Picq-%2520nussbaum-women%2527s%2520bodies.pdf. Accessed 28 March 2014.

O'Keefe, P., K. Westgate, and B. Wisner. 1976. "Taking the Naturalness out of Natural Disasters." *Nature* 260(5552): 566–67.

O'Sullivan, R., K. Mugglestone, and T. Allison. 2014. "In This Together: The Hidden Cost of Young Adult Unemployment." Policy Brief. Young Invincibles, Washington, DC.

Ocampo, J.A., ed. 2006. *Regional Financial Cooperation.* Washington, DC: Brookings Institution Press.

———. 2010. "Rethinking Global Economic and Social Governance." *Journal of Globalization and Development* 1(1): 1–29.

———. 2013. "Global Economic and Social Governance and the United Nations System." Initiative for Policy Dialogue Working Paper. New York. http://policydialogue.org/files/publications/Global_Econ_and_UN_Ocampo_withCS.pdf. Accessed 20 March 2014.

Ocampo, J.A., and S. Griffith-Jones. 2007. "A Counter-Cyclical Framework for a Development-Friendly International Financial Architecture." Working Paper 39. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York. www.un.org/esa/desa/papers/2007/wp39_2007.pdf. Accessed 24 March 2014.

Ocampo, J.A., and J. Stiglitz. 2011. "From the G-20 to a Global Economic Coordination Council." *Journal of Globalization and Development* 2(2): 1–18.

Odagiri, H., A. Goto, A. Sunami, and R.R. Nelson. 2012. *Intellectual Property Rights, Development, and Catch Up: An International Comparative Study.* Oxford, UK: Oxford University Press.

ODI (Overseas Development Institute). 2008. "The Indian National Rural Employment Guarantee Act: Will It Reduce Poverty and Boost the Economy?" Project Briefing 7. London.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2010. "Gender Inequality and the MDGs: What Are the Missing Dimensions?" Paris. www.oecd.org/social/poverty/45987065.pdf. Accessed 28 March 2014.

———. 2011a. "Growing Income Inequality in OECD Countries: What Drives It and How Can Policy Tackle It?" OECD Forum on Tackling Inequality, 2 May, Paris. www.oecd.org/social/soc/47723414.pdf. Accessed 31 March 2014.

———. 2011b. *Pensions at a Glance 2011: Retirement-Income Systems in OECD and G20 Countries.* Paris. http://dx.doi.org/10.1787/pension_glance-2011-en. Accessed 26 March 2014.

———. 2011c. *Tax Transparency 2011: Report on Progress.* Paris. www.oecd.org/tax/transparency/48981620.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. 2012. "Think Global, Act Global: Confronting Global Factors that Influence Conflict and Fragility." A Summary of the Berlin Policy Forum, 15–16 November, Berlin.

———. 2013a. *Action Plan on Base Erosion and Profit Shifting.* Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264202719-en. Accessed 24 March 2014.

———. 2013b. "Crisis Squeezes Income and Puts Pressure on Inequality and Poverty: Results from the OECD Income Distribution Database (May 2013)." Paris. www.oecd.org/els/soc/OECD2013-Inequality-and-Poverty-8p.pdf. Accessed 15 May 2014.

———. 2013c. *Education at a Glance 2013: OECD Indicators.* Paris.

———. 2013d. *Employment Outlook 2013.* Paris.

———. 2013e. *Health at a Glance 2013: OECD Indicators.* Paris.

———. 2013f. "Unemployment Set to Remain High in OECD Countries through 2014 – Youth and Low-skilled Hit Hardest." www.oecd.org/employment/unemployment-set-to-remain-high-in-oecd-countries-through-2014youth-and-low-skilled-hit-hardest.htm. Accessed 14 May 2014.

———. n.d. Social Expenditure Database. Paris. www.oecd.org/social/expenditure.htm. Accessed 20 March 2014.

Ogata, S., and A. Sen. 2003. *Human Security Now: Protecting and Empowering People.* New York: Commission on Human Security.

Ono, Y., and D. Sullivan. 2013. "Manufacturing Plants' Use of Temporary Workers: An Analysis Using Census Micro Data." *Industrial Relations: A Journal of Economy and Society* 52(2): 419–43. ftp://tigerline.census.gov/ces/wp/2008/CES-WP-08-40.pdf. Accessed 24 March 2014.

Onyango, M.A., B.L. Hixson, and S. McNally. 2013. "Minimum Initial Service Package (MISP) for Reproductive Health during Emergencies: Time for a New Paradigm." *Global Public Health* 8(3): 342–56.

Ortiz, I., S. Burke, M. Berrada, and H. Cortés. 2013. "World Protests 2006-2013." Working Paper. Initiative for Policy Dialogue and Friedrich-Ebert-Stiftung, New York. http://policydialogue.org/files/publications/World_Protests_2006-2013-Complete_and_Final_4282014.pdf. Accessed 24 March 2014.

Østby, G. 2008a. "Inequalities, the Political Environment and Civil Conflict: Evidence from 55 Developing Countries." In F. Stewart, ed., *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

———. 2008b. "Polarization, Horizontal Inequalities and Violent Civil Conflict." *Journal of Peace Research* 45(2): 143–62.

Paardekooper, B., J.T.V.M. De Jong, and J.M.A. Hermanns. 1999. "The Psychological Impact of War and the Refugee Situation on South Sudanese Children in Refugee Camps in Northern Uganda: An Exploratory Study." *Journal of Child Psychology and Psychiatry* 40(4): 529–36.

Paci, P., A. Revenga, and B. Rijkers. 2011. "Coping with Crises: Policies to Protect Employment and Earnings." Vox, 19 April. www.voxeu.org/article/coping-crises-policies-protect-employment-and-earnings. Accessed 15 May 2014.

Palme, J. 2006. "Welfare States and Inequality: Institutional Designs and Distributive Outcome." *Research in Social Stratification and Mobility* 24(4): 387–403.

Pardee Center for International Futures. 2013. "Development-Oriented Policies and Alternative Human Development Paths." In K. Malik and M. Kugler, eds., *Human Progress and the Rising South*. New York: United Nations Development Programme.

Park, Y.C. 2006. "Regional Financial Integration in East Asia: Challenges and Prospects. Regional Financial Cooperation." In J.A. Ocampo, ed., *Regional Financial Cooperation*. Washington DC: Brookings Institution Press.

Parliament of India Rajya Sabha. 2013. *One Hundred and Sixty Seventh Report on the Criminal Law (Amendment) Bill, 2012*. New Delhi: Rajya Sabha Secretariat. www.prsindia.org/uploads/media/Criminal%20Law/SCR%20Criminal%20Law%20Bill.pdf. Accessed 28 March 2014.

Parlow, A. 2012. "Armed Conflict and Children's Health – Exploring New Directions: The Case of Kashmir." MPRA Paper 38033. Munich Personal RePEc Archive, Munich, Germany. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/38033/1/MPRA_paper_38033.pdf. Accessed 28 March 2014.

Paxson, C., and N. Schady. 2007. "Cognitive Development among Young Children in Ecuador: The Roles of Wealth, Health and Parenting." Policy Research Working Paper 3605. World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/8929. Accessed 19 March 2014.

Pells, K. 2011. "Poverty and Gender Inequalities: Evidence from Young Lives." Young Lives Policy Paper 3. University of Oxford, Department of International Development, Oxford, UK.

Pereda, N., G. Guilera, M. Forns, and J. Gómez-Benito. 2009. "The Prevalence of Child Sexual Abuse in Community and Student Samples: A Meta-analysis." *Clinical Psychology Review* 29(4): 328–38.

Pick, S., and J. Sirkin. 2010. *Breaking the Poverty Cycle: The Human Basis for Sustainable Development*. New York: Oxford University Press.

Pineda, J. 2013. "Sustainability and Human Development: A Proposal for a Sustainability Adjusted Human Development Index." *Theoretical and Practical Research in Economic Fields* 3(2): 71–98.

Pineda, J., and F. Rodríguez. 2006a. "The Political Economy of Investment in Human Capital." *Economics of Governance* 7: 167–93.

———. 2006b. "Public Investment in Infrastructure and Productivity Growth: Evidence from the Venezuelan Manufacturing Sector." Wesleyan Economics Working Paper 2006-010. Wesleyan University, Middletown, CT.

Pinheiro, P.S. 2006. *World Report on Violence against Children*. United Nations Secretary-General's Study on Violence against Children. New York: United Nations. www.unicef.org/lac/full_tex(3).pdf. Accessed 21 March 2014.

Plan International. 2012. *State of the World's Girls 2012: Learning for Life*. Report prepared for the "Because I Am a Girl" campaign. Woking, UK. http://plan-international.org/girls/pdfs/2012-report/The-State-of-the-World-s-Girls-Learning-for-Life-Plan-International-2012.pdf. Accessed 21 March 2014.

Polanyi, K. 1944. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston, MA: Beacon Press.

Polk, W.R. 2013. *Humpty Dumpty: The Fate of Regime Change*. Stone, UK: Panda Press.

Pollock, R. 2006. *The Value of the Public Domain*. London: Institute for Public Policy Research. http://rufuspollock.org/papers/value_of_public_domain.ippr.pdf. Accessed 27 March 2014.

Posel, D., J.A. Fairburn, and F. Lund. 2006. "Labour Migration and Households: A Reconsideration of the Effects of the Social Pension on Labour Supply in South Africa." *Economic Modelling* 23(5): 836–53.

Raman, A.V., and J.W. Björkman. 2008. "Public-Private Partnership in Health Care Services in India." *Health Administrator* 21(1–2): 62–77.

Ratha, D., C. Eigen-Zucchi, S. Plaza, H. Wyss, and S. Yi. 2013. "Migration and Remittance Flows: Recent Trends and Outlook, 2013–2016." Migration and Development Brief 21. World Bank, Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief21.pdf. Accessed 24 March 2014.

Reinalda, B., ed. 2013. *Routledge Handbook of International Organization*. London: Routledge.

Reinhart, C. 2012. *A Series of Unfortunate Events: Common Sequencing Patterns in Financial Crises*. Working Paper 17941. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Rentschler, J.E. 2013. "Why Resilience Matters: The Poverty Impacts of Disasters." Policy Research Working Paper 6699. World Bank, Washington, DC. http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-6699. Accessed 26 March 2014.

Revkin, A. 2012. "Beyond Rio: Pursuing 'Ecological Citizenship.'" *New York Times*, 25 June.

Ringen, S. 1988. "Direct and Indirect Measures of Poverty." *Journal of Social Policy* 17(3): 351–65.

Robinson, A., V. Scherrer, and A. Gormally. 2013. "Disability and Vulnerability: A Primer." Disability-inclusive DRR Network for Asia and the Pacific partners. www.didrrn.net/home/files/3613/8614/3327/DiDRRN_GP_vulnerability_primer_v.fin.pdf. Accessed 24 March 2014.

Rockström, J., W. Steffen, K. Noone, Å. Persson, F. Chapin, E. Lambin, T. Lenton, M. Scheffer, C. Folke, H. Schellnhuber, B. Nykvist, C. De Wit, T. Hughes, S. van der Leeuw, H. Rodhe, S. Sörlin, P. Snyder, R. Costanza, U. Svedin, M. Falkenmark, L. Karlberg, R. Corell, V. Fabry, J. Hansen, B. Walker, D. Liverman, K. Richardson, P. Crutzen, and J. Foley. 2009. "Planetary Boundaries: Exploring the Safe Operating Space for Humanity." *Ecology and Society* 14(2): 32.

Rodrik, D. 2000. "Participatory Politics, Social Cooperation, and Economic Stability." *American Economic Review* 90(2): 140–44. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.298.5443&rep=rep1&type=pdf. Accessed 15 May 2014.

Roemer, J.E. 1993. "A Pragmatic Approach to Responsibility for the Egalitarian Planner." *Philosophy and Public Affairs* 22(2): 146–66.

Rolleston, C., and Z. James. 2011. "The Role of Schooling in Skill Development: Evidence from Young Lives in Ethiopia, India, Peru and Vietnam." Paper commissioned for the *Education for All Global Monitoring Report 2012*. www.younglives.org.uk/files/policy-papers/role-of-schooling-in-skill-development. Accessed 21 March 2014.

Rothstein, B. 2001. "Social Capital in the Social Democratic Welfare State." *Politics and Society* 29(2): 207–41.

Roxburgh, C., and J. Mischke. 2011. *European Growth and Renewal: The Path from Crisis to Recovery*. McKinsey Global Institute. www.mckinsey.com/insights/europe/european_growth_and_renewal_path_to_recovery. Accessed 22 April 2014.

Sander, R., and S. Taylor Jr. 2012. *Mismatch: How Affirmative Action Hurts Students It's Intended to Help, and Why Universities Won't Admit It*. New York: Basic Books.

Sandler, T., M. Arce, and G. Daniel. 2002. "A Conceptual Framework for Understanding Global and Transnational Public Goods for Health." *Fiscal Studies* 23(2): 195–222.

Sassen, S. 2006. *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*. Vol. 7. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schmieder, J.F., T.M. von Wachter, and S. Bender. 2009. "The Effects of Unemployment Insurance on Labour Supply and Search Outcomes: Regression Discontinuity Estimates from Germany." Discussion Paper 0910-08. Columbia University, Department of Economics, New York. http://doku.iab.de/discussionpapers/2010/dp0410.pdf. Accessed 24 March 2014.

Schroder-Butterfill, E., and R. Marianti. 2006. "A Framework for Understanding Old-age Vulnerabilities." *Ageing & Society* 26(1): 9–35. http://journals.cambridge.org/action/displayFulltext?type=1&fid=371433&jid=ASO&volumeId=26&issueId=01&aid=371432&bodyId=&membershipNumber=&societyETOCSession. Accessed 17 March 2014.

Sebastian, H. 2009. "The Culture of Fear and Control in Costa Rica: Crime Statistics and Law Enforcement." Working Paper 104. German Institute of Global Affairs, Hamburg, Germany.

Seitz, S. 2013. "Indigenous Peoples and the Process of Decentralization: Conflicting Interests Regarding Upland Resource Management in Palawan Province/Philippines." Occasional Paper 13. University of Freiburg, Germany. https://areastudies.uni-freiburg.de/Content/files/occasional-paper-series/op13_seitz.pdf/at_download/file. Accessed 16 May 2014.

Sen, A. 1992. *Inequality Reexamined.* Oxford, UK: Oxford University Press.

———. 1999. "Democracy as a Universal Value." *Journal of Democracy* 10(3): 3–17.

———. 2013. "The Ends and Means of Sustainability." *Journal of Human Development and Capabilities* 14(1): 6–20.

Sen, A., J. Stiglitz, and J. Fitoussi. 2009. *Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress.* Paris.

Sen, P. 1998. "Violence against Women." *Gender and Development* 6(3): 7–16.

Shonkoff, J.P., and D.A. Phillips. 2000. *From Neurons to Neighborhoods: The Science of Early Childhood Development.* Washington DC: National Academy Press.

Shonkoff, J.P., and L. Richter. 2013. "The Powerful Reach of Early Childhood Development." In P. Rebello Britto, P.L. Engle, and C.M. Super, eds., *Handbook of Early Childhood Development. Research and Its Impact on Global Policy.* New York: Oxford University Press.

Shonkoff, J.P., L. Richter, J. van der Gaag, and Z.A. Bhutta. 2012. "The Biology of Adversity: Building an Integrated Science of Child Survival, Early Childhood Development, and Human Capital Formation." *Pediatrics* 129(2): 1–13.

Sierra Leone, Ministry of Finance and Economic Development, Development Assistance Coordination Office. 2013. *Republic of Sierra Leone Fragility Assessment.* Freetown. www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/05/Fragility-Assessment-SierraLeone-border-180313.pdf. Accessed 24 March 2014.

Sinclair, A.R.E., and J.M. Fryxell. 1985. "The Sahel of Africa: Ecology of a Disaster." *Canadian Journal of Zoology* 63: 987–94.

Smith, J.P., G. Teruel, T. Duncan, K. Beegle, and E. Frankenberg. 2002. "Wages, Employment and Economic Shocks: Evidence from Indonesia." *Journal of Population Economics* 15(1): 161–93. http://scholar.google.com/scholar_url?hl=it&q=http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc%3FAD%3DADA385386&sa=X&scisig=AAGBfm327yyptkliH6W6JPPHV92yhL2HFA&oi=scholarr. Accessed 24 March 2014.

Sobhan, R. 2014. "Vulnerability Traps and Their Effects on Human Development. Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Somavia, J. 2013. *The Meaning of Decent Work.* Geneva: International Labour Office.

Stephan, G. 2009. "Employer Wage Subsidies and Wages in Germany: Some Evidence from Individual Data." Discussion Paper 9/2009. Federal Employment Agency, Institute for Employment Research, Nuremberg, Germany.

Stephens, A.H. 1997. "Persistent Effects of Job Displacement: The Importance of Multiple Job Losses." *Journal of Labour Economics* 15(1): 165–88. www.jstor.org/stable/2535319?seq=1. Accessed 24 March 2014.

Stevens, A.H., and J. Schaller. 2011. "Short-run Effects of Parental Job Loss on Children's Academic Achievement." *Economics of Education Review* 30(2): 289–99.

Stewart, F., ed. 2008. *Horizontal Inequalities and Conflict. Understanding Group Violence in Multiethnic Societies.* New York: Palgrave Macmillan.

———. 2010. "Horizontal Inequalities as a Cause of Conflict: A Review of CRISE Findings." Background paper for *World Development Report 2011.* World Bank, Washington, DC.

———. 2013. "Capabilities and Human Development: Beyond the Individual—the Critical Role of Social Institutions and Social Competencies." In K. Malik and M. Kugler, eds., *Human Progress and the Rising South.* New York: United Nations Development Programme.

Stewart, F., M. Barrón, G. Brown, and M. Hartwell. 2006. "Social Exclusion and Conflict: Analysis and Policy Implications." Policy Paper. Oxford University, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK. www.qeh.ox.ac.uk/pdf/pdf-research/crise-pp1. Accessed 26 March 2014.

Stewart, F., G. Brown, and L. Mancini. 2005. "Why Horizontal Inequalities Matter: Some Implications for Measurement." Working Paper 19. Oxford University, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK. http://r4d.dfid.gov.uk/pdf/outputs/inequality/wp19.pdf. Accessed 26 March 2014.

Stiglitz, J. 2012a. "Macroeconomic Fluctuations, Inequality, and Human Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 13(1): 31–58.

———. 2012b. *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future.* New York: W. W. Norton & Company.

———. 2013. "Social Protection without Protectionism." In J. Stiglitz and M. Kaldor, eds., *The Quest for Security: Protection Without Protectionism and the Challenge of Global Governance.* New York: Columbia University Press.

Stiglitz, J., and M. Kaldor, eds. 2013a. *The Quest for Security: Protection without Protectionism and the Challenge of Global Governance.* New York: Columbia University Press.

———. 2013b. "Introduction." In J. Stiglitz, and M. Kaldor, eds., *The Quest for Security: Protection Without Protectionism and the Challenge of Global Governance.* New York: Columbia University Press.

Stiglitz, J., A. Bougrov, Y. Boutros-Ghali, J.P. Fitoussi, C.A. Goodhart, and R. Johnson. 2009. "Report of the Commission of Experts of the President of the United Nations General Assembly on Reforms of the International Monetary and Financial System." United Nations Conference on the World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development, 24–26 June, New York. www.un.org/ga/president/63/interactive/financialcrisis/PreliminaryReport210509.pdf. Accessed 24 March 2014.

Stiglitz, J., A. Sen, and J. Fitoussi. 2010. *Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up.* New York: New Press.

Sullivan, D., and T. von Wachter. 2009. "Job Displacement and Mortality: An Analysis Using Administrative Data." *Quarterly Journal of Economics* 124(3): 1265–1306. http://qje.oxfordjournals.org/content/124/3/1265.abstract. Accessed 24 March 2014.

Sulmasy, G., and J. Yoo. 2007. "Challenges to Civilian Control of the Military: A Rational Choice Approach to the War on Terror." *UCLA Law Review* 54. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1030761. Accessed 16 May 2014.

Sundaram, J. 2013. "A World of Vulnerability." Project Syndicate, 13 July. www.project-syndicate.org/commentary/poverty--vulnerability--and-social-protection-by-jomo-kwame-sundaram. Accessed 28 April 2014.

Swiderska, K. A. Argumedo, Y. Song, J. Li, R. Pant, H. Herrera, D. Mutta, P. Munyi, and S. Vedavathy. 2009. *Protecting Community Rights over Traditional Knowledge: Implications of Customary Laws and Practices: Key Findings and Recommendations 2005–2009.* London: International Institute for Environment and Development.

Tarrow, S. 2013. *The Language of Contention: Revolutions in Words, 1688-2012.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Telles, E.E. 2004. *Race in Another America: The Significance of Skin Color in Brazil.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Temin, M. 2008. "Expanding Social Protection for Vulnerable Children and Families: Learning from an Institutional Perspective." Working Paper. Inter-Agency Task Team on Children and HIV and AIDS: Working Group on Social Protection, New York. www.unicef.org/aids/files/Expanding_Social_Protection.MTemin.May2008.pdf. Accessed 16 May 2014.

Thorp, R., F. Stewart, and A. Heyer. 2005. "When and How Far Is Group Formation a Route out of Chronic Poverty?" *World Development* 33(6): 907–20.

Thrasher, R., and K. Gallagher. 2008. *21st Century Trade Agreements: Implications for Long-Run Development Policy.* Pardee Paper 2. Boston, MA: Boston University, Frederick S. Pardee Center for the Study of the Longer Range Future. http://ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/KGPardeePolSpaceSep08.pdf. Accessed 24 March 2014.

Tshimpanga, J.M., E. Enfors, R. Biggs, and G. Peterson. 2011. "Maradi Agro-ecosystem." Regime Shifts Database. www.regimeshifts.org/component/k2/item/57-maradi-agro-ecosystem#. Accessed 28 April 2014.

UCDP (Uppsala Conflict Data Program). 2013. UCDP Non-State Conflict Dataset v. 2.5-2013, 1989–2012. Sweden. www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_non-state_conflict_dataset_/. Accessed 18 February 2014.

UCDP (Uppsala Conflict Data Program) and PRIO (Peace Research Institute Oslo). 2013. UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset v.4-2013, 1946–2012. Sweden and Oslo. www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_prio_armed_conflict_dataset/. Accessed 18 February 2014.

UN (United Nations). 1948. "Universal Declaration of Human Rights." G.A. Res. 217A(III), U.N. GAOR, 3d Sess., U.N. Doc. A/810 (Dec. 10, 1948). www.un.org/en/documents/udhr/. Accessed 20 March 2014.

———. 1966. "International Convention on Economic, Social and Cultural Rights." G.A. res. 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 49, U.N. Doc. A/6316 (1966). www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx. Accessed 20 March 2014.

———. **1989.** "Convention on the Rights of the Child." GA res. 44/25, annex, 44 UN GAOR Supp. (No. 49) at 167, U.N. Doc. A/44/49 (1989). www.un.org/documents/ga/res/44/a44r025.htm. Accessed 20 March 2014.

———. **1995.** "Report of the Fourth World Conference on Women." 4–15 September, Beijing. www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/Beijing%20full%20report%20E.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2000.** "United Nations Millennium Declaration." www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm. Accessed 20 March 2014.

———. **2005.** *World Summit Outcome (A/60/L.I) 15 September, 2005.* New York. www.un.org/womenwatch/ods/A-RES-60-1-E.pdf. Accessed 25 March 2014.

———. **2006.** "Convention on the Rights of Persons with Disabilities." www.un.org/disabilities/default.asp?id=259. Accessed 20 March 2014.

———. **2009.** "The Social Protection Floor." www.un.org/ga/second/64/socialprotection.pdf Accessed 20 March 2014.

———. **2012a.** "Report of the UN Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights." A/67/278. New York.

———. **2012b.** "Resolution Adopted by the General Assembly on 27 July 2012: Resolution 66/288. The Future We Want." Sixty-Sixth Session of the General Assembly. New York. www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E. Accessed 27 March 2014.

———. **2013a.** "Declaration of the High-level Dialogue on International Migration and Development." Sixty-Eighth Session of the General Assembly. New York. www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/Final-Declaration-2013-En.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2013b.** *A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development.* Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. New York.

———. **2013c.** *The Global Partnership for Development: The Challenge We Face.* MDG Gap Task Force Report 2013. New York. www.un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/mdg_gap2013/mdg_report_2013_en.pdf Accessed 20 March 2014.

———. **2013d.** "Resolution Adopted by the General Assembly on 9 July 2013: Resolution 67/290. Format and Organizational Aspects of the High-Level Political Forum on Sustainable Development." Sixty-Seventh Session of the General Assembly. New York. www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/67/290. Accessed 27 March 2014.

———. **2013e.** "Resolution Adopted by the General Assembly on 20 September 2013: Resolution 61/16 on 'Strengthening of the Economic and Social Council'." Sixty-Eighth Session of the General Assembly. New York. www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/1. Accessed 27 March 2014.

———. **2014a.** "World Conference on Indigenous Peoples." http://wcip2014.org/background. Accessed 20 March 2014.

———. **2014b.** *World Population Prospects: The 2012 Revision.* New York. http://esa.un.org/wpp/Excel-Data/population.htm. Accessed 18 February 2014.

UN (United Nations) General Assembly. 2009. "Legal Empowerment of the Poor and Eradication of Poverty." Report of the Secretary General. A/64/133. New York. www.snap-undp.org/lepknowledgebank/Public%20Document%20Library/Legal%20empowerment%20of%20the%20poor%20and%20Eradication%20of%20Poverty.pdf. Accessed 16 May 2014.

———. **2013a.** "Draft Resolution Referred to the High-Level Plenary Meeting of the General Assembly by the General Assembly at its Sixty-Fourth Session." A/65/L.1. www.un.org/en/mdg/summit2010/pdf/mdg%20outcome%20document.pdf. Accessed 16 May 2014.

———. **2013b.** "A Life of Dignity for All: Accelerating Progress towards the Millennium Development Goals and Advancing the United Nations Development Agenda beyond 2015." Report of the Secretary-General. A/68/202. New York.

———. **2013c.** "Report of the Secretary-General on the Situation in the Sahel Region." New York.

UN (United Nations) News Centre. 2013a. "States Must Prioritize Migrants' Human Rights, UN Independent Experts Reiterate." 7 October. www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=46206&Cr=Italy&Cr1=&Kw1=lampedusa&Kw2=&Kw3=#.U0XDET_Xl25. Accessed 20 March 2014.

———. **2013b.** "Australia's Transfer of Asylum-seekers to Pacific Islands Faulted in UN Reports." 26 November. www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=46596&Cr=asylum&Cr1. Accessed 20 March 2014.

UN Atlas of the Oceans. 2013. "Human Settlement on the Coasts." www.oceansatlas.org/servlet/CDSServlet?status=ND0xODc3JjY9ZW4mMzM9KiYzNz1rb3M~. Accessed 20 March 2014.

UN Enable. 2013. "Disability, Natural Disasters and Emergency Situations." www.un.org/disabilities/default.asp?id=1546. Accessed 30 March 2014.

UN Global Pulse. 2010. *Voices of the Vulnerable: Recovery from the Ground Up.* New York. www.unglobalpulse.org/sites/default/files/reports/Voices-of-the-Vulnerable_0.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2012.** "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises." www.unglobalpulse.org/projects/rivaf-research-monitoring-household-coping-strategies-during-complex-crises. Accessed 30 March 2014.

UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda. 2012a. *Disaster Risk and Resilience.* New York. www.unisdr.org/files/27462_20120607unttpostmdgthinkpieceondrra.pdf. Accessed 16 May 2014.

———. **2012b.** *Social Protection: A Development Priority in the Post-2015 UN Development Agenda.* New York. http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Think%20Pieces/16_social_protection.pdf. Accessed 27 March 2014.

UNCSD (United Nations Conference on Sustainable Development). 2012. "The Future We Want." Rio de Janeiro, Brazil. www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf. Accessed 27 March 2014.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2012a. *Corporate Social Responsibility in Global Value Chains: Evaluation and Monitoring Challenges for Small and Medium Sized Suppliers in Developing Countries.* New York and Geneva. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d3_en.pdf. Accessed 19 March 2014.

———. **2012b.** *Development and Globalization: Facts and Figures 2012.* Geneva.

———. **2013.** *World Investment Report: Global Value Chains: Investment and Trade for Development.* New York and Geneva. http://unctad.org/en/publicationslibrary/wir2013_en.pdf. Accessed 19 March 2014.

———. **2014.** UNCTADstat. http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en Accessed 20 March 2014.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2009. *State of the World's Indigenous Peoples.* New York. www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/SOWIP_web.pdf. Accessed 28 March 2014.

———. **2013a.** "LDC Information: The Criteria for Identifying Least Developed Countries." www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_criteria.shtml. Accessed 14 May 2014.

———. **2013b.** *Report on World Social Situation 2013: Inequality Matters.* New York.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990.* New York.

———. **1993.** *Human Development Report 1993: People's Participation.* New York

———. **1994.** *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security.* New York.

———. **2003.** *Assessment of Micro-Macro Linkages in Poverty Alleviation: South Asia.* Evaluation Office, New York.

———. **2005.** *Costa Rica National Human Development Report: Overcoming Fear: Citizen (In)security and Human Development in Costa Rica.* New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/costa_rica_2005_en.pdf. Accessed 31 March 2014.

———. **2009a.** *Community Security and Social Cohesion: Towards a UNDP Approach.* Geneva.

———. **2009b.** *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development.* New York: Palgrave Macmillian. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/269/hdr_2009_en_complete.pdf. Accessed 31 March 2014.

———. **2010.** *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.* New York.

———. **2011a.** *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity: A Better Future for All.* New York.

———. **2011b.** "Illicit Financial Flows from the Least Developed Countries 1990-2008." Discussion Paper. New York. http://www.ginbot7.org/pdf/IFFs_from_LDCs_web.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2011c.** *Sharing Innovative Experiences: Successful Social Protection Floor Experiences.* New York.

———. **2011d.** *Towards Human Resilience: Sustaining MDG Progress in an Age of Economic Uncertainty.* New York.

———. **2012a.** *Africa Human Development Report 2012: Towards a Food Secure Future.* www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/Africa%20HDR/UNDP-Africa%20HDR-2012-EN.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2012b.** *Caribbean Human Development Report 2012: Human Development and the Shift to Better Citizen Security.* New York. www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/Latin%20America%20and%20Caribbean%20HDR/C_bean_HDR_Jan25_2012_3MB.pdf. Accessed 31 March 2014.

———. **2012c.** *Governance for Peace: Securing the Social Contract.* New York. www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/governance-for-peace_2011-12-15_web.pdf.pdf. Accessed 24 March 2014.

———. **2012d.** *Seeing Beyond the State: Grassroots Women's Perspectives on Corruption and Anti-corruption.* New York.

———. **2012e.** *Somalia National Human Development Report: Empowering Youth for Peace and Development.* New York. www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/Arab%20States/HDR-Somalia-2012-E.pdf. Accessed 21 March 2014.

———. **2013a.** *Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World.* New York.

———. **2013b.** *Informe Regional de Desarrollo Humano 2013-2014: Seguridad Ciudadana con Rostro Humano: Diagnóstico y Propuestas para América Latina.* New York. www.undp.org/content/dam/rblac/img/IDH/IDH-AL%20Informe%20completo.pdf. Accessed 21 March 2014.

———. **2013c.** *The Millennium Development Goals Report 2013.* New York.

———. **2013d.** *Preventing Crisis, Enabling Recovery: A Review of UNDP's Work in Conflict and Disaster-Affected Countries: 2012.* New York. www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/BCPR_isuu-sm.pdf. Accessed 15 May 2014.

———. **2014.** *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries.* New York.

UNDP (United Nations Development Programme), World Bank, and EC (European Commission). 2011. "Roma Data." www.eurasia.undp.org/content/rbec/en/home/ourwork/povertyreduction/roma-in-central-and-southeast-europe/roma-data/. Accessed 28 March 2014.

UNECA (United Nations Economic Commission for Africa). 2010. *Innovations and Best Practices in Public Sector Reforms: The Case of Civil Service in Ghana, Kenya, Nigeria and South Africa.* Addis Ababa. www.uneca.org/sites/default/files/publications/innovations_in_the_public_sector.pdf. Accessed 16 May 2014.

UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). 2009. "Copenhagen Accord." FCCC/CP/2009/L.7. Bonn, Germany. http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/l07.pdf. Accessed 27 March 2014.

———. **2011.** "Report of the Conference of the Parties on Its Sixteenth Session, Held in Cancun from 29 November to 10 December 2010." FCCC/CP/2010/7/Add.1. Bonn, Germany. http://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf. Accessed 27 March 2014.

———. **2012.** "Report of the Conference of the Parties on Its Seventeenth Session, Held in Durban from 28 November to 11 December 2011." FCCC/CP/2011/9/Add.1. Bonn, Germany. http://unfccc.int/resource/docs/2011/cop17/eng/09a01.pdf. Accessed 27 March 2014.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2008. "Linking Population, Poverty and Development. Migration: A World on the Move." www.unfpa.org/pds/migration.html. Accessed 30 March 2014.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2010. *State of World Population 2010.* New York. www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2010/EN_SOWP10.pdf. Accessed 20 March 2014.

UNFPA (United Nations Population Fund) and HelpAge International. 2012. *Ageing in the Twenty-First Century: A Celebration and a Challenge.* New York and London: UNFPA and HelpAge.

UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme). 2011. *Cities and Climate Change: Global Report on Human Settlements 2011.* Nairobi. http://mirror.unhabitat.org/pmss/listItemDetails.aspx?publicationID=3086. Accessed 24 March 2014.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2012. *UNHCR Global Trends 2012: Displacement. The New 21st Century Challenge.* Geneva. http://unhcr.org/globaltrendsjune2013/UNHCR%20GLOBAL%20TRENDS%202012_V08_web.pdf. Accessed 19 March 2014.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2006. *State of the World's Children Report 2007: Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality.* New York.

———. **2007.** *The Impact of International Migration: Children Left Behind in Selected Countries of Latin America and the Caribbean.* New York. www.unicef.org/videoaudio/PDFs/The_Impact_of_International_Migration_LAC.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2008.** *The State of Asia-Pacific's Children.* New York. www.unicef.org/pacificislands/SAPC_Full_Report.pdf. Accessed 22 May 2014.

UNISDR (United Nations International Strategy for Disaster Reduction). 2005. "Hyogo Framework for Action 2005-2015: Building the Resilience of Nations and Communities to Disasters." Geneva. www.unisdr.org/2005/wcdr/intergover/official-doc/L-docs/Hyogo-framework-for-action-english.pdf. Accessed 20 March 2014.

———. **2012a.** "Japan's Success in Risk Reduction Highlighted on March 11 Anniversary." Press Release, 9 March. Geneva.

———. **2012b.** "UNISDR Counts the Cost of 20 Years of Inaction on Climate Change and Risk Reduction." Press release, 13 June. Geneva.

———. **n.d.** "Key Focus Areas." www.unisdr.org/2006/ppew/iewp/iewp-introduction.htm. Accessed 16 May 2014.

United Nations Global Pulse. 2012. "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises." www.unglobalpulse.org/projects/rivaf-research-monitoring-household-coping-strategies-during-complex-crises. Accessed 28 April 2014.

United Nations Population Division. 2013. "Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision." New York. http://esa.un.org/unmigration/TIMSA2013/migrantstocks2013.htm. Accessed 21 November 2013.

UNOCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2014. "World Humanitarian Summit 2016 Concept Note." https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/WHS%20Concept%20Note.pdf. Accessed 20 March 2014.

UNOHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2003. "Human Rights in the Administration of Justice: A Manual on Human Rights for Judges, Prosecutors and Lawyers." Geneva. www.ohchr.org/Documents/Publications/training9Titleen.pdf. Accessed 16 May 2014.

UNRISD (United Nations Research Institute for Social Development). 2010. *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics.* Geneva. www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9%2F%28httpAuxPages%29%2F92B1D5057F43149CC125779600434441%2F. Accessed 16 May 2014.

UNSSC (United Nations System Staff College). 2010. *Indigenous Peoples and Peacebuilding: A Compilation of Best Practices.* Turin, Italy.

Välilä, T., and A. Mehrotra. 2005. "Evolution and Determinants of Public Investment in Europe." Economic and Financial Report 2005/01. European Investment Bank, Luxembourg.

Van de Gaer, D. 1993. "Equality of Opportunity and Investment in Human Capital." Ph.D. thesis. Catholic University of Louvain, Belgium.

Vennam, U., A. Komanduri, E. Cooper, G. Crivello, and M. Woodhead. 2009. "Early Childhood Education Trajectories and Transitions: A Study of the Experiences and Perspectives of Parents and Children in Andhra Pradesh, India." Young Lives Working Paper 52. University of Oxford, Department of International Development, Oxford, UK. www.younglives.org.uk/files/working-papers/wp52-early-childhood-education-trajectories-and-transitions-a-study-of-the-experiences-and-perspectives-of-parents-and-children-in-andhra-pradesh-india. Accessed 21 March 2014.

Verick, S. 2009. "Who Is Hit Hardest during a Financial Crisis? The Vulnerability of Young Men and Women to Unemployment in an Economic Downturn." Discussion Paper 4359. Institute for the Study of Labour, Bonn. http://ftp.iza.org/dp4359.pdf. Accessed 21 March 2014.

Vinding, D., and E.R. Kampbel. 2007. "Indigenous Women Workers with Case Studies from Bangladesh, Nepal and the Americas." Working Paper. International Labour Office, Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_173293.pdf. Accessed 28 March 2014.

Von Braun, J., and G. Tadesse. 2012. "Global Food Price Volatility and Spikes: An Overview of Costs, Causes, and Solutions." Discussion Paper on Development Policy 161. University of Bonn, Center for Development Research, Bonn, Germany. http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/120021/3/DP161Rev.pdf. Accessed 24 March 2014.

Von Wachter, T. 2014. "The Effect of Labour-market Related Shocks on Worker and Family Outcomes in Developed and Developing Countries." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Wachs, T.D., and A. Rahman. 2013. "The Nature and Impact of Risk and Protective Influences on Children's Development in Low-Income Countries." In P.R. Britto, P. Engle, and C. Super, eds., *Handbook of Early Childhood Development Research and Its Impact on Global Policy.* New York: Oxford University Press.

Wadhams, N. 2010. "Iceland Volcano: Kenya's Farmers Losing $1.3m a Day in Flights Chaos." *The Guardian,* 18 April.

www.theguardian.com/world/2010/apr/18/iceland-volcano-kenya-farmers. Accessed 19 March 2014.

Waldron, J. 2013. "Separation of Powers in Thought and Practice?" *Boston College Law Review* 54: 433–68. www.bc.edu/content/dam/files/centers/clough/pdf/01_waldron.pdf. Accessed 16 May 2014.

Waters, H., F. Saadah, and M. Pradhan. 2003. "The Impact of the 1997–98 East Asian Economic Crisis on Health and Health Care in Indonesia in Health Policy Plan." *Health Policy and Planning* 18(2): 172–81.

Weiss, T.G. 2011. "ECOSOC and the MDGs: What Can Be Done?" In R. Wilkinson, and D. Humle, eds., *The Millennium Development Goals and Beyond: Global Development after 2015.* New York: Routledge. www.povertydialogue.org/wp-content/uploads/2011/01/26_ECOSOC_and_the_MDGs_What_can_be_Done_ThomasGWeiss.pdf. Accessed 27 March 2014.

Welford, R. 2013. "Climate Change Refugees." *CSR Asia Weekly.* http://csr-asia.com/csr-asia-weekly-news-detail.php?id=12312. Accessed 20 March 2014.

WHO (World Health Organization). 2000. "Reproductive Health during Conflict and Displacement: A Guide for Programme Managers." Geneva. http://whqlibdoc.who.int/hq/2001/WHO_RHR_00.13.pdf?ua=1. Accessed 20 March 2014.

———**. 2002.** *World Health Report 2002: Reducing Risks, Promoting Healthy Life.* Geneva. www.who.int/whr/2002/en/whr02_en.pdf. Accessed 20 March 2014.

———**. 2007.** *Women, Ageing and Health: A Framework for Action.* Geneva. http://whqlibdoc.who.int/publications/2007/9789241563529_eng.pdf. Accessed 26 March 2014.

———**. 2010.** *Global Burden of Disease 2010.* Geneva.

———**. 2011a.** *Gender, Climate Change and Health.* Geneva.

———**. 2011b.** *World Report on Disability.* Geneva. http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf. Accessed 30 March 2014.

———**. 2013a.** "Global Leaders Support New Six-year Plan to Deliver a Polio-free World by 2018." News release. 25 April. www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/polio_six_year_plan_20130425/en/. Accessed 20 March 2014.

———**. 2013b.** "Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Nonpartner Sexual Violence." Geneva. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/85239/1/9789241564625_eng.pdf. Accessed 28 March 2014.

Wisner, B., P. Blaikie, T. Cannon, and I. Davis. 2004. *At Risk: Natural Hazards, People's Vulnerability and Disasters.* 2nd ed. London: Routledge.

Woldehanna, T., N. Jones, and, B. Tefera. 2008. "The Invisibility of Children's Paid and Unpaid Work: Implications for Ethiopia's National Poverty Reduction Policy." *Childhood* 15: 177–201.

Woodhead, M., P. Dornan, and H. Murray. 2013. *What Inequality Means for Children, Evidence from Young Lives.* Oxford, UK: Young Lives. www.younglives.org.uk/files/policy-papers/what-inequality-means-for-children-evidence-from-young-lives. Accessed 27 March 2014.

World Bank. 2000. *World Development Report 2000/01.* Washington, DC.

———**. 2010.** *World Development Report 2011: Conflict, Security and Development.* Washington, DC.

———**. 2011.** "Malaysia Economic Monitor: Brain Drain." Bangkok.

———**. 2012.** *World Development Report 2013: Jobs.* Washington, DC.

———**. 2013a.** Remittance Prices Worldwide Databank. http://remittanceprices.worldbank.org. Accessed 27 March 2014.

———**. 2013b.** *Turn Down the Heat: Climate Extremes, Regional Impacts, and the Case for Resilience.* Washington DC: World Bank. www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Full_Report_Vol_2_Turn_Down_The_Heat_%20Climate_Extremes_Regional_Impacts_Case_for_Resilience_Print%20version_FINAL.pdf. Accessed 20 March 2014.

———**. 2013c.** *World Development Report 2014: Risk and Opportunity—Managing Risk for Development.* Washington, DC.

———**. 2014a.** PovcalNet online database. Washington, DC. http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/. Accessed 15 February 2014.

———**. 2014b.** World Development Indicators DataBank. http://databank.worldbank.org/data/views/variableSelection/selectvariables.aspx?source=world-development-indicators. Accessed 20 March 2014.

———**. n.d.** "Workers in the Informal Economy." http://go.worldbank.org/1PVGLNWYC0. Accessed 28 April 2014.

World Economic Forum. 2014. *Global Risks 2014: Ninth Edition.* Geneva. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalRisks_Report_2014.pdf. Accessed 21 March 2014.

WTO (World Trade Organization). 2001. "Ministerial Declaration." WT/MIN(01)/DEC/1. www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.pdf. Accessed 13 May 2014.

———**. 2013.** Ninth WTO Ministerial Conference. https://mc9.wto.org. Accessed 24 March 2014.

WWF (World Wildlife Fund). 2007. "Climate Savers." http://wwf.panda.org/what_we_do/how_we_work/businesses/climate/climate_savers/. Accessed 20 March 2014.

Xinhua News Service. 2013. "China Achieves 99% Rural Healthcare Coverage." 23 August. www.china.org.cn/china/2013-08/23/content_29808818.htm. Accessed 16 May 2014.

Young, H.P. 2007. "Social Norms and Public Policy." Brookings Institution, Washington, DC.

Young, I.M. 1990. *Justice and the Politics of Difference.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Young, M.E. 2002. *From Early Child Development to Human Development: Investing in Our Children's Future.* Washington, DC: World Bank.

———**. 2014.** "Addressing and Mitigating Vulnerability across the Life Cycle: The Case for Investing on Early Childhood." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Zaidi, A. 2014. "Vulnerabilities in Old Age: A Review." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Zeitlyn, S. 2004. "Social Exclusion in Asia – Some Initial Ideas." UK Department for International Development, London.

Zepeda, E., S. McDonald, M. Panda, and G. Kumar. 2013. "Employing India: Guaranteeing Jobs for the Rural Poor." Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC. www.un.org/en/development/desa/policy/publications/seminars/india_rural_employment.pdf. Accessed 22 May 2014.

الملحق الإحصائي

دليل القارئ 153

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2013 157

الجداول الإحصائية

أدلّة التنمية البشرية

1 دليل التنمية البشرية وعناصره 158
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980–2013 162
3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 166
4 دليل الفوارق بين الجنسين 170
5 دليل التنمية حسب الجنس 174
6 دليل الفقر المتعدّد الأبعاد 178
6أ دليل الفقر المتعدّد الأبعاد: التغيّرات مع الوقت في بلدان محددة 180

مؤشرات التنمية البشرية

7 الصحّة: الأطفال والشباب 182
8 صحّة البالغين والإنفاق على الصحة 186
9 التعليم 190
10 التحكّم بالموارد وتخصيصها 194
11 الكفاءات الاجتماعية 198
12 انعدام الأمن الشخصي 202
13 التكامل الدولي 206
14 البيئة 210
15 اتجاهات السكان 214
16 مؤشرات تكميلية: الشعور بالرفاه 218

المناطق 222

المراجع الإحصائية 223

دليل القارئ

تقدّم الجداول الإحصائية السبعة عشر في الملحق لمحة عامة عن أبرز أبعاد التنمية البشرية. وتتضمّن الجداول الستة الأولى مجموعة الأدلة المركّبة للتنمية البشرية ومكوّناتها. وقيمة هذه الأدلة هي حصيلة تقديرات أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية. وتشمل الجداول المتبقية مجموعة أوسع من المؤشرات عن التنمية البشرية.

واستند المكتب في تركيب الجداول إلى البيانات المتاحة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ما لم يشر إلى خلاف ذلك في الملاحظات. ويمكن الاطلاع على جميع المؤشرات والملاحظات الفنية المتعلقة بطرق حساب الأدلة المركبة، ومصادر المعلومات الإضافية على العنوان: http://hdr.undp.org/en/data.

وترد البلدان والمناطق في الجداول بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2013. ويبيّن تحليل دقة البيانات وموثوقيتها أن دليل التنمية البشرية يصبح غير ذي مدلول إحصائي عند المنزلة العشرية الرابعة*. لذلك، أُعطي الترتيب نفسه للبلدان التي تساوت في قيمة دليل التنمية البشرية حتى المنزلة العشرية الثالثة.

المصادر والتعاريف

يعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية المختصة التي تتمتع بالصلاحية، وتملك الموارد والخبرات اللازمة لجمع البيانات الوطنية حول المؤشرات المحددة.

وترد في آخر كل جدول تعاريف المؤشرات والمصادر التي استُمدّت منها جميع البيانات الأصلية المدرجة في الجدول. وترد تفاصيل هذه المصادر كاملة في قائمة *المراجع الإحصائية*.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية

لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان على أساس الدخل، يستند عنصر الدخل في دليل التنمية البشرية إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوبًا بمعادل القوة الشرائية، وذلك بهدف إزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية.

واستُخدمت في إعداد دليل التنمية البشرية لعام 2013 تقديرات مسوح برنامج المقارنات الدولية لعام 2011 التي تغطي 180 بلدًا، وقد وُضعت في التداول اعتبارًا من 7 أيار/مايو 2014. ومسح برنامج المقارنات الدولية هو المبادرة الإحصائية الأوسع نطاقًا في العالم، يقدم بيانات عن مستويات الأسعار والمجاميع الاقتصادية بالأسعار الحقيقية وتقديرات معادل القوة الشرائية القابلة للمقارنة دوليًا.

تحديث المنهجية

على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، عقد مكتب تقرير التنمية البشرية مشاورات مكثفة مع خبراء أكاديميين وصانعي السياسات لمناقشة نُهج قياس التنمية، بما في ذلك مجموعة الأدلة المركبة المستخدمة في التقرير. ومن المسائل الرئيسية التي وافق عليها المشاركون في هذه المناقشات أنّ الأدلة المركبة لا بد أن تكون واضحة يسهل فهمها على صانعي السياسات والأوساط الإعلامية وقادة المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية، فيتسع استخدامها في توجيه سياسات التنمية البشرية ورصد تحقيقها.

ويجري إعداد سياسة رسمية بشأن التغييرات المستقبلية في أدلة التنمية البشرية. ويتيح موقع مكتب التقرير (http://hdr.undp.org/en) للمرة الأولى فرصة للاطلاع على البرمجيات المطوّرة والمستخدمة لقياس الأدلة الواردة في هذا التقرير.

ويتضمّن تقرير عام 2014 دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، وقد أدخلت بعض التعديلات لتحديث دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. ويتضمّن دليل التنمية البشرية حاليًا حدًا أقصى للأهداف نأمل المحافظة عليه لخمس سنوات على الأقل. ولتفاصيل أهداف الدليل يمكن الاطلاع على *الملاحظة الفنية 1* المتاحة على الموقع http://hdr.undp.org. ويمكن الاطلاع أيضًا على التحديثات التي أدخلت على دليل الفقر المتعدد الأبعاد في *الملاحظة الفنية 5* المتاحة على الموقع http://hdr.undp.org.

المقارنة بين فترات زمنية ومع أعداد أخرى من التقرير

تعمل الوكالات الوطنية والدولية التي تتولّى جمع البيانات في مجالات اختصاصها على تحسين سلسلة بياناتها عامًا بعد عام. ونتيجة لهذه العملية المستمرة، لن تكون البيانات الواردة في هذا التقرير، وضمنها قيمة دليل التنمية البشرية وترتيب البلدان وفقًا لهذا الدليل، قابلة للمقارنة بالأرقام التي وردت في تقارير الأعوام السابقة. ويبيّن الجدول الإحصائي 2 التطورات التي سجلها دليل التنمية البشرية محسوبًا على فترات زمنية من خمس سنوات تمتدّ من عام 1980 إلى عام 2013، من أجل المقارنة بين الأعوام والبلدان.

الفوارق بين التقديرات الوطنية والدولية

تلاحظ أحيانًا بعض الفوارق بين التقديرات الوطنية والتقديرات الدولية مردّها إلى عوامل عديدة. فالوكالات الدولية تحرص على الالتزام بمعايير موحدة لجعل البيانات الوطنية قابلة للمقارنة بين البلدان، وقد لا تتاح للوكالات الدولية آخر البيانات الوطنية. وعندما يلاحظ مكتب

تقرير التنمية البشرية هذه الفوارق، يراجع بشأنها الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن جمع البيانات.

مجموعات البلدان والمجاميع الإحصائية

تتضمن الجداول مجاميع إحصائية عائدة إلى مجموعات البلدان. ولا يدرج المجموع العائد إلى مجموعة بلدان إلا في حال توفر بيانات عن نصف بلدان المجموعة على الأقل، على أن تمثل هذه البيانات ثلثي عدد سكان المجموعة. وتعود المجاميع إلى البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

التصنيف حسب التنمية البشرية

توزّع البلدان حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية في أربع مجموعات هي: مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550؛ ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.550 و0.699؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة، حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.700 و0.799؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا حيث تكون قيمة الدليل 0.800 أو أكثر.

مجموعات البلدان

توزّع البلدان في مجموعات حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمناطق. ويشمل التقرير مجموعات أخرى مثل أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية حسب تصنيف الأمم المتحدة (www.unohrlls.org).

ملاحظات عن البلدان

البيانات عن الصين لا تشمل هونغ كونغ وماكاو وتايوان. والبيانات عن السودان تشمل جمهورية جنوب السودان ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

الرموز

الشرطة بين العامين كما في 2005-2013 تعني أن البيانات تعود إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المحددة؛ الشرطة المائلة بين العامين 2013/2005 تعني متوسط السنوات المبينة. ومعدلات النمو هي المتوسّط السنوي لمعدلات النمو بين أول سنة وآخر سنة من الفترة المحدّدة.

ترد في الجداول الرموز التالية:

..	البيانات غير متوفرة
0 أو 0,0	القيمة منخفضة جدًا أو لا تستحق الذكر
–	لا ينطبق

كلمة شكر للمصادر الإحصائية

استُند في حساب أدّلة التقرير المركبة وفي مصادره الإحصائية إلى مجموعة متنوّعة من الخبرات المتخصصة العريقة، المعروفة في إنتاج البيانات على المستوى الدولي. ويخصّ مكتب تقرير التنمية البشرية بالشكر الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ودراسة الدخل في لكسمبرغ، وشركة ICF Macro، وصندوق النقد الدولي، وغالوب، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومبادرة أكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية، ومركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، ومركز رصد التشرد الداخلي، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة السياحة العالمية في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وننوّه بقاعدة البيانات الدوليّة الخاصة بالتعليم التي يشرف عليها روبيرت بارو من جامعة هارفرد، وجونغ-وا لي من جامعة كوريا، إذ كانت من المصادر القيّمة التي استُند إليه في حساب أدلة التقرير.

الجداول الإحصائية

تتناول الجداول السبعة الأولى أدلّة التنمية البشرية المركبة الخمسة وعناصرها.

منذ عام 2010، تحسب في تقرير التنمية البشرية أربعة أدلة مركّبة هي دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. واستُحدث في هذا العدد من التقرير دليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة الدليل محسوبةً للنساء وللرجال على حدة.

وتشمل الجداول الأخرى مجموعة أوسع من المؤشرات عن التنمية البشرية، لتعطي صورة أشمل عن التنمية البشرية في كل بلد.

الجدول 1- دليل التنمية البشرية وعناصره: يتضمن البلدان بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2013، وتفاصيل قيمة مؤشرات الدليل أي العمر المتوقّع، والتعليم (مؤشران)، والدخل. ويتضمن الجدول أيضًا قيمة الدليل لعام 2012 على أساس آخر البيانات المتاحة، والتغيّر في الترتيب بين عامي 2012 و2013.

الجدول 2- اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2013: يتضمن قيمة الدليل في تسلسل زمني يسمح بمقارنة قيمة الدليل في عام 2013 بقيمته في الأعوام السابقة. وقد حُسبت أرقام الجدول بالاستناد إلى آخر

البيانات المنقحة المتاحة حتى عام 2013، وحُسبت قيمة الدليل لعام 2013 باستخدام المنهجية نفسها. ويبيّن الجدول التغيّر في ترتيب البلدان حسب قيمة الدليل على مدى السنوات الخمس الأخيرة والمتوسّط السنوي لمعدلات نموّه في ثلاث فترات زمنية مختلفة.

الجدول 3- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: يتضمن مقياسين لعدم المساواة، هما دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة والنقص في قيمة الدليل الأصلي بسبب عدم المساواة. ولا يقتصر دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على قياس متوسّط الإنجازات المحققة في كل بلد في الصحة والتعليم والدخل، بل يبيّن كيفيّة توزّع هذه الإنجازات على السكان. ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو المستوى الفعلي للتنمية البشرية بعد حساب عدم المساواة. والفارق بين الدليل الأصلي والدليل المعدل بعامل عدم المساواة هو "الخسارة" في المستوى المحتمل لدليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في توزّع قيمة الدليل داخل البلد. ويتضمّن الجدول أيضًا قياسًا جديدًا لمعامل عدم المساواة هو متوسط غير مرجح لأوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة. ويبيّن الجدول الفارق في الترتيب لكل بلد بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل المساواة. والقيمة السلبيّة تعني أنّ ترتيب البلد يتراجع بعد حساب الدليل المعدل بعامل عدم المساواة. ويتضمن الجدول أيضًا ثلاثة مقاييس معيارية لعدم المساواة في الدخل، هي نسبة الدخل بالشريحة الخمسية؛ ونسبة بالما وهي حصة أغنى 10 في المائة من الدخل مقسومة على حصة أفقر 40 في المائة منه؛ ومعامل جيني للدخل.

الجدول 4- دليل الفوارق بين الجنسين: يتضمن مقياسًا مركبًا للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيّات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة، ويقاس التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي؛ وتقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة. ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح.

الجدول 5- دليل التنمية حسب الجنس: يتضمن قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدة. وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس. وكل ما قاربت النسبة 1 (واحد) تقلّص الفارق بين النساء والرجال. ويتضمن الجدول أيضًا مؤشرات الدليل لطول العمر والتعليم والدخل مفصّلة حسب الجنس.

الجدول 6- دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يلخّص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة. ويتضمّن الدليل عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل وشدة الحرمان المقاسة بعدد أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء في آن. ويصنّف السكان ضمن فئات تحددها شدّة الحرمان فيكونون معرّضين لخطر الفقر المتعدد الأبعاد، أو يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أو هم في فقر مدقع. ويتضمّن الجدول أيضًا قياس فقر الدخل، أي نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية والذين يعيشون دون خط الفقر الوطني. وقد أدخلت بعض التعديلات على المؤشرات العشرة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2014. ففي مؤشر الصحة، استعيض عن الوزن حسب العمر بالطول حسب العمر في فئة الأطفال دون سن الخامسة، لأنّ التقزم هو مؤشر جيّد لسوء التغذية المزمن. وحُسبت وفيات الأطفال ضمن أوجه الحرمان من الخدمات الصحية في حال حدثت خلال خمس سنوات قبل المسح. ورُفع قياس الحد الأدنى للحرمان من التعليم من خمس سنوات إلى ست سنوات من الدراسة في المدرسة، عملاً بتعريف التعليم الابتدائي المعتمد في الأهداف الإنمائية للألفية وفي المقاييس الدولية للإلمام بالقراءة والكتابة. واتسع نطاق مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد المتعلقة بأصول الأسر المعيشية لتشمل الأسر في الأرياف كما في المدن. ويتضمّن الجدول أيضًا تقديرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد حسب الخصائص المحددة مسبقًا لتسهيل المقارنة.

الجدول 6أ- دليل الفقر المتعدد الأبعاد، التغيّرات مع الوقت في بلدان محددة: يرصد التغيّر في قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع الوقت في بلدان محددة، فيتضمن تقديرات لدليل الفقر المتعدّد الأبعاد وعناصره في مرحلتين زمنيتين أو أكثر للبلدان التي تتوفر عنها بيانات وافية حتى عام 2013. وقد استُند في التقديرات إلى المنهجيّة المنقحة.

الجدول 7- الصحة، الأطفال والشباب: يتضمن مؤشرات عن صحّة الرضع (نسبة الرضع الذين تغذوا حصريًا من الرضاعة الطبيعية في أول ستة أشهر من عمرهم، ونسبة الرضع الذين لم يُحصّنوا ضد الخناق والشهاق والكزاز وضد الحصبة، ومعدل وفيات الرضع)، وصحة الأطفال (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزّم، ونسبة الأطفال الذين يعانون من وزن زائد، ومعدل وفيات الأطفال)، ومعدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه (عدد الأطفال من عمر صفر إلى 14 سنة المصابين بالفيروس، ومعدل انتشار الفيروس لدى الشباب، واستخدام الواقي في صفوف الشباب، ونسبة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يحصلن على علاج ملائم لمنع انتقاله إلى الطفل). ويتضمّن الجدول أيضًا بيانات حول تغطية الرعاية ما قبل الولادة.

الجدول 8- صحة البالغين والإنفاق على الصحة: يتضمن معدلات وفيات البالغين حسب الجنس ومعدلات الوفيات حسب العمر بسبب استهلاك الكحول وتعاطي المخدرات، ومعدلات انتشار الوزن الزائد وفيروس نقص المناعة البشرية حسب العمر لدى البالغين. ويشمل الجدول مؤشرين عن العمر المتوقع هما متوسط العمر المتوقع عند عمر 60 سنة، والعمر المتوقع معدلاً بعامل الصحة عند الولادة. وتقاس نوعيّة الرعاية الصحية باستخدام ثلاثة مؤشرات هي عدد الأطباء لكل 10,000 من السكان، وحصة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة.

الجدول 9- التعليم: يتضمن مؤشرات لرصد التعليم ومؤشرات لقياس نوعية التعليم، ويشمل معدل العلامات المحرزة في اختبارات في القراءة والرياضيات والعلوم خضع لها تلاميذ من عمر 15 سنة. ويتضمّن الجدول مؤشرات عن التحصيل العلمي، بالاستناد إلى معدلات إلمام البالغين والشباب بالقراءة والكتابة، ونسبة البالغين من السكان الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل. وتستكمل نسب الالتحاق بالتعليم الإجمالية في كل مستوى تعليمي بمعدلات التسرب من المرحلة الابتدائية من التعليم. ويشمل الجدول مؤشرين عن نوعيّة التعليم هما عدد المعلمين المدربين للتعليم الابتدائي، ومعدل عدد التلاميذ لكل معلّم. ويتضمن الجدول أيضًا مؤشرًا عن الإنفاق على التعليم بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 10- التصرّف بالموارد وتخصيصها: يتضمن مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي منها الناتج المحلي الإجمالي؛ وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛ والضرائب على الدخل، والأرباح وعوائد رأس المال بالنسبة المئوية من الإيرادات الضريبية؛ وحصة الزراعة، والصيد والحراجة ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي؛ ودليل أسعار الاستهلاك. وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي هو مؤشر تقريبي للدخل الوطني المستثمر غير المستهلك. ويتراجع هذا المؤشر عندما يكون الاقتصاد في حالة من عدم اليقين أو الركود. أما دليل أسعار الاستهلاك فيقيس التضخم. ومؤشرا الإنفاق العام هما النفقات الحكومية على الاستهلاك النهائي (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط النمو السنوي) والإنفاق العام على البحث والتطوير. ويتضمّن الجدول ثلاثة مؤشرات عن الدَين، هي الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف، ورصيد الدَين الخارجي ومجموع خدمة الدَين محسوبة بالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويتضمن الجدول مؤشرين عن أسعار الأغذية، هما دليل مستوى الأسعار ودليل تقلّب مستويات الأسعار.

الجدول 11- الكفاءات الاجتماعية: يتضمن مؤشرات عن ثلاثة عناصر هي التشغيل والمخاطر المرتبطة به، والحماية الاجتماعية، ومعدلات الانتحار حسب الجنس. ومن مؤشرات مخاطر التشغيل، التشغيل غير المستقر، ومعدلات البطالة الإجمالية وبطالة الشباب، وتشغيل الأطفال، ونسبة الفقراء العاملين، وطول إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة. ومن مؤشرات الحماية الاجتماعية نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم، ونسبة السكان في عمر التقاعد الذين يحصلون على معاش تقاعدي.

الجدول 12- انعدام الأمن الشخصي: يتضمّن مقاييس عن مدى شعور السكان بعدم الأمان، منها أعداد اللاجئين حسب بلد المنشأ وأعداد النازحين داخليًا. كما يتضمّن معدلات البطالة الطويلة الأجل، ومعدلات جرائم القتل، وعدد السكان المشردين، والسجناء وعدد الأيتام. ويقيس الجدول عمق العجز الغذائي ويتضمن مؤشر تبرير ضرب الزوجة في نظر السكان.

الجدول 13- التكامل الدولي: يتضمن مؤشرات عن مختلف أوجه العولمة. وتُقاس التجارة الدولية بالبعد عن الأسواق العالمية وبنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويُقاس تدفق رأس المال بالاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال الخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية وحركة التحويلات. وتقاس حركة الأشخاص بصافي معدل الهجرة، وعدد المهاجرين الوافدين، وعدد السيّاح الدوليين. وتقاس الاتصالات الدولية بنسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت والاتصالات الوافدة والخارجة الدولية.

الجدول 14- البيئة: يتضمن مؤشرات عن المخاطر على البيئة والآثار الناجمة عنها. ويستند بذلك إلى حساب نسبة الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة من إمدادات الطاقة الأولية، ومساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو السنوي في مستويات الانبعاثات. ويتضمّن بعض المقاييس الهامة لحفظ النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية عبر حساب النسبة المئوية لنضوب الموارد الطبيعية من الدخل القومي الإجمالي، والمساحات الحرجية والتغيّر في هذه المساحات، وسحب المياه العذبة. ويعرض الجدول معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب تلوّث الهواء الخارجي والداخلي، والمياه غير الآمنة، وخدمات الصرف الصحي غير المحسّنة وعدم النظافة. ويشمل الجدول أيضًا مؤشرات عن الآثار المباشرة للكوارث الطبيعية بالاستناد إلى عدد الوفيات الناجمة عنها وعدد السكان المتضررين منها.

الجدول 15- اتجاهات السكان: يتضمن مؤشرات عن السكان من حيث العدد الإجمالي، والعمر الوسيط، ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الإجمالية، تساعد في تقييم حجم الأعباء الملقاة على عاتق القوى العاملة في بلد معيّن. وللفارق في نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة أثر على مستويات الإحلال، ويمكن أن يكون مؤشرًا لاحتمال حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية في المستقبل ودليلاً على التفريق بين الجنسين.

الجدول 16- مؤشرات تكميلية، الشعور بالرفاه: يقيس شعور السكان بالرفاه، من خلال مؤشرات تعبّر عن آراء الأفراد وتصوّراتهم الذاتية بشأن أبعاد التنمية البشرية ومنها نوعيّة التعليم، والرعاية الصحية، ومستويات المعيشة، وسوق العمل، والسلامة الشخصية، والرضا العام بحريّة الخيار وبالحياة. ويتضمّن الجدول أيضًا مؤشرات عن الثقة بالغير والرضا بالمجتمع المحلي، ومجموعة أوسع من المؤشرات التي تقيس انطباع السكان حيال السياسات الحكومية بشأن الحد من الفقر والمحافظة على البيئة، والثقة بالحكومة الوطنية عمومًا.

* Aguna and Kovacevic 2011؛ Høyland, Moene and Willumsen 2011.

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2013

الاتحاد الروسي	57
إثيوبيا	173
أذربيجان	76
الأرجنتين	49
الأردن	77
أرمينيا	87
إريتريا	182
إسبانيا	27
أستراليا	2
أستونيا	33
إسرائيل	19
أفغانستان	169
إكوادور	98
ألبانيا	95
ألمانيا	6
الإمارات العربية المتحدة	40
أنتيغوا وبربودا	61
أندورا	37
إندونيسيا	108
أنغولا	149
أوروغواي	50
أوزبكستان	116
أوغندا	164
أوكرانيا	83
إيران – الجمهورية الإسلامية	75
آيرلندا	11
آيسلندا	13
إيطاليا	26
بابوا غينيا الجديدة	157
باراغواي	111
باكستان	146
بالاو	60
البحرين	44
البرازيل	79
بربادوس	59
البرتغال	41
بروني دار السلام	30
بلجيكا	21
بلغاريا	58
بليز	84
بنغلاديش	142
بنما	65
بنن	165
بوتان	136
بوتسوانا	109
بوركينا فاسو	181
بوروندي	180
البوسنة والهرسك	86
بولندا	35
بوليفيا – دولة متعددة القوميات	113
بيرو	82
بيلاروس	53
تايلند	89
تركمانستان	103
تركيا	69
ترينيداد وتوباغو	64
تشاد	184
توغو	166
تونس	90
تونغا	100
تيمور – ليشتي	128
جامايكا	96
الجبل الأسود	51
الجزائر	93
جزر البهاما	51
جزر القمر	159
جزر سليمان	157
جمهورية أفريقيا الوسطى	185
الجمهورية التشيكية	28
الجمهورية الدومينيكية	102
الجمهورية العربية السورية	118
جمهورية الكونغو الديمقراطية	186
جمهورية تنزانيا المتحدة	159
جمهورية كوريا	15
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	139
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	84
جمهورية مولدوفا	114
جنوب أفريقيا	118
جورجيا	79
جيبوتي	170
الدانمرك	10
دولة فلسطين	107
دومينيكا	93
الرأس الأخضر	123
رواندا	151
رومانيا	54
زامبيا	141
زمبابوي	156
ساموا	106
سان تومي وبرينسيبي	142
سانت فنسنت وجزر غرينادين	91
سانت كيتس ونيفس	73
سانت لوسيا	97
سري لانكا	73
السلفادور	115
سلوفاكيا	37
سلوفينيا	25
سنغافورة	9
السنغال	163
سوازيلند	148
السودان	166
سورينام	100
السويد	12
سويسرا	3
سيراليون	183
سيشيل	71
شيلي	41
صربيا	77
الصين	91
طاجيكستان	133
العراق	120
عُمان	56
غابون	112
غامبيا	172
غانا	138
غرينادا	79
غواتيمالا	125
غيانا	121
غينيا	179
غينيا – بيساو	177
غينيا الإستوائية	144
فانواتو	131
فرنسا	20
الفلبين	117
فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	67
فنلندا	24
فيجي	88
فييت نام	121
قبرص	32
قطر	31
قيرغيزستان	125
كازاخستان	70
الكاميرون	152
كرواتيا	47
كمبوديا	136
كندا	8
كوبا	44
كوت ديفوار	171
كوستاريكا	68
كولومبيا	98
الكونغو	140
الكويت	46
كيريباس	133
كينيا	147
لاتفيا	48
لبنان	65
لكسمبرغ	21
ليبريا	175
ليبيا	55
ليتوانيا	35
ليختنشتاين	18
ليسوتو	162
مالطة	39
مالي	176
ماليزيا	62
مدغشقر	155
مصر	110
المغرب	129
المكسيك	71
ملاوي	174
ملديف	103
المملكة العربية السعودية	34
المملكة المتحدة	14
منغوليا	103
موريتانيا	161
موريشيوس	63
موزامبيق	178
ميانمار	150
ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	124
ناميبيا	127
النرويج	1
النمسا	21
نيبال	145
النيجر	187
نيجيريا	152
نيكاراغوا	132
نيوزيلندا	7
هايتي	168
الهند	135
هندوراس	129
هنغاريا	43
هولندا	4
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	15
الولايات المتحدة الأمريكية	5
اليابان	17
اليمن	154
اليونان	29

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	التغيّر في الترتيب
		القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	القيمة	
		2013	2013	2012[a]	2012[a]	2013	2012	2012–2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا								
1	النرويج	0.944	81.5	12.6	17.6	63,909	0.943	0
2	أستراليا	0.933	82.5	12.8	19.9	41,524	0.931	0
3	سويسرا	0.917	82.6	12.2	15.7	53,762	0.916	0
4	هولندا	0.915	81.0	11.9	17.9	42,397	0.915	0
5	الولايات المتحدة الأمريكية	0.914	78.9	12.9	16.5	52,308	0.912	0
6	ألمانيا	0.911	80.7	12.9	16.3	43,049	0.911	0
7	نيوزيلندا	0.910	81.1	12.5	19.4	32,569	0.908	0
8	كندا	0.902	81.5	12.3	15.9	41,887	0.901	0
9	سنغافورة	0.901	82.3	10.2 [b]	15.4 [c]	72,371	0.899	3
10	الدانمرك	0.900	79.4	12.1	16.9	42,880	0.900	0
11	آيرلندا	0.899	80.7	11.6	18.6	33,414	0.901	–3
12	السويد	0.898	81.8	11.7 [b]	15.8	43,201	0.897	–1
13	آيسلندا	0.895	82.1	10.4	18.7	35,116	0.893	0
14	المملكة المتحدة	0.892	80.5	12.3	16.2	35,002	0.890	0
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.891	83.4	10.0	15.6	52,383	0.889	0
15	جمهورية كوريا	0.891	81.5	11.8	17.0	30,345	0.888	1
17	اليابان	0.890	83.6	11.5	15.3	36,747	0.888	–1
18	ليختنشتاين	0.889	79.9 [d]	10.3 [e]	15.1	87,085 [f,g]	0.888	–2
19	إسرائيل	0.888	81.8	12.5	15.7	29,966	0.886	0
20	فرنسا	0.884	81.8	11.1	16.0	36,629	0.884	0
21	النمسا	0.881	81.1	10.8 [b]	15.6	42,930	0.880	0
21	بلجيكا	0.881	80.5	10.9 [b]	16.2	39,471	0.880	0
21	لكسمبرغ	0.881	80.5	11.3	13.9	58,695	0.880	0
24	فنلندا	0.879	80.5	10.3	17.0	37,366	0.879	0
25	سلوفينيا	0.874	79.6	11.9	16.8	26,809	0.874	0
26	إيطاليا	0.872	82.4	10.1 [b]	16.3	32,669	0.872	0
27	إسبانيا	0.869	82.1	9.6	17.1	30,561	0.869	0
28	الجمهورية التشيكية	0.861	77.7	12.3	16.4	24,535	0.861	0
29	اليونان	0.853	80.8	10.2	16.5	24,658	0.854	0
30	بروني دار السلام	0.852	78.5	8.7	14.5	70,883 [h]	0.852	0
31	قطر	0.851	78.4	9.1	13.8	119,029 [g]	0.850	0
32	قبرص	0.845	79.8	11.6	14.0	26,771	0.848	0
33	أستونيا	0.840	74.4	12.0	16.5	23,387	0.839	0
34	المملكة العربية السعودية	0.836	75.5	8.7	15.6	52,109	0.833	0
35	ليتوانيا	0.834	72.1	12.4	16.7	23,740	0.831	1
35	بولندا	0.834	76.4	11.8	15.5	21,487	0.833	–1
37	أندورا	0.830	81.2 [d]	10.4 [i]	11.7	40,597 [j]	0.830	0
37	سلوفاكيا	0.830	75.4	11.6	15.0	25,336	0.829	1
39	مالطة	0.829	79.8	9.9	14.5	27,022	0.827	0
40	الإمارات العربية المتحدة	0.827	76.8	9.1	13.3 [k]	58,068	0.825	0
41	شيلي	0.822	80.0	9.8	15.1	20,804	0.819	1
41	البرتغال	0.822	79.9	8.2	16.3	24,130	0.822	0
43	هنغاريا	0.818	74.6	11.3 [b]	15.4	21,239	0.817	0
44	البحرين	0.815	76.6	9.4	14.4 [l]	32,072 [h]	0.813	0
44	كوبا	0.815	79.3	10.2	14.5	19,844 [m]	0.813	0
46	الكويت	0.814	74.3	7.2	14.6	85,820 [g]	0.813	–2
47	كرواتيا	0.812	77.0	11.0	14.5	19,025	0.812	0
48	لاتفيا	0.810	72.2	11.5 [b]	15.5	22,186	0.808	0
49	الأرجنتين	0.808	76.3	9.8	16.4	17,297 [h]	0.806	0
تنمية بشرية مرتفعة								
50	أوروغواي	0.790	77.2	8.5	15.5	18,108	0.787	2
51	جزر البهاما	0.789	75.2	10.9	12.6 [n]	21,414	0.788	0
51	الجبل الأسود	0.789	74.8	10.5 [o]	15.2	14,710	0.787	1
53	بيلاروس	0.786	69.9	11.5 [o]	15.7	16,403	0.785	1
54	رومانيا	0.785	73.8	10.7	14.1	17,433	0.782	1
55	ليبيا	0.784	75.3	7.5	16.1	21,666 [h]	0.789	–5
56	عُمان	0.783	76.6	6.8	13.6	42,191 [h]	0.781	0
57	الاتحاد الروسي	0.778	68.0	11.7	14.0	22,617	0.777	0
58	بلغاريا	0.777	73.5	10.6 [b]	14.3	15,402	0.776	0
59	بربادوس	0.776	75.4	9.4	15.4	13,604	0.776	–1
60	بالاو	0.775	72.4 [d]	12.2 [p]	13.7	12,823	0.773	0

الجدول 1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	التغيّر في الترتيب
		القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	القيمة	
		2013	2013	2012[a]	2012[a]	2013	2012	2012–2013
61	أنتيغوا وبربودا	0.774	76.0	8.9 [p]		18,800	0.773	–1
62	ماليزيا	0.773	75.0	9.5	12.7	21,824	0.770	0
63	موريشيوس	0.771	73.6	8.5	15.6	16,777	0.769	0
64	ترينيداد وتوباغو	0.766	69.9	10.8	12.3	25,325	0.765	0
65	لبنان	0.765	80.0	7.9 [o]	13.2	16,263	0.764	0
65	بنما	0.765	77.6	9.4	12.4	16,379	0.761	2
67	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.764	74.6	8.6	14.2	17,067	0.763	–1
68	كوستاريكا	0.763	79.9	8.4	13.5	13,012	0.761	–1
69	تركيا	0.759	75.3	7.6	14.4	18,391	0.756	0
70	كازاخستان	0.757	66.5	10.4	15.0	19,441	0.755	0
71	المكسيك	0.756	77.5	8.5	12.8	15,854	0.755	–1
71	سيشيل	0.756	73.2	9.4 [o]	11.6	24,632	0.755	–1
73	سانت كيتس ونيفس	0.750	73.6 [d]	8.4 [p]	12.9	20,150	0.749	0
73	سري لانكا	0.750	74.3	10.8	13.6	9,250	0.745	2
75	إيران - الجمهورية الإسلامية	0.749	74.0	7.8	15.2	13,451 [h]	0.749	–2
76	أذربيجان	0.747	70.8	11.2 [o]	11.8	15,725	0.745	–1
77	الأردن	0.745	73.9	9.9	13.3	11,337	0.744	0
77	صربيا	0.745	74.1	9.5	13.6	11,301	0.743	1
79	البرازيل	0.744	73.9	7.2	15.2 [q]	14,275	0.742	1
79	جورجيا	0.744	74.3	12.1 [r]	13.2	6,890	0.741	2
79	غرينادا	0.744	72.8	8.6 [p]	15.8	10,339	0.743	–1
82	بيرو	0.737	74.8	9.0	13.1	11,280	0.734	0
83	أوكرانيا	0.734	68.5	11.3	15.1	8,215	0.733	0
84	بليز	0.732	73.9	9.3	13.7	9,364	0.731	0
84	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.732	75.2	8.2 [r]	13.3	11,745	0.730	1
86	البوسنة والهرسك	0.731	76.4	8.3 [o]	13.6	9,431	0.729	0
87	أرمينيا	0.730	74.6	10.8	12.3	7,952	0.728	0
88	فيجي	0.724	69.8	9.9	15.7	7,214	0.722	0
89	تايلند	0.722	74.4	7.3	13.1	13,364	0.720	0
90	تونس	0.721	75.9	6.5	14.6	10,440	0.719	0
91	الصين	0.719	75.3	7.5	12.9	11,477	0.715	2
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.719	72.5	8.6 [p]	13.3	10,339	0.717	0
93	الجزائر	0.717	71.0	7.6	14.0	12,555	0.715	0
93	دومينيكا	0.717	77.7 [d]	7.7 [p]	12.7 [n]	9,235	0.716	–1
95	ألبانيا	0.716	77.4	9.3	10.8	9,225	0.714	2
96	جامايكا	0.715	73.5	9.6	12.5	8,170	0.715	–3
97	سانت لوسيا	0.714	74.8	8.3 [p]	12.8	9,251	0.715	–4
98	كولومبيا	0.711	74.0	7.1	13.2	11,527	0.708	0
98	إكوادور	0.711	76.5	7.6	12.3 [n]	9,998	0.708	0
100	سورينام	0.705	71.0	7.7	12.0	15,113	0.702	1
100	تونغا	0.705	72.7	9.4 [b]	14.7	5,316	0.704	0
102	الجمهورية الدومينيكية	0.700	73.4	7.5	12.3 [l]	10,844	0.698	0
	تنمية بشرية متوسطة							
103	ملديف	0.698	77.9	5.8 [b]	12.7	10,074	0.695	0
103	منغوليا	0.698	67.5	8.3	15.0	8,466	0.692	3
103	تركمانستان	0.698	65.5	9.9 [s]	12.6 [p]	11,533	0.693	1
106	ساموا	0.694	73.2	10.3	12.9 [t]	4,708	0.693	–2
107	دولة فلسطين	0.686	73.2	8.9 [o]	13.2	5,168 [h,u]	0.683	0
108	إندونيسيا	0.684	70.8	7.5	12.7	8,970	0.681	0
109	بوتسوانا	0.683	64.4 [v]	8.8	11.7	14,792	0.681	–1
110	مصر	0.682	71.2	6.4	13.0	10,400	0.681	–2
111	باراغواي	0.676	72.3	7.7	11.9	7,580	0.670	0
112	غابون	0.674	63.5	7.4	12.3	16,977	0.670	–1
113	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.667	67.3	9.2	13.2	5,552	0.663	0
114	جمهورية مولدوفا	0.663	68.9	9.8	11.8	5,041	0.657	2
115	السلفادور	0.662	72.6	6.5	12.1	7,240	0.660	0
116	أوزبكستان	0.661	68.2	10.0 [r]	11.5	5,227	0.657	0
117	الفلبين	0.660	68.7	8.9 [b]	11.3	6,381	0.656	1
118	جنوب أفريقيا	0.658	56.9	9.9	13.1 [p]	11,788	0.654	1
118	الجمهورية العربية السورية	0.658	74.6	6.6	12.0	5,771 [h,u]	0.662	–4
120	العراق	0.642	69.4	5.6	10.1	14,007	0.641	0
121	غيانا	0.638	66.3	8.5	10.7	6,341	0.635	0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	التغيّر في الترتيب
	القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	القيمة	
	2013	2013	2012[a]	2012[a]	2013	2012	2012–2013
121 فييت نام	0.638	75.9	5.5	11.9 [n]	4,892	0.635	0
123 الرأس الأخضر	0.636	75.1	3.5 [p]	13.2	6,365	0.635	–2
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.630	69.0	8.8 [s]	11.4 [p]	3,662	0.629	0
125 غواتيمالا	0.628	72.1	5.6	10.7	6,866	0.626	0
125 قيرغيزستان	0.628	67.5	9.3	12.5	3,021	0.621	1
127 ناميبيا	0.624	64.5	6.2	11.3	9,185	0.620	0
128 تيمور - ليشتي	0.620	67.5	4.4 [w]	11.7	9,674	0.616	1
129 هندوراس	0.617	73.8	5.5	11.6	4,138	0.616	0
129 المغرب	0.617	70.9	4.4	11.6	6,905	0.614	2
131 فانواتو	0.616	71.6	9.0 [o]	10.6	2,652	0.617	–3
132 نيكاراغوا	0.614	74.8	5.8	10.5	4,266	0.611	0
133 كيريباس	0.607	68.9	7.8 [p]	12.3	2,645	0.606	0
133 طاجيكستان	0.607	67.2	9.9	11.2	2,424	0.603	1
135 الهند	0.586	66.4	4.4	11.7	5,150	0.583	0
136 بوتان	0.584	68.3	2.3 [w]	12.4	6,775	0.580	0
136 كمبوديا	0.584	71.9	5.8	10.9	2,805	0.579	1
138 غانا	0.573	61.1	7.0	11.5	3,532	0.571	0
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.569	68.3	4.6	10.2	4,351	0.565	0
140 الكونغو	0.564	58.8	6.1	11.1	4,909	0.561	0
141 زامبيا	0.561	58.1	6.5	13.5	2,898	0.554	2
142 بنغلاديش	0.558	70.7	5.1	10.0	2,713	0.554	1
142 سان تومي وبرينسيبي	0.558	66.3	4.7 [w]	11.3	3,111	0.556	–1
144 غينيا الإستوائية	0.556	53.1	5.4 [p]	8.5	21,972	0.556	–3
تنمية بشرية منخفضة							
145 نيبال	0.540	68.4	3.2	12.4	2,194	0.537	0
146 باكستان	0.537	66.6	4.7	7.7	4,652	0.535	0
147 كينيا	0.535	61.7	6.3	11.0	2,158	0.531	0
148 سوازيلند	0.530	49.0	7.1	11.3	5,536	0.529	0
149 أنغولا	0.526	51.9	4.7 [w]	11.4	6,323	0.524	0
150 ميانمار	0.524	65.2	4.0	8.6	3,998 [h]	0.520	0
151 رواندا	0.506	64.1	3.3	13.2	1,403	0.502	0
152 الكاميرون	0.504	55.1	5.9	10.4	2,557	0.501	0
152 نيجيريا	0.504	52.5	5.2 [w]	9.0	5,353	0.500	1
154 اليمن	0.500	63.1	2.5	9.2	3,945	0.499	0
155 مدغشقر	0.498	64.7	5.2 [p]	10.3	1,333	0.496	0
156 زمبابوي	0.492	59.9	7.2	9.3	1,307	0.484	4
157 بابوا غينيا الجديدة	0.491	62.4	3.9	8.9 [p]	2,453	0.490	–1
157 جزر سليمان	0.491	67.7	4.5 [p]	9.2	1,385	0.489	0
159 جزر القمر	0.488	60.9	2.8	12.8	1,505	0.486	–1
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.488	61.5	5.1	9.2	1,702	0.484	1
161 موريتانيا	0.487	61.6	3.7	8.2	2,988	0.485	–2
162 ليسوتو	0.486	49.4	5.9 [b]	11.1	2,798	0.481	1
163 السنغال	0.485	63.5	4.5	7.9	2,169	0.484	–3
164 أوغندا	0.484	59.2	5.4	10.8	1,335	0.480	0
165 بنن	0.476	59.3	3.2	11.0	1,726	0.473	0
166 السودان	0.473	62.1	3.1	7.3 [p]	3,428	0.472	0
166 توغو	0.473	56.5	5.3	12.2	1,129	0.470	1
168 هايتي	0.471	63.1	4.9	7.6 [p]	1,636	0.469	0
169 أفغانستان	0.468	60.9	3.2	9.3	1,904	0.466	0
170 جيبوتي	0.467	61.8	3.8 [r]	6.4	3,109 [h]	0.465	0
171 كوت ديفوار	0.452	50.7	4.3	8.9 [p]	2,774	0.448	0
172 غامبيا	0.441	58.8	2.8	9.1	1,557	0.438	0
173 إثيوبيا	0.435	63.6	2.4 [w]	8.5	1,303	0.429	0
174 ملاوي	0.414	55.3	4.2	10.8	715	0.411	0
175 ليبريا	0.412	60.6	3.9	8.5 [p]	752	0.407	0
176 مالي	0.407	55.0	2.0 [b]	8.6	1,499	0.406	0
177 غينيا - بيساو	0.396	54.3	2.3 [r]	9.0	1,090	0.396	0
178 موزامبيق	0.393	50.3	3.2 [w]	9.5	1,011	0.389	1
179 غينيا	0.392	56.1	1.6 [w]	8.7	1,142	0.391	–1
180 بوروندي	0.389	54.1	2.7	10.1	749	0.386	0
181 بوركينا فاسو	0.388	56.3	1.3 [r]	7.5	1,602	0.385	0
182 إريتريا	0.381	62.9	3.4 [p]	4.1	1,147	0.380	0

الجدول **1**

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	التغيّر في الترتيب
	القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	القيمة	
	2013	2013	2012[a]	2012[a]	2013	2012	2012–2013
183 سيراليون	0.374	45.6	2.9	7.5 [p]	1,815	0.368	1
184 تشاد	0.372	51.2	1.5 [s]	7.4	1,622	0.370	–1
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.341	50.2	3.5	7.2	588	0.365	0
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.338	50.0	3.1	9.7	444	0.333	1
187 النيجر	0.337	58.4	1.4	5.4	873	0.335	–1
الأراضي أو البلدان الأخرى							
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	70.0	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	72.6	..	..	4,206	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	9.3	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	15.3	..	..	..
الصومال	..	55.1	..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	55.3	..	..	1,450	..	..
توفالو	..	..	..	10.8	5,151	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية							
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.890	80.2	11.7	16.3	40,046	0.889	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.735	74.5	8.1	13.4	13,231	0.733	—
تنمية بشرية متوسطة	0.614	67.9	5.5	11.7	5,960	0.612	—
تنمية بشرية منخفضة	0.493	59.4	4.2	9.0	2,904	0.490	—
المناطق							
الدول العربية	0.682	70.2	6.3	11.8	15,817	0.681	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.703	74.0	7.4	12.5	10,499	0.699	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.738	71.3	9.6	13.6	12,415	0.735	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.740	74.9	7.9	13.7	13,767	0.739	—
جنوب آسيا	0.588	67.2	4.7	11.2	5,195	0.586	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.502	56.8	4.8	9.7	3,152	0.499	—
أقل البلدان نموًا	0.487	61.5	3.9	9.4	2,126	0.484	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.665	70.0	7.5	11.0	9,471	0.663	—
العالم	**0.702**	**70.8**	**7.7**	**12.2**	**13,723**	**0.700**	**—**

ملاحظات

a تعود البيانات إلى 2012 أو آخر سنة متوفرة.
b تنقيح مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: UNESCO Institute for Statistics 2013b.
c حسابات وزارة التربية والتعليم في سنغافورة.
d البيانات من: UNDESA 2011.
e اعتمد لحساب هذا الرقم متوسط سنوات الدراسة للبالغين في سويسرا قبل آخر سنة متوفرة.
f استندت التقديرات إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في سويسرا.
g لأغراض حساب دليل التنمية البشرية، الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو 75,000 دولار.
h بالاستناد إلى معدلات تحويل معادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي من: World Bank 2014؛ ومعاملات انكماش الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالعملة الوطنية من: United Nations Statistics Division 2014.
i اعتمد لحساب هذا الرقم متوسط سنوات الدراسة للبالغين في إسبانيا قبل آخر سنة متوفرة.
j استندت التقديرات إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في إسبانيا.
k بالاستناد إلى بيانات من: UNESCO Institute for Statistics 2011.
l بالاستناد إلى بيانات سنوات الدراسة المتوقعة من: UNESCO Institute for Statistics 2013a.
m معدل النمو المتوقع بالاستناد إلى بيانات من: ECLAC 2013.
n بالاستناد إلى بيانات متوسط سنوات الدراسة المتوقع من: UNESCO Institute for Statistics 2012.
o بالاستناد إلى توزيع التحصيل العلمي من: UNESCO Institute for Statistics 2013b.
p بالاستناد إلى خط التراجع بين البلدان.
q حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: National Institute for Educational Studies of Brazil 2013.
r بالاستناد إلى بيانات المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة الممتدة بين عامي 2005 و2012.
s بالاستناد إلى بيانات من مسوح الأسر المعيشية المتاحة في قاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل التابعة للبنك الدولي.
t حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: Samoa Bureau of Statistics n.d.
u بالاستناد إلى معدلات النمو المتوقعة من: UNESCWA 2013.
v تقديرات أولية غير منشورة من شعبة السكان في الأمم المتحدة، مراسلة، تشرين الأول/أكتوبر 2013.
w بالاستناد إلى بيانات من مسوح ديمغرافية وصحية أجرتها شركة ICF Macro.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمّها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق، استنادًا إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوبًا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يُتوقع أن يتممها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معيّن، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المداخيل التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى وتُحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليًا على أساس معدلات معادل القوة الشرائية وتقسم على مجموع عدد السكان المسجل في منتصف السنة.

مصادر البيانات

العمودان 1 و6: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: UNDESA 2013a؛ Barro and Lee 2013؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ United Nations Statistics Division 2014؛ World Bank 2014؛ IMF 2014.

العمود 2: UNDESA 2013a.

العمود 3: Barro and Lee 2013؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات التحصيل العلمي من: UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ ومنهجيّة Barro and Lee 2013.

العمود 4: UNESCO Institute for Statistics 2013b.

العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: World Bank 2014؛ IMF 2014؛ United Nations Statistics Division 2014.

العمود 7: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و6.

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2013

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية									الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
		القيمة									التغيّر				
		1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2012	2008–2013[a]	1980–1990	1990–2000	2000–2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا															
1	النرويج	0.793	0.841	0.910	0.935	0.937	0.939	0.941	0.943	0.944	1	0	0.59	0.80	0.28
2	أستراليا	0.841	0.866	0.898	0.912	0.922	0.926	0.928	0.931	0.933	2	0	0.29	0.37	0.29
3	سويسرا	0.806	0.829	0.886	0.901	0.903	0.915	0.914	0.916	0.917	3	1	0.29	0.66	0.27
4	هولندا	0.783	0.826	0.874	0.888	0.901	0.904	0.914	0.915	0.915	4	3	0.53	0.57	0.35
5	الولايات المتحدة الأمريكية	0.825	0.858	0.883	0.897	0.905	0.908	0.911	0.912	0.914	5	–2	0.39	0.29	0.26
6	ألمانيا	0.739	0.782	0.854	0.887	0.902	0.904	0.908	0.911	0.911	6	–1	0.57	0.89	0.51
7	نيوزيلندا	0.793	0.821	0.873	0.894	0.899	0.903	0.904	0.908	0.910	7	1	0.35	0.62	0.32
8	كندا	0.809	0.848	0.867	0.892	0.896	0.896	0.900	0.901	0.902	8	1	0.48	0.21	0.31
9	سنغافورة	..	0.744	0.800	0.840	0.868	0.894	0.896	0.899	0.901	12	14	..	0.72	0.92
10	الدانمرك	0.781	0.806	0.859	0.891	0.896	0.898	0.899	0.900	0.900	10	–1	0.31	0.63	0.37
11	آيرلندا	0.734	0.775	0.862	0.890	0.902	0.899	0.900	0.901	0.899	8	–6	0.54	1.08	0.32
12	السويد	0.776	0.807	0.889	0.887	0.891	0.895	0.896	0.897	0.898	11	–1	0.38	0.98	0.08
13	آيسلندا	0.754	0.800	0.858	0.888	0.886	0.886	0.890	0.893	0.895	13	0	0.59	0.70	0.32
14	المملكة المتحدة	0.735	0.768	0.863	0.888	0.890	0.895	0.891	0.890	0.892	14	–2	0.45	1.18	0.25
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.698	0.775	0.810	0.839	0.877	0.882	0.886	0.889	0.891	15	2	1.06	0.43	0.74
15	جمهورية كوريا	0.628	0.731	0.819	0.856	0.874	0.882	0.886	0.888	0.891	16	5	1.52	1.14	0.65
17	اليابان	0.772	0.817	0.858	0.873	0.881	0.884	0.887	0.888	0.890	16	–2	0.57	0.48	0.28
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	0.882	0.887	0.888	0.889	16	..	..	..	..
19	إسرائيل	0.749	0.785	0.849	0.869	0.877	0.881	0.885	0.886	0.888	19	–1	0.48	0.78	0.34
20	فرنسا	0.722	0.779	0.848	0.867	0.875	0.879	0.882	0.884	0.884	20	0	0.76	0.85	0.33
21	النمسا	0.736	0.786	0.835	0.851	0.868	0.877	0.879	0.880	0.881	21	3	0.67	0.61	0.41
21	بلجيكا	0.753	0.805	0.873	0.865	0.873	0.877	0.880	0.880	0.881	21	1	0.68	0.81	0.07
21	لكسمبرغ	0.729	0.786	0.866	0.876	0.882	0.881	0.881	0.880	0.881	21	–6	0.75	0.98	0.13
24	فنلندا	0.752	0.792	0.841	0.869	0.878	0.877	0.879	0.879	0.879	24	–7	0.52	0.60	0.34
25	سلوفينيا	..	0.769	0.821	0.855	0.871	0.873	0.874	0.874	0.874	25	–2	..	0.66	0.48
26	إيطاليا	0.718	0.763	0.825	0.858	0.868	0.869	0.872	0.872	0.872	26	–2	0.60	0.78	0.43
27	إسبانيا	0.702	0.755	0.826	0.844	0.857	0.864	0.868	0.869	0.869	27	1	0.74	0.90	0.39
28	الجمهورية التشيكية	..	0.762	0.806	0.845	0.856	0.858	0.861	0.861	0.861	28	1	..	0.56	0.52
29	اليونان	0.713	0.749	0.798	0.853	0.858	0.856	0.854	0.854	0.853	29	–2	0.49	0.64	0.51
30	بروني دار السلام	0.740	0.786	0.822	0.838	0.843	0.844	0.846	0.852	0.852	30	2	0.60	0.46	0.27
31	قطر	0.729	0.756	0.811	0.840	0.855	0.847	0.843	0.850	0.851	31	–1	0.35	0.71	0.37
32	قبرص	0.661	0.726	0.800	0.828	0.844	0.848	0.850	0.848	0.845	32	–1	0.95	0.96	0.43
33	أستونيا	..	0.730	0.776	0.821	0.832	0.830	0.836	0.839	0.840	33	0	..	0.61	0.61
34	المملكة العربية السعودية	0.583	0.662	0.744	0.773	0.791	0.815	0.825	0.833	0.836	34	13	1.28	1.17	0.90
35	ليتوانيا	..	0.737	0.757	0.806	0.827	0.829	0.828	0.831	0.834	36	1	..	0.28	0.75
35	بولندا	0.687	0.714	0.784	0.803	0.817	0.826	0.830	0.833	0.834	34	3	0.38	0.94	0.48
37	أندورا	..	..	..	..	..	0.832	0.831	0.830	0.830	37	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	..	0.747	0.776	0.803	0.824	0.826	0.827	0.829	0.830	38	0	..	0.39	0.51
39	مالطة	0.704	0.730	0.770	0.801	0.809	0.821	0.823	0.827	0.829	39	4	0.36	0.53	0.57
40	الإمارات العربية المتحدة	0.640	0.725	0.797	0.823	0.832	0.824	0.824	0.825	0.827	40	–5	1.25	0.95	0.28
41	شيلي	0.640	0.704	0.753	0.785	0.805	0.808	0.815	0.819	0.822	42	3	0.96	0.67	0.68
41	البرتغال	0.643	0.708	0.780	0.790	0.805	0.816	0.819	0.822	0.822	41	3	0.96	0.97	0.41
43	هنغاريا	0.696	0.701	0.774	0.805	0.814	0.817	0.817	0.817	0.818	43	–3	0.08	0.99	0.43
44	البحرين	0.677	0.729	0.784	0.811	0.810	0.812	0.812	0.813	0.815	44	–2	0.75	0.72	0.30
44	كوبا	0.681	0.729	0.742	0.786	0.830	0.824	0.819	0.813	0.815	44	–9	0.68	0.17	0.73
46	الكويت	0.702	0.723	0.804	0.795	0.800	0.807	0.810	0.813	0.814	44	1	0.29	1.08	0.09
47	كرواتيا	..	0.689	0.748	0.781	0.801	0.806	0.812	0.812	0.812	47	–1	..	0.82	0.64
48	لاتفيا	..	0.710	0.729	0.786	0.813	0.809	0.804	0.808	0.810	48	–7	..	0.26	0.82
49	الأرجنتين	0.665	0.694	0.753	0.758	0.777	0.799	0.804	0.806	0.808	49	4	0.43	0.81	0.55
تنمية بشرية مرتفعة															
50	أوروغواي	0.658	0.691	0.740	0.755	0.773	0.779	0.783	0.787	0.790	52	5	0.49	0.69	0.50
51	جزر البهاما	..	..	0.766	0.787	0.791	0.788	0.789	0.788	0.789	51	–3	..	..	0.23
51	الجبل الأسود	..	..	..	0.750	0.780	0.784	0.787	0.787	0.789	52	1	..	..	..
53	بيلاروس	..	..	..	0.725	0.764	0.779	0.784	0.785	0.786	54	7	..	..	..
54	رومانيا	0.685	0.703	0.706	0.750	0.781	0.779	0.782	0.782	0.785	55	–3	0.25	0.05	0.82
55	ليبيا	0.641	0.684	0.745	0.772	0.789	0.799	0.753	0.789	0.784	50	–5	0.65	0.85	0.40
56	عُمان	..	..	..	0.733	0.714	0.780	0.781	0.781	0.783	56	6	..	..	..
57	الاتحاد الروسي	..	0.729	0.717	0.750	0.770	0.773	0.775	0.777	0.778	57	0	..	–0.17	0.64
58	بلغاريا	0.658	0.696	0.714	0.749	0.766	0.773	0.774	0.776	0.777	58	0	0.57	0.25	0.66
59	بربادوس	0.658	0.706	0.745	0.761	0.776	0.779	0.780	0.776	0.776	58	–5	0.71	0.54	0.31
60	بالاو	..	..	0.741	0.771	0.772	0.768	0.770	0.773	0.775	60	–4	..	..	0.34
61	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	0.778	0.772	0.773	0.774	60	..	..	..	..

الجدول 2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية القيمة								
		1980–1990	1990–2000	2000–2013	2012	التغيّر 2008–2013[a]	2013	2012	2011	2010	2008	2005	2000	1990	1980
62	ماليزيا	1.05	1.12	0.58	62	1	0.773	0.770	0.768	0.766	0.760	0.747	0.717	0.641	0.577
63	موريشيوس	1.07	1.01	0.90	63	9	0.771	0.769	0.759	0.753	0.741	0.722	0.686	0.621	0.558
64	ترينيداد وتوباغو	0.00	0.58	0.73	64	–3	0.766	0.765	0.764	0.764	0.764	0.745	0.697	0.658	0.658
65	لبنان	..	..	..	65	2	0.765	0.764	0.764	0.759	0.750	0.741	..	..	..
65	بنما	0.38	0.85	0.59	67	1	0.765	0.761	0.757	0.759	0.752	0.728	0.709	0.651	0.627
67	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.08	0.50	0.93	66	–2	0.764	0.763	0.761	0.759	0.758	0.716	0.677	0.644	0.639
68	كوستاريكا	0.76	0.79	0.60	67	1	0.763	0.761	0.758	0.750	0.744	0.721	0.705	0.652	0.605
69	تركيا	1.50	1.27	1.16	69	16	0.759	0.756	0.752	0.738	0.710	0.687	0.653	0.576	0.496
70	كازاخستان	..	–0.09	0.84	70	–1	0.757	0.755	0.750	0.747	0.744	0.734	0.679	0.686	..
71	المكسيك	0.84	0.78	0.60	70	2	0.756	0.755	0.752	0.748	0.739	0.724	0.699	0.647	0.595
71	سيشيل	..	..	0.14	70	–12	0.756	0.755	0.749	0.763	0.766	0.757	0.743	..	..
73	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	73	..	0.750	0.749	0.745	0.747	..	..	..	..	..
73	سري لانكا	0.87	0.91	0.77	75	5	0.750	0.745	0.740	0.736	0.725	0.710	0.679	0.620	0.569
75	إيران - الجمهورية الإسلامية	1.19	1.69	1.07	73	10	0.749	0.749	0.733	0.725	0.711	0.681	0.652	0.552	0.490
76	أذربيجان	..	..	1.21	75	4	0.747	0.745	0.743	0.743	0.724	0.686	0.639	..	..
77	الأردن	0.58	1.26	0.43	77	–8	0.745	0.744	0.744	0.744	0.746	0.733	0.705	0.622	0.587
77	صربيا	..	–0.19	0.34	78	–5	0.745	0.743	0.744	0.743	0.743	0.732	0.713	0.726	..
79	البرازيل	1.16	1.10	0.67	80	–4	0.744	0.742	0.740	0.739	0.731	0.705	0.682	0.612	0.545
79	جورجيا	..	..	..	81	–3	0.744	0.741	0.736	0.733	0.730	0.710	..	..	..
79	غرينادا	..	..	..	78	..	0.744	0.743	0.747	0.746	..	..	..	..	..
82	بيرو	0.34	1.03	0.60	82	8	0.737	0.734	0.727	0.722	0.707	0.694	0.682	0.615	0.595
83	أوكرانيا	..	–0.54	0.73	83	–5	0.734	0.733	0.730	0.726	0.729	0.713	0.668	0.705	..
84	بليز	0.33	0.53	0.63	84	3	0.732	0.731	0.717	0.714	0.710	0.710	0.675	0.640	0.619
84	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	85	–3	0.732	0.730	0.730	0.728	0.724	0.699	..	..	..
86	البوسنة والهرسك	..	..	..	86	–7	0.731	0.729	0.729	0.726	0.727	0.716	..	..	..
87	أرمينيا	..	..	0.92	87	–4	0.730	0.728	0.724	0.720	0.722	0.693	0.648	0.632	..
88	فيجي	0.53	0.86	0.55	88	–4	0.724	0.722	0.722	0.721	0.712	0.694	0.674	0.619	0.587
89	تايلند	1.28	1.27	0.83	89	3	0.722	0.720	0.716	0.715	0.704	0.685	0.649	0.572	0.503
90	تونس	1.60	1.42	0.77	90	1	0.721	0.719	0.716	0.715	0.706	0.687	0.653	0.567	0.484
91	الصين	1.72	1.66	1.52	93	10	0.719	0.715	0.710	0.701	0.682	0.645	0.591	0.502	0.423
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	91	..	0.719	0.717	0.715	0.717	..	..	..	..	..
93	الجزائر	1.25	0.96	0.95	93	5	0.717	0.715	0.715	0.709	0.695	0.675	0.634	0.576	0.509
93	دومينيكا	..	..	0.29	92	–8	0.717	0.716	0.718	0.717	0.712	0.708	0.691	..	..
95	ألبانيا	0.10	0.74	0.69	97	–1	0.716	0.714	0.714	0.708	0.703	0.689	0.655	0.609	0.603
96	جامايكا	0.38	0.51	0.49	93	–8	0.715	0.715	0.714	0.712	0.710	0.700	0.671	0.638	0.614
97	سانت لوسيا	..	..	..	93	..	0.714	0.715	0.718	0.717	..	..	..	..	..
98	كولومبيا	0.68	0.94	0.63	98	–2	0.711	0.708	0.710	0.706	0.700	0.680	0.655	0.596	0.557
98	إكوادور	0.61	0.24	0.59	98	–1	0.711	0.708	0.705	0.701	0.697	0.687	0.658	0.643	0.605
100	سورينام	..	..	..	101	0	0.705	0.702	0.701	0.698	0.694	0.672	..	..	..
100	تونغا	0.49	0.62	0.37	100	–2	0.705	0.704	0.702	0.701	0.696	0.695	0.672	0.631	0.602
102	الجمهورية الدومينيكية	1.12	0.91	0.63	102	–1	0.700	0.698	0.695	0.691	0.684	0.668	0.645	0.589	0.527
	تنمية بشرية متوسطة														
103	ملديف	..	..	1.19	103	1	0.698	0.695	0.692	0.688	0.675	0.659	0.599	..	..
103	منغوليا	0.71	0.50	1.43	106	3	0.698	0.692	0.682	0.671	0.665	0.637	0.580	0.552	0.515
103	تركمانستان	..	..	..	104	..	0.698	0.693	0.690	0.687	..	..	..	..	..
106	ساموا	..	..	0.45	104	–3	0.694	0.693	0.690	0.688	0.683	0.681	0.654	..	..
107	دولة فلسطين	..	..	..	107	1	0.686	0.683	0.679	0.671	0.672	0.649	..	..	..
108	إندونيسيا	1.16	1.44	0.90	108	4	0.684	0.681	0.678	0.671	0.654	0.640	0.609	0.528	0.471
109	بوتسوانا	2.18	–0.40	1.54	108	2	0.683	0.681	0.678	0.672	0.656	0.610	0.560	0.583	0.470
110	مصر	1.91	1.30	0.72	108	–4	0.682	0.681	0.679	0.678	0.667	0.645	0.621	0.546	0.452
111	باراغواي	0.55	0.73	0.61	111	–3	0.676	0.670	0.672	0.669	0.661	0.648	0.625	0.581	0.550
112	غابون	1.37	0.21	0.50	111	0	0.674	0.670	0.666	0.662	0.654	0.644	0.632	0.619	0.540
113	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	1.17	1.04	0.63	113	2	0.667	0.663	0.661	0.658	0.649	0.636	0.615	0.554	0.494
114	جمهورية مولدوفا	..	–0.76	0.80	116	0	0.663	0.657	0.656	0.652	0.652	0.639	0.598	0.645	..
115	السلفادور	1.91	1.38	0.67	115	1	0.662	0.660	0.657	0.652	0.648	0.640	0.607	0.529	0.517
116	أوزبكستان	..	..	..	116	2	0.661	0.657	0.653	0.648	0.643	0.626	..	..	..
117	الفلبين	0.45	0.46	0.49	118	–1	0.660	0.656	0.652	0.651	0.648	0.638	0.619	0.591	0.566
118	جنوب أفريقيا	0.86	0.14	0.36	119	2	0.658	0.654	0.646	0.638	0.623	0.608	0.628	0.619	0.569
118	الجمهورية العربية السورية	0.76	0.60	0.65	114	–8	0.658	0.662	0.662	0.662	0.658	0.653	0.605	0.570	0.528
120	العراق	0.17	1.77	0.45	120	–1	0.642	0.641	0.639	0.638	0.632	0.621	0.606	0.508	0.500
121	غيانا	–0.22	1.22	0.87	121	0	0.638	0.635	0.632	0.626	0.621	0.584	0.570	0.505	0.516
121	فييت نام	0.28	1.70	0.96	121	2	0.638	0.635	0.632	0.629	0.617	0.598	0.563	0.476	0.463
123	الرأس الأخضر	..	..	0.81	121	1	0.636	0.635	0.631	0.622	0.613	0.589	0.573	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية (القيمة)									الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2012	التغيّر 2008–2013[a]	1980–1990	1990–2000	2000–2013
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	0.627	0.627	0.629	0.630	124	..	..	..	..
125 غواتيمالا	0.445	0.483	0.551	0.576	0.601	0.613	0.620	0.626	0.628	125	3	0.82	1.34	1.01
125 قيرغيزستان	..	0.607	0.586	0.605	0.617	0.614	0.618	0.621	0.628	126	–2	..	–0.34	0.52
127 ناميبيا	0.550	0.577	0.556	0.570	0.598	0.610	0.616	0.620	0.624	127	3	0.48	–0.36	0.89
128 تيمور - ليشتي	..	..	0.465	0.505	0.579	0.606	0.606	0.616	0.620	129	5	..	..	2.25
129 هندوراس	0.461	0.507	0.558	0.584	0.604	0.612	0.615	0.616	0.617	129	–2	0.95	0.96	0.78
129 المغرب	0.399	0.459	0.526	0.569	0.588	0.603	0.612	0.614	0.617	131	3	1.41	1.37	1.23
131 فانواتو	..	..	..	..	0.608	0.617	0.618	0.617	0.616	128	–5	..	..	..
132 نيكاراغوا	0.483	0.491	0.554	0.585	0.599	0.604	0.608	0.611	0.614	132	–3	0.17	1.22	0.79
133 كيريباس	..	..	..	..	..	0.599	0.599	0.606	0.607	133	..	..	..	..
133 طاجيكستان	..	0.610	0.529	0.572	0.591	0.596	0.600	0.603	0.607	134	–2	..	–1.42	1.07
135 الهند	0.369	0.431	0.483	0.527	0.554	0.570	0.581	0.583	0.586	135	1	1.58	1.15	1.49
136 بوتان	..	..	..	..	..	0.569	0.579	0.580	0.584	136	..	..	..	..
136 كمبوديا	0.251	0.403	0.466	0.536	0.564	0.571	0.575	0.579	0.584	137	–1	4.83	1.47	1.75
138 غانا	0.423	0.502	0.487	0.511	0.544	0.556	0.566	0.571	0.573	138	1	1.73	–0.30	1.26
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.340	0.395	0.473	0.511	0.533	0.549	0.560	0.565	0.569	139	3	1.51	1.83	1.44
140 الكونغو	0.542	0.553	0.501	0.525	0.548	0.565	0.549	0.561	0.564	140	–2	0.19	–0.98	0.92
141 زامبيا	0.422	0.407	0.423	0.471	0.505	0.530	0.543	0.554	0.561	143	7	–0.37	0.39	2.19
142 بنغلاديش	0.336	0.382	0.453	0.494	0.515	0.539	0.549	0.554	0.558	143	2	1.29	1.71	1.62
142 سان تومي وبرينسيبي	..	..	0.495	0.520	0.537	0.543	0.548	0.556	0.558	141	–1	..	..	0.92
144 غينيا الإستوائية	..	..	0.476	0.517	0.543	0.559	0.553	0.556	0.556	141	–4	..	..	1.21
تنمية بشرية منخفضة														
145 نيبال	0.286	0.388	0.449	0.477	0.501	0.527	0.533	0.537	0.540	145	4	3.09	1.47	1.42
146 باكستان	0.356	0.402	0.454	0.504	0.536	0.526	0.531	0.535	0.537	146	–1	1.22	1.21	1.30
147 كينيا	0.446	0.471	0.455	0.479	0.508	0.522	0.527	0.531	0.535	147	–1	0.55	–0.34	1.25
148 سوازيلند	0.477	0.538	0.498	0.498	0.518	0.527	0.530	0.529	0.530	148	–5	1.20	–0.77	0.48
149 أنغولا	..	..	0.377	0.446	0.490	0.504	0.521	0.524	0.526	149	2	..	..	2.60
150 ميانمار	0.328	0.347	0.421	0.472	0.500	0.514	0.517	0.520	0.524	150	0	0.59	1.94	1.69
151 رواندا	0.291	0.238	0.329	0.391	0.432	0.453	0.463	0.502	0.506	151	17	–2.01	3.31	3.35
152 الكاميرون	0.391	0.440	0.433	0.457	0.477	0.493	0.498	0.501	0.504	152	2	1.19	–0.15	1.18
152 نيجيريا	..	..	..	0.466	0.483	0.492	0.496	0.500	0.504	153	1	..	..	..
154 اليمن	..	0.390	0.427	0.462	0.471	0.484	0.497	0.499	0.500	154	2	..	0.90	1.22
155 مدغشقر	..	..	0.453	0.470	0.487	0.494	0.495	0.496	0.498	155	–3	..	..	0.73
156 زمبابوي	0.437	0.488	0.428	0.412	0.422	0.459	0.473	0.484	0.492	160	16	1.12	–1.30	1.08
157 بابوا غينيا الجديدة	0.323	0.363	0.423	0.441	0.467	0.479	0.484	0.490	0.491	156	1	1.19	1.53	1.17
157 جزر سليمان	..	..	0.475	0.483	0.506	0.489	0.494	0.489	0.491	157	–10	..	..	0.25
159 جزر القمر	..	..	..	0.464	0.474	0.479	0.483	0.486	0.488	158	–4	..	..	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.377	0.354	0.376	0.419	0.451	0.464	0.478	0.484	0.488	160	5	–0.64	0.59	2.04
161 موريتانيا	0.347	0.367	0.433	0.455	0.466	0.475	0.475	0.485	0.487	159	–2	0.55	1.67	0.91
162 ليسوتو	0.443	0.493	0.443	0.437	0.456	0.472	0.476	0.481	0.486	163	0	1.06	–1.06	0.72
163 السنغال	0.333	0.384	0.413	0.451	0.474	0.483	0.483	0.484	0.485	160	–6	1.44	0.72	1.25
164 أوغندا	0.293	0.310	0.392	0.429	0.458	0.472	0.477	0.480	0.484	164	–4	0.55	2.38	1.63
165 بنن	0.287	0.342	0.391	0.432	0.454	0.467	0.471	0.473	0.476	165	–2	1.78	1.33	1.52
166 السودان	0.331	0.342	0.385	0.423	0.447	0.463	0.468	0.472	0.473	166	–1	0.33	1.20	1.59
166 توغو	0.405	0.404	0.430	0.442	0.447	0.460	0.467	0.470	0.473	167	–1	–0.03	0.63	0.74
168 هايتي	0.352	0.413	0.433	0.447	0.458	0.462	0.466	0.469	0.471	168	–8	1.61	0.46	0.66
169 أفغانستان	0.230	0.296	0.341	0.396	0.430	0.453	0.458	0.466	0.468	169	1	2.56	1.42	2.46
170 جيبوتي	..	..	..	0.412	0.438	0.452	0.461	0.465	0.467	170	–3	..	..	..
171 كوت ديفوار	0.377	0.380	0.393	0.407	0.427	0.439	0.443	0.448	0.452	171	0	0.10	0.33	1.08
172 غامبيا	0.300	0.334	0.383	0.414	0.432	0.440	0.436	0.438	0.441	172	–4	1.08	1.37	1.08
173 إثيوبيا	..	..	0.284	0.339	0.394	0.409	0.422	0.429	0.435	173	2	..	..	3.35
174 ملاوي	0.270	0.283	0.341	0.368	0.395	0.406	0.411	0.411	0.414	174	0	0.46	1.88	1.50
175 ليبريا	..	..	0.339	0.335	0.374	0.393	0.402	0.407	0.412	175	3	..	..	1.52
176 مالي	0.208	0.232	0.309	0.359	0.385	0.398	0.405	0.406	0.407	176	0	1.14	2.89	2.13
177 غينيا - بيساو	..	..	..	0.387	0.397	0.401	0.402	0.396	0.396	177	–4	..	..	..
178 موزامبيق	0.246	0.216	0.285	0.343	0.366	0.380	0.384	0.389	0.393	179	1	–1.31	2.84	2.49
179 غينيا	..	..	..	0.366	0.377	0.380	0.387	0.391	0.392	178	–2	..	..	..
180 بوروندي	0.230	0.291	0.290	0.319	0.362	0.381	0.384	0.386	0.389	180	0	2.37	–0.03	2.29
181 بوركينا فاسو	..	..	..	0.321	0.349	0.367	0.376	0.385	0.388	181	0	..	..	..
182 إريتريا	..	..	..	..	..	0.373	0.377	0.380	0.381	182	..	..	..	..
183 سيراليون	0.276	0.263	0.297	0.329	0.346	0.353	0.360	0.368	0.374	184	0	–0.49	1.23	1.79
184 تشاد	..	..	0.301	0.324	0.338	0.349	0.365	0.370	0.372	183	1	..	..	1.66
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.295	0.310	0.314	0.327	0.344	0.355	0.361	0.365	0.341	185	–1	0.50	0.13	0.61

الجدول 2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية										الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
	القيمة										التغيّر				
	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013		2012	2008–2013[a]	1980–1990	1990–2000	2000–2013
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.336	0.319	0.274	0.292	0.307	0.319	0.323	0.333	0.338		187	1	–0.53	–1.52	1.64
187 النيجر	0.191	0.218	0.262	0.293	0.309	0.323	0.328	0.335	0.337		186	–1	1.34	1.86	1.95
الأراضي أو البلدان الأخرى															
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..		..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية															
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.757	0.798	0.849	0.870	0.879	0.885	0.887	0.889	0.890		—	—	0.52	0.62	0.37
تنمية بشرية مرتفعة	0.534	0.593	0.643	0.682	0.710	0.723	0.729	0.733	0.735		—	—	1.04	0.81	1.04
تنمية بشرية متوسطة	0.420	0.474	0.528	0.565	0.587	0.601	0.609	0.612	0.614		—	—	1.22	1.09	1.17
تنمية بشرية منخفضة	0.345	0.367	0.403	0.444	0.471	0.479	0.486	0.490	0.493		—	—	0.64	0.95	1.56
المناطق															
الدول العربية	0.492	0.551	0.611	0.644	0.664	0.675	0.678	0.681	0.682		—	—	1.14	1.05	0.85
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.457	0.517	0.595	0.641	0.671	0.688	0.695	0.699	0.703		—	—	1.23	1.42	1.29
أوروبا وآسيا الوسطى	..	0.651	0.665	0.700	0.716	0.726	0.733	0.735	0.738		—	—	..	0.21	0.80
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.579	0.627	0.683	0.705	0.726	0.734	0.737	0.739	0.740		—	—	0.79	0.87	0.62
جنوب آسيا	0.382	0.438	0.491	0.533	0.560	0.573	0.582	0.586	0.588		—	—	1.37	1.16	1.39
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.382	0.399	0.421	0.452	0.477	0.488	0.495	0.499	0.502		—	—	0.44	0.52	1.37
أقل البلدان نموًا	0.319	0.345	0.391	0.429	0.457	0.472	0.480	0.484	0.487		—	—	0.79	1.26	1.70
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.545	0.587	0.613	0.637	0.658	0.662	0.663	0.663	0.665		—	—	0.75	0.43	0.62
العالم	**0.559**	**0.597**	**0.639**	**0.667**	**0.685**	**0.693**	**0.698**	**0.700**	**0.702**		**—**	**—**	**0.66**	**0.67**	**0.73**

ملاحظة

a تشير القيمة الإيجابية إلى تحسّن في الترتيب.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية: النمو السنوي البسيط لدليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية محددة محسوبًا كمعدل النمو المركب السنوي.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 9: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: Barro and Lee 2013؛ UNDESA 2013a؛ United Nations Statistics Division 2014؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ World Bank 2014؛ IMF 2014.

الأعمدة 10 إلى 14: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة 1 إلى 9.

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

		دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			معامل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم[a]	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل[a]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل		
		القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	w	القيمة	معامل جيني	نسبة بالما	نسبة الشريحة الخمسية
	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013[c]	2013	2013[c]	2013	2003–2012	2003–2012	2003–2012
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	0.944	0.891	5.6	0	5.5	3.4	0.914	2.4	0.888	10.7	0.871	25.8	..	..
2	أستراليا	0.933	0.860	7.8	0	7.5	4.2	0.921	1.8	0.910	16.6	0.760	..	..	..
3	سويسرا	0.917	0.847	7.7	–1	7.6	3.9	0.926	5.8	0.795	13.2	0.824	33.7	..	..
4	هولندا	0.915	0.854	6.7	1	6.6	3.9	0.902	4.1	0.857	11.8	0.806	30.9	..	5.1
5	الولايات المتحدة الأمريكية	0.914	0.755	17.4	–23	16.2	6.2	0.851	6.7	0.830	35.6	0.609	40.8	..	..
6	ألمانيا	0.911	0.846	7.1	1	7.0	3.7	0.900	2.4	0.863	14.8	0.781	28.3	..	..
7	نيوزيلندا	0.910	..	..	..	..	4.8	0.895	..	..	..	..	..	..	..
8	كندا	0.902	0.833	7.6	–2	7.5	4.6	0.902	4.0	0.816	13.9	0.785	32.6	..	..
9	سنغافورة	0.901	..	..	..	..	2.8	0.932	..	..	..	..	..	..	..
10	الدانمرك	0.900	0.838	6.9	0	6.8	4.0	0.877	3.1	0.846	13.3	0.794	..	..	..
11	آيرلندا	0.899	0.832	7.5	–1	7.4	3.7	0.899	5.2	0.841	13.3	0.761	34.3	..	..
12	السويد	0.898	0.840	6.5	3	6.4	3.1	0.922	3.6	0.800	12.4	0.803	25.0	..	..
13	آيسلندا	0.895	0.843	5.7	5	5.6	2.8	0.928	2.5	0.826	11.6	0.783	..	..	..
14	المملكة المتحدة	0.892	0.812	8.9	–4	8.6	4.5	0.890	2.6	0.838	18.8	0.719	36.0	..	7.2
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.891	..	..	..	..	2.8	0.948	..	..	..	..	..	..	..
15	جمهورية كوريا	0.891	0.736	17.4	–20	16.8	3.9	0.910	28.1	0.622	18.4	0.704	..	..	..
17	اليابان	0.890	0.779	12.4	–6	12.2	3.2	0.947	19.8	0.648	13.5	0.772	..	..	..
18	ليختنشتاين	0.889	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	0.888	0.793	10.7	–4	10.4	3.8	0.915	7.9	0.786	19.6	0.693	39.2	..	..
20	فرنسا	0.884	0.804	9.0	–2	8.9	4.0	0.913	8.6	0.745	14.2	0.765	..	..	..
21	النمسا	0.881	0.818	7.2	4	7.1	3.7	0.906	3.7	0.765	13.8	0.789	29.2	..	..
21	بلجيكا	0.881	0.806	8.5	0	8.5	3.9	0.895	9.2	0.738	12.3	0.792	33.0	..	..
21	لكسمبرغ	0.881	0.814	7.6	3	7.5	3.3	0.901	6.0	0.716	13.1	0.837	30.8	..	..
24	فنلندا	0.879	0.830	5.5	9	5.5	3.5	0.899	2.1	0.798	10.8	0.798	26.9	..	..
25	سلوفينيا	0.874	0.824	5.8	9	5.7	3.8	0.882	2.7	0.840	10.6	0.755	31.2	..	4.8
26	إيطاليا	0.872	0.768	11.9	–1	11.6	3.4	0.927	11.7	0.697	19.8	0.701	36.0	..	..
27	إسبانيا	0.869	0.775	10.9	1	10.5	3.9	0.918	5.4	0.751	22.1	0.673	34.7	..	..
28	الجمهورية التشيكية	0.861	0.813	5.6	9	5.5	3.7	0.855	1.4	0.854	11.3	0.737	..	..	..
29	اليونان	0.853	0.762	10.6	0	10.5	4.0	0.898	11.3	0.707	16.2	0.697	34.3	..	..
30	بروني دار السلام	0.852	..	..	..	4.4	0.861	..	..	..	..	..	..	..	..
31	قطر	0.851	..	..	..	6.0	0.844	..	..	..	..	..	41.1	..	13.3
32	قبرص	0.845	0.752	11.0	–3	10.9	3.7	0.887	14.0	0.668	14.9	0.719	..	..	..
33	أستونيا	0.840	0.767	8.7	3	8.5	5.6	0.791	2.5	0.837	17.4	0.681	36.0	..	6.4
34	المملكة العربية السعودية	0.836	..	..	..	8.7	0.779	..	..	..	..	..	..	..	..
35	ليتوانيا	0.834	0.746	10.6	–3	10.4	6.6	0.749	6.1	0.823	18.6	0.673	37.6	1.6	6.7
35	بولندا	0.834	0.751	9.9	–2	9.7	5.7	0.818	5.6	0.779	17.9	0.666	32.7	1.3	5.2
37	أندورا	0.830	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	0.830	0.778	6.3	9	6.2	5.6	0.805	1.5	0.790	11.5	0.740	26.0	0.9	3.6
39	مالطة	0.829	0.760	8.3	5	8.2	4.8	0.875	5.7	0.691	14.1	0.727	..	..	..
40	الإمارات العربية المتحدة	0.827	..	..	..	..	5.5	0.826	..	..	..	..	..	..	..
41	شيلي	0.822	0.661	19.6	–16	18.5	5.9	0.868	13.7	0.644	36.0	0.516	52.1	3.5	13.5
41	البرتغال	0.822	0.739	10.1	0	9.8	3.9	0.886	5.7	0.686	19.9	0.664	..	..	..
43	هنغاريا	0.818	0.757	7.4	7	7.3	5.4	0.795	3.5	0.777	13.1	0.703	31.2	1.2	4.8
44	البحرين	0.815	..	..	..	..	6.3	0.816	..	..	..	..	..	..	..
44	كوبا	0.815	..	..	..	..	5.1	0.865	11.0	0.661	..	..	..	..	..
46	الكويت	0.814	..	..	..	..	7.2	0.775	..	..	..	..	..	..	..
47	كرواتيا	0.812	0.721	11.2	–2	11.1	5.2	0.832	10.4	0.690	17.6	0.653	33.7	1.4	5.2
48	لاتفيا	0.810	0.725	10.6	0	10.3	7.6	0.741	3.6	0.784	19.8	0.654	34.8	1.4	6.0
49	الأرجنتين	0.808	0.680	15.8	–4	15.3	9.3	0.786	8.6	0.716	28.1	0.560	44.5	2.4	11.3
	تنمية بشرية مرتفعة														
50	أوروغواي	0.790	0.662	16.1	–8	15.7	9.2	0.799	10.9	0.635	27.1	0.573	45.3	2.5	10.3
51	جزر البهاما	0.789	0.676	14.3	–3	14.0	9.4	0.770	8.0	0.657	24.5	0.612	..	..	..
51	الجبل الأسود	0.789	0.733	7.2	5	7.1	7.6	0.779	2.5	0.754	11.3	0.669	28.6	1.0	4.3
53	بيلاروس	0.786	0.726	7.6	6	7.5	6.8	0.716	4.8	0.781	11.1	0.685	26.5	0.9	3.8
54	رومانيا	0.785	0.702	10.5	4	10.4	8.8	0.755	5.0	0.710	17.3	0.645	27.4	1.0	4.1
55	ليبيا	0.784	..	..	..	..	10.1	0.765	..	..	..	..	..	..	..
56	عُمان	0.783	..	..	..	..	7.0	0.809	..	..	..	..	..	..	..
57	الاتحاد الروسي	0.778	0.685	12.0	3	11.6	9.8	0.666	2.1	0.764	22.9	0.631	40.1	1.9	7.3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية القيمة 2013	دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة القيمة 2013	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية) 2013	الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية[b] 2013	معامل عدم المساواة بين البشر القيمة 2013	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالنسبة المئوية) 2013	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة القيمة 2013	عدم المساواة في التعليم[a] (بالنسبة المئوية) 2013[c]	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة القيمة 2013	عدم المساواة في الدخل[a] w 2013[c]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة القيمة 2013	عدم المساواة في الدخل نسبة الشريحة الخمسية 2003–2012	عدم المساواة في الدخل نسبة بالما 2003–2012	عدم المساواة في الدخل معامل جيني 2003–2012
58	بلغاريا	0.777	0.692	11.0	5	10.8	7.9	0.759	5.8	0.706	18.8	0.618	4.3	1.0	28.2
59	بربادوس	0.776	..	..	..	..	8.1	0.783	..	..	..	..	..	..	..
60	بالاو	0.775	..	..	..	..	..	..	12.0	0.692	23.0	0.565	..	..	..
61	أنتيغوا وبربودا	0.774	..	..	..	..	8.0	0.792	..	..	..	..	..	..	..
62	ماليزيا	0.773	..	..	..	..	4.9	0.805	..	..	..	..	11.3	2.6	46.2
63	موريشيوس	0.771	0.662	14.2	–2	14.1	9.2	0.749	13.2	0.623	19.8	0.621	..	..	..
64	ترينيداد وتوباغو	0.766	0.649	15.2	–6	15.0	16.4	0.641	6.6	0.654	21.9	0.653	..	..	..
65	لبنان	0.765	0.606	20.8	–17	20.3	6.7	0.861	24.1	0.479	30.0	0.538	..	..	..
65	بنما	0.765	0.596	22.1	–18	21.4	12.1	0.778	16.3	0.550	35.8	0.494	17.1	3.6	51.9
67	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.764	0.613	19.7	–10	19.4	12.2	0.738	17.6	0.562	28.4	0.556	11.5	2.4	44.8
68	كوستاريكا	0.763	0.611	19.9	–11	19.1	7.3	0.855	15.7	0.551	34.3	0.483	14.5	3.3	50.7
69	تركيا	0.759	0.639	15.8	–3	15.6	11.0	0.757	14.1	0.560	21.8	0.616	8.3	1.9	40.0
70	كازاخستان	0.757	0.667	11.9	9	11.8	16.7	0.596	5.9	0.717	12.7	0.695	4.2	1.1	29.0
71	المكسيك	0.756	0.583	22.9	–13	22.3	10.9	0.788	21.4	0.501	34.6	0.500	10.7	2.7	47.2
71	سيشيل	0.756	..	..	..	..	7.9	0.754	..	..	..	..	18.8	6.4	65.8
73	سانت كيتس ونيفس	0.750	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73	سري لانكا	0.750	0.643	14.3	1	14.2	8.3	0.766	14.6	0.630	19.6	0.550	5.8	1.6	36.4
75	إيران - الجمهورية الإسلامية	0.749	0.498	33.6	–34	32.1	12.5	0.728	37.3	0.429	46.6	0.395	7.0	1.7	38.3
76	أذربيجان	0.747	0.659	11.8	7	11.5	21.7	0.611	8.3	0.642	4.5	0.730	5.3	1.4	33.7
77	الأردن	0.745	0.607	18.6	–5	18.5	11.9	0.730	22.4	0.543	21.1	0.564	5.7	1.5	35.4
77	صربيا	0.745	0.663	10.9	12	10.9	8.5	0.761	10.7	0.621	13.5	0.618	4.6	1.1	29.6
79	البرازيل	0.744	0.542	27.0	–16	26.3	14.5	0.709	24.7	0.498	39.7	0.452	20.6	4.3	54.7
79	جورجيا	0.744	0.636	14.5	4	14.0	12.9	0.728	3.3	0.745	25.9	0.474	9.5	2.1	42.1
79	غرينادا	0.744	..	..	..	..	8.4	0.744	..	..	..	..	..	..	..
82	بيرو	0.737	0.562	23.7	–9	23.4	13.9	0.726	25.6	0.494	30.6	0.495	13.5	2.9	48.1
83	أوكرانيا	0.734	0.667	9.2	18	9.1	10.4	0.669	6.1	0.747	10.9	0.593	3.6	0.9	25.6
84	بليز	0.732	..	..	..	..	11.4	0.734	..	..	37.9	0.426	17.6	..	53.1
84	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.732	0.633	13.6	7	13.3	7.6	0.785	10.6	0.574	21.8	0.563	10.0	2.3	43.6
86	البوسنة والهرسك	0.731	0.653	10.6	13	10.4	6.7	0.809	5.2	0.621	19.2	0.555	6.5	1.5	36.2
87	أرمينيا	0.730	0.655	10.4	15	10.2	12.7	0.733	3.7	0.675	14.3	0.567	4.6	1.2	31.3
88	فيجي	0.724	0.613	15.3	6	15.1	12.3	0.672	10.5	0.686	22.6	0.500	8.0	2.2	42.8
89	تايلند	0.722	0.573	20.7	–2	20.0	9.8	0.755	16.1	0.510	34.0	0.488	6.9	1.8	39.4
90	تونس	0.721	..	..	..	..	10.6	0.768	..	..	..	..	6.4	1.5	36.1
91	الصين	0.719	..	..	..	..	9.8	0.768	..	..	29.5	0.505	10.1	2.1	42.1
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.719	..	..	..	..	12.9	0.703	..	..	..	..	..	..	..
93	الجزائر	0.717	..	..	..	..	16.7	0.654	..	..	..	..	..	..	..
93	دومينيكا	0.717	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95	ألبانيا	0.716	0.620	13.4	11	13.4	9.9	0.796	11.9	0.536	18.3	0.558	5.3	1.4	34.5
96	جامايكا	0.715	0.579	19.0	1	18.6	15.0	0.700	10.6	0.598	30.1	0.465	9.6	..	45.5
97	سانت لوسيا	0.714	..	..	..	..	9.9	0.760	..	..	..	..	..	..	..
98	كولومبيا	0.711	0.521	26.7	–10	25.7	13.5	0.719	22.1	0.469	41.5	0.420	20.1	4.5	55.9
98	إكوادور	0.711	0.549	22.7	–3	22.4	13.4	0.752	21.6	0.466	32.1	0.472	12.5	3.1	49.3
100	سورينام	0.705	0.534	24.2	–6	23.5	13.6	0.678	19.5	0.474	37.3	0.475	17.9	..	52.9
100	تونغا	0.705	..	..	..	..	13.7	0.699	..	..	..	..	..	..	..
102	الجمهورية الدومينيكية	0.700	0.535	23.6	–4	23.4	16.9	0.683	24.0	0.449	29.3	0.500	11.3	2.7	47.2
	تنمية بشرية متوسطة														
103	ملديف	0.698	0.521	25.4	–7	24.2	8.1	0.819	41.2	0.322	23.2	0.535	6.8	..	37.4
103	منغوليا	0.698	0.618	11.5	16	11.4	16.6	0.610	5.2	0.658	12.3	0.588	6.2	1.6	36.5
103	تركمانستان	0.698	..	..	..	..	26.0	0.517	..	..	..	..	..	..	..
106	ساموا	0.694	..	..	..	..	13.3	0.709	..	..	..	..	..	..	..
107	دولة فلسطين	0.686	0.606	11.7	13	11.7	13.1	0.711	6.9	0.617	15.0	0.507	5.8	1.5	35.5
108	إندونيسيا	0.684	0.553	19.2	5	19.1	16.4	0.654	23.2	0.463	17.7	0.559	6.3	1.7	38.1
109	بوتسوانا	0.683	0.422	38.2	–21	36.5	21.9	0.533	32.1	0.420	55.5	0.336	..	..	..
110	مصر	0.682	0.518	24.0	–5	22.8	13.4	0.682	40.9	0.339	14.2	0.602	4.4	1.2	30.8
111	باراغواي	0.676	0.513	24.1	–5	23.7	19.2	0.650	17.2	0.486	34.6	0.428	17.3	3.7	52.4
112	غابون	0.674	0.512	24.0	–5	24.0	28.0	0.482	23.5	0.451	20.4	0.617	7.8	2.0	41.5
113	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.667	0.470	29.6	–10	29.4	24.5	0.549	27.6	0.488	36.1	0.388	27.8	4.8	56.3
114	جمهورية مولدوفا	0.663	0.582	12.2	16	12.0	11.0	0.670	6.1	0.614	18.9	0.480	5.3	1.3	33.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			معامل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم[a]	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل[a]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل		
		القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	w	القيمة	نسبة الشريحة الخمسية	نسبة بالما	معامل جيني
		2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013[c]	2013	2013[c]	2013	2003–2012	2003–2012	2003–2012
115	السلفادور	0.662	0.485	26.7	–7	26.2	14.5	0.692	30.2	0.386	34.0	0.427	14.3	3.0	48.3
116	أوزبكستان	0.661	0.556	15.8	14	15.3	24.3	0.562	1.4	0.642	20.1	0.478	6.2	1.6	36.7
117	الفلبين	0.660	0.540	18.1	10	18.0	15.2	0.635	13.5	0.528	25.2	0.470	8.3	2.2	43.0
118	جنوب أفريقيا	0.658	..	..	..	..	25.7	0.422	18.1	0.569	..	..	25.3	7.1	63.1
118	الجمهورية العربية السورية	0.658	0.518	21.2	4	20.8	12.6	0.734	31.5	0.379	18.3	0.500	5.7	..	35.8
120	العراق	0.642	0.505	21.4	0	21.2	17.6	0.626	29.8	0.328	16.1	0.626	4.6	1.2	30.9
121	غيانا	0.638	0.522	18.2	10	18.0	19.2	0.575	10.5	0.521	24.4	0.474	..	..	..
121	فييت نام	0.638	0.543	14.9	15	14.9	12.1	0.757	18.0	0.421	14.6	0.502	5.9	1.5	35.6
123	الرأس الأخضر	0.636	0.511	19.7	4	19.4	12.0	0.746	18.2	0.395	28.0	0.452	..	..	50.5
124	ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.630	..	..	..	..	19.8	0.604	..	..	63.1	0.201	..	..	61.1
125	غواتيمالا	0.628	0.422	32.8	–8	32.0	17.4	0.662	36.1	0.309	42.5	0.367	19.6	4.5	55.9
125	قيرغيزستان	0.628	0.519	17.2	10	16.9	20.0	0.585	6.6	0.613	24.1	0.391	5.4	1.3	33.4
127	ناميبيا	0.624	0.352	43.6	–22	39.3	21.7	0.536	27.8	0.376	68.3	0.216	21.8	..	63.9
128	تيمور - ليشتي	0.620	0.430	30.7	–3	29.4	22.8	0.565	47.6	0.248	17.8	0.568	..	..	..
129	هندوراس	0.617	0.418	32.2	–6	31.1	17.0	0.687	29.6	0.356	46.8	0.299	29.7	5.2	57.0
129	المغرب	0.617	0.433	29.7	0	28.5	16.8	0.652	45.8	0.254	23.0	0.493	7.3	2.0	40.9
131	فانواتو	0.616	..	..	..	..	15.4	0.672	..	..	18.5	0.404	..	..	..
132	نيكاراغوا	0.614	0.452	26.4	4	25.8	13.2	0.732	33.3	0.323	31.0	0.391	7.6	1.9	40.5
133	كيريباس	0.607	0.416	31.5	–4	30.1	20.6	0.597	21.4	0.473	48.4	0.255	..	..	..
133	طاجيكستان	0.607	0.491	19.2	9	18.8	29.3	0.514	12.2	0.561	15.0	0.409	4.7	1.2	30.8
135	الهند	0.586	0.418	28.6	0	27.7	25.0	0.536	42.1	0.274	16.1	0.500	5.0	1.4	33.9
136	بوتان	0.584	0.465	20.4	9	20.2	22.2	0.578	13.3	0.365	25.1	0.477	6.8	1.7	38.1
136	كمبوديا	0.584	0.440	24.7	7	24.6	25.3	0.597	28.3	0.355	20.3	0.401	5.6	1.5	36.0
138	غانا	0.573	0.394	31.3	–1	31.2	30.8	0.438	35.6	0.356	27.2	0.392	9.3	2.2	42.8
139	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.569	0.430	24.5	8	24.1	21.5	0.583	34.1	0.287	16.8	0.474	5.9	1.6	36.7
140	الكونغو	0.564	0.391	30.7	0	30.6	36.0	0.382	25.4	0.381	30.3	0.410	10.7	2.8	47.3
141	زامبيا	0.561	0.365	35.0	–4	34.5	37.2	0.368	23.8	0.451	42.6	0.292	17.4	4.8	57.5
142	بنغلاديش	0.558	0.396	29.1	4	28.7	20.1	0.623	37.8	0.278	28.3	0.357	4.7	1.3	32.1
142	سان تومي وبرينسيبي	0.558	0.384	31.2	0	30.4	26.9	0.521	20.0	0.375	44.2	0.290	..	..	50.8
144	غينيا الإستوائية	0.556	..	..	..	..	44.4	0.283	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة														
145	نيبال	0.540	0.384	28.8	3	27.8	21.1	0.588	44.0	0.253	18.3	0.381	5.0	1.3	32.8
146	باكستان	0.537	0.375	30.1	2	28.7	29.9	0.502	45.2	0.204	11.0	0.516	4.2	1.2	30.0
147	كينيا	0.535	0.360	32.8	0	32.7	31.5	0.440	30.7	0.357	36.0	0.297	11.0	2.8	47.7
148	سوازيلند	0.530	0.354	33.3	–2	33.1	35.0	0.290	26.8	0.404	37.6	0.378	14.0	3.5	51.5
149	أنغولا	0.526	0.295	44.0	–17	43.6	46.2	0.264	34.6	0.310	50.0	0.313	9.0	2.2	42.7
150	ميانمار	0.524	..	..	..	..	27.1	0.507	19.4	0.299	..	..	..	..	..
151	رواندا	0.506	0.338	33.2	–4	33.1	30.2	0.473	29.4	0.338	39.6	0.241	11.0	3.2	50.8
152	الكاميرون	0.504	0.339	32.8	–2	32.4	39.4	0.327	34.8	0.317	23.1	0.377	6.9	1.8	38.9
152	نيجيريا	0.504	0.300	40.3	–14	40.2	40.8	0.296	45.2	0.233	34.5	0.394	12.2	3.0	48.8
154	اليمن	0.500	0.336	32.8	–2	31.7	30.3	0.462	47.2	0.179	17.6	0.457	6.3	1.7	37.7
155	مدغشقر	0.498	0.346	30.5	2	30.3	24.8	0.517	30.1	0.320	36.1	0.250	9.3	2.3	44.1
156	زمبابوي	0.492	0.358	27.2	7	26.8	26.8	0.449	17.8	0.411	35.8	0.249	..	..	..
157	بابوا غينيا الجديدة	0.491	..	..	..	..	26.5	..	11.5	0.333	..	..	..	..	..
157	جزر سليمان	0.491	0.374	23.8	11	23.3	22.3	0.570	22.8	0.313	26.3	0.293	..	..	..
159	جزر القمر	0.488	..	..	..	..	34.2	0.414	47.4	0.237	..	..	26.7	..	64.3
159	جمهورية تنزانيا المتحدة	0.488	0.356	27.1	8	26.9	30.4	0.445	29.5	0.300	20.9	0.339	6.6	1.7	37.6
161	موريتانيا	0.487	0.315	35.3	–2	34.6	36.6	0.405	45.9	0.191	21.2	0.404	7.8	1.9	40.5
162	ليسوتو	0.486	0.313	35.6	–2	34.9	33.5	0.301	24.3	0.382	47.0	0.267	19.0	3.9	52.5
163	السنغال	0.485	0.326	32.9	3	32.3	29.5	0.471	44.6	0.204	22.7	0.359	7.7	1.9	40.3
164	أوغندا	0.484	0.335	30.8	5	30.8	33.8	0.399	31.2	0.329	27.3	0.285	8.7	2.3	44.3
165	بنن	0.476	0.311	34.6	0	34.2	37.0	0.381	42.0	0.240	23.6	0.329	6.6	1.8	38.6
166	السودان	0.473	..	..	..	..	32.8	0.435	..	..	..	..	6.2	1.4	35.3
166	توغو	0.473	0.317	32.9	4	32.6	36.8	0.355	37.6	0.321	23.5	0.280	7.6	1.8	39.3
168	هايتي	0.471	0.285	39.5	–3	38.9	27.9	0.478	40.4	0.223	48.4	0.218	..	..	59.2
169	أفغانستان	0.468	0.321	31.4	7	30.0	34.3	0.414	45.0	0.201	10.8	0.397	4.0	1.0	27.8
170	جيبوتي	0.467	0.306	34.6	2	33.7	32.5	0.434	47.0	0.162	21.7	0.406	..	..	40.0
171	كوت ديفوار	0.452	0.279	38.3	–2	37.9	40.2	0.283	45.4	0.213	28.1	0.361	8.5	2.0	41.5
172	غامبيا	0.441	..	..	..	..	34.8	0.389	..	..	26.9	0.303	11.0	2.8	47.3
173	إثيوبيا	0.435	0.307	29.4	5	28.0	30.2	0.469	44.3	0.176	9.5	0.351	5.3	1.4	33.6

الجدول 3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			معامل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم[a]	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل[a]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل		
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	w	القيمة	نسبة الشريحة الخمسية	نسبة بالما	معامل جيني
	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013[c]	2013	2013[c]	2013	2003–2012	2003–2012	2003–2012
174 ملاوي	0.414	0.282	31.9	1	31.6	40.0	0.326	30.2	0.307	24.6	0.224	8.9	2.3	43.9
175 ليبريا	0.412	0.273	33.8	–1	32.8	33.1	0.417	46.4	0.197	19.0	0.247	7.0	1.7	38.2
176 مالي	0.407	..	..	..	..	45.6	0.293	36.9	0.193	..	..	5.2	1.3	33.0
177 غينيا - بيساو	0.396	0.239	39.6	–4	39.4	45.3	0.289	40.3	0.194	32.5	0.244	..	..	35.5
178 موزامبيق	0.393	0.277	29.5	2	28.9	40.2	0.278	18.2	0.304	28.4	0.250	9.8	2.5	45.7
179 غينيا	0.392	0.243	38.0	–1	37.8	40.3	0.332	42.0	0.171	31.1	0.253	7.3	1.8	39.4
180 بوروندي	0.389	0.257	33.9	2	32.6	43.6	0.296	41.0	0.218	13.2	0.264	4.8	1.3	33.3
181 بوركينا فاسو	0.388	0.252	35.0	2	34.6	41.1	0.329	38.5	0.154	24.2	0.318	7.0	1.9	39.8
182 إريتريا	0.381	..	..	..	..	24.7	0.496	..	..	..	..	..	..	..
183 سيراليون	0.374	0.208	44.3	–3	43.6	51.2	0.192	48.7	0.156	31.0	0.302	5.6	1.5	35.4
184 تشاد	0.372	0.232	37.8	1	36.8	46.1	0.259	43.4	0.145	21.0	0.332	7.4	1.8	39.8
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.341	0.203	40.4	–2	39.9	45.7	0.252	45.9	0.172	28.1	0.192	18.0	4.5	56.3
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.338	0.211	37.6	1	36.8	49.9	0.231	29.4	0.262	31.2	0.155	9.3	2.4	44.4
187 النيجر	0.337	0.228	32.4	3	31.8	37.9	0.367	39.5	0.120	17.9	0.269	5.3	1.4	34.6
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	15.4	0.651	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	70.0	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	42.1	0.312	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	40.8	0.321	..	..	..	..	..	..	45.5
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	10.5	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.890	0.780	12.3	—	12.0	4.9	0.881	8.7	0.769	22.4	0.702	—	—	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.735	0.590	19.7	—	19.3	10.7	0.749	17.4	0.531	29.9	0.517	—	—	—
تنمية بشرية متوسطة	0.614	0.457	25.6	—	25.2	21.9	0.575	35.1	0.331	18.6	0.502	—	—	—
تنمية بشرية منخفضة	0.493	0.332	32.6	—	32.4	35.0	0.394	38.2	0.241	23.9	0.387	—	—	—
المناطق														
الدول العربية	0.682	0.512	24.9	—	24.2	17.4	0.639	38.0	0.334	17.3	0.629	—	—	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.703	0.564	19.7	—	19.5	11.7	0.734	19.7	0.477	27.0	0.513	—	—	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.738	0.639	13.3	—	13.2	14.2	0.676	8.6	0.639	16.9	0.605	—	—	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.740	0.559	24.5	—	23.9	13.2	0.733	22.2	0.502	36.3	0.474	—	—	—
جنوب آسيا	0.588	0.419	28.7	—	28.0	24.4	0.549	41.6	0.274	18.0	0.489	—	—	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.502	0.334	33.6	—	33.5	36.6	0.359	35.7	0.276	28.1	0.375	—	—	—
أقل البلدان نموًا	0.487	0.336	31.0	—	30.9	32.3	0.433	35.6	0.253	24.7	0.348	—	—	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.665	0.497	25.3	—	24.9	18.5	0.626	22.1	0.433	34.2	0.452	—	—	—
العالم	**0.702**	**0.541**	**22.9**	**—**	**22.8**	**17.3**	**0.647**	**27.0**	**0.433**	**24.1**	**0.564**	**—**	**—**	**—**

ملاحظات

a قائمة المسوح المستخدمة لتقدير عوامل عدم المساواة متاحة على الموقع http://hdr.undp.org.

b البلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

c تعود البيانات إلى 2013 أو آخر سنة متوفرة.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

الفارق الإجمالي: الفارق النسبي بين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية.

الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية: الفارق في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، وهو محسوب للبلدان التي حُسب لها الدليل معدلاً بعامل عدم المساواة.

معامل عدم المساواة بين البشر: متوسط أوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية، وتتضمّن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن هذا المعامل (http://hdr.undp.org).

عدم المساواة في متوسّط العمر المتوقع عند الولادة: عدم المساواة في توزيع العمر المتوقع بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الوفيات المقدّرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل متوسط العمر المتوقع في دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في توزيع العمر المتوقع بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الوفيات المقدّرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

عدم المساواة في التعليم: عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدّة من مسوح الأسر المعيشية المقدّرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات.

عدم المساواة في الدخل: عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية المقدّرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل الدخل في دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات.

نسبة الشريحة الخمسية: نسبة متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأغنى من السكان إلى متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأفقر من السكان.

نسبة بالما: حصة أغنى 10 في المائة من السكان من الدخل القومي الإجمالي مقسومة على حصة 40 في المائة الأفقر منهم. وتستند النسبة إلى بيانات من: Palma 2011، التي توضح أن دخل الطبقة الوسطى يشكّل نصف الدخل القومي الإجمالي تقريبًا في أغلبية الحالات ويتوزّع النصف الثاني على شريحة 10 في المائة الأغنى و40 في المائة الأفقر، غير أنّ حصة هاتين الشريحتين تختلف إلى حد كبير بين البلدان.

معامل جيني: قياس الفارق في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معيّن نسبةً إلى التوزيع المتساوي التام. والنقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، والنقطة 100 إلى انعدام المساواة.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: UNDESA 2013a؛ Barro and Lee 2013؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ United Nations Statistics Division 2014؛ World Bank 2014؛ IMF 2014.

العمود 2: حسابات بالاستناد إلى المتوسّط الهندسي للبيانات الواردة في الأعمدة 7 و9 و11 باستخدام المنهجية المفصّلة في الملاحظة الفنيّة 2 (http://hdr.undp.org).

العمود 3: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و2.

العمود 4: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 2 وترتيب البلدان المصنّفة حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

العمود 5: حسابات بالاستناد إلى المتوسط الحسابي للبيانات الواردة في الأعمدة 6 و8 و10 باستخدام المنهجيّة المفصّلة في الملاحظة الفنيّة 2 (http://hdr.undp.org).

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى جداول الوفيات الموجزة من: UNDESA 2013a.

العمود 7: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 6 والدليل غير المعدل لمتوسّط العمر المتوقع.

العمودان 8 و10: حسابات بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات دراسة الدخل في لكسمبرغ، وإحصاءات الاتحاد الأوروبي حول الدخل وظروف المعيشة، وقاعدة بيانات توزيع الدخل في العالم الصادرة عن البنك الدولي، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات الصادرة عن اليونيسف، والمسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro، باستخدام المنهجيّة المفصّلة في الملاحظة الفنيّة 2 (http://hdr.undp.org).

العمود 9: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 8 والدليل غير المعدل للتعليم.

العمود 11: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 10 والدليل غير المعدل للدخل.

العمودان 12 و13: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: World Bank 2013a.

العمود 14: World Bank 2013a.

دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادات في سن المراهقة	المقاعد في المجالس النيابية	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
	القيمة	الترتيب	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15 سنة)	(النسبة التي تشغلها النساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
						الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
	2013	2013	2010	2010/2015[a]	2013	2005–2012[b]	2005–2012[b]	2012	2012
تنمية بشرية مرتفعة جدًا									
1 النرويج	0.068	9	7	7.8	39.6	97.4	96.7	61.5	69.5
2 أستراليا	0.113	19	7	12.1	29.2	94.3[c]	94.6[c]	58.8	71.9
3 سويسرا	0.030	2	8	1.9	27.2	95.0	96.6	61.2	75.3
4 هولندا	0.057	7	6	6.2	37.8	87.7	90.5	79.9	87.3
5 الولايات المتحدة الأمريكية	0.262	47	21	31.0	18.2	95.1	94.8	56.8	69.3
6 ألمانيا	0.046	3	7	3.8	32.4	96.3	97.0	53.5	66.4
7 نيوزيلندا	0.185	34	15	25.3	32.2	95.0	95.3	62.1	73.9
8 كندا	0.136	23	12	14.5	28.0	100.0	100.0	61.6	71.2
9 سنغافورة	0.090	15	3	6.0	24.2	74.1	81.0	59.0	77.5
10 الدانمرك	0.056	5	12	5.1	39.1	95.5[d]	96.6[d]	59.1	67.5
11 آيرلندا	0.115	20	6	8.2	19.5	80.5	78.6	52.7	67.9
12 السويد	0.054	4	4	6.5	44.7	86.5	87.3	60.2	68.1
13 آيسلندا	0.088	14	5	11.5	39.7	91.0	91.6	70.6	77.3
14 المملكة المتحدة	0.193	35	12	25.8	22.6	99.8	99.9	55.7	68.8
15 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	3.3	..	72.2	79.2	51.6	68.0
15 جمهورية كوريا	0.101	17	16	2.2	15.7	77.0[e]	89.1[e]	49.9	72.0
17 اليابان	0.138	25	5	5.4	10.8	87.0	85.8	48.1	70.4
18 ليختنشتاين	..	..	..	..	20.0	..	..	..	..
19 إسرائيل	0.101	17	7	7.8	22.5	84.4	87.3	58.1	69.5
20 فرنسا	0.080	12	8	5.7	25.1	78.0	83.2	50.9	61.8
21 النمسا	0.056	5	4	4.1	28.7	100.0	100.0	54.6	67.7
21 بلجيكا	0.068	9	8	6.7	38.9	77.5	82.9	46.9	59.4
21 لكسمبرغ	0.154	29	20	8.3	21.7	100.0[d]	100.0[d]	50.7	64.9
24 فنلندا	0.075	11	5	9.2	42.5	100.0	100.0	56.0	64.3
25 سلوفينيا	0.021	1	12	0.6	24.6	95.8	98.0	52.3	63.5
26 إيطاليا	0.067	8	4	4.0	30.6	71.2	80.5	39.4	59.4
27 إسبانيا	0.100	16	6	10.6	35.2	66.8	73.1	52.6	66.5
28 الجمهورية التشيكية	0.087	13	5	4.9	20.6	99.9	99.7	50.1	67.8
29 اليونان	0.146	27	3	11.9	21.0	59.5	67.0	44.2	62.6
30 بروني دار السلام	..	..	24	23.0	..	66.6[e]	61.2[e]	52.9	75.6
31 قطر	0.524	113	7	9.5	0.1[f]	66.7	59.0	50.8	95.6
32 قبرص	0.136	23	10	5.5	10.7	72.2	79.6	55.8	70.8
33 أستونيا	0.154	29	2	16.8	20.8	100.0[d]	100.0[d]	56.0	68.7
34 المملكة العربية السعودية	0.321	56	24	10.2	19.9	60.5	70.3	18.2	75.5
35 ليتوانيا	0.116	21	8	10.6	24.1	89.1	94.3	55.8	66.3
35 بولندا	0.139	26	5	12.2	21.8	79.4	85.5	48.9	64.8
37 أندورا	..	..	..	..	50.0	49.5	49.3	..	..
37 سلوفاكيا	0.164	32	6	15.9	18.7	99.1	99.5	51.0	68.7
39 مالطة	0.220	41	8	18.2	14.3	68.6	78.2	38.0	66.5
40 الإمارات العربية المتحدة	0.244	43	12	27.6	17.5	73.1	61.3	46.6	91.0
41 شيلي	0.355	68	25	55.3	13.9	73.3	76.4	49.0	74.6
41 البرتغال	0.116	21	8	12.6	28.7	47.7	48.2	55.4	67.2
43 هنغاريا	0.247	45	21	12.1	8.8	97.9[d]	98.7[d]	44.7	59.9
44 البحرين	0.253	46	20	13.8	18.8	74.4[e]	80.4[e]	39.4	87.2
44 كوبا	0.350	66	73	43.1	48.9	73.9[e]	80.4[e]	43.3	70.1
46 الكويت	0.288	50	14	14.5	6.2	55.6	56.3	43.4	82.8
47 كرواتيا	0.172	33	17	12.7	23.8	85.0	93.6	44.8	58.5
48 لاتفيا	0.222	42	34	13.5	23.0	98.9	99.0	54.5	67.1
49 الأرجنتين	0.381	74	77	54.4	37.7	57.0[e]	54.9[e]	47.3	75.0
تنمية بشرية مرتفعة									
50 أوروغواي	0.364	70	29	58.3	12.3	54.4	50.3	55.5	76.8
51 جزر البهاما	0.316	53	47	28.5	16.7	91.2[e]	87.6[e]	69.3	79.3
51 الجبل الأسود	..	..	8	15.2	17.3	84.2	94.7	..	..
53 بيلاروس	0.152	28	4	20.6	29.5	87.0	92.2	49.9	62.7
54 رومانيا	0.320	54	27	31.0	11.6	86.1	92.0	48.5	64.7
55 ليبيا	0.215	40	58	2.5	16.5	55.6[e]	44.0[e]	30.0	76.4
56 عُمان	0.348	64	32	10.6	9.6	47.2	57.1	28.6	81.8
57 الاتحاد الروسي	0.314	52	34	25.7	12.1	89.6	92.5	57.0	71.4
58 بلغاريا	0.207	38	11	35.9	24.6	93.0	95.7	47.8	58.8
59 بربادوس	0.350	66	51	48.4	21.6	89.5[e]	87.6[e]	65.9	76.7
60 بالاو	..	..	..	..	10.3	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادات في سن المراهقة	المقاعد في المجالس النيابية	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
		القيمة	الترتيب	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15 سنة)	(النسبة التي تشغلها النساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
							الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
		2013	2013	2010	2010/2015[a]	2013	2005–2012[b]	2005–2012[b]	2012	2012
61	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	49.3	19.4	..	..	..	..
62	ماليزيا	0.210	39	29	5.7	13.9	66.0[e]	72.8[e]	44.3	75.3
63	موريشيوس	0.375	72	60	30.9	18.8	49.4	58.0	43.5	74.3
64	ترينيداد وتوباغو	0.321	56	46	34.8	26.0	59.4	59.2	52.9	75.5
65	لبنان	0.413	80	25	12.0	3.1	38.8	38.9	22.8	70.5
65	بنما	0.506	107	92	78.5	8.5	63.5[e]	60.7[e]	49.0	81.9
67	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.464	96	92	83.2	17.0	56.5	50.8	50.9	79.2
68	كوستاريكا	0.344	63	40	60.8	38.6	54.5[e]	52.8[e]	46.4	79.0
69	تركيا	0.360	69	20	30.9	14.2	39.0	60.0	29.4	70.8
70	كازاخستان	0.323	59	51	29.9	18.2	99.3	99.4	67.5	77.5
71	المكسيك	0.376	73	50	63.4	36.0	55.7	60.6	45.0	80.0
71	سيشيل	..	..	..	56.3	43.8	66.9	66.6	..	..
73	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	6.7	..	..	..	..
73	سري لانكا	0.383	75	35	16.9	5.8	72.7	75.5	35.0	76.4
75	إيران - الجمهورية الإسلامية	0.510	109	21	31.6	3.1	62.2	67.6	16.4	73.1
76	أذربيجان	0.340	62	43	40.0	16.0	93.7	97.4	62.5	68.9
77	الأردن	0.488	101	63	26.5	12.0	69.5	78.5	15.3	66.2
77	صربيا	..	..	12	16.9	33.2	58.4	73.6	..	..
79	البرازيل	0.441	85	56	70.8	9.6	51.9	49.0	59.5	80.9
79	جورجيا	..	..	67	46.8	12.0	..	..	56.2	74.7
79	غرينادا	..	..	24	35.4	25.0	..	..	..	..
82	بيرو	0.387	77	67	50.7	21.5	56.3	66.1	68.0	84.4
83	أوكرانيا	0.326	61	32	25.7	9.4	91.5[e]	96.1[e]	53.0	66.6
84	بليز	0.435	84	53	71.4	13.3	35.2[e]	32.8[e]	49.1	82.3
84	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.162	31	10	18.3	34.1	40.2	55.6	42.9	67.3
86	البوسنة والهرسك	0.201	36	8	15.1	19.3	44.8	70.0	34.1	57.2
87	أرمينيا	0.325	60	30	27.1	10.7	94.1[e]	94.8[e]	51.6	73.4
88	فيجي	..	..	26	42.8	..	57.5	58.1	37.5	72.0
89	تايلند	0.364	70	48	41.0	15.7	35.7	40.8	64.4	80.8
90	تونس	0.265	48	56	4.6	26.7	32.8	46.1	25.1	70.6
91	الصين	0.202	37	37	8.6	23.4	58.7	71.9	63.8	78.1
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	48	54.5	13.0	..	..	55.7	78.2
93	الجزائر	0.425	81	97	10.0	25.8	20.9	27.3	15.0	71.9
93	دومينيكا	..	..	..	..	12.5	29.7	23.2	..	..
95	ألبانيا	0.245	44	27	15.3	17.9	81.8	87.9	45.0	65.4
96	جامايكا	0.457	88	110	70.1	15.5	74.0[e]	71.1[e]	56.1	71.0
97	سانت لوسيا	..	..	35	56.3	17.2	..	..	62.6	76.0
98	كولومبيا	0.460	92	92	68.5	13.6	56.9	55.6	55.7	79.7
98	إكوادور	0.429	82	110	77.0	38.7	40.1	39.4	54.4	82.6
100	سورينام	0.463	95	130	35.2	11.8	44.6	47.1	40.4	68.8
100	تونغا	0.458	90	110	18.1	3.6	87.5	88.3	53.5	74.8
102	الجمهورية الدومينيكية	0.505	105	150	99.6	19.1	55.6	53.1	51.2	78.7
	تنمية بشرية متوسطة									
103	ملديف	0.283	49	60	4.2	6.5	13.3	16.6	55.9	77.1
103	منغوليا	0.320	54	63	18.7	14.9	85.3[e]	84.1[e]	56.1	68.8
103	تركمانستان	..	..	67	18.0	16.8	..	..	46.7	76.5
106	ساموا	0.517	111	100	28.3	4.1	64.3	60.0	23.4	58.4
107	دولة فلسطين	..	..	64	45.8	..	31.5	32.2	15.2	66.3
108	إندونيسيا	0.500	103	220	48.3	18.6	39.9	49.2	51.3	84.4
109	بوتسوانا	0.486	100	160	44.2	7.9	73.6[e]	77.3[e]	71.8	81.5
110	مصر	0.580	130	66	43.0	2.8	43.4[e]	59.3[e]	23.6	74.6
111	باراغواي	0.457	88	99	67.0	18.4	36.8	40.8	55.4	84.8
112	غابون	0.508	108	230	103.0	16.7	53.8[e]	34.7[e]	56.0	65.1
113	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.472	97	190	71.9	30.1	47.6	59.1	64.1	80.9
114	جمهورية مولدوفا	0.302	51	41	29.3	19.8	93.6	96.6	37.0	43.3
115	السلفادور	0.441	85	81	76.0	26.2	36.8	43.6	47.6	79.0
116	أوزبكستان	..	..	28	38.8	19.2	..	..	47.9	75.2
117	الفلبين	0.406	78	99	46.8	26.9	65.9	63.8	51.0	79.7
118	جنوب أفريقيا	0.461	94	300	50.9	41.1[g]	72.7	75.9	44.2	60.0
118	الجمهورية العربية السورية	0.556	125	70	41.6	12.0	29.0	38.9	13.4	72.7
120	العراق	0.542	120	63	68.7	25.2	22.0[e]	42.7[e]	14.7	69.7

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادات في سن المراهقة	المقاعد في المجالس النيابية	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
	القيمة	الترتيب	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15 سنة)	(النسبة التي تشغلها النساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	2013	2013	2010	2010/2015[a]	2013	الإناث 2005–2012[b]	الذكور 2005–2012[b]	الإناث 2012	الذكور 2012
121 غيانا	0.524	113	280	88.5	31.3	61.5[e]	48.8[e]	42.3	80.9
121 فييت نام	0.322	58	59	29.0	24.4	59.4	71.2	72.8	81.9
123 الرأس الأخضر	..	..	79	70.6	20.8	..	..	51.1	83.5
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	100	18.6	0.1	..	..	..	..
125 غواتيمالا	0.523	112	120	97.2	13.3	21.9	23.2	49.1	88.2
125 قيرغيزستان	0.348	64	71	29.3	23.3	94.5	96.8	55.7	79.0
127 ناميبيا	0.450	87	200	54.9	25.0	33.0[e]	34.0[e]	75.2	82.2
128 تيمور - ليشتي	..	..	300	52.2	38.5	..	..	24.7	51.1
129 هندوراس	0.482	99	100	84.0	19.5	28.0	25.8	42.5	82.9
129 المغرب	0.460	92	100	35.8	11.0	20.1[e]	36.3[e]	43.0	57.4
131 فانواتو	..	..	110	44.8	0.1	..	..	61.5	80.3
132 نيكاراغوا	0.458	90	95	100.8	40.2	30.8[e]	44.7[e]	47.0	80.1
133 كيريباس	..	..	..	16.6	8.7	..	..	..	..
133 طاجيكستان	0.383	75	65	42.8	17.5	89.9	95.0	58.7	76.9
135 الهند	0.563	127	200	32.8	10.9	26.6[e]	50.4[e]	28.8	80.9
136 بوتان	0.495	102	180	40.9	6.9	34.0	34.5	66.4	76.9
136 كمبوديا	0.505	105	250	44.3	18.1[h]	9.9	22.2	78.9	86.5
138 غانا	0.549	123	350	58.4	10.9	45.2	64.7	67.2	71.2
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.534	118	470	65.0	25.0	22.9[e]	36.8[e]	76.3	78.9
140 الكونغو	0.617	135	560	126.7	9.6	43.8[e]	48.7[e]	68.4	72.9
141 زامبيا	0.617	135	440	125.4	11.5	25.7[e]	44.2[e]	73.2	85.7
142 بنغلاديش	0.529	115	240	80.6	19.7	30.8[e]	39.3[e]	57.3	84.1
142 سان تومي وبرينسيبي	..	..	70	65.1	18.2	..	..	44.9	77.5
144 غينيا الإستوائية	..	..	240	112.6	18.8	..	..	80.6	92.3
تنمية بشرية منخفضة									
145 نيبال	0.479	98	170	73.7	33.2	17.9[e]	39.9[e]	54.3	63.2
146 باكستان	0.563	127	260	27.3	19.7	19.3	46.1	24.4	82.9
147 كينيا	0.548	122	360	93.6	19.9	25.3	31.4	62.0	72.2
148 سوازيلند	0.529	115	320	72.0	21.9	49.9[e]	46.1[e]	43.8	71.3
149 أنغولا	..	..	450	170.2	34.1	..	..	63.1	76.9
150 ميانمار	0.430	83	200	12.1	4.6	18.0[e]	17.6[e]	85.7	82.9
151 رواندا	0.410	79	340	33.6	51.9	7.4[e]	8.0[e]	86.5	85.5
152 الكاميرون	0.622	138	690	115.8	16.1	21.1[e]	34.9[e]	63.6	76.7
152 نيجيريا	..	..	630	119.6	6.6	..	..	48.1	63.5
154 اليمن	0.733	152	200	47.0	0.7	7.6[e]	24.4[e]	25.2	71.8
155 مدغشقر	..	..	240	122.8	15.8	..	..	86.8	90.6
156 زمبابوي	0.516	110	570	60.3	35.1	48.8	62.0	83.2	89.7
157 بابوا غينيا الجديدة	0.617	135	230	62.1	2.7	6.8[e]	14.1[e]	70.5	74.0
157 جزر سليمان	..	..	93	64.9	2.0	..	..	53.4	79.1
159 جزر القمر	..	..	280	51.1	3.0	..	..	35.0	80.2
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.553	124	460	122.7	36.0	5.6[e]	9.2[e]	88.1	90.2
161 موريتانيا	0.644	142	510	73.3	19.2	8.0[e]	20.8[e]	28.6	79.0
162 ليسوتو	0.557	126	620	89.4	26.8	21.9	19.8	58.8	73.3
163 السنغال	0.537	119	370	94.4	42.7	7.2	15.4	65.9	88.0
164 أوغندا	0.529	115	310	126.6	35.0	22.9	33.5	75.9	79.3
165 بنن	0.614	134	350	90.2	8.4	11.2[e]	25.6[e]	67.5	78.3
166 السودان	0.628	140	730	84.0	24.1	12.8[e]	18.2[e]	31.2	76.0
166 توغو	0.579	129	300	91.5	15.4	15.3[e]	45.1[e]	80.7	81.2
168 هايتي	0.599	132	350	42.0	3.5	22.5[e]	36.3[e]	60.6	70.8
169 أفغانستان	0.705	150	460	86.8	27.6	5.8[e]	34.0[e]	15.7	79.7
170 جيبوتي	..	..	200	18.6	12.7	..	..	36.1	67.3
171 كوت ديفوار	0.645	143	400	130.3	10.4	13.7[e]	29.9[e]	52.2	81.5
172 غامبيا	0.624	139	360	115.8	7.5	16.9[e]	31.4[e]	72.2	83.0
173 إثيوبيا	0.547	121	350	78.4	25.5	7.8	18.2	78.2	89.4
174 ملاوي	0.591	131	460	144.8	22.3	10.4	20.4	84.7	81.3
175 ليبريا	0.655	145	770	117.4	11.7	15.7[e]	39.2[e]	58.2	64.7
176 مالي	0.673	148	540	175.6	10.2	7.7	15.1	50.6	81.4
177 غينيا - بيساو	..	..	790	99.3	14.0	..	..	68.1	78.5
178 موزامبيق	0.657	146	490	137.8	39.2	1.5[e]	6.0[e]	26.3	75.8
179 غينيا	..	..	610	131.0	..	..	..	65.5	78.3
180 بوروندي	0.501	104	800	30.3	34.9	5.2[e]	9.3[e]	83.2	81.8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادات في سن المراهقة	المقاعد في المجالس النيابية	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	القيمة	الترتيب	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15 سنة)	(النسبة التي تشغلها النساء)	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
	2013	2013	2010	2010/2015[a]	2013	2005–2012[b]	2005–2012[b]	2012	2012
181 بوركينا فاسو	0.607	133	300	115.4	15.7	0.9	3.2	77.1	90.1
182 إريتريا	..	..	240	65.3	22.0	..	..	79.9	89.8
183 سيراليون	0.643	141	890	100.7	12.4	9.5[e]	20.4[e]	65.7	68.9
184 تشاد	0.707	151	1,100	152.0	14.9	1.7	9.9	64.0	79.2
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.654	144	890	98.3	12.5[i]	10.3[e]	26.2[e]	72.5	85.1
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.669	147	540	135.3	8.3	10.7[e]	36.2[e]	70.7	73.2
187 النيجر	0.674	149	590	204.8	13.3	44.5	49.5	39.9	89.8
الأراضي أو البلدان الأخرى									
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	81	0.6	15.6	..	..	72.3	84.2
جزر مارشال	..	..	..	..	3.0	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	20.8	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	5.3	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	18.3	..	..	..	..
الصومال	..	..	1,000	110.4	13.8	..	..	37.2	75.6
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	75.3	24.3	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	6.7	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية									
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.197	—	16	19.2	26.7	86.1	87.7	52.3	69.0
تنمية بشرية مرتفعة	0.315	—	42	28.8	18.8	60.2	69.1	57.1	77.1
تنمية بشرية متوسطة	0.513	—	186	43.4	17.5	34.2	51.4	38.7	80.0
تنمية بشرية منخفضة	0.587	—	427	92.3	20.0	14.9	29.6	55.7	78.4
المناطق									
الدول العربية	0.546	—	164	45.4	13.8	32.9	46.4	24.7	73.2
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.331	—	72	21.2	18.7	54.6	66.4	62.8	79.3
أوروبا وآسيا الوسطى	0.317	—	31	30.8	18.2	70.4	80.6	45.5	70.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.416	—	74	68.3	25.3	53.3	53.9	53.7	79.8
جنوب آسيا	0.539	—	202	38.7	17.8	28.4	49.9	30.7	80.7
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.578	—	474	109.7	21.7	22.9	32.9	63.6	76.3
أقل البلدان نموًا	0.570	—	389	97.0	20.3	16.5	27.2	64.0	81.6
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.478	—	195	61.5	23.0	50.4	55.2	52.8	73.3
العالم	**0.451**	**—**	**145**	**47.4**	**21.1**	**54.2**	**64.2**	**50.6**	**76.7**

ملاحظات

a البيانات هي المتوسطات السنوية للقيم المتوقعة للفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2010 و2015.
b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
c تعود البيانات إلى الفئة العمرية 25-64 سنة.
d تعود البيانات إلى الفئة العمرية 25-74 سنة.
e تقديرات Barro and Lee 2013 لعام 2010، بالاستناد إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.
f استخدمت قيمة 0.1 في المائة لحساب دليل الفوارق بين الجنسين.
g لا يشمل العدد المندوبين المتناوبين المعيّنين حسب الاقتضاء والبالغ عددهم 36 مندوبًا.
h تعود البيانات إلى عام 2012.
i تعود البيانات إلى عام سابق للعام المذكور.

تعاريف

دليل الفوارق بين الجنسين: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

نسبة وفيات الأمهات: عدد الوفيات لأسباب مرتبطة بالحمل لكل 100,000 ولادة حية.

معدل الولادات في سن المراهقة: عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة.

المقاعد في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجلس النيابي. وفي البلدان التي تعتمد نظامًا تشريعيًا من مجلسين، تحسب حصّة المقاعد بالاستناد إلى عدد المقاعد في كلا المجلسين.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل: نسبة السكان من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق الذين بلغوا مستوى علميًا ثانويًا على الأقل (وإن لم يستكملوه بالضرورة).

معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان المنخرطين في سوق العمل، من عاملين أو باحثين عن عمل، من مجموع السكان في سن العمل (الفئة العمرية 15 سنة وما فوق).

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: UN Maternal Mortality Estimation Group 2013؛ UNDESA 2013a؛ IPU 2013؛ Barro and Lee 2013؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ ILO 2013a.

العمود 2: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 1.

العمود 3: UN Maternal Mortality Estimation Group 2013.

العمود 4: UNDESA 2013a.

العمود 5: IPU 2013.

العمودان 6 و7: UNESCO Institute for Statistics 2013b.

العمودان 8 و9: ILO 2013a.

دليل التنمية حسب الجنس

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		العمر المتوقّع عند الولادة		متوسط سنوات الدراسة		العدد المتوقع لسنوات الدراسة		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي[a]
		نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية	الترتيب[b]	القيمة		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)
		2013	2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2002–2012[c]	الذكور 2002–2012[c]	الإناث 2000–2012[c]	الذكور 2000–2012[c]	الإناث 2013	الذكور 2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا												
1	النرويج	0.997	5	0.940	0.943	83.6	79.4	12.7	12.6	18.2	16.9	56,994	70,807
2	أستراليا	0.975	40	0.920	0.944	84.8	80.3	12.5	13.1	20.3	19.4	35,551	47,553
3	سويسرا	0.953	76	0.895	0.939	84.9	80.2	11.5	13.1	15.6	15.8	42,561	65,278
4	هولندا	0.968	51	0.899	0.929	82.9	79.1	11.6	12.2	18.0	17.8	34,497	50,432
5	الولايات المتحدة الأمريكية	0.995	7	0.911	0.915	81.3	76.5	13.0	12.9	17.4	15.7	41,792	63,163
6	ألمانيا	0.962	61	0.892	0.928	83.1	78.3	12.6	13.3	16.2	16.4	33,028	53,445
7	نيوزيلندا	0.971	47	0.896	0.923	83.0	79.2	12.5	12.6	20.2	18.5	26,695	38,656
8	كندا	0.986	24	0.893	0.906	83.6	79.3	12.3	12.2	16.2	15.4	34,612	49,272
9	سنغافورة	0.967	52	0.878	0.908	84.7	79.8	9.7[d]	10.7[d]	15.5[e]	15.3[e]	50,001	95,329[f]
10	الدانمرك	0.989	17	0.895	0.906	81.5	77.3	11.9	12.3	17.6	16.3	37,106	48,742
11	آيرلندا	0.965	56	0.881	0.913	82.9	78.6	11.7	11.5	18.5	18.7	23,872	43,092
12	السويد	1.004	6	0.898	0.894	83.9	79.7	11.8[d]	11.4[d]	16.6	15.1	38,071	48,365
13	آيسلندا	0.982	30	0.883	0.899	83.9	80.3	10.8	10.0	19.9	17.6	27,612	42,520
14	المملكة المتحدة	0.993	13	0.887	0.894	82.5	78.6	12.8	11.8	16.7	15.8	27,589	42,632
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.969	49	0.874	0.902	86.4	80.4	9.8	10.3	15.3	15.4	40,051	66,417
15	جمهورية كوريا	0.940	85	0.860	0.915	84.8	78.1	11.1	12.5	16.1	17.8	21,795	38,990
17	اليابان	0.951	79	0.863	0.907	87.0	80.1	11.2	11.8	15.1	15.4	22,384	51,906
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	13.8	16.4	..	..
19	إسرائيل	0.984	29	0.879	0.893	83.6	79.9	12.6	12.5	16.1	15.2	24,636	35,402
20	فرنسا	0.989	17	0.878	0.888	85.2	78.3	10.9	11.4	16.3	15.6	29,580	44,139
21	النمسا	0.935	91	0.834	0.892	83.6	78.5	8.9	10.6	15.9	15.3	25,170	61,543
21	بلجيكا	0.977	38	0.866	0.887	83.1	78.0	10.5[d]	10.7[d]	16.5	16.0	30,213	49,077
21	لكسمبرغ	0.961	66	0.861	0.896	83.0	78.0	10.9	11.7	14.0	13.8	41,351	76,196[f]
24	فنلندا	1.006	8	0.881	0.876	83.7	77.4	10.3	10.2	17.6	16.4	32,123	42,795
25	سلوفينيا	1.006	8	0.876	0.871	82.8	76.4	11.8	12.0	17.9	15.8	21,762	31,916
26	إيطاليا	0.962	61	0.852	0.886	85.0	79.6	9.7	10.6	16.8	15.8	22,303	43,640
27	إسبانيا	0.985	25	0.861	0.874	85.3	78.9	9.5	9.7	17.5	16.8	23,487	37,804
28	الجمهورية التشيكية	0.969	49	0.844	0.871	80.7	74.6	12.1	12.5	16.9	15.9	16,233	33,098
29	اليونان	0.959	69	0.833	0.868	83.1	78.4	9.9	10.4	16.6	16.4	17,791	31,707
30	بروني دار السلام	0.981	31	0.839	0.856	80.5	76.7	8.6	8.8	14.9	14.2	52,831	88,468
31	قطر	0.979	32	0.838	0.856	79.5	77.8	10.1	8.7	14.0	13.9	45,863	141,468[f]
32	قبرص	0.940	85	0.817	0.869	81.8	77.9	10.7	12.6	14.0	13.9	19,787	33,461
33	أستونيا	1.042	70	0.856	0.821	79.6	69.1	12.3	11.7	17.5	15.5	19,410	27,985
34	المملكة العربية السعودية	0.897	112	0.773	0.861	77.6	73.9	8.0	9.2	15.9	15.4	16,197	78,689
35	ليتوانيا	1.036	58	0.848	0.818	78.2	66.0	12.3	12.4	17.3	16.0	19,588	28,607
35	بولندا	1.010	14	0.837	0.828	80.5	72.3	11.9	11.7	16.3	14.7	16,462	26,871
37	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	1.000	1	0.829	0.829	79.2	71.5	11.6[g]	11.5[g]	15.6	14.5	19,450	31,554
39	مالطة	0.954	75	0.807	0.846	82.0	77.5	9.5	10.3	14.7	14.3	18,832	35,217
40	الإمارات العربية المتحدة	0.958	70	0.800	0.835	78.2	76.1	10.2	8.7	13.9[g]	12.9[g]	23,903	72,659
41	شيلي	0.962	61	0.803	0.835	82.7	77.1	9.6	9.9	15.3	15.0	14,339	27,410
41	البرتغال	0.970	48	0.808	0.833	82.9	76.9	8.0	8.5	16.5	16.1	17,846	30,817
43	هنغاريا	0.998	4	0.816	0.818	78.6	70.5	11.2[d]	11.4[d]	15.7	15.1	17,233	25,663
44	البحرين	0.961	66	0.798	0.831	77.5	75.9	9.1	9.6	15.1[h]	13.7[h]	24,531	36,660
44	كوبا	0.962	61	0.796	0.827	81.3	77.3	10.1[g]	10.3[g]	15.1	13.9	13,302	26,319
46	الكويت	0.987	22	0.801	0.812	75.5	73.5	7.9	6.8	15.2	14.2	43,134	114,532[f]
47	كرواتيا	0.987	22	0.807	0.818	80.4	73.7	10.5	11.6	15.2	13.9	15,777	22,509
48	لاتفيا	1.033	52	0.823	0.797	77.5	66.7	11.5[d]	11.5[d]	16.3	14.8	18,624	26,415
49	الأرجنتين	1.001	2	0.806	0.805	79.9	72.6	10.0	9.6	17.5	15.4	11,975	22,849
تنمية بشرية مرتفعة												
50	أوروغواي	1.015	25	0.793	0.781	80.6	73.7	8.7	8.2	16.6	14.4	13,789	22,730
51	جزر البهاما	..	..	..	..	78.2	72.1	11.1	11.1	..	..	17,934	25,047
51	الجبل الأسود	..	..	..	..	77.2	72.5	9.9[i]	11.2[i]	15.5	14.8	..	..
53	بيلاروس	1.021	32	0.793	0.777	75.8	64.2	11.4[i]	11.7[i]	16.3	15.2	12,655	20,730
54	رومانيا	0.973	43	0.771	0.793	77.5	70.3	10.4	11.0	14.5	13.7	12,005	23,148
55	ليبيا	0.931	93	0.749	0.805	77.3	73.5	7.5	7.5	16.4	15.9	10,649	32,678
56	عُمان	..	..	..	..	79.0	74.8	..	..	13.9	13.4	17,346	56,424
57	الاتحاد الروسي	1.038	61	0.792	0.763	74.4	61.8	11.7	11.8	14.5	13.5	18,228	27,741
58	بلغاريا	0.994	8	0.775	0.779	77.3	70.0	10.6[d]	10.5[d]	14.5	14.1	12,539	18,430
59	بربادوس	1.021	32	0.784	0.767	77.8	73.0	9.5	9.2	17.2	13.8	11,165	16,054

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		العمر المتوقّع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي[a] (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	
	نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية	الترتيب[b]	القيمة									
	2013	2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2002–2012[c]	الذكور 2002–2012[c]	الإناث 2000–2012[c]	الذكور 2000–2012[c]	الإناث 2013	الذكور 2013
60 باراغواي	..	..	..	..	..	..	12.6	12.2	14.6	12.9	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	78.3	73.5	..	..	13.7	13.8	..	..
62 ماليزيا	0.935	91	0.743	0.794	77.4	72.7	9.2	9.9	12.7	12.7	13,187	30,984
63 موريشيوس	0.957	72	0.750	0.784	77.1	70.3	8.0	9.1	15.9	15.2	10,980	22,726
64 ترينيداد وتوباغو	0.994	8	0.763	0.767	73.6	66.4	10.9	10.6	12.5	12.1	19,079	31,713
65 لبنان	0.900	110	0.715	0.794	82.3	78.1	7.6[i]	8.2[i]	13.0	13.3	7,199	25,038
65 بنما	0.978	36	0.753	0.770	80.5	74.8	9.6[g]	9.2[g]	12.9	11.9	10,798	21,850
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.999	2	0.759	0.760	77.7	71.7	8.7	8.4	15.3	13.1	11,924	22,180
68 كوستاريكا	0.973	43	0.751	0.772	82.2	77.8	8.4	8.3	13.9	13.2	9,719	16,204
69 تركيا	0.884	118	0.704	0.796	78.7	71.8	6.4	8.7	13.8	15.0	8,813	28,318
70 كازاخستان	1.015	25	0.762	0.751	72.3	61.0	10.2[g]	10.5[g]	15.4	14.7	14,369	24,902
71 المكسيك	0.940	85	0.728	0.775	79.8	75.1	8.1	8.8	12.9	12.6	10,060	22,020
71 سيشيل	..	..	..	..	78.1	69.0	9.4[i]	9.4[i]	12.1	11.1	..	..
73 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	13.4	12.4	..	..
73 سري لانكا	0.961	66	0.720	0.749	77.4	71.2	10.7[g]	9.4[g]	13.9	13.4	5,078	13,616
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.847	128	0.672	0.793	76.1	72.2	7.1	8.6	15.0	15.3	4,159	22,631
76 أذربيجان	0.952	77	0.723	0.759	73.9	67.6	10.5[i]	11.2[i]	11.6	11.9	10,968	20,541
77 الأردن	0.842	130	0.658	0.781	75.6	72.3	9.4	10.4	13.5	13.1	2,875	19,459
77 صربيا	..	..	..	..	76.9	71.3	9.2[g]	9.9[g]	14.1	13.2	..	..
79 البرازيل	..	..	..	..	77.6	70.4	7.3[g]	7.2[g]	..	..	10,851	17,813
79 جورجيا	0.941	84	0.713	0.758	77.8	70.5	11.9[j]	12.4[j]	12.8	12.8	4,231	9,871
79 غرينادا	..	..	..	..	75.3	70.3	..	..	16.3	15.3	..	..
82 بيرو	0.957	72	0.720	0.753	77.6	72.2	8.5	9.6	13.2	13.1	8,942	13,607
83 أوكرانيا	1.012	21	0.738	0.729	74.4	62.8	11.2	11.4	15.3	14.9	6,450	10,279
84 بليز	0.963	60	0.714	0.742	77.1	70.9	9.2[g]	9.3[g]	14.1	13.3	6,163	12,571
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.944	83	0.708	0.750	77.5	72.9	7.9[j]	8.5[j]	13.4	13.2	7,913	15,563
86 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	78.9	73.8	7.2[i]	9.5[i]	..	..	6,381	12,628
87 أرمينيا	0.994	8	0.725	0.729	78.0	71.3	10.8[g]	10.8[g]	13.6	11.2	5,486	10,282
88 فيجي	0.937	89	0.679	0.725	73.0	67.0	9.8	10.0	14.1	13.7	4,100	10,214
89 تايلند	0.990	14	0.718	0.725	77.8	71.1	7.0	7.7	13.4	12.7	11,728	15,069
90 تونس	0.891	116	0.669	0.751	78.3	73.6	5.5	7.5	15.0	14.0	4,751	16,226
91 الصين	0.939	88	0.696	0.740	76.7	74.1	6.9	8.2	13.0	12.8	9,288	13,512
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	74.7	70.4	..	..	13.4	13.1	7,541	13,085
93 الجزائر	0.843	129	0.629	0.746	72.7	69.4	5.9	7.8	14.2	13.8	3,695	21,219
93 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95 ألبانيا	0.957	72	0.694	0.725	80.6	74.6	9.1	9.5	10.3	10.3	6,704	11,734
96 جامايكا	0.989	17	0.703	0.711	76.1	71.0	9.8	9.2	12.4	11.5	6,406	9,990
97 سانت لوسيا	..	..	..	..	77.5	72.2	..	..	12.5	11.8	7,597	10,966
98 كولومبيا	0.972	46	0.697	0.718	77.7	70.4	7.0	7.1	13.5	12.9	7,698	15,485
98 إكوادور	..	..	..	..	79.4	73.7	7.4	7.8[g]	..	..	7,045	12,951
100 سورينام	0.974	41	0.693	0.711	74.3	67.9	7.3	8.0	12.9	11.2	9,874	20,329
100 تونغا	0.966	54	0.682	0.706	75.7	69.8	9.2[d]	9.5[d]	14.0	13.4	3,983	6,642
102 الجمهورية الدومينيكية	..	..	..	..	76.7	70.4	7.7	7.2	..	..	7,514	14,172
تنمية بشرية متوسطة												
103 ملديف	0.936	90	0.673	0.718	79.0	76.9	5.4[d]	6.2[d]	12.8	12.5	7,504	12,608
103 منغوليا	1.021	32	0.705	0.691	71.6	63.7	8.5	8.2	15.6	14.4	7,299	9,654
103 تركمانستان	..	..	..	..	69.8	61.4	..	..	..	..	7,714	15,479
106 ساموا	0.948	81	0.670	0.707	76.5	70.2	10.3	10.3	13.3[k]	12.5[k]	2,868	6,436
107 دولة فلسطين	0.974	41	0.612	0.628	75.0	71.5	8.4[i]	9.3[i]	14.0	12.5	1,651	8,580
108 إندونيسيا	0.923	98	0.654	0.709	72.9	68.8	6.9	8.1	12.8	12.7	5,873	12,030
109 بوتسوانا	0.964	58	0.669	0.694	66.8	62.1	8.7	9.0	11.7	11.6	11,491	18,054
110 مصر	0.855	125	0.617	0.722	73.6	68.8	5.3	7.5	12.7	13.3	4,225	16,522
111 باراغواي	0.966	54	0.664	0.687	74.6	70.1	7.5	7.9	12.2	11.7	5,984	9,150
112 غابون	..	..	..	..	64.5	62.4	8.4	6.4	..	..	14,003	19,919
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.931	93	0.642	0.690	69.5	65.1	8.4[g]	10.0[g]	12.9	13.4	4,406	6,701
114 جمهورية مولدوفا	0.990	14	0.659	0.666	72.8	65.0	9.6[g]	10.0[g]	12.1	11.6	4,196	5,979
115 السلفادور	0.965	56	0.648	0.672	77.1	67.8	6.1	6.9	12.0	12.3	5,383	9,302
116 أوزبكستان	0.945	82	0.637	0.674	71.7	65.0	9.5[j]	9.9[j]	11.3	11.7	3,579	6,893
117 الفلبين	0.989	17	0.652	0.659	72.2	65.4	8.8[d]	8.5[d]	11.5	11.1	4,987	7,771
118 جنوب أفريقيا	..	..	..	..	58.8	54.7	9.8	10.1	..	..	8,539	15,233
118 الجمهورية العربية السورية	0.851	127	0.588	0.691	77.8	71.8	6.1	7.1	12.0	12.1	1,922	9,478

دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		العمر المتوقّع عند الولادة		متوسط سنوات الدراسة		العدد المتوقع لسنوات الدراسة		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي[a]
نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية		القيمة		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)
الترتيب[b]		الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
2013	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2013	2013	2013	2013	2002–2012[c]	2002–2012[c]	2000–2012[c]	2000–2012[c]	2013	2013
0.802	120 العراق	0.556	0.693	73.2	65.9	4.4	6.7	8.7	11.4	4,246	23,555
0.985	121 غيانا	0.629	0.638	68.9	63.6	9.0[g]	8.1[g]	11.7	9.9	3,993	8,613
..	121 فييت نام	..	..	80.5	71.3	5.2	5.7	..	..	4,147	5,655
..	123 الرأس الأخضر	..	..	78.8	71.1	..	..	13.6	12.9	4,266	8,480
..	124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	69.9	68.0	5.6	9.2	..	..	..	..
0.910	125 غواتيمالا	0.596	0.655	75.6	68.5	5.0	6.4	10.3	11.1	4,456	9,397
0.976	125 قيرغيزستان	0.618	0.633	71.9	63.4	9.3[g]	9.3[g]	12.7	12.3	2,228	3,837
0.978	127 ناميبيا	0.616	0.631	67.1	61.7	6.3	6.1	11.4	11.3	7,288	11,196
0.875	128 تيمور - ليشتي	0.574	0.656	69.1	66.0	3.6[l]	5.3[l]	11.3	12.0	5,634	13,582
0.929	129 هندوراس	0.590	0.634	76.2	71.5	5.3	5.7	12.1	11.2	2,474	5,800
0.828	129 المغرب	0.545	0.658	72.7	69.1	3.2	5.6	10.6	11.6	3,215	10,692
0.900	131 فانواتو	0.581	0.646	73.8	69.7	8.0	10.0	10.2	10.9	2,022	3,264
0.912	132 نيكاراغوا	0.583	0.639	77.9	71.8	4.8	6.7	10.8	10.3	2,821	5,743
..	133 كيريباس	..	..	71.8	66.1	..	..	12.7	11.9	..	..
0.952	133 طاجيكستان	0.591	0.621	70.8	64.1	10.0[g]	9.7[g]	10.4	12.0	1,939	2,906
0.828	135 الهند	0.519	0.627	68.3	64.7	3.2	5.6	11.3	11.8	2,277	7,833
..	136 بوتان	..	..	68.7	68.0	..	..	12.5	12.3	5,419	7,942
0.909	136 كمبوديا	0.533	0.587	74.5	69.1	3.2[g]	5.0[g]	10.3	11.5	2,410	3,220
0.884	138 غانا	0.537	0.607	62.1	60.2	5.9	8.1	10.9	12.1	2,937	4,138
0.897	139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.537	0.599	69.7	66.9	3.8	5.4	9.5	10.8	3,806	4,902
0.928	140 الكونغو	0.543	0.585	60.2	57.4	5.5	6.7	10.9	11.3	4,222	5,597
0.913	141 زامبيا	0.534	0.585	60.0	56.3	5.8	7.2	13.0	13.9	2,344	3,455
0.908	142 بنغلاديش	0.528	0.582	71.5	69.9	4.6	5.6	10.3	9.7	1,928	3,480
0.894	142 سان تومي وبرينسيبي	0.524	0.586	68.3	64.3	4.0[l]	5.5[l]	11.4	11.2	2,001	4,248
..	144 غينيا الإستوائية	..	..	54.6	51.7	..	..	6.9	10.0	17,769	25,977
	تنمية بشرية منخفضة										
0.912	145 نيبال	0.514	0.564	69.6	67.3	2.4	4.2	12.5	12.2	1,857	2,554
0.750	146 باكستان	0.447	0.596	67.5	65.7	3.3	6.1	6.9	8.4	1,707	7,439
0.908	147 كينيا	0.508	0.560	63.6	59.8	5.4[g]	7.1[g]	10.7	11.3	1,763	2,554
0.877	148 سوازيلند	0.493	0.562	48.3	49.6	7.4	6.8	10.9	11.8	3,738	7,384
..	149 أنغولا	..	..	53.4	50.4	..	..	8.7	14.0	5,080	7,587
..	150 ميانمار	..	..	67.2	63.1	4.1	3.8	..	..	3,362	4,673
0.950	151 رواندا	0.463	0.487	65.7	62.4	3.1	3.6	10.3	10.2	1,263	1,550
0.872	152 الكاميرون	0.468	0.537	56.2	53.9	5.1	6.7	9.5	11.2	2,062	3,052
0.839	152 نيجيريا	0.458	0.546	52.8	52.2	4.2[l]	6.3[l]	8.2	9.8	4,068	6,594
0.738	154 اليمن	0.415	0.562	64.5	61.8	1.2	3.8	7.7	10.6	1,775	6,080
0.917	155 مدغشقر	0.476	0.519	66.2	63.2	4.8[k]	5.6[k]	10.2	10.5	1,102	1,566
0.909	156 زمبابوي	0.468	0.515	60.8	58.8	6.7[g]	7.8[g]	9.1	9.5	1,124	1,496
..	157 بابوا غينيا الجديدة	..	..	64.6	60.4	3.2	8.4	..	..	2,140	2,754
..	157 جزر سليمان	..	..	69.2	66.3	..	..	8.8	9.7	940	1,816
..	159 جزر القمر	..	..	62.3	59.5	..	..	12.3	13.2	798	2,201
0.916	159 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.466	0.509	62.9	60.2	4.5	5.8	9.0	9.3	1,501	1,903
0.801	161 موريتانيا	0.425	0.530	63.1	60.0	2.6	4.9	8.1	8.3	1,362	4,592
0.973	162 ليسوتو	0.474	0.488	49.5	49.2	6.8[d]	4.6[d]	11.6	10.6	2,217	3,395
0.864	163 السنغال	0.449	0.520	64.9	61.9	3.4[g]	5.6[g]	7.8	8.1	1,642	2,717
0.896	164 أوغندا	0.456	0.509	60.4	58.0	4.3	6.4	10.6	10.9	1,167	1,502
0.822	165 بنن	0.428	0.520	60.7	57.9	2.0	4.4	9.4	12.7	1,455	1,999
..	166 السودان	..	..	63.9	60.3	2.5	3.8	..	..	1,692	5,153
0.803	166 توغو	0.401	0.499	57.4	55.6	3.3	6.7	8.5	11.9	998	1,263
..	168 هايتي	..	..	65.0	61.2	3.2	6.7	..	..	1,349	1,930
0.602	169 أفغانستان	0.330	0.549	62.2	59.7	1.2	5.1	7.2	11.3	503	3,265
..	170 جيبوتي	..	..	63.4	60.2	..	..	5.9	6.9	1,907	4,300
..	171 كوت ديفوار	..	..	51.6	50.0	3.1	5.4	..	..	1,866	3,648
..	172 غامبيا	..	..	60.2	57.5	2.0	3.6	..	..	1,309	1,811
0.853	173 إثيوبيا	0.401	0.470	65.3	62.0	1.4[l]	3.6[l]	8.0	9.0	1,090	1,515
0.891	174 ملاوي	0.389	0.437	55.4	55.1	3.4[g]	5.1[g]	10.8	10.7	652	777
0.786	175 ليبريا	0.379	0.482	61.5	59.6	2.3	5.6	8.9	12.4	634	868
0.771	176 مالي	0.350	0.455	54.9	55.1	1.4[d]	2.6[d]	7.6	9.6	914	2,076
..	177 غينيا - بيساو	..	..	55.8	52.8	1.4[j]	3.4[j]	..	..	907	1,275

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		العمر المتوقّع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي[a] (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	
	نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية	الترتيب[b]	القيمة									
	2013	2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2013	الذكور 2013	الإناث 2002–2012[c]	الذكور 2002–2012[c]	الإناث 2000–2012[c]	الذكور 2000–2012[c]	الإناث 2013	الذكور 2013
178 موزامبيق	0.879	120	0.343	0.391	51.0	49.3	0.8[l]	1.7[l]	8.9	10.1	939	1,086
179 غينيا	0.785	141	0.344	0.439	56.9	55.3	0.8[l]	2.6[l]	7.4	10.1	913	1,370
180 بوروندي	0.904	109	0.370	0.410	56.1	52.2	2.2	3.3	9.6	10.7	685	815
181 بوركينا فاسو	0.924	97	0.376	0.407	56.9	55.7	1.9[j]	1.1[j]	7.0	8.0	1,335	1,871
182 إريتريا	..	..	..	..	65.2	60.5	..	..	3.7	4.6	986	1,309
183 سيراليون	0.799	139	0.329	0.412	45.8	45.3	2.0	3.8	6.1	8.4	1,617	2,016
184 تشاد	0.762	144	0.319	0.419	52.1	50.3	0.6	2.3	5.9	8.9	1,289	1,953
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.776	142	0.296	0.382	52.1	48.3	2.3	4.9	5.9	8.6	482	698
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.822	134	0.304	0.369	51.8	48.2	2.1	4.1	8.4	10.9	390	499
187 النيجر	0.714	147	0.275	0.385	58.6	58.3	0.8	2.1	4.8	6.1	471	1,268
الأراضي أو البلدان الأخرى												
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	73.4	66.4	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	12.0	11.4	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	9.9	8.9	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	15.9	14.7	..	..
الصومال	..	..	..	..	56.7	53.4	..	..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	56.3	54.2	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	11.4	10.3	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	0.975	—	0.874	0.896	83.0	77.4	11.6	11.8	16.7	15.8	26,677	53,683
تنمية بشرية مرتفعة	0.946	—	0.710	0.750	76.8	72.3	7.5	8.5	13.4	13.1	9,426	16,966
تنمية بشرية متوسطة	0.875	—	0.565	0.646	70.0	65.9	4.7	6.4	11.4	11.8	3,199	8,619
تنمية بشرية منخفضة	0.834	—	0.446	0.535	60.5	58.2	3.1	5.1	8.3	9.8	2,011	3,789
المناطق												
الدول العربية	0.866	—	0.626	0.722	72.2	68.4	4.9	6.7	12.1	12.8	6,991	23,169
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.943	—	0.682	0.724	75.8	72.3	6.8	7.9	12.8	12.6	8,154	12,488
أوروبا وآسيا الوسطى	0.938	—	0.705	0.752	75.4	67.3	8.8	9.8	13.4	13.8	7,287	17,867
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.963	—	0.716	0.744	78.0	71.8	7.7	8.0	13.6	13.0	8,962	18,732
جنوب آسيا	0.830	—	0.522	0.629	68.9	65.7	3.5	5.8	10.8	11.4	2,384	7,852
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.867	—	0.460	0.531	58.0	55.6	3.7	5.4	8.8	10.1	2,492	3,812
أقل البلدان نموًا	0.859	—	0.447	0.520	62.8	60.3	2.9	4.5	9.0	10.1	1,576	2,629
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	—	..	..	72.4	67.7	..	..	13.5	12.8	6,993	12,017
العالم	**0.920**	**—**	**0.655**	**0.712**	**73.0**	**68.8**	**6.0**	**7.4**	**12.0**	**12.3**	**8,956**	**18,277**

ملاحظات

a بيانات الدخل موزّعًا حسب الجنس غير متاحة، ولذلك اعتمدت تقديرات لدخل الذكور والإناث. وللتفاصيل يمكن الاطلاع على التعاريف والملاحظة الفنية 4 (http://hdr.undp.org).

b ترتيب البلدان حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.

c تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

d بيانات محدثة من مكتب تقرير التنمية البشرية على أساس بيانات التحصيل العلمي من: UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ ومنهجية Barro and Lee 2013.

e حسابات وزارة التربية والتعليم في سنغافورة.

f لحساب دليل التنمية البشرية للذكور، بلغ الحد الأقصى للدخل التقديري 75,000 دولار.

g بالاستناد إلى بيانات من: UNESCO Institute for Statistics 2011.

h بالاستناد إلى بيانات عن السنوات المتوقعة في الدراسة من: UNESCO Institute for Statistics 2013a.

i بالاستناد إلى تقديرات توزيع التحصيل العلمي من: UNESCO Institute for Statistics 2013a.

j حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المحدثة للمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات.

k حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى التعداد الوطني للسكان في عام 2011 من: Samoa Bureau of Statistics n.d.

l تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات أحدث المسوح الديمغرافية والصحيّة في البلد.

تعاريف

دليل التنمية حسب الجنس: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة. وتتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

نسبة الإناث إلى الذكور من دليل التنمية البشرية: قيمة دليل التنمية البشرية موزّعة على الجنسين.

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحة، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمّها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق، محسوبة بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

متوسط سنوات الدراسة المتوقع: عدد سنوات الدراسة التي يُتوقع أن يتممها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية على حالها طيلة فترة حياته.

النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي: يحسب بالاستناد إلى نسبة راتب المرأة إلى راتب الرجل، ومشاركة كل منهما في النشاط الاقتصادي، والدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011). وتتضمن الملاحظة الفنيّة 4 تفاصيل عن طريقة الحساب (http://hdr.undp.org).

مصادر البيانات

العمودان 1 و2: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 3 و4.

العمودان 3 و4: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: UNDESA 2013a؛ Barro and Lee 2013؛ United Nations؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ Statistics Division 2014؛ World Bank 2014؛ ILO 2014.

العمودان 5 و6: UNDESA 2013a.

العمودان 7 و8: Barro and Lee 2013؛ UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية على أساس بيانات التحصيل العلمي من: UNESCO Institute for Statistics 2013b؛ ومنهجيّة Barro and Lee 2013.

العمودان 9 و10: UNESCO Institute for Statistics 2013.

العمودان 11 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: ILO 2013a؛ UNDESA 2013a؛ World Bank 2014.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد

		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[b]				السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد[e]				السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد[e]	السكان الذين يعيشون في فقر المدقع[e]	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام (بالنسبة المئوية)			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	
		المواصفات المنقحة[c]		مواصفات عام 2010[d]												
		الدليل	مجموع السكان	الدليل	مجموع السكان	شدة الحرمان	مجموع السكان	مجموع السكان							1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية	خط الفقر الوطني
	السنة والمسح[a]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالآلاف)	(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	2002–2012[f]	2002–2012[f]
إثيوبيا	2011 D	0.537	88.2	0.564	87.3	60.9	78,887			6.7	67.0	27.4	25.2	47.4	30.65	29.6
أذربيجان	2006 D	0.009	2.4	0.021	5.3	38.2	210			11.5	0.2	20.0	50.7	29.3	0.43	6
الأرجنتين	2005 N	0.015[h]	3.7[h]	0.011[h]	2.9[h]	39.1[h]	1,438[h]			5.2[h]	0.5[h]	38.2[h]	27.8[h]	34.0[h]	0.92	..
الأردن	2009 D	0.004	1.0	0.008	2.4	36.8	64			4.1	0.1	33.7	56.3	10.0	0.12	13.3
أرمينيا	2010 D	0.002	0.6	0.001	0.3	37.0	18			3.0	0.1	3.4	87.8	8.7	2.47	35.8
أفغانستان	2010/2011 M	0.293[g]	58.8[g]	0.353[g]	66.2[g]	49.9[g]	17,116[g]			16.0[g]	29.8[g]	45.6[g]	19.2[g]	35.2[g]	..	36
ألبانيا	2008/2009 D	0.005	1.2	0.005	1.4	38.3	38			7.2	0.1	22.4	47.1	30.5	0.62	12.4
إندونيسيا	2012 D	0.024[g]	5.9[g]	0.066[g]	15.5[g]	41.3[g]	14,574[g]			8.1[g]	1.1[g]	24.7[g]	35.1[g]	40.2[g]	16.20	12
أوزبكستان	2006 M	0.013	3.5	0.008	2.3	36.6	935			6.2	0.1	3.7	83.4	12.8	..	..
أوغندا	2011 D	0.359	70.3	0.367	69.9	51.1	24,712			20.6	33.3	18.0	30.2	51.9	38.01	24.5
أوكرانيا	2007 D	0.002[g]	0.6[g]	0.008[g]	2.2[g]	34.3[g]	264[g]			0.2[g]	0.0[g]	1.0[g]	95.1[g]	3.8[g]	0.02	2.9
باكستان	2012/2013 D	0.237	45.6	0.230	44.2	52.0	83,045			14.9	26.5	36.2	32.3	31.6	21.04	22.3
البرازيل	2012 N	0.012[g,k]	3.1[g,k]			40.8[g,k]	6,083[g,k]			7.4[g,k]	0.5[g,k]	27.7[g,k]	38.4[g,k]	33.9[g,k]	6.14	21.4
بليز	2011 M	0.030	7.4	0.018	4.6	41.2	23			6.4	1.5	36.2	34.8	29.0	..	..
بنغلاديش	2011 D	0.237	49.5	0.253	51.2	47.8	75,610			18.8	21.0	28.4	26.6	44.9	43.25	31.51
بنن	2006 D	0.401[i]	69.8[i]	0.412[i]	71.8[i]	57.4[i]	5,897[i]			18.8[i]	45.7[i]	35.0[i]	24.9[i]	40.1[i]	47.33	36.2
بوتان	2010 M	0.128	29.4	0.119	27.2	43.5	211			18.0	8.8	40.3	26.3	33.4	1.66	12
بوركينا فاسو	2010 D	0.508	82.8	0.535	84.0	61.3	12,875			7.6	63.8	39.0	22.5	38.5	44.6	46.7
بوروندي	2010 D	0.442	81.8	0.454	80.8	54.0	7,553			12.0	48.2	25.0	26.3	48.8	81.32	66.9
البوسنة والهرسك	2011/2012 M	0.006[i]	1.7[i]	0.002[i]	0.5[i]	37.3[i]	65[i]			3.2[i]	0.0[i]	7.8[j]	79.5[j]	12.7[i]	0.04	14
بوليفيا - دولة متعددة القوميات	2008 D	0.097	20.6	0.089	20.5	47.0	2,022			17.3	7.8	21.9	27.9	50.2	15.61	51.3
بيرو	2012 D	0.043	10.4	0.043	10.5	41.4	3,132			12.3	2.1	19.4	29.8	50.8	4.91	25.8
بيلاروس	2005 M	0.001	0.4	0.000	0.0	34.5	41			1.1	0.0	2.6	89.7	7.7	0.07	6.3
تايلند	2005/2006 M	0.004	1.0	0.006	1.6	38.8	664			4.4	0.1	19.4	51.3	29.4	0.38	13.2
ترينيداد وتوباغو	2006 M	0.007[g]	1.7[g]	0.020[g]	5.6[g]	38.0[g]	23[g]			0.5[g]	0.2[g]	2.2[g]	86.1[g]	11.7[g]	..	..
توغو	2010 M	0.260	50.9	0.250	49.8	51.2	3,207			20.3	26.4	28.9	25.0	46.1	28.22	58.7
تونس	2011/2012 M	0.006	1.5	0.004	1.2	39.3	161			3.2	0.2	33.7	48.2	18.1	..	..
تيمور - ليشتي	2009/2010 D	0.322	64.3	0.360	68.1	50.1	694			21.4	31.5	20.0	30.4	49.6	..	49.9
الجبل الأسود	2005/2006 M	0.012[j]	3.0[j]	0.006[j]	1.5[j]	40.1[j]	19[j]			1.3[j]	0.5[j]	21.0[j]	63.8[j]	15.3[j]	0.12	9.3
جمهورية أفريقيا الوسطى	2010 M	0.424	76.3	0.430	77.6	55.6	3,320			15.7	48.5	23.8	26.2	50.0	..	..
الجمهورية الدومينيكية	2007 D	0.026	6.2	0.018	4.6	41.9	599			10.8	1.4	36.2	30.4	33.3	2.24	40.9
الجمهورية العربية السورية	2006 M	0.024	6.4	0.021	5.5	38.0	1,197			7.7	0.9	44.4	43.1	12.5	1.71	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2010 M	0.399	74.4	0.392	74.0	53.7	46,278			15.5	46.2	18.5	25.5	55.9	87.72	71.3
جمهورية تنزانيا المتحدة	2010 D	0.335	66.4	0.332	65.6	50.4	29,842			21.5	32.1	16.9	28.2	54.9	67.87	28.2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2011/2012 M	0.186	36.8	0.174	34.1	50.5	2,447			18.5	18.8	37.7	25.4	36.9	33.88	27.6
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2011 M	0.007[i]	1.7[i]	0.002[i]	0.7[i]	38.4[i]	36[i]			2.4[i]	0.1[j]	18.5[j]	57.2[j]	24.3[j]	0.6	19
جمهورية مولدوفا	2005 D	0.005	1.3	0.007	1.9	38.8	49			5.2	0.2	17.7	46.6	35.6	0.39	16.6
جنوب أفريقيا	2012 N	0.041	10.3	0.044	11.1	39.6	5,400			17.1	1.3	8.4	61.4	30.2	13.77	23
جورجيا	2005 M	0.008	2.2	0.003	0.8	37.6	99			4.1	0.1	7.4	67.4	25.2	17.99	24.7
جيبوتي	2006 M	0.127	26.9	0.139	29.3	47.3	212			16.0	11.1	36.1	22.7	41.2	18.84	..
دولة فلسطين	2006/2007 N	0.007	2.0	0.005	1.4	36.9	74			7.4	0.1	16.6	72.3	11.1	0.04	21.9
رواندا	2010 D	0.352	70.8	0.350	69.0	49.7	7,669			17.9	34.6	23.8	27.2	49.0	63.17	44.9
زامبيا	2007 D	0.318	62.8	0.328	64.2	50.7	7,600			18.7	31.3	16.3	29.4	54.3	74.45	60.5
زمبابوي	2010/2011 D	0.181	41.0	0.172	39.1	44.1	5,482			24.9	12.2	7.8	37.9	54.3	..	72.3
سان تومي وبرينسيبي	2008/2009 D	0.217	47.5	0.154	34.5	45.5	82			21.5	16.4	29.1	26.5	44.4	..	61.7
السنغال	2010/2011 D	0.390	69.4	0.439	74.4	56.2	9,247			14.4	45.1	36.7	33.1	30.2	29.61	46.7
سوازيلند	2010 M	0.113	25.9	0.086	20.4	43.5	309			20.5	7.4	13.7	41.0	45.3	40.63	63
سورينام	2010 M	0.033[j]	7.6[j]	0.024[j]	5.9[j]	43.1[i]	40[i]			4.7[i]	2.0[i]	31.0[j]	37.2[j]	31.8[i]	..	..
سيراليون	2010 M	0.405	72.7	0.388	72.5	55.8	4,180			16.7	46.4	24.2	28.3	47.4	51.71	52.9
صربيا	2010 M	0.001	0.3	0.000	0.1	39.9	25			3.1	0.0	24.7	48.6	26.7	0.21	9.2
الصومال	2006 M	0.500	81.8	0.514	81.2	61.1	7,104			8.3	63.6	33.7	18.8	47.5	..	..
الصين	2009 N	0.026[k,l]	6.0[k,l]	..	..	43.4[k,l]	80,784[k,l]			19.0[k,l]	1.3[k,l]	21.0[k,l]	44.4[k,l]	34.6[k,l]	11.8	..
طاجيكستان	2012 D	0.031	7.9	0.054	13.2	39.0	629			23.4	1.2	13.4	52.6	34.0	6.56	46.7
العراق	2011 M	0.052	13.3	0.045	11.6	39.4	4,236			7.4	2.5	50.1	38.6	11.3	2.82	22.9
غابون	2012 D	0.073	16.7	0.070	16.5	43.4	273			19.9	4.4	15.2	43.8	40.9	4.84	32.7
غامبيا	2005/2006 M	0.329	60.8	0.324	60.4	54.1	901			15.7	35.9	34.0	30.5	35.5	33.63	48.4
غانا	2011 M	0.144	30.5	0.139	30.4	47.3	7,559			18.7	12.1	27.7	27.1	45.2	28.59	28.5
غيانا	2009 D	0.031	7.8	0.030	7.7	40.0	61			18.8	1.2	16.8	51.2	32.0	..	..

		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[b]				السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد[e]		السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد[e]	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع[e]	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام (بالنسبة المئوية)			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	
		المواصفات المنقّحة[c]		مواصفات عام 2010[d]										
		الدليل	مجموع السكان	الدليل	مجموع السكان	شدة الحرمان	مجموع السكان						1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية	خط الفقر الوطني
	السنة و المسح[a]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالآلاف)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	2002–2012[f]	2002–2012[f]
غينيا	2005 D	0.548	86.5	0.506	82.5	63.4	8,283	7.7	68.6	34.4	22.3	43.3	43.34	55.2
غينيا - بيساو	2006 M	0.495	80.4	0.462	77.5	61.6	1,168	10.5	58.4	30.5	27.9	41.6	48.9	69.3
فانواتو	2007 M	0.135	31.2	0.129	30.1	43.1	69	32.6	7.3	24.4	24.1	51.6	..	..
الفلبين	2008 D	0.038 g,n	7.3 g,n	0.064 g,n	13.4 g,n	51.9 g,n	6,559 g,n	12.2 g,n	5.0 g,n	37.1 g,n	25.7 g,n	37.2 g,n	18.42	26.5
فييت نام	2010/2011 M	0.026	6.4	0.017	4.2	40.7	5,796	8.7	1.3	35.9	25.7	38.4	16.85	20.7
قيرغيزستان	2005/2006 M	0.013	3.4	0.019	4.9	37.9	173	10.1	0.3	5.0	63.9	31.2	5.03	38
كازاخستان	2010/2011 M	0.004	1.1	0.001	0.2	36.4	173	2.3	0.0	4.3	83.9	11.8	0.11	3.8
الكاميرون	2011 D	0.260	48.2	0.248	46.0	54.1	10,187	17.8	27.1	24.5	31.3	44.2	9.56	39.9
كمبوديا	2010 D	0.211	46.8	0.212	45.9	45.1	6,721	20.4	16.4	25.9	27.7	46.4	18.6	20.5
كوت ديفوار	2011/2012 D	0.307	59.3	0.310	58.7	51.7	11,772	17.9	32.4	36.5	25.8	37.7	23.75	42.7
كولومبيا	2010 D	0.032	7.6	0.022	5.4	42.2	3,534	10.2	1.8	34.3	24.7	41.0	8.16	32.7
الكونغو	2011/2012 D	0.192	43.0	0.181	39.7	44.7	1,866	26.2	12.2	10.6	32.8	56.6	54.1	46.5
كينيا	2008/2009 D	0.226	48.2	0.229	47.8	47.0	19,190	29.1	15.7	11.2	32.4	56.4	43.37	45.9
ليبريا	2007 D	0.459	81.9	0.485	83.9	56.1	2,883	12.9	52.8	30.4	21.8	47.8	83.76	63.8
ليسوتو	2009 D	0.227	49.5	0.156	35.3	45.9	984	20.4	18.2	14.8	33.8	51.4	43.41	56.6
مالي	2006 D	0.533	85.6	0.558	86.6	62.4	10,545	7.8	66.8	37.4	22.6	40.1	50.43	43.6
مدغشقر	2008/2009 D	0.420	77.0	0.357	66.9	54.6	15,774	11.7	48.0	31.6	24.5	43.9	81.29	75.3
مصر	2008 D	0.036 m	8.9 m	0.024 m	6.0 m	40.3 m	6,740 m	8.6 m	1.5 m	41.8 m	45.6 m	12.6 m	1.69	25.2
المكسيك	2012 N	0.024	6.0	0.011	2.8	39.9	7,272	10.1	1.1	31.4	25.6	43.0	0.72	52.3
ملاوي	2010 D	0.332	66.7	0.334	66.7	49.8	10,012	24.5	29.8	18.9	27.7	53.4	61.64	50.7
ملديف	2009 D	0.008	2.0	0.018	5.2	37.5	6	8.5	0.1	27.8	60.2	11.9	1.48	..
منغوليا	2005 M	0.077	18.3	0.065	15.8	42.0	462	19.0	4.2	13.5	35.7	50.8	..	27.4
موريتانيا	2007 M	0.362	66.0	0.352	61.7	54.9	2,197	12.8	42.3	33.5	18.2	48.3	23.43	42
موزامبيق	2011 D	0.390	70.2	0.389	69.6	55.6	17,246	14.8	44.1	30.4	22.3	47.3	59.58	54.7
ناميبيا	2006/2007 D	0.200	42.1	0.187	39.6	47.5	876	22.6	15.7	14.8	33.4	51.8	31.91	28.7
نيبال	2011 D	0.197	41.4	0.217	44.2	47.4	11,255	18.1	18.6	27.3	28.2	44.5	24.82	25.2
النيجر	2012 D	0.584	89.8	0.605	89.3	65.0	15,408	5.9	73.5	35.9	24.0	40.0	43.62	59.5
نيجيريا	2011 M	0.239	43.3	0.240	43.3	55.2	71,014	17.0	25.7	26.9	32.6	40.4	67.98	46
نيكاراغوا	2011/2012 D	0.088	19.4	0.072	16.1	45.6	1,146	14.8	6.9	37.8	12.6	49.6	..	..
هايتي	2012 D	0.242	50.2	0.248	49.4	48.1	5,104	22.2	20.1	24.8	23.4	51.8	..	..
الهند	2005/2006 D	0.282	55.3	0.283	53.7	51.1	631,999	18.2	27.8	22.7	32.5	44.8	32.68	21.9
هندوراس	2011/2012 D	0.098 i	20.7 i	0.072 i	15.8 i	47.4 i	1,642 i	28.6 i	7.2 i	36.6 i	23.1 i	40.3 i	17.92	60
اليمن	2006 M	0.191 g	37.5 g	0.283 g	52.5 g	50.9 g	7,741 g	16.7 g	18.4 g	33.4 g	21.3 g	45.3 g	17.53	34.8

ملاحظات

a يشير الحرف D إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الديمغرافية والصحية، والحرف M إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، والحرف N إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الوطنية. وقائمة المسوح الوطنية ترد على الموقع http://hdr.undp.org.

b لم تتوفر جميع المؤشرات لجميع البلدان، لذلك ينبغي توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حال عدم توفر البيانات، رُجحت قيمة المؤشرات ليصبح مجموعها 100 في المائة.

c المواصفات المنقحة هي نتيجة تعديل في تعريف أوجه الحرمان في بعض المؤشرات مقارنة بمواصفات عام 2010، على النحو المبيّن في الملاحظة الفنيّة 5 (http://hdr.undp.org).

d دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالاستناد إلى المنهجيّة المعتمدة منذ عام 2010 والمبيّنة في: Alkire and Santos 2010.

e الحسابات بالاستناد إلى المواصفات المنقحة على النحو المبيّن في الملاحظة الفنيّة 5 (http://hdr.undp.org).

f تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

g لا تشمل البيانات مؤشرات التغذية.

h تقتصر البيانات على المناطق الحضرية في البلد.

i لا تشمل البيانات مؤشر الكهرباء.

j لا تشمل البيانات مؤشر وفيات الأطفال.

k لا تشمل البيانات مؤشر نوعيّة الأرضيّة.

l تغطي البيانات جزءًا من البلد (تسع محافظات).

m لا تشمل البيانات مؤشر وقود الطهو.

n لا تشمل البيانات مؤشر الالتحاق بالمدرسة.

تعاريف

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان. وتتضمن الملاحظة الفنية 5 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعانون من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 33 في المائة على الأقل.

شدّة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد: متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد.

السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان المعرضين لأكثر من وجه من أوجه الحرمان بنسبة ترجّح حدّتها بين 20 و33 في المائة.

السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد المدقع، أي من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 50 في المائة أو أكثر.

حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام: النسبة المئوية من دليل الفقر المتعدد الأبعاد المنسوبة إلى كل بعد من أبعاد الحرمان الثلاثة.

نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي أي على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (بمعادل القوة الشرائية).

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، وهو الخط الذي تتخذه سلطات بلد معين لقياس الفقر فيه. وتستند التقديرات الوطنية إلى التقديرات المرجّحة على أساس مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات بالاستناد إلى عدد من مسوح الأسر المعيشية التي أجريت في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2012، ومنها المسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسف، وعدد من مسوح الأسر المعيشية الوطنية.

الأعمدة 2 و3 و6 إلى 12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسر المعيشية في التعليم والصحة ومستوى المعيشة، مستمدة من عدد من مسوح الأسر المعيشية على النحو المبيّن في العمود 1 وباستخدام المنهجيّة المفصّلة في الملاحظة الفنيّة 5 (http://hdr.undp.org).

العمودان 4 و5: Alkire, Conconi and Seth 2014.

العمودان 13 و14: World Bank 2013a.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: التغيّرات مع الوقت في بلدان محددة

	السنة والمسح[a]	دليل الفقر المتعدد الأبعاد[b]	السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد[c]			السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام (بالنسبة المئوية)		
			مجموع السكان		شدة الحرمان					
		القيمة	(بالنسبة المئوية)	(بالآلاف)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة
إندونيسيا	2012 D	0.024[e]	5.9[e]	14,574[e]	41.3[e]	8.1[e]	1.1[e]	24.7[e]	35.1[e]	40.2[e]
إندونيسيا	2007 D	0.043[e]	10.1[e]	23,432[e]	42.4[e]	15.4[e]	2.3[e]	30.4[e]	21.0[e]	48.7[e]
أوغندا	2011 D	0.359	70.3	24,712	51.1	20.6	33.3	18.0	30.2	51.9
أوغندا	2006 D	0.399	74.5	22,131	53.6	18.2	41.5	17.1	30.4	52.5
باكستان	2012/2013 D	0.237	45.6	83,045	52.0	14.9	26.5	36.2	32.3	31.6
باكستان	2006/2007 D	0.218[e]	43.5[e]	71,378[e]	50.0[e]	13.2[e]	21.7[e]	43.0[e]	19.7[e]	37.3[e]
البرازيل	2012 N	0.012[e,f]	3.1[e,f]	6,083[e,f]	40.8[e,f]	7.4[e,f]	0.5[e,f]	27.7[e,f]	38.4[e,f]	33.9[e,f]
البرازيل	2006 N	0.017[g]	4.0[g]	7,578[g]	41.4[g]	11.2[g]	0.7[g]	41.4[g]	20.4[g]	38.2[g]
بليز	2011 M	0.030	7.4	23	41.2	6.4	1.5	36.2	34.8	29.0
بليز	2006 M	0.028	6.9	19	40.8	6.5	1.2	13.8	52.6	33.6
بنغلاديش	2011 D	0.237	49.5	75,610	47.8	18.8	21.0	28.4	26.6	44.9
بنغلاديش	2007 D	0.294	59.5	87,185	49.3	18.7	27.2	26.0	26.5	47.5
بوركينا فاسو	2010 D	0.508	82.8	12,875	61.3	7.6	63.8	39.0	22.5	38.5
بوركينا فاسو	2006 M	0.538	85.2	11,775	63.2	6.9	67.1	38.0	22.3	39.6
بوروندي	2010 D	0.442	81.8	7,553	54.0	12.0	48.2	25.0	26.3	48.8
بوروندي	2005 M	0.485[e]	87.9[e]	6,833[e]	55.2[e]	8.5[e]	53.5[e]	37.8[e]	11.1[e]	51.1[e]
البوسنة والهرسك	2011/2012 M	0.006[d]	1.7[d]	65[d]	37.3[d]	3.2[d]	0.0[d]	7.8[d]	79.5[d]	12.7[d]
البوسنة والهرسك	2006 M	0.013[d]	3.5[d]	134[d]	38.1[d]	5.3[d]	0.1[d]	7.9[d]	76.3[d]	15.8[d]
بيرو	2012 D	0.043	10.4	3,132	41.4	12.3	2.1	19.4	29.8	50.8
بيرو	2011 D	0.051	12.2	3,607	42.2	12.3	2.8	20.2	29.0	50.8
بيرو	2010 D	0.056	13.2	3,859	42.1	14.3	3.1	18.3	30.3	51.4
بيرو	2008 D	0.069	16.1	4,605	42.7	53.8	15.1	17.9	29.1	53.0
توغو	2010 M	0.260	50.9	3,207	51.2	20.3	26.4	28.9	25.0	46.1
توغو	2006 M	0.277	53.1	3,021	52.2	20.3	28.8	31.4	23.2	45.4
جمهورية أفريقيا الوسطى	2010 M	0.424	76.3	3,320	55.6	15.7	48.5	23.8	26.2	50.0
جمهورية أفريقيا الوسطى	2006 M	0.464	80.5	3,245	57.7	12.1	54.5	30.2	24.3	45.6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2011/2012 M	0.186	36.8	2,447	50.5	18.5	18.8	37.7	25.4	36.9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2006 M	0.320[d]	55.0[d]	3,242[d]	58.3[d]	11.1[d]	35.2[d]	32.3[d]	32.6[d]	35.2[d]
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2011 M	0.007[d]	1.7[d]	36[d]	38.4[d]	2.4[d]	0.1[d]	18.5[d]	57.2[d]	24.3[d]
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2005 M	0.013	3.0	64	42.2	7.1	0.7	50.7	22.3	27.0
جنوب أفريقيا	2012 N	0.041	10.3	5,400	39.6	17.1	1.3	8.4	61.4	30.2
جنوب أفريقيا	2008 N	0.039[f]	9.4[f]	4,701[f]	41.5[f]	21.4[f]	1.4[f]	13.4[f]	45.6[f]	41.1[f]
رواندا	2010 D	0.352	70.8	7,669	49.7	17.9	34.6	23.8	27.2	49.0
رواندا	2005 D	0.481	86.5	8,155	55.6	9.7	60.4	23.3	22.3	54.4
زمبابوي	2010/2011 D	0.181	41.0	5,482	44.1	24.9	12.2	7.8	37.9	54.3
زمبابوي	2006 D	0.193	42.4	5,399	45.4	22.8	15.7	11.5	29.6	58.9
السنغال	2010/2011 D	0.390	69.4	9,247	56.2	14.4	45.1	36.7	33.1	30.2
السنغال	2005 D	0.436	71.1	8,018	61.3	11.7	51.6	38.4	26.1	35.5
سورينام	2010 M	0.033[d]	7.6[d]	40[d]	43.1[d]	4.7[d]	2.0[d]	31.0[d]	37.2[d]	31.8[d]
سورينام	2006 M	0.044	9.2	46	47.4	6.3	3.6	36.7	21.1	42.2
سيراليون	2010 M	0.405	72.7	4,180	55.8	16.7	46.4	24.2	28.3	47.4
سيراليون	2008 D	0.451	79.7	4,409	56.6	12.5	51.7	32.0	22.7	45.3
صربيا	2010 M	0.001	0.3	25	39.9	3.1	0.0	24.7	48.6	26.7
صربيا	2005/2006 M	0.011[d]	3.0[d]	296[d]	38.3[d]	3.8[d]	0.3[d]	18.1[d]	60.1[d]	21.8[d]
طاجيكستان	2012 D	0.031	7.9	629	39.0	23.4	1.2	13.4	52.6	34.0
طاجيكستان	2005 M	0.059	14.7	1,002	39.8	18.6	2.3	11.0	57.3	31.7
العراق	2011 M	0.052	13.3	4,236	39.4	7.4	2.5	50.1	38.6	11.3
العراق	2006 M	0.077	18.5	5,182	41.8	15.0	4.3	45.7	33.9	20.4
غانا	2011 M	0.144	30.5	7,559	47.3	18.7	12.1	27.7	27.1	45.2
غانا	2008 D	0.186	39.2	9,057	47.4	20.3	15.4	26.5	28.5	45.0
غيانا	2009 D	0.031	7.8	61	40.0	18.8	1.2	16.8	51.2	32.0
غيانا	2007 M	0.032	7.9	61	40.1	10.7	1.5	16.9	44.8	38.3
كازاخستان	2010/2011 M	0.004	1.1	173	36.4	2.3	0.0	4.3	83.9	11.8
كازاخستان	2006 M	0.007	1.8	277	38.5	4.7	0.2	5.5	73.4	21.2
الكاميرون	2011 D	0.260	48.2	10,187	54.1	17.8	27.1	24.5	31.3	44.2
الكاميرون	2006 M	0.304[d]	51.8[d]	9,644[d]	58.7[d]	14.0[d]	35.9[d]	24.8[d]	31.7[d]	43.5[d]
كمبوديا	2010 D	0.211	46.8	6,721	45.1	20.4	16.4	25.9	27.7	46.4
كمبوديا	2005 D	0.282	58.0	7,746	48.7	17.5	26.4	29.0	26.3	44.7
كوت ديفوار	2011/2012 D	0.307	59.3	11,772	51.7	17.9	32.4	36.5	25.8	37.7
كوت ديفوار	2005 D	0.269[e,g]	50.0[e,g]	8,693[e,g]	53.9[e,g]	22.7[e,g]	26.7[e,g]	42.8[e,g]	20.8[e,g]	36.5[e,g]
الكونغو	2011/2012 D	0.192	43.0	1,866	44.7	26.2	12.2	10.6	32.8	56.6
الكونغو	2009 D	0.154[e]	32.7[e]	1,308[e]	47.1[e]	29.9[e]	15.1[e]	16.2[e]	25.6[e]	58.2[e]
المكسيك	2012 N	0.024	6.0	7,272	39.9	10.1	1.1	31.4	25.6	43.0
المكسيك	2006 N	0.028	6.9	7,779	40.9	10.7	1.6	32.0	29.0	39.0

	السنة والمسح[a]	دليل الفقر المتعدد الأبعاد[b] القيمة	السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد[c] مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالآلاف)	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع (بالنسبة المئوية)	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام (بالنسبة المئوية) التعليم	الصحة	مستوى المعيشة
موزامبيق	2011 D	0.390	70.2	17,246	55.6	14.8	44.1	30.4	22.3	47.3
موزامبيق	2009 D	0.395[e]	70.0[e]	16,343[e]	56.5[e]	14.7[e]	43.2[e]	31.3[e]	20.3[e]	48.4[e]
نيبال	2011 D	0.197	41.4	11,255	47.4	18.1	18.6	27.3	28.2	44.5
نيبال	2006 D	0.314	62.1	15,910	50.6	15.5	31.6	26.0	28.0	46.0
النيجر	2012 D	0.584	89.8	15,408	65.0	5.9	73.5	35.9	24.0	40.0
النيجر	2006 D	0.677	93.4	12,774	72.5	3.4	86.1	35.2	24.5	40.3
نيجيريا	2011 M	0.239	43.3	71,014	55.2	17.0	25.7	26.9	32.6	40.4
نيجيريا	2008 D	0.294	53.8	81,357	54.7	18.2	31.4	27.2	30.8	42.0
نيكاراغوا	2011/2012 D	0.088	19.4	1,146	45.6	14.8	6.9	37.8	12.6	49.6
نيكاراغوا	2006/2007 D	0.137	27.9	1,561	49.2	15.3	12.9	38.1	12.3	49.7
هايتي	2012 D	0.242	50.2	5,104	48.1	22.2	20.1	24.8	23.4	51.8
هايتي	2005/2006 D	0.315	59.3	5,566	53.2	18.1	32.8	28.8	22.8	48.5
هندوراس	2011/2012 D	0.098[h]	20.7[h]	1,642[h]	47.4[h]	28.6[h]	7.2[h]	36.6[h]	23.1[h]	40.3[h]
هندوراس	2005/2006 D	0.156[h]	31.5[h]	2,214[h]	49.6[h]	26.6[h]	13.3[h]	38.4[h]	22.6[h]	39.0[h]

ملاحظات

a يشير الحرف D إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الديمغرافية والصحية، والحرف M إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، والحرف N إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الوطنية. وقائمة المسوح الوطنية ترد على الموقع http://hdr.undp.org.

b لم تتوفر جميع المؤشرات لجميع البلدان، لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حال عدم توفر البيانات، رُجحت قيمة المؤشرات ليصبح مجموعها 100 في المائة.

c المواصفات المنقحة هي نتيجة تعديل في تعريف أوجه الحرمان في بعض المؤشرات مقارنة بمواصفات عام 2010، على النحو المبيّن في الملاحظة الفنيّة 5 (http://hdr.undp.org).

d لا تشمل البيانات مؤشر وفيات الأطفال.

e لا تشمل البيانات مؤشرات التغذية.

f لا تشمل البيانات مؤشر نوعيّة الأرضيّة.

g لا تشمل البيانات مؤشر وقود الطهو.

h لا تشمل البيانات مؤشر الكهرباء.

تعاريف

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان. وتتضمن الملاحظة الفنية 5 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org).

السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعانون من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 33 في المائة على الأقل.

شدّة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد: متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد.

السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان المعرضين لأكثر من وجه من أوجه الحرمان بنسبة ترجّح حدّتها بين 20 و33 في المائة.

السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد المدقع، ومن حرمان ترجّح حدّته بنسبة 50 في المائة أو أكثر.

حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام: النسبة المئوية من دليل الفقر المتعدد الأبعاد المنسوبة إلى كل بعد من أبعاد الحرمان الثلاثة.

مصادر البيانات

العمودان 1 و 2: حسابات بالاستناد إلى عدد من مسوح الأسر المعيشية التي أجريت في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2012 ومنها المسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسف، وعدد من مسوح الأسر المعيشية الوطنية.

الأعمدة 3 إلى 10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسر المعيشية في التعليم والصحة ومستوى المعيشة المستمدة من عدد من مسوح الأسر المعيشية على النحو المبيّن في العمود 1 وبالاستناد إلى المنهجيّة المفصّلة في الملاحظة الفنيّة 5 (http://hdr.undp.org).

الجدول 6أ

الصحة: الأطفال والشباب

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضع الذين يتغذون حصرًا من الرضاعة الطبيعية	الرضع غير المحصنين (بالنسبة المئوية من عمر سنة)		معدل الوفيات (لكل 1,000 مولود حيّ)		التغطية ما قبل الولادة	سوء التغذية لدى الأطفال (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية		الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية	
										الأطفال (من الفئة العمرية 0–14 سنة)	الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يتلقين العلاج للوقاية من انتقال الفيروس إلى الطفل[a]
		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية صفر إلى 5 أشهر)	الخناق والشهاق والكزاز	الحصبة	الرضع	دون سن الخامسة	(بالنسبة المئوية من المواليد الأحياء)	التقزم (المعتدل أو الحاد)	زيادة الوزن (المعتدلة أو الحادة)	(بالآلاف)	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	(بالنسبة المئوية)
		2008–2012[b]	2012	2012	2012	2012	2008–2012[b]	2008–2012[b]	2008–2012[b]	2012	2012	2008–2012[b]	2008–2012[b]	2011
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	..	1	6	2	3	..	..	..	..	..	..	..	..
2	أستراليا	..	8	6	4	5	98.3	..	..	..	..	..	..	..
3	سويسرا	..	5	8	4	4	..	..	..	..	..	..	..	..
4	هولندا	..	1	4	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
5	الولايات المتحدة الأمريكية	..	2	8	6	7	..	3.3[c]	7.0[c]	..	..	..	..	..
6	ألمانيا	..	3	3	3	4	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
7	نيوزيلندا	..	6	8	5	6	..	..	..	..	..	..	..	..
8	كندا	..	2	2	5	5	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
9	سنغافورة	..	2	5	2	3	..	4.4[c]	2.6[c]	..	..	..	..	..
10	الدانمرك	..	3	10	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
11	أيرلندا	..	2	8	3	4	99.5[c]	..	..	..	..	..	..	..
12	السويد	..	1	3	2	3	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
13	آيسلندا	..	3	10	2	2	..	..	..	..	..	..	..	..
14	المملكة المتحدة	..	1	7	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
15	جمهورية كوريا	..	1	1	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
17	اليابان	..	1	4	2	3	..	..	..	..	..	..	..	..
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	..	4	4	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
20	فرنسا	..	1	11	3	4	99.8[c]	..	..	..	..	..	..	..
21	النمسا	..	7	24	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
21	بلجيكا	..	1	4	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
21	لكسمبرغ	..	1	4	2	2	..	..	..	..	..	..	..	..
24	فنلندا	..	1	3	2	3	99.8[c]	..	..	..	..	..	..	..
25	سلوفينيا	..	2	5	3	3	99.5[c]	..	..	..	..	..	..	..
26	إيطاليا	..	1	10	3	4	99.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
27	إسبانيا	..	1	3	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..
28	الجمهورية التشيكية	..	1	2	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
29	اليونان	..	1	1	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..
30	بروني دار السلام	..	4	1	7	8	99.0	..	..	..	..	..	..	..
31	قطر	..	6	3	6	7	100.0	..	..	..	..	..	..	..
32	قبرص	..	1	14	3	3	99.2[c]	..	..	..	..	..	..	..
33	أستونيا	..	4	6	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..
34	المملكة العربية السعودية	..	2	2	7	9	97.0	..	..	..	..	..	..	..
35	ليتوانيا	..	3	7	4	5	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	5.0
35	بولندا	..	1	2	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..
37	أندورا	..	1	2	3	3	..	..	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	..	1	1	6	8	96.9[c]	..	..	..	..	..	..	..
39	مالطة	..	1	7	6	7	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
40	الإمارات العربية المتحدة	..	6	6	7	8	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
41	شيلي	63.0	10	10	8	9	..	..	..	0.1	0.2	..	..	5.0[d]
41	البرتغال	..	1	3	3	4	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
43	هنغاريا	..	1	1	5	6	..	..	..	..	..	..	..	..
44	البحرين	..	1	[1]	8	10	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
44	كوبا	48.6	4	1	4	6	100.0	..	..	..	0.1[e]	0.1[e]	66.4	5.0[d]
46	الكويت	..	1	1	10	11	100.0	..	..	..	..	..	..	..
47	كرواتيا	..	3	5	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	..	5	10	8	9	91.8[c]	..	..	..	..	..	..	5.0[d]
49	الأرجنتين	54.0	6	6	13	14	99.2[c]	8.2[c]	9.9[c]	..	0.1	0.2	..	5.0
تنمية بشرية مرتفعة														
50	أوروغواي	65.2	2	4	6	7	96.2[c]	14.7[c]	10.0[c]	..	0.2	0.5	..	5.0
51	جزر البهاما	..	1	9	14	17	98.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
51	الجبل الأسود	19.0[c]	2	10	6	6	97.4[c]	7.0[c]	15.6[c]	..	..	..	..	..
53	بيلاروس	9.0[c]	2	2	4	5	99.4	4.0[c]	9.7[c]	..	0.2	0.3	..	..
54	رومانيا	16.0[c]	4	6	11	12	93.5[c]	13.0[c]	8.3[c]	..	..	..	..	5.0
55	ليبيا	..	1	2	13	15	93.0[c]	21.0[c]	22.4[c]	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الرضع الذين يتغذون حصرًا من الرضاعة الطبيعية (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية صفر إلى 5 أشهر) 2008–2012[b]	الرضع غير المحصنين (بالنسبة المئوية من عمر سنة) الخناق والشهاق والكزاز 2012	الحصبة 2012	معدل الوفيات (لكل 1,000 مولود حيّ) الرضع 2012	دون سن الخامسة 2012	التغطية ما قبل الولادة (بالنسبة المئوية من المواليد الأحياء) 2008–2012[b]	سوء التغذية لدى الأطفال (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة) التقزم (المعتدل أو الحاد) 2008–2012[b]	زيادة الوزن (المعتدلة أو الحادة) 2008–2012[b]	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الأطفال (من الفئة العمرية 0–14 سنة) (بالآلاف) 2012	الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2012	الذكور 2012	استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2008–2012[b]	الذكور 2008–2012[b]	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج للوقاية من انتقال الفيروس إلى الطفل[a] (بالنسبة المئوية) 2011
56 عُمان	..	1	1	10	12	99.0	9.8	1.7	..	..	..	..	..	..
57 الاتحاد الروسي	..	3	2	9	10	..	..	..	..	..	..	..	..	5.0[d]
58 بلغاريا	..	4	6	11	12	..	..	..	..	..	..	..	..	65.4
59 بربادوس	..	7	10	17	18	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..	..
60 بالاو	..	1	9	15	21	90.3	..	..	..	..	..	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	..	1	2	9	10	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
62 ماليزيا	..	1	5	7	9	90.7	16.6[c]	5.1	..	0.1	0.1	..	..	5.0[d]
63 موريشيوس	21.0	1	1	13	15	..	..	..	..	0.3	0.3	..	..	5.0[d]
64 ترينيداد وتوباغو	13.0[c]	3	15	18	21	95.7[c]	..	..	..	..	..	67.1[c]	..	..
65 لبنان	14.8	16	20	8	9	95.6[c]	..	..	..	..	..	..	..	..
65 بنما	..	1	2	16	19	95.8	19.0	..	..	0.4	0.3	..	..	5.0[d]
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	..	10	13	13	15	94.1[c]	15.6[c]	6.1[c]	..	0.3	0.3	..	..	33.4
68 كوستاريكا	18.7[c]	8	10	9	10	89.9	5.6	8.1	..	0.1	0.2	..	..	..
69 تركيا	41.6	2	2	12	14	92.0	12.3	..	..	..	..	..	..	..
70 كازاخستان	31.8	1	4	17	19	99.9	13.1	0.6	..	..	..	73.5	76.2	5.0[d]
71 المكسيك	18.6	1	1	14	16	95.8	13.6[c]	9.7[c]	..	0.1	0.1	..	..	30.8
71 سيشيل	..	2	2	11	13	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73 سانت كيتس ونيفس	..	1	5	7	9	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..	..
73 سري لانكا	76.0[c]	1	1	8	10	99.4[c]	17.0[c]	0.8	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	86.3
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	23.0[c]	1	2	15	18	98.3	..	..	..	0.1	0.1	..	..	75.4
76 أذربيجان	12.0[c]	19	34	31	35	76.6	25.0[c]	12.9[c]	..	0.2	0.1	..	28.6	5.0[d]
77 الأردن	22.7	2	2	16	19	98.8	7.7	4.4	..	..	..	..	..	..
77 صربيا	13.7	9	13	6	7	99.0	6.6	15.6	..	..	..	64.5[f]	63.3	66.7
79 البرازيل	41.0	1	1	13	14	98.2	7.0[c]	7.3[c]	..	..	..	..	..	5.0[d]
79 جورجيا	54.8	6	7	18	20	97.6	11.3	19.9	..	0.3	0.1	..	..	5.0[d]
79 غرينادا	..	1	6	11	14	100.0[c]	..	..	..	..	..	..	..	..
82 بيرو	70.6	1	6	14	18	95.4	19.5	9.8	..	0.2	0.2	38.0[c,f]	..	5.0[d]
83 أوكرانيا	18.0[c]	24	21	9	11	98.5[c]	..	..	..	0.4	0.5	62.7[c]	63.7[c]	5.0[d]
84 بليز	14.7	1	4	16	18	94.0	19.3	7.9	..	0.5	0.6	25.5[c,d]	..	16.7
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	23.0	3	3	7	7	98.6	4.9	12.4	..	..	..	..	..	..
86 البوسنة والهرسك	18.5	5	6	6	7	98.9	8.9[c]	17.4[c]	..	..	..	..	67.4	..
87 أرمينيا	34.6	2	3	15	16	99.1	19.3	15.3	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	25.0
88 فيجي	39.8[c]	1	1	19	22	100.0	..	..	..	0.1	0.1	..	..	..
89 تايلند	15.1	1	2	11	13	99.1	16.0[c]	8.0[c]	..	0.3	0.3	..	..	5.0[f]
90 تونس	6.0	1	4	14	16	96.0	10.1	14.3	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	18.2
91 الصين	27.6	1	1	12	14	94.1	9.9	6.6	..	..	..	..	..	33.9
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	2	6	21	23	99.5	..	..	..	..	..	..	..	..
93 الجزائر	7.0	1	5	17	20	89.4[c]	15.0[c]	12.9[c]	..	..	..	..	..	24.7
93 دومينيكا	..	2	1	12	13	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
95 ألبانيا	38.6[c]	1	1	15	17	97.3	19.0[c]	21.7[c]	..	..	..	54.9	..	..
96 جامايكا	15.0[c]	1	7	14	17	99.0	4.8	4.0	..	0.5	0.9	49.4	75.5	8.7
97 سانت لوسيا	..	1	1	15	18	99.2[c]	..	..	..	..	..	..	..	..
98 كولومبيا	42.8	8	6	15	18	97.0	13.2	4.8	..	0.2	0.3	38.8	..	22.4
98 إكوادور	40.0[c]	1	6	20	23	84.2[c]	29.0[c]	5.1[c]	..	0.2	0.4	..	..	5.0
100 سورينام	2.8	6	27	19	21	89.9	8.8[c]	4.0[c]	..	0.7	0.4	39.3[c]	..	5.0
100 تونغا	..	5	5	11	13	97.9	..	..	..	..	..	..	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	7.8[c]	8	21	23	27	98.9[c]	9.8[c]	8.3	..	0.2	0.1	33.9[c]	61.8[c]	5.0
تنمية بشرية متوسطة														
103 ملديف	47.8	1	2	9	11	99.1	18.9	6.5	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	..
103 منغوليا	65.7	1	1	23	28	99.0	15.3	10.9[c]	..	0.1[e]	0.1[e]	..	68.9	84.2
103 تركمانستان	11.0[c]	2	1	45	53	99.1[c]	19.0[c]	..	..	..	..	..	..	..
106 ساموا	51.3	1	15	15	18	93.0	..	..	..	..	..	..	..	..
107 دولة فلسطين	27.0[c]	2	2	19	23	98.8	10.9	..	..	..	..	..	..	..
108 إندونيسيا	41.5	9	20	26	31	92.7	35.6	12.3	..	0.5	0.4	..	..	76.6
109 بوتسوانا	20.0[c]	2	6	41	53	94.1[c]	31.4[c]	11.2[c]	11.0	6.7	3.7	..	..	5.0
110 مصر	53.2	6	7	18	21	73.6	28.9	20.5	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	85.7
111 باراغواي	24.4	4	[g]	19	22	96.3	17.5[c]	7.1[c]	..	0.3	0.2	51.3	..	12.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الرضع الذين يتغذون حصرًا من الرضاعة الطبيعية (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية صفر إلى 5 أشهر) 2008–2012[b]	الرضع غير المحصنين (بالنسبة المئوية من عمر سنة) الحصبة 2012	الخناق والشهاق والكزاز 2012	معدل الوفيات (لكل 1,000 مولود حيّ) الرضع 2012	دون سن الخامسة 2012	التغطية ما قبل الولادة (بالنسبة المئوية من المواليد الأحياء) 2008–2012[b]	سوء التغذية لدى الأطفال (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة) التقزم (المعتدل أو الحاد) 2008–2012[b]	زيادة الوزن (المعتدلة أو الحادة) 2008–2012[b]	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الأطفال (من الفئة العمرية 0–14 سنة) (بالآلاف) 2012	الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2012	الذكور 2012	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2008–2012[b]	الذكور 2008–2012[b]	الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج للوقاية من انتقال الفيروس إلى الطفل[a] (بالنسبة المئوية) 2011
112 غابون	6.0	29	14	42	62	94.4	16.5	7.4	3.6	1.6	0.4	55.7	76.5	27.1
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	60.4	16	15	33	41	85.8	27.1	8.5	..	0.1	0.1	..	40.7	5.0
114 جمهورية مولدوفا	46.0[c]	9	3	15	18	98.0[c]	10.0[c]	9.1[c]	..	0.2	0.2	..	..	23.9
115 السلفادور	31.4	7	8	14	16	94.0	19.2	6.0	..	0.3	0.2	..	..	26.7
116 أوزبكستان	26.0[c]	1	1	34	40	99.0[c]	19.0[c]	12.8[c]	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	5.0
117 الفلبين	34.0	15	10	24	30	91.1	32.0	4.3	..	0.1[d]	0.1[d]	..	..	92.1
118 جنوب أفريقيا	8.0[c]	21	30	33	45	97.1	33.0[c]	19.2[c]	410.0	3.9	13.9	..	..	5.0
118 الجمهورية العربية السورية	42.6	39	32	12	15	87.7	27.5	17.9	..	..	..	..	..	..
120 العراق	19.6	[31]	13	28	34	83.8	22.6	11.8	..	..	..	..	..	..
121 غيانا	33.2	1	1	29	35	92.1	18.2	6.2	..	0.5	0.8	..	76.1	5.0
121 فييت نام	17.0	4	1	18	23	93.7	22.7	4.4	..	0.2	0.1	..	..	58.1
123 الرأس الأخضر	60.0[c]	4	1	19	22	97.6[c]	..	..	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	..
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	9	3	31	39	80.0	..	..	..	..	..	..	..	..
125 غواتيمالا	49.6	7	2	27	32	93.2	48.0	4.9	..	0.3	0.2	27.3[f]	74.3	5.0
125 قيرغيزستان	32.0[c]	2	4	24	27	96.9	22.6	4.4	..	0.2	0.1	..	75.7	65.7
127 ناميبيا	24.0[c]	24	11	28	39	94.6[c]	29.0[c]	4.6[c]	18.0	2.2	4.1	73.7	82.2	5.0
128 تيمور - ليشتي	51.5	38	31	48	57	84.4	58.1	4.7	..	..	..	..	..	..
129 هندوراس	31.2	7	12	19	23	91.7	22.6[c]	5.1[c]	..	0.2	0.2	38.0[c]	59.0	34.6
129 المغرب	31.0[c]	[1]	1	27	31	77.1	14.9	10.7	..	0.1	0.1	..	..	70.0
131 فانواتو	40.0[c]	48	22	15	18	84.3[c]	26.3[c]	4.5[c]	..	..	..	..	..	..
132 نيكاراغوا	30.6[c]	1	1	21	24	90.2[c]	22.0[c]	6.2[c]	..	0.3	0.2	..	..	42.9
133 كيريباس	69.0	9	6	46	60	88.4	..	..	..	..	..	2.4[f]	29.6	..
133 طاجيكستان	25.0[c]	6	4	49	58	88.8	26.2	5.9	..	0.1	0.1	..	..	51.9
135 الهند	46.4[c]	26	12	44	56	74.2[c]	48.0[c]	1.9[c]	..	0.1	0.1	17.1[c,f]	32.4[c]	..
136 بوتان	48.7	5	3	36	45	97.3	33.5	7.6	..	0.1	0.1	..	..	61.5
136 كمبوديا	73.5	7	3	34	40	89.1	39.9	1.6	..	0.2	0.2	..	..	14.4
138 غانا	45.7	12	8	49	72	96.4	22.7	2.6	28.0	0.3	0.5	27.2	39.3	9.8
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	26.0[c]	28	13	54	72	35.1	44.2	2.0	..	0.2	0.2	..	..	73.7
140 الكونغو	19.0[c]	20	10	62	96	93.0	30.0[c]	3.3	13.0	0.8	1.3	44.0	55.0	93.0
141 زامبيا	61.0[c]	17	14	56	89	93.7[c]	45.4[c]	7.9[c]	160.0	3.5	4.6	41.5[c,f]	43.1[c]	5.0
142 بنغلاديش	64.1	4	1	33	41	54.6	41.3	1.5	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	25.0
142 سان تومي وبرينسيبي	51.4	8	2	38	53	97.9	29.3	10.5	..	0.3	0.4	..	59.1	..
144 غينيا الإستوائية	24.0[c]	49	35	72	100	86.1[c]	35.0[c]	8.3[c]	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة														
145 نيبال	69.6	14	10	34	42	58.3	40.5	1.5	..	0.1[e]	0.1[e]	..	45.1	71.2
146 باكستان	37.0[c]	17	12	69	86	60.9[c]	43.7	6.4	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	95.5
147 كينيا	32.0	7	11	49	73	91.5	35.3	4.7	200.0	1.8	3.6	37.1	67.3	25.0
148 سوازيلند	44.1	[12]	3	56	80	96.8	30.9	10.7	22.0	10.3	20	68.6	84.5	5.0
149 أنغولا	11.0[c]	3	1	100	164	79.8[c]	29.0[c]	..	30.0	0.6	1.2	..	..	76.4
150 ميانمار	23.6	16	11	41	52	83.1	35.1	2.6	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	5.0
151 رواندا	84.9	3	1	39	55	98.0	44.2	7.1	27.0	1	1.3	..	..	34.1
152 الكاميرون	20.0	18	6	61	95	84.7	32.5	6.5	59.0	1.0	1.8	46.5	66.5	38.4
152 نيجيريا	15.1	58	53	78	124	57.7	35.8	3.0	430.0	0.7	1.3	46.6	..	79.1
154 اليمن	12.0[c]	29	11	46	60	47.0[c]	57.7[c]	5.0[c]	..	0.1	0.1	..	..	97.8
155 مدغشقر	50.7	[31]	4	41	58	86.3	50.1	..	..	0.3	0.3	6.6	8.8	83.7
156 زمبابوي	31.4	10	5	56	90	89.8	32.0	5.5	180.0	3.9	6.3	38.5[f]	50.5	38.2
157 بابوا غينيا الجديدة	56.0[c]	33	15	48	63	78.8[c]	43.6[c]	4.4[c]	3.1	0.1[e]	0.1[e]	..	..	74.9
157 جزر سليمان	74.0[c]	15	6	26	31	73.9[c]	32.8[c]	2.5[c]	..	..	..	18.0[c]	39.1	..
159 جزر القمر	..	15	9	58	78	75.0	30.1	9.3	..	2.8	1.6	..	52.3	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	49.8	3	1	38	54	87.8	42.0	5.0	230.0	1.8	3.6	33.9	40.6	15.3
161 موريتانيا	45.9	25	5	65	84	75.4	22.5	1.2	..	0.1	0.2	..	..	95.7
162 ليسوتو	53.5	15	7	74	100	91.8	39.0	7.3	38.0	5.8	10.7	44.9	60.3	30.0
163 السنغال	39.0	16	3	45	60	93.3	26.5	2.5	..	0.1	0.3	..	..	60.8
164 أوغندا	63.2	18	11	45	69	93.3	33.4	3.4	190.0	2.3	4	..	47.3	43.3
165 بنن	32.5	28	12	59	90	85.8	44.6	17.9	9.1	0.2	0.4	34.6	43.8	63.9
166 السودان	41.0	15	1	49	73	55.9	35.0	..	..	..	..	..	..	..
166 توغو	62.4	28	6	62	96	71.6	29.7	1.6	17.0	0.5	0.9	39.2	54.4	21.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الرضع الذين يتغذون حصرًا من الرضاعة الطبيعية (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية صفر إلى 5 أشهر) 2008–2012[b]	الرضع غير المحصنين (بالنسبة المئوية من عمر سنة) الخناق والشهاق والكزاز 2012	الحصبة 2012	معدل الوفيات (لكل 1,000 مولود حيّ) الرضع 2012	دون سن الخامسة 2012	التغطية ما قبل الولادة (بالنسبة المئوية من المواليد الأحياء) 2008–2012[b]	سوء التغذية لدى الأطفال (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة) التقزم (المعتدل أو الحاد) 2008–2012[b]	زيادة الوزن (المعتدلة أو الحادة) 2008–2012[b]	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الأطفال (من الفئة العمرية 0–14 سنة) (بالآلاف) 2012	الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2012	الذكور 2012	استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة) الإناث 2008–2012[b]	الذكور 2008–2012[b]	الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يتلقين العلاج للوقاية من انتقال الفيروس إلى الطفل[a] (بالنسبة المئوية) 2011
168 هايتي	39.7	19	42	57	76	84.5	21.9[c]	3.6[c]	12.0	0.9	0.6	51.6[c]	61.8[c]	5.0
169 أفغانستان	..	14	32	71	99	47.9	59.0[c]	4.6[c]	..	0.1[e]	0.1[e]	..	..	99.0[g]
170 جيبوتي	1.0[c]	15	17	66	81	92.3[c]	30.8	8.1	1.2	0.3	0.2	..	..	80.1
171 كوت ديفوار	12.1	2	15	76	108	90.6	29.8	3.0	63.0	1.2	0.7	34.2	56.5	18.6
172 غامبيا	33.5	1	5	49	73	98.1	23.4	1.9	..	0.5	0.2	49.3[f]	..	5.0
173 إثيوبيا	52.0	20	34	47	68	42.5	44.4	1.7	170.0	0.5	0.3	..	47.2	72.3
174 ملاوي	71.4	1	[10]	46	71	94.7	47.1	8.3	180.0	4.5	2.7	31.4	40.5	39.4
175 ليبريا	29.0[c]	14	20	56	75	79.3[c]	41.8	4.6	3.7	0.1[e]	0.1[e]	16.2	27.8	23.1
176 مالي	20.4	15	41	80	128	70.4	27.8[c]	1.0	..	0.3	0.2	7.9[f]	38.0	57.9
177 غينيا - بيساو	38.3	8	31	81	129	92.6	32.2	3.2	5.9	1.7	0.9	50.0	..	59.5
178 موزامبيق	42.8	9	18	63	90	92.3	42.6	7.4	180.0	6.6	2.8	38.3	40.8	39.0
179 غينيا	48.0	14	42	65	101	88.4	34.5	3.6	14.0	0.8	0.4	37.0	54.0	44.9
180 بوروندي	69.3	1	7	67	104	98.9	57.7	2.7	17.0	0.6	0.4	..	..	38.0
181 بوركينا فاسو	38.2	6	13	66	102	94.3	32.9	2.4	21.0	0.5	0.4	65.3	74.7	45.8
182 إريتريا	52.0	1	1	37	52	70.3[c]	44.0[c]	1.6[c]	3.1	0.2	0.2	..	..	..
183 سيراليون	31.6	6	20	117	182	93.0	44.4	9.6	5.8	1	0.3	12.4	..	5.0
184 تشاد	3.4	36	36	89	150	53.1	38.7	2.8	34.0	1.1	0.6	57.1[f]	..	86.0
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	34.3	31	51	91	129	68.3	40.7	1.8	..	..	..	34.0[c]	46.5[c]	25.5
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	37.0	14	27	100	146	88.8	43.4	4.9	88.0	0.8	0.4	15.9	..	..
187 النيجر	23.3	20	[27]	63	114	46.1	43.9	2.4	..	0.1[e]	0.1[d]	..	..	57.6
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	65.0	3	1	23	29	100.0	27.9	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	31.0[c]	3	22	31	38	81.2[c]	..	..	..	..	..	8.8[f]	22.6	..
موناكو	..	1	1	3	4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	67.0[c]	2	4	30	37	94.5[c]	24.0[c]	2.8[c]	..	..	..	8.2	16.7	..
سان مارينو	..	2	13	3	3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	9.0[c]	48	54	91	147	26.1[c]	42.0[c]	4.7	..	0.2	0.2	..	..	94.0
جمهورية جنوب السودان	45.1	21	38	67	104	40.3	31.1	5.4	19.0	1.2	0.6	7.3	..	90.0
توفالو	35.0[c]	1	2	25	30	97.4[c]	10.0[c]	6.3[c]	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	..	2	6	5	6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	..	2	3	13	15	94.9	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	..	10	20	37	46	78.7	40.3	5.3	..	..	..	..	..	8.3
تنمية بشرية منخفضة	..	18	27	64	94	70.5	39.8	4.2	..	..	..	..	..	46.1
المناطق														
الدول العربية	..	8	15	28	37	78.1	27.7	..	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	4	6	17	21	93.4	18.4	7.0	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	..	6	7	20	23	95.2	15.5	9.7	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	..	4	5	16	19	96.1	14.6	..	..	..	..	..	..	11.9
جنوب آسيا	..	11	22	45	57	71.8	46.7	2.5	..	..	..	..	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..	20	28	64	97	76.9	37.8	4.6	200.8	..	..	..	..	34.8
أقل البلدان نموًا	..	10	20	57	84	69.1	41.1	3.8	..	..	..	..	..	33.7
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	11	25	37	49	92.1	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	**..**	**9**	**16**	**35**	**47**	**84.8**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**

ملاحظات

a التقديرات هي الحد الأعلى.
b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
c تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحددة.
d 5 أو أقل.
e 0.1 في المائة أو أقل.
f بالاستناد إلى قاسم صغير (عادة 25-49 حالة غير مرجحة).
g 99 في المائة أو أكثر.

تعاريف

الرضع الذين يتغذون حصرًا من الرضاعة الطبيعية: نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر، وقد تغذوا حصرًا من الرضاعة الطبيعية في 24 ساعة سبقت المسح.

الرضع غير المحصنين ضد الخناق والشهاق والكزاز: نسبة الأطفال الأحياء الذين لم يحصلوا على الجرعة الأولى من لقاح الخناق والشهاق والكزاز.

الرضع غير المحصنين ضد الحصبة: نسبة الأطفال الأحياء الذين لم يحصلوا على الجرعة الأولى من لقاح الحصبة.

معدل وفيات الرضع: احتمال وقوع الوفيات من الرضع، خلال فترة تمتد بين الولادة والسنة الواحدة، لكل 1,000 ولادة حية.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: احتمال وقوع الوفيات من الأطفال في فترة تمتد من الولادة حتى سن الخامسة، لكل 1,000 ولادة حية.

التغطية ما قبل الولادة: نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية قبل الولادة على يد أخصائيين في الرعاية الصحية لأسباب مرتبطة بالحمل أقله مرة واحدة خلال فترة الحمل، كنسبة مئوية من المواليد الأحياء.

الأطفال الذين يعانون من التقزم: النسبة المئوية من الأطفال بين صفر و59 شهرًا الذين يشكون من قصر يكون دون متوسط الطول مقابل السن بأكثر من مقياسين، حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن: النسبة المئوية من الأطفال بين صفر و59 شهرًا الذين يشكون من زيادة في الوزن تكون فوق متوسط الوزن مقابل الطول بأكثر من مقياسين، حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية: العدد المقدر للأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و14 سنة) المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب: النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

استخدام الواقي لدى الشباب عند تعدد الشركاء: الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وأبلغوا عن إقامة علاقة جنسية مع أكثر من شريك خلال الأشهر 12 الأخيرة، واستخدموا واقيًا في العلاقة الأخيرة مع أي من الشركاء، وتحسب البيانات كنسبة مئوية من مجموع الشباب الذين لهم علاقات مع أكثر من شريك.

الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يتلقين العلاج للوقاية من انتقال الفيروس إلى الطفل: عدد الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يتلقين علاجًا مضادًا للفيروس لمنع انتقاله إلى الطفل، وتحسب البيانات كنسبة مئوية من عدد النساء الحوامل المصابات بالفيروس.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 و6 إلى 13: UNICEF 2014.
العمودان 2 و3: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: UNICEF 2014.
العمودان 4 و5: Inter-agency Group for Child Mortality Estimation 2013.
العمود 14: WHO 2013a.

صحة البالغين والإنفاق على الصحة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدل وفيات البالغين (لكل 1,000 من السكان)		معدل الوفيات على أساس العمر لكل 100,000 من السكان		الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	متوسط العمر المتوقّع عند 60 سنة	متوسط العمر المتوقّع معدلاً بعامل الصحة (بالسنوات)		الأطباء	الإنفاق على الصحة المجموع	الإنفاق على الصحة من الموارد الشخصية
		الإناث	الذكور	بسبب استهلاك الكحول	بسبب تعاطي المخدرات	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 20 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49 سنة)	(بالسنوات)	الإناث	الذكور	(لكل 10,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق على الصحة)
		2011	2011	2008	2008	2008	2012	2010/2015[a]	2010	2010	2003–2012[b]	2011	2011
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
1	النرويج	49	77	2.9	0.9	19.8	..	24.0	69.7	66.3	..	9.1	13.6
2	أستراليا	46	80	1.0	0.5	25.1	..	25.1	71.8	68.4	38.5	9.0	19.8
3	سويسرا	41	69	2.3	3.0	14.9	..	25.0	72.4	69.1	40.8	10.9	25.0
4	هولندا	55	72	0.9	0.1	16.2	..	23.5	70.2	67.9	..	12.0	5.1
5	الولايات المتحدة الأمريكية	77	131	2.1	1.6	31.8	..	23.2	69.5	66.2	24.2	17.9	11.3
6	ألمانيا	51	96	4.3	0.9	21.3	..	23.5	70.9	67.1	36.9	11.1	12.4
7	نيوزيلندا	55	85	0.4	0.3	27.0	..	24.1	70.7	67.7	27.4	10.1	10.5
8	كندا	53	84	1.6	1.2	24.3	..	24.4	70.9	68.3	20.7	11.2	14.4
9	سنغافورة	41	72	..	..	6.4	..	24.5	72.6	69.6	19.2	4.6	60.4
10	الدانمرك	62	103	6.9	0.5	16.2	..	22.4	69.5	66.3	..	11.2	13.2
11	آيرلندا	51	85	1.6	2.2	24.5	..	23.4	70.5	67.2	..	9.4	14.5
12	السويد	44	71	2.8	1.5	16.6	..	24.1	71.2	68.0	38.7	9.4	16.9
13	آيسلندا	38	64	0.9	0.3	21.9	..	24.3	69.9	66.9	34.6	9.1	18.2
14	المملكة المتحدة	57	91	1.4	1.8	24.9	..	23.5	70.1	67.1	27.7	9.3	9.2
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	25.4	..	..	..	..	..
15	جمهورية كوريا	42	102	2.2	0.2	7.3	..	24.0	72.6	67.9	20.2	7.2	32.9
17	اليابان	46	84	0.3	0.0	4.5	..	26.1	75.5	70.6	21.4	9.3	16.4
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	44	75	0.8	1.4	25.5	..	24.3	70.9	68.3	31.1	7.7	21.4
20	فرنسا	53	113	4.2	0.5	15.6	..	25.1	71.9	67.0	33.8	11.6	7.5
21	النمسا	49	94	3.2	2.6	18.3	..	23.9	71.2	67.0	48.6	10.6	16.3
21	بلجيكا	59	102	1.7	0.4	19.1	..	23.6	70.6	66.5	37.8	10.6	19.1
21	لكسمبرغ	52	84	3.7	1.0	23.4	..	23.4	69.9	66.9	27.8	7.7	11.4
24	فنلندا	51	116	3.5	0.7	19.9	..	23.8	69.6	65.0	..	8.9	19.2
25	سلوفينيا	51	118	4.1	0.3	27.0	..	22.8	70.7	65.7	25.4	9.1	13.0
26	إيطاليا	40	73	0.2	0.7	17.2	..	24.7	71.9	68.3	38.0	9.5	19.9
27	إسبانيا	41	91	0.6	1.4	24.1	..	24.8	73.0	68.8	39.6	9.4	20.1
28	الجمهورية التشيكية	60	132	1.3	0.3	28.7	..	21.1	69.6	64.8	37.1	7.4	15.1
29	اليونان	43	102	0.1	..	17.5	..	23.5	70.4	67.0	..	10.8	36.7
30	بروني دار السلام	71	105	..	0.5	7.9	..	21.4	68.6	66.2	13.6	2.5	14.8
31	قطر	52	74	..	0.0	33.1	..	21.2	67.4	66.2	27.6	1.9	13.6
32	قبرص	38	79	0.0	0.1	23.4	..	22.0	70.6	67.1	27.5	7.4	49.4
33	أستونيا	69	207	8.8	0.6	18.9	..	20.2	69.3	61.7	33.4	6.0	18.6
34	المملكة العربية السعودية	52	71	0.4	0.2	35.2	..	19.2	66.6	63.9	9.4	3.7	18.0
35	ليتوانيا	92	267	0.7	0.4	24.7	..	19.1	68.4	60.0	36.4	6.6	27.9
35	بولندا	72	191	3.7	0.1	23.2	..	21.1	69.3	62.8	20.7	6.7	22.9
37	أندورا	44	93	0.4	1.2	24.2	..	..	72.2	68.3	39.1	7.2	19.6
37	سلوفاكيا	70	170	0.0	1.5	24.6	..	19.8	68.3	62.4	30.0	8.7	26.2
39	مالطة	42	77	0.2	..	26.6	..	22.3	70.6	66.7	32.3	8.7	33.9
40	الإمارات العربية المتحدة	64	85	1.1	0.3	33.7	..	19.8	66.2	64.7	19.3	3.3	16.2
41	شيلي	58	113	3.0	0.8	29.1	0.4	23.6	71.0	66.2	10.3	7.5	37.2
41	البرتغال	50	117	0.9	1.5	21.6	..	23.2	70.7	66.4	..	10.4	27.3
43	هنغاريا	93	208	3.3	1.5	24.8	..	19.9	67.3	61.1	34.1	7.7	26.2
44	البحرين	51	69	0.5	0.5	32.6	..	19.5	65.2	64.3	14.9	3.8	16.6
44	كوبا	75	119	2.1	0.0	20.5	0.1[c]	22.9	66.9	63.5	67.2	10.0	5.3
46	الكويت	44	61	0.1	..	42.8	..	17.6	67.0	65.3	17.9	2.7	16.1
47	كرواتيا	60	140	2.9	1.6	21.3	..	20.6	68.3	63.6	27.2	7.8	14.6
48	لاتفيا	89	237	1.9	1.5	22.0	..	19.1	67.2	60.0	29.0	6.2	39.6
49	الأرجنتين	85	154	1.7	0.9	29.4	0.4	21.4	68.7	63.5	31.6	8.1	24.7
تنمية بشرية مرتفعة													
50	أوروغواي	80	152	1.2	0.3	23.6	0.7	21.8	70.0	64.0	37.4	8.0	13.1
51	جزر البهاما	116	190	4.9	0.2	35.0	..	22.3	66.9	59.4	28.2	7.7	28.7
51	الجبل الأسود	81	154	..	..	21.8	..	19.2	66.1	63.3	20.3	9.3	30.0
53	بيلاروس	103	307	3.1	2.3	23.4	0.4	17.1	65.6	56.4	37.6	5.3	26.7
54	رومانيا	84	209	2.9	0.0	17.7	..	19.4	67.3	61.4	23.9	5.8	19.4
55	ليبيا	134	411	0.0	6.9	30.8	..	19.7	63.6	62.2	19.0	4.4	31.2
56	عُمان	78	157	0.4	0.2	22.0	..	20.5	66.4	63.6	20.5	2.3	11.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل وفيات البالغين (لكل 1,000 من السكان)		معدل الوفيات على أساس العمر لكل 100,000 من السكان		الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	متوسط العمر المتوقع عند 60 سنة	متوسط العمر المتوقع معدلاً بعامل الصحة (بالسنوات)		الأطباء	الإنفاق على الصحة المجموع	الإنفاق على الصحة من الموارد الشخصية
	الإناث	الذكور	بسبب استهلاك الكحول	بسبب تعاطي المخدرات	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 20 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49 سنة)	(بالسنوات)	الإناث	الذكور	(لكل 10,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق على الصحة)
	2011	2011	2008	2008	2008	2012	2010/2015[a]	2010	2010	2003–2012[b]	2011	2011
57 الاتحاد الروسي	131	351	3.5	4.5	24.9	..	17.5	64.5	55.4	43.1	6.2	35.4
58 بلغاريا	86	194	0.8	0.1	21.4	..	18.8	66.8	61.5	37.6	7.3	43.2
59 بربادوس	70	122	0.7	..	33.4	..	19.5	64.7	61.9	18.1	7.7	29.0
60 بالاو	109	231	0.1	0.0	50.7	..	..	..	..	13.8	10.6	11.6
61 أنتيغوا وبربودا	164	203	5.5	..	25.8	..	21.5	65.5	61.2	..	5.9	28.2
62 ماليزيا	90	174	0.9	0.4	14.1	0.4	19.0	66.4	62.6	12.0	3.6	41.7
63 موريشيوس	94	208	4.1	0.5	18.2	1.2	19.3	66.8	61.2	10.6	5.9	53.0
64 ترينيداد وتوباغو	104	222	0.8	0.4	30.0	..	17.8	63.3	55.7	11.8	5.7	38.5
65 لبنان	99	148	2.0	4.6	28.2	..	22.7	67.5	65.9	35.4	6.3	56.5
65 بنما	82	148	0.3	0.8	25.8	0.7	23.9	69.0	64.3	..	8.2	26.8
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	90	198	0.6	0.8	30.8	0.6	21.1	68.5	61.7	..	5.2	57.0
68 كوستاريكا	66	114	1.3	0.4	24.6	0.3	23.8	70.5	67.3	..	10.9	27.2
69 تركيا	68	123	..	0.2	29.3	..	20.9	66.0	61.8	17.1	6.7	16.1
70 كازاخستان	152	337	3.1	4.0	24.4	..	16.5	62.4	53.9	38.4	3.9	41.5
71 المكسيك	95	177	1.1	0.2	32.8	0.2	22.7	69.1	64.7	19.6	6.2	46.5
71 سيشيل	101	220	4.5	0.5	24.6	..	19.4	62.7	54.2	15.1	3.8	5.4
73 سانت كيتس ونيفس	83	170	4.4	..	40.9	..	..	..	..	..	4.4	41.8
73 سري لانكا	77	191	5.2	0.4	5.0	0.1	19.6	68.6	62.3	4.9	3.4	45.9
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	85	154	1.2	11.1	21.6	0.2	19.9	65.3	61.5	8.9	6.0	58.5
76 أذربيجان	85	175	1.7	0.5	24.7	0.2	18.3	65.1	59.9	33.8	5.2	70.1
77 الأردن	99	146	0.7	1.7	34.3	..	19.0	63.2	64.8	25.6	8.4	24.7
77 صربيا	86	175	..	..	23.0	..	18.7	68.0	64.0	21.1	10.4	36.2
79 البرازيل	100	202	4.8	0.5	19.5	..	21.8	66.6	61.1	17.6	8.9	31.3
79 جورجيا	88	227	0.2	3.7	21.2	0.3	19.8	66.9	59.3	42.4	9.9	69.5
79 غرينادا	122	196	3.7	0.9	24.0	..	18.5	61.7	57.4	6.6	6.2	50.5
82 بيرو	93	119	1.0	1.0	16.5	0.4	21.5	66.6	64.8	9.2	4.8	38.4
83 أوكرانيا	120	310	3.6	2.3	20.1	0.9	17.4	64.9	56.6	35.2	7.2	45.2
84 بليز	139	210	2.0	0.3	34.9	1.4	21.5	61.5	57.3	8.3	5.7	23.4
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	74	137	1.8	1.0	20.3	..	19.1	66.4	63.2	26.2	6.6	38.3
86 البوسنة والهرسك	66	141	0.2	2.8	24.2	..	20.2	68.1	64.4	16.9	10.2	31.3
87 أرمينيا	94	228	1.3	0.6	23.4	0.2	20.0	67.2	59.9	28.5	4.3	57.4
88 فيجي	153	244	0.2	..	31.9	0.2	17.0	59.0	57.1	4.3	3.8	21.0
89 تايلند	102	207	1.9	0.9	8.5	1.1	21.4	67.8	62.7	3.0	4.1	13.7
90 تونس	72	134	1.6	4.6	23.8	0.1 [c]	20.2	67.5	64.6	12.2	6.2	39.5
91 الصين	81	112	0.9	0.0	5.6	..	19.5	70.4	65.5	14.6	5.2	34.8
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	115	176	4.1	0.7	25.1	..	19.7	62.5	58.1	..	4.9	18.3
93 الجزائر	100	123	0.5	0.2	17.5	..	17.9	64.6	63.8	12.1	3.9	18.2
93 دومينيكا	118	222	1.9	0.7	25.0	..	..	65.0	58.3	..	5.9	23.6
95 ألبانيا	87	123	0.1	0.7	21.1	..	21.1	67.0	62.5	11.1	6.3	55.0
96 جامايكا	103	188	0.1	0.0	24.6	1.7	21.3	64.6	61.0	4.1	4.9	32.5
97 سانت لوسيا	88	180	1.9	..	22.3	..	21.0	64.1	59.0	..	7.2	51.1
98 كولومبيا	76	154	0.0	1.2	18.1	0.5	21.3	67.1	62.4	14.7	6.1	17.0
98 إكوادور	89	162	3.7	1.2	22.0	0.6	23.6	68.5	64.4	16.9	7.3	49.4
100 سورينام	111	194	0.7	0.2	25.8	1.1	18.5	63.0	58.5	9.1	5.3	11.0
100 تونغا	242	123	0.0	0.2	59.6	..	18.6	63.2	58.9	5.6	5.3	11.1
102 الجمهورية الدومينيكية	148	165	1.8	0.1	21.9	0.7	21.9	64.5	60.1	..	5.4	40.0
تنمية بشرية متوسطة												
103 ملديف	61	91	3.6	1.5	16.1	0.1 [c]	21.0	68.9	67.3	16.0	8.5	49.1
103 منغوليا	147	309	0.8	0.0	16.4	0.1 [c]	16.3	60.3	53.0	27.6	5.3	39.7
103 تركمانستان	201	375	5.9	0.5	14.3	..	17.0	63.0	57.1	..	2.7	39.2
106 ساموا	105	177	0.1	0.2	55.5	..	18.9	63.2	59.8	4.8	7.0	7.1
107 دولة فلسطين	..	..	..	..	..	..	18.7	64.0	60.5	..	..	..
108 إندونيسيا	166	200	1.0	1.0	4.7	0.4	17.8	62.5	59.3	2.0	2.7	49.9
109 بوتسوانا	238	301	0.6	0.3	13.5	23.0	16.4	61.3	57.1	3.4	5.1	5.0
110 مصر	85	141	0.4	13.5	34.6	0.1 [c]	17.5	60.8	57.5	28.3	4.9	58.2
111 باراغواي	97	176	3.2	0.3	19.2	0.3	20.8	64.4	61.3	..	9.7	56.1
112 غابون	266	300	0.7	0.3	15.0	4.0	18.2	52.8	47.4	2.9	3.2	46.6
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	165	222	1.5	1.2	18.9	0.3	18.6	61.5	60.1	..	4.9	25.8

الجدول 8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل وفيات البالغين (لكل 1,000 من السكان)		معدل الوفيات على أساس العمر لكل 100,000 من السكان		الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	متوسط العمر المتوقّع عند 60 سنة			الأطباء	الإنفاق على الصحة	
								معدلاً بعامل الصحة (بالسنوات)			المجموع	من الموارد الشخصية
	الإناث	الذكور	بسبب استهلاك الكحول	بسبب تعاطي المخدرات	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 20 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49 سنة)	(بالسنوات)	الإناث	الذكور	(لكل 10,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق على الصحة)
	2011	2011	2008	2008	2008	2012	2010/2015[a]	2010	2010	2003–2012[b]	2011	2011
114 جمهورية مولدوفا	109	269	2.8	0.2	20.4	0.7	16.2	64.6	57.5	36.4	11.4	44.9
115 السلفادور	138	294	22.8	0.1	26.9	0.6	22.0	67.0	60.5	16.0	6.8	32.3
116 أوزبكستان	132	213	0.3	1.0	17.3	0.1	18.3	61.7	57.1	25.4	5.4	43.9
117 الفلبين	137	256	0.9	0.3	6.4	0.1 [c]	17.0	63.2	57.4	11.5	4.1	55.9
118 جنوب أفريقيا	407	474	0.9	0.4	33.5	17.9	16.0	52.7	49.1	7.6	8.5	7.2
118 الجمهورية العربية السورية	75	132	0.6	2.9	31.6	..	19.9	67.5	64.6	15.0	3.7	51.0
120 العراق	116	207	0.3	6.9	29.4	..	17.5	60.9	60.8	6.1	8.3	19.3
121 غيانا	258	379	1.1	0.6	16.9	1.3	16.6	57.6	52.5	2.1	5.9	18.0
121 فييت نام	87	128	0.9	1.7	1.6	0.4	22.4	69.1	62.6	12.2	6.8	55.7
123 الرأس الأخضر	103	269	0.5	0.4	11.5	0.2	19.9	66.4	60.8	3.0	4.8	23.4
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	152	177	0.1	0.2	42.0	..	17.3	58.6	55.2	1.8	13.4	9.0
125 غواتيمالا	155	282	14.7	9.4	20.7	0.7	21.5	63.8	58.1	9.3	6.7	53.4
125 قيرغيزستان	135	279	1.7	1.3	17.2	0.3	16.8	61.4	54.1	24.7	6.5	34.4
127 ناميبيا	242	282	0.5	0.3	10.9	13.3	17.3	55.1	50.0	3.7	5.3	7.7
128 تيمور - ليشتي	224	259	0.9	1.0	2.9	..	16.9	59.2	56.9	1.0	5.1	4.0
129 هندوراس	114	163	13.7	0.3	19.8	0.5	22.1	62.2	61.0	3.7	8.6	47.9
129 المغرب	89	141	0.8	8.0	17.3	0.1	17.9	61.9	60.3	6.2	6.0	58.0
131 فانواتو	117	166	0.1	0.3	29.8	..	18.0	57.4	54.3	1.2	4.1	6.9
132 نيكاراغوا	119	204	10.5	0.3	24.2	0.3	22.2	66.3	61.9	3.7	10.1	42.2
133 كيريباس	164	340	..	0.1	45.8	..	17.4	54.7	49.6	3.8	10.1	1.3
133 طاجيكستان	156	180	0.5	3.4	9.9	0.3	18.2	61.0	56.5	19.0	5.8	60.1
135 الهند	159	247	1.2	1.9	1.9	0.3	17.0	57.7	54.9	6.5	3.9	59.4
136 بوتان	157	210	1.1	2.2	5.5	0.2	19.5	61.5	58.2	0.7	4.1	15.3
136 كمبوديا	220	260	1.2	7.1	2.3	0.8	23.8	60.0	55.9	2.3	5.7	56.9
138 غانا	217	252	1.8	2.1	8.0	1.4	15.5	56.1	54.5	0.9	4.8	29.1
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	164	204	1.2	8.9	3.0	0.3	17.1	57.8	54.1	1.9	2.8	39.7
140 الكونغو	287	332	0.7	0.2	5.3	2.8	17.1	51.6	48.4	1.0	2.5	31.5
141 زامبيا	377	426	0.8	0.3	4.2	12.7	17.0	48.7	46.8	0.7	6.1	27.0
142 بنغلاديش	136	163	1.0	2.3	1.1	0.1 [c]	18.4	59.8	57.1	3.6	3.7	61.3
142 سان تومي وبرينسيبي	189	234	1.8	0.4	11.3	1.0	18.2	60.6	58.5	4.9	7.7	56.9
144 غينيا الإستوائية	331	369	1.0	0.3	11.5	..	15.9	51.1	46.7	3.0	4.0	31.6
تنمية بشرية منخفضة												
145 نيبال	157	183	1.0	1.2	1.5	0.3	17.1	59.9	57.6	2.1	5.4	54.8
146 باكستان	152	186	0.4	6.0	5.9	0.1 [c]	17.4	58.0	55.2	8.1	2.5	63.0
147 كينيا	294	346	0.7	0.2	4.7	6.1	17.8	56.8	54.2	1.8	4.5	46.4
148 سوازيلند	504	558	0.7	0.3	23.4	26.5	16.3	43.3	40.4	1.7	8.0	13.1
149 أنغولا	331	383	1.3	0.3	7.2	2.3	15.7	54.0	49.7	1.7	3.5	27.3
150 ميانمار	181	231	1.1	3.8	4.1	0.6	16.6	58.3	53.2	5.0	2.0	80.7
151 رواندا	291	344	0.9	0.0	4.3	2.9	17.8	56.4	53.2	0.6	10.8	21.4
152 الكاميرون	372	415	0.8	0.3	11.1	4.5	16.4	51.4	49.0	0.8	5.2	65.1
152 نيجيريا	360	393	0.9	1.7	7.1	3.1	13.7	50.8	50.0	4.0	5.3	60.4
154 اليمن	185	234	0.5	13.1	16.7	0.1	16.2	55.3	55.3	2.0	5.5	78.1
155 مدغشقر	167	213	0.8	0.4	1.7	0.5	16.9	54.7	53.0	1.6	4.1	25.2
156 زمبابوي	473	501	0.8	0.1	8.6	14.7	18.8	46.1	43.3	0.6	..	..
157 بابوا غينيا الجديدة	235	312	1.1	1.0	15.9	0.5	14.9	51.5	49.6	0.5	4.3	11.7
157 جزر سليمان	159	201	0.1	0.2	32.1	..	16.9	55.3	53.0	2.2	8.8	3.0
159 جزر القمر	229	275	0.6	0.3	4.4	2.1	15.9	54.6	53.4	1.5	5.3	42.2
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	322	363	0.8	0.0	5.4	5.1	17.9	52.6	51.8	0.1	7.3	31.7
161 موريتانيا	218	287	0.8	0.3	14.0	0.4	16.4	55.0	53.5	1.3	5.4	37.3
162 ليسوتو	541	583	0.5	0.4	16.9	23.1	15.5	42.6	37.7	0.5	12.8	17.9
163 السنغال	239	293	0.8	0.0	8.0	0.5	16.2	56.5	54.8	0.6	6.0	32.7
164 أوغندا	363	410	0.8	0.1	4.6	7.2	17.5	52.8	50.1	1.2	9.5	47.8
165 بنن	270	326	0.8	0.2	6.5	1.1	15.6	55.1	52.2	0.6	4.6	42.6
166 السودان	216	279	1.3	3.5	6.6	..	17.4	58.1	55.9	2.8	8.4	69.1
166 توغو	313	359	0.8	0.2	4.6	2.9	14.5	52.0	50.0	0.5	8.0	40.4
168 هايتي	223	258	9.2	0.3	8.4	2.1	17.2	37.1	27.8	..	7.9	22.1
169 أفغانستان	245	289	0.7	33.1	2.4	0.1 [c]	15.9	46.2	48.5	1.9	9.6	79.4
170 جيبوتي	308	352	0.1	14.9	10.4	1.2	17.5	54.1	52.9	2.3	7.9	31.6

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل وفيات البالغين (لكل 1,000 من السكان)		معدل الوفيات على أساس العمر لكل 100,000 من السكان		الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	متوسط العمر المتوقع			الإنفاق على الصحة		
							عند 60 سنة	معدلاً بعامل الصحة (بالسنوات)		الأطباء	المجموع	من الموارد الشخصية
	الإناث	الذكور	بسبب استهلاك الكحول	بسبب تعاطي المخدرات	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 20 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49 سنة)	(بالسنوات)	الإناث	الذكور	(لكل 10,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق على الصحة)
	2011	2011	2008	2008	2008	2012	2010/2015[a]	2010	2010	2003–2012[b]	2011	2011
171 كوت ديفوار	310	348	1.1	0.3	6.7	3.2	13.9	50.6	45.4	1.4	6.8	64.3
172 غامبيا	237	295	0.8	0.3	8.5	1.3	15.2	54.2	52.3	1.1	4.4	22.3
173 إثيوبيا	265	306	0.7	0.0	1.2	1.3	17.8	53.5	51.4	0.3	4.7	33.8
174 ملاوي	347	384	0.8	0.3	4.5	10.8	17.0	46.4	43.7	0.2	8.4	14.2
175 ليبريا	292	331	0.9	0.3	5.5	0.9	15.4	47.9	47.6	0.1	19.5	17.7
176 مالي	304	369	0.9	0.3	4.8	0.9	15.4	48.4	48.8	0.8	6.8	54.3
177 غينيا - بيساو	352	405	0.9	0.3	5.4	3.9	14.9	49.5	46.7	0.7	6.3	41.3
178 موزامبيق	421	457	0.7	0.3	5.4	11.1	16.8	46.1	42.9	0.3	6.6	9.0
179 غينيا	294	348	0.9	0.3	4.7	1.7	14.8	50.6	49.8	1.0	6.0	67.4
180 بوروندي	321	370	0.9	0.2	3.3	1.3	16.0	46.8	45.5	0.3	8.7	43.6
181 بوركينا فاسو	236	298	0.9	0.3	2.4	1.0	15.1	48.8	45.4	0.5	6.5	36.6
182 إريتريا	259	347	0.6	0.2	1.8	0.7	15.1	52.0	50.3	0.5	2.6	51.2
183 سيراليون	438	459	1.2	0.0	7.0	1.5	12.5	50.7	47.6	0.2	18.8	74.9
184 تشاد	311	373	1.0	0.3	3.1	2.7	15.6	48.6	45.1	0.4	4.3	70.5
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	420	466	0.9	0.2	3.7	..	15.9	41.7	37.7	0.5	3.8	43.4
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	358	411	0.9	0.2	1.9	1.1	15.2	48.1	44.7	1.1	8.5	43.5
187 النيجر	272	312	1.1	0.3	2.5	0.5	15.5	49.4	48.5	0.2	5.3	37.6
الأراضي أو البلدان الأخرى												
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	131	203	0.8	0.6	3.8	..	16.8	64.4	60.3	32.9	..	..
جزر مارشال	392	433	0.2	0.2	46.5	..	..	55.8	53.1	4.4	16.5	12.6
موناكو	51	110	2.0	..	..	..	..	..	..	70.6	4.4	7.0
ناورو	57	105	0.9	..	71.1	..	..	..	..	7.1	..	8.0
سان مارينو	46	56	..	..	..	..	..	..	..	48.8	7.2	14.7
الصومال	316	399	2.1	6.4	5.3	0.5	16.1	48.2	46.8	0.4	..	..
جمهورية جنوب السودان	344	378	..	..	..	2.7	16.4	..	..	..	1.6	55.4
توفالو	283	251	0.2	0.1	..	..	..	..	..	10.9	17.3	0.1
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	59	109	1.9	1.0	22.0	..	23.0	70.9	66.9	27.8	12.2	13.7
تنمية بشرية مرتفعة	89	152	1.6	0.9	12.5	..	19.9	68.6	63.6	17.2	6.0	33.8
تنمية بشرية متوسطة	157	230	1.3	2.3	5.9	..	18.5	59.5	56.3	7.4	4.6	44.7
تنمية بشرية منخفضة	270	313	0.9	2.9	5.4	..	16.2	53.0	50.7	2.8	5.2	52.7
المناطق												
الدول العربية	111	160	0.7	6.6	25.5	..	19.0	61.8	60.0	13.7	4.3	31.1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	99	137	1.0	0.4	5.6	..	18.5	68.2	63.5	12.1	4.8	35.9
أوروبا وآسيا الوسطى	104	216	2.3	1.4	23.1	..	18.7	64.8	58.9	26.2	6.3	28.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	98	181	3.4	0.8	23.6	..	21.2	66.8	62.0	..	7.6	34.4
جنوب آسيا	153	228	1.1	3.2	3.2	..	18.6	58.3	55.5	6.3	4.2	59.7
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	327	372	0.9	0.6	7.6	..	16.6	51.6	49.4	1.8	6.3	27.6
أقل البلدان نموًا	246	289	1.0	2.7	3.6	..	16.8	53.7	51.3	1.7	5.6	48.2
الدول الجزرية الصغيرة النامية	155	206	3.0	0.3	18.6	..	19.3	57.1	52.5	25.5	5.6	33.6
العالم	**127**	**188**	**1.4**	**1.7**	**11.6**	**..**	**20.7**	**63.7**	**59.8**	**13.4**	**10.1**	**17.8**

ملاحظات

a البيانات هي المتوسطات السنوية للقيم المتوقعة للفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2010 و2015.

b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

c 0.1 أو أقل.

تعاريف

معدل وفيات البالغين: احتمال وفاة أشخاص لهم من العمر 15 سنة قبل بلوغ عمر 60، لكل 1,000 من السكان.

معدل الوفيات بسبب استهلاك الكحول حسب العمر: المتوسط المرجح لمعدلات الوفيات حسب العمر الناجمة عن استهلاك الكحول لكل 100,000 من السكان، حيث الترجيحات هي نسب الأشخاص من الفئات العمرية حسب النموذج المعياري للسكان لمنظمة الصحة العالمية.

معدل الوفيات بسبب تعاطي المخدرات حسب العمر: المتوسط المرجح لمعدلات الوفيات حسب العمر الناجمة عن تعاطي المخدرات لكل 100,000 من السكان، حيث الترجيحات هي نسب الأشخاص من الفئات العمرية حسب النموذج المعياري للسكان لمنظمة الصحة العالمية.

الوزن الزائد بين البالغين حسب العمر: المتوسط المرجح لمعدلات زيادة الوزن حسب العمر (معدل كتلة الجسم 30 كيلوغرام/متر مربع أو أكثر) بين البالغين في الفئة العمرية 20 سنة وما فوق، كنسبة مئوية من مجموع السكان من هذه الفئة العمرية.

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين: نسبة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الفئة العمرية 15–49 سنة.

متوسط العمر المتوقع عند 60 سنة: عدد السنوات الإضافية التي يتوقع أن يعيشها الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية على حالها طوال الفترة المتبقية من حياتهم.

متوسط العمر المتوقع معدلاً بعامل الصحّة: متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها فرد بصحة جيّدة، مع مراعاة السنوات التي لم يكن يتمتّع فيها بصحّة جيّدة بسبب المرض أو الإصابة.

الأطباء لكل 10,000 من السكان: عدد أطباء الصحة العامة والمتخصصين لكل 10,000 من السكان.

مجموع الإنفاق على الصحة: الإنفاق الجاري والرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض الخارجية والمساعدات (بما في ذلك هبات الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمين الصحي الاجتماعية (أو الإلزامية)، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق على الصحة من الموارد الشخصية: المدفوعات المباشرة التي تسددها الأسر المعيشية للجهات العامة والخاصة المزوّدة بخدمات الرعاية الصحية، وللمؤسسات التي لا تبغي الربح، والتكاليف المشتركة غير القابلة للاسترداد، مثل الخصومات، والنسبة التي يدفعها المستفيد من التأمين، ورسوم الخدمات كنسبة مئوية من الإنفاق الإجمالي على الصحة.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 6 و10: WHO 2013a.

العمود 7: UNDESA 2013a.

العمودان 8 و9: Salomon and others 2012.

العمود 11: World Bank 2013a.

العمود 12: WHO 2013b.

الجدول 8

التعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم			معدل التسرب من التعليم الابتدائي	نوعيّة التعليم				الإنفاق على التعليم
		البالغون	الشباب		الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	أداء التلاميذ في عمر 15 سنة		معدل عدد التلاميذ لكل معلّم	
		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي)	(بالنسبة المئوية من فوج الملتحقين)	(بالنسبة المئوية)	الرياضيات[a]	القراءة[b]	العلوم[c]	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
		2005–2012[d]	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2012	2012	2012	2003–2012[d]
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	..	..	97.1	99	99	113	73	0.7	..	489	504	495	..	6.9
2	أستراليا	..	..	94.4 [e]	95	104	133	83	..	..	504	512	521	..	5.1
3	سويسرا	..	..	95.7	100	103	96	54	..	..	531	509	515	..	5.4
4	هولندا	..	..	89.0	90	108	128	76	..	..	523	511	522	..	6.0
5	الولايات المتحدة الأمريكية	..	..	95.0	73	99	94	95	6.9	..	481	498	497	14	5.6
6	ألمانيا	..	..	96.6	112	101	102	57	3.4	..	514	508	524	12	5.1
7	نيوزيلندا	..	..	95.2	93	100	120	81	..	..	500	512	516	15	7.2
8	كندا	..	..	100.0	71	99	102	..	..	..	518	523	525	..	5.5
9	سنغافورة	95.9	99.8	77.4	..	..	..	..	1.3	94	573	542	551	17	3.3
10	الدانمرك	..	..	96.1 [f]	100	100	120	74	1.1	..	500	496	498	..	8.7
11	آيرلندا	..	..	79.6	67	105	118	73	..	..	501	523	522	16	6.5
12	السويد	..	..	86.9	95	101	97	74	4.4	..	478	483	485	9	7.0
13	آيسلندا	..	..	91.3	97	99	109	81	2.9	..	493	483	478	10	7.8
14	المملكة المتحدة	..	..	99.9	85	107	97	61	..	..	494	499	514	17	5.6
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	75.4	101	101	106	60	1.0	96	561	545	555	14	3.4
15	جمهورية كوريا	..	..	82.9 [g]	118	104	97	101	1.0	..	554	536	538	19	5.0
17	اليابان	..	..	86.4	87	103	102	60	0.1	..	536	538	547	17	3.8
18	ليختنشتاين	..	..	..	95	105	111	44	20.6	..	535	516	525	8	2.1
19	إسرائيل	..	..	85.8	97	104	102	62	1.1	..	466	486	470	13	6.0
20	فرنسا	..	..	80.5	110	108	110	57	..	..	495	505	499	18	5.9
21	النمسا	..	..	100.0	101	100	98	71	0.6	..	506	490	506	11	6.0
21	بلجيكا	..	..	80.1	119	104	106	69	6.7	..	515	509	505	11	6.6
21	لكسمبرغ	..	..	100.0 [f]	89	97	101	18	..	..	490	488	491	9	..
24	فنلندا	..	..	100.0	70	99	107	96	0.4	..	519	524	545	14	6.8
25	سلوفينيا	99.7	99.9	96.9	91	98	98	85	1.4	..	501	481	514	17	5.7
26	إيطاليا	99.0	99.9	75.7	98	100	101	64	0.5	..	485	490	494	10	4.5
27	إسبانيا	97.7	99.6	69.9	127	104	129	83	2.2	..	484	488	496	12	5.0
28	الجمهورية التشيكية	..	..	99.8	103	102	96	65	0.8	..	499	493	508	19	4.2
29	اليونان	97.3	99.4	63.1	76	103	111	91	2.6	..	453	477	467	10	4.1
30	بروني دار السلام	95.4	99.7	63.8 [g]	92	95	108	24	3.6	88	..	..	..	11	3.3
31	قطر	96.3	96.8	60.5	73	103	112	12	6.4	49	376	388	384	10	2.5
32	قبرص	98.7	99.8	78.7	79	101	93	47	4.7	..	440	449	438	13	7.3
33	أستونيا	99.8	99.8	100.0 [f]	90	98	109	72	2.5	..	521	516	541	12	5.7
34	المملكة العربية السعودية	87.2	98.0	66.5	13	103	114	51	1.3	91	..	..	..	11	5.6
35	ليتوانيا	99.7	99.8	91.4	77	99	107	77	3.6	..	479	477	496	12	5.4
35	بولندا	99.7	100.0	82.3	74	99	97	74	1.5	..	518	518	526	10	5.2
37	أندورا	..	..	49.4	112	..	..	..	35.4	100	..	..	..	10	3.0
37	سلوفاكيا	..	..	99.3	90	102	94	55	1.9	..	482	463	471	15	4.2
39	مالطة	92.4	98.3	73.3	114	96	95	39	3.7	..	..	..	..	13	5.4
40	الإمارات العربية المتحدة	90.0	95.0	62.7	71	108	..	..	15.6	100	434	442	448	18	..
41	شيلي	98.6	98.9	74.8	112	102	90	71	2.1	..	423	441	445	22	4.1
41	البرتغال	95.4	99.7	48.0	83	112	110	66	..	..	487	488	489	11	5.8
43	هنغاريا	99.0	98.9	98.3 [e]	87	101	101	60	1.9	..	477	488	494	11	4.9
44	البحرين	94.6	98.2	78.0 [g]	50	..	96	33	2.2	82	..	..	..	12	2.9
44	كوبا	99.8	100.0	77.1 [g]	109	99	90	62	3.5	100	..	..	..	9	12.9
46	الكويت	93.9	98.6	56.0	81	106	100	22	5.9	78	..	..	..	9	3.8
47	كرواتيا	98.9	99.6	89.1 [g]	64	94	98	59	0.7	100	471	485	491	14	4.3
48	لاتفيا	99.8	99.7	98.9	90	105	99	67	6.9	..	491	489	502	11	5.0
49	الأرجنتين	97.9	99.2	56.3 [g]	75	118	90	75	4.7	..	388	396	406	16	5.8
تنمية بشرية مرتفعة															
50	أوروغواي	98.1	98.8	52.5	89	112	90	63	5.3	..	409	411	416	14	2.9
51	جزر البهاما	..	..	89.6	..	108	93	..	10.5	92	..	..	..	14	..
51	الجبل الأسود	98.5	99.3	89.2 [g]	61	101	91	56	19.5	..	410	422	410	8	..
53	بيلاروس	99.6	99.8	89.3	103	99	106	91	0.9	100	..	..	..	15	5.2
54	رومانيا	97.7	97.2	88.9	78	96	96	52	5.2	..	445	438	439	17	4.2
55	ليبيا	89.5	99.9	49.6 [g]	10	114	104	61	..	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم			معدل التسرب من التعليم الابتدائي	نوعيّة التعليم				الإنفاق على التعليم
	البالغون	الشباب		الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	أداء التلاميذ في عمر 15 سنة		معدل عدد التلاميذ لكل معلّم	
	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي)	(بالنسبة المئوية من فوج الملتحقين)	(بالنسبة المئوية)	الرياضيات[a]	القراءة[b]	العلوم[c]	(عدد التلاميذ لكل معلم)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2012	2012	2012	2003–2012[d]	2005–2012[d]
56 عُمان	86.9	97.7	53.9	55	109	94	16	6.4	..	..	..	..	20	4.3
57 الاتحاد الروسي	99.7	99.7	90.9	90	99	85	75	3.9	..	482	475	486	18	4.1
58 بلغاريا	98.4	97.9	94.3	85	101	93	60	3.4	..	439	436	446	17	4.1
59 بربادوس	..	..	88.6[g]	79	105	105	61	6.6	55	..	..	..	13	7.5
60 بالاو	..	..	..	..	101	96	..	..	..	..	..	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	99.0	..	..	83	101	106	14	8.7	65	..	..	..	15	2.5
62 ماليزيا	93.1	98.4	69.4[g]	78	101	67	37	0.8	..	421	398	420	13	5.1
63 موريشيوس	88.8	96.8	53.6	120	108	96	40	2.7	100	..	..	..	21	3.7
64 ترينيداد وتوباغو	98.8	99.6	59.3	83	106	86	12	10.6	88	..	..	..	18	..
65 لبنان	89.6	98.7	54.2	91	107	74	46	6.7	10	..	..	..	14	1.6
65 بنما	94.1	97.6	62.1[g]	65	100	84	42	8.4	90	..	..	..	23	4.1
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	95.5	98.5	53.7	72	102	85	78	6.1	..	..	..	..	..	3.6
68 كوستاريكا	96.3	98.3	53.6[g]	73	107	101	47	9.0	91	407	441	429	17	6.3
69 تركيا	94.1	98.7	49.4	29	102	89	61	5.0	..	448	475	463	..	2.9
70 كازاخستان	99.7	99.8	99.3	54	105	98	45	0.7	..	432	393	425	16	3.1
71 المكسيك	93.5	98.5	58.0	99	104	84	28	5.0	96	413	424	415	28	5.3
71 سيشيل	91.8	99.1	66.8	110	107	101	1	6.0	99	..	..	..	13	4.8
73 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	96	88	79	18	26.5	61	..	..	..	16	4.2
73 سري لانكا	91.2	98.2	74.0	87	99	99	14	2.7	82	..	..	..	24	2.0
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	85.0	98.7	65.1	35	106	86	55	3.8	98	..	..	..	20	4.7
76 أذربيجان	99.8	100.0	95.5	27	96	100	20	1.8	100	..	..	..	12	2.8
77 الأردن	95.9	99.1	74.1	34	99	89	40	2.1	..	386	399	409	20	..
77 صربيا	98.0	99.3	65.6	56	93	92	52	1.6	56	449	446	445	16	4.7
79 البرازيل	90.4	97.5	53.6	..	..	..	..	..	..	391	410	405	..	5.8
79 جورجيا	99.7	99.8	92.0	58	106	87	28	6.9	95	..	..	..	6	2.7
79 غرينادا	..	..	..	99	103	108	53	..	65	..	..	..	16	..
82 بيرو	89.6	97.4	61.1	77	105	91	43	18.5	..	368	384	373	20	2.6
83 أوكرانيا	99.7	99.8	93.5[g]	101	106	98	80	1.9	100	..	..	..	16	5.3
84 بليز	..	..	76.1[g]	47	121	84	26	9.1	54	..	..	..	22	6.6
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	97.4	98.7	47.8	26	90	82	41	2.5	..	..	..	..	16	..
86 البوسنة والهرسك	98.0	99.7	56.8	16	..	..	38	16.7	..	..	..	..	..	..
87 أرمينيا	99.6	99.8	94.4[g]	51	102	96	46	4.4	77	..	..	..	19	3.1
88 فيجي	..	..	57.8	18	105	90	62	9.1	100	..	..	..	31	4.1
89 تايلند	93.5	98.1	38.1	112	97	87	51	..	..	427	441	444	16	5.8
90 تونس	79.1	97.2	39.3	..	110	91	35	5.3	100	388	404	398	17	6.2
91 الصين	95.1	99.6	65.3[g]	62	128	87	24	..	..	613	570	580	17	..
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	80	105	101	..	31.4	85	..	..	..	16	5.1
93 الجزائر	72.6	91.8	24.1	79	117	98	31	7.2	99	..	..	..	23	4.3
93 دومينيكا	..	..	26.5	95	119	97	..	12.2	61	..	..	..	16	3.5
95 ألبانيا	96.8	98.8	84.8	69	..	82	55	1.2	..	394	394	397	19	3.3
96 جامايكا	87.0	95.6	72.6[g]	113	..	93	26	4.8	..	..	..	..	28	6.4
97 سانت لوسيا	..	..	..	61	87	91	10	10.4	88	..	..	..	17	4.4
98 كولومبيا	93.6	98.2	56.3	49	107	93	45	15.3	100	376	403	399	25	4.5
98 إكوادور	91.6	98.7	39.8	150	114	87	39	8.6	84	..	..	..	18	5.2
100 سورينام	94.7	98.4	45.9	88	114	85	..	9.7	100	..	..	..	15	..
100 تونغا	99.0	99.4	87.9	35	110	91	6	9.6	..	..	..	..	21	..
102 الجمهورية الدومينيكية	90.1	97.0	54.4	37	105	75	33	25.2	85	..	..	..	25	2.2
تنمية بشرية متوسطة														
103 ملديف	98.4	99.3	14.9	95	98	72	13	..	81	..	..	..	12	7.2
103 منغوليا	97.4	95.7	84.7[g]	86	117	103	61	7.0	99	..	..	..	29	5.5
103 تركمانستان	99.6	99.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
106 ساموا	98.8	99.5	62.1	34	105	86	..	10.0	..	..	..	..	30	5.8
107 دولة فلسطين	95.3	99.3	56.7	42	94	83	49	0.7	100	..	..	..	24	..
108 إندونيسيا	92.8	98.8	44.5	42	109	81	27	12.0	..	375	396	382	16	2.8
109 بوتسوانا	85.1	95.2	75.5[g]	18	106	82	7	7.0	100	..	..	..	25	7.8
110 مصر	73.9	89.3	51.2[g]	27	109	76	29	1.1	..	..	..	..	28	3.8
111 باراغواي	93.9	98.6	38.8	35	97	68	35	17.4	..	..	..	..	28	4.1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم				معدل التسرب من التعليم الابتدائي	نوعيّة التعليم				الإنفاق على التعليم
	البالغون	الشباب		الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	أداء التلاميذ في عمر 15 سنة			معدل عدد التلاميذ لكل معلّم
	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي)	(بالنسبة المئوية من فوج الملتحقين)	(بالنسبة المئوية)	الرياضيات[a]	القراءة[b]	العلوم[c]	(عدد التلاميذ لكل معلّم)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2012	2012	2012	2003–2012[d]	2005–2012[d]
112 غابون	89.0	97.9	24.0 [g]	35	165	..	..	..	100	..	..	..	25	..
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	91.2	99.4	53.1	51	94	77	38	13.8	..	..	..	..	24	7.6
114 جمهورية مولدوفا	99.0	100.0	95.0	80	94	75	38	4.2	..	..	..	..	16	8.6
115 السلفادور	84.5	96.0	39.8	63	114	67	25	16.0	96	..	..	..	29	3.4
116 أوزبكستان	99.4	99.9	..	25	93	105	9	1.9	100	..	..	..	16	..
117 الفلبين	95.4	97.8	64.8 [g]	51	106	85	28	24.2	..	..	..	..	31	2.7
118 جنوب أفريقيا	93.0	98.8	74.3	77	102	102	..	..	87	..	..	..	30	6.0
118 الجمهورية العربية السورية	84.1	95.3	34.1	11	122	74	26	6.8	..	..	..	..	..	5.1
120 العراق	78.5	82.4	32.4 [g]	7	107	53	16	..	100	..	..	..	17	..
121 غيانا	85.0	93.1	31.2 [g]	63	80	105	13	16.5	68	..	..	..	25	3.6
121 فييت نام	93.4	97.1	65.0	77	105	..	25	2.5	100	511	508	528	19	6.6
123 الرأس الأخضر	84.9	98.4	..	75	112	93	21	10.7	95	..	..	..	23	5.6
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	112	83	..	..	..	..	..	..	..	..
125 غواتيمالا	75.9	87.4	22.6	64	114	65	18	29.1	..	..	..	..	26	2.8
125 قيرغيزستان	99.2	99.8	95.6 [g]	25	106	88	41	2.9	72	..	..	..	24	5.8
127 ناميبيا	76.5	87.1	33.5 [g]	30	109	65	9	15.5	98	..	..	..	41	8.4
128 تيمور - ليشتي	58.3	79.5	..	10	125	57	18	16.4	..	..	..	..	31	10.1
129 هندوراس	85.1	95.9	27.0	42	109	73	21	30.4	36	..	..	..	34	..
129 المغرب	67.1	81.5	28.0	59	116	69	16	8.4	100	..	..	..	26	5.4
131 فانواتو	83.2	94.6	..	61	122	60	5	28.5	100	..	..	..	22	5.2
132 نيكاراغوا	78.0	87.0	37.6 [g]	55	117	69	18	51.6	75	..	..	..	30	4.7
133 كيريباس	..	..	..	..	116	86	..	..	85	..	..	..	25	..
133 طاجيكستان	99.7	99.9	92.4	9	100	86	22	2.0	94	..	..	..	23	3.9
135 الهند	62.8	81.1	38.7 [g]	58	113	69	23	..	..	..	..	..	35	3.3
136 بوتان	52.8	74.4	34.4	9	112	74	9	5.1	91	..	..	..	24	4.7
136 كمبوديا	73.9	87.1	15.5	15	124	45	16	34.1	100	..	..	..	46	2.6
138 غانا	71.5	85.7	54.3 [g]	114	110	58	12	27.8	52	..	..	..	33	8.2
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	72.7	83.9	29.7 [g]	24	123	47	17	30.1	97	..	..	..	27	3.3
140 الكونغو	..	..	46.2	14	109	54	10	29.7	80	..	..	..	44	6.2
141 زامبيا	61.4	64.0	35.0 [g]	..	114	101	..	46.9	..	..	..	..	49	1.3
142 بنغلاديش	57.7	78.7	26.7 [g]	26	114	51	13	33.8	58	..	..	..	40	2.2
142 سان تومي وبرينسيبي	69.5	80.2	..	50	118	71	8	33.9	48	..	..	..	29	..
144 غينيا الإستوائية	94.2	98.1	..	73	91	..	..	27.9	49	..	..	..	26	..
تنمية بشرية منخفضة														
145 نيبال	57.4	82.4	28.3 [g]	82	139	66	14	38.3	93	..	..	..	28	4.7
146 باكستان	54.9	70.7	33.2	49	93	37	10	39.0	84	..	..	..	41	2.4
147 كينيا	72.2	82.4	28.6	51	112	60	4	..	97	..	..	..	47	6.7
148 سوازيلند	87.8	93.7	48.1 [g]	25	115	60	6	32.7	78	..	..	..	29	7.8
149 أنغولا	70.4	73.0	..	87	140	32	7	68.1	..	..	..	..	46	3.5
150 ميانمار	92.7	96.1	17.8 [g]	9	114	50	14	25.2	100	..	..	..	28	0.8
151 رواندا	65.9	77.3	7.7 [g]	13	134	32	7	64.4	96	..	..	..	59	4.8
152 الكاميرون	71.3	80.6	27.9	30	111	50	12	30.2	79	..	..	..	46	3.2
152 نيجيريا	51.1	66.4	..	13	81	44	10	20.1	66	..	..	..	36	..
154 اليمن	65.3	86.4	16.0 [g]	2	97	47	10	..	..	..	..	..	30	5.2
155 مدغشقر	64.5	64.9	..	9	145	38	4	59.3	95	..	..	..	43	2.8
156 زمبابوي	83.6	90.9	55.4 [g]	..	..	38	6	..	..	..	..	..	39	2.5
157 بابوا غينيا الجديدة	62.4	70.8	10.5 [g]	100	60	..	..	..	..	..	..	..	36	..
157 جزر سليمان	..	..	..	43	141	48	..	36.6	54	..	..	..	24	7.3
159 جزر القمر	75.5	86.0	..	24	117	73	11	..	55	..	..	..	28	7.6
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	67.8	74.6	7.4 [g]	34	93	35	4	18.6	97	..	..	..	46	6.2
161 موريتانيا	58.6	69.0	14.2 [g]	..	97	27	5	18.8	100	..	..	..	40	3.7
162 ليسوتو	75.8	83.2	20.9	36	111	52	11	36.8	68	..	..	..	34	13.0
163 السنغال	49.7	65.0	10.8	14	84	41	8	38.6	65	..	..	..	32	5.6
164 أوغندا	73.2	87.4	28.8	14	110	28	9	75.2	95	..	..	..	48	3.3
165 بنن	28.7	42.4	18.4 [g]	19	123	48	12	40.7	47	..	..	..	44	5.3
166 السودان	71.9	87.3	15.5 [g]	..	..	..	..	9.1	60	..	..	..	38	..
166 توغو	60.4	79.9	29.8 [g]	11	133	55	10	48.3	83	..	..	..	42	4.6

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم			نوعيّة التعليم				معدل التسرب من التعليم الابتدائي	المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	الإنفاق على التعليم
	البالغون	الشباب		الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي	أداء التلاميذ في عمر 15 سنة				معدل عدد التلاميذ لكل معلّم	
	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي)	العلوم[c]	القراءة[b]	الرياضيات[a]	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من فوج الملتحقين)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2005–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2012	2012	2012	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2003–2012[d]	2005–2012[d]
168 هايتي	48.7	72.3	29.1 [g]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
169 أفغانستان	..	..	20.3 [g]	..	97	52	4	..	..	..	..	..	44	..
170 جيبوتي	..	..	..	4	70	44	5	..	..	..	100	..	35	8.4
171 كوت ديفوار	56.9	67.5	22.1 [g]	5	94	..	8	..	..	..	99	17.8	42	4.6
172 غامبيا	51.1	68.1	24.0 [g]	30	85	57	4	..	..	..	63	17.2	34	3.9
173 إثيوبيا	39.0	55.0	12.5	18	95	37	8	..	..	..	57	63.4	54	4.7
174 ملاوي	61.3	72.1	8.6 [g]	..	141	34	1	..	..	..	78	50.9	74	5.4
175 ليبريا	42.9	49.1	27.3 [g]	..	102	45	..	..	..	..	56	32.2	27	1.9
176 مالي	33.4	46.9	10.9	4	88	51	7	..	..	..	52	38.4	48	4.7
177 غينيا - بيساو	55.3	73.2	..	7	116	34	3	..	..	..	39	..	52	..
178 موزامبيق	50.6	67.1	3.6 [g]	..	105	26	5	..	..	..	84	69.4	55	5.0
179 غينيا	25.3	31.4	..	16	91	39	9	..	..	..	75	41.4	44	3.1
180 بوروندي	86.9	88.9	7.1 [g]	5	137	28	3	..	..	..	95	56.2	47	6.1
181 بوركينا فاسو	28.7	39.3	2.0	4	85	26	5	..	..	..	95	31.0	48	3.4
182 إريتريا	68.9	90.1	..	13	42	30	2	..	..	..	90	31.0	41	2.1
183 سيراليون	43.3	61.0	14.8 [g]	9	131	..	..	..	..	..	55	..	33	2.7
184 تشاد	35.4	47.9	5.5	1	95	23	2	..	..	..	62	61.9	61	2.6
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	56.6	65.6	17.9 [g]	6	95	18	3	..	..	..	58	53.4	80	1.2
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	61.2	65.8	16.5 [g]	4	111	43	8	..	..	..	94	29.3	35	2.5
187 النيجر	28.7	36.5	48.3	6	71	16	2	..	..	..	97	30.7	39	4.5
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	48	105	103	43	..	..	..	..	16.5	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1.6
ناورو	..	..	..	94	93	63	..	..	..	..	74	..	22	..
سان مارينو	..	..	..	108	92	95	64	..	..	..	..	3.8	6	..
الصومال	..	..	..	..	29	7	..	..	..	..	..	..	36	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	105	100	..	..	..	..	..	..	..	19	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	..	..	86.9	85	103	101	76	—	—	—	..	3.6	..	5.3
تنمية بشرية مرتفعة	94.2	98.9	64.9	67	118	87	35	—	—	—	..	8.1	..	4.6
تنمية بشرية متوسطة	71.7	85.9	47.5	51	111	70	23	—	—	—	..	18.3	..	3.7
تنمية بشرية منخفضة	58.2	70.2	22.1	24	98	39	8	—	—	—	..	42.7	..	3.7
المناطق														
الدول العربية	77.0	89.9	41.1	32	105	76	28	—	—	—	..	5.8	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	94.4	98.8	..	58	120	84	..	—	—	—	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	97.7	99.4	75.6	43	101	95	50	—	—	—	..	4.1	..	3.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	91.5	97.1	54.7	79	106	85	44	—	—	—	..	14.6	..	5.2
جنوب آسيا	62.9	80.6	38.4	54	110	64	22	—	—	—	..	21.2	..	3.4
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	58.9	69.2	28.1	24	100	43	8	—	—	—	..	37.7	..	5.2
أقل البلدان نموًا	59.3	71.5	..	20	105	42	9	—	—	—	..	39.9	..	3.7
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	..	67	96	79	..	—	—	—	..	15.8	..	..
العالم	**81.2**	**87.9**	**63.6**	**52**	**108**	**74**	**31**	—	—	—	..	**17.1**	..	**5.0**

ملاحظات

a معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو 494.
b معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو 496.
c معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو 501.
d تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
e تشمل البيانات السكان من الفئة العمرية 25-64 سنة.
f تشمل البيانات السكان من الفئة العمرية 25-74 سنة.
g تقديرات Barro and Lee 2013 لعام 2010 بالاستناد إلى بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء.

تعاريف

معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق الذين يملكون القدرة على قراءة مقطع قصير وسهل عن الحياة اليومية وفهمه، وكتابة مقطع مماثل.

معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15-24 سنة الذين يملكون القدرة على قراءة مقطع قصير وسهل عن الحياة اليومية وفهمه، وكتابة مقطع مماثل.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق الذين بلغوا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل.

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: مجموع الالتحاق بمرحلة معيّنة من التعليم (ما قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي أو العالي) بصرف النظر عن العمر، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان الذين هم في سن الالتحاق بالتعليم.

معدل التسرب من التعليم الابتدائي: نسبة المتسربين من فوج الملتحقين قبل إنهاء الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي. وتُحسب هذه النسبة بطرح معدل التلامذة الذين استمروا حتى الصف الأخير من الرقم 100 مع افتراض عدم حصول أي تغيّر خلال فترة بقاء هذا الفوج وعدم عودة المتسربين إلى المدرسة.

المعلّمون المدربون في التعليم الابتدائي: النسبة المئوية من معلّمي المدارس في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب النظامي على التعليم في المرحلة الابتدائية (قبل بدء التعليم أو أثناءه).

أداء التلاميذ البالغين من العمر 15 سنة في الرياضيات والقراءة والعلوم: العلامات التي يحصل عليها التلاميذ من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق في اختبار المهارات والمعارف في هذه المواد الأساسية للمشاركة في المجتمع.

معدل عدد التلاميذ لكل معلم: متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الابتدائي في سنة دراسية محددة.

الإنفاق على التعليم: مجموع الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 9 و13: UNESCO Institute for Statistics 2013.
الأعمدة 10 إلى 12: OECD 2013.
العمود 14: World Bank 2013a.

التحكم بالموارد وتخصيصها

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي المجموع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2005–2012	الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال (بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية) 2005–2012[a]	الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	حصة الزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين رصيد الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2005–2012[a]	الدين مجموع خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2012	الأسعار دليل أسعار الاستهلاك (2005=100) 2012	الأسعار مستوى أسعار الأغذية المحلية الدليل 2013	الأسعار مستوى أسعار الأغذية المحلية دليل التقلب 2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا															
1	النرويج	315.5	62,858	20.6	27.9	21.3	33.0	1.7	1.2	87.0 [b]	..	..	114	1.2	6.8
2	أستراليا	960.6	42,278	27.9	20.4	17.9	63.6	2.4	2.4	154.4	..	..	122	1.2 [b]	12.7
3	سويسرا	410.2	51,293	20.4	20.4	11.1	24.2	2.0	3.0	192.6	..	..	104	1.1 [b]	9.2
4	هولندا	711.3	42,453	16.8	28.4	0.0	25.2	1.7	1.8	216.0	..	..	113	0.9 [b]	4.2
5	الولايات المتحدة الأمريكية	15,965.5	50,859	14.7	17.3	–2.6	54.9	1.1	2.9	231.6	..	..	118	1.0 [b]	..
6	ألمانيا	3,375.2	41,966	17.6	19.5	1.2	15.4	0.9	2.8	123.6	..	..	113	1.1	13.8
7	نيوزيلندا	143.5	32,360	18.8	20.1	0.3	45.8	6.3	1.3	157.8 [b]	..	..	121	1.3 [b]	13.0
8	كندا	1,410.6	40,588	22.0	20.9	0.8	53.3	1.5	1.8	177.6 [b]	..	..	114	1.3 [b]	9.4
9	سنغافورة	379.7	71,475	24.1	9.7	–3.6	34.4	0.0	2.4	99.5	..	..	125	1.3	15.8
10	الدانمرك	232.2	41,524	17.6	28.6	0.2	38.9	1.5	3.1	206.6	..	..	117	1.1 [b]	20.9
11	أيرلندا	196.9	42,919	10.0	17.6	–3.4	36.0	1.6	1.8	202.1	..	..	112	1.0 [b]	4.2
12	السويد	398.3	41,840	18.8	26.9	0.7	11.2	1.6	3.4	144.8	..	..	112	1.1 [b]	10.0
13	آيسلندا	12.4	38,553	14.4	25.5	–0.2	28.5	7.8	2.6	143.2	..	..	163	1.1 [b]	39.2
14	المملكة المتحدة	2,207.0	34,694	14.2	22.1	2.2	35.6	0.7	1.8	210.1	..	..	123	1.2	22.9
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	359.8	50,291	26.4	9.1	3.7	38.7	..	0.8	200.6	..	..	122	..	..
15	جمهورية كوريا	1,474.9	29,495	26.7	15.8	3.9	30.3	2.6	3.7	168.7	..	..	123	2.0 [b]	41.7
17	اليابان	4,465.4	35,006	20.6	20.4	1.5	42.9	1.2	3.4	346.2	..	..	99	1.9	10.0
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	0.7	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	242.1	30,600	20.4	22.9	3.2	27.6	2.0	4.4	85.9 [b]	..	..	120	1.3 [b]	33.0
20	فرنسا	2,369.9	36,074	19.8	24.7	1.4	23.7	2.0	2.3	136.4	..	..	112	1.1 [b]	8.8
21	النمسا	363.7	43,139	21.4	18.8	0.4	23.3	1.6	2.8	133.4	..	..	116	1.2	15.9
21	بلجيكا	439.5	39,498	20.7	24.9	0.4	35.4	0.8	2.0	116.6	..	..	118	1.1 [b]	8.4
21	لكسمبرغ	46.0	86,587	20.2	16.9	5.0	29.8	0.3	1.6	167.7	..	..	118	1.1	..
24	فنلندا	206.3	38,104	19.4	24.8	0.8	15.6	2.8	3.9	104.1	..	..	117	1.2	23.4
25	سلوفينيا	56.4	27,394	17.8	20.8	–1.3	11.2	2.7	2.1	93.8	..	..	120	1.4	20.2
26	إيطاليا	2,004.6	33,668	18.2	20.1	–2.9	32.3	2.0	1.3	167.6	..	..	116	1.2 [b]	9.1
27	إسبانيا	1,458.9	31,198	19.1	20.1	–0.5	21.7	2.5	1.4	221.5	..	..	119	1.1 [b]	19.8
28	الجمهورية التشيكية	281.0	26,733	23.6	20.8	–1.2	14.5	2.4	1.6	68.7	..	..	121	1.2	46.0
29	اليونان	281.7	25,391	13.1	17.8	–4.2	17.0	3.4	0.6	135.5	..	..	123	1.1 [b]	14.4
30	بروني دار السلام	29.3	71,080	13.4	17.3	2.0	..	0.7	..	13.5	..	..	107	1.6 [b]	11.7
31	قطر	274.2	133,713	33.8	12.3	..	40.2	0.1	..	77.5	..	..	141	0.8	52.1
32	قبرص	25.9	29,698	18.4	19.7	0.5	28.4	2.5	0.5	344.1	..	..	119	1.3 [b]	10.7
33	أستونيا	32.2	24,195	25.0	19.6	4.0	8.0	4.1	1.6	79.0	..	..	138	1.5 [b]	39.5
34	المملكة العربية السعودية	1,436.8	50,791	22.2	20.4	..	..	1.9	0.1	–10.5	..	..	141	1.2 [b]	34.7
35	ليتوانيا	70.4	23,554	16.7	17.6	0.7	7.4	4.0	0.8	52.3	72.6	16.35	138	1.8 [b]	128.1
35	بولندا	853.3	22,143	19.4	17.9	0.1	13.1	3.9	0.7	63.8	..	..	125	1.3 [b]	7.5
37	أندورا	..	..	..	..	..	..	0.6	..	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	138.1	25,537	21.5	17.6	–0.7	9.6	3.1	0.6	54.1 [b]	..	..	124	1.4	32.5
39	مالطة	11.9	28,398	14.6	20.5	0.9	31.8	1.6	0.6	154.1	..	..	118	1.5	15.0
40	الإمارات العربية المتحدة	525.1	57,045	21.9	6.9	3.6	..	0.7	..	76.5	..	..	116	..	..
41	شيلي	368.5	21,099	24.1	12.1	3.9	27.2	3.6	0.4	74.3	41.0	6.52	108	1.6	23.1
41	البرتغال	263.9	25,096	15.8	18.3	–4.4	21.7	2.3	1.6	198.7	..	..	116	1.1 [b]	15.4
43	هنغاريا	219.7	22,146	17.2	20.3	–2.5	12.5	4.7	1.2	68.2	..	..	143	1.5 [b]	37.0
44	البحرين	53.6	40,658	19.5	14.6	..	0.5	0.3	..	73.1	..	..	117	1.2 [b]	17.2
44	كوبا	..	..	9.9	37.9	2.4	..	5.0	0.6	..	..	..	..	..	..
46	الكويت	273.7 [b]	84,188 [b]	15.6	14.8	..	0.6	0.3	0.1	54.8 [b]	..	..	140	0.9	25.3
47	كرواتيا	85.1	19,946	18.8	19.9	–1.9	7.8	5.0	0.7	96.3	..	..	123	1.5	36.3
48	لاتفيا	43.2	21,229	23.7	15.3	–0.2	8.1	5.0	0.6	63.0	134.4	28.50	148	1.4	97.0
49	الأرجنتين	..	..	21.8	16.6	5.2	..	9.0	0.6	37.3	26.3	3.57	111 [b]	1.3	29.3
تنمية بشرية مرتفعة															
50	أوروغواي	61.0	17,966	20.6	12.2	5.4	18.0	7.7	0.4	32.0	31.6	3.26	166	1.4	28.2
51	جزر البهاما	8.4	22,705	28.1	14.8	3.5	..	2.0	..	105.0	..	..	119	..	..
51	الجبل الأسود	8.7	14,040	18.4	22.1	..	..	8.8	1.1	57.9	45.6	5.00	126 [b]	..	..
53	بيلاروس	159.6	16,868	32.8	14.6	–1.2	3.3	9.5	0.6	32.2	54.6	3.33	396	1.8 [b]	62.4
54	رومانيا	346.0	17,234	26.7	6.6	2.3	17.6	6.0	0.5	54.3	72.3	10.20	148	1.4 [b]	24.2
55	ليبيا	..	..	27.9	9.3	..	..	2.3	..	–65.9 [b]	..	..	154	..	..
56	عُمان	..	..	..	17.2	..	2.5	1.1	..	35.4	..	..	141	1.1 [b]	39.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي: المجموع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي: متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2005–2012	الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال (بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية) 2005–2012[a]	الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	حصة الزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين: الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين: رصيد الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2005–2012[a]	الدين: مجموع خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2012	الأسعار: دليل أسعار الاستهلاك (2005=100) 2012	الأسعار: مستوى أسعار الأغذية المحلية: الدليل 2013	الأسعار: مستوى أسعار الأغذية المحلية: دليل التقلب 2013
57 الاتحاد الروسي	3,327.7	23,184	22.0	18.6	–0.2	1.7	1.2	3.9	71.0	31.1	3.50	185	1.6 [b]	24.2
58 بلغاريا	115.0	15,738	21.4	7.8	–0.4	15.5	0.6	6.4	71.0	77.9	8.75	148	1.3 [b]	39.3
59 بربادوس	4.3 [b]	15,299 [b]	14.6	20.3	..	31.6	..	1.6	136.3 [b]	..	..	151	..	..
60 بالاو	0.3	14,411	..	..	..	..	..	6.1	..	..	..	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	1.8	19,714	29.3	17.8	..	..	..	2.1	94.5	..	..	120	..	..
62 ماليزيا	640.3	21,897	25.6	13.5	5.0	52.0	0.6	10.2	134.5	34.8	3.87	120	1.6	7.6
63 موريشيوس	20.9	16,194	24.0	13.5	2.3	18.2	0.4	3.5	113.6	12.5	1.43	152	1.8 [b]	71.4
64 ترينيداد وتوباغو	38.9	29,086	9.7	9.5	–0.6	47.5	0.1	0.4	36.5	..	..	178	..	..
65 لبنان	73.1	16,509	31.2	14.5	6.9	17.2	..	5.0	176.4	61.7	13.36	118	..	..
65 بنما	63.3	16,655	27.7	11.2	18.1	..	0.2	3.5	89.0	43.7	2.80	137	..	..
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	528.5	17,642	20.3	12.2	6.3	21.5	..	5.7	42.0	21.8	2.00	249	2.3	82.1
68 كوستاريكا	62.9	13,091	20.2	17.9	1.7	15.5	0.5	5.9	53.3	25.7	3.98	173	..	..
69 تركيا	1,344.3	18,167	20.3	14.8	5.7	25.5	0.8	8.9	71.9	40.1	7.36	178	1.9	81.7
70 كازاخستان	361.1	21,506	20.6	11.6	11.3	36.5	0.2	4.5	41.8	77.9	20.49	184	..	15.0
71 المكسيك	1,950.9	16,144	20.7	11.5	1.5	..	0.4	3.5	47.1	25.2	3.69	134	1.3	6.7
71 سيشيل	2.0	23,152	..	..	..	31.5	0.3	2.6	38.8	184.4	3.43	203	..	..
73 سانت كيتس ونيفس	1.1	20,895	29.9	10.4	..	6.8	..	1.6	108.2	..	..	133	..	..
73 سري لانكا	180.1	8,862	27.1	14.8	6.3	16.6	0.1	11.1	48.4	41.0	2.24	196	1.8 [b]	33.9
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	1,181.6 [b]	15,461 [b]	25.8	11.2	–4.3	19.3	0.8	9.3	18.0 [b]	..	0.74	316	2.6 [b]	58.6
76 أذربيجان	147.7	15,888	22.5	10.3	10.2	18.1	0.2	5.5	24.7	14.9	3.32	179	1.9 [b]	66.4
77 الأردن	71.6	11,340	25.2	16.5	–13.5	12.3	0.4	3.0	113.4	61.5	3.25	147	1.3	20.5
77 صربيا	83.7	11,587	26.3	18.9	–2.2	8.8	0.9	10.2	62.4	71.8	12.34	183	..	..
79 البرازيل	2,840.9	14,301	18.1	21.5	3.2	28.4	1.2	5.2	110.5	16.6	2.43	141	1.3 [b]	25.2
79 جورجيا	30.0	6,691	21.8	17.7	..	35.2	0.2	8.3	35.0	79.1	11.46	154	..	7.2
79 غرينادا	1.2	11,786	21.9	17.1	..	15.2	..	5.6	92.4	73.8	3.41	127	..	..
82 بيرو	347.9	11,603	26.6	10.3	9.4	34.5	..	7.0	17.8	25.8	2.03	123	1.7	9.1
83 أوكرانيا	379.9	8,332	18.9	19.4	2.4	12.8	0.9	8.9	80.2	83.3	17.02	212	1.2 [b]	70.6
84 بليز	2.7 [b]	8,438 [b]	25.4	15.8	5.1	29.8	..	12.4	66.9 [b]	96.0	9.99	116	..	..
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	24.7	11,708	20.6	18.3	–2.8	12.7	0.2	10.3	48.8	62.8	9.24	124	1.6 [b]	38.8
86 البوسنة والهرسك	35.2	9,184	21.9	23.0	1.7	6.6	0.0	8.4	67.0	58.6	4.71	125	1.7 [b]	17.5
87 أرمينيا	21.6	7,291	31.3	11.9	14.2	19.4	0.3	20.9	44.4	68.3	8.66	145	1.9	51.0
88 فيجي	6.6	7,552	20.7	14.8	..	32.5	..	12.2	117.1	23.6	5.19	144	1.4 [b]	19.3
89 تايلند	907.3	13,586	28.5	13.6	7.5	38.0	0.2	10.4	168.9	24.0	3.14	124	1.9	16.4
90 تونس	114.4	10,612	22.7	13.8	3.3	29.0	1.1	8.9	82.2	50.4	6.03	134	1.8	19.3
91 الصين	14,548.6	10,771	46.1	13.5	9.7	23.1	1.7	10.1	152.7	9.4	1.07	125	2.0 [b]	65.9
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	1.1	10,271	25.2	16.2	..	23.6	..	7.1	56.8	42.1	4.47	131	..	..
93 الجزائر	491.7	12,779	38.3	14.2	6.6	60.2	0.1	8.8	–2.1	3.4	0.35	139	..	..
93 دومينيكا	0.7	9,629	22.8	17.6	..	..	..	14.6	63.4	59.9	3.63	121	..	..
95 ألبانيا	29.2	9,243	25.3	8.2	7.6	..	0.2	20.4	67.0	46.0	2.97	122	1.7	22.8
96 جامايكا	22.8 [b]	8,421 [b]	20.8	16.0	..	31.4	..	6.4	51.5	98.8	11.87	205	..	..
97 سانت لوسيا	1.9	10,242	35.7	16.6	..	..	..	2.9	134.7	37.6	3.76	123	..	..
98 كولومبيا	557.5	11,687	23.6	16.1	770.6	22.0	0.2	6.5	69.6	24.3	3.15	134	1.7	30.3
98 إكوادور	153.4	9,900	26.6	13.5	7.7	..	0.3	9.4	24.3 [b]	25.1	3.15	137	1.6	13.1
100 سورينام	8.1	15,174	24.9	23.3	..	..	..	9.1	26.9	..	..	179	..	..
100 تونغا	0.5	5,127	30.7	17.1	..	..	..	18.8	27.2	43.5	1.34	141	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	113.2	11,016	16.3	8.1	11.5	18.7	..	5.9	46.4	28.8	2.80	153	..	..
تنمية بشرية متوسطة														
103 ملديف	3.8	11,270	40.4	16.8	..	3.1	..	4.1	70.3	50.2	5.12	174	1.7 [b]	55.4
103 منغوليا	23.2	8,288	51.7	14.1	9.4	15.3	0.2	17.1	30.8	32.7	1.44	211	1.8 [b]	59.0
103 تركمانستان	64.5	12,460	54.1	9.5	..	..	..	13.8	..	2.0	0.49	..	..	..
106 ساموا	0.9	4,935	..	..	..	..	..	9.8	45.7	58.5	1.95	141	..	..
107 دولة فلسطين	..	..	25.7	32.6	8.5	2.1	..	5.6	..	..	..	119 [b]	..	..
108 إندونيسيا	2,186.3	8,856	33.1	8.9	2.3	35.6	0.1	14.4	42.6	26.0	3.80	160	2.0	23.5
109 بوتسوانا	28.9	14,443	36.1	19.3	2.2	28.5	0.5	3.0	14.9	13.8	0.46	181	2.0	64.6
110 مصر	862.5	10,685	16.0	11.6	3.1	29.7	0.2	14.8	79.3	15.7	1.51	204	2.0	102.7
111 باراغواي	48.3	7,215	14.7	12.2	21.0	13.8	0.1	20.9	37.2	25.7	1.83	157	1.7	66.7
112 غابون	29.4	17,997	25.9	8.9	13.6	..	0.6	2.7	13.0	19.7	2.48	117	2.5 [b]	19.7

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي		الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال	الإنفاق على البحث والتطوير	حصة الزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك	الدين		الأسعار	
				متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	المجموع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	رصيد الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	مجموع خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	دليل أسعار الاستهلاك	مستوى أسعار الأغذية المحلية
	2012	2012	2005–2012[a]	2005–2012	2005–2012[a]	2005–2012[a]	2005–2012[a]	2012	2012	2005–2012[a]	2012	(2005=100)	الدليل 2013	دليل التقلب 2013
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	59.3	5,650	18.2	4.9	13.5	9.6	0.2	12.3	48.7	27.6	2.00	157	1.6 [b]	35.9
114 جمهورية مولدوفا	14.8	4,146	23.4	11.1	20.6	1.0	0.5	12.8	42.2	72.0	6.18	173	1.5	46.8
115 السلفادور	46.9	7,445	14.2	2.5	11.2	24.3	0.1	11.4	66.1	53.5	5.52	127	..	..
116 أوزبكستان	140.1	4,705	23.5	22.7	..	..	..	19.8	..	17.8	1.32	..	..	..
117 الفلبين	580.7	6,005	19.4	12.2	10.5	42.1	0.1	11.8	50.9	33.6	4.85	137	1.6	26.4
118 جنوب أفريقيا	626.7	11,989	19.2	4.2	22.4	50.2	0.9	2.6	187.2	28.4	1.66	155	1.5 [b]	35.6
118 الجمهورية العربية السورية	..	..	18.8	8.5	10.1	..	..	21.0	47.7 [b]	..	1.09	204	1.5 [b]	44.0
120 العراق	473.3	14,527	..	..	..	..	..	4.1	–1.9	..	..	181 [b]	1.6	47.2
121 غيانا	4.8	6,054	23.9	15.4	..	..	..	18.0	50.6	..	1.78	146	..	..
121 فييت نام	436.1	4,912	27.7	5.4	4.8	..	..	19.7	115.4	49.1	2.88	216	1.7 [b]	28.7
123 الرأس الأخضر	3.1	6,311	36.5	20.7	7.7	18.2	..	9.4	76.8	55.5	2.15	130	1.5	9.1
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.4	3,428	..	..	..	..	..	..	–19.0	..	..	..	..	..
125 غواتيمالا	105.4	6,990	14.7	10.7	6.8	29.6	0.1	11.5	39.2	35.9	4.54	148	..	..
125 قيرغيزستان	16.0	2,847	24.0	18.2	2.2	20.3	0.2	19.5	14.0 [b]	..	7.24	200	..	0.0
127 ناميبيا	20.6	9,136	21.9	25.2	7.9	28.3	..	7.6	49.5	..	..	157	1.8	38.9
128 تيمور - ليشتي	2.2	1,815	..	..	..	..	..	4.4	–52.7	..	..	171	..	..
129 هندوراس	35.1	4,423	24.3	16.1	1.3	22.7	..	14.0	55.9	28.5	6.12	156	..	..
129 المغرب	227.5	6,878	31.4	19.2	7.9	25.4	0.6	13.7	115.4	29.4	3.36	114	1.6	19.8
131 فانواتو	0.7	2,894	26.2	18.1	..	..	..	21.9	68.2 [b]	25.4	0.83	122	..	..
132 نيكاراغوا	25.5	4,254	25.2	6.9	4.5	29.6	..	20.0	44.0	101.0	7.02	184	..	..
133 كيريباس	0.2	1,772	..	..	..	..	..	25.7	..	..	..	..	..	..
133 طاجيكستان	18.6	2,320	18.7	9.9	1.2	..	0.1	23.1	13.1	51.6	8.99	202	..	..
135 الهند	6,245.4	5,050	29.6	11.8	3.9	49.5	0.8	17.4	76.6	18.3	1.57	181	1.6 [b]	35.0
136 بوتان	5.6	7,490	56.1	20.8	–2.1	15.9	..	18.1	50.4	65.0	4.90	161	1.8 [b]	28.2
136 كمبوديا	41.5	2,789	16.0	6.0	7.8	12.1	..	35.6	33.8	35.3	0.63	160	1.2	101.3
138 غانا	92.3	3,638	29.0	13.6	5.1	24.7	0.2	22.7	32.3	29.8	0.91	224	1.7	44.8
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	29.2	4,388	27.7	9.9	11.8	15.8	..	31.7	26.5 [b]	80.3	3.63	143	2.2 [b]	25.9
140 الكونغو	24.4	5,631	25.1	10.0	2.8	4.9	..	3.6	–8.9	23.1	0.96	137	2.5 [b]	10.4
141 زامبيا	42.1	2,990	23.4	20.6	38.8	44.0	0.3	18.2	18.5	24.7	1.05	189	1.4	19.0
142 بنغلاديش	365.7	2,364	25.4	5.7	5.6	22.4	..	17.3	69.2	22.6	1.22	174	1.6 [b]	20.3
142 سان تومي وبرينسيبي	0.5	2,837	..	..	..	..	..	20.5	35.1	92.2	0.67	321	2.4 [b]	39.0
144 غينيا الإستوائية	27.6	37,479	40.0	3.7	3.4	..	..	2.0	–3.5	..	..	147	..	0.0
تنمية بشرية منخفضة														
145 نيبال	58.5	2,131	19.6	10.3	12.5	19.2	..	35.7	67.0	20.8	1.06	186	1.6 [b]	35.1
146 باكستان	781.2	4,360	10.9	8.3	8.2	28.8	0.5	24.4	44.5	27.3	1.34	222	2.1	46.5
147 كينيا	91.1	2,109	20.4	17.2	9.3	42.5	0.4	29.6	52.3	30.4	1.27	225	2.4 [b]	57.3
148 سوازيلند	7.3	5,912	9.6	15.3	–5.8	..	..	7.3	21.1	15.5	1.16	167	..	22.6
149 أنغولا	152.9	7,346	11.4	19.5	..	..	..	9.4	15.9	23.4	3.12	233	2.4 [b]	133.7
150 ميانمار	..	..	..	..	..	25.2	..	36.4	..	..	..	239	..	..
151 رواندا	15.8	1,379	22.8	8.2	15.2	..	..	35.1	8.0 [b]	17.5	0.31	174	1.8 [b]	30.3
152 الكاميرون	55.4	2,551	19.8	14.9	9.8	..	..	23.3	15.2	12.2	1.28	124	2.0 [b]	11.2
152 نيجيريا	918.4	5,440	..	..	..	0.6	0.2	33.1	35.3	6.1	0.19	201	2.4 [b]	38.6
154 اليمن	95.3	3,996	11.7	11.8	–14.1	..	..	14.6	26.9	20.5	0.93	228	1.6 [b]	49.6
155 مدغشقر	30.7	1,378	32.6	10.0	3.9	11.8	0.1	27.5	12.9	28.4	0.43	185	2.0	32.6
156 زمبابوي	18.4	1,337	12.4	23.8	..	..	..	17.5	75.5 [b]	64.8	12.45 [b]	1,197 [b]	2.1	54.0
157 بابوا غينيا الجديدة	17.1	2,382	..	..	..	..	..	29.1	38.3	101.2	9.86	144	..	..
157 جزر سليمان	1.1	1,964	13.4	39.2	..	..	..	28.9	12.0	37.9	2.27	167	..	..
159 جزر القمر	1.1	1,493	12.4	15.3	..	..	..	50.9	21.6	45.6	0.65	123	..	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	76.8	1,654	36.1	16.4	14.2	..	0.4	28.3 [c]	24.8	42.6	0.64	197	2.4	67.6
161 موريتانيا	11.2	2,938	38.9	15.2	6.4	..	..	23.6	36.8	70.8	2.72	147	2.2 [b]	20.7
162 ليسوتو	4.9	2,368	31.8	38.1	17.6	17.4	0.0	8.2	3.1	27.1	1.40	157	1.8 [b]	55.7
163 السنغال	29.8	2,174	30.3	8.7	4.8	..	0.4	17.0	31.0	30.6	2.50	120	2.0 [b]	31.7
164 أوغندا	48.5	1,334	24.4	11.3	3.3	39.1	0.4	24.2	16.4	23.5	0.44	203	1.9	78.5
165 بنن	17.0	1,687	17.6	11.9	2.9	17.1	..	35.3	19.7	19.5	0.53	130	2.0	54.0
166 السودان	125.4	3,370	19.2	10.9	20.9	..	..	41.8 [d]	24.5	..	0.91	280	..	..
166 توغو	8.5	1,286	18.6	9.8	15.8	10.3	..	47.1	37.6	18.1	0.46	125	2.2 [b]	284.3
168 هايتي	16.0	1,575	..	9.1	..	..	..	18.8	19.6	10.6	0.07	173	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2012	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي المجموع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2005–2012	الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال (بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية) 2005–2012[a]	الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2012[a]	حصة الزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين: الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012	الدين: رصيد الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2005–2012[a]	الدين: مجموع خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2012	الأسعار: دليل أسعار الاستهلاك (2005=100) 2012	الأسعار: مستوى أسعار الأغذية المحلية: الدليل 2013	الأسعار: مستوى أسعار الأغذية المحلية: دليل التقلب 2013
169 أفغانستان	56.4[b]	1,892[b]	16.6	16.0	..	2.7	..	30.3	–3.0[b]	..	0.06	164	..	..
170 جيبوتي	..	..	37.5	25.1	8.0	..	..	3.7	26.5[b]	..	..	145	..	..
171 كوت ديفوار	54.5	2,747	10.1	8.6	0.4	..	..	30.0	27.3	52.1	2.36	121	2.1[b]	51.9
172 غامبيا	2.8	1,565	19.2	9.6	–3.4	..	0.0	23.0	43.9	43.6	2.82	129[b]	2.8[b]	23.7
173 إثيوبيا	111.8	1,218	25.5	8.1	–0.8	16.0	0.2	48.4	37.1[b]	27.2	1.12	365	1.9	100.6
174 ملاوي	11.8	739	13.5	19.9	10.0	..	..	32.0	35.6	22.3	0.39	203	1.9[b]	67.0
175 ليبريا	3.3	782	25.0	15.2	2.9	25.5	..	70.7	33.3	42.9	0.24	188	..	..
176 مالي	23.9	1,607	22.2	17.1	3.8	21.8	0.2	42.3	19.9	29.1	0.67	126	2.0	24.0
177 غينيا - بيساو	1.9	1,164	..	..	..	..	..	46.4	18.6	29.2	0.53	127	2.0[b]	11.7
178 موزامبيق	24.5	971	24.7	14.0	14.7	..	0.2	30.0	28.1	32.1	0.46	175	2.1[b]	23.5
179 غينيا	13.9	1,216	17.6	10.6	69.2	..	..	25.9	32.2[b]	65.6	3.67	331	2.9[b]	66.7
180 بوروندي	7.3	737	20.0	28.0	2.3	..	..	39.7	26.1	26.9	0.36	211	..	0.0
181 بوركينا فاسو	25.1	1,528	16.7	19.3	9.5	19.2	0.2	35.0	19.8	23.8	0.68	123	2.1	34.8
182 إريتريا	7.2	1,180	10.0	21.1	–9.5	..	..	16.9	104.0[b]	40.8	0.86	..	..	..
183 سيراليون	9.5	1,586	40.3	10.1	2.0	21.8	..	45.8	14.0	48.2	0.71	214	2.4[b]	108.9
184 تشاد	24.9	2,003	31.8	13.2	–0.9	..	..	18.7	6.2	21.4	0.81	122	2.7[b]	60.6
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	4.4	964	12.5	8.1	–2.2	..	..	54.3	26.8	26.5	0.03	132	..	11.2
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	29.6	451	20.5	13.2	6.9	11.9	0.5	41.6	10.7	37.9	1.76	2,378[b]	..	..
187 النيجر	15.2	884	36.8	14.4	..	11.6	..	40.4	13.6	23.7	0.58	117	2.5[b]	31.9
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	21.2	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	0.2	3,526	..	..	..	..	..	14.1	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	0.0	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	5.1	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	16.9	..	0.1	..	..	..	120	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	60.2	..	..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	19.4	1,790	10.5	17.1	16.8	..	..	9.7	..	..	..	149[b]	..	..
توفالو	0.0	3,489	..	..	..	..	..	22.8	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	45,473.5	40,397	18.2	19.2	0.7	37.2	2.5	1.5	203.4	..	..	—	—	—
تنمية بشرية مرتفعة	31,426.4	12,920	33.0	14.9	21.9	23.5	..	7.8	109.5	20.7	2.74	—	—	—
تنمية بشرية متوسطة	12,959.8	5,875	27.4	12.0	6.3	..	..	14.4	72.5	23.8	2.17	—	—	—
تنمية بشرية منخفضة	3,010.1	2,830	17.1	12.6	6.3	..	..	28.1	32.8	23.4	1.17	—	—	—
المناطق														
الدول العربية	5,098.0	16,367	23.7	14.5	..	..	..	8.1	24.8	..	..	—	—	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	19,423.3	10,151	..	..	..	..	..	10.7	139.8	..	..	—	—	—
أوروبا وآسيا الوسطى	2,879.7	12,453	22.0	15.0	4.5	23.8	0.7	9.0	62.8	50.0	9.19	—	—	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7,482.5	13,554	20.1	16.6	37.0	..	..	5.6	73.0	22.7	3.18	—	—	—
جنوب آسيا	8,878.4	5,147	27.0	11.3	1.2	41.9	..	18.1	72.1	20.0	1.43	—	—	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	2,797.2	3,237	21.0	17.8	5.8	..	..	18.4	77.2	24.0	1.24	—	—	—
أقل البلدان نموًا	1,602.4	1,971	21.6	12.4	6.1	..	..	24.6	31.5	27.4	1.22	—	—	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	286.4	6,736	..	..	..	..	..	8.7	52.5	..	..	—	—	—
العالم	**92,889.4**	**13,599**	**22.6**	**17.6**	**5.8**	..	..	**4.4**	**168.0**	..	..	—	—	—

الجدول 10

ملاحظات

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
b تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحددة.
c تقتصر البيانات على البر الرئيسي في تنزانيا.
d لا تشمل البيانات جمهورية جنوب السودان.

تعاريف

الناتج المحلي الإجمالي: مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد تُضاف إليه الضرائب على المنتجات وتُطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، وقد حُسب بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دوليًا لعام 2005.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي في فترة محددة مقسومًا على مجموع السكان في الفترة نفسها.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: قيمة الأصول الجديدة والمتوفرة لدى الشركات والأسر والحكومات (لا تدخل فيها قيمة المشاريع)، تطرح منها قيمة التصرف بالأصول الثابتة، وتُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تخضع هذه القيمة لأي تعديل بفعل استهلاك الأصول الثابتة.

الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي: مجموع النفقات الحكومية الجارية على المشتريات من السلع والخدمات (بما في ذلك مستحقات العاملين ومعظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين باستثناء النفقات الحكومية للأغراض العسكرية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي). ويُحسب مجموع هذه النفقات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال: الضرائب المفروضة على الدخل الصافي الفعلي أو الافتراضي للأفراد، وعلى أرباح الشركات والمؤسسات، وعلى عوائد رأس المال، المحققة وغير المحققة، وعلى الأراضي والأوراق المالية وغيرها من الأصول.

الإنفاق على البحث والتطوير: الإنفاق الجاري من رأس المال (العام والخاص) على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة. وهي تشمل الأبحاث الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي.

حصة الزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك: حصة القيمة المضافة الإجمالية للزراعة والصيد والحراجة ومصائد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلد.

الائتمان المحلي الممنوح من قطاع المصارف: الائتمان الإجمالي الممنوح للقطاعات المختلفة، باستثناء الائتمان للحكومة المركزية المحسوب صافيًا، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

رصيد الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي: الدين المستحق لغير المقيمين المسدد بالعملة الأجنبية، أو بسلع أو خدمات، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي.

مجموع خدمة الدين: مجموع المبالغ الأصلية والفوائد المدفوعة بالعملة الأجنبية، وكسلع أو خدمات على الدين الطويل الأجل، والفوائد المدفوعة على الدين القصير الأجل، والأقساط المسدّدة (إعادة الشراء والرسوم) إلى صندوق النقد الدولي. ويُحسب بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.

دليل أسعار الاستهلاك: دليل يقيس التغيّر في متوسط سعر سلّة من السلع والخدمات يمكن أن تكون ثابتة أو متغيّرة على فترات زمنية محدّدة قد تكون سنوية.

دليل مستوى أسعار الأغذية المحلية: يقسم معادل القوة الشرائية للأغذية على معادل القوة الشرائية العام، ليعطي دليل أسعار الأغذية في البلد نسبة إلى سعر سلة الاستهلاك العامة.

دليل تقلّب مستويات الأسعار: مقياس التغيّر في دليل مستوى أسعار الأغذية المحلية، ويحسب بالانحراف المعياري للانحرافات عن الاتجاه خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مصادر البيانات

العمودان 1 و2: World Bank 2014.
الأعمدة 3 إلى 7 و9 إلى 12: World Bank 2013a.
العمود 8: United Nations Statistics Division 2013a.
العمودان 13 و14: FAO 2013a.

الكفاءات الاجتماعية

		التشغيل والتعرض للمخاطر							المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد[a]		معدل الانتحار	
		نسبة العاملين إلى مجموع السكان	التشغيل غير المستقر	بطالة الشباب	معدل البطالة	تشغيل الأطفال	حصة الفقراء العاملين (2 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة	تسجيل المواليد	(بالنسبة المئوية من السكان في السن القانونية للتقاعد)		(لكل 100,000)	
	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالأيام)	(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	(المجموع)	(الإناث)	(الذكور)	(الإناث)
		2012	2003–2012[b]	2008–2012[b]	2004–2013[b]	2005–2012	2003–2010[b]	2013	2005–2012[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2003–2009[b]
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا												
1	النرويج	65.5	..	8.6	3.1	..	..	..	100.0	100.0	100.0	100.0	6.5
2	أستراليا	62.3	9.0	11.7	5.2	..	..	..	100.0	83.0	87.6	77.5	3.6
3	سويسرا	65.9	9.1	8.4	4.2	..	..	98	100.0	100.0	100.0	100.0	11.4
4	هولندا	61.0	11.5	9.5	5.3	..	..	112	100.0	100.0	100.0	100.0	5.5
5	الولايات المتحدة الأمريكية	61.0	..	16.2	7.4	..	..	..	100.0	92.5	..	..	4.5
6	ألمانيا	58.0	6.8	8.1	5.5	..	..	98	100.0	100.0	100.0	100.0	6.0
7	نيوزيلندا	66.2	12.1	17.7	6.9	..	..	98	100.0	98.0	96.5	99.8	5.5
8	كندا	62.9	..	14.3	7.2	..	..	105	100.0	97.7	..	..	5.4
9	سنغافورة	72.5	9.3	6.7	3.1	..	..	112	..	..	..	..	7.7
10	الدانمرك	59.2	..	14.1	7.5	..	..	126	100.0	100.0	100.0	100.0	6.4
11	آيرلندا	55.6	11.7	30.4	14.7	..	..	182	100.0	90.5	66.3	100.0	4.7
12	السويد	62.7	..	23.7	8.0	..	..	..	100.0	100.0	100.0	100.0	6.8
13	آيسلندا	71.2	..	13.6	6.0	..	..	90	100.0	100.0	100.0	100.0	7.0
14	المملكة المتحدة	59.1	..	21.0	7.9	..	..	273	100.0	99.5	99.2	100.0	3.0
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	60.9	7.4	9.3	3.3	..	..	70	..	72.9	..	..	10.7
15	جمهورية كوريا	65.4	24.8	9.0	3.2	..	..	90	..	77.6	..	..	22.1
17	اليابان	58.5	10.5	7.9	4.3	..	..	98	100.0	80.3	..	..	13.2
18	ليختنشتاين	..	..	..	2.5[c]	..	..	..	100.0	..	..	..	..
19	إسرائيل	63.4	7.2	12.1	6.8	..	..	98	100.0	73.6	..	..	1.5
20	فرنسا	54.4	7.1	23.8	9.9	..	..	112	100.0	100.0	100.0	100.0	8.5
21	النمسا	58.9	8.6	8.7	4.3	..	..	112	100.0	100.0	93.7	77.5	7.1
21	بلجيكا	53.0	10.3	19.8	7.5	..	..	105	100.0	84.6	67.8	100.0	10.3
21	لكسمبرغ	60.5	5.7	18.8	5.1	..	..	..	100.0	90.0	56.4	100.0	3.2
24	فنلندا	57.6	..	17.7	7.7	..	..	147	100.0	100.0	100.0	100.0	10.0
25	سلوفينيا	56.4	12.8	20.6	8.8	..	..	105	100.0	95.1	85.9	100.0	9.4
26	إيطاليا	47.1	18.2	35.3	10.7	..	..	150	100.0	81.1	69.2	100.0	2.8
27	إسبانيا	47.9	..	53.2	25.0	..	..	112	100.0	68.2	46.6	97.4	3.4
28	الجمهورية التشيكية	59.3	15.0	19.5	7.0	..	..	196	100.0	100.0	100.0	100.0	4.4
29	اليونان	43.8	29.7	55.3	24.2	..	..	119	100.0	77.4	54.6	100.0	1.0
30	بروني دار السلام	68.1	..	..	1.7	..	..	..	..	81.7	..	..	..
31	قطر	89.8	0.4	1.3	0.4	..	..	..	..	7.9	..	..	..
32	قبرص	62.4	12.5	27.8	11.8	..	..	..	100.0	85.2	57.2	100.0	1.7
33	أستونيا	59.4	..	20.9	10.2	..	..	140	100.0	98.0	97.5	98.5	7.3
34	المملكة العربية السعودية	60.4	..	28.3	5.6	..	..	70	..	..	..	..	..
35	ليتوانيا	58.5	8.9	26.4	13.2	..	..	126	100.0	100.0	100.0	100.0	10.4
35	بولندا	55.5	18.2	26.5	10.1	..	..	182	100.0	96.5	94.9	100.0	4.1
37	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	100.0	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	57.0	12.4	34.0	14.0	..	..	238	100.0	100.0	100.0	100.0	3.4
39	مالطة	49.9	8.9	14.2	6.4	..	..	..	100.0	60.5	32.0	97.5	1.0
40	الإمارات العربية المتحدة	84.4	1.0	12.1	4.2	..	..	45	100.0	..	..	..	..
41	شيلي	64.8	24.4	16.3	6.0	2.9	0.0	126	99.8[d]	74.5	73.4	76.4	4.2
41	البرتغال	55.5	16.7	37.6	15.7	3.4[d,e]	..	..	100.0	100.0	100.0	100.0	4.0
43	هنغاريا	50.7	..	28.1	10.9	..	..	168	100.0	91.4	87.6	97.7	10.6
44	البحرين	72.5	2.0	5.0	1.1	4.6	..	..	..	40.1	..	..	3.5
44	كوبا	58.4	..	3.1	3.2	..	..	..	100.0[d]	..	..	..	5.5
46	الكويت	76.3	2.2	..	3.6	..	..	70	..	27.3	..	..	1.7
47	كرواتيا	47.4	16.5	43.1	15.8	..	0.0	208	..	57.6	44.2	85.1	7.5
48	لاتفيا	55.0	..	28.4	14.9	..	..	112	100.0	100.0	100.0	100.0	8.2
49	الأرجنتين	62.5	19.0	18.3	7.3	6.5[d]	1.8	90	99.0[d,e]	90.7	93.3	86.8	3.0
	تنمية بشرية مرتفعة												
50	أوروغواي	65.3	..	18.5	6.4	7.9[d]	0.0	84	100.0	68.2	64.4	73.6	6.3
51	جزر البهاما	70.8	..	30.8	14.7	..	..	..	..	84.2	..	..	0.6
51	الجبل الأسود	44.9	..	41.1	19.7	9.9	..	45	99.0	52.3	..	..	..
53	بيلاروس	53.9	2.1	12.5	0.7	1.4	0.0	126	100.0	93.6	..	..	8.8
54	رومانيا	57.3	31.5	22.7	7.0	0.9[e]	..	126	..	98.0	88.0	100.0	3.5
55	ليبيا	55.4	..	..	..	..	..	..	..	43.3	..	..	..
56	عُمان	67.6	..	..	..	..	..	42	..	24.7	..	..	..
57	الاتحاد الروسي	65.0	..	14.8	5.5	..	0.0	140	100.0	100.0	100.0	100.0	9.5
53.9													

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التشغيل والتعرض للمخاطر								المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد[a]		معدل الانتحار	
		نسبة العاملين إلى مجموع السكان	التشغيل غير المستقر	بطالة الشباب	معدل البطالة	تشغيل الأطفال	حصة الفقراء العاملين (2 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة	تسجيل المواليد	(بالنسبة المئوية من السكان في السن القانونية للتقاعد)		(لكل 100 ,000)	
		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالأيام)	(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	(المجموع)	(الإناث)	(الذكور)	(الإناث)	(الذكور)
		2012	2003–2012[b]	2008–2012[b]	2004–2013[b]	2005–2012	2003–2010[b]	2013	2005–2012[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2003–2009[b]	2003–2009[b]
58	بلغاريا	50.3	8.0	28.1	12.3	..	..	410	100.0	96.9	95.5	99.4	6.2	18.8
59	بربادوس	67.5	14.0	..	11.6	..	..	..	..	68.3	..	..	0.0	7.3
60	بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	48.0	..	..	..	..
61	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	69.7	..	..	..	..
62	ماليزيا	65.5	..	10.3	3.0	..	1.9	60	..	19.8	..	..	..	..
63	موريشيوس	59.3	16.2	23.7	8.1	..	..	84	..	100.0	100.0	100.0	1.9	11.8
64	ترينيداد وتوباغو	64.5	15.6	10.5	5.0[f]	0.7	..	..	97.0	98.7	..	..	3.8	17.9
65	لبنان	50.0	33.9	16.8	9.0	1.9	..	49	99.5	0.0	..	..	..	..
65	بنما	68.8	29.2	10.3	6.5	5.6[d]	6.8	98	..	37.3	28.9	49.4	1.9	9.0
67	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	68.2	31.8	17.1	7.5	7.7[e]	8.2	182	81.0[d,e]	59.4	50.2	70.0	1.2	5.3
68	كوستاريكا	64.0	20.2	18.4	7.8	4.7	4.2	120	..	55.8	48.8	65.4	1.9	10.2
69	تركيا	48.5	32.1	17.5	8.1	2.6[d]	6.4	112	93.7	88.1	..	..	..	..
70	كازاخستان	75.2	29.2	3.9	5.8	2.2	1.1	126	99.7	95.9	..	..	9.4	43.0
71	المكسيك	63.9	..	9.4	4.8	6.3	6.5	84	93.4	25.2	17.2	34.6	1.5	7.0
71	سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..	100.0	..	..	0.0	8.9
73	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	44.7	39.7	51.6	..	..
73	سري لانكا	57.9	..	17.3	5.0	..	26.0	84	97.2	17.1	..	..	..	..
75	إيران - الجمهورية الإسلامية	44.7	..	23.0	13.5	11.4	6.2	90	98.6	26.4	..	..	..	..
76	أذربيجان	73.0	54.7	14.2	5.2	6.5[d]	6.1	126	93.6	81.7	79.0	82.6	0.3	1.0
77	الأردن	44.3	9.7	29.3	12.2	1.9[d]	2.8	70	99.1	42.2	11.8	82.3	0.0	0.2
77	صربيا	47.2	26.4	51.1	23.9	4.4	..	135	98.9	46.1	44.8	48.4	10.0	28.1
79	البرازيل	68.4	..	15.4	6.2	8.6[d]	5.9	120	93.4[d]	86.3	83.0	90.6	2.0	7.7
79	جورجيا	62.4	60.6	33.3	15.0	18.4	26.8	126	98.5	89.8	..	..	1.7	7.1
79	غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..	34.0	..	..	0.0	0.0
82	بيرو	78.9	46.3	9.5	6.8[g]	33.5[d]	13.5	90	96.0	33.2	26.1	41.4	1.0	1.9
83	أوكرانيا	58.2	..	17.3	7.5	7.3	0.0	126	99.8	95.0	..	..	7.0	37.8
84	بليز	66.9	..	..	14.4	5.8	..	..	95.2	64.6	..	..	0.7	6.6
84	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	42.9	22.1	53.9	31.0	12.5	3.4	270	99.7	52.2	..	..	4.0	9.5
86	البوسنة والهرسك	36.4	27.4	62.8	28.0	5.3	0.0	365	99.5	29.6	..	..	..	..
87	أرمينيا	58.6	..	39.2	28.6	3.9[d]	9.0	140	99.6	80.0	..	..	1.1	2.8
88	فيجي	56.3	38.8	..	4.6	..	49.7	84	..	10.6	..	..	..	..
89	تايلند	77.0	53.5	2.8	0.6	8.3	10.1	45	100.0	81.7	84.6	77.9	3.8	12.0
90	تونس	47.1	28.8	42.3	17.6	2.1	..	30	99.2	68.8	..	..	..	..
91	الصين	72.2	..	..	4.1[h]	..	..	98	..	74.4	..	..	..	..
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	8.0	33.8	..	..	..	..	..	76.6	..	..	1.9	5.4
93	الجزائر	45.4	29.5	22.4	9.8	4.7[d]	..	98	99.3	63.6	..	..	..	..
93	دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	38.5	..	..	..	..
95	ألبانيا	53.3	..	22.5	13.8	12.0	3.4	365	98.6	77.0	60.8	100.0	3.3	4.7
96	جامايكا	65.3	..	34.0	13.9	6.1	4.6	56	97.8	55.5	..	..	..	..
97	سانت لوسيا	..	..	..	21.0	..	..	..	..	26.5	8.3	10.3	0.0	4.9
98	كولومبيا	68.2	..	21.9	11.8	13.0[d]	22.6	98	96.5	23.0	18.4	28.3	2.0	7.9
98	إكوادور	72.2	..	11.1	5.0	7.5	12.1	84	90.0	53.0	50.8	55.5	3.6	10.5
100	سورينام	56.3	..	..	9.5	4.1	..	..	98.9	..	..	..	4.8	23.9
100	تونغا	..	55.2	..	1.1	..	..	..	..	1.0	..	..	..	..
102	الجمهورية الدومينيكية	63.2	..	29.4	14.7	12.9	10.7	84	82.4	11.1	6.2	16.5	0.7	3.9
	تنمية بشرية متوسطة													
103	ملديف	67.4	29.6	..	11.7	..	11.2	..	92.5	99.7	..	..	0.0	0.7
103	منغوليا	69.3	54.9	11.9	9.9	10.4	..	120	99.0	100.0	..	..	..	..
103	تركمانستان	62.1	..	..	4.0	..	..	..	95.5	..	..	..	..	..
106	ساموا	..	38.1	16.1	..	..	..	..	47.7	49.5	..	..	..	..
107	دولة فلسطين	40.3	26.7	38.8	22.9	5.7	..	70	99.3[d]	8.0	..	..	..	..
108	إندونيسيا	70.7	57.2	22.2	6.2	6.9[d]	52.0	90	67.0	8.1	..	..	..	..
109	بوتسوانا	74.5	..	..	17.6	9.0[d]	..	84	72.2	100.0	100.0	100.0	..	..
110	مصر	51.2	23.1	24.8	9.0	9.3	14.4	90	99.0	32.7	8.0	61.7	0.0	0.1
111	باراغواي	71.5	..	11.2	5.7	14.6	11.0	63	76.0	22.2	20.0	24.9	2.0	5.1
112	غابون	63.2	52.9	..	20.4	13.4	14.2	98	89.6[e]	38.8	..	..	..	..
113	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	78.5	..	6.2	5.2	26.4[d]	23.4	84	75.8[d]	100.0	100.0	100.0	..	..
114	جمهورية مولدوفا	42.7	28.6	13.1	5.6	16.3	10.9	126	100.0[e]	72.8	77.0	63.7	5.6	30.1
115	السلفادور	64.5	..	12.4	6.4	10.4[d]	12.1	84	98.6	18.1	10.3	31.6	3.6	12.9

الجدول 11

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التشغيل والتعرض للمخاطر							المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد[a]		معدل الانتحار
	نسبة العاملين إلى مجموع السكان	التشغيل غير المستقر	بطالة الشباب	معدل البطالة	تشغيل الأطفال	حصة الفقراء العاملين (2 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة	تسجيل المواليد	(بالنسبة المئوية من السكان في السن القانونية للتقاعد)		(لكل 100,000)	
	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالأيام)	(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	(المجموع)	(الإناث)	(الذكور)	(الإناث)	(الذكور)
	2012	2003–2012[b]	2008–2012[b]	2004–2013[b]	2005–2012	2003–2010[b]	2013	2005–2012[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2003–2009[b]	2003–2009[b]
116 أوزبكستان	62.6	..	..	0.4[c]	..	66.5	126	99.9	98.1	..	..	2.3	7.0
117 الفلبين	69.3	39.8	16.3	7.3	..	40.9	60	90.0[e]	28.5	..	..	..	..
118 جنوب أفريقيا	48.6	10.1	51.5	25.1[e]	..	19.7	120	95.0[e]	92.6	..	..	0.4	1.4
118 الجمهورية العربية السورية	47.0	32.9	19.2	8.6	4.0	12.9	120	96.0	16.7	..	..	..	..
120 العراق	44.0	..	..	8.0[i]	4.7	16.6	..	99.2	56.0	..	..	..	..
121 غيانا	56.2	..	..	..	16.4	..	..	87.9	100.0	..	..	13.4	39.0
121 فييت نام	80.9	62.5	5.5	1.8	6.9	37.3	180	95.0	34.5	..	..	..	..
123 الرأس الأخضر	66.8	..	..	..	3.2[d,e]	..	..	91.4	55.7	52.8	59.8	..	..
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
125 غواتيمالا	69.1	..	7.5	2.9	25.8[d]	..	84	96.7	14.1	10.3	18.2	1.7	5.6
125 قيرغيزستان	70.7	47.3	..	8.4	3.6	25.5	126	96.0	100.0	100.0	100.0	3.6	14.1
127 ناميبيا	63.5	32.7	34.3	16.7	..	..	84	78.0	98.4	..	..	..	..
128 تيمور - ليشتي	54.0	69.6	14.8	..	4.2	68.2	..	55.2	100.0	..	..	..	..
129 هندوراس	66.6	..	8.0	4.3	15.6	29.6	84	93.6	8.4	5.8	13.8	..	..
129 المغرب	51.5	50.7	18.6	9.0	8.3	13.0	98	94.0[d,e]	39.8	..	..	..	..
131 فانواتو	..	70.0	..	5.5	..	..	..	43.0	3.5	..	..	..	..
132 نيكاراغوا	65.5	..	11.9	7.8	14.5[e]	27.4	84	85.0[d]	23.7	16.2	42.3	2.6	9.0
133 كيريباس	..	..	..	30.6	..	..	..	93.5	..	..	..	..	..
133 طاجيكستان	71.1	..	16.7	11.5	10.0	48.3	140	88.3	80.2	72.1	95.6	2.3	2.9
135 الهند	60.8	80.8	10.7	9.3	11.8	74.5	84	41.1	24.1	..	..	7.8	13.0
136 بوتان	81.0	53.1	7.2	2.0	2.9	50.8	..	99.9	3.2	..	..	..	..
136 كمبوديا	85.8	..	3.4	7.1[i]	36.1[d]	53.1	90	62.1	5.0	..	..	..	..
138 غانا	81.6	76.8	..	5.3[e]	33.9	48.3	84	62.5	7.6	..	..	..	..
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	85.0	..	..	1.4	10.1	64.0	90	74.8	5.6	..	..	..	..
140 الكونغو	78.6	75.1	..	10.0[j]	24.7	72.9	105	91.0[d]	22.1	4.7	42.4	..	..
141 زامبيا	79.9	81.0	..	13.2[k]	40.6[d]	76.1	84	14.0	7.7	..	..	..	..
142 بنغلاديش	73.4	85.0	..	4.5	12.8	80.1	112	30.5	39.5	..	..	..	..
142 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	16.6	7.5	..	..	75.1	41.8	..	..	..	..
144 غينيا الإستوائية	86.5	..	..	..	27.8[e]	14.0	..	37.0[e]	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة													
145 نيبال	85.2	..	..	..	33.9[d]	74.1	52	42.3	62.5	..	..	..	..
146 باكستان	56.3	..	7.7	5.5	..	57.0	84	26.5	2.3	..	..	..	..
147 كينيا	75.6	..	..	..	25.9[e]	33.6	90	60.0	7.9	..	..	..	..
148 سوازيلند	56.1	..	..	28.2	7.3	..	..	49.5	86.0	..	..	..	..
149 أنغولا	75.5	..	..	..	23.5[e]	..	90	36.0[e]	14.5	..	..	..	..
150 ميانمار	83.1	..	..	..	..	60.8	..	72.4	..	..	..	..	..
151 رواندا	92.6	..	..	..	28.5	87.4	84	63.2	4.7	..	..	..	..
152 الكاميرون	80.5	..	..	3.8	41.7	..	98	61.4	12.5	5.9	20.2	..	..
152 نيجيريا	61.7	..	..	23.9[l]	24.7	79.2	84	41.5	..	..	..	..	..
154 اليمن	50.0	..	33.7	16.2	22.7[e]	33.5	70	17.0	8.5	..	..	..	..
155 مدغشقر	91.4	..	..	3.8	28.1[d]	88.1	98	79.7	4.6	..	..	..	..
156 زمبابوي	88.6	..	..	5.4	..	87.1	98	48.8	6.2	..	..	..	..
157 بابوا غينيا الجديدة	77.9	..	..	..	..	..	..	..	0.9	..	..	..	..
157 جزر سليمان	72.8	..	..	..	..	44.2	..	..	13.1	..	..	..	..
159 جزر القمر	62.4	..	..	..	27.1[e]	61.2	..	88.0[e]	..	..	..	..	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	91.9	87.7	7.1	4.3	21.1[d]	84.7	84	16.3	3.2	..	..	..	..
161 موريتانيا	44.5	..	..	10.1[e]	14.6	..	98	58.8	9.3[d]	..	..	..	..
162 ليسوتو	59.9	..	34.4	24.4	22.9[e]	51.2	84	45.1	100.0	100.0	100.0	..	..
163 السنغال	75.5	..	..	10.4	16.5[d]	61.1	98	74.6	23.5	..	..	..	..
164 أوغندا	86.8	..	5.4	9.1[g]	25.4[d]	61.7	60	29.9	6.6	..	..	..	..
165 بنن	80.8	89.9	..	..	45.6	71.3	98	80.2	9.7	..	..	..	..
166 السودان	55.1	..	22.9	19.8	..	..	56	59.3	4.6	..	..	..	..
166 توغو	83.9	89.1	..	..	28.3	66.7	98	77.9	10.9	..	..	..	..
168 هايتي	75.5	..	..	..	24.4	..	42	79.7	1.0	..	..	0.0	0.0
169 أفغانستان	52.2	..	..	8.5	10.3	73.6	..	37.4	10.7	..	..	..	..
170 جيبوتي	..	..	..	..	7.7	..	..	92.0	12.0[d]	..	..	..	..
171 كوت ديفوار	73.1	..	..	..	26.0	45.5	98	65.0	7.7	..	..	..	..
172 غامبيا	80.4	..	..	..	19.2	54.5	..	52.5	10.8	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	نسبة العاملين إلى مجموع السكان	التشغيل غير المستقر	بطالة الشباب	معدل البطالة	تشغيل الأطفال	حصة الفقراء العاملين (2 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة	تسجيل المواليد	المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد[a]		معدل الانتحار	
									(بالنسبة المئوية من السكان في السن القانونية للتقاعد)		(لكل 100,000)	
	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية من مجموع العمال)	(بالأيام)	(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	(المجموع)	(الإناث) (الذكور)	(الإناث)	(الذكور)
	2012	2003–2012[b]	2008–2012[b]	2004–2013[b]	2005–2012	2003–2010[b]	2013	2005–2012[b]	2004–2013[b]	2004–2013[b]	2003–2009[b]	2003–2009[b]
173 إثيوبيا	84.1	..	..	17.5 [e,j]	27.4 [e]	73.1	90	6.6	9.0	..	..	..
174 ملاوي	91.8	..	..	..	25.7	89.3	56	..	4.1	..	..	..
175 ليبريا	72.0	78.7	5.1	3.7	20.8	94.4	90	3.6 [d]	..	..	..	..
176 مالي	65.5	82.9	..	7.3	21.4	77.7	98	80.8	5.7	3.7	8.5	..
177 غينيا - بيساو	77.8	..	..	..	38.0	..	..	24.1	6.2	..	..	..
178 موزامبيق	89.4	87.8	..	22.5	22.2	81.1	60	47.9	17.3	15.9	20.0	..
179 غينيا	79.0	..	..	1.7	40.1	70.2	98	43.2	8.8	..	..	..
180 بوروندي	87.8	94.6	..	..	26.3	89.8	84	75.2	4.0	2.0	6.8	..
181 بوركينا فاسو	85.5	89.6	..	2.3	39.2	81.1	98	76.9	3.2	0.5	7.1	..
182 إريتريا	83.9	..	..	..	..	73.1	..	..	..	..	..	..
183 سيراليون	76.7	..	..	2.8	26.0	78.2	84	78.0	0.9	..	..	..
184 تشاد	76.7	..	..	..	26.1	80.4	98	15.7	1.6	..	..	..
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	82.3	..	..	..	28.5	77.5	..	61.0	..	..	..	..
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	82.2	..	..	..	15.0	82.2	98	27.8	15.0	..	..	..
187 النيجر	66.0	84.8	..	..	42.8	73.7	98	31.8 [d]	6.1	..	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى												
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	79.1	..	..	..	..	60.8	..	100.0	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	95.9	64.2	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	100.0	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	82.6	56.5	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	100.0	..	..	..	..
الصومال	59.2	..	..	..	49.0	74.5	..	3.0	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	35.4	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	49.9	19.5	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	58.7	..	18.3	7.9	..	..	—	99.9	..	87.5	97.5	6.6	20.5
تنمية بشرية مرتفعة	68.1	..	16.2	5.4	..	..	—	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	63.7	..	..	8.3	11.8	60.5	—	57.2	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	72.2	..	..	..	25.2	74.9	—	40.3	..	..	..	..	..
المناطق												
الدول العربية	52.7	..	24.6	10.4	..	..	—	80.8	..	..	..	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	72.8	..	..	..	..	..	—	79.0	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	56.5	..	19.2	8.3	4.7	19.7	—	96.5	..	..	5.5	23.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	67.3	..	14.0	6.6	11.1	..	—	92.5	..	..	2.0	8.1
جنوب آسيا	60.9	..	..	8.6	12.3	74.2	—	41.3	..	..	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	75.0	..	..	..	26.2	71.1	—	43.5	..	..	..	..
أقل البلدان نموًا	77.8	..	..	..	23.5	77.8	—	38.1	..	..	..	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	65.7	..	..	..	..	..	—	..	..	..	..	..
العالم	**65.4**	**..**	**..**	**7.5**	**..**	**..**	**—**	**62.3**	**..**	**..**	**..**	**..**

ملاحظات

a تستند البيانات إلى العمر القانوني للتقاعد الذي يختلف بين البلدان، ولذلك ينبغي توخي الحذر في المقارنة.
b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
c تقتصر البيانات على العاطلين عن العمل المسجلين.
d تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحددة.
e تختلف البيانات عن التعريف المعتمد أو تعود فقط إلى أجزاء من البلد.
f تستثني البيانات الباحثين عن عمل للمرة الأولى.
g تقتصر البيانات على المدن الرئيسية والعواصم.
h تقتصر البيانات على العاطلين عن العمل المسجلين في المناطق الحضرية.
i تشمل البيانات المتوقفين عن العمل لظروف غير عادية.
j تغطي البيانات السكان من الفئة العمرية 12–14 سنة.
k تقتصر البيانات على المناطق الحضرية.
l تشمل البيانات الذين يعملون لأقل من 40 ساعة في الأسبوع.

تعاريف

نسبة العاملين إلى مجموع السكان: نسبة الأشخاص العاملين من مجموع السكان من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق.

التشغيل غير المستقر: نسبة العاملين في الأسرة من دون أجر والعاملين لحسابهم الخاص.

بطالة الشباب: النسبة المئوية من الشباب في مجموع القوى العاملة، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ولا يزاولون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو إنشاء عمل لحسابهم الخاص.

معدل البطالة: النسبة المئوية من الأشخاص في مجموع القوى العاملة، الذين يبلغون من العمر 15 سنة وما فوق ولا يزاولون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو إنشاء عمل لحسابهم الخاص.

تشغيل الأطفال: النسبة المئوية من الأطفال، من الفئة العمرية 5 إلى 11 سنة الذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي، أو من الفئة العمرية 12 إلى 14 سنة، الذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة 14 ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي.

حصة الفقراء العاملين: العاملون الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (بمعادل القوة الشرائية)، كنسبة مئوية من العاملين من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق.

إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة: فترة التغيّب عن العمل المدفوعة التي يحق للعاملة بها من أجل الاهتمام بمولود جديد.

تسجيل المواليد: نسبة الأطفال دون سن الخامسة المسجلّين في وقت إجراء المسح. ويشمل عدد المسجلين أولئك الذين اطلع مجري المقابلة على شهادة ولادتهم أو الذين أكدت والدتهم أو وليّ أمرهم أن ولادتهم مسجّلة.

المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد: المسنون الذين بلغوا سن التقاعد القانونية، ويستفيدون من معاش تقاعد الشيخوخة (النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين) كنسبة مئوية من السكان المؤهلين لهذا المعاش.

معدل الانتحار: المجموع التقديري لعدد الوفيات الناجمة عن أعمال إلحاق الأذى بالنفس، من مجموع الأفراد من جنس أو عمر معيّن، مقسومًا على عدد فئة مرجعية من السكان، ويحسب لكل 100,000 شخص.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 و2 و3 و6: ILO 2013a.
العمود 4: ILO 2014b.
العمودان 5 و8: UNICEF 2014.
العمود 7: World Bank 2013b.
الأعمدة 9 إلى 11: ILO 2014a.
العمودان 12 و13: WHO 2013c.

الجدول 11

انعدام الأمن الشخصي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الفئات المعرّضة للمخاطر						المواقف	
	اللاجؤون حسب بلد الأصل[a] (بالآلاف) 2012	النازحون داخليًا[b] (بالآلاف) 2012	المشرّدون (بالنسبة المئوية من السكان) 2009	الأطفال الأيتام (بالآلاف) 2012	السجناء (لكل 100,000 من السكان) 2002–2013[c]	العاطلون عن العمل لفترة طويلة (بالنسبة المئوية من القوى العاملة) 2005–2012[c]	عمق العجز الغذائي (نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم) 2011/2013	معدل جرائم القتل (لكل 100,000) 2008–2011	تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من النساء من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]	تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من الرجال من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]
تنمية بشرية مرتفعة جدًا										
1 النرويج	0.0	..	..	..	72	0.3	..	2.3	..	..
2 أستراليا	0.0	..	..	..	130	1.1	..	1.1	..	..
3 سويسرا	0.0	..	..	..	82	1.5	..	0.6	..	..
4 هولندا	0.1	..	..	..	82	1.7	..	0.9	..	..
5 الولايات المتحدة الأمريكية	4.5[d]	..	..	..	716	2.4	..	4.7	..	..
6 ألمانيا	0.2	..	..	..	79	2.5	..	0.8	..	..
7 نيوزيلندا	0.0	..	..	..	192	0.8	..	0.9	..	..
8 كندا	0.1	..	..	..	118	0.9	..	1.5	..	..
9 سنغافورة	0.1	..	0.0	..	230	0.6	..	0.3	..	..
10 الدانمرك	0.0	..	..	..	73	4.7	..	0.8	..	..
11 آيرلندا	0.0	..	..	..	88	9.0	..	0.9	..	..
12 السويد	0.0	..	..	..	67	1.3	..	0.9	..	..
13 آيسلندا	0.0	..	..	..	47	1.5	..	0.9	..	..
14 المملكة المتحدة	0.2	..	..	..	148	2.7	..	1.2	..	..
15 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.0	..	..	..	128	..	..	0.2	..	..
15 جمهورية كوريا	0.6	..	0.4	..	99	0.0	6	2.6	..	..
17 اليابان	0.2	..	..	..	51	1.6	..	0.3	..	..
18 ليختنشتاين	..	..	..	..	24	..	..	0.0	..	..
19 إسرائيل	1.3	..	0.0	..	223	0.8	..	2.0	..	..
20 فرنسا	0.1	..	..	..	98[e]	3.9	..	1.2	..	..
21 النمسا	0.0	..	..	..	98	1.1	..	0.8	..	..
21 بلجيكا	0.1	..	..	..	108	3.4	..	1.8	..	..
21 لكسمبرغ	..	..	..	..	122	1.6	..	0.8	..	..
24 فنلندا	0.0	..	..	..	58	1.6	..	2.2	..	..
25 سلوفينيا	0.0	..	..	..	66	4.2	..	0.8	..	..
26 إيطاليا	0.1	..	..	..	106	5.6	..	0.9	..	..
27 إسبانيا	0.1	..	..	..	147	11.1	..	0.8	..	..
28 الجمهورية التشيكية	0.6	..	..	..	154	3.0	..	0.8	..	..
29 اليونان	0.1	..	..	..	111	14.4	..	1.6	..	..
30 بروني دار السلام	0.0	..	0.0	..	122	..	2	..	..	..
31 قطر	0.1	..	0.0	..	60	0.1	..	0.9	..	..
32 قبرص	0.0	208[f]	..	..	106[g]	3.6	..	0.8	..	..
33 أستونيا	0.5	..	..	..	238	5.5	..	4.8	..	..
34 المملكة العربية السعودية	0.8	..	0.0	..	162	..	12	..	..	..
35 ليتوانيا	0.5	..	..	..	329	6.5	..	6.4	..	..
35 بولندا	1.6	..	..	..	217	3.5	..	1.2	..	..
37 أندورا	0.0	..	..	..	38	..	..	1.2	..	..
37 سلوفاكيا	0.2	..	..	..	187	8.9	..	1.8	..	..
39 مالطة	0.0	..	..	..	145	3.0	..	0.7	..	..
40 الإمارات العربية المتحدة	0.6	..	0.0	..	238	..	25	..	..	..
41 شيلي	1.2	..	0.6	..	266	..	23	3.7	..	..
41 البرتغال	0.0	..	..	..	136	7.6	..	1.1	..	..
43 هنغاريا	1.1	..	..	..	186	5.1	..	1.4	..	..
44 البحرين	0.3	..	0.0	..	275	..	..	0.5	..	..
44 كوبا	6.7	..	1.9	..	510	..	4	5.0	..	..
46 الكويت	1.2	..	..	..	137	..	11	2.2	..	..
47 كرواتيا	62.6	0	..	..	108	10.2	..	1.1	..	..
48 لاتفيا	0.7	..	..	..	304	7.7	..	3.1	..	..
49 الأرجنتين	0.4	..	0.4	..	147	2.0	23	5.5	..	..
تنمية بشرية مرتفعة										
50 أوروغواي	0.2	..	0.4	..	281	..	42	5.9	..	..
51 جزر البهاما	0.2	..	0.6	..	444	7.1	40	36.6	..	..
51 الجبل الأسود	4.1	..	..	..	208	15.8	..	3.6	10.9	..
53 بيلاروس	6.2	..	..	..	335	..	..	4.9	4.1	4.2
54 رومانيا	2.8	..	..	..	155	3.2	..	1.6	..	..
55 ليبيا	5.3	50[h]	0.0	..	81	..	8	2.9	..	..
56 عُمان	0.1	..	0.0	..	61	..	..	0.7	..	..
57 الاتحاد الروسي	110.7	9.9[i]	..	..	475	1.7	..	9.7	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	اللاجؤون حسب بلد الأصل[a] (بالآلاف) 2012	الفئات المعرّضة للمخاطر: النازحون داخليًا[b] (بالآلاف) 2012	المشرّدون (بالنسبة المئوية من السكان) 2009	الأطفال الأيتام (بالآلاف) 2012	السجناء (لكل 100,000 من السكان) 2002–2013[c]	العاطلون عن العمل لفترة طويلة (بالنسبة المئوية من القوى العاملة) 2005–2012[c]	عمق العجز الغذائي (نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم) 2011/2013	معدل جرائم القتل (لكل 100,000) 2008–2011	المواقف: تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من النساء من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]	تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من الرجال من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]
58 بلغاريا	2.1	..	..	..	151	6.8	..	1.7	..	..
59 بربادوس	0.1	..	1.0	..	521	2.3	23	11.3	..	..
60 بالاو	..	..	..	..	295	..	..	0.0	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	0.0	..	9.4	..	403	..	100	6.8	..	..
62 ماليزيا	0.5	..	0.3	..	132	..	23	..	..	..
63 موريشيوس	0.1	..	0.3	..	202	2.0	37	3.4	..	..
64 ترينيداد وتوباغو	0.3	..	0.0	..	281	..	53	26.1	7.6	..
65 لبنان	15.1	44.6	0.1	..	118	..	20	2.2	9.7[j]	..
65 بنما	0.1	..	0.5	..	411	..	57	21.3	..	..
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	8.2	..	0.7	..	161	..	14	45.1	..[j]	..[j]
68 كوستاريكا	0.3	..	1.4	..	314	..	57	10.0	..	..
69 تركيا	135.4	954–1,201[j]	1.6	..	179	2.3	5	3.3	24.7	..
70 كازاخستان	3.6	..	..	..	295	..	3	8.8	12.2	16.7
71 المكسيك	8.4	..	0.7	..	210	0.1	2	23.7	..	..
71 سيشيل	0.0	..	0.2	..	709	..	49	..	..	..
73 سانت كيتس ونيفس	0.0	..	0.2	..	714	..	72	38.2	..	..
73 سري لانكا	132.8	90	12.1	..	132	1.5	200	3.6	53.2[j]	..
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	75.6	..	0.5	..	284	..	29	3.0	..	..
76 أذربيجان	15.9	600[k]	..	..	413	..	9	2.2	49.0	58.3
77 الأردن	2.4	..	0.0	..	95	..	20	..	90.0[j]	..
77 صربيا	157.9	225	..	..	142	18.7	..	1.3	2.9	6.6[j]
79 البرازيل	1.1	..	0.3	..	274	9.8	56	21.8	..	..
79 جورجيا	9.3	280[l]	..	..	225[m]	..	..	2.5	6.9	..
79 غرينادا	0.3	..	0.0	..	424	..	138	11.5	..	..
82 بيرو	5.2	150	2.5	..	202	..	76	10.3	..	..
83 أوكرانيا	25.3	..	..	..	305	2.1	..	4.3	3.6	11.1
84 بليز	0.0	..	0.0	..	476	..	39	39.0	8.6	..
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	7.6	..	..	..	122	25.4	..	1.5	14.5	..
86 البوسنة والهرسك	51.9	113	..	..	80	25.4	..	1.3	4.8	6.0
87 أرمينيا	16.1	8.4	..	..	164	9.7	16	1.4	9.3	19.9
88 فيجي	1.3	..	1.9	..	174	2.6	18	..	..	..
89 تايلند	0.4	..	0.4	..	398	0.1	40	4.8	..	..
90 تونس	1.9	..	0.0	..	199	..	6	1.1	30.3	..
91 الصين	193.3	..	4.5	..	121[n]	..	76	1.0	..	..
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	1.3	..	0.0	..	376	16.9	38	19.2	..	..
93 الجزائر	5.7	..	0.8	..	162	7.1	15	0.8	67.9	..
93 دومينيكا	0.1	..	7.4	..	391	..	14	22.1	..	..
95 ألبانيا	12.6	..	..	..	158	10.6	..	4.4	29.8	36.4
96 جامايكا	1.4	..	0.1	..	152	..	60	41.2	2.9[j]	21.5[j]
97 سانت لوسيا	0.6	..	0.2	..	317	..	88	25.2	..	..
98 كولومبيا	111.8	4,900–5,500	1.7	..	245	..	70	33.2	..	..
98 إكوادور	0.8	..	0.9	..	149	..	106	18.2	..	..
100 سورينام	0.0	..	0.0	..	186	..	70	4.6	12.5	..
100 تونغا	0.0	..	3.6	..	150	..	..	1.0	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	0.3	..	1.5	..	240	..	107	25.0	4.1	..
تنمية بشرية متوسطة										
103 ملديف	0.0	..	13.9	..	307[o]	..	35	1.6	30.8[j]	14.3[j]
103 منغوليا	2.1	..	0.0	..	287	3.4	188	9.5	10.1	8.8[j]
103 تركمانستان	0.7	..	..	..	224	..	15	..	37.7[j]	..
106 ساموا	0.0	..	16.0	..	228	..	23	1.1	60.8	45.7
107 دولة فلسطين	5,366.7[p]	144.5	..	..	..	..	211	..	..	..
108 إندونيسيا	10.1	170	0.8	..	59	..	64	0.6	35.0[j]	17.0[j]
109 بوتسوانا	0.1	..	2.0	160	205	10.4	187	14.5	..	..
110 مصر	10.0	..	0.1	..	80	7.7	8	3.3	39.3	..
111 باراغواي	0.1	..	0.2	..	118	..	157	11.4	..	..
112 غابون	0.2	..	0.0	61	196	..	35	13.8	50.2	39.7
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.6	..	0.8	..	140	1.3	140	7.7	16.1	..
114 جمهورية مولدوفا	6.1	..	..	..	188[q]	1.7	..	8.6	20.8	21.7[j]
115 السلفادور	8.2	..	0.0	..	422	..	78	70.2	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	اللاجؤون حسب بلد الأصل[a] (بالآلاف) 2012	النازحون داخليًا[b] (بالآلاف) 2012	الفئات المعرّضة للمخاطر: المشرّدون (بالنسبة المئوية من السكان) 2009	الأطفال الأيتام (بالآلاف) 2012	السجناء (لكل 100,000 من السكان) 2002–2013[c]	العاطلون عن العمل لفترة طويلة (بالنسبة المئوية من القوى العاملة) 2005–2012[c]	عمق العجز الغذائي (نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم) 2011/2013	معدل جرائم القتل (لكل 100,000) 2008–2011	المواقف: تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من النساء من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]	تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من الرجال من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]
116 أوزبكستان	7.1	3.4	..	..	152	..	38	3.1	69.6	59.4 [j]
117 الفلبين	1.0	72 [r]	3.3	..	111	0.1	100	5.4	14.1	..
118 جنوب أفريقيا	0.4	..	0.1	4,000	294	8.1	13	30.9	..	..
118 الجمهورية العربية السورية	728.2	6500	0.0	..	58	..	38	2.3	..	..
120 العراق	746.4 [s]	2,100	0.0	..	110	..	217	2.0	51.2	..
121 غيانا	0.8	..	1.4	..	260	..	33	17.2	16.3	19.3
121 فييت نام	336.9 [t]	..	2.0	..	145 [o]	..	63	1.6	35.8	..
123 الرأس الأخضر	0.0	..	1.1	..	267	..	66	..	17.3	16.3 [j]
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	80	..	..	0.9	..	..
125 غواتيمالا	6.4	..	0.0	..	105	..	201	38.5	..	..
125 قيرغيزستان	3.5	67	..	..	181	..	39	6.5	37.7	..
127 ناميبيا	1.1	..	0.0	130	191	30.9	212	..	35.2	40.8
128 تيمور - ليشتي	0.0	..	0.2	..	25	0.4	254	6.9	86.2	80.7
129 هندوراس	2.6	..	0.9	..	153	..	46	91.6	12.4	9.9
129 المغرب	2.4	..	0.0	..	220	5.8	31	1.4	63.9	..
131 فانواتو	0.0	..	5.0	..	76	..	48	0.9	60.0	..
132 نيكاراغوا	1.5	..	0.4	..	153	..	144	12.6	13.7	..
133 كيريباس	0.0	..	4.8	..	114	..	48	7.3	75.6	59.7
133 طاجيكستان	0.7	..	..	..	130	..	249	2.1	74.4 [j]	..
135 الهند	14.3	540	1.0	..	30	1.4	121	3.5	54.4	51.0
136 بوتان	41.6	..	0.2	..	135	..	..	1.0	68.4	..
136 كمبوديا	14.0	..	2.2	..	106	..	102	..	45.7 [j]	22.4 [j]
138 غانا	24.3	..	1.2	1,000	54	..	18	15.7	44.1	25.7 [j]
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	8.0	..	19.7	..	69	..	195	4.6	58.2	49.1
140 الكونغو	12.2	7.8	2.1	220	31	..	234	30.8	75.7	..
141 زامبيا	0.2	..	0.1	1,400	119	..	306	1.8	61.9	49.3
142 بنغلاديش	10.2	..	2.1	..	42	..	118	2.7	32.5	..
142 سان تومي وبرينسيبي	0.0	..	0.0	..	128	..	45	3.6	19.5	21.7
144 غينيا الإستوائية	0.2	..	0.0	..	95	..	..	20.7	..	..
تنمية بشرية منخفضة										
145 نيبال	7.6	..	0.9	..	48	..	112	2.8	23.2	21.5
146 باكستان	33.6	758 [u]	6.2	..	39	1.1	131	7.8	..	..
147 كينيا	8.9	412 [v]	0.0	2,600	121	..	166	6.3	52.6	44.0
148 سوازيلند	0.1	..	0.0	120	284	..	262	..	27.6	23.1 [j]
149 أنغولا	20.2	..	0.2	1,100	105	..	153	19.0	..	..
150 ميانمار	215.3	498	0.3	..	120	..	..	10.2	..	..
151 رواندا	97.5	..	0.1	590	492 [w]	..	201	17.1	56.2	25.1
152 الكاميرون	13.4	..	0.1	1,300	119	..	85	..	46.5	38.7
152 نيجيريا	18.0	..	0.5	11,500	32	..	42	12.2	45.6	..
154 اليمن	2.6	307	1.2	..	55 [x]	4.0	188	4.2	..	..
155 مدغشقر	0.3	..	3.8	..	87	..	176	8.1	32.3	30.1
156 زمبابوي	22.1	..	0.5	1,200	129	..	226	7.7	39.6	33.7
157 بابوا غينيا الجديدة	0.2	..	3.7	320	48	..	..	13.0	..	..
157 جزر سليمان	0.1	..	0.3	..	55	..	81	3.7	68.8	65.1
159 جزر القمر	0.5	..	0.1	..	16	..	655	12.2	..	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	1.1	..	0.2	3,100	78	..	221	24.5	53.5	38.1
161 موريتانيا	33.8	..	2.2	..	45	..	46	14.7	37.9	..
162 ليسوتو	0.0	..	0.1	220	121	15.6	102	35.2	37.1	48.4
163 السنغال	18.7	10–40	0.6	..	64	..	142	8.7	60.0	24.7
164 أوغندا	5.6	30	1.4	2,700	97	..	192	10.9	58.3	43.7
165 بنن	0.5	..	0.9	450	75	..	34	15.1	46.6	13.5
166 السودان	558.5 [y]	2900	1.3	..	56	..	..	24.2	47.0	..
166 توغو	15.7	..	1.8	360	64	..	98	10.9	43.0	..
168 هايتي	38.6	360	1.6	430	96	..	431	6.9	16.7	14.9
169 أفغانستان	2,585.6	493	0.7	..	76	..	..	2.4	90.2	..
170 جيبوتي	0.6	..	3.1	43	83	..	143	3.4	..	..
171 كوت ديفوار	100.7	40–80 [z]	0.4	1,300	34 [aa]	..	133	56.9	47.9	42.0
172 غامبيا	3.1	..	0.4	..	56	..	102	10.8	74.5	..
173 إثيوبيا	74.9	..	0.2	4,500	136	1.3	314	25.5	68.4	44.9
174 ملاوي	0.3	..	1.9	1,300	76	..	119	36.0	12.6	12.9
175 ليبريا	23.5	..	0.2	190	46	..	201	10.1	59.3	30.2
176 مالي	149.9	353.4	0.7	..	36	..	39	8.0	87.2	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	اللاجؤون حسب بلد الأصل[a] (بالآلاف) 2012	النازحون داخليًا[b] (بالآلاف) 2012	المشرّدون (بالنسبة المئوية من السكان) 2009	الأطفال الأيتام (بالآلاف) 2012	السجناء (لكل 100,000 من السكان) 2002–2013[c]	العاطلون عن العمل لفترة طويلة (بالنسبة المئوية من القوى العاملة) 2005–2012[c]	عمق العجز الغذائي (نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم) 2011/13	معدل جرائم القتل (لكل 100,000) 2008–2011	المواقف: تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من النساء من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]	المواقف: تبرير ضرب الزوجة (بالنسبة المئوية من الرجال من الفئة العمرية 15–49 سنة) 2005–2012[c]
177 غينيا - بيساو	1.2	..	0.1	120	..	..	61	20.2	40.2	..
178 موزامبيق	0.2	..	3.0	2,000	65	5.9	269	3.3	22.9	19.9
179 غينيا	14.2	..	0.0	670	25	..	91	22.5	85.6	..
180 بوروندي	73.6	78.8	1.0	680	72	..	581	4.1	72.9	44.3
181 بوركينا فاسو	1.5	..	0.4	980	28	..	178	18.0	43.5	34.1
182 إريتريا	247.8	10	0.4	160	..	..	488	17.8	70.7	..
183 سيراليون	7.4	..	0.4	370	52	..	209	14.9	73.3	..
184 تشاد	15.8	90	1.1	960	41	..	216	15.8	62.3	..
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	162.4	533[ab]	2.2	..	19	..	196	29.3	79.6	80.3[j]
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	509.2	2,770	0.4	5,100	33	..	..	21.7	75.9	..
187 النيجر	0.8	..	1.3	..	42	..	77	3.8	70.1	..
الأراضي أو البلدان الأخرى										
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	1.1	..	5.3	..	..	..	238	15.2	..	..
جزر مارشال	0.0	..	..	..	58	..	..	..	55.9	57.6
موناكو	0.0	..	..	..	73	..	..	0.0	..	..
ناورو	..	..	..	..	277	..	..	9.8	..	..
سان مارينو	0.0	..	..	..	6	..	..	..	..	..
الصومال	1,136.1	1,133	6.8	..	..	..	..	1.5	75.7[ac]	..
جمهورية جنوب السودان	86.9[ad]	430	..	470	65	..	..	..	78.5	..
توفالو	0.0	..	5.5	..	120	..	..	..	70.0	73.1
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية										
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	86.9	—	..	..	283	3.1	..	2.3	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	1,136.6	—	3.2	..	186	..	62	6.4	..	..
تنمية بشرية متوسطة	7,369.0	—	1.1	..	63	..	104	4.7	46.8	..
تنمية بشرية منخفضة	5,085.4	—	1.6	..	71	..	157	14.1	53.8	..
المناطق										
الدول العربية	8,585.0	—	0.5	..	116	..	56	4.9	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	784.3	—	3.6	..	123	..	76	1.8	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	463.9	—	..	..	220	..	..	3.8	26.8	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	207.9	—	0.7	..	230	..	57	22.7	..	..
جنوب آسيا	2,901.2	—	1.7	..	46	..	119	3.8	51.9	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	1,768.7	—	0.7	4,535	91	..	149	17.4	54.7	..
أقل البلدان نموًا	6,185.7	—	1.3	..	77	..	187	12.8	52.0	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	54.1	—	1.8	..	231	..	152	14.2	..	..
العالم	**14,902.2**	**—**	**2.1**	**..**	**145**	**..**	**..**	**6.5**	**..**	**..**

ملاحظات

a تعود البيانات إلى عدد اللاجئين المعترف بهم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، وبروتوكول الأمم المتحدة لعام 1967، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969. وفي حال عدم توفر البيانات الحكوميّة، قدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين في 25 بلدًا صناعيًا على أساس 10 سنوات من اتخاذ الأفراد صفة اللجوء.

b التعليقات المفصّلة على التقديرات متاحة على موقع مركز رصد النزوح الداخلي الإلكتروني: http://www.internal-displacement.org.

c تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

d عدد محدود من البلدان يسجّل إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء حسب بلد الولادة وليس حسب بلد الأصل، ما يؤثر على عدد اللاجئين الذين أصلهم من الولايات المتحدة الأمريكية.

e تستثني البيانات أراضي في أفريقيا والأمريكتين وأوقيانيا.

f تشمل البيانات أكثر من 200,000 يوناني وتركي من أصل قبرصي هاجروا في عام 1974.

g لا تشمل البيانات جمهورية شمال قبرص التركية غير المعترف بها دوليًا.

h تستثني البيانات غير الليبيين النازحين داخل البلد.

i تشمل البيانات النازحين داخليًا من الشيشان وأوسيتيا الشمالية والمهجرين قسرًا داخل منطقة شمال القوقاز وخارجها.

j بالاستناد إلى مسح أجرته جامعة هاستيبي بتكليف من الحكومة.

k تشمل البيانات النازحين داخليًا من ناغورنو كراباخ والمناطق المحيطة بها والأطفال المولودين خلال النزوح.

l تشمل البيانات النازحين في التسعينات وفي عام 2008، فضلاً عن 10,000 نازح داخليًا في أوسيتيا الجنوبية، والذين عادوا إلى وطنهم أو نقلوا مع أولادهم وأصبحوا في وضع نزوح داخلي.

m لا تشمل البيانات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين أعلنتا استقلالهما عن جورجيا.

n لا تشمل البيانات المعتقلين قبل المحاكمة وإداريًا.

o تقتصر البيانات على السجناء المحكومين.

p تشمل البيانات اللاجئين الفلسطينيين تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

q لا تشمل البيانات ترانسنيستريا غير المعترف بها دوليًا.

r تشمل البيانات المقيمين في مخيّمات ومواقع معترف بها من قبل الحكومة، والنازحين بسبب النزاع المسلّح والعنف والجرائم بين العشائر في عام 2012، وتستثني النازحين داخليًا الذين يحلّون ضيوفًا أو الذين لم تطل عودتهم أو يستمر توطينهم في مكان آخر.

s بيانات اللاجئين العراقيين في الأردن والجمهورية العربية السورية هي تقديرات حكومية. وسجّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 90,500 عراقي في البلدين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2013 وهي تقدّم لهم المساعدة.

t 300,000 لاجئ من فييت نام منخرطون في المجتمع ويتلقون الحماية من حكومة الصين.

u تقتصر البيانات على النازحين في منطقة خيبر باختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، الذين يستوفون معايير تسجيل النازحين داخليًا.

v تشمل البيانات النازحين بسبب أعمال العنف عقب انتخابات عام 2007 والذين لا يزالون نازحين بسبب أعمال العنف السابقة.

w تشمل البيانات آلاف المحكوم عليهم أو منتظري المحاكمة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية لعام 1994.

x تقتصر البيانات على سجون وزارة الداخلية.

y يحتمل أن تشمل بيانات اللاجئين وطالبي اللجوء مواطني جنوب السودان.

z لا تشمل البيانات النازحين بسبب النزاع الذي وقع بين عامي 2002 و2007.

aa تقتصر البيانات على السجون التابعة للحكومة.

ab البيانات هي تقديرات تقريبيّة، نظرًا إلى صعوبة الوصول إلى السكان المتضررين.

ac تختلف البيانات عن التعريف المعتمد أو تشير فقط إلى جزء من البلد.

ad يُحتمل أن تتضمّن بيانات السودان عددًا غير محدد من اللاجئين وطالبي اللجوء من جمهورية جنوب السودان.

تعاريف

اللاجؤون حسب بلد الأصل: عدد الأشخاص الذين تركوا بلدهم الأصلي بسبب خوف مبرّر من الاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسيّة أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية محددة، ولا يستطيعون أو يريدون العودة إلى بلدهم الأصلي.

النازحون داخليًا: عدد الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما من أجل تجنّب آثار النزاعات المسلحة أو حالات العنف المنتشر، أو انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي سببها الإنسان، ولم يعبروا حدود بلد معترف بها دوليًا.

المشردون: الأشخاص الذين تُركوا دون مأوى بسبب كوارث طبيعية، يحملون ممتلاكتهم القليلة معهم، وينامون في الشوارع، أو في مداخل المنازل وعلى الأرصفة أو في أي مكان آخر بشكل عشوائي عمومًا، وتحسب نسبتهم من مجموع السكان.

الأطفال الأيتام: عدد الأطفال (بين صفر و17 سنة) الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما لأي سبب كان.

السجناء: عدد السجناء البالغين والأحداث (بمن فيهم المحتجزون قبل المحاكمة، ما لم يشر إلى خلاف ذلك) لكل 100,000 من السكان.

العاطلون عن العمل لفترة طويلة: النسبة المئوية من القوى العاملة (من عاملين وعاطلين عن العمل) من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق الذين لا يعملون لكنهم جاهزون للعمل، وقد حاولوا البحث عن عمل لقاء أجر أو العمل لحسابهم الخاص لفترة لا تقل عن 12 شهرًا.

عمق العجز الغذائي: عدد السعرات الحرارية بالآلاف اللازمة لتغيير وضع يعانون من سوء تغذية، فرضًا أن جميع العوامل الأخرى بقيت على حالها.

معدل جرائم القتل: عدد الوفيات من جراء أفعال غير قانونية يرتكبها شخص عمدًا بحق شخص آخر، ويُحسب لكل 100,000 شخص.

تبرير ضرب الزوجة: النسبة المئوية من النساء والرجال من الفئة العمرية 15-49 سنة الذين يبرّرون ضرب الزوج لزوجته لسبب واحد على الأقل من الأسباب التالية: إذا حرقت الزوجة الطعام، أو جادلت الزوج، أو خرجت من دون علمه، أو أهملت الأطفال، أو رفضت إقامة علاقة جنسية.

مصادر البيانات

العمود 1: UNHCR 2013.

العمود 2: IDMC 2013.

العمود 3: United Nations Statistics Division 2013 .

الأعمدة 4 و9 و10: UNICEF 2014.

العمود 5: International Centre for Prison Studies 2013.

العمود 6: ILO 2013a.

العمود 7: FAO 2013a.

العمود 8: UNODC 2013.

التكامل الدولي

		التجارة		حركة الأموال				حركة البشر			الاتصالات		
	البعد	التجارة الدولية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حركة رأس المال الخاص (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a] (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	التحويلات الوافدة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	مجموع الاحتياطي ناقص الذهب (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل الهجرة الصافي (لكل 1,000 شخص)	عدد المهاجرين الوافدين (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	حركة السياحة الدولية الوافدة (بالآلاف)	مستخدمو الإنترنت (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص) الداخلة	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص) الخارجة
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2012	2012[b]	2012[b]	2011	2011[c]	2012[b]	2010/2015[d]	2013	2011	2012	2006–2011[e]	2006–2011[e]
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
1	النرويج	5,709	68.2	1.5	12.8	–1.0	0.16	6.0	13.8[f]	4,963	95.0	..	251.0
2	أستراليا	13,506	42.6	4.8	–3.6	–0.4	0.14	6.5	27.7[g]	5,875	82.3	..	..
3	سويسرا	5,878	91.6	1.5	4.0	–0.5	0.50	8.0	28.9	8,534	85.2	..	422.2
4	هولندا	5,741	165.9	–1.1	9.4	–0.8	0.21	0.6	11.7	11,300	93.0	..	99.9
5	الولايات المتحدة الأمريكية	8,678	31.7	1.3	–2.3	–0.2	0.04	3.1	14.3	62,711	81.0	81.2	199.8
6	ألمانيا	5,972	97.6	0.8	4.3	–0.4	0.37	1.3	11.9	28,374	84.0	..	180.5
7	نيوزيلندا	14,121	59.0	2.7	–4.5	–0.3	0.55	3.3	25.1	2,572	89.5	..	174.0
8	كندا	7,000	62.1	2.5	–1.9	–0.3	..	6.3	20.7	16,014	86.8	..	..
9	سنغافورة	10,132	379.1	20.6	5.7	..	..	15.0	42.9	10,390	74.2	483.4	1,582.4
10	الدانمرك	5,696	104.6	0.4	6.4	–0.9	0.38	2.7	9.9	7,363	93.0	176.7	205.0
11	أيرلندا	5,796	192.4	15.7	–1.2	–0.5	0.34	2.2	15.9	7,630	79.0	..	430.5
12	السويد	5,735	91.3	0.7	0.5	–1.0	0.14	4.2	15.9	5,006	94.0	..	173.7
13	آيسلندا	5,866	112.1	3.8	41.9	–0.2	0.15	3.3	10.4	566	96.0	209.5	131.3
14	المملكة المتحدة	5,930	65.7	2.3	14.3	–0.6	0.07	2.9	12.4	29,306	87.0	..	143.2
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	8,740	447.2	38.7	4.2	..	0.14	4.2	38.9	22,316	72.8	492.3	1,700.7
15	جمهورية كوريا	8,000	109.9	0.4	0.8	..	0.76	1.2	2.5	9,795	84.1	22.4	51.2
17	اليابان	8,956	31.2	0.0	2.7	–0.2	0.04	0.6	1.9	6,219	79.1	14.1	27.3
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	33.1	53	89.4	..	..
19	إسرائيل	6,783	72.2	4.3	1.3	–0.1	0.23	–2.0	26.5	2,820	73.4	..	..
20	فرنسا	5,990	57.1	2.5	–1.6	–0.5	0.69	2.0	11.6	81,411	83.0	172.9	190.7
21	النمسا	5,860	110.5	0.5	1.2	–0.3	0.64	3.5	15.7	23,012	81.0	..	211.3
21	بلجيكا	5,746	168.4	–0.4	–9.2	–0.5	2.12	2.7	10.4	7,494	82.0	..	257.5
21	لكسمبرغ	5,740	311.4	31.0	–449.3	–1.0	2.94	9.7	43.3	871	92.0	809.9	821.8
24	فنلندا	5,763	80.1	0.7	–2.2	–0.5	0.29	1.8	5.4	4,192	91.0	..	..
25	سلوفينيا	5,889	147.3	0.0	0.0	–0.1	0.86	2.1	11.3	2,037	70.0	85.6	101.4
26	إيطاليا	6,224	59.3	0.4	–0.8	–0.2	0.32	3.0	9.4	46,119	58.0	..	162.2
27	إسبانيا	6,320	63.4	2.7	1.7	–0.3	0.67	2.6	13.8[h]	56,694	72.0	..	118.1
28	الجمهورية التشيكية	5,776	150.7	5.4	–5.8	–0.1	0.84	3.8	4.0	8,775	75.0	125.5	46.5
29	اليونان	6,347	59.0	1.2	50.3	–0.1	0.41	0.9	8.9	16,427	56.0	88.1	168.1
30	بروني دار السلام	10,034	112.5	7.4	–4.3	1.0	..	0.8	49.3	242	60.3	..	..
31	قطر	7,409	96.5	–0.1	14.6	..	0.33	48.8	73.8	2,527	88.1	427.4	..
32	قبرص	6,581	86.7	4.3	–32.2	..	0.51	6.2	18.2[i]	2,392	61.0	248.8	460.5
33	أستونيا	5,743	184.4	7.4	–2.0	–0.1	1.84	0.0	16.3	2,665	79.0	127.0	85.0
34	المملكة العربية السعودية	7,423	86.4	1.7	–0.6	..	0.04	2.1	31.4	17,498	54.0	106.6	632.4
35	ليتوانيا	5,785	167.9	1.6	–3.9	..	4.56	–1.9	4.9	1,775	68.0	81.4	37.3
35	بولندا	5,814	92.0	0.6	–4.8	–0.1	1.48	–0.2	1.7	13,350	65.0	..	34.6
37	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	56.9	1,948	86.4	641.0	711.5
37	سلوفاكيا	5,843	186.3	3.8	–14.8	–0.1	1.83	3.0	2.7	1,460	80.0	100.2	73.3
39	مالطة	6,380	185.5	4.7	22.9	..	0.40	5.7	8.0	1,412	70.0	..	141.5
40	الإمارات العربية المتحدة	7,526	169.6	2.2	..	..	..	0.8	83.7	..	85.0	313.3	654.5
41	شيلي	12,324	68.1	11.3	–2.2	0.0	0.00	0.3	2.3	3,070	61.4	22.7	11.5
41	البرتغال	6,380	78.1	6.5	9.4	–0.3	1.59	1.9	8.4	7,264	64.0	..	115.6
43	هنغاريا	5,885	181.8	6.8	–4.0	–0.1	1.76	1.5	4.7	10,250	72.0	115.9	50.2
44	البحرين	7,323	123.7	2.7	–18.8	0.1	..	3.4	54.7	6,732	88.0	285.7	1,585.8
44	كوبا	8,274	38.6	0.0	..	..	..	–2.5	0.1	2,688	25.6	32.2	2.9
46	الكويت	7,114	95.7	0.2	9.6	..	..	18.3	60.2	269	79.2	..	..
47	كرواتيا	5,911	86.6	2.3	–6.7	..	2.23	–0.9	17.6	9,927	63.0	98.7	53.1
48	لاتفيا	5,749	125.7	3.2	–7.5	..	2.45	–1.0	13.8	1,493	74.0	..	..
49	الأرجنتين	12,258	37.1	2.7	–2.4	0.0	0.15	–0.5	4.5	5,705	55.8	..	18.4
تنمية بشرية مرتفعة													
50	أوروغواي	12,159	65.2	4.7	–8.9	0.0	0.22	–1.8	2.2	2,857	55.1	76.2	47.9
51	جزر البهاما	8,002	101.0	7.6	–4.0	0.3	..	5.2	16.3	1,346	71.7	..	..
51	الجبل الأسود	..	106.4	12.4	–13.0	1.6	7.62	–0.8	8.2	1,201	56.8	..	..
53	بيلاروس	5,823	158.7	2.3	–1.8	0.5	1.27	–0.2	11.6	116	46.9	88.2	64.7
54	رومانيا	6,077	85.1	1.4	–4.0	..	2.13	–0.4	0.9	7,611	50.0	115.5	40.3
55	ليبيا	6,566	94.8	2.2	5.0	..	..	–7.7	12.2	34	19.9	..	..
56	عُمان	7,626	94.5	1.1	0.8	..	0.06	59.2	30.6	1,048	60.0	247.9	215.8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	البعد	التجارة		حركة الأموال					حركة البشر			الاتصالات	
		التجارة الدولية	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد	حركة رأس المال الخاص	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a]	التحويلات الوافدة	مجموع الاحتياطي ناقص الذهب	معدل الهجرة الصافي	عدد المهاجرين الوافدين	حركة السياحة الدولية الوافدة	مستخدمو الإنترنت	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص)	
		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(لكل 1,000 شخص)	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	الداخلة	الخارجة
	(بالكيلومتر)	2012	2012[b]	2012[b]	2011	2011[c]	2012[b]	2010/2015[d]	2013	2011	2012	2006–2011[e]	2006–2011[e]
57 الاتحاد الروسي	6,080	51.6	2.6	–1.0	..	0.26	9.0	1.5	7.7	24,932	53.3	..	59.3
58 بلغاريا	6,106	137.0	4.0	–0.8	0.8	2.77	1.8	–1.4	1.2	6,328	55.1	107.3	51.1
59 بربادوس	8,615	99.7	9.1	–10.4	0.1	2.22	2.4	1.4	11.3	568	73.3	..	..
60 بالاو	10,216	153.2	0.9	..	20.7	..	3.6	..	26.7	109	..	157.6	180.0
61 أنتيغوا وبربودا	8,344	105.0	5.1	–6.6	1.4	1.82	4.3	–0.1	31.9	241	83.8	367.6	180.0
62 ماليزيا	9,949	163.0	4.2	–3.9	0.0	0.42	..	3.1	8.3[j]	24,714	65.8	..	..
63 موريشيوس	10,613	119.9	2.4	–96.7	1.7	0.00	14.5	0.0	3.6[k]	965	41.4	150.0	102.4
64 ترينيداد وتوباغو	8,835	91.9	2.4	..	..	0.39	..	–2.2	2.4	386	59.5	192.2	205.9
65 لبنان	6,677	72.9	8.7	–2.8	1.1	18.26	..	21.3	17.6	1,655	61.2	314.6	86.3
65 بنما	9,308	147.5	9.3	–8.0	0.4	1.24	..	1.5	4.1	1,473	45.2	54.7	102.5
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	8,975	50.4	0.6	–1.2	0.0	0.04	1.5	0.3	3.9	595	44.0	34.2	21.8
68 كوستاريكا	9,325	79.4	5.3	–8.8	0.1	1.27	2.3	2.7	8.6	2,192	47.5	85.5	43.0
69 تركيا	6,306	58.0	1.6	–6.2	0.1	0.14	5.6	0.9	2.5	34,038	45.1	58.3	16.1
70 كازاخستان	6,933	78.5	7.1	2.6	0.1	0.10	1.2	0.0	21.1	3,393	53.3	45.1	41.5
71 المكسيك	9,118	66.9	1.1	–5.2	0.1	2.04	..	–2.0	0.9	23,403	38.4	..	..
71 سيشيل	9,484	144.7	13.1	–11.2	2.1	2.41	..	–3.4	13.0	194	47.1	63.2	93.4
73 سانت كيتس ونيفس	8,346	72.6	15.2	–12.2	2.5	6.35	..	..	10.5	92	79.3	821.4	630.3
73 سري لانكا	9,181	60.7	1.6	–3.3	1.0	8.71	0.3	–3.0	1.5	856	18.3	28.5	..
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	6,873	..	0.8	..	..	0.26	0.3	–0.8	3.4	3,354	26.0	..	..
76 أذربيجان	6,592	74.3	7.7	–1.6	0.5	2.87	..	0.0	3.4[l]	1,562	54.2	78.7	19.9
77 الأردن	6,784	119.1	5.1	–5.7	3.3	11.97	2.2	11.3	40.2	3,975	41.0	108.0	143.4
77 صربيا	5,987	92.4	6.2	–6.6	1.3	7.56	..	–2.1	5.6[m]	764	48.1	99.4	40.5
79 البرازيل	11,491	26.5	3.4	–3.4	0.2	0.11	1.0	–0.2	0.3	5,433	49.8	1.0	2.1
79 جورجيا	6,448	96.2	5.0	–9.2	3.9	10.65	0.4	–5.8	4.4[n]	2,822	45.5	62.4	34.9
79 غرينادا	8,726	73.8	5.3	–3.0	1.6	3.71	1.9	–8.1	10.7	118	42.1	487.2	315.3
82 بيرو	10,907	49.9	4.7	–4.3	0.4	1.53	..	–2.0	0.3	2,598	38.2	92.1	19.7
83 أوكرانيا	5,943	110.3	4.4	–6.4	0.5	4.79	1.9	–0.2	11.4	21,415	33.7	..	..
84 بليز	8,870	130.8	6.6	–5.6	0.4	5.23	3.7	4.6	15.3	250	25.0	130.0	147.6
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	6,113	129.3	3.4	–2.5	1.6	4.17	..	–0.5	6.6	327	63.1	230.2	22.2
86 البوسنة والهرسك	6,005	110.8	3.7	–3.3	0.1	10.73	..	–0.3	0.6	392	65.4	200.1	43.8
87 أرمينيا	6,506	72.3	4.9	–4.8	3.5	19.66	0.0	–3.4	10.6	758	39.2	176.2	253.3
88 فيجي	12,589	105.6	5.4	–6.0	2.0	4.14	..	–6.6	2.6	675	33.7	..	..
89 تايلند	9,132	148.8	2.4	0.2	0.0	1.32	8.2	0.3	5.6	19,230	26.5	14.3	11.1
90 تونس	6,323	106.6	0.9	–3.4	1.5	4.32	1.2	–0.6	0.3	4,785	41.4	57.2	15.9
91 الصين	8,513	58.7	3.0	–2.9	0.0	0.55	0.2	–0.2	0.1	57,581	42.3	9.1	2.8
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	8,632	82.9	15.9	–18.0	2.8	4.27	3.4	–9.1	9.4	74	47.5	439.1	146.4
93 الجزائر	6,359	52.4	1.4	–1.0	0.1	0.10	0.7	–0.3	0.7	2,395	15.2	57.9	25.5
93 دومينيكا	8,475	89.6	7.2	–4.9	5.2	4.87	4.3	..	8.9	76	55.2	134.1	164.3
95 ألبانيا	6,128	89.8	9.6	–6.9	2.4	8.96	..	–3.2	3.1	2,932	54.7	252.0	24.0
96 جامايكا	8,541	84.7	1.2	–2.7	0.4	14.60	2.4	–5.8	1.3	1,952	46.5	259.7	882.7
97 سانت لوسيا	8,566	114.1	6.7	–11.6	3.0	2.43	..	0.0	6.7	312	48.6	284.5	200.8
98 كولومبيا	9,603	38.7	4.3	–5.8	0.4	1.25	2.1	–0.5	0.3	2,385	49.0	..	..
98 إكوادور	10,014	64.4	0.8	–0.9	0.3	3.49	..	–0.4	2.3	1,141	35.1	60.6	11.6
100 سورينام	9,093	..	3.4	–1.3	2.3	0.09	..	–1.9	7.7	220	34.7	..	..
100 تونغا	12,825	78.5	2.4	..	21.1	16.68	0.2	–15.4	5.2	46	34.9	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	8,371	58.9	4.1	–5.6	0.4	6.56	0.8	–2.7	3.9	4,306	45.0	123.9	21.0
تنمية بشرية متوسطة													
103 ملديف	9,236	214.4	13.1	–12.8	2.7	0.14	0.8	0.0	24.4	931	38.9	..	327.6
103 منغوليا	7,108	127.8	53.8	–65.6	4.3	3.19	..	–1.1	0.6	457	16.4	38.6	19.1
103 تركمانستان	6,842	123.2	11.4	..	0.1	..	..	–1.0	4.3	8	7.2	..	..
106 ساموا	12,241	90.5	2.3	–3.8	16.6	21.94	0.4	–13.4	3.0	121	12.9	..	..
107 دولة فلسطين	..	..	..	..	..	..	1.0	–2.0	5.9[o]	449	..	..	..
108 إندونيسيا	10,862	50.1	2.3	–2.7	0.1	0.82	3.6	–0.6	0.1	7,650	15.4	..	..
109 بوتسوانا	10,458	95.1	2.0	–1.5	0.2	0.41	26.3	2.0	7.2	2,145	11.5	..	31.3
110 مصر	6,859	44.8	–0.2	–0.2	0.2	6.07	1.0	–0.5	0.4	9,497	44.1	69.8	6.9
111 باراغواي	11,491	93.5	1.6	–3.4	0.4	3.43	0.4	–1.2	2.7	524	27.1	76.5	14.3
112 غابون	8,696	..	3.9	..	0.5	..	1.0	0.6	23.6	..	8.6	11.0	17.7
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	11,042	85.1	3.6	–2.6	0.5	4.36	0.7	–2.4	1.4	807	34.2	83.7	6.8

الجدول 13

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التجارة		حركة الأموال					حركة البشر			الاتصالات		
	البعد	التجارة الدولية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حركة رأس المال الخاص (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a] (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	التحويلات الوافدة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	مجموع الاحتياطي ناقص الذهب (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل الهجرة الصافي (لكل 1,000 شخص)	عدد المهاجرين الوافدين (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	حركة السياحة الدولية الوافدة (بالآلاف)	مستخدمو الإنترنت (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص) الداخلة	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص) الخارجة
	2012	2012[b]	2012[b]	2012[b]	2011	2011[c]	2012[b]	2010/2015[d]	2013	2011	2012	2006–2011[e]	2006–2011[e]
114 جمهورية مولدوفا	6,007	128.1	2.3	–2.1	6.0	22.81	..	–5.9	11.2[p]	11	43.4	224.1	62.7
115 السلفادور	9,153	74.9	1.1	–5.9	1.3	15.84	4.2	–7.1	0.7	1,184	25.5	258.4	234.8
116 أوزبكستان	6,879	64.4	3.1	..	0.5	..	0.3	–1.4	4.4	975	36.5	..	..
117 الفلبين	9,442	64.8	1.1	–1.8	–0.1	10.25	1.4	–1.4	0.2	3,917	36.2	..	..
118 جنوب أفريقيا	11,090	59.6	1.5	–1.8	0.3	0.29	1.6	–0.4	4.5	8,339	41.0	..	..
118 الجمهورية العربية السورية	6,710	71.1	2.5	–2.2	..	2.74	..	–13.7	6.4	8,546	24.3	81.1	22.2
120 العراق	6,848	..	0.8	1.3	1.7	0.21	1.2	2.7	0.3	1,518	7.1	..	..
121 غيانا	9,073	..	6.4	–6.7	6.2	14.48	1.3	–8.2	1.8	157	34.3	110.2	46.1
121 فييت نام	8,671	180.0	6.0	–6.5	3.0	6.95	1.3	–0.4	0.1	6,014	39.5	..	..
123 الرأس الأخضر	8,000	114.8	2.8	–3.7	0.1	9.28	4.0	–6.9	3.0	428	34.7	172.6	34.1
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	10,636	..	2.5	..	41.2	..	1.5	–15.7	2.5	26	26.0	..	..
125 غواتيمالا	9,114	60.8	2.3	–3.7	0.9	9.45	3.3	–1.0	0.5	1,823	16.0	138.6	48.7
125 قيرغيزستان	6,892	136.2	11.2	–5.8	9.2	27.57	..	–6.3	4.1	3,114	21.7	47.0	83.0
127 ناميبيا	10,276	95.0	7.7	–4.4	2.4	0.12	..	–0.3	2.2	984	12.9	41.1	28.9
128 تيمور - ليشتي	11,254	..	4.3	216.3	..	11.99	4.3	–13.3	1.0	51	0.9	7.0	11.7
129 هندوراس	9,074	120.6	5.9	–5.9	3.8	15.87	..	–1.2	0.3	871	18.1	91.1	186.1
129 المغرب	6,601	86.6	2.5	–2.6	1.3	7.31	0.0	–2.7	0.2	9,342	55.0	123.3	23.9
131 فانواتو	12,466	95.0	7.4	–7.4	12.4	2.77	1.5	0.0	1.2	94	10.6	..	..
132 نيكاراغوا	9,205	98.2	7.7	–8.3	7.6	9.48	2.4	–4.0	0.7	1,060	13.5	..	..
133 كيريباس	11,212	..	2.3	..	27.1	..	..	–2.0	2.6	5	10.7	..	..
133 طاجيكستان	6,986	73.9	0.2	–0.2	5.5	46.91	0.0	–2.5	3.4	183	14.5	..	..
135 الهند	7,843	55.4	1.7	–1.1	0.2	3.41	3.5	–0.4	0.4	6,309	12.6	20.4	7.6
136 بوتان	7,944	87.3	0.9	..	0.2	0.57	4.8	2.7	6.7	66	25.4	..	..
136 كمبوديا	9,332	113.6	7.0	–10.6	0.1	1.25	..	–2.3	0.5	2,882	4.9	..	..
138 غانا	8,385	102.1	8.1	–8.7	4.8	0.38	..	–0.8	1.4	931	17.1	50.8	27.3
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	8,816	82.3	3.7	–3.8	5.2	1.34	2.1	–2.2	0.3	1,786	10.7	..	..
140 الكونغو	9,012	122.1	20.3	..	2.4	..	0.0	–2.1	9.7	101	6.1	31.9	73.3
141 زامبيا	9,846	83.1	10.3	–8.2	6.1	0.24	2.5	–0.6	0.7	815	13.5	8.7	4.9
142 بنغلاديش	8,214	60.3	1.0	–0.9	0.9	10.78	1.6	–2.6	0.9	303	6.3	141.6	2.9
142 سان تومي وبرينسيبي	8,714	68.8	8.5	–7.0	30.2	2.77	..	–1.6	3.3	8	21.6	46.2	21.8
144 غينيا الإستوائية	8,465	139.9	4.4	..	0.2	..	..	5.3	1.3	..	13.9	..	..
تنمية بشرية منخفضة													
145 نيبال	7,855	42.4	0.5	..	4.7	22.22	3.7	–2.9	3.5	736	11.1	14.0	..
146 باكستان	7,322	33.1	0.4	–0.4	1.6	5.82	..	–1.8	2.2	907	10.0	44.2	20.6
147 كينيا	8,954	71.8	1.0	–0.8	7.4	2.72	2.5	–0.2	2.2	1,470	32.1	14.6	15.3
148 سوازيلند	10,604	141.3	2.4	–5.0	3.2	1.38	4.7	–1.0	2.0	879	20.8	339.8	22.7
149 أنغولا	9,343	108.3	–2.9	8.6	0.2	0.00	..	0.6	0.4	481	16.9	..	..
150 ميانمار	..	..	..	..	..	..	0.2	–0.4	0.2	391	1.1	2.7	0.2
151 رواندا	8,925	46.0	1.7	–2.3	20.2	1.62	..	–0.8	3.8	619	8.0	3.2	9.0
152 الكاميرون	8,455	65.4	1.4	–0.5	0.3	0.45	0.1	–0.5	1.3	573	5.7	22.1	5.2
152 نيجيريا	8,326	75.2	3.6	–7.9	0.8	8.45	..	–0.4	0.7	715	32.9	18.6	7.9
154 اليمن	7,912	65.1	–2.2	1.9	1.5	4.43	5.4	–1.1	1.3	1,025	17.4	80.9	4.8
155 مدغشقر	10,325	63.2	9.2	..	4.2	..	0.1	0.0	0.1	225	2.1	4.0	2.1
156 زمبابوي	10,030	137.3	4.0	..	7.4	..	..	5.7	2.6	2,423	17.1	32.6	14.5
157 بابوا غينيا الجديدة	11,638	..	–2.5	0.8	4.9	0.09	..	0.0	0.3	165	2.3	..	..
157 جزر سليمان	11,809	72.9	12.2	–16.3	49.6	0.19	..	–4.3	1.4	23	7.0	..	..
159 جزر القمر	9,758	67.1	1.1	..	8.5	..	4.5	–2.8	1.7	11	6.0	..	..
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	9,370	81.3	4.6	–6.0	10.4	0.32	0.4	–0.6	0.6	795	13.1	3.7	3.1
161 موريتانيا	7,690	152.3	1.1	..	9.2	..	3.0	–1.0	2.3	..	5.4	38.4	15.2
162 ليسوتو	10,772	154.5	5.2	–5.4	9.0	25.72	..	–1.9	0.1	397	4.6	8.4	5.6
163 السنغال	7,941	68.0	2.0	–2.7	7.4	10.23	8.5	–1.4	1.5	1,001	19.2	77.0	26.3
164 أوغندا	8,793	58.1	8.7	–8.7	9.6	5.64	0.7	–0.8	1.4	1,151	14.7	..	6.0
165 بنن	8,305	41.9	1.6	–1.1	0.1	2.53	3.2	–0.2	2.3	209	3.8	32.6	27.8
166 السودان	7,763	34.8	4.8	–4.2	1.9	2.22	4.7	–4.3	1.2	536	21.0	34.7	12.6
166 توغو	8,327	97.6	1.5	–0.8	15.5	9.13	5.3	–0.3	3.0	300	4.0	33.4	9.8
168 هايتي	8,407	68.8	2.5	..	23.2	21.12	2.0	–3.4	0.4	349	10.9	..	..
169 أفغانستان	7,192	45.3	0.5	0.0	35.0	..	1.3	–2.6	0.3	..	5.5	5.4	2.6
170 جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	–3.7	14.2	53	8.3	43.6	222.0
171 كوت ديفوار	8,429	85.3	1.4	–3.4	6.2	1.55	0.0	0.5	12.0	270	2.4	29.3	29.2
172 غامبيا	8,008	76.0	4.0	..	15.6	10.09	..	–1.5	8.8	106	12.4	..	..
173 إثيوبيا	8,268	48.7	2.0	..	11.8	1.62	0.8	–0.1	0.8	523	1.5	8.0	0.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	البعد	التجارة	حركة الأموال						حركة البشر			الاتصالات	
		التجارة الدولية	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد	حركة رأس المال الخاص	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a]	التحويلات الوافدة	مجموع الاحتياطي ناقص الذهب	معدل الهجرة الصافي	عدد المهاجرين الوافدين	حركة السياحة الدولية الوافدة	مستخدمو الإنترنت	المكالمات الهاتفية الدولية (بالدقائق لكل شخص)	
	(بالكيلومتر)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(لكل 1,000 شخص)	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	الداخلة	الخارجة
	2012	2012[b]	2012[b]	2012[b]	2011	2011[c]	2012[b]	2010/2015[d]	2013	2011	2012	2006–2011[e]	2006–2011[e]
174 ملاوي	9,792	69.1	1.6	–1.5	14.5	0.31	3.0	0.0	1.3	767	4.4	6.7	0.9
175 ليبريا	8,424	120.8	84.9	..	53.6	23.29	..	–0.9	5.3	..	3.8	29.4	36.8
176 مالي	7,964	61.8	1.7	0.6	12.3	4.44	0.9	–4.0	1.3	160	2.2	45.4	19.5
177 غينيا - بيساو	8,103	..	2.0	–2.6	12.3	4.74	1.5	–1.2	1.1	30	2.9	..	..
178 موزامبيق	10,596	75.7	16.5	–36.0	16.3	1.25	..	–0.2	0.8	1,718	4.8	5.8	13.9
179 غينيا	8,264	78.4	18.8	–22.9	4.5	1.27	..	–0.2	3.2	30	1.5	..	..
180 بوروندي	9,017	47.0	0.1	..	1.0	1.93	7.0	–0.4	2.5	142	1.2	..	..
181 بوركينا فاسو	7,930	49.7	0.1	1.8	0.3	1.06	3.3	–1.5	4.1	238	3.7	..	..
182 إريتريا	7,842	37.5	0.7	..	6.3	..	0.1	1.8	0.2	107	0.8	47.5	1.7
183 سيراليون	8,304	69.9	24.3	–25.5	14.6	2.00	0.8	–0.7	1.6	52	1.3	..	..
184 تشاد	7,888	66.2	17.5	..	4.9	..	0.7	–1.9	3.4	71	2.1	..	..
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	8,423	35.6	5.0	..	0.5	..	4.7	0.4	2.9	54	3.0	..	7.3
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	9,216	146.3	10.2	..	38.4	0.73	0.9	–0.2	0.7	186	1.7	4.1	5.6
187 النيجر	7,825	76.5	16.8	–18.9	10.9	1.69	2.8	–0.3	0.7	82	1.4	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	0.1	0.0	0.2	..	..	..	
جزر مارشال	10,788	..	4.2	..	38.2	..	1.3	..	3.2	5	10.0	..	
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	64.2	295	87.0	..	
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	20.6	..	..	..	
سان مارينو	5,958	..	..	..	..	..	0.5	..	15.4	156	50.9	..	
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	–2.9	0.2	..	1.4	..	
جمهورية جنوب السودان	..	94.2	..	..	..	..	2.3	15.7	5.6	..	..	..	
توفالو	11,948	..	5.0	..	76.9	..	6.7	..	1.5	1	35.0	..	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	7,825	63.1	1.9	0.4	–0.3	0.26	..	2.5	12.5	581,506	77.1	..	174.8
تنمية بشرية مرتفعة	8,536	60.0	2.8	–3.0	0.1	0.82	..	–0.1	1.8	282,225	42.5	21.2	13.1
تنمية بشرية متوسطة	8,741	63.3	2.2	–1.9	0.5	3.67	2.7	–0.9	0.7	84,432	17.6	..	..
تنمية بشرية منخفضة	8,360	66.1	2.5	..	5.1	5.03	2.4	–0.8	1.6	19,970	12.3	..	10.3
المناطق													
الدول العربية	7,037	91.9	1.5	1.0	..	..	1.3	0.4	8.3	71,884	34.2	92.0	106.3
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,809	66.2	3.0	..	0.1	0.93	0.9	–0.3	0.4	125,944	36.7	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	6,364	77.0	3.6	–4.5	0.5	2.06	..	–0.6	6.7	74,011	41.1	79.3	34.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10,621	45.8	3.1	–3.8	0.3	1.11	1.5	–1.0	1.3	70,256	43.4	39.9	25.4
جنوب آسيا	7,845	53.5	1.4	–1.1	0.6	3.57	2.7	–0.9	0.9	13,462	12.3	34.1	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	9,496	76.9	3.3	..	3.8	2.73	2.2	–0.1	1.8	30,695	15.2	..	9.7
أقل البلدان نموًا	8,646	74.3	3.2	..	6.9	4.67	2.4	–1.1	1.2	18,701	6.8	..	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	9,133	69.2	2.5	–9.6	3.3	5.79	..	–2.8	1.9	16,456	25.1	..	..
العالم	**8,078**	**62.4**	**2.2**	**–0.7**	**0.1**	**0.71**	**2.9**	**0.0**	**3.2**	**968,591**	**35.5**	**..**	**42.4**

ملاحظات

a تشير القيمة السلبية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المسدّدة من البلدان المانحة.
b تعود البيانات إلى 2012 أو آخر سنة متوفرة.
c تعود البيانات إلى 2011 أو آخر سنة متوفرة.
d البيانات هي متوسطات لتقديرات سنوية للفترة 2010-2015.
e تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
f تشمل البيانات جزر سفالبارد وجان ماين.
g تشمل البيانات جزيرة كريسماس وجزر كوكس (كيلينغ)، وجزيرة نورفولك.
h تشمل البيانات جزر الكناري، ومدينتي سبتة ومليلية.
i تشمل البيانات قبرص الشمالية.
j تشمل البيانات صباح وساراواك.
k تشمل البيانات أغاليغا ورودريغز وسانت براندون.
l تشمل البيانات ناغورنو كاراباخ.
m تشمل البيانات كوسوفو.
n لا تشمل البيانات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.
o تشمل البيانات القدس الشرقية. ولا يتضمّن عدد المهاجرين المولودين في الخارج اللاجئين في دولة فلسطين.
p تشمل البيانات ترانسنيستريا.

تعاريف

البعد: متوسط المسافة التي تفصل بلدًا معيّنًا عن الأسواق العالمية مرجحًا بالناتج المحلي الإجمالي. ويُحسب كمجموع جميع المسافات الثنائية بين عاصمة بلد معيّن وسائر العواصم، ويرجّح كحصّة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

التجارة الدولية: مؤشر أساسي للانفتاح على التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي يقيس اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الخارجي (الصادرات) والمستهلكين والمنتجين المحليين على الإمدادات الخارجية (الواردات)، نسبة إلى حجم اقتصاد البلد (الناتج المحلي الإجمالي). والتجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات وتقاس كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد: مجموع رأس المال بالأسهم والمدخرات المعاد استثمارها، وغيرها من أنواع رأس المال الطويلة والقصيرة الأجل، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

حركة رأس المال الخاص: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بالحافظة المالية، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة: القروض التي تُعطى بشروط ميسّرة (سداد أصل المبلغ) والمنح من الوكالات الرسمية، بقصد مساعدة البلدان والأراضي المدرجة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتُحسب هذه المساعدة بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلد المتلقي للمساعدة.

التحويلات الوافدة: المكاسب والموارد المادية التي يحوّلها المهاجرون أو اللاجئون إلى مستفيدين في بلد المنشأ أو أي بلد آخر سكنوا فيه من قبل.

مجموع الاحتياطي ناقص الذهب: مجموع حقوق السحب الخاصة واحتياطي أعضاء صندوق النقد الدولي التي هي في حيازة صندوق النقد الدولي والممتلكات من العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية باستثناء الممتلكات من الذهب، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

معدل الهجرة الصافي: نسبة الفرق بين عدد المهاجرين الوافدين وعدد المهاجرين النازحين من بلد معيّن خلال فترة محدّدة إلى متوسط عدد السكان خلال هذه الفترة. وتحسب لكل 1,000 من السكان.

عدد المهاجرين الوافدين: نسبة المهاجرين الوافدين إلى البلد إلى مجموع سكان البلد. ويختلف تعريف المهاجرين الوافدين بين بلد وآخر، ولكنه يشير إلى عدد الأشخاص الذين ولدوا في الخارج أو المقيمين الأجانب (حسب الجنسية) أو يشمل الفئتين.

حركة السياحة الدولية الوافدة: عدد الزائرين الذين يدخلون لليلة واحدة أو يدخلون ويغادرون في اليوم نفسه عبر الحدود الوطنية، وغيرهم من السياح.

مستخدمو الإنترنت: عدد الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت العالمية، لكل 100 من السكان.

المكالمات الهاتفية الدولية الداخلة: مجموع المكالمات من الهواتف الثابتة والنقالة من خارج البلد باتجاه بلدٍ معيّن، وتحسب بالدقيقة لكل شخص.

المكالمات الهاتفية الدولية الخارجة: مجموع المكالمات من الهواتف الثابتة والنقالة من داخل البلد باتجاه بلدٍ معيّن، وتحسب بالدقيقة لكل شخص.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من: World Bank 2013a؛ وبيانات المسافات الجغرافية من: CEPII 2013.

العمود 2: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: World Bank 2013a.

الأعمدة 3 إلى 7 و10 و11: World Bank 2013a.

العمود 8: UNDESA 2013a.

العمود 9: UNDESA 2013c.

العمودان 12 و13: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات مجموع الاتصالات الهاتفية الواردة والخارجة من: ITU 2013.

الجدول 13

البيئة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مصادر الطاقة الأولية		معدل الإمداد بالكهرباء	مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	الموارد الطبيعية				آثار المخاطر البيئية					آثار الكوارث الطبيعية	
		الوقود الأحفوري	المصادر المتجددة			نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة عن (لكل 100 ,000 طفل دون سن الخامسة)			السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة	عدد الوفيات	السكان المتضررون
		(بالنسبة المئوية من المجموع)		(بالنسبة المئوية من السكان)	متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	تلوّث الهواء الطلق	تلوّث الهواء في أماكن مغلقة	المياه الملوّثة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية	(بالنسبة المئوية)	(في السنة لكل مليون من السكان)	(لكل مليون من السكان)
		2012[a]	2012[a]	2010	1970/2010	2010–2012[b]	2011	1990/2011	2007–2011[b]	2008	2004	2004	2010	2005/2012	2005/2012
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	57.3	47.8	..	11.7	10.5	33.3	11.1	0.8	0	0	0	0.2	0	41
2	أستراليا	95.4	4.6	..	16.9	6.9	19.3	–4.0	4.6	0	0	0	9.0	3	1,503
3	سويسرا	51.1	49.7	..	5.0	0.0	31.1	8.1	4.9	0	0	0	0.5	0	92
4	هولندا	91.4	6.7	..	11.0	0.8	10.8	5.9	11.7	0	0	0	5.4	7	0
5	الولايات المتحدة الأمريكية	83.6	16.3	..	17.6	1.2	33.3	2.9	15.6	0	0	0	1.1	2	5,691
6	ألمانيا	80.2	20.4	..	9.1	0.2	31.8	3.3	21.0	0	0	0	8.1	0	3
7	نيوزيلندا	61.4	38.4	..	7.2	1.1	31.4	7.0	1.5	0	0	..	5.3	5	20,003
8	كندا	73.7	27.9	..	14.6	3.0	34.1	0.0	1.5	0	0	0	2.7	0	407
9	سنغافورة	97.2	2.8	100.0	2.7	0.0	3.3	–4.3	31.7	0	0	0	..	..	..
10	الدانمرك	70.6	26.8	..	8.3	1.9	12.9	22.6	10.8	0	0	1	8.5	0	0
11	آيرلندا	84.7	6.4	..	8.9	0.1	10.9	60.8	1.5	0	0	..	0.5	0	45
12	السويد	31.7	70.5	..	5.6	0.4	68.7	3.4	1.5	0	0	0	0.3	0	0
13	آيسلندا	15.3	84.7	..	6.2	0.0	0.3	254.0	0.1	0	0	0	..	0	0
14	المملكة المتحدة	85.1	14.4	..	7.9	1.3	11.9	10.6	8.8	0	0	..	2.7	0	1,049
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	94.8	0.4	..	5.2	0.0	..	..	..	..	..	..	..	0	558
15	جمهورية كوريا	82.8	17.2	..	11.5	4.5	64.0	–0.8	36.5	0	0	..	2.9	1	289
17	اليابان	94.8	5.2	..	9.2	3.9	68.6	0.2	20.9	0	0	0	0.3	18	795
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	6.2	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	96.7	4.8	99.7	9.3	0.3	7.1	16.5	79.7	0	0	..	12.9	1	2,675
20	فرنسا	49.1	52.4	..	5.6	0.0	29.2	10.1	15.0	0	0	..	3.9	3	881
21	النمسا	67.1	32.2	..	8.0	0.2	47.2	3.1	4.7	0	0	0	2.7	0	28
21	بلجيكا	70.1	28.3	..	10.0	4.1	22.4	..	34.0	0	0	0	10.5	10	13
21	لكسمبرغ	87.4	4.0	..	21.4	6.1	33.5	..	1.9	0	0	2	..	0	0
24	فنلندا	43.0	47.5	..	11.5	4.5	72.9	1.5	1.5	0	0	0	0.0	0	75
25	سلوفينيا	66.6	34.5	..	7.5	..	62.3	5.6	3.0	0	0	..	8.4	0	2,133
26	إيطاليا	83.7	13.9	..	6.7	3.1	31.4	21.6	23.7	0	0	..	2.2	1	184
27	إسبانيا	75.9	24.9	..	5.9	2.7	36.8	33.0	29.0	0	0	0	1.4	0	64
28	الجمهورية التشيكية	76.9	26.5	..	10.6	..	34.4	1.2	12.9	0	0	1	4.2	1	241
29	اليونان	90.6	8.8	..	7.7	3.4	30.5	19.2	12.7	0	0	..	1.1	1	218
30	بروني دار السلام	100.0	0.0	99.7	22.9	6.3	71.8	–8.4	1.1	0	0	0	..	..	..
31	قطر	100.0	0.0	98.7	40.3	7.8	..	..	381.0	1	0	6	0.1	..	..
32	قبرص	94.9	5.1	..	7.0	3.2	18.8	7.5	19.3	0	0	13	11.4	0	0
33	أستونيا	88.1	14.6	..	13.7	..	52.1	5.7	14.0	0	0	0	5.0	0	37
34	المملكة العربية السعودية	100.0	0.0	99.0	17.0	5.5	0.5	0.0	936.2	2	0	..	4.3	1	63
35	ليتوانيا	74.0	14.5	..	4.1	..	34.6	11.5	9.6	0	0	..	4.8	1	0
35	بولندا	90.7	9.6	..	8.3	3.6	30.8	5.5	19.4	0	0	..	13.2	3	310
37	أندورا	..	..	..	6.6	..	34.0	0.0	..	0	0	0	..	..	..
37	سلوفاكيا	67.5	32.3	..	6.6	..	40.2	0.6	1.4	0	0	0	9.1	3	38
39	مالطة	94.5	5.5	..	6.2	2.9	0.9	0.0	71.3	0	0	..	..	..	..
40	الإمارات العربية المتحدة	101.0	0.1	100.0	19.9	5.9	3.8	29.9	1,867.0	1	0	10	1.9	..	..
41	شيلي	75.6	24.2	99.4	4.2	1.9	21.9	6.6	2.9	0	0	1	1.1	4	25,719
41	البرتغال	74.9	22.0	..	4.9	2.3	37.8	4.0	12.3	0	0	..	2.3	1	21
43	هنغاريا	71.1	26.0	..	5.1	2.3	22.5	12.3	5.4	0	0	0	17.1	7	522
44	البحرين	99.9	0.0	99.4	19.3	5.8	0.7	145.1	205.8	0	0	..	..	..	..
44	كوبا	86.7	13.3	97.0	3.4	1.3	27.3	42.4	11.6	0	1	1	17.0	0	61,215
46	الكويت	100.0	0.0	100.0	31.3	7.1	0.4	82.6	2,075.0	1	0	..	0.6	..	..
47	كرواتيا	81.6	10.6	..	4.7	1.0	34.4	3.9	0.6	0	0	0	17.5	1	130
48	لاتفيا	63.7	33.8	..	3.4	0.5	54.1	6.0	1.2	0	0	0	1.8	3	0
49	الأرجنتين	89.7	9.3	97.2	4.5	2.0	10.7	–16.2	4.0	0	0	3	1.7	0	1,837
	تنمية بشرية مرتفعة														
50	أوروغواي	57.0	42.1	98.8	2.0	0.0	10.2	94.4	2.6	0	0	3	5.7	1	10,565
51	جزر البهاما	..	..	..	6.8	3.1	51.4	0.0	..	..	..	2	..	1	12,130
51	الجبل الأسود	60.2	28.4	..	4.2	..	40.4	0.0	..	..	..	..	8.0	0	4,999
53	بيلاروس	90.4	5.9	..	6.6	1.4	42.7	11.4	7.5	0	0	1	4.7	0	349
54	رومانيا	77.7	22.8	..	3.7	1.8	28.7	3.4	3.2	1	6	..	13.5	3	778
55	ليبيا	98.7	1.3	99.8	9.8	4.0	0.1	0.0	615.4	3	2	..	8.5	..	..
56	عُمان	100.0	0.0	98.0	20.4	6.0	0.0	0.0	86.6	1	0	..	5.8	3	2,528

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مصادر الطاقة الأولية		معدل الإمداد بالكهرباء	مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	الموارد الطبيعية			آثار المخاطر البيئية				آثار الكوارث الطبيعية	
	الوقود الأحفوري (بالنسبة المئوية من المجموع)	المصادر المتجددة (بالنسبة المئوية من المجموع)	(بالنسبة المئوية من السكان)	متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	نضوب الموارد الطبيعية (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	مساحة الغابات (بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	سحب المياه العذبة (بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	وفيات الأطفال دون سن الخامسة عن (لكل 100 ,000 طفل دون سن الخامسة) تلوّث الهواء في أماكن مغلقة	تلوّث الهواء الطلق	السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (بالنسبة المئوية)	عدد الوفيات (في السنة لكل مليون من السكان)	السكان المتضررون (لكل مليون من السكان)
	2012[a]	2012[a]	2010	1970/2010	2010	2010–2012[b]	2011	1990/2011 (التغيّر بالنسبة المئوية)	2007–2011[b]	2004	2004	2008	2010	2005/2012	2005/2012
57 الاتحاد الروسي	91.0	9.2	..	..	12.2	14.3	49.4	0.1	1.5	0	0	5	3.1	44	176
58 بلغاريا	75.0	29.4	..	2.8	5.9	2.4	36.7	22.0	28.7	2	1	2	7.8	2	1,145
59 بربادوس	..	..	..	2.5	5.4	..	19.4	0.0	108.0	0	0	0	..	0	4,482
60 بالاو	..	..	..	4.2	10.6	..	87.6	..	..	0	0	40	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	2.7	5.9	..	22.3	–4.9	16.2	1	0	0	..	0	178,447
62 ماليزيا	94.5	5.5	99.4	3.4	7.7	6.2	62.0	–9.0	1.9	0	0	33	1.2	1	2,054
63 موريشيوس	..	..	99.4	1.2	3.2	0.0	17.3	–9.7	26.4	0	0	7	..	1	689
64 ترينيداد وتوباغو	99.9	0.1	99.0	7.7	38.2	30.9	44.0	–6.2	6.0	1	0	5	..	0	0
65 لبنان	95.5	3.3	99.9	2.2	4.7	0.0	13.4	4.6	18.6	0	1	40	1.2	0	4
65 بنما	79.7	20.2	88.1	0.7	2.6	0.5	43.6	–14.6	0.6	16	0	55	4.1	2	2,749
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	88.9	11.2	99.5	3.2	6.9	20.8	52.1	–11.6	0.7	1	0	30	1.9	1	785
68 كوستاريكا	48.3	51.8	99.2	–0.5	1.7	0.1	51.5	2.5	5.1	2	0	4	1.3	2	13,250
69 تركيا	89.5	10.3	..	1.8	4.1	0.5	14.9	18.3	18.5	11	2	85	5.5	1	242
70 كازاخستان	98.9	1.0	..	..	15.2	28.0	1.2	–3.5	18.6	3	5	249	23.5	0	1,213
71 المكسيك	90.1	9.9	..	1.6	3.8	7.0	33.3	–8.0	16.9	8	1	23	3.8	1	10,808
71 سيشيل	..	..	..	3.5	7.8	0.0	88.5	0.0	..	0	0	..	..	0	38,151
73 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	2.2	4.8	..	42.3	0.0	..	0	0	28	..	..	..
73 سري لانكا	48.7	51.3	76.6	–2.9	0.6	0.3	29.4	–21.5	24.5	8	0	42	21.1	5	33,200
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	99.5	0.7	98.4	3.4	7.7	19.6	6.8	0.0	67.9	3	6	..	25.1	2	954
76 أذربيجان	97.9	2.6	..	..	5.1	33.9	11.3	0.7	35.2	132	2	269	3.8	0	3,632
77 الأردن	96.0	2.0	99.4	1.4	3.4	1.7	1.1	–0.6	99.4	0	3	59	22.0	0	..
77 صربيا	89.1	11.1	..	..	6.3	..	31.6	19.3	2.5	..	..	..	18.5	0	3,731
79 البرازيل	54.6	44.2	98.7	0.2	2.2	3.6	61.2	–10.0	0.7	18	0	123	7.9	1	4,236
79 جورجيا	72.8	28.3	..	..	1.4	0.5	39.4	–1.4	2.9	70	2	169	1.9	0	5,359
79 غرينادا	..	..	..	0.5	2.5	..	50.0	0.0	..	12	0	5	..	1	7,910
82 بيرو	76.0	24.0	85.5	0.0	2.0	9.9	53.0	–3.3	1.0	21	2	69	0.7	8	14,947
83 أوكرانيا	79.6	20.7	..	..	6.6	3.9	16.8	4.9	13.8	0	0	3	6.2	3	1,344
84 بليز	..	..	..	–0.9	1.4	0.0	60.6	–12.8	1.2	21	0	27	1.1	4	56,475
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	82.1	10.4	..	..	5.2	4.0	39.8	10.8	16.1	1	0	..	7.1	0	96,337
86 البوسنة والهرسك	93.9	7.9	..	..	8.1	..	42.8	–1.1	0.9	1	1	2	6.1	0	3,222
87 أرمينيا	71.5	32.7	..	..	1.4	1.7	9.1	–25.7	36.8	17	2	65	9.6	0	..
88 فيجي	..	..	..	–0.7	1.5	0.5	55.7	6.8	0.3	18	1	11	..	6	13,877
89 تايلند	80.4	18.9	87.7	2.0	4.4	3.5	37.2	–2.9	13.1	21	0	59	17.0	3	70,880
90 تونس	85.3	14.8	99.5	0.5	2.5	5.2	6.6	59.0	61.7	3	1	64	36.7	0	312
91 الصين	88.3	11.7	99.7	2.9	6.2	6.1	22.5	33.4	19.5	10	2	55	8.6	8	68,601
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	–0.1	1.9	0.0	68.7	5.8	..	2	0	..	..	0	21,068
93 الجزائر	99.9	0.1	99.3	1.3	3.3	18.4	0.6	–11.0	48.9	5	1	101	28.8	1	433
93 دومينيكا	..	..	..	–0.1	1.9	0.0	59.2	–11.2	..	1	0	0	..	3	54,721
95 ألبانيا	60.5	26.6	..	–1.0	1.4	3.7	28.3	–1.8	3.1	5	0	50	5.7	0	41,348
96 جامايكا	82.1	17.9	92.0	0.7	2.6	1.1	31.1	–2.3	9.9	15	1	47	3.3	2	16,769
97 سانت لوسيا	..	..	..	0.3	2.3	..	77.0	7.3	..	3	0	2	..	7	8,562
98 كولومبيا	75.6	24.8	97.4	–0.5	1.6	10.4	54.4	–3.4	0.6	6	1	33	2.0	4	19,920
98 إكوادور	86.3	12.9	92.2	0.2	2.2	16.4	38.9	–22.0	2.3	2	1	63	1.6	1	8,368
100 سورينام	..	..	..	2.1	4.5	8.5	94.6	–0.1	0.5	0	0	43	..	1	30,325
100 تونغا	..	..	..	–0.7	1.5	0.0	12.5	0.0	..	16	0	55	..	9	2,448
102 الجمهورية الدومينيكية	89.3	10.7	96.9	0.1	2.1	0.4	40.8	0.0	26.1	12	2	73	7.0	6	5,827
تنمية بشرية متوسطة															
103 ملديف	..	..	..	..	3.3	0.0	3.0	0.0	15.7	41	1	167	..	1	4,596
103 منغوليا	95.4	4.1	86.2	1.9	4.2	32.2	7.0	–13.7	1.6	78	19	195	31.5	3	147,305
103 تركمانستان	100.9	0.0	..	..	10.5	..	8.8	0.0	112.5	2	2	449	11.1	..	..
106 ساموا	..	..	..	–2.1	0.9	0.3	60.4	31.5	..	26	0	63	..	96	33,004
107 دولة فلسطين	..	..	..	..	0.6	..	1.5	1.0	49.9	..	..	..	..	0	979
108 إندونيسيا	66.4	33.6	73.0	–0.3	1.8	7.2	51.7	–20.9	5.6	41	2	130	3.1	6	3,976
109 بوتسوانا	65.4	22.3	45.4	..	2.7	3.1	19.8	–18.1	1.6	210	4	341	22.0	26	2,694
110 مصر	96.5	3.7	99.6	0.7	2.6	9.1	0.1	60.5	96.6	2	2	86	25.3	0	18
111 باراغواي	33.8	147.8	97.4	–2.3	0.8	0.0	43.8	–17.7	0.1	21	1	56	1.3	2	41,164
112 غابون	38.9	61.1	60.0	–0.5	1.7	34.7	85.4	0.0	0.1	33	9	102	..	0	16,269
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	72.7	27.3	80.2	–0.7	1.5	14.7	52.5	–9.4	0.4	93	0	245	2.0	3	17,376

الجدول 14

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مصادر الطاقة الأولية		معدل الإمداد بالكهرباء	مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	الموارد الطبيعية				آثار المخاطر البيئية				آثار الكوارث الطبيعية	
	الوقود الأحفوري	المصادر المتجددة			نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة عن (لكل 100 ,000 طفل دون سن الخامسة)			السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة	عدد الوفيات	السكان المتضررون
	(بالنسبة المئوية من المجموع)		(بالنسبة المئوية من السكان)	متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	تلوّث الهواء الطلق	تلوّث الهواء في أماكن مغلقة	المياه الملوّثة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية	(بالنسبة المئوية)	(في السنة لكل مليون من السكان)	(لكل مليون من السكان)
	2012[a]	2012[a]	2010	1970/2010	2010–2012[b]	1990/2011	2011	2007–2011[b]	2008	2004	2004	2010	2005/2012	2005/2012
114 جمهورية مولدوفا	94.9	3.4	..	..	0.1	22.5	11.9	9.1	1	13	15	21.8	1	13,802
115 السلفادور	47.9	51.9	91.6	–1.7	0.5	–25.0	13.6	7.3	1	24	82	6.3	9	11,704
116 أوزبكستان	98.2	1.8	..	..	17.5	7.4	7.7	100.6	1	192	325	27.0	0	29
117 الفلبين	59.7	40.3	83.3	–2.1	2.7	17.5	25.9	17.0	1	37	96	2.2	12	68,576
118 جنوب أفريقيا	87.2	12.9	75.8	3.9	6.7	0.0	7.6	24.3	2	23	104	17.5	1	967
118 الجمهورية العربية السورية	98.7	1.4	92.7	0.9	13.3	33.7	2.7	86.4	2	12	54	33.3	0	30,906
120 العراق	97.5	1.0	98.0	1.6	50.6	3.3	1.9	73.4	12	12	383	4.5	0	337
121 غانا	..	..	..	0.2	10.5	0.0	77.2	0.7	0	38	132	..	5	131,160
121 فييت نام	71.0	28.2	97.6	–0.4	9.6	56.3	45.0	9.3	1	27	65	8.0	3	17,587
123 الرأس الأخضر	..	..	..	–2.5	0.1	46.7	21.0	6.8	0	26	93	..	2	41,479
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	–0.4	58.4	..	0	30	83	..	0	0
125 غواتيمالا	33.5	66.2	80.0	–2.3	2.1	–24.2	33.6	3.1	2	57	126	9.1	15	51,710
125 قيرغيزستان	68.4	39.4	..	..	9.7	16.1	5.1	32.6	1	115	245	9.7	2	47,549
127 ناميبيا	66.0	21.0	43.7	..	1.0	–17.6	8.8	1.6	1	11	21	28.5	14	79,190
128 تيمور - ليشتي	..	..	38.0	..	..	–24.3	49.1	14.3	0	0	149	..	2	3,007
129 هندوراس	51.6	48.8	79.9	–1.6	0.6	–37.7	45.3	2.2	1	49	106	15.0	5	13,635
129 المغرب	93.6	4.1	98.9	–0.6	2.6	1.8	11.5	43.5	6	8	114	39.1	0	619
131 فانواتو	..	..	..	–3.4	0.0	0.0	36.1	..	0	9	41	..	0	13,300
132 نيكاراغوا	49.8	50.3	72.1	–2.3	1.2	–32.6	25.3	0.7	1	49	102	13.9	7	13,510
133 كيريباس	..	..	..	–2.8	..	0.0	15.0	..	0	0	206	..	0	883
133 طاجيكستان	42.9	57.5	..	..	1.1	0.5	2.9	51.1	1	343	551	10.5	3	43,344
135 الهند	72.3	27.6	75.0	–0.5	4.9	7.3	23.1	33.9	5	131	316	9.6	1	11,130
136 بوتان	..	..	..	–2.7	3.4	31.5	84.9	0.4	0	124	324	0.1	4	14,213
136 كمبوديا	26.2	71.1	31.1	–4.7	0.1	–23.0	56.5	0.5	3	346	595	39.3	4	22,695
138 غانا	37.4	63.1	60.5	–4.1	10.5	–35.2	21.2	1.8	3	152	226	1.4	2	3,586
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	63.0	–4.7	10.5	–9.5	67.9	1.0	1	157	242	4.1	1	31,911
140 الكونغو	48.9	51.0	37.1	–3.4	67.8	–1.4	65.6	0.0	19	149	220	0.1	10	2,080
141 زامبيا	8.8	91.8	18.5	–5.8	17.5	–6.6	66.3	1.5	12	378	503	4.6	3	33,251
142 بنغلاديش	71.5	28.5	46.5	..	2.3	–3.7	11.1	2.9	2	142	334	11.3	5	29,222
142 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	–3.2	0.7	0.0	28.1	0.3	9	225	428	..	..	..
144 غينيا الإستوائية	..	..	..	3.1	40.4	–13.2	57.5	0.1	10	0	505	..	2	1,398
تنمية بشرية منخفضة														
145 نيبال	12.5	86.9	76.3	–6.4	2.2	–24.7	25.4	4.5	1	139	337	2.3	6	9,560
146 باكستان	60.9	39.1	67.4	–1.9	2.6	–34.9	2.1	74.4	22	132	205	4.5	48	29,793
147 كينيا	19.7	80.3	18.1	–4.6	1.2	–6.8	6.1	8.9	4	217	362	31.0	3	47,765
148 سوازيلند	..	..	..	–2.1	0.0	20.2	33.0	23.1	2	148	252	..	0	89,821
149 أنغولا	39.3	60.7	40.2	–0.6	35.0	–4.3	46.8	0.5	11	1,073	1,266	3.3	21	13,856
150 ميانمار	21.3	78.7	48.8	–5.9	..	–19.7	48.2	2.8	3	181	378	19.2	290	6,913
151 رواندا	..	..	..	–8.6	2.9	39.9	18.0	1.6	2	803	970	10.1	2	14,103
152 الكاميرون	26.8	73.2	48.7	–4.3	5.3	–19.0	41.7	0.3	14	361	497	15.3	5	702
152 نيجيريا	17.4	82.6	50.3	–3.4	24.4	–49.9	9.5	4.6	14	370	559	11.5	3	7,126
154 اليمن	98.5	1.5	39.6	–1.8	15.6	0.0	1.0	168.6	5	174	377	32.4	2	239
155 مدغشقر	..	..	17.4	–7.3	2.7	–8.7	21.5	4.9	2	390	540	0.0	3	13,101
156 زمبابوي	28.3	70.3	36.9	–2.5	3.4	–31.0	39.5	21.0	5	168	256	29.4	37	43,309
157 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	–3.6	23.1	–9.3	63.1	0.0	1	108	288	..	7	9,760
157 جزر سليمان	..	..	..	–4.0	15.1	–5.0	78.9	..	0	54	84	..	17	9,788
159 جزر القمر	..	..	..	–5.5	1.1	–78.3	1.4	0.8	2	108	177	..	5	106,714
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	10.7	89.3	14.8	–6.2	4.4	–20.4	37.3	5.4	4	239	322	25.0	1	15,931
161 موريتانيا	..	..	..	–2.9	39.2	–42.9	0.2	11.8	16	220	390	23.8	2	77,339
162 ليسوتو	..	..	17.0	..	1.0	10.5	1.5	1.4	2	19	44	63.6	1	202,696
163 السنغال	53.2	46.4	53.5	–3.2	1.6	–9.8	43.8	5.7	14	292	530	16.2	3	13,748
164 أوغندا	..	..	8.5	–7.0	5.0	–39.0	14.5	0.5	2	327	427	23.5	3	11,021
165 بنن	41.7	56.2	27.9	–3.2	0.3	–21.7	40.0	0.5	8	394	518	1.6	2	18,298
166 السودان	29.5	70.5	35.9	–4.5	9.8	–27.9	23.2	42.8	11	181	255	39.9	8	31,574
166 توغو	15.2	82.4	27.9	–5.1	3.7	–61.0	4.9	1.2	5	302	419	5.1	2	9,785
168 هايتي	22.0	78.0	20.0	–5.4	0.6	–13.6	3.6	8.6	5	297	428	15.2	2,485	58,688
169 أفغانستان	..	..	30.0	–4.7	2.1	0.0	2.1	31.0	21	1,183	1,405	11.0	13	18,859
170 جيبوتي	..	..	..	–2.8	0.3	0.0	0.2	6.3	31	41	454	7.5	1	223,142
171 كوت ديفوار	21.5	79.0	58.9	–4.6	4.4	–78.9	32.7	1.9	9	370	561	1.3	1	176

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مصادر الطاقة الأولية		معدل الإمداد بالكهرباء	مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	الموارد الطبيعية			آثار المخاطر البيئية				آثار الكوارث الطبيعية	
	الوقود الأحفوري (بالنسبة المئوية من المجموع)	المصادر المتجددة (بالنسبة المئوية من المجموع)	(بالنسبة المئوية من السكان)	متوسط النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	نضوب الموارد الطبيعية (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	مساحة الغابات (بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	سحب المياه العذبة (بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	وفيات الأطفال دون سن الخامسة الناجمة عن (لكل 100 000 طفل دون سن الخامسة) تلوّث الهواء في أماكن مغلقة	تلوّث الهواء الطلق	السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة (بالنسبة المئوية)	عدد الوفيات (في السنة لكل مليون من السكان)	السكان المتضررون (لكل مليون من السكان)
	2012[a]	2012[a]	2010	1970/2010	2010–2012[b]	2011	2007–2011[b]	2004	2004	2008	2010	2005/2012	2005/2012
172 غامبيا	..	..	..	–4.8	0.3	47.6	1.1	286	197	7	17.9	1	59,517
173 إثيوبيا	5.7	94.3	23.0	–7.9	0.1	12.2	4.6	705	538	2	72.3	2	32,750
174 ملاوي	..	..	8.7	–7.7	0.1	34.0	7.9	617	498	3	19.4	2	61,541
175 ليبريا	..	..	..	–5.6	0.2	44.6	0.1	885	676	6	..	1	28,135
176 مالي	..	..	..	–9.1	0.0	10.2	6.5	880	703	9	59.5	1	55,720
177 غينيا - بيساو	..	..	..	–6.3	0.2	71.6	0.6	873	648	12	1.0	41	20,739
178 موزامبيق	9.5	93.3	15.0	–6.8	0.1	49.4	0.4	388	270	11	1.9	4	20,084
179 غينيا	..	..	..	–6.9	0.1	26.5	0.2	480	324	11	0.8	4	1,704
180 بوروندي	..	..	..	–9.7	0.0	6.6	2.3	1,088	897	4	18.5	2	39,618
181 بوركينا فاسو	..	..	14.6	–7.0	0.1	20.4	5.7	786	632	9	73.2	27	28,139
182 إريتريا	21.7	78.3	32.0	..	0.1	15.1	9.2	379	237	3	58.8	0	305,872
183 سيراليون	..	..	..	–6.8	0.1	37.8	0.1	1,473	1,207	11	..	11	1,069
184 تشاد	..	..	..	–9.3	0.0	9.1	2.0	618	488	14	45.4	11	54,883
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	–8.4	0.1	36.2	0.1	511	411	10	..	1	1,959
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.2	95.8	15.2	–8.9	0.0	67.9	0.1	786	644	16	0.1	4	604
187 النيجر	..	..	..	–7.5	0.1	0.9	2.9	1,229	1,023	6	25.0	5	122,010
الأراضي أو البلدان الأخرى													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	88.4	11.6	26.0	..	2.9	..	11.2	245	0	3	2.9	6	26,951
جزر مارشال	..	..	..	..	2.0	70.2	..	201	45	..	..	0	66,716
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	2	0	0	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	1	0	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	0	0	..	..	..
الصومال	..	..	..	–8.3	0.1	10.6	22.4	885	710	19	26.3	16	145,928
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0	16,491
توفالو	..	..	..	..	..	33.3	..	148	18	0	..	0	0
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	82.0	17.9	..	11.2	..	27.6	8.5	1.7	0	0	3.3	3	2,989
تنمية بشرية مرتفعة	87.2	12.8	..	5.8	..	36.6	4.6	–1.0	61	10	8.8	8	42,653
تنمية بشرية متوسطة	74.9	25.3	..	1.8	..	27.6	13.9	–8.7	261	106	10.3	3	14,518
تنمية بشرية منخفضة	..	..	..	0.4	..	26.3	6.5	–13.9	542	396	20.2	48	24,030
المناطق													
الدول العربية	96.8	3.2	87.8	4.6	..	5.9	71.1	–22.5	214	73	24.3	2	10,933
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	..	4.9	..	29.7	..	2.6	90	28	..	15	54,689
أوروبا وآسيا الوسطى	89.4	10.5	..	5.4	..	9.1	34.8	7.7	169	63	10.7	1	5,389
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	74.2	25.8	..	2.9	..	46.7	1.5	–9.2	80	22	5.3	44	12,252
جنوب آسيا	76.3	23.7	72.0	1.7	..	14.6	26.8	3.3	328	153	10.0	7	14,621
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..	..	..	0.9	..	28.3	1.6	–10.8	576	428	22.3	4	22,382
أقل البلدان نموًا	..	..	..	0.3	..	28.9	3.1	–12.0	590	431	23.5	51	28,158
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	..	2.7	..	63.0	..	–3.6	218	123	..	479	33,638
العالم	**81.4**	**18.6**	**..**	**4.6**	**..**	**31.0**	**7.6**	**–3.5**	**258**	**140**	**10.2**	**12**	**24,203**

ملاحظات

a تعود البيانات إلى 2012 أو آخر سنة متوفرة.
b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

تعاريف

الوقود الأحفوري: نسبة موارد الطاقة المستمدّة من الموارد الطبيعية المكوّنة من الكتلة الأحيائية في العصور الجيولوجية الماضية (كالفحم والنفط والغاز الطبيعي).

مصادر الطاقة المتجددة: نسبة إمدادات الطاقة المستمدة من العمليات الطبيعية من مصادر قابلة للتجدّد، ومنها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الأحيائية، والطاقة الجيوحرارية، والطاقة المائية، وموارد المحيطات وبعض النفايات. أما الطاقة النووية فلا تعدّ من مصادر الطاقة المتجددة.

معدل الإمداد بالكهرباء: نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء من مجموع السكان، ويشمل ذلك الكهرباء المباعة في الأسواق (إما عبر الشبكة أو من خارجها) والكهرباء المولّدة للحساب الخاص، ولكن لا يشمل وسائل الإمداد غير المرخصة.

مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: مجموع الانبعاثات التي يخلّفها الإنسان نتيجة لحرق الوقود الأحفوري، والغاز، وإنتاج الإسمنت مقسومًا على مجموع السكان المسجّل في منتصف السنة. وهو يشمل ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من الكتلة الأحيائية للغابات بعد انحسار مساحتها.

نضوب الموارد الطبيعية: القيمة النقدية لنفاد موارد الطاقة والموارد المعدنية وموارد الغابات، وتحسب بالنسبة المئوية من مجموع الدخل القومي الإجمالي.

مساحة الغابات: قطعة من الأرض تفوق مساحتها 0.5 هكتار، تغطيها أشجار يتجاوز ارتفاعها 5 أمتار، وتتجاوز فيها المساحة المظلّلة 10 في المائة من المساحة الإجمالية، أو أرض تضمّ أشجارًا يمكن أن تبلغ هذا الارتفاع إذا بقيت في مكانها. وتستثنى من هذا التعريف الأراضي التي يغلب عليها الاستخدام الزراعي أو الاستخدام الحضري، وتلك التي تنبت فيها أشجار ضمن نظام الإنتاج الزراعي (كالأشجار المثمرة وأشجار الغابات التي تستخدم لأغراض زراعية)، والأشجار التي تُزرع في حدائق المدن. وتدخل أيضًا في حساب مساحة الغابات الفعليّة المساحات التي يُعاد تشجيرها، ولم تبلغ بعد نسبة الغطاء المظلّل فيها 10 في المائة ولا ارتفاع الأشجار 5 أمتار، والمساحات غير المشجّرة في الوقت الحالي التي ستنمو بفعل تدخّل بشري أو عوامل طبيعية.

سحب المياه العذبة: مجموع كمية المياه العذبة التي تُسحب في سنة معيّنة، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة.

الوفيات الناجمة عن تلوّث الهواء الطلق: حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة بسبب أمراض التنفس والالتهابات في جهاز التنفس وسرطان الرئة وبعض أمراض القلب والشرايين الناجمة عن تلوّث الهواء الطلق.

الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في أماكن مغلقة: حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة من الالتهابات في جهاز التنفس الناجمة عن الدخان المنبعث من الوقود الصلب.

الوفيات الناجمة عن المياه الملوّثة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية: حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة بسبب الإسهال الناجم عن المياه الملوّثة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية.

السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة: نسبة السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة أو شديدة التدهور. وتدخل في تقدير تدهور الأراضي عناصر كالكتلة الأحيائية، وسلامة التربة، وكمية المياه، والتنوّع البيولوجي.

عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية: عدد الأشخاص الذين أثبتت حالة وفاتهم أو فقدانهم، أو تفترض وفاتهم نتيجة لكوارث طبيعية، لكل مليون من السكان. والكوارث الطبيعية يمكن أن تكون كوارث بيئية، أو مائية، أو جوية، وتشمل موجات الجفاف والارتفاع الحاد في درجات الحرارة، والفيضانات، والانزلاقات الضخمة، والعواصف المطرية، والحرائق الهائلة.

السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية: الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الفورية في ظروف طارئة نتيجة لكارثة طبيعية، بمن فيهم النازحون، والمشردون، والجرحى، لكل مليون من السكان.

مصادر البيانات

العمودان 1 و2: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات حول مجموع الإمداد بالطاقة الأولية من: World Bank 2013a.

الأعمدة 3 إلى 5 و7: World Bank 2013a.

العمود 6: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من: World Bank 2013a.

العمود 8: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات حول مساحة الغابات ومجموع مساحة الأراضي من: World Bank 2013a.

العمود 9: FAO 2013b.

الأعمدة 10 إلى 12: WHO 2013a.

العمود 13: FAO 2013a.

العمودان 14 و15: CRED EM-DAT 2013؛ UNDESA 2013a.

الجدول 14

اتجاهات السكان

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان								نسبة الإعالة		معدل الخصوبة الكلي		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b]
		المجموع		دون سن الخامسة	65 سنة وما فوق	متوسط معدل النمو السنوي		المناطق الحضرية[a]	العمر الوسيط	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة)		(عدد الولادات لكل امرأة)		(نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)
		(بالملايين)		(بالملايين)	(بالملايين)	(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية من السكان)	(بالسنوات)	الشباب (من صفر إلى 14 سنة)	المسنون (65 سنة وما فوق)			
		2013[c]	2030[c]	2013[c]	2013[c]	2000/2005	2010/2015[c]	2013[c]	2015[c]	2015	2015	2000/2005	2010/2015[c]	2010/2015[c]
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
1	النرويج	5.0[d]	5.8[d]	0.3[d]	0.8[d]	0.6[d]	1.0[d]	79.9[d]	39.2[d]	28.6[d]	25.2[d]	1.8[e]	1.9[d]	1.06[d]
2	أستراليا	23.3[e]	28.3[e]	1.6[e]	3.3[e]	1.3[e]	1.3[e]	89.5[e]	37.4[e]	29.1[e]	22.7[e]	1.8[e]	1.9[e]	1.06[e]
3	سويسرا	8.1	9.5	0.4	1.4	0.7	1.0	73.8	42.3	21.9	27.1	1.4	1.5	1.05
4	هولندا	16.8	17.3	0.9	2.9	0.6	0.3	84.0	42.4	25.8	27.8	1.7	1.8	1.06
5	الولايات المتحدة الأمريكية	320.1	362.6	20.8	44.7	0.9	0.8	82.9	37.7	29.4	22.2	2.0	2.0	1.05
6	ألمانيا	82.7	79.6	3.5	17.5	0.1	–0.1	74.2	46.3	19.7	32.7	1.4	1.4	1.06
7	نيوزيلندا	4.5	5.2	0.3	0.6	1.4	1.0	86.3	37.3	30.8	22.5	1.9	2.1	1.06
8	كندا	35.2	40.6	2.0	5.3	1.0	1.0	80.9	40.5	24.4	23.7	1.5	1.7	1.06
9	سنغافورة	5.4	6.6	0.3	0.6	2.7	2.0	100.0	38.7	20.8	15.2	1.3	1.3	1.07
10	الدانمرك	5.6	6.0	0.3	1.0	0.3	0.4	87.2	41.5	27.0	29.1	1.8	1.9	1.06
11	آيرلندا	4.6	5.3	0.4	0.6	1.8	1.1	62.8	35.9	32.9	19.2	2.0	2.0	1.07
12	السويد	9.6	10.7	0.6	1.8	0.4	0.7	85.5	41.2	27.6	31.8	1.7	1.9	1.06
13	آيسلندا	0.3	0.4	0.0	0.0	1.1	1.1	93.9	35.9	31.2	20.3	2.0	2.1	1.05
14	المملكة المتحدة	63.1	68.6	4.0	11.0	0.5	0.6	79.9	40.5	27.4	28.1	1.7	1.9	1.05
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	7.2	7.9	0.3	1.0	0.2	0.7	100.0	43.2	16.0	20.5	1.0	1.1	1.07
15	جمهورية كوريا	49.3	52.2	2.4	6.0	0.5	0.5	83.8	40.5	19.5	17.9	1.2	1.3	1.07
17	اليابان	127.1	120.6	5.4	31.9	0.2	–0.1	92.5	46.5	21.2	43.6	1.3	1.4	1.06
18	ليختنشتاين	0.0	0.0	..	..	1.0	0.7	14.3	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	7.7	9.6	0.8	0.8	1.9	1.3	92.0	30.1	45.8	17.8	2.9	2.9	1.05
20	فرنسا	64.3	69.3	3.9	11.5	0.7	0.5	86.9	41.0	28.6	29.6	1.9	2.0	1.05
21	النمسا	8.5	9.0	0.4	1.6	0.5	0.4	68.1	43.3	21.6	27.9	1.4	1.5	1.06
21	بلجيكا	11.1	11.7	0.7	2.0	0.5	0.4	97.5	41.9	26.7	29.0	1.7	1.9	1.05
21	لكسمبرغ	0.5	0.6	0.0	0.1	1.0	1.3	85.9	39.1	25.4	21.2	1.7	1.7	1.05
24	فنلندا	5.4[f]	5.6[f]	0.3[f]	1.0[f]	0.3[f]	0.3[f]	83.9[f]	42.6[f]	26.1[f]	32.3[f]	1.8[f]	1.9[f]	1.04[f]
25	سلوفينيا	2.1	2.1	0.1	0.4	0.1	0.2	49.8	43.0	21.4	26.4	1.2	1.5	1.05
26	إيطاليا	61.0	61.2	2.9	12.9	0.6	0.2	68.7	45.0	21.8	33.8	1.3	1.5	1.06
27	إسبانيا	46.9[g]	48.2[g]	2.5[g]	8.3[g]	1.5[g]	0.4[g]	77.7[g]	42.2[g]	23.4[g]	27.6[g]	1.3[g]	1.5[g]	1.06[g]
28	الجمهورية التشيكية	10.7	11.1	0.6	1.8	0.0	0.4	73.4	40.9	23.0	26.3	1.2	1.6	1.06
29	اليونان	11.1	11.0	0.6	2.2	0.1	0.0	61.9	43.5	22.6	31.1	1.3	1.5	1.07
30	بروني دار السلام	0.4	0.5	0.0	0.0	2.1	1.4	76.7	31.1	34.6	6.9	2.3	2.0	1.06
31	قطر	2.2	2.8	0.1	0.0	6.5	5.9	99.1	31.7	15.9	1.1	3.0	2.1	1.05
32	قبرص	1.1[h]	1.3[h]	0.1[h]	0.1[h]	1.8[h]	1.1[h]	70.9[h]	35.9[h]	23.5[h]	18.1[h]	1.6[h]	1.5[h]	1.07[h]
33	أستونيا	1.3	1.2	0.1	0.2	–0.6	–0.3	69.6	41.3	24.7	28.2	1.4	1.6	1.06
34	المملكة العربية السعودية	28.8	35.6	2.9	0.8	4.1	1.8	82.7	28.4	41.2	4.4	3.5	2.7	1.03
35	ليتوانيا	3.0	2.8	0.2	0.5	–1.2	–0.5	67.3	39.7	22.4	22.8	1.3	1.5	1.05
35	بولندا	38.2	37.4	2.1	5.5	–0.1	0.0	60.7	39.4	21.7	22.0	1.3	1.4	1.06
37	أندورا	0.1	0.1	..	..	4.3	0.8	86.2	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	5.5	5.4	0.3	0.7	0.0	0.1	54.6	38.9	21.4	19.1	1.2	1.4	1.05
39	مالطة	0.4	0.4	0.1	0.1	0.4	0.3	95.2	41.4	20.8	26.0	1.4	1.4	1.06
40	الإمارات العربية المتحدة	9.3	12.3	0.7	0.0	6.3	2.5	84.9	31.4	19.4	0.6	2.4	1.8	1.05
41	شيلي	17.6	19.8	1.2	1.8	1.1	0.9	89.6	33.7	29.9	15.3	2.0	1.8	1.04
41	البرتغال	10.6	10.4	0.5	2.0	0.4	0.0	62.1	43.0	21.8	29.3	1.5	1.3	1.06
43	هنغاريا	10.0	9.5	0.5	1.7	–0.3	–0.2	70.4	41.0	21.9	26.1	1.3	1.4	1.06
44	البحرين	1.3	1.6	0.1	0.0	5.5	1.7	88.8	30.2	28.3	3.0	2.7	2.1	1.04
44	كوبا	11.3	10.8	0.5	1.5	0.3	–0.1	75.1	41.3	22.1	19.9	1.6	1.5	1.06
46	الكويت	3.4	4.8	0.3	0.1	3.7	3.6	98.3	29.7	33.6	3.3	2.6	2.6	1.04
47	كرواتيا	4.3	4.0	0.2	0.8	–0.4	–0.4	58.4	43.1	22.0	28.6	1.4	1.5	1.06
48	لاتفيا	2.1	1.9	0.1	0.4	–1.3	–0.6	67.7	41.7	23.5	28.2	1.3	1.6	1.05
49	الأرجنتين	41.4	46.9	3.4	4.5	0.9	0.9	92.8	31.6	36.7	17.3	2.4	2.2	1.04
	تنمية بشرية مرتفعة													
50	أوروغواي	3.4	3.6	0.2	0.5	0.0	0.3	92.7	34.8	33.4	22.3	2.2	2.1	1.05
51	جزر البهاما	0.4	0.4	0.0	0.0	2.0	1.4	84.6	32.5	29.4	11.7	1.9	1.9	1.06
51	الجبل الأسود	0.6	0.6	0.0	0.1	0.2	0.0	63.7	37.6	26.9	20.2	1.8	1.7	1.07
53	بيلاروس	9.4	8.5	0.5	1.3	–0.6	–0.5	75.9	39.5	22.4	19.7	1.2	1.5	1.06
54	رومانيا	21.7	20.2	1.1	3.3	–0.2	–0.3	52.8	40.0	21.8	22.3	1.3	1.4	1.06
55	ليبيا	6.2	7.5	0.6	0.3	1.6	0.9	78.1	27.2	44.7	7.6	2.9	2.4	1.06
56	عُمان	3.6	4.9	0.4	0.1	2.8	7.9	73.9	27.1	29.2	4.0	3.2	2.9	1.05
57	الاتحاد الروسي	142.8	133.6	8.3	18.6	–0.4	–0.2	74.2	38.5	23.4	18.8	1.3	1.5	1.06
58	بلغاريا	7.2	6.2	0.3	1.4	–0.8	–0.8	74.3	43.4	21.2	30.1	1.2	1.5	1.06

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان										نسبة الإعالة		معدل الخصوبة الكلي		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b]
	المجموع		دون سن الخامسة	65 سنة وما فوق	متوسط معدل النمو السنوي		المناطق الحضرية[a]	العمر الوسيط	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة)				
	(بالملايين)		(بالملايين)	(بالملايين)	(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية من السكان)	(بالسنوات)	الشباب (من صفر إلى 14 سنة)	المسنون (65 سنة وما فوق)	(عدد الولادات لكل امرأة)		(نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)
	2013[c]	2030[c]	2013[c]	2013[c]	2000/2005	2010/2015[c]	2013[c]	2015[c]	2015	2015	2000/2005	2010/2015[c]	2010/2015[c]
59 بربادوس	0.3	0.3	0.0	0.0	0.5	0.3	45.4	37.4	26.7	16.2	1.8	1.9	1.04
60 بالاو	0.0	0.0	..	..	0.8	0.8	85.8	..	..	..	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	0.1	0.1	0.0	0.0	1.2	1.0	29.8	30.9	35.2	10.4	2.3	2.1	1.03
62 ماليزيا	29.7[i]	36.8[i]	2.5[i]	1.6[i]	2.0[i]	1.6[i]	74.2[i]	28.2[i]	36.6[i]	8.3[i]	2.5[i]	2.0[i]	1.06[i]
63 موريشيوس	1.2[j]	1.3[j]	0.1[j]	0.1[j]	0.5[j]	0.4[j]	41.8[j]	35.5[j]	26.4[j]	13.3[j]	1.9[j]	1.5[j]	1.04[j]
64 ترينيداد وتوباغو	1.3	1.3	0.1	0.1	0.5	0.3	14.2	34.2	29.9	13.8	1.8	1.8	1.04
65 لبنان	4.8	5.2	0.3	0.4	4.2	3.0	87.5	30.7	27.1	12.3	2.0	1.5	1.05
65 بنما	3.9	4.9	0.4	0.3	1.9	1.6	76.5	28.5	42.5	11.7	2.8	2.5	1.05
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	30.4	37.2	3.0	1.9	1.8	1.5	93.9	27.7	42.6	10.1	2.7	2.4	1.05
68 كوستاريكا	4.9	5.8	0.4	0.3	1.9	1.4	65.6	30.6	32.5	10.8	2.3	1.8	1.05
69 تركيا	74.9	86.8	6.4	5.5	1.4	1.2	73.4	30.1	37.0	11.4	2.3	2.1	1.05
70 كازاخستان	16.4	18.6	1.7	1.1	0.7	1.0	53.4	29.7	39.4	10.1	2.0	2.4	1.07
71 المكسيك	122.3	143.7	11.3	7.8	1.3	1.2	78.7	27.7	41.7	10.3	2.5	2.2	1.05
71 سيشيل	0.1	0.1	0.0	0.0	1.8	0.6	54.4	33.2	31.7	11.2	2.2	2.2	1.06
73 سانت كيتس ونيفس	0.1	0.1	..	..	1.5	1.1	32.1	..	..	..	..	..	..
73 سري لانكا	21.3	23.3	1.9	1.8	1.1	0.8	15.2	32.0	38.1	13.7	2.3	2.4	1.04
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	77.4	91.3	7.1	4.1	1.2	1.3	69.3	29.5	34.2	7.8	2.0	1.9	1.05
76 أذربيجان	9.4[k]	10.5[k]	0.8[k]	0.5[k]	1.1[k]	1.1[k]	54.1[k]	30.4[k]	30.8[k]	7.8[k]	2.0[k]	1.9[k]	1.15[k]
77 الأردن	7.3	9.4	1.0	0.3	1.9	3.5	83.2	24.0	53.0	5.8	3.9	3.3	1.05
77 صربيا	9.5[l]	8.6[l]	0.5[l]	1.4[l]	–0.6[l]	–0.5[l]	57.1[l]	39.3[l]	22.9[l]	21.7[l]	1.6[l]	1.4[l]	1.05[l]
79 البرازيل	200.4	222.7	14.6	15.1	1.3	0.8	85.2	31.2	33.6	11.6	2.3	1.8	1.05
79 جورجيا	4.3[m]	4.0[m]	0.3[m]	0.6[m]	–1.2[m]	–0.4[m]	53.0[m]	38.1[m]	27.6[m]	22.0[m]	1.6[m]	1.8[m]	1.11[m]
79 غرينادا	0.1	0.1	0.0	0.0	0.3	0.4	39.8	27.2	40.0	10.7	2.4	2.2	1.05
82 بيرو	30.4	36.5	2.9	1.9	1.3	1.3	77.9	27.1	42.9	10.3	2.8	2.4	1.05
83 أوكرانيا	45.2	39.8	2.5	6.8	–0.8	–0.6	69.3	39.9	21.4	21.2	1.2	1.5	1.06
84 بليز	0.3	0.5	0.0	0.0	2.6	2.4	44.3	23.7	52.1	6.5	3.4	2.7	1.03
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2.1	2.1	0.1	0.3	0.4	0.1	59.5	37.8	23.2	18.3	1.6	1.4	1.05
86 البوسنة والهرسك	3.8	3.7	0.2	0.6	0.2	–0.1	49.3	40.1	21.2	22.9	1.2	1.3	1.07
87 أرمينيا	3.0	3.0	0.2	0.3	–0.4	0.2	64.2	33.4	29.2	15.0	1.7	1.7	1.14
88 فيجي	0.9	0.9	0.1	0.0	0.3	0.7	53.0	27.5	43.9	8.9	3.0	2.6	1.06
89 تايلند	67.0	67.6	3.6	6.5	1.0	0.3	34.8	38.0	24.2	14.5	1.6	1.4	1.06
90 تونس	11.0	12.6	0.9	0.8	1.0	1.1	66.7	31.2	33.4	10.8	2.0	2.0	1.05
91 الصين	1,385.6	1,453.3	90.2	123.0	0.6	0.6	53.2	36.0	25.1	13.1	1.6	1.7	1.16
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.1	0.1	0.0	0.0	0.2	0.0	50.1	29.8	36.0	10.7	2.2	2.0	1.03
93 الجزائر	39.2	48.6	4.6	1.8	1.4	1.8	74.7	27.5	42.4	7.0	2.4	2.8	1.05
93 دومينيكا	0.1	0.1	..	..	0.2	0.4	67.4	..	..	..	..	..	..
95 ألبانيا	3.2	3.3	0.2	0.3	–0.7	0.3	55.6	33.5	28.1	16.3	2.2	1.8	1.08
96 جامايكا	2.8	2.9	0.2	0.2	0.8	0.5	52.2	28.2	39.5	12.3	2.5	2.3	1.05
97 سانت لوسيا	0.2	0.2	0.0	0.0	1.1	0.8	16.1	31.2	34.1	13.2	2.1	1.9	1.03
98 كولومبيا	48.3	57.2	4.5	3.0	1.6	1.3	75.8	28.3	40.7	10.0	2.6	2.3	1.05
98 إكوادور	15.7	19.6	1.6	1.0	1.9	1.6	68.6	26.7	45.8	10.7	3.0	2.6	1.05
100 سورينام	0.5	0.6	0.0	0.0	1.4	0.9	70.5	29.1	39.6	10.2	2.6	2.3	1.08
100 تونغا	0.1	0.1	0.0	0.0	0.6	0.4	23.6	21.3	64.3	10.2	4.2	3.8	1.05
102 الجمهورية الدومينيكية	10.4	12.2	1.1	0.7	1.5	1.2	70.8	26.4	46.4	10.3	2.8	2.5	1.05
تنمية بشرية متوسطة													
103 ملديف	0.3	0.4	0.0	0.0	1.7	1.9	43.4	26.0	42.2	7.3	2.8	2.3	1.06
103 منغوليا	2.8	3.4	0.3	0.1	1.0	1.5	70.4	27.5	40.4	5.6	2.1	2.4	1.03
103 تركمانستان	5.2	6.2	0.5	0.2	1.1	1.3	49.4	26.4	41.7	6.1	2.8	2.3	1.05
106 ساموا	0.2	0.2	0.0	0.0	0.6	0.8	19.4	21.2	64.9	9.1	4.4	4.2	1.08
107 دولة فلسطين	4.3[n]	6.4[n]	0.6[n]	0.1[n]	2.1[n]	2.5[n]	74.8[n]	19.7[n]	67.3[n]	5.3[n]	5.0[n]	4.1[n]	1.05[n]
108 إندونيسيا	249.9	293.5	24.0	13.1	1.4	1.2	52.2	28.4	42.2	8.2	2.5	2.4	1.05
109 بوتسوانا	2.0	2.3	0.2	0.1	1.3	0.9	62.9	22.8	52.3	6.0	3.2	2.6	1.03
110 مصر	82.1	102.6	9.3	4.7	1.6	1.6	43.8	25.8	48.8	9.4	3.2	2.8	1.05
111 باراغواي	6.8	8.7	0.8	0.4	2.0	1.7	63.0	24.4	50.8	9.1	3.5	2.9	1.05
112 غابون	1.7	2.4	0.2	0.1	2.4	2.4	86.9	20.9	67.6	8.9	4.5	4.1	1.03
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	10.7	13.7	1.3	0.5	1.9	1.6	67.7	22.8	56.1	8.3	4.0	3.3	1.05
114 جمهورية مولدوفا	3.5[o]	3.1[o]	0.2[o]	0.4[o]	–1.7[o]	–0.8[o]	49.1[o]	36.3[o]	23.6[o]	16.4[o]	1.5[o]	1.5[o]	1.06[o]
115 السلفادور	6.3	6.9	0.6	0.5	0.4	0.7	65.8	24.7	45.2	11.5	2.6	2.2	1.05
116 أوزبكستان	28.9	34.1	3.0	1.2	1.0	1.4	36.3	26.0	41.5	6.4	2.6	2.3	1.05
117 الفلبين	98.4	127.8	11.3	3.8	2.0	1.7	49.3	23.4	53.4	6.5	3.7	3.1	1.06

الجدول 15

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان										نسبة الإعالة		معدل الخصوبة الكلي		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b]
	المجموع		دون سن الخامسة	65 سنة وما فوق	متوسط معدل النمو السنوي		المناطق الحضرية[a]	العمر الوسيط	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة)		(عدد الولادات لكل امرأة)		(نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)
	(بالملايين)		(بالملايين)	(بالملايين)	(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية من السكان)	(بالسنوات)	الشباب (من صفر إلى 14 سنة)	المسنون (65 سنة وما فوق)			
	2013[c]	2030[c]	2013[c]	2013[c]	2000/2005	2010/2015[c]	2013[c]	2015[c]	2015	2015	2000/2005	2010/2015[c]	2000/2005	2010/2015[c]	2010/2015[c]
118 جنوب أفريقيا	52.8	58.1	5.4	2.9	1.5	0.8	62.9	26.5	45.1	8.8	2.8	2.4	2.8	2.4	1.03
118 الجمهورية العربية السورية	21.9	29.9	2.6	0.9	2.1	0.7	56.9	22.7	56.4	7.1	3.7	3.0	3.7	3.0	1.05
120 العراق	33.8	51.0	4.9	1.1	2.8	2.9	66.4	20.0	68.1	5.5	4.8	4.1	4.8	4.1	1.07
121 غيانا	0.8	0.9	0.1	0.0	0.4	0.5	28.5	23.0	55.7	5.7	2.7	2.6	2.7	2.6	1.05
121 فييت نام	91.7	101.8	7.1	6.0	1.0	1.0	32.3	30.7	31.7	9.6	1.9	1.8	1.8	1.8	1.10
123 الرأس الأخضر	0.5	0.6	0.0	0.0	1.6	0.8	64.1	25.2	42.4	7.9	3.3	2.3	3.3	2.3	1.03
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.1	0.1	0.0	0.0	–0.2	0.2	22.8	21.5	55.3	7.1	4.1	3.3	4.1	3.3	1.07
125 غواتيمالا	15.5	22.6	2.3	0.7	2.5	2.5	50.7	19.7	71.3	8.4	4.6	3.8	4.6	3.8	1.05
125 قيرغيزستان	5.5	6.9	0.7	0.2	0.4	1.4	35.5	25.1	47.6	6.3	2.5	3.1	2.5	3.1	1.06
127 ناميبيا	2.3	3.0	0.3	0.1	1.3	1.9	39.5	21.8	57.0	5.9	3.8	3.1	3.8	3.1	1.03
128 تيمور - ليشتي	1.1	1.6	0.2	0.0	3.1	1.7	29.1	16.9	86.5	6.6	7.0	5.9	7.0	5.9	1.05
129 هندوراس	8.1	10.8	1.0	0.4	2.0	2.0	53.3	22.5	56.1	7.5	3.7	3.0	3.7	3.0	1.05
129 المغرب	33.0	39.2	3.4	1.6	1.0	1.4	57.8	27.5	41.7	7.6	2.5	2.8	2.5	2.8	1.06
131 فانواتو	0.3	0.4	0.0	0.0	2.5	2.2	25.5	22.1	60.3	6.7	4.1	3.4	4.1	3.4	1.07
132 نيكاراغوا	6.1	7.4	0.7	0.3	1.3	1.4	58.1	23.8	50.4	7.6	3.0	2.5	3.0	2.5	1.05
133 كيريباس	0.1	0.1	0.0	0.0	1.8	1.5	44.1	24.1	47.8	6.7	3.6	3.0	3.6	3.0	1.07
133 طاجيكستان	8.2	11.4	1.2	0.3	1.9	2.4	26.6	22.0	59.4	5.2	3.7	3.9	3.7	3.9	1.05
135 الهند	1,252.1	1,476.4	121.3	66.0	1.6	1.2	32.0	26.9	42.9	8.3	3.0	2.5	3.0	2.5	1.11
136 بوتان	0.8	0.9	0.1	0.0	2.8	1.6	37.1	26.7	39.9	7.3	3.1	2.3	3.1	2.3	1.04
136 كمبوديا	15.1	19.1	1.7	0.8	1.8	1.7	20.3	25.0	49.0	8.9	3.5	2.9	3.5	2.9	1.05
138 غانا	25.9	35.3	3.7	0.9	2.5	2.1	53.2	20.9	65.0	5.9	4.6	3.9	4.6	3.9	1.05
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6.8	8.8	0.9	0.3	1.4	1.9	36.5	22.0	55.6	6.2	3.7	3.1	3.7	3.1	1.05
140 الكونغو	4.4	6.8	0.7	0.2	2.5	2.6	64.5	18.7	78.5	6.3	5.1	5.0	5.1	5.0	1.03
141 زامبيا	14.5	25.0	2.7	0.4	2.5	3.2	40.0	16.7	90.6	5.0	6.0	5.7	6.0	5.7	1.02
142 بنغلاديش	156.6	185.1	15.1	7.5	1.6	1.2	29.4	25.8	43.8	7.3	2.9	2.2	2.9	2.2	1.05
142 سان تومي وبرينسيبي	0.2	0.3	0.0	0.0	2.1	2.6	64.1	19.4	74.8	5.8	4.6	4.1	4.6	4.1	1.03
144 غينيا الإستوائية	0.8	1.1	0.1	0.0	3.1	2.8	39.8	20.9	65.6	4.8	5.6	4.9	5.6	4.9	1.03
تنمية بشرية منخفضة															
145 نيبال	27.8	32.9	2.9	1.4	1.7	1.2	17.7	23.1	53.4	8.6	3.7	2.3	3.7	2.3	1.07
146 باكستان	182.1	231.7	21.8	8.0	1.9	1.7	36.8	23.2	52.3	7.0	4.0	3.2	4.0	3.2	1.09
147 كينيا	44.4	66.3	7.0	1.2	2.7	2.7	24.8	19.0	75.4	5.0	5.0	4.4	5.0	4.4	1.03
148 سوازيلند	1.2	1.5	0.2	0.0	0.8	1.5	21.2	20.5	63.1	6.1	4.0	3.4	4.0	3.4	1.03
149 أنغولا	21.5	34.8	4.0	0.5	3.4	3.1	60.7	16.4	92.9	4.8	6.8	5.9	6.8	5.9	1.03
150 ميانمار	53.3	58.7	4.4	2.8	0.7	0.8	33.8	29.8	34.4	7.7	2.2	2.0	2.2	2.0	1.03
151 رواندا	11.8	17.8	1.9	0.3	2.3	2.7	19.7	18.4	74.1	4.5	5.6	4.6	5.6	4.6	1.02
152 الكاميرون	22.3	33.1	3.6	0.7	2.6	2.5	53.2	18.5	78.4	5.9	5.5	4.8	5.5	4.8	1.03
152 نيجيريا	173.6	273.1	30.5	4.8	2.6	2.8	50.9	17.7	83.9	5.1	6.1	6.0	6.1	6.0	1.06
154 اليمن	24.4	34.0	3.4	0.7	2.8	2.3	33.5	19.7	67.5	5.1	5.9	4.2	5.9	4.2	1.05
155 مدغشقر	22.9	36.0	3.6	0.6	3.0	2.8	33.8	18.7	75.2	5.1	5.3	4.5	5.3	4.5	1.03
156 زمبابوي	14.1	20.3	2.0	0.5	0.3	2.8	39.6	20.1	66.9	6.7	4.0	3.5	4.0	3.5	1.02
157 بابوا غينيا الجديدة	7.3	10.0	1.0	0.2	2.5	2.1	12.6	21.2	62.2	5.0	4.4	3.8	4.4	3.8	1.08
157 جزر سليمان	0.6	0.8	0.1	0.0	2.6	2.1	21.4	19.9	69.4	5.9	4.6	4.1	4.6	4.1	1.07
159 جزر القمر	0.7	1.1	0.1	0.0	2.6	2.4	28.2	19.1	75.1	5.1	5.3	4.7	5.3	4.7	1.05
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	49.3[p]	79.4[p]	8.7[p]	1.6[p]	2.6[p]	3.0[p]	27.6[p]	17.6[p]	85.9[p]	6.2[p]	5.7[p]	5.2[p]	5.7[p]	5.2[p]	1.03[p]
161 موريتانيا	3.9	5.6	0.6	0.1	3.0	2.5	42.0	20.0	69.4	5.6	5.2	4.7	5.2	4.7	1.05
162 ليسوتو	2.1	2.4	0.3	0.1	0.7	1.1	29.0	21.2	59.2	6.9	3.8	3.1	3.8	3.1	1.03
163 السنغال	14.1	21.9	2.4	0.4	2.7	2.9	43.1	18.2	80.5	5.4	5.4	5.0	5.4	5.0	1.04
164 أوغندا	37.6	63.4	7.1	0.9	3.4	3.3	16.4	15.9	96.6	4.9	6.7	5.9	6.7	5.9	1.03
165 بنن	10.3	15.5	1.7	0.3	3.3	2.7	46.2	18.6	76.7	5.3	5.8	4.9	5.8	4.9	1.04
166 السودان	38.0	55.1	5.7	1.2	2.6	2.1	33.5	19.4	72.1	5.9	5.3	4.5	5.3	4.5	1.04
166 توغو	6.8	10.0	1.1	0.2	2.6	2.6	39.0	19.0	74.6	4.9	5.1	4.7	5.1	4.7	1.02
168 هايتي	10.3	12.5	1.3	0.5	1.5	1.4	56.1	22.7	55.8	7.5	4.0	3.2	4.0	3.2	1.05
169 أفغانستان	30.6	43.5	4.9	0.7	3.8	2.4	24.1	17.0	85.4	4.7	7.4	5.0	7.4	5.0	1.06
170 جيبوتي	0.9	1.1	0.1	0.0	1.4	1.5	77.2	23.4	53.9	6.6	4.2	3.4	4.2	3.4	1.04
171 كوت ديفوار	20.3	29.2	3.2	0.6	1.5	2.3	52.8	19.1	73.4	5.7	5.2	4.9	5.2	4.9	1.03
172 غامبيا	1.8	3.1	0.3	0.0	3.1	3.2	58.4	17.0	87.9	4.5	5.9	5.8	5.9	5.8	1.03
173 إثيوبيا	94.1	137.7	14.2	3.2	2.9	2.6	17.5	18.6	75.2	6.3	6.1	4.6	6.1	4.6	1.04
174 ملاوي	16.4	26.0	2.9	0.5	2.6	2.8	16.0	17.3	86.3	6.3	6.1	5.4	6.1	5.4	1.03
175 ليبريا	4.3	6.4	0.7	0.1	2.5	2.6	48.9	18.6	77.4	5.5	5.7	4.8	5.7	4.8	1.05
176 مالي	15.3	26.0	3.0	0.4	3.0	3.0	36.2	16.2	95.5	5.4	6.8	6.9	6.8	6.9	1.05

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان								نسبة الإعالة		معدل الخصوبة الكلي		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b]
	المجموع		دون سن الخامسة	65 سنة وما فوق	متوسط معدل النمو السنوي		المناطق الحضرية[a]	العمر الوسيط	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة)				
	(بالملايين)		(بالملايين)	(بالملايين)	(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية من السكان)	(بالسنوات)	الشباب (من صفر إلى 14 سنة)	المسنون (65 سنة وما فوق)	(عدد الولادات لكل امرأة)		(نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)
	2013[c]	2030[c]	2013[c]	2013[c]	2000/2005	2010/2015[c]	2013[c]	2015[c]	2015	2015	2000/2005	2010/2015[c]	2010/2015[c]
177 غينيا - بيساو	1.7	2.5	0.3	0.0	2.2	2.4	45.3	19.3	73.3	5.3	5.7	5.0	1.03
178 موزامبيق	25.8	38.9	4.4	0.8	2.8	2.5	31.7	17.3	87.4	6.4	5.7	5.2	1.03
179 غينيا	11.7	17.3	1.9	0.4	1.8	2.5	36.4	18.8	75.9	5.6	5.8	5.0	1.02
180 بوروندي	10.2	16.4	1.9	0.2	3.0	3.2	11.5	17.6	85.3	4.5	6.9	6.1	1.03
181 بوركينا فاسو	16.9	26.6	3.0	0.4	2.9	2.8	28.2	17.3	85.6	4.6	6.4	5.7	1.05
182 إريتريا	6.3	9.8	1.1	0.1	4.2	3.2	22.2	18.5	78.8	4.3	5.7	4.7	1.05
183 سيراليون	6.1	8.1	0.9	0.2	4.3	1.9	40.0	19.3	72.4	4.7	5.7	4.8	1.02
184 تشاد	12.8	20.9	2.5	0.3	3.8	3.0	22.0	15.9	96.3	4.8	7.2	6.3	1.03
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	4.6	6.3	0.7	0.2	1.7	2.0	39.5	20.0	68.7	6.7	5.3	4.4	1.03
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	67.5	103.7	11.9	1.9	2.8	2.7	35.4	17.5	84.7	5.4	6.9	6.0	1.03
187 النيجر	17.8	34.5	3.7	0.5	3.6	3.9	18.3	15.0	106.0	5.5	7.7	7.6	1.05
الأراضي أو البلدان الأخرى													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	24.9	26.7	1.7	2.4	0.8	0.5	60.6	33.9	30.5	13.8	2.0	2.0	1.05
جزر مارشال	0.1	0.1	..	..	0.0	0.2	72.5	..	..	..	..	..	..
موناكو	0.0	0.0	..	..	1.0	0.8	100.0	..	..	..	..	..	..
ناورو	0.0	0.0	..	..	0.1	0.2	100.0	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	0.0	0.0	..	..	2.0	0.6	94.2	..	..	..	..	..	..
الصومال	10.5	16.9	2.0	0.3	2.7	2.9	38.7	16.5	92.6	5.6	7.4	6.6	1.03
جمهورية جنوب السودان	11.3	17.3	1.8	0.4	3.8	4.0	18.4	18.9	75.3	6.4	5.9	5.0	1.04
توفالو	0.0	0.0	..	..	0.6	0.2	51.4	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	1,189.7	1,276.5	69.4	193.9	0.7	0.6	81.6	40.2	26.1	25.7	1.7	1.8	1.05
تنمية بشرية مرتفعة	2,485.5	2,662.3	176.8	215.9	0.7	0.7	61.4	34.2	28.7	12.9	1.8	1.8	1.06
تنمية بشرية متوسطة	2,262.1	2,716.0	228.7	115.9	1.6	1.3	38.3	26.5	44.6	8.1	3.0	2.6	1.05
تنمية بشرية منخفضة	1,145.6	1,675.6	176.9	38.0	2.5	2.4	34.5	19.5	72.6	6.0	5.3	4.6	1.04
المناطق													
الدول العربية	366.0	481.3	43.9	15.4	2.2	2.0	57.8	24.6	50.8	6.8	3.6	3.2	1.05
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,035.9	2,211.9	149.2	160.7	0.8	0.8	50.8	33.7	29.5	11.8	1.8	1.9	1.05
أوروبا وآسيا الوسطى	233.4	251.0	18.9	21.2	0.4	0.7	60.5	32.2	33.4	13.4	2.0	2.0	1.07
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	611.3	711.1	53.6	44.0	1.3	1.1	79.5	29.0	39.4	11.4	2.5	2.2	1.05
جنوب آسيا	1,749.0	2,085.5	175.1	89.6	1.6	1.3	33.4	26.4	44.2	8.1	3.1	2.6	1.06
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	888.2	1,348.9	146.6	27.6	2.6	2.7	37.4	18.5	78.9	5.8	5.7	5.1	1.03
أقل البلدان نموًا	898.4[T]	1,287.0[T]	132.1[T]	31.7[T]	2.4[T]	2.3[T]	29.4[T]	19.9[T]	69.1[T]	6.2[T]	4.9[T]	4.2[T]	1.04
الدول الجزرية الصغيرة النامية	54.3	63.4	5.4	3.7	1.3	1.1	53.0	27.9	45.4	11.0	3.1	2.7	1.06
العالم	**7,162.1[T]**	**8,424.9[T]**	**659.0[T]**	**570.5[T]**	**1.2[T]**	**1.1[T]**	**53.0[T]**	**29.6[T]**	**39.5[T]**	**12.5[T]**	**2.6[T]**	**2.5[T]**	**1.07**

ملاحظات

a تستند البيانات إلى التعاريف الوطنية للمدينة أو المنطقة الحضرية، ولذلك ينبغي توخي الحذر في المقارنة بين البلدان.

b من المعروف عامة والمثبت بالتجربة أن النسبة الطبيعية للذكور إلى الإناث عند الولادة هي 1.05 من الذكور لكل أنثى.

c الإسقاطات بالاستناد إلى متغيّر الخصوبة المتوسطة.

d تشمل البيانات جزر سفالبارد وجان ماين.

e تشمل البيانات جزيرة كريسماس وجزر كوكس (كيلينغ)، وجزيرة نورفولك.

f تشمل البيانات جزر آلاند.

g تشمل البيانات جزر الكناري، ومدينتي سبتة ومليلية.

h تشمل البيانات قبرص الشمالية.

i تشمل البيانات صباح وساراواك.

j تشمل البيانات أغاليغا ورودريغز وسانت براندون.

k تشمل البيانات ناغورنو كاراباخ.

l تشمل البيانات كوسوفو.

m تشمل البيانات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

n تشمل البيانات القدس الشرقية.

o تشمل البيانات ترانسنيستريا.

p تشمل البيانات زنجبار.

T الحصيلة النهائية من مصدر البيانات الأصلي.

تعاريف

السكان: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة المسجّل حتى 1 تموز/يوليو.

السكان دون سن الخامسة: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة، وهم دون سن الخامسة، المسجّل حتى 1 تموز/يوليو.

السكان في سن 65 سنة وما فوق: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة، وهم في سن 65 سنة وما فوق، المسجّل حتى 1 تموز/يوليو.

متوسط معدل النمو السنوي للسكان: متوسط النمو السنوي الأسي خلال الفترة المحدّدة.

سكان المناطق الحضرية: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة بالمناطق الحضرية حسب المعايير المعتمدة في البلد أو المنطقة، المسجّل حتى 1 تموز/يوليو.

العمر الوسيط: العمر الذي يأتي حصيلة قسمة توزيع السكان على شريحتين متساويتين، بحيث يكون 50 في المائة من السكان فوق هذا العمر و50 في المائة دونه.

نسبة إعالة الشباب: نسبة السكان من الفئة العمرية 0–14 سنة إلى السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة. وتحسب النسبة كعدد المعالين لكل 100 شخص في سن العمل (15–64 سنة).

نسبة إعالة المسنين: نسبة السكان في سن 65 سنة وما فوق إلى السكان من الفئة العمرية 15–64 سنة. وتحسب النسبة كعدد المعالين لكل 100 شخص في سن العمل (15–64 سنة).

معدل الخصوبة الكلي: عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت في كل عمر أطفالاً حسب معدل الخصوبة السائد لذلك العمر.

نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة: نسبة الولادات من الذكور إلى الولادات من الإناث.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 6 و8 إلى 13: UNDESA 2013a.

العمود 7: UNDESA 2013b.

الجدول 15

مؤشرات تكميليّة: الشعور بالرفاه

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الشعور بالرفاه لدى الأفراد						الشعور حيال المجتمع المحلي			الشعور حيال الحكومة		
		نوعيّة التعليم	نوعيّة الرعاية الصحية	مستوى المعيشة	الوظيفة	الأمان	حريّة الخيار	دليل الرضا العام بالحياة	سوق العمل المحليّة	الثقة في الآخر	المجتمع المحلي	جهود الاهتمام بالفقراء	تدابير المحافظة على البيئة	الثقة في حكومة البلد
		(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بمناسب)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بأن الآخرين جديرون بالثقة)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)
		2012	2008–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]	2007–2012	2007–2012	2007–2012[a]	2007–2012[a]	2009–2011[a]	2007–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	78	82	90	91	87	92	7.7	54	..	92	34	52	66
2	أستراليا	66	81	87	87	65	93	7.2	27	..	90	45	69	42
3	سويسرا	77	94	94	93	78	94	7.8	35	44	94	67	74	77
4	هولندا	74	88	88	92	77	87	7.5	14	46	93	63	66	57
5	الولايات المتحدة الأمريكية	64	73	72	85	74	82	7.0	28	37	85	43	59	35
6	ألمانيا	60	86	90	91	79	90	6.7	46	31	94	50	67	52
7	نيوزيلندا	71	83	87	86	64	90	7.2	29	..	89	53	77	61
8	كندا	74	75	86	90	84	92	7.4	43	42	91	45	60	52
9	سنغافورة	85	84	80	88	89	82	6.5	63	33	92	66	84	83
10	الدانمرك	72	81	88	92	80	92	7.5	18	60	94	57	70	53
11	آيرلندا	82	64	76	88	74	90	7.0	6	30	90	52	63	35
12	السويد	65	81	90	90	81	93	7.6	32	55	94	30	57	63
13	آيسلندا	78	79	81	93	80	87	7.6	33	..	75	34	55	26
14	المملكة المتحدة	73	86	80	88	75	88	6.9	9	35	88	51	71	42
15	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	46	54	79	81	88	87	5.5	46	29	82	38	38	50
15	جمهورية كوريا	55	68	72	73	67	59	6.0	25	26	79	33	33	23
17	اليابان	55	75	71	79	77	70	6.0	16	33	85	33	41	17
18	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
19	إسرائيل	62	69	68	80	63	65	7.1	26	26	79	14	42	34
20	فرنسا	67	78	83	81	67	83	6.6	16	20	86	44	53	44
21	النمسا	72	93	95	93	82	90	7.4	35	29	94	54	61	38
21	بلجيكا	69	87	87	86	66	82	6.9	19	30	91	45	58	44
21	لكسمبرغ	65	88	92	91	73	91	7.0	18	26	94	72	76	74
24	فنلندا	81	65	82	91	77	91	7.4	24	58	92	42	57	60
25	سلوفينيا	76	81	71	86	85	89	6.1	9	15	92	44	58	24
26	إيطاليا	62	55	66	83	66	55	5.8	3	20	75	30	32	28
27	إسبانيا	63	74	80	86	78	74	6.3	5	22	88	42	41	34
28	الجمهورية التشيكية	62	71	65	78	59	71	6.3	11	24	84	21	52	17
29	اليونان	46	29	38	73	47	36	5.1	1	16	80	7	17	13
30	بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	قطر	72	90	84	88	92	90	6.7	66	23	92	91	91	89
32	قبرص	66	62	69	88	68	69	6.2	11	11	85	39	49	34
33	أستونيا	51	45	43	78	61	65	5.4	18	33	85	8	54	27
34	المملكة العربية السعودية	65	56	77	90	77	59	6.5	73	36	93	80	56	..
35	ليتوانيا	54	51	29	73	45	46	5.8	14	25	84	18	42	15
35	بولندا	60	42	66	83	68	75	5.9	18	25	90	22	47	27
37	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
37	سلوفاكيا	61	59	49	78	55	53	5.9	8	21	83	22	42	37
39	مالطة	64	70	63	80	72	82	6.0	19	16	82	47	64	50
40	الإمارات العربية المتحدة	83	82	87	87	90	88	7.2	47	18	93	85	89	..
41	شيلي	49	35	72	82	57	72	6.6	57	15	82	35	38	34
41	البرتغال	67	57	52	83	60	73	5.0	7	27	88	29	43	23
43	هنغاريا	60	64	40	75	56	55	4.7	7	13	74	17	45	21
44	البحرين	82	70	66	77	60	63	5.0	44	11	90	57	57	..
44	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
46	الكويت	65	62	88	93	..	93	6.2	69	11	93	89	78	..
47	كرواتيا	62	63	39	73	66	46	6.0	5	16	75	9	40	31
48	لاتفيا	54	48	32	77	58	51	5.1	17	13	85	12	55	19
49	الأرجنتين	64	63	67	81	45	73	6.5	34	23	82	34	42	42
تنمية بشرية مرتفعة														
50	أوروغواي	62	76	79	83	51	85	6.4	56	27	82	58	58	58
51	جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
51	الجبل الأسود	60	48	37	59	74	43	5.2	7	21	69	9	35	36
53	بيلاروس	53	38	37	62	61	53	5.7	26	34	82	26	45	59
54	رومانيا	53	52	36	70	54	60	5.2	9	15	82	8	23	24
55	ليبيا	33	41	57	74	91	68	5.8	49	..	72	56	37	..
56	عُمان	..	78	87	86	..	91	6.9	69	..	90	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الشعور بالرفاه لدى الأفراد							الشعور حيال المجتمع المحلي			الشعور حيال الحكومة		
	نوعيّة التعليم	نوعيّة الرعاية الصحية	مستوى المعيشة	الوظيفة	الأمان	حريّة الخيار	دليل الرضا العام بالحياة	سوق العمل المحليّة	الثقة في الآخر	المجتمع المحلي	جهود الاهتمام بالفقراء	تدابير المحافظة على البيئة	الثقة في حكومة البلد
	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بمناسب)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بأن الآخرين جديرون بالثقة)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)
	2012	2008–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]	2007–2012	2007–2012	2007–2012[a]	2007–2012[a]	2009–2011[a]	2007–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]
57 الاتحاد الروسي	39	27	42	70	39	51	5.6	26	24	72	12	18	45
58 بلغاريا	45	39	29	74	59	59	4.2	6	20	77	9	33	34
59 بربادوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
60 بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
62 ماليزيا	91	87	75	83	45	82	5.9	44	14	83	70	72	76
63 موريشيوس	..	77	64	85	55	83	5.5	38	..	91	..	79	67
64 ترينيداد وتوباغو	..	63	71	90	69	77	6.5	46	..	87	34	44	52
65 لبنان	63	46	45	63	62	61	4.6	13	7	81	19	27	37
65 بنما	68	61	79	89	48	73	6.9	57	21	87	37	46	36
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	77	64	79	89	26	78	7.1	57	13	81	60	63	54
68 كوستاريكا	83	65	75	85	53	92	7.3	26	14	85	40	72	28
69 تركيا	55	60	55	71	55	45	5.3	32	8	78	41	45	53
70 كازاخستان	59	47	64	75	51	75	5.8	38	33	80	32	40	73
71 المكسيك	62	71	78	76	54	77	7.3	43	29	79	41	53	36
71 سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73 سري لانكا	80	78	60	84	77	77	4.2	50	17	90	58	70	78
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	61	52	67	67	55	57	4.6	22	..	76	58	61	56
76 أذربيجان	50	34	49	66	69	54	4.9	27	27	73	22	48	71
77 الأردن	61	72	46	69	81	65	5.1	13	9	74	51	47	77
77 صربيا	50	43	34	65	62	45	5.2	3	17	65	10	25	22
79 البرازيل	52	25	77	83	46	80	6.9	56	15	74	43	46	46
79 جورجيا	67	48	24	50	91	60	4.3	12	16	77	36	53	61
79 غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
82 بيرو	53	37	60	74	46	66	5.8	43	12	72	37	40	27
83 أوكرانيا	44	18	24	67	46	49	5.0	15	29	76	8	18	24
84 بليز	..	..	69	..	43	62	6.5	44	..	67	20	30	26
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	62	47	39	60	63	58	4.6	8	11	65	16	37	37
86 البوسنة والهرسك	54	42	32	59	65	40	4.8	5	18	66	6	19	19
87 أرمينيا	52	40	30	50	78	46	4.3	12	15	55	14	32	29
88 فيجي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
89 تايلند	91	88	83	97	74	83	6.3	73	27	95	67	75	70
90 تونس	44	32	54	63	59	53	4.5	22	15	71	30	38	44
91 الصين	62	65	73	72	82	77	5.1	38	57	80	68	72	..
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
93 الجزائر	64	52	66	72	53	56	5.6	53	16	83	41	48	53
93 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95 ألبانيا	60	38	48	68	59	58	5.5	12	7	71	13	27	36
96 جامايكا	..	58	42	68	56	75	5.4	20	..	72	21	32	36
97 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
98 كولومبيا	65	46	75	82	45	81	6.4	41	14	83	34	49	36
98 إكوادور	76	60	69	84	47	81	6.0	35	9	84	59	67	64
100 سورينام	82	78	64	83	60	87	6.3	34	..	90	61	65	72
100 تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	72	59	63	70	39	83	4.8	21	15	81	46	57	43
تنمية بشرية متوسطة													
103 ملديف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
103 منغوليا	55	40	59	81	46	59	4.9	12	14	76	16	22	31
103 تركمانستان	..	64	89	86	77	63	5.5	57	27	94	38	61	..
106 ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
107 دولة فلسطين	67	62	47	64	63	53	4.6	8	9	76	39	40	47
108 إندونيسيا	82	80	63	77	89	70	5.4	38	21	90	28	54	67
109 بوتسوانا	68	56	36	52	35	79	4.8	32	9	61	74	67	66
110 مصر	40	35	63	71	57	44	4.2	10	25	63	31	20	60
111 باراغواي	76	69	86	89	44	75	5.8	60	12	92	33	46	30
112 غابون	36	29	29	50	35	56	4.0	35	..	45	26	49	36
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	70	48	71	85	40	85	6.0	50	10	84	56	58	44

الجدول 16 مؤشرات تكميليّة: الشعور بالرفاه

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الشعور بالرفاه لدى الأفراد							الشعور حيال المجتمع المحلي			الشعور حيال الحكومة		
	نوعيّة التعليم	نوعيّة الرعاية الصحية	مستوى المعيشة	الوظيفة	الأمان	حريّة الخيار	دليل الرضا العام بالحياة	سوق العمل المحليّة	الثقة في الآخر	المجتمع المحلي	جهود الاهتمام بالفقراء	تدابير المحافظة على البيئة	الثقة في حكومة البلد
	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بمناسب)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بأن الآخرين جديرون بالثقة)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)
	2012	2008–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]	2007–2012	2007–2012	2007–2012[a]	2007–2012[a]	2009–2011[a]	2007–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]
114 جمهورية مولدوفا	55	40	45	64	46	55	6.0	6	12	73	18	19	21
115 السلفادور	78	67	72	80	53	67	5.9	35	18	85	43	50	31
116 أوزبكستان	83	86	64	89	84	88	6.0	55	26	93	67	82	..
117 الفلبين	83	83	70	83	66	91	5.0	65	14	90	82	87	76
118 جنوب أفريقيا	67	46	43	55	27	58	5.1	29	17	54	25	42	43
118 الجمهورية العربية السورية	43	30	38	53	49	40	3.2	17	9	35	47	44	..
120 العراق	50	30	45	60	41	29	4.7	40	15	64	8	15	34
121 غيانا	..	..	64	..	47	66	6.0	33	..	75	20	34	46
121 فييت نام	83	59	68	82	67	73	5.5	35	26	81	59	50	86
123 الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
125 غواتيمالا	74	49	66	85	53	84	5.9	33	15	88	41	49	50
125 قيرغيزستان	64	53	62	69	51	66	5.2	38	34	87	35	44	51
127 ناميبيا	..	..	61	..	33	76	4.9	33	..	77	35	58	82
128 تيمور - ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
129 هندوراس	64	49	56	82	49	69	4.6	31	13	84	32	47	26
129 المغرب	41	25	74	68	56	72	5.0	21	58	77	48	51	45
131 فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
132 نيكاراغوا	83	65	71	85	56	84	5.4	40	11	89	53	67	57
133 كيريباس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
133 طاجيكستان	76	68	81	84	86	67	4.5	58	31	91	53	58	92
135 الهند	69	48	47	67	61	57	4.6	30	20	75	39	40	54
136 بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
136 كمبوديا	92	83	49	84	63	95	3.9	55	9	92	89	92	83
138 غانا	59	46	35	63	73	68	5.1	29	19	55	22	44	58
139 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	73	66	73	85	75	87	4.9	66	..	94	66	90	98
140 الكونغو	56	38	42	63	51	77	3.9	53	..	67	28	61	54
141 زامبيا	54	50	34	54	46	78	5.0	32	31	56	27	41	59
142 بنغلاديش	84	63	74	80	81	64	4.7	35	15	90	57	60	71
142 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
144 غينيا الإستوائية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة													
145 نيبال	79	56	57	85	61	57	4.2	36	17	84	34	45	44
146 باكستان	59	43	58	74	41	35	5.1	17	20	79	16	19	23
147 كينيا	69	57	33	50	50	61	4.5	34	10	65	26	51	40
148 سوازيلند	..	58	45	55	42	61	4.9	25	..	62	..	56	35
149 أنغولا	..	30	50	65	45	57	5.6	44	..	50	60	42	23
150 ميانمار	69	54	45	71	89	65	4.4	32	..	90	51	50	..
151 رواندا	76	65	30	43	86	84	3.3	44	30	60	66	90	95
152 الكاميرون	67	48	43	63	60	76	4.2	33	13	60	29	53	53
152 نيجيريا	55	47	49	64	61	63	5.5	31	13	69	15	35	30
154 اليمن	35	19	47	53	65	67	4.1	12	27	71	27	21	60
155 مدغشقر	50	35	18	48	40	48	3.6	29	..	83	23	36	35
156 زمبابوي	62	58	48	53	52	46	5.0	33	15	65	36	58	41
157 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
157 جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
159 جزر القمر	49	24	38	61	72	53	4.0	30	35	75	17	39	46
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	35	28	40	66	58	57	4.0	32	26	60	26	36	41
161 موريتانيا	30	30	43	56	63	48	4.7	32	30	64	26	37	38
162 ليسوتو	..	21	27	47	38	62	4.9	21	..	52	..	23	40
163 السنغال	31	42	37	68	57	67	3.7	40	28	64	23	40	65
164 أوغندا	48	41	38	59	41	64	4.3	21	17	65	21	44	40
165 بنن	52	44	20	51	71	77	3.2	27	..	63	25	46	58
166 السودان	38	28	44	48	68	40	4.6	17	31	63	22	26	54
166 توغو	..	23	16	42	52	56	2.9	24	..	58	10	46	51
168 هايتي	39	24	17	38	40	43	4.4	17	30	40	15	38	37
169 أفغانستان	64	43	31	88	39	49	3.8	37	25	70	20	43	44
170 جيبوتي	..	49	63	70	72	74	4.4	55	55	75	55	58	68

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الشعور بالرفاه لدى الأفراد						الشعور حيال المجتمع المحلي		الشعور حيال الحكومة		
	نوعيّة التعليم	نوعيّة الرعاية الصحية	مستوى المعيشة	الوظيفة	الأمان	حريّة الخيار	دليل الرضا العام بالحياة	سوق العمل المحليّة	الثقة في الآخر	المجتمع المحلي	جهود الاهتمام بالفقراء	تدابير المحافظة على البيئة	الثقة في حكومة البلد
	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بمناسب)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بأن الآخرين جديرون بالثقة)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)
	2012	2008–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]	2007–2012	2007–2012	2007–2012[a]	2007–2012[a]	2009–2011[a]	2007–2012[a]	2007–2013[a]	2007–2013[a]	2007–2012[a]
171 كوت ديفوار	..	21	17	..	47	76	4.2	25	13	41	8	32	42
172 غامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
173 إثيوبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
174 ملاوي	66	64	37	50	49	64	4.3	32	33	78	47	61	47
175 ليبريا	..	32	43	63	43	87	4.2	53	12	63	17	34	53
176 مالي	35	31	26	60	67	70	4.3	31	45	60	13	42	49
177 غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
178 موزامبيق	..	47	38	63	42	64	5.0	45	..	83	35	55	63
179 غينيا	22	21	20	49	50	64	3.7	46	..	64	10	43	56
180 بوروندي	..	41	26	65	65	49	3.7	17	38	76	27	71	85
181 بوركينا فاسو	66	42	35	56	70	62	4.0	27	26	78	23	61	62
182 إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
183 سيراليون	..	34	32	61	50	77	4.5	30	16	52	11	46	58
184 تشاد	58	47	42	71	33	56	4.0	37	21	68	19	67	30
185 جمهورية أفريقيا الوسطى	..	23	34	67	60	78	3.7	36	37	76	27	69	78
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	40	32	42	55	48	54	4.6	35	39	60	27	40	44
187 النيجر	47	37	57	72	86	73	3.8	45	40	77	34	57	53
الأراضي أو البلدان الأخرى													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	63	72	—	84	72	77	6.6	—	31	86	41	53	36
تنمية بشرية مرتفعة	60	58	—	74	68	73	5.5	—	..	79	55	60	48
تنمية بشرية متوسطة	71	54	—	71	65	62	4.8	—	..	78	41	46	59
تنمية بشرية منخفضة	..	42	—	64	55	56	4.6	—	..	70	24	39	40
المناطق													
الدول العربية	48	39	—	68	60	53	4.8	—	25	71	39	36	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	—	..	..	..	..	—	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	57	50	—	71	60	56	5.3	—	21	79	33	43	47
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	..	47	—	80	47	77	6.6	—	..	78	41	49	42
جنوب آسيا	69	49	—	70	60	55	4.6	—	20	77	39	41	52
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..	42	—	59	53	63	4.6	—	..	65	24	44	44
أقل البلدان نموًا	..	45	—	67	62	62	4.3	—	..	74	37	49	55
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	—	..	..	..	..	—	..	..	..	..	..
العالم	**64**	**57**	**—**	**74**	**66**	**68**	**5.3**	**—**	**30**	**78**	**44**	**51**	**48**

ملاحظة

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

تعاريف

الرضا بنوعيّة التعليم: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بنظام التعليم؟

الرضا بنوعيّة الرعاية الصحية: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بتوفر خدمات الرعاية الصحيّة وجودتها؟

الرضا بمستوى المعيشة: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بمستوى معيشتك، كل ما يمكنك أن تشتريه أو تقوم به؟

الرضا بالوظيفة: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنتَ راضٍ أو غير راضٍ بوظيفتك؟

الشعور بالأمان: نسبة المجيبين بنعم عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تشعر بالأمان وأنت تسير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة حيث تعيش؟

الرضا بحريّة الخيار: نسبة المجيبين بنعم عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بحرية الخيار المتاحة لك للتصرّف بشؤونك؟

دليل الرضا العام بالحياة: حصيلة الردود عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: تخيّل نفسك على سلّم صعودًا من الدرجة صفر إلى الدرجة العاشرة، مفترضًا أن الدرجة السفلى تمثّل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسّنت حياتك. على أي درجة تشعر أنك تقف اليوم؟

الرضا بسوق العمل: نسبة المجيبين بمناسب عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: بالنظر إلى وضع الوظائف في المدينة أو المنطقة التي تعيش فيها اليوم، هل يمكنك أن تعتبر أنّ الوقت مناسب أو غير مناسب حاليًا لإيجاد وظيفة؟

الثقة في الآخر: نسبة المجيبين بأنّ الآخرين جديرون بالثقة عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن معظم الأفراد جديرون بالثقة، أو عليك توخي الحذر في التعامل معهم؟

الرضا بالمجتمع المحلي: نسبة المجيبين بنعم عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بالمدينة أو المنطقة التي تعيش فيها؟

الرضا بجهود الاهتمام بالفقراء: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد، هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بجهود الاهتمام بالفقراء؟

الرضا بتدابير المحافظة على البيئة: نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد، هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بالجهود المبذولة للمحافظة على البيئة؟

الثقة في حكومة البلد: نسبة المجيبين بنعم عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تثق في الحكومة في هذا البلد؟

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 13: Gallup 2013.

الجدول 16

المناطق

البلدان العربية (20 بلدًا أو أرضًا)
الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن

شرق آسيا والمحيط الهادئ (24 بلدًا)
إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتايلند، وتوفالو، وتونغا، وتيمور-ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، والصين، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكيريباس، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، وناورو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة

أوروبا وآسيا الوسطى (17 بلدًا)

أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (33 بلدًا)
الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنما، وبوليفيا-دولة متعددة القوميات، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا الجمهورية البوليفارية، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس

جنوب آسيا (9 بلدان)
أفغانستان، وإيران-الجمهورية الإسلامية، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند

جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (46 بلدًا)
إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون، وسيشيل، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وغينيا الإستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا

ملاحظة: البلدان المدرجة في مجاميع أقل البلدان نموًا والدول النامية الجزيرية الصغيرة حُدّدت وفق تصنيفات الأمم المتحدة المتوفرة على الموقع www.unohrlls.org.

المراجع الإحصائية

Aguna, C., and M. Kovacevic. 2011. "Uncertainty and Sensitivity Analysis of the Human Development Index." Human Development Research Paper 2010/47. UNDP–HDRO, New York. http://hdr.undp.org/en/content/uncertainty-and-sensitivity-analysis-human-development-index.

Alkire, S., A. Conconi, and S. Seth. 2014. "Multidimensional Poverty Index 2014: Brief Methodological Note and Results." Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford University, UK.

Akire, S., and M. Santos. 2010. "Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries." Human Development Research Paper 2010/11. UNDP-HDRO. New York. http://hdr.undp.org/en/content/acute-multidimensional-poverty.

Barro, R.J., and J.W. Lee. 2013. *A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010.* National Bureau of Economic Research Working Paper 15902. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w15902. Accessed 15 November 2013.

CEPII (Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales). 2013. GeoDist. www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/presentation.asp?id=6. Accessed 15 November 2013.

CRED EM-DAT (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2013. The International Disaster Database. www.emdat.be. Accessed 15 November 2013.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2013. *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean.* Santiago. www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/4/41974/P41974.xml. Accessed 15 November 2013.

Eurostat. 2013. "European Union Statistics on Income and Living Conditions (EUSILC)". Brussels. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/microdata/eu_silc. Accessed 15 September 2013.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2013a. FAOSTAT database. http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/home/E. Accessed 15 November 2013.

———. **2013b.** AQUASTAT database. www.fao.org/nr/water/aquastat/data. Accessed 15 December 2013.

Gallup. 2013. Gallup World Poll database. http://worldview.gallup.com. Accessed 15 December 2013.

Høyland, B., K. Moene, and F. Willumsen. 2011. "The Tyranny of International Index Rankings." *Journal of Development Economics* 97(1): 1–14.

ICF Macro. Various years. The DHS Program. www.dhsprogram.com. Accessed 15 November 2013.

IDMC (Internally Displaced Monitoring Centre). 2013. IDPs worldwide. www.internal-displacement.org. Accessed 15 December 2013.

ILO (International Labour Organization). 2013a. *Key Indicators of the Labour Market.* 7th edition. Geneva. www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm. Accessed 15 December 2013.

———. **2013b.** LABORSTA database. http://laborsta.ilo.org. Accessed 15 November 2013.

———. **2014a.** Social Protection Department database. www.social-protection.org/gimi/gess/RessourceDownload.action?ressource.ressourceId=37897. Accessed 15 February 2014.

———. **2014b.** ILOSTAT database. www.ilo.org/ilostat. Accessed 15 February 2014.

IMF (International Monetary Fund). 2014. World Economic Outlook database. April 2014. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx. Accessed 7 May 2014.

Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2013. Child mortality estimates. www.childmortality.org. Accessed 15 December 2013.

International Centre for Prison Studies. 2013. World prison brief. www.prisonstudies.org. Accessed 15 September 2013.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2013. Women in national parliaments. www.ipu.org/wmn-e/classif.htm. Accessed 15 October 2013.

ITU (International Telecommunication Union). 2013. World Telecommunication/ICT Indicators database. www.itu.int/ITU-D/ict/statistics. Accessed 15 August 2013.

LIS (Luxembourg Income Study). 2013. Luxembourg Income Study Project. www.lisdatacenter.org/our-data/lis-database/. Accessed 15 September 2013.

National Institute for Educational Studies of Brazil. 2013. Correspondence on school life expectancy. Brasilia.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2013. PISA 2012 results. www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm. Accessed 15 December 2013.

Palma, J.G. 2011. "Homogeneous Middles vs. Heterogeneous Tails, and the End of the 'Inverted-U': The Share of the Rich Is What It's All About." Cambridge Working Papers in Economics 1111. Cambridge University, UK. www.econ.cam.ac.uk/dae/repec/cam/pdf/cwpe1111.pdf. Accessed 15 September 2013.

Salomon, J.A., H. Wang, M.K. Freeman, T. Vos, A.D. Flaxman, A.D. Lopez, and C.J.L. Murray. 2012. "Healthy Life Expectancy for 187 Countries, 1990–2010: A Systematic Analysis for the Global Burden Disease Study 2010." *Lancet* 380(9859): 2144–62.

Samoa Bureau of Statistics. n.d. Census tables. www.sbs.gov.ws. Accessed 15 November 2013.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2011. *World Population Prospects: The 2010 Revision.* New York. www.un.org/en/development/desa/population/publications/trends/population-prospects_2010_revision.shtml. Accessed 15 October 2013.

———. **2013a.** *World Population Prospects: The 2012 Revision.* New York. http://esa.un.org/unpd/wpp. Accessed 15 October 2013.

———. **2013b.** *World Urbanization Prospects: The 2011 Revision.* New York. http://esa.un.org/unup/CD-ROM/Urban-Rural-Population.htm. Accessed 15 October 2013.

———. **2013c.** *Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision.* New York. http://esa.un.org/unmigration/migrantstocks2013.htm. Accessed 15 September 2013.

UNESCO Institute for Statistics. 2011. *Global Education Digest 2011.* Montreal.

———. **2012.** *Global Education Digest 2012.* Montreal.

———. **2013a.** Data Centre. http://stats.uis.unesco.org. Accessed 15 May 2013.

———. **2013b.** Data Centre. http://stats.uis.unesco.org. Accessed 15 December 2013.

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2013. *Survey of Economic and Social Developments in Western Asia, 2012–2013.* Beirut. www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1370. Accessed 15 November 2013.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2013. Correspondence on refugees, September 2013. Geneva.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2014. *The State of the World's Children 2014 in Numbers: Every Child Counts: Revealing Disparities, Advancing Children's Rights.* New York. www.unicef.org/sowc2014/numbers. Accessed 15 April 2014.

———. **Various years.** Multiple Indicators Cluster Surveys. New York. www.unicef.org/statistics/index_24302.html. Accessed November 2013.

United Nations Statistics Division. 2013. National reporting of household characteristics, living arrangements and homeless households. www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_data.shtml. Accessed 15 November 2013.

———. **2014.** National Accounts Main Aggregate Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 7 May 2014.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2013. Homicide statistics. www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/homicide.html. Accessed 15 November 2013.

WHO (World Health Organization). 2013a. Global Health Observatory. www.who.int/entity/gho/mortality_burden_disease/mortality_adult/en/. Accessed 15 September 2013.

———. **2013b.** Global Health Expenditure database. http://apps.who.int/nha/database. Accessed 15 November 2013.

———. **2013c.** Mental health. www.who.int/gho/mental_health. Accessed 15 November 2013.

WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), UNFPA (United Nations Population Fund) and the World Bank. 2013. Trends in estimates of maternal mortality ratio. www.childinfo.org/maternal_mortality_ratio.php. Accessed 15 November 2013.

World Bank. 2013a. World Development Indicators database. Washington, D.C. http://data.worldbank.org. Accessed 15 October 2013.

———. **2013b.** "Getting a Job." http://wbl.worldbank.org/Data/ExploreTopics/getting-a-job#Parental. Accessed 15 July 2013.

———. **2014.** World Development Indicators database. Washington, D.C. http://data.worldbank.org. Accessed 7 May 2014.

مرتبة البلدان ودليل التنمية البشرية في عام 2013 وتغيّر الترتيب بين عامي 2012 و2013

الاتحاد الروسي	57	
إثيوبيا	173	
أذربيجان	76	-1
الأرجنتين	49	
الأردن	77	
أرمينيا	87	
إريتريا	182	
إسبانيا	27	
أستراليا	2	
أستونيا	33	
إسرائيل	19	
أفغانستان	169	
إكوادور	98	
ألبانيا	95	2
ألمانيا	6	
الإمارات العربية المتحدة	40	
أنتيغوا وبربودا	61	-1
أندورا	37	
إندونيسيا	108	
أنغولا	149	
أوروغواي	50	2
أوزبكستان	116	
أوغندا	164	
أوكرانيا	83	
إيران - الجمهورية الإسلامية	75	-2
آيرلندا	11	-3
آيسلندا	13	
إيطاليا	26	
بابوا غينيا الجديدة	157	-1
باراغواي	111	
باكستان	146	
بالاو	60	
البحرين	44	
البرازيل	79	1
بربادوس	59	-1
البرتغال	41	
بروني دار السلام	30	
بلجيكا	21	
بلغاريا	58	
بليز	84	
بنغلاديش	142	1
بنما	65	2
بنن	165	
بوتان	136	
بوتسوانا	109	-1
بوركينا فاسو	181	
بوروندي	180	
البوسنة والهرسك	86	
بولندا	35	-1
بوليفيا - دولة متعددة القوميات	113	
بيرو	82	
بيلاروس	53	1
تايلند	89	
تركمانستان	103	1
تركيا	69	
ترينيداد وتوباغو	64	
تشاد	184	-1
توغو	166	1
تونس	90	
تونغا	100	
تيمور - ليشتي	128	1
جامايكا	96	-3
الجبل الأسود	51	1
الجزائر	93	
جزر البهاما	51	
جزر القمر	159	-1
جزر سليمان	157	
جمهورية أفريقيا الوسطى	185	
الجمهورية التشيكية	28	
الجمهورية الدومينيكية	102	
الجمهورية العربية السورية	118	-4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	186	1
جمهورية تنزانيا المتحدة	159	1
جمهورية كوريا	15	1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	139	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	84	1
جمهورية مولدوفا	114	2
جنوب أفريقيا	118	1
جورجيا	79	2
جيبوتي	170	
الدانمرك	10	
دولة فلسطين	107	
دومينيكا	93	-1
الرأس الأخضر	123	-2
رواندا	151	
رومانيا	54	1
زامبيا	141	2
زمبابوي	156	4
ساموا	106	-2
سان تومي وبرينسيبي	142	-1
سانت فنسنت وجزر غرينادين	91	
سانت كيتس ونيفس	73	
سانت لوسيا	97	-4
سري لانكا	73	2
السلفادور	115	
سلوفاكيا	37	1
سلوفينيا	25	
سنغافورة	9	3
السنغال	163	-3
سوازيلند	148	
السودان	166	
سورينام	100	1
السويد	12	-1
سويسرا	3	
سيراليون	183	1
سيشيل	71	-1
شيلي	41	1
صربيا	77	1
الصين	91	2
طاجيكستان	133	1
العراق	120	
عُمان	56	
غابون	112	-1
غامبيا	172	
غانا	138	
غرينادا	79	-1
غواتيمالا	125	
غيانا	121	
غينيا	179	-1
غينيا - بيساو	177	
غينيا الإستوائية	144	-3
فانواتو	131	-3
فرنسا	20	
الفلبين	117	1
فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	67	-1
فنلندا	24	
فيجي	88	
فييت نام	121	
قبرص	32	
قطر	31	
قيرغيزستان	125	1
كازاخستان	70	
الكاميرون	152	
كرواتيا	47	
كمبوديا	136	1
كندا	8	
كوبا	44	
كوت ديفوار	171	
كوستاريكا	68	-1
كولومبيا	98	
الكونغو	140	
الكويت	46	-2
كيريباس	133	
كينيا	147	
لاتفيا	48	
لبنان	65	
لكسمبرغ	21	
ليبريا	175	
ليبيا	55	-5
ليتوانيا	35	1
ليختنشتاين	18	-2
ليسوتو	162	1
مالطة	39	
مالي	176	
ماليزيا	62	
مدغشقر	155	
مصر	110	-2
المغرب	129	2
المكسيك	71	-1
ملاوي	174	
ملديف	103	
المملكة العربية السعودية	34	
المملكة المتحدة	14	
منغوليا	103	3
موريتانيا	161	-2
موريشيوس	63	
موزامبيق	178	1
ميانمار	150	
ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	124	
ناميبيا	127	
النرويج	1	
النمسا	21	
نيبال	145	
النيجر	187	-1
نيجيريا	152	1
نيكاراغوا	132	
نيوزيلندا	7	
هايتي	168	
الهند	135	
هندوراس	129	
هنغاريا	43	
هولندا	4	
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	15	
الولايات المتحدة الأمريكية	5	
اليابان	17	-1
اليمن	154	
اليونان	29	

ملاحظة: تشير القيمة السلبية أو الإيجابية إلى عدد المرتبات صعودًا أو هبوطًا في ترتيب البلدان بين عامي 2012 و2013 باستخدام بيانات ومنهجيّة موحّدة؛ ويشير الفراغ إلى عدم حدوث أي تغيّر.

ISBN 978-92-1-626020-0

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

أكثر من 200 مليون شخص يعانون كل عام من كوارث طبيعية، معظمهم في البلدان النامية. وفي أواخر عام 2012، بلغ عدد المشردين بسبب النزاعات أو الاضطهادات 45 مليون نسمة، وهو العدد الأكبر في الأعوام الثمانية عشر الماضية. والانتكاسات الاقتصادية تهدد بتقليص المكاسب الاجتماعية، حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة. والعولمة تحقق فوائد جمة، لكنها أيضًا تجلب الكثير من المخاطر: فالصدمات التي تضرب مكانًا ما من العالم سرعان ما تنتشر لتؤثر على حياة الأفراد في كل مكان.

ويركز تقرير عام 2014 على ضرورتين: توسيع الخيارات أمام الأفراد، وحماية إنجازات التنمية البشرية. ويشدد على أهمية تبيان المخاطر الدائمة وعلى مواجهتها ببناء المنعة وبتعزيز قدرة الأفراد على التصدي لمختلف أنواع الصدمات، ومنها الأزمات المالية والكوارث الطبيعية.

وقد يشعر أي فرد بأنه معرضٌ للمخاطر في مرحلة ما من مراحل حياته، إلا أن بعض الأفراد، كما المجموعات، يعيشون دومًا في ظروف عصيبة. فمليار ونصف مليار شخص تقريبًا يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، وتتداخل أشكال الحرمان التي يعانون منها لتشمل الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. ويتعرض لخطر العودة إلى الفقر قرابة 800 مليون فرد ما إن تحدث أي انتكاسة. ويركّز هذا التقرير على أكثر الأفراد والمجموعات تعرضًا للمخاطر، فيحلل الأسباب الهيكلية لهذه المخاطر، كالتهميش الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية، وعدم كفاية الخدمات العامة، ويركّز أيضًا على المخاطر التي يتعرض لها الأفراد في المراحل المختلفة من دورة الحياة.

والمخاطر والصدمات ستقع لا محالة، لكن يمكن الحد من تأثيرها على التنمية البشرية باتخاذ التدابير المناسبة. ويشير التقرير إلى إمكانية التغلب على معظم الصدمات والانتكاسات باعتماد السياسات الصحيحة، وبتوطيد الالتزام بالتماسك الاجتماعي. فآليات الكشف المبكر، والاستثمارات في مكانها، وإن كانت متواضعة، هي من الوسائل الناجعة في درء المخاطر وبناء المنعة. ولا يكتمل نهج التنمية البشرية ما لم يكن من عناصره درء المخاطر وبناء المنعة. فلا بد من تحديد الفئات الضعيفة وتخصيصها بالاهتمام، والحد من عدم المساواة، ومعالجة المخاطر الهيكلية للمضي في التقدم من جيل إلى جيل.

"بدرء المخاطر يستفيد الجميع من التقدم في التنمية، وتصبح التنمية البشرية أكثر إنصافًا واستدامة."

— هلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"للتعرض للمخاطر أسباب ونتائج كثيرة ويجب أن يكون درء المخاطر عنصرًا في أي خطة لتحسين التنمية البشرية. غير أن النجاح في درء المخاطر يتطلب اعتماد نهج موسّع على مستوى المنظومة."

— جوزيف ستيغليتز، حائز جائزة نوبل

"تهدف المنعة البشريّة إلى رفع الحواجز التي تعوق حريّة التصرف، وإلى تمكين المجموعات المحرومة والمستبعدة من التعبير عن شواغلها، وإعلاء صوتها والمشاركة بفعاليّة في تقرير مصيرها."

— خالد مالك، المؤلف الرئيسي

"على الرغم من التقدُّم المتسارع والمتنوّع، يبقى في العالم أفراد ضعفاء وفئات ضعيفة، وفي مقدّمتها ذوو الإعاقة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليار شخص يعيشون وجهًا من أوجه الإعاقة، ويشكلون نسبة مرتفعة من أشد الفقراء في العالم."

— ستيفن هاوكينغ، بروفسور في جامعة كمبريدج